



(مطالع الانوار)

في الحكمة والمنطق للقاضي سراج

الدين محمود بن أبي بكر الأرموي المتوفى سنة ٦٨٩

تسع وثمانين وستة مائة وهو كتاب اعتنى بشأنه الفضلاء ويهتمون
بالبحث فيه وتدرسه ويستكشفون من مطالع دروسه * اوله اللهم انا محمدك
والحمد من آلائك الخ رتبة على طرفين الاول في المنطق والثاني يستقل على اربعة
اقسام الاول في الامور العامة الثاني في الجواهر الثالث في الاعراض الرابع
في العلم الا الهى خاصة (فتمرحه) قطب الدين محمد بن محمد الرازي
التحاني لغياث الدين الوزير فصار عظيم القدر كثير النفع
وتوفي سنة ٧٦٦ هـ ست وستين وسبعمائة * اوله
الحمد لله فياض ذوارف العوارف

الخ ونهاه لوامع الاسرار

(من كشف الغنون)

تعارف سفارت جليله سنك رخصتيله طبع اوله صدر

بسم الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم (الحاج محرم افنديك) دكانته

تروخت ونور ١٣٠٣ هـ

الفيلسوف الذي لم يظفر بمثله في تحقيق المعاني * وتشديد الباني * وترقي امره الى حيث
 لقب بالعلم الثاني * رآه كالمعلق النفيس * واذقاه بالعلوم الاخرى * ~~منها~~ منها عمل الرئيس *
 ازهاره زهرت اوراقه ظهرت * انواره يهرت في ظلمة الليل * واني كنت فيما مضى
 من زمان * الى هذا الان * مشغولاً بمحصيله * مفتشاً عن اجله * وتقصيه * شاطا
 على قطوف التأمل في الشوط ناضلاً تبال الالهج من قوس القروط * وثاق في استنباطه
 بصديق همة تلتفت من اعينها الى المطالب * وجوده قريحته تسوق حاديهما الى
 الدرب * لم ادر عالجاً من علماء الزمان * مشار اليه في البيان بالبيان * الا وقد
 استطاعته طلع بدائع اشكاله * وسألته الكشف عن مواقع اشكاله * ولا يق فيه كتاب
 يبال بشانه * او يبر غب في انتهاج سنن مبداه * الا وقد تصفحت شينه وسينه *
 وتعرفت غنمه وسمينه * لاسيما كتاب الشفاء الذي لا يطالع على مقاصده الا واحد
 بعد واحد من الاذكياء * ولا يهتدى الى دقايقه الا وارد بعد وارد من الفضلاء *
 فلما صعد نظري فيه و صوب * وكتم نقر عن ماضياته ونقب * حتى وجدت
 في اكثر ما نقل عنه المتأخرون خلايئاً * والفيت في جل ما اعترضوا عليه زللاً
 متيناً * فاقدروا على افتراء ابيكار معانيه فهي بعد في حجب الالفاظ مستورة *
 ولا فقوا رنق معانيه وازا هيرها من و رآه الاكام زاهرة منظورة (اذا لم يكن
 المر عين صفة * فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر) فخالج قلبي ان ارتب في هذا
 النكت كتاباً لقد فيه الافكار * واوضح الاسرار * واحقق ما غفل سوء الفهم
 عن تحفته * وابن ما تطرق الشبهة في طريقه * كاشفاً عن مواضع اللبس *
 ميراث بن السهي واسم * لا بل اشيد قواعد الكلام بما يسطع صبح الحق من افق
 يانه * واوضح معقد الايام بما يظلم التقرير المحرر من لآلئ تبهنه * واجمع عقد الدر
 بعد ستاته (قدر اجتهاد الوسع والوسع مبدول) وكمن عزمت فانتفض العزم *
 وتقدمت فتأخر الفهم * اذا ما في زمان صار الجهل فيه مشهوراً * والعلم كأن لم
 يكن شيئاً مدكوراً * درست المعالم وعقت آثارها * وارفعت المجاهل واتقدت
 نارها * العالم فيه مطروح على الطريق * والمجاهل مخبول على الخندق * لو قلت
 عيت احين زمان لما كذبت * او غيرت ادوار الفلك الدوار من سمت الصواب
 لما تحوت * ولكن عذرت دهري * ونبتت فعائه وراء طهرى * حين عاينت حسنة
 كبرى من حسنة * وشاهدت آية عطشى من آياته * فهي التي تغطي على جميع
 السيئات بمكانتها * بل لا يكثر بشأن الزمان وحوادثه من يكون في دايرة صيانتها
 (وما هي الادولة الصاحب الذي يصاحبه الا قبل والمجد والكرم) المندوم
 الاعظم * دستور اعظم الاعراء في العظام * ما لا رمام احكام العرب والجم *
 رافع مراتب العلم الى اعلى القصوى * مظهر كيلة الله العليا * المخصوص النفس

القدسية المكرم بالياسة الانسية * ناظورة ديوان الزاوة * عين اعيان الامارة *
 الفاز من قداح الفضل بالقدر المعلى * المشهود له في المعارف باليد الطولى * كاشف
 اسرار الحقائق بفكره الصائب * منور اسرار الدقائق برأيه الثاقب (شعر) (١)
 بدت منه محامدة * في الناس سمي بالامير محمد (الصاحب المفضل منصور
 اللوى * المساجد القرم الكريم الا واحد) (راى له كابدري شرق في الدجى *
 ويربك احوال الخلائق في غد) (يامن يسا ثلثا عن الغايات ان * فكرت فيه فهو
 غاية مقصد) (ما ان مدحت محمدا بمقالتي * لكن مدحت مقالتي بمحمد) غياث
 الحق والدين * الدين * رشيد الاسلام ومرشد المسلمين * ظل الله على الخلائق
 اجمعين * اجرى الله آثار معاليه على صفحات الايام * وربط اطراف دونه ارباب
 الخلود والدوام * ولا زال ركن الدين باطلائف اعتسائه ركننا * ومن اعلم
 بعواطف اشتياقه متينا (وبرحم الله عبدا قال آمينا) فهو الذي ارتفعت رايته ايلة
 الملك والدين بآرائه * وانتشرت آيات الحق المبين بايمانه * تلالا في سرادقات
 جلاله انوار السعادة الابدية * وارهق في حدائق كماله اشجار الكرامة السرمدية
 * شمل ارباب الفضل افضاله * واستزل الدهر عن طابعه الابهة اقباله * وصار عود
 الامل من سحب ايديه * تغدق اسافله وتورق اعاليه * ان شيهته بالشمس الميرة
 كذبت * او مثله بالسحب المطيرة لما اصبحت * من ابن للنفس دقايق مصان تبهر
 الاباب * وجلال عبارات تنشر الفضل الباب * واتى للسحاب من الانعام * ما ع
 جهور الانام * ودام مدى اليبالى والايام * ولما قصدت شكر بعض نعمه التي
 تظاھر آثارها على * وهمت بذكر شئ من فواضله التي تنطق انوارها بين
 يدي * انتهزت وسنام عين الرمان * وسنا في دياجير الخدنان * وقصرت
 العزيمة على نفض العلايق * والاشتغال بالتدبر الايق * ولا حصت الكتب
 المصنفة في الفن المشار اليه * واخترت كتب المطابع منها معراجها * ورايت
 الاصحاب يهتمون بعلمه ودرسه * ويستكشفون من مطبوعه * ويسألوني
 ان اسرحه شرحا يرفع ستاره * ويوضح سرايره * فالحين في ذلك غاية افراح
 مكترحين على بسوافع الاقتراح * فاحذت في شرحه كشف عن وجوه فواضله
 نقابها * وذل من مسالك شعاعها بها * ولم اقتصر على حل تركيبها
 والافصاح عن نكت اساليبه * بل حققت ايضا قواعد النظم والبيت من صدق قوله
 وبالغت في نقد الكلام * وابراد ما سمح لي من الرد والتول * ونص الانعام *
 نعم قد اخرجت من بحر الفكر فرايد الجواهر * ونعمتها في سمع عبارات روائع
 (وسميتها بلوامع الاسرار في شرح مطالع الانوار) وخدمتها بحاصره العدة *
 وسدته السنية * لازلته في المضائل والمأثر * ومحط رجال الافاضل وانكار *

ونعمت بعروة خدمته الاستسكان * وفي سلك ذوي الاختصاص به الانسلاك * على
 اظفر من فائحة الطافه بفتح * وتفرى ليلي البهيم عن صبح * صار قابض عن عناية عادية
 الزمان الخوان * منشطاً بلطف اعزازه عن عقاب الهوان * فان روج ذلك لزيغ
 ناقد طبعه القديم * ولا حظني بعين انعامه العليم * فساعة من ذكاء تيطا لاداهم *
 بل شئنة اعر فيها من اخزم * وها انا افبض في شرح الكتاب * والله الموفق
 للصواب * (قوله اللهم انا نحمدك والمجد من آياتك) اقول المجد هو الوصف بالجميل
 على جهة التعظيم والتجليل وهو باللسان وحده والشكر على النعمة خاصة لكن
 مورده يعم اللسان والجان والاركان فينبهها عموم وخصوص من وجه لان المجد
 قد يرتب على الفضائل والشكر يختص بالفاضل والآلاء هي انعم الظاهرة
 والنعمة هي انعم الباطنة كالحواس وملا ما نها وخص المجد بالآلاء والشكر بالنعمة
 لا اختصاصه بالظاهر وعدم اختصاص الشكر به وتحقيق ما هيتما ان المجد ليس
 عبارة عن قول لقائل الحمد لله بل هو فعل يشعر بتعظيم النعم بسبب كونه منعماً وذلك
 الفعل اما فعل القلب اهني الاعتقاد بانصافه بصفات الكمال والجلال او فعل اللسان
 اهني ذكر ما يدل عليه او فعل الجوارح وهو الاتيان بافعال دالة على ذلك والشكر
 كذلك ليس قول القائل الشكر لله بل صرف العبد جميع ما انعم الله عليه به من السمع
 والبصر وغيرهما الى ما خلق واعطاه لاجله كصرفه النظر الى مطالعة مصنوعاته
 والسمع الى تنقي ما ينبي عن مرضاته والاجتناب عن منهياته وعلى هذا يكون المجد
 اعم من الشكر مطلقاً لعمومه النعم الواصلة الى الحاسم وغيره واختصاص الشكر
 بما يصل الى الشاكر * والهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب والغاوة عدم
 الفطنة والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب والالهام النقاء معنى في القلب
 بطريق الفبض والحق حال القول او العقد المصابق للواقع بقياسه اليه اعني كونه
 مطاباً للامر الواقع واذا قيس الى الواقع فهو الصدق اي كونه مطاباً له اذا
 تمهد هذا التصویر فقول النفس الناطقة فو تان نظرية وعملية ويمكن جعل قرابين
 هذه الحصة على مراتبها في كل واحدة منهما اما مراتب القوة النظرية فلان النفس
 في بدء الفطرة خالية عن العلوم لكنها مستعدة لها والامتنع اتصافها بها
 وحينئذ تسمى عقلاً هي ولا نياتسبها لها بالهيولى الخلية في نفسها عن جميع الصور
 القابلة اياها ثم اذا استعملت آلتها اعني الحواس الظاهرة والباطنة حصل لها علوم
 اولية واستعدت لاكتساب النظريات وحينئذ تسمى عقلاً بالملكة لانها حصل لها بسبب
 تلك الاوليات ملكة الانتقال الى النظريات ثم اذا رتبت العلوم الاولية وادركت
 النظريات مساهمة اياها سميت بالعقل المستفاد لاستفادتها من العقل الفعال واذا
 صارت مخروجة عنها وحصلت لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تجسم كسب

اللهم انا نحمدك والمجد
 من آياتك * وتشكر
 والشكر من نعمتك
 ونسألك هداية الهداية
 ونعوذ بك من الغواية
 والغواية * ونبتغي
 منك اعلام الحق *
 والهام الصدق *
 فانه لاعلم الا ما علمت *
 ولا دراية الا ما الهمت
 * انك انت العليم
 الحكيم * والجواد
 الكريم * من

جديده في العقل بالفعل ولما كان للانسان في مبدأ القطرة المرتبة الاولى والآت تحصيل
المرتبة الثانية اي المشاعر الظاهرة والباطنة وهي كلها نعم يجب الحمد والشكر عليها
حمدا لله تعالى على اعطائه اياهما اشارة الى المرتبتين (وقوله ونسألك هدايا الهداية
اشارة الى المرتبة الثالثة فان تحصيل المطالب النظرية من مبادئها يتوقف على هداية
الله تعالى الى سواء الطريق اذ الطرق متعددة والتمييز بين الصواب والخطا لا يتم
بمجرد الطائفة البشرية ولما كانت الهداية وان اقتضت حصول المطالب غير كافية
فيه بل لا بد معها من ارتفاع الموانع كالتباعد والغواية استعان به منهما (وقوله وناتخي
منك اعلام الحق والهام الصدق اشارة الى المرتبة الرابعة لان مائة الاستحضار
لا تحصل الا بعد اعلامات متتالية والهوامات متوالية وفيه اشارة بان الابداء انبساط
للصور العقلية خزانة حافظة لها على ما تقرر في الحكمة ثم كرر الاشارة الى المراتب
الاربعة بان رتب اربع قرائن بازاء كل مرتبة قريبة واحدة تعليلا لما رسم فيها فكانه
قال انما جئتكم على المرتبة الاولى لان استعداد العلوم ليس الا من حضركم وعلى المرتبة
الثانية لان دراية العلوم الاولى فيها المعدة نحو اكتساب الثواني يتبع حصولها
الا بهامك وانما سألتك الهداية في تحصيل النظريات لتحصار العلم والحكمة في
واعلام الحق والهام الصدق لانك الجواد الحق والكريم المطلق وامر رب القوة
العلمية فالولاها تهذيب الظاهر باستعمال الشرايع النبوية والثوابيس التي تهذيب النفس
على جعلها بل على كلها معنى الحمد والشكر حسب ما حفظناه وناتيتها تهذيب السلطان
عن الملكات الردية ونقض الارشواغله عن عالم الغيب وذلك انما يتم مدابة الله وصرفه
النفس عن الغواية وناليتها ما يحصل بعد الاتصال بعالم الغيب وهو تحلي النفس
بالصور القدسية ولا يكون ذلك الا باعلام الحق والهام الصدق ورابعتها ما تجلي له
عقيب اكتساب ملكة الاتصال والانفصال عن نفسه بالكلية وهو ملاحظة جبل الله
تعالى وجلاله وقصر النظر على كماله حتى يرى كل قدرة مضمحلة في جنب قدرته لتمامها
وكل علم مستغرقا في علمه النسا بل كل وجود وكال انما هو قايض من حنانه والى
هذه المرتبة اشارة بحصر العلم والحكمة والجود فيه (قوله ونبتهل اليك في ان اصلي
على محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين) اقول من التقضيات
المذكورة في العلوم الحقيقية ان استفادة القابل من الابداء يتوقف على مناسبة بينهما
وكثيرا ما يستعملها الحكماء في كتبهم منها انهم قالوا في المازج ان انكسار الكيفيات
المتضادة واستقرارها على كيفية متوسطة وحدانية بوجب ان يكون لها نسبة الى
مبدأها الواحد بسببها يسحق ان يفيض على المتمزج صورة اوتنس وكلما كان المزاج
اعدل والى الوحدة الحقيقية اميل كانت النفس القايضة عليه بمبدأها اشبه ومنها قوامهم
ان النفوس الفلكية تسخر بسبب حرارتها الاوضاع الممكنة من التوت في نعل

ونبتهل اليك في ان
تصلي على محمد سيد
المرسلين وخاتم النبيين
وعلى آله الطيبين
الطاهرين متن

فحصل لها بواسطة ذلك مناسبات الى المبادئ العالية التي هي بالفعل من جميع الوجوه
 فتفيض عليها من تلك المبادئ الكمالات الالاقية بها الى غير ذلك من المواضع ولها مثل
 في المواد الجبرية لانك تخلص ولما كانت النفس الانسانية منغمسة في العلايق البدنية
 مكثرة بالكدورات الطبيعية وذات المفيض من اسمها في غاية التنزه عنها لاجرم وجب
 الاستعانة في استفاضة الكمالات من تلك الحضرة بمتوسط يكون ذا جهتي التجرد والتعلق
 حتى يقبل الفيض من المبد الفياض بتلك الجهة الروحانية وهي منه بهذه الجهة
 فاذن وقع التوصل في استحصا الكمالات العلية والعملية الى المؤيد بالراستين مالك
 ازمنة الامور في الجهتين بافضل الوسائل اعني الصلوة والثناء عليه بما هو اهله
 ومستحقه (قوله وبعد فهذا مختصر في العلوم الحقيقية) اقول اراد بالعلم ههنا ادراك
 المركبات وبالمعرفة ادراك البسائط وهذا الاصطلاح يناسب ما نسميه من ائمة اللغة
 ان العلم يتعدى الى المفعولين والمعرفة الى مفعول واحد فلذلك خص المعارف بالالهية
 والعلوم بالحقيقية وسمى المختصر بمطالع الانوار لان مسائل هذه الفنون تظهر بها
 للقوة العقلية حقايق اشياء ظهورها بين يدي الحس بالاضواء وابواب هذا الكتاب
 مظاهر تلك المسائل واسرارها لما ان المطالع مظاهر الكواكب وانوارها ورتبه
 على طرفين لان المنطق مقصود بالخير والحكمة مقصودة بالذات فكان ذلك من هذه
 في طرف وهي منه في طرف آخر وقسم الطرف الثاني اربعة اقسام لان الحكمة
 علم باحث عن اجوال اعيان الموجودات على ماهي عليه في نفس الامر بقدر
 الضافة الانسانية والموجود اما واجب او ممكن والممكن اما جوهر او عرض فابحث
 عن احوال الموجودات اما عن احوال تختص باحد هذه الاقسام او عن احوال
 يشترك بين قسمين منها او بين ثلثة فان كان عن الاحوال المشتركة فهي الامور العامة
 وان كان عن الاحوال المختصة بالجواهر فهو قسم الجواهر او بالاعراض فهو
 قسمها او بالواجب فهو العلم الانهي وقدم الطرف الاول لان المنطق آلة للحصول
 العموم الحكيم والآلة متقدمة بالطبع ولما كانت الحاجة اليه لدرك المجهولات وهي
 اما ان يطلب تصورها او يطلب التصديق بما يجب فيها من نفي او اثبات لاجرم حصره
 في قسمين احدهما لاكتساب التصورات اي المجهولات من جهة التصور وثانيهما
 لاكتساب التصديقات اي المجهولات من جهة التصديق وبوب القسم الاول على
 بابين فرقا بين المقصود بالذات في هذا القسم وبين ما يكون توطئة له ووضع الباب الاول
 اذكر المقدمات وعني بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه السروع في العلم وكان الانسب
 تصديرها على القسمين لعدم اختصاصها بهذا القسم وجعل مباحث الالفاظ منها
 وان عدها بعضها من ابواب المنطق تنسبها على انها ليست جزءا منه كما سيبي بيانه
 (وقوله فصل الاول في احاجة الى المنطق) العلوم اما نظرية غير آية واما عملية آية

وبعد فهذا مختصر في
 العلوم الحقيقية والمعارف
 الالهية وسميته بمطالع
 الانوار ورتبته على
 طرفين الاول في المنطق
 والثاني اربعة اقسام
 الاول في الامور العامة
 والثاني في الجواهر
 خاصة والثالث في
 الاعراض خاصة والرابع
 في العلم الالهي خاصة
 الاول في المنطق
 وهو قسمان الاول
 في اكتساب التصورات
 وفيه بيان الباب الاول
 في المقدمات وفيه
 فصوله

الفصل الاول في
 الحاجة الى المنطق
 العلم اما تصور ان كان
 ادراكا ساذا جا واما
 تصديق ان كان مع
 حكم بنفي او اثبات
 متن

وغاية العلوم الالوية حصول غيرها ولما كان المنطق علما آليا يكون له غاية والغاية متقدمة
 في التصور على تمصيل ذي الغاية فلا بد من تقديم معرفة غاية المنطق على تمصيله وكما
 ان غاية المنطق من مقدمات الشروع فيه كذلك معرفة حقيقته ليكون الشارع على بصيرة
 في طلبه لكن تصور حقيقته موقوف على معرفة ثبوته لان هلية الشيء البسيطة متقدمة
 على ماهيته بحسب الحقيقة فيجب بيان هلية المنطق حتى يمكن بيان حقيقته فلذلك بين
 احتياج الناس الى المنطق في اكتساب الكمالات لانه اذا ثبت ان الناس يحتاجون
 اليه في اكتسابها ولا شك ان الكمالات ثابتة ومالا يتم الشيء الثابت الابه فهو ثابت
 يلزم ان يكون المنطق ثابتا ولما اشتمل بيان الحاجة على هذه الامور الثلاثة اما على غاية
 المنطق فلانه اذا علم ان الاحتياج اليه لاي سبب كان ذلك السبب غاية واما على حقيقته
 فلان البحث بالآخرة ينساق اليه واما على الاحتياج اليه فظاهري عنون الفصل بالحاجة
 الى المنطق انبأرا للاختصار وايضا لما كان آخر ما يحل اليه المقاصد قدمه ووسم
 الفصل به واذ قد توقف بيان الحاجة على معرفة التصور والتصديق صدر الفصل
 بهما فقال العلم اما تصور ان كان ادراكا ساذجا واما تصديق ان كان مع الحكم بنفي
 او ثبات اي العلم اما ادراك يحصل مع الحكم او ادراك يحصل معه فان كان ادراكا
 يحصل مع الحكم فهو التصديق والا فهو التصور وتوضيحه انا اذا تصورنا زوايا
 المثلث وتصورنا التساوي لقاعدتين والنسبة بينهما فلا خفاء في انا تشكل فيها قبل
 قيام البرهان الهندسي ثم اذا وقعنا عليه جزئنا بها فيحصل لنا حالة ادراكية مغيرة
 للحالات السابقة فهذه الكيفية الادراكية الحاصلة مع الحكم سميت تصديقا وتقييد
 الحكم بالنفي والاثبات لاجراجه التقييد وههنا اشكالات يستدعي المقام ابرادها
 وحلها احدها ان هذا التوجيه لا يكاد يتم لان التصديق ان كان نفس الحكم
 لا يصدق عليه انه ادراك يحصل مع الحكم وان كان هو المجموع المركب من
 التصورات الثلاثة والحكم فكذلك لان الحكم حينئذ يكون سابقا عليه ولا يكون معه
 وجوابه ان المصنف اختار ان التصديق مجموع الادراكات الاربعة ولما كان الحكم
 جراً اخبر التصديق بحالة حصول الحكم يحصل التصديق فيكون ادراكا يحصل مع
 الحكم معية زمانية وتقدم الحكم عليه بالذات لا بنافي ذلك وكان النزاع في انه الحكم
 فقط او المجموع انما نسا من هذا المقام وثانيها ان التصديق اما نفس الحكم او مجموع
 الادراكات والحكم وايا ما كان لا يندرج تحت العلم اما اذا كان نفس الحكم فلانه
 عبارة عن ايقاع النسبة وهو من مقولة الفعل فلا يدخل تحت العلم الذي هو من مقولة
 الكيف او الانفعال واما اذا كان التصديق هو المجموع فلان الحكم ليس بعلم
 والمجموع المركب من العلم وعما ليس بعلم لا يكون علما وجوابه ان الحكم وايقاع النسبة
 والاسناد كلها عبارات والفاظ والتحقيق انه ليس للنفس هنا تأثير وفعل بل اذعان

وقبول للنسبة وهو ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة فهو من مقولة الكيف
وكيف لا وقد ثبت في الحكمة ان الافكار ليست موجودة للتناج بل هي معدن للنفس
لقبول صورها العقلية عن واهب الصور ولولا ان الحكم صورة ادراكية لما صح
ذلك وثالثها ان التقسيم فاسد لان احد الامرين لازم وهو اما تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره واما امتناع اعتبار التصور في التصديق وذلك لان المراد بالادراك الساذج
اما مطلق الادراك او الادراك الذي اعتبر فيه عدم الحكم فان كان المراد مطلق
الادراك يلزم الامر الاول وهو ظاهر وان كان المراد الادراك مع عدم الحكم يلزم
الامر الثاني لانه لو كان التصور معتبرا في التصديق وعدم الحكم معتبرا في الصور
فيكون عدم الحكم معتبرا في التصديق فيلزم اما تقوم الشيء بالقيضين او اشتراط
الشيء بنقيضه وكلاهما محالان وجوابه ان اردتم بقولكم التصور معتبرا في التصديق
ان مفهوم التصور معتبر فيه فلانتم ومن البين انه ليس بمعتبر فيه فكيف من مصدق
لم يعرف مفهوم التصور وان اردتم ان ماصدق عليه التصور معتبرا في التصديق فسلم
ولكن لانتم انه يلزم ان يكون عدم الحكم معتبرا في التصديق وانما يلزم ان لو كان
مفهوم التصور ذاتيا لما تحته وانه ممنوع ورابعها ان التصور والتصديق منقسمان
الى العلم والجهل فلو انقسم العلم اليه ليلزم انقسام الشيء الى نفسه والى قسميه وانه
محال وجوابه ان العلم ههنا عبارة عن الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة
وهو اعم من ان يكون مطابقا او لا يكون وخامسها ان قوله العلم اما تصور ان كان
ادراكا ساذجا جلة شرطية قدم الجزاء فيها على الشرط وذلك غير جائز وعلى
تقدير جوازه يكون محصل الكلام ان العلم ان كان ادراكا ساذجا فهو اما تصور
وان كان ادراكا مع الحكم فهو اما تصديق ومن البين فساد هذه العبارة اذ قد اورد
فيها كلمة اما بدون اختها وجوابه ان الشرط ههنا وقع حالا ولا يحتاج الى الجزاء
(واعلم ان مختار المصنف في التصديق منظور فيه من وجوه الاول انه يستلزم ان
التصديق ربما يكتسب من القول الشارح والتصور من اللمحة اما الاول فلان الحكم
فيه اذا كان غنيا عن الاكتساب ويكون تصور احد طرفيه كسببا كان التصديق
كسببا على ما اختاره وسيأتيك بيانه وحينئذ يكون اكتسابه من القول الشارح واما الثاني
فلان الحكم لابد ان يكون تصورا عنده واكتسابه من اللمحة الثاني ان التصور مقابل
للتصديق ولا شيء من احد المتقابلين بجزء للمقابل الآخر واما الواحد والكثير فلا تقابل
بينهما على ما سمعته من ائمة الحكمة الثالث ان الادراكات الاربعة علوم متعددة
فلا تندرج تحت العلم الواحد فعلى هذا طريق القسمة ان يقال العلم اما حكم او غيره
والاول التصديق والثاني التصور وهو مطابق لما ذكره الشيخ وغيره من محققى
هذا الفن في كتبهم لا يقال الشيخ ما قسم العلم الى التصور والتصديق بل الى التصور

السازج والى التصور مع التصديق فانه قال في الاشارات الشئ قد يعلم تصورا ساذجا
 مثل علمنا بمعنى اسم المثلث وقد يعلم تصورا معه تصديق مثل علمنا بان كل مئاة فان
 زواياه مساوية لقائمتين وذ كرفى الشفاء ان الشئ يعلم من وجهين احدهما ان يتصور
 فقط كما اذا كان له اسم فنطق به تمثل معناه فى الذهن وان لم يكن هناك صدق او كذب
 كما اذا قيل انسان او قيل افعل كذا فانك اذا وقفت على معنى ما مخاطب به من ذلك
 كنت تصورته والثانى ان يكون مع التصور تصديق كما اذا قيل لك مثلا ان كل بياض
 عرض لم يحصل لك من هذا تصور هذا القول فقط بل صدقت انه كذلك اما اذا
 شككت انه كذلك اوليس كذلك فقد تصورت ما يقال فانك لا تشك فيما لا تصوره
 ولا تفهمه لكن لم تصدق به بعد فكل تصديق يكون معه تصور ولا يعكس فالتصور
 فى هذا المعنى يفيد ان تحدث فى الذهن صورة هذا التأليف وما يؤلف منه كالبياض
 والعرض والتصديق هو ان تحصل فى الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء انفسها
 انها مطابقة لها والتكذيب يخالف ذلك هذه عبارة الشيخ وهى مصرحة بما ذكرنا
 لانا نقول ليس المراد ان العلم تنقسم الى التصورين والالم يكن القسمة حاصرة فالتصديق
 عنده علم على مقتضى تعريفه وهو ليس شيئا منهما بل المراد ان العلم يحصل على
 الوجهين وحصوله على وجه اخر لاينا فى ذلك على ان سائر كتب الشيخ منخفضة
 بتقسيم العلم الى التصور والتصديق فانه ذكر فى مفتتح المقالة الاولى من الفن الخامس
 من منطق الشفاء ان العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير اكتساب فكرى فسمان
 احدهما التصديق والاخر التصور وقال فى الموجز الكبير فى الفصل الاول من المقالة
 الثالثة العلم على وجهين تصور وتصديق وفى اول فصول كتاب النجاة كل معرفة وعلم
 اما تصور واما تصديق الى غير ذلك من مواضع كلامه هذا هو الكلام المختصر
 اللابى بشرح الكتاب ومن اراد الكلام المسجع الطويل الدليل فعليه بمطالعة رسالتنا
 المعمولة فى التصور والتصديق (قوله وليس الكل من كل منهما ضروريا) اى ليس
 كل واحد من كل من التصور والتصديق ضروريا وليس كل واحد من كل منهما
 كسبيا وقبل الخوض فى البرهان لابد من تحرير الدعوى فذلك اشار اولا الى تعريف
 الضرورى والنظرى باستردا فهمهما بمعرفتهما وصفا على سبيل الكشف وتعريف
 النظر لتوقفهما عليه فالعلم اما ضرورى او نظرى والضرورى ما لا يحتاج فى حصوله
 الى نظر كتصور الوجود والشئ والتصديق بان الكل اعظم من الجزء والنظرى
 ما يحتاج فى حصوله الى نظر كتصور حقيقة الملك والروح والتصديق بحدوث العالم
 لا يقال التقسيم والتعريف فاسدان اما التقسيم فلان مورد القسمة علم وكل علم اما
 ضرورى او نظرى فان كان ضروريا لا يشمل النظرى وبالعكس فلا يكون مورد
 القسمة شاملا للقسامين وهكذا نقول فى قسمة العلم الى التصور والتصديق بل فى كل

وايس الكل من كل
 منهما ضروريا
 لا يحتاج فى تحصيله
 الى نظر وهو ترتيب
 امور حاصلة فى الذهن
 يتوصل اليها الى
 تحصيل غير الحاصل
 والا لما احتجنا الى
 تحصيل ولا نظر يحتاج
 اليه والا فقدرنا على
 تحصيل متن

قسمة واما التعريف فلان التصديق ضروري قدي يحتاج الى النظر لانه مفسر
 بما يكون تصور طرفيه وان كان بالكسب كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما وحينئذ
 لا يكون تعريف الضرورى جامعاً ولا تعريف النظرى مانعاً لانا نجيب عن الاول
 بعد المساعدة على المقدمتين باننا لانم انهما تتجان شيئاً فان الحكم في الكلية على جزئيات
 العلم ومورد القسمة مفهوم العلم فلا اندراج للاصغر تحت الاوسط سبناه لكن لم قلتم
 انه لو كان مورد القسمة ضروريا لم يشمل النظرى وانما يكون كذلك لو لم يكن ضروريا
 في بعض الصور نظريا في بعضها فان طبيعة الاعم يمكن بل يجب اتصافها بالامور
 المتقابلة لتحقيقها في الصور المتعددة وعن الثانى بان تعريف التصديق البديهي مختلف
 فيه كما اختلف في ماهية التصديق فان التصديق عند الامام لما كان عبارة عن مجموع
 الادراكات الاربعه فانما يكون بديهيا اذا كان ذلك المجموع بديهيا وانما يكون ذلك المجموع
 بديهيا اذا اكل كل واحد من اجزائه بديهيا ومن ههنا تراه في كتبه الحكمية يستدل ببداية
 التصديقات على بداهة التصورات واما عند الحكم فقاط البداهة والكسب هو نفس الحكم
 فقط فان لم يحتاج في حصوله الى نظري يكون بديهيا وان كان طرفاً بالكسب لا يقال حصول الحكم
 مفقور الى صور الطرفين وان كانا شرطية فلو كان احدهما يحتاج الى النظر يلزم احتياج
 الحكم اليه فلا يكون بديهيا لانا نقول الاحتياج المنفي هو الاحتياج بالذات وثبوت
 الاحتياج بواسطة لاينا في ذلك على ان التفسير المذكور ليس للتصديق الضرورى
 بل للاولى فان المجربات والتواترات والحدسيات ضرورية وليس تصورات اطرافها
 كافية في جزم العقل بالنسبة بينهما ولو اصطالحنا ههنا على ذلك لم يتم البرهان على
 امتناع كسبية التصديقات كلها ولم ينحصر الموصل الى التصديق في الحجة بل واز
 ان يكون الموصل هو الحدس او التواتر او غير ذلك والنظر ترتيب امور حاصلة
 تتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل فالترتيب في اللغة وضع كل شئ في رتبته وهو
 قريب من مفهومه الاصطلاحي اعنى جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم
 الواحد ويكون بعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر وهو اخص من التأليف اذ لا
 اعتبار لنسبة التقدم والتأخر فيه وانما قال امور لان الترتيب لا يتصور في امر واحد
 والمراد بها ما فوق الواحد سواء كانت متكررة او لا وهى اعم من الامور التصورية
 والتصديقية وفيدها بالخالصة لامتناع الترتيب فيها بدون كونها حاصلة ويندرج
 فيه مواد جميع الاقضية وهو اولى من المعلومة لان العلم وان اجاز اخذه اعم الا انه
 مشترك والاحتراز عن استعمال الالفاظ المشتركة واجب في صناعة التعريف واعتبر
 في المطلوب ان يكون غير حاصل لامتناع تحصيل الحاصل وهذا تعريف بالفعال
 الاربع كما هو المشهور ورسم لا اعتبار الخارج فيه والاشكال الذى استصعبه قوم
 بانه لا يتناول التعريف بالفصل وحده ولا بالخالصة وحدها مع انه يصح التعريف

باحدهما على رأى المتأخرين حتى غيروا التعريف الى تحصيل امر او ترتيب امور
 فليس من تلك الصعوبة في شئ اما اولافلان التعريف بالمفردات انما يكون بالمشقات
 كالناطق والضحك والمستحق وان كان في اللفظ مفردا الا ان معناه شئ له المستحق منه
 فيكون من حيث المعنى مركبا واما ثانيا فلان الفصل والخاصة لا يدلان على المطلوب
 الا بقرينة عقلية موجبة لا تنقل الذهن اليه فانتركيب لازم واما ان التعريف بالعلل
 تعريف بالمباين فيجوابه ان معناه ليس ان العلل انفسها معرفات للماهية بل الماهية
 يحصل لها باعتبار مقايستها الى العلل امور لا تباينها وتعمل عليها فربما يحصل لها
 بالقياس الى كل علة محمول وربما يحصل لها بالقياس الى علتين او اكثر فتعرف
 الماهية بتلك الامور المحمولة عليها فتكون هي معرفة لها من حيث القياس الى العلل
 ويمكن ان يقال ايضا العلل المذكورة في تعريف الفكر ليست عللا بالحقبة بل قيل
 انها علل على سبيل التشبيه والمجاز وهذا التعريف انما هو على رأى من زعم ان الفكر
 امر مغاير للانتقال اما من جملة نفسه فقد عرفه بانه حركة ذهن الانسان نحو المبادئ
 والرجوع عنها الى المطالب فانه الحركة الاولى هو المطلوب المشعور به من وجه
 وماهى فيه الصور العقلية المخزونة عند النفس وما اليه الحد الاوسط والذائق والعرضى
 وما منه الحركة الثانية وماهى فيه الحدود والذاتيات والعرضيات ليرتيبها ترتيبا خاصا
 وماهى اليه تصور المطلوب او التصديق به فالحركة الاولى تحصل المادة والثانية
 تحصل الصورة وحينئذ يتم الفكر وبارائه الحدس اذ الحركة فيه اصلا وهو يختلف
 في الكم كما ان الفكر يختلف في الكيف وينتهي الى القوة القدسية الغنية عن الفكر اذا
 انتش هذا على صحايف الازهان فلنشروع الآن في تقرير البرهان فنقول اما الدعوى
 الاولى فلان كل واحد من كل من التصور والتصديق لو كان ضروريا لم يمتزج
 في تحصيل شئ منهما الى نظر والتالى باطل ضرورة احتياجنا في بعض التصورات
 والتصديقات اليه وهذا اولى مما قيل لو كان كذلك لما جهلنا شيئا لان الجاهل لا ينافي
 الضرورة فان كثيرا من الضروريات كالتجربيات وما لم يتوجه اليه العقل جهل
 ثم يعقل واما الدعوى الثانية فلانه لو كان كل منهما نظريا لم نقدر على اكتساب سى
 منهما وفساد التالى يدل على فساد المقدم بيان الملازمة ان اكتساب النظرى انما
 يكون بعلم آخر واكتسابه ايضا يكون باخر وهلم جرا فان عادت سلسلة الاكتساب
 يلزم الدور او ذهبت الى غير النهاية يلزم التسلسل وهما يستلزمان امتناع القدرة
 على الاكتساب اما الدور فلانه يفضى الى توقف المطلوب على نفسه وحصوله قبل
 حصوله واما التسلسل فتوقف حصوله حينئذ على استحضار ما لانهاية له وانه محال
 وربما يورد ههنا اعتراضات الاول ان ردتم بالتصور التصور بوجه ما فلم قائم اما
 يحتاج في حصول شئ منها الى نظر ومن البين انه ليس كذلك اذ كل شئ يتوجه اليه

العقل فهو متصور بوجه ما وان اردتم به التصور بكنه الحقيقة فلانم ان الكل لو كان
نظريا دار اوصار متسلسلا وانما يلزم ذلك لو لم ينته سلسلة الاكتساب الى التصور
بوجه ما والجواب من وجهين الاول ان الاكتساب اما ان ينتهي الى التصور بوجه
ما او لا ينتهي وايا ما كان يلزم الدور او التسلسل اما ان لم ينته فظاهر واما ان انتهى
فلان ذلك الوجه ان كان متصورا بالكنه فكذلك وان كان متصورا بوجه آخر نقل
الكلام اليه حتى يلزم التسلسل في تصورات الوجوه الثاني ان المراد بالتصور مطلق التصور
اعم من ان يكون بوجه ما او بكنه الحقيقة لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد
بين بطلانه لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه و يلزم من عدم
تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه الثاني ان قولكم لو كان الكل
نظريا يلزم الدور او التسلسل والقضايا التي ذكرتم في بيانه نظرية على ذلك التقدير
فلا يمكن لكم الاستدلال بها والازم الدورم او التسلسل وهذا الشك ان اورد بطريق
النقض بان يقال ما ذكرتم من الدليل لا يتم بجميع مقدماته فانه لو اريد اتمامه يلزم
الدور او التسلسل لان القضايا المذكورة فيه كسبية على ذلك التقدير فحتاج الى
كاسب و يعود الكلام فيه فيسدر او يتسلسل فالجواب عنه بان لانم ان تلك القضايا
كسبية على ذلك التقدير بل بديهية غاية ما في الباب استهالة ذلك التقدير سلمناه لكن
لانم انها لو كانت كسبية على ذلك التقدير لاحتاجت الى كاسب وانما يلزم لو كانت
كسبية في نفس الامر وهو ممنوع وان اورد على سبيل المناقضة فان منع بداهة القضايا
المذكورة فلا يكاد يتوجه لان المعلل ما ادعى بدايتها بل صحتها في نفس الامر وان
منع صدقها فلا يخلو اما ان يمنع صدقها في نفس الامر او على ذلك التقدير و ظاهر انه
لا يمكن التفصلي عن المنع الاول بل افحام المعلل لازم واما المنع على ذلك التقدير
بان يقال لانم صدق تلك القضايا على ذلك التقدير وبين توجيه المنع بانها كسبية
على ذلك التقدير والكسبي يمكن تطرق المنع اليه او يقال هب ان تلك القضايا معلومة
الصدق في نفس الامر لكن لانم انها معلومة على ذلك التقدير وكيف تكون معلومة
على ذلك التقدير وهي كسبية على ذلك التقدير فلو كانت معلومة يلزم الدور
او التسلسل فهو منع مندفع بالتزديد فان تلك القضايا لما كانت صادقة في نفس الامر فلا
يخلو اما ان تكون صادقة على ذلك التقدير او لا تكون وايا ما كان يحصل المطلوب
اما اذا كانت صادقة على التقدير فلنظام الدليل سالما عن المنع المذكور واما اذا لم تكن
صادقة فلكون التقدير منافيا للواقع حيثئذ ومنا في الواقع منتف في الواقع الثالث
ان لزوم التسلسل مبني على ان التصور لا يمكن اكتسابه من التصديق وبالعكس فالاولى
ان يقول ليس كل من كل منهما نظريا لانا نعلم بالضرورة بعض التصورات
والتصديقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان النقي والاثبات

لا يمتنع ان يرتفعان او تقول لو كان العلوم التصورية والتصديقية نظرية لا متنع حصول علم هو اول العلوم والتالى باطل اما الملازمة فلان كل علم فرض لا بد ان يتقدمه علم آخر على ذلك التقدير فلا يكون اول العلوم واما بطلان التالى فلان الانسان في مبدأ الفطرة خال عن سائر العلوم ثم يحصل له التصور والتصديق وهو علم اول (قوله بل البعض من كل منهما نظري) لما بطل ان كل واحد من التصورات والتصديقات ضروري او نظري لزم ان يكون البعض من كل منهما ضروريا والبعض الآخر نظريا فان قلت كذب الموجبتين الكيتين لا يستلزم الاصدق السالبتين الجزئيتين وهما اعم من الموجبتين الجزئيتين وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص قلنا ان تصورات وتصديقات فالموجبة والسالبة متساويان اذا تقرر هذا فنقول اما ان لا يمكن اقتصاص النظريات من الضروريات او يمكن والاول باطل لان من علم لزوم امر لا ضرر ثم علم وجود الملزوم او عدم اللازم علم بالضرورة من ذلك وجود اللازم ومن هذا عدم الملزوم وايضا من حصل عنده ان كل (ج ب) وكل (ب ا) فلا بد ان يحصل عنده ان كل (ج ا) فتعين ان اكتساب النظريات من الضروريات يمكن في الجملة سواء كان بالذات او بواسطة فلا يخلو اما ان يسأل كل مطلوب نظري من كل ضروري وهو اولي البطلان او يكون لكل واحد من المطالب ضروريات مخصوصة وطرق معينة مثل الحد والرسم في النصورات والقياس والتمثيل والاستقراء في التصديقات وحينئذ اما ان يحصل المطلوب من تلك الضروريات والطرق كيف ما وقعت وهو ظاهر الاستحالة او لا يحصل الا اذا كانت على شرائط واورضاع مخصوصة كسأواة المعرفة وتقدمه في المعرفة وكونه اجلي في التصور وايجاب صغرى الشكل الاول وكلية كبراه في التصديق وحينئذ اما ان يعلم وجود تلك الطرق والشرائط وصحتها بالضرورة او لا والاول باطل والالم يعرض الغلط في انظار العقلاء ولم يعتور الضلال لآراء العلماء لكن بعض العقلاء يناقض بعضا في مقتضى الافكار بل الانسان الواحد نفسه بحسب اختلاف الانظار فست الحاجة الى علم يتعرف منه تلك الطرق والشرائط وهو المنطوق لا يقال لانها لو كانت ضرورة لم يقع غلط في الافكار وانما يلزم ذلك لو كان وقوع الغلط من جهة الاختلال فيها وهو ممنوع لجواز ان يكون وقوعه لاجل فساد المادة لاننا نقول تلك الطرق والشرائط تراعى جانب المادة رعايتها جانب الصورة فلو كانت معلومة بالضرورة لم يقع الغلط لافي الصورة ولا في المادة او نقول وقوع الغلط اما من جهة الصورة او من جهة المادة واما ما كان يتم الكلام اما اذا كان من جهة الصورة فظاهر واما اذا كان من جهة المادة فلان الغلط من جهة المادة ينتهي بالآخرة الى الغلط من جهة الصورة لان المبادئ الاول بدئية فلا يقع الغلط فيها فلو كانت صحيحة الصورة كانت المبادئ الثواني

بَلِ الْبَعْضُ مِنْ كُلِّ
مِنْهُمَا ضَرُورِي
وَالْبَعْضُ نَظَرِي
مُحْضِيهِ مِنْ الْبَعْضِ
الْآخِرِ الضَّرُورِي
بِطَرَقٍ مُعَيَّنَةٍ
وَبِشَرَايِطٍ مُخْصُوصَةٍ
لَا يَعْلَمُ وَجُودَهَا
وَلَا صِحَّتَهَا بِالضَّرُورَةِ
وَلِذَلِكَ يَعْضُ الْغَلَطُ
فِي الْفِكْرِ كَثِيرًا هُنَّ

ايضا صحيحة وهلم جرا فلا يقع الغلط اصلا فقد بان ان وقوع الغلط في الفكر لا يبد
وان يكون لفساد صورة في سلسلة الاكتساب المنتهية الى المبادئ الضرورية نعم
يتجه ان يقال عدم وقوع الغلط انما يلزم لو كانت معلومة وصرويتها لا تستلزم ذلك
وعلى تقدير العلم بها انما لم يقع الغلط اذ اروعيت والعلم بها لا يوجب رعايتها والحق
ان هذه المقدمة مستدركة في البيان فان اثبات الاحتياج الى المنطق لا يتوقف على ذلك
اعم ثبات الاحتياج الى تعلمه موقوف عليه لكن المدعى ليس ذلك وكذلك تقسيم
العلم الى التصور والتصديق مستدرك اذ يكفي ان يقال العلوم ليست بأسرها ضرورية
ولانظرية الى آخر البيان (قوله فاحتجج الى قانون يفيد) هذه اشارة الى تعريف المنطق
فالقانون لفظ سرياني روى انه اسم المسطر بلغتهم وفي الاصطلاح مرادف للاصل
والقاعدة وهو امر كلي منطبق على جزئياته عند تعرف احكامها منه وبالفصل
مقدمة كلية اصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول حتى يخرج الفرع من القوة
الى الفعل ولا خفاء في ان المنطق كذلك لانطباقه على جميع المطالب الجزئية عند الرجوع
اليه والمعلومات تسال الضرورية والنظرية والمجهولات التصورية والتصديقية
وانما لم يقل يفيد معرفة طرق الانتقال من الضروريات الى النظريات كما ذكره صاحب
الكشف لثلايوهم بالانتقال الذاتي على ما يتبادر اليه الفهم من تلك العبارة فصرح
بالمقصود جريا على وتيرة الصناعة والمراد بقوله بحيث لا يعرض الغلط في الفكر عدم
عروضه عند مراعاة القانون على ما لا يخفى فان المنطق ربما يخطئ في الفكر بسبب
الاهمال هذا مفهوم التعريف واما احترازه فالفقانون كالجنس يشمل سائر العلوم
الكلية واحتزبه عن الجزئيات وباقي القيود كالفصل احتراز عن العلوم التي لا تفيد معرفة
طرق الانتقال كالحق والهندسة وهذا التعريف مشتمل على العال الاربع فان القانون
اشارة الى مادة المنطق فان مادته هي القوانين الكلية (وقوله يفيد معرفة طرق
الانتقال اشارة الى الصورة لانه المخصص للقانون بالمنطق والى العلة الفاعلية بالالتزام
وهو العارف العالم بتلك القوانين (وقوله بحيث لا يعرض الغلط اشارة الى العلة
الغائية وانما عرفه بالعلل الاربع لان المراد ببيان حقيقة المنطق والتعريف بها يفيد
حقيقة المعارف فان وجود المعلول من لوازمها فاذا وجدت في الذهن يلزم وجوده
فيه لا يقال التعريف فاسد من وجهين الاول انه تعريف بالبيان اما ولا فلان المنطق
علم والقانون من المعلومات واما ثانيا فلانه قوانين متعددة فلا يصدق عليه القانون
الباقي التعريف دوري لان معرفة طرق الاكتساب جزء من المنطق فيتوقف صحة
على معرفة طرق الاكتساب فلو كانت معرفتها مستفادة من المنطق توقفت عليه
فيلزم الدور لانما يجب عن الاول بان المنطق قد يطلق ويراد به معلوماته كما يقال فلان
يعلم المنطق وقد يطلق ويراد به نفس العلم والمراد ههنا المعلوم فاندفع الاشكال

فاحتجج الى قانون
يفيد معرفة طرق
الانتقال من المعلومات
الى المجهولات
وشرائطها بحيث
لا يعرض الغلط في
الفكر الا نادرا وهو
المنطق

وعن الثاني بان المراد بالقانون القوانين المتعددة لانها لما اشتركت في مفهوم القانون وكان المقصود تعريف المنطق من حيث انه علم واحد عبر عنها به وعن الثالث بانا لانسلم ان معرفة طرق الاكتساب جزء المنطق وانما تكون ان لو لم يكن المراد بها جزئياتها المتعلقة بالمواد على ما هي مستعملة في سائر العلوم والمنهج على ذلك استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات (وقوله الانادرا لا دخل له في التعريف وقيل انه متعلق بمجمله لا يعرض الغلط واعتراض بان المفكر ان راعى القوانين المنطقية لم يقع انخطاء اصلا ولا انغلاطه يكون اكثر يا لانادرا وقيل انه متعلق بقوله فاحتيج فان بعض الناس كالمؤيد بالقوة القدسية لا يحتاج اليه ورد بانه لم يتوجه السؤال الثاني حينئذ ويمكن ان يوجه القولان اما الاول فلان تحصيل العلوم مراتب متفاوت كما لا ونقصانا وكما انها تنتهي في الكمالات الى حد لا يقع انخطاء اصلا كذلك في جانب النقصان تنتهي الى حد ينبت جميع افكار الشخص عن مطالبه كما اذا كان متناها في البلادة حتى لو قدر انه قد وقف على جمع القوانين المنطقية وعرض افكاره عليها اخطأ لبلادته وكان المصنف قد اوما الى هذا المعنى في آخر قسم المنطق من هذا الكتاب فليطالع ثمة واما الثاني فلان العلوم النظرية على قسمين ما يتطرق فيها الغلط وما ليس من شأنها ذلك وهي العلوم المتسقة المنتظمة التي تساق الازدهان اليها من غير كلفة ومشقة كالهندسيات والحسابيات ولا احتياج لها الى المنطق وانما الحاجة اليه للقسم الاول ولما كانت تلك العلوم قليلة بالقياس الى العلوم التي من القسم الاول استثناءها بقوله (الانادرا على معنى ان الناس يحتاجون في اكتساب العلوم النظرية الى المنطق الانادرا في بعض العلوم لالبعض الناس حتى يرد ما ذكرنا هذا على قاعدة القوم وقد اشار اليها صاحب الكتاب في محرير السؤال الاول وهي منظور فيها لان تلك العلوم ان كانت نظرية فهي تحتاج الى نظر والنظر مجموع حركتين حركة لتحصيل المبادي وحركة لترتيبها ولا شك ان تحصيل المواد وترتيبها يحتاجان الى القوانين المنطقية وعدم وقوع الخطاء فيها لا ينافي ذلك وانما يسمى هذا الفن منطقا لان النطق يطلق على النطق الخارجي الذي هو اللفظ وعلى الداخلي وهو ادراك الكليات وعلى مصدر ذلك الفعل ومظهر هذا الانفعال ولما كان هذا الفن يقوى الاول ويسلك بالثاني مسلك السداد ويحصل بسببه كالات الثالث لاجرم اشتق له اسم منه وهو المنطق (قوله فان قيل المنطق لكونه نظريا) قد عورض في ان المنطق يحتاج اليه في اكتساب العلوم النظرية وتقريرها ان يقال ما ذكرتم وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما ينفيه وذلك من وجهين الاول لو افترقا اكتساب العلوم النظرية الى المنطق لزم الدور والتسلسل واللازم محال بيان الملازمة ان المنطق نظري يعرض فيه الغلط لانه لو كان ضروريا او نظريا لا يعرض فيه الغلط لم يقع فيه خلاف بين ارباب الصناعة وحينئذ يفتقر اكتسابه الى قانون آخر وينقل الكلام اليه مرة بعد اخرى فان تناهت القوانين دار

فان قيل المنطق لكونه نظريا يعرض فيه الغلط يهوج الى قانون آخر وتسلسل ولان كثيرا من الناس يكتسب العلوم والمعارف بدون المنطق قلنا المنطق بعضهم ضروري وبعضه نظري يكتسب من الضروري منه بطريق ضروري كما يكتسب غير البين من الاشكال الاربعة من البين منها بطريق بين كما ستعرفه فاستثنى عن منطق آخر ويمكن بعض الناس نادرا من الاكتساب بدون المنطق لا يفي الحاجة اليه متن

والا تسلسل ولما استلزم الدور التسلسل اقتصر عليه هذا توجيه على محاذاة
ما في الكتاب والاحسن أن يقال أن المنطق ليس ضروريا ولا امتنع عروض الغلط
في الأفكار لأن المبادئ الأولى ضرورية فلو كان العلم بجميع طرق الانتقال ضروريا
لم يمكن وقوع الغلط أصلا فهو نظري فيحتاج في اكتسابه إلى قانون آخر فإن وجد
في سلسلة الاكتساب ما يقتضي ما يقتضي إليه لزم الدور والالزام التسلسل لا يقال
لأن لزوم التسلسل لجواز الانتهاء إلى قانون ضروري لأننا نقول المنطق هو العلم
بجميع طرق الانتقال من الضروريات إلى النظريات فإنها إن كانت تصورية
فطريق الانتقال إليها القول الشارح وإن كانت تصديقية فطريق الانتقال
إليها الحجة فلا طريق انتقال إلا وهو من المنطق فلو كان نظريا فلا طريق يفرض
للانتقال يكون نظريا والالزام خلاف المقدار الثاني لو كان المنطق محتاجا إليه
في اكتساب العلوم النظرية لما حصل الاكتساب بدونه والتالي باطل لأن كثيرا
من العلماء والنظار مجردين عن هذه الآثار يكتسبون العلوم والمعارف مصيبين
في الأفكار والمراد بالعلوم ههنا التصديقات والمعارف التصورات بناء على ماسبق
من أن المعرفة إدراك البسيط والعلم إدراك المركب وتقرير الجواب عن الأول أنا لأن
أن المنطق لو كان نظريا يعرض فيه الغلط لزم التسلسل وإنما يلزم لو كان نظريا بجميع
أجزائه وهو ممنوع بل بعضه ضروري وبعضه نظري مستفاد من الضروري
منه بطريق ضروري كما يكتسب غير البين من الأشكال الأربعة من البين منها وهو
الشكل الأول بطريق بين كالحلف والافتراض والعكس فإن الخلف يرجع إلى القياس
الاستثنائي والعكس والافتراض إلى قياس منتظم من الشكل الأول فإنه يقال في العكس
مثلا متى صدقت القرينة صدقت صغرها مع عكس الكبرى وكلما صدقت صدقت
النتيجة ينتج أنه متى صدقت القرينة صدقت النتيجة وكذلك في الافتراض على ما استطاع
على تفصيله أن شاء الله تعالى وربما يقرر الجواب بأن المنطق قسمان ضروري
ونظري وهو على ثلاثة أقسام اصطلاحات يثبت عليها بتغير الألفاظ والعبارات كالكلية
والجزئية والجنس والفصل وما ينساق إليه الذهن لكونه من قبيل العلوم المنتظمة
وكلاهما لا يحتاج اكتسابهما إلى المنطق ومما من شأنه أن يتطرق إليه الغلط وهو قليل
جدا فيستفاد من الضروري بطريق ضروري وهذا أنسب بجواب السؤال على
الوجه الذي قرره المصنف والتقرير الأول أنسب بما ذكرنا فإن قيل القسم الضروري
مع الطريق الضروري أن كان كافيافي اكتساب القسم النظري كفي في سائر العلوم
فلا حاجة إلى المنطق والا فافتراض اكتسابه إلى قانون آخر لا يقال لأن كفي في
الاكتساب في المنطق يلزم أن يكون كافيافي اكتساب جميع العلوم وإنما يلزم لو كانت
الأفكار بأسرها واردة على القسم الضروري وليس كذلك لأننا نقول العلوم أما

ان تتعلق بالقسم الضروري او النظري واما كان يلزم ان يكون القسم الضروري
كافيا في اكتسابها اما ان تعلقت بالقسم الضروري فظاهرا واما ان تعلقت بالقسم النظري
فلان القسم النظري كاف في اكتساب تلك العلوم والتقدير ان الضروري كاف
في اكتسابه والكافي في الكافي في الشيء كاف في ذلك الشيء فيكون الضروري كافيا في
تلك العلوم ايضا لا يقال هب ان القسم الضروري كاف في سائر العلوم الا ان الاحاطة
بجميع الطرق اصول للذهن عن الخطاء للقدرة حيثئذ على التمييز بين الصحيح والفاقد
منها على اى ترتيب وقع ولا معنى للافتقار الى المنطق الا هذا القدر لانا نقول القسم
الضروري اما ان يستقل باكتساب المجهولات بحيث لا يعرض الغلط في الفكر البتة
فاستغنى عن المنطق اولم يستقل فيحتاج الى قانون آخر قلنا لا نعم ان القسم الضروري
مع الطريق الضروري ان كفى في سائر العلوم لم يفقر الى المنطق اذ معنى الكفاية
ان الضروري مع طريقه اذا حصل لاحد تمكن من اكتساب النظري من غير
احتياج الى ضمنية واذا حصل تمكن من اكتساب سائر العلوم بواسطتها وهذا
لانا في الاحتياج اليها بل يوجهه على ان الكافي في الكافي في الشيء لا يجب ان يكون
كافيا فيه لاحتياجه الى الوساطة ايضا وعلى اصل الشبهة منع آخر وهو اننا لانم
ان المنطق لو كان ضروريا لم يعرض الغلط وانما يكون لو كان امر معلوما مراما لكن
لما لم يكن هذا الشق واقعا لم يتعرض له وتقرير الجواب عن الثاني ان المدعى كون
المنطق محتاجا اليه في الجملة وتمكن بعض الناس من الاكتساب بدونه لاني الحاجة
اليه في الجملة ضرورة ان استغناء البعض عنه لا يوجب استغناء الكل عنه كما ان استغناء
الشاعر بالطبع عن علم العروض والبدوى عن علم النحو لا يقتضي استغناء غيرهما
عنهما والتحقيق ان تحصيل العلوم بالنظر لا يتم بدون المنطق كما سبقت الاشارة اليه
واما المؤيد من عند الله بالقوة القدسية فهو لا يحصل العلوم بالنظر بل بالمدس فهي
بالقياس اليه ليست نظرية والكلام في احتياج المطالب النظرية * واعلم ان
المجهولات تصير معلومة اما بمجرد العقل اذا توجه اليها او مع الاستماعة بما يحضر
في الذهن عند حضورها او بقوة اخرى ظاهرة كما في المحسوسات والتجربيات
والتواترات او باطنة كالوجدانيات والوهميات او بالحدس وهو ان تستخرج المبادئ
المتربة للذهن دفعة او بالنظر فيكون هناك مطلوب تحرك النفس منه طالبا لمبادئه ثم
ترجع منها اليه او بالتعلم فلا تكون المبادئ حاصلة بنظر او سماع بل بسماعها
من معلم فان قلت لا بد ان يكون هناك من فكر لان النفس تتفكر عند السماع فنقول المعلم
اذا اورد قضية فتصور المتعلم اطرافها فان لم يسك فيها تبع التصديق التصور
وان شك فاما ان يفكر في نفسه فيعلم لا بطريق التعلم او يفيد المعلم القياس فالعلم انما هو
مع القياس ولا فكر له فيه فان الفكر حركة النفس تنقل به من شيء الى شيء طالبا لا واجدا

وليس في العلم هذه الحركة فالمحتاج الى المنطق انما هو يحصل العلوم بالنظر لا بطريق
 اخر ولما كانت العلوم بالقياس الى الالذهان متفاوتة الحصول كان الاحتياج الى المنطق
 يتفاوت بحسب ذلك (قوله الفصل الثاني في موضوع المنطق) من مقدمات الشروع
 في العلم ان العلم موضوعه لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فاذا علم ان اى شئ هو
 موضوعه يتميز ذلك العلم عند الطالب فضل تميز حتى كانه احاط بجميع ابوابه احاطة ما
 ولما كان التصديق بالموضوعه مسبوقا بالتصور ووجب تصدير الكلام بتعريف
 موضوع العلم فموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية كبعدن
 الانسان لعلم الطب فانه باحث عن احواله من جهة ما يصح وبزول عن الصحة وكافعال
 المدكسفين لعلم الفقه فانه ناظر فيهما من حيث تحمل وتحرم وتصح وتفسد وهذا
 التعريف لا يتضح حتى اتضاحه الابعاد بيان امور ثلاثة الاول العرض وهو المحمول
 على الشئ الخارج عنه الثاني العرض الذاتي وهو الذى يلحق الشئ لما هو هو اى
 لذاته كالحق اذ راء الامور الغريبة للانسان بالقوة او يلحقه بواسطة جزئه سواء كان
 اعم كالحقوه التحيز لكونه جسما او مساويا كالحقوه التكلم لكونه ناطقا او يلحقه بواسطة
 امر خارج مساويا كالحقوه التجب لادراكه الامور المستغربة واما ما يلحق الشئ
 بواسطة امر اخص كالحق الضحك للحيوان لكونه انسانا او بواسطة امر اعم
 خارج كالحق الحركة للابيض لانه جسم فلا يسمى عرضا ذاتيا بل غريبا فهذه
 اقسام خمسة للعرض حصصه المتأخرون فيها وينو الحصر بان العرض اما ان
 يعرض الشئ اولا وبالذات او بواسطة والوسط اما داخل فيه او خارج والخارج
 اما اعم منه او اخص او مساو وزاد بعض الافاضل قسما سادسا وراى عده
 من الاعراض الغريبة اولى وهو ان يكون بواسطة امر مبين كالمراة للجسم
 المشخن بالنار او بشعاع الشمس والصواب ما ذكره فان قيل نحن نقسم العرض هكذا
 العرض اما ان يلحق الشئ لا بواسطة لحوق شئ آخر او بتوسطه والوسط
 اما ان يكون داخلا في الشئ او خارجا الى آخر القسمة وحينئذ لا يمكن ان يكون الوسط
 مبينا لان المبين لا يلحق الشئ وايضا الوسط على ما عرفه الشيخ ما يقرب بقولنا لانه
 حين يقال لانه كذا فلا بد من اعتبار الحمل والمبين لا يكون محمولا قلنا السؤال
 باق لان العرض الذى يلحق الشئ بلا توسط لحوق شئ آخر او بلا وسط على
 ذلك التفسير لا يجب ان يكون عارضا لما هو هو لجواز ان يكون الامر مبين بل الذى
 كان لشيء ولم يكن لآخر ولا يكون للآخر الا وقد كان له فهو للشيء اولا وبالذات
 ومالم يكن كذلك بل يكون له بسبب انه كان لشيء آخر فهو له ثانيا وبواسطة سواء لم ياتيه
 او باينته كما يقول جسم ابيض و سطح ابيض فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض
 لان السطح ابيض وكما ان الحركة زمانية وكذا الجسم لكن الزمان له ثانيا ولو كان

الفصل الثاني في
 موضوع المنطق
 موضوع كل علم
 ما يبحث فيه عن
 عوارضه اللاحقة لما
 هو هو متن

المراد هنالك ما ذكره لم يكن اثبات الاعراض الاولية من المطالب العلمية ضرورة
ان الذي بلا وسط بذلك المعنى بين الثبوت والشبهة انما نشأت من عدم الفرق بين الوسط
في التصديق وبين واسطة في الثبوت والشيخ صرح بذلك في كتاب البرهان من منطق
الشفاء مراراً وقال الفرق بين المقدمة الاولى وبين مقدمة مجموعها اولى لان المقدمة الاولى
وما لا يحتاج الى ان يكون بين موضوعها ومجمولها واسطة في التصديق واما الذي نحن
فيه فكثير اما يحتاج الى وسائط وفي تعريف العرض الذاتي على ما ذكره نظر لانهم
عدوا ما يلحق الشيء لجزئه الاعم منه وليس كذلك لان الاعراض التي تهم الموضوع
وغيره خارجة عن ان تفيد اثراً من الاثار المطلوبة له اذ تلك الاثار انما هي توجد
في الموضوع وهي توجد خارجة عنه ولا ترى ان علم الحساب انما جعل علماً على
خدة لان له موضوعاً على حدة وهو العدد ينظر صاحبه فيما يعرض له من جهة
ما هو عدد فلو كان الحساب ينظر في العدد ايضاً من جهة ما هو كم لكان موضوعه
الكم لا العدد فالاول ان يقال العرض الذاتي ما يلحق الشيء لما هو هواً وبواسطة امر
يساويه كالفصل والعرض الاولي او يقال ما يختص بذات الشيء ويشمل افراده
اما على الاطلاق كما للثالث من تساوي الزوايا الثالث لقائمتين او على سبيل التقابل كما
للخط من الاستقامة والانحناء فانه ما يحمل على كلية الموضوع لكن لا يكون ذلك الجمل
لامر اعم ومنه ما لا يكون كذلك لكن لا يحتاج في عروضه الى ان يصير نوعاً معيناً
ينتهي لقبوله كما لا يحتاج الجسم في ان يكون منحرفاً او ساكناً الى ان يصير حيواناً
او انساناً بخلاف الضحك فانه يحتاج الى ان يصير انساناً وايضاً منه ما هو لازم مثل
قوة الضحك للانسان ومنه ما هو مفارق كالضحك بالفعل ووجه التسمية اختصاصه
بذات الشيء وما لا يختص بالشيء بل عرض له لامر اعم او يختص ولا يشمله بل يكون
عارضاً له امر اخص يسمى عرضاً غريباً لما فيه من الغرابة بالقياس الى ذات الشيء
الثالث البحث عن الاعراض الذاتية والمراد منه جعلها اما على موضوع العلم
او انواعه او اعراضه الذاتية او انواعها كالناقص في علم الحساب على العدد والثلاثة
والفرد وزوج الزوج فهي من حيث يقع البحث فيها تسمى بمباحث ومن حيث يسأل
عنها مسائل ومن حيث يطلب حصولها مطالب ومن حيث تستخرج من البراهين
نتائج فالمسمى واحد وان اختلفت العبارات بحسب اختلاف الاعبارات * واعلم
ان ما عرف به المصنف موضوع العلم ليس يتناول الاعراض الاولية ونخرج منه
التي بواسطة امر مساو داخل او خارج والتمويل على ما شيدنا اركاناً (قوله
والتصورات والتصديقات) قد سبق الى بعض الاذهان ان موضوع المنطق الالفاظ
من حيث انها تدل على المعاني وذلك لانهم لما رأوا ان المنطق يقال فيه ان الحيوان الناطق
مثلاً قول شارح والجزء الاول جنس والثاني فصل وان مثل قولنا كل (ج ب) وكل

والتصورات
والتصديقات هي
التي يبحث في المنطق
عن موارد منها
اللاحقة لما هي هي
وهي كونها توصل
الى مطلوب نظري
او تصديقي ايضاً لا
قريباً او بعيداً فهي
موضوع المنطق
مبتن

(ب ا) قياس والقضية الاولى صغرى والاخرى كبرى وهى مركبة من الموضوع والمحمول حسبوا ان هذه الاسماء كلها بازاء تلك الالفاظ فيذهبوا الى انها هى موضوعه وليس كذلك لان نظر المنطقى ليس الا فى المعانى المعقولة ورعايته جانب الالفاظ انما هى بالعرض كما سيلوح به مقامه وذهب اهل التحقيق الى ان موضوعه المعقولات الثانية لا من حيث انها ماهى فى انفسها ولا من حيث انها موجودة فى الذهن فان ذلك وظيفه فلسفية بل من حيث انها توصل الى المجهول او يكون لها نفع فى ذلك الايصال اما تصوير المعقولات الثانية فهوان الوجود على جهتين فى الخارج وفى الذهن وكما ان الاشياء اذا كانت موجودة فى الخارج يعرض لها فى الوجود الخارجى عوارض مثل السواد والبياض والحركة والسكون كذلك اذا تمثلت فى العقل عرضت لها من حيث هى متمثلة فى العقل عوارض لا يحدى بها امر فى الخارج كالكلية والجزئية فهى السماة بالمعقولات الثانية لانها فى المرتبة الثانية من التعقل واما التصديق بموضوعيتها فلان المنطقى يبحث عن احوال الذاتى والعرضى والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام والحد والرسم والحلية والشرطية والقياس والاستقراء والتثيل من الجهة المذكورة ولا شك انها معقولات ثانية فهى اذن موضوع المنطقى ويبحث عن المعقولات الثالثة وما بعدها واعترض عليه اكثر المتأخرين بان المنطقى يبحث عن نفس المعقولات الثانية ايضا كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية ونظايرها فلا تكون هى موضوعه ولذلك عدل صاحب الكشف والمصنف عن طريقة المحققين الى ما هو اعم فقالا موضوعه التصورات اى المعلومات التصورية والتصديقات اى المعلومات التصديقية لان بحث المنطقى عن اعراضها الذاتية فانه يبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى تصور مجهول ايضا لا قريبا اى بلا واسطة ضمنية كالحد والرسم وايضا لا بعيدا ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور ما لم ينضم اليه امر آخر فاذا ضم يحصل منهما الحد والرسم ويبحث عن التصديقات من جهة انها توصل الى تصديق مجهول ايضا لا قريبا كالقياس والاستقراء والتثيل او بعيدا ككونها قضية وعكس قضية ونقيض قضية فانها ما لم تنضم اليها ضمنية لا توصل الى التصديق ويبحث عن التصورات من حيث انها توصل الى التصديق ايضا لا بعد ككونها موضوعات ومحمولات فانها انما توصل اليه اذا انضم اليها امر اخر فنحصل منهما القضية ثم تنضم اليها ضمنية اخرى حتى يحصل القياس او الاستقراء او التثيل ولا خفاء فى ان اىصال التصورات او التصديقات الى المطالب قريبا او بعيدا وبعد من العوارض الذاتية لهما فتكون هى موضوع المنطق لا يقال لامثلة فى المنطق

محمولها الا يصل البعيد او الا بعد فلا يكون عرضا ذاتيا يبحث فيه عنه لانا نقول
المنطقي يبحث عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات لكن لما تعذر تعداد
تلك الاعراض على سبيل التفصيل وكانت مشتركة في معنى الايصال عبر عنها به على
سبيل الاجال قطعا للتطويل اللازم من التفصيل لا يقال كل ما يبحث عنه المنطقي
اما تصور او تصديق من الحيثية المذكورة فلو جعل موضوعه التصورات
والتصديقات يكون البحث عن نفس موضوعه لاعتبره الذاتية لانا نقول
الحيثية المذكورة داخلية في المسائل خارجة عن الموضوع فان اعتبرت الحيثية المذكورة
على انها خارجة عن التصديقات لم تكن محمولةا عنها وان اعتبرت على انها داخلية
لم يلزم ان يكون البحث عن نفس الموضوع لخروجها عن التصورات والتصديقات
التي هي موضوعات هذا تقرير كلامهم وفيه نظر لانهم ان ارادوا بان المنطق
يبحث عن الكلية والجزئية والذاتية والعرضية انه يبين تصوراتها فهو ليس من
المسائل وذلك ظاهر وان ارادوا التصديق بها للاشياء فهو ليس من المنطق في شيء
لا يقال المنطق يبحث عن ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج والنوع ماهية محصلة
والجنس ماهية مبهممة والفصل علة للجنس واللازم البين وغيره موجودان في الخارج
الى غير ذلك مما ليس بحثا عن العقولات الثانية لانا نقول لانها من مسائل المنطق
فان يحسم اما عن الموصلات الى المجهولات او عما ينفع في ذلك الايصال ومن البين
ان لا يدخل لها في الايصال اصلا بل انما يبحث عنها اما على سبيل المبادئ او على
جهة تبيين الصناعة بما ليس منها ولا يوضح ما يكاد يخفى تصويره على اذهان المتعانين
على انهم ان عنوانا بالمعلومات التصورية والتصديقية ماصدقا عليه من الافراد يلزم
ان يكون جميع المعارف والحجج في بيان سائر العلوم بل جميع المعلومات التي من شأنها الايصال
موضوع المنطق وليس كذلك ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اصلا وان عنوانا بهما
مفهومهما يلزم ان لا يكون المنطق باحثا عن الاعراض الذاتية لهما لان محمولات
مسائله لا تلحقهما من حيث هما بل الامر اخص فان الانقسام الى الجنس والفصل
لا يعرض للمعلوم التصوري الا من حيث انه ذاتي والا يصال الى الحقيقة المعرفة لا تلحقه
الا لانه حد وكذا الانعكاس الى السالبة الضرورية لا يعرض للمعلوم التصديقي الا لانه
سالبة ضرورية وانتاج المطالب الاربعة لا تلحقه الا من حيث انه مرتب على هيئة
الشكل الاول الى غير ذلك وليس لك ان تورد هذا السؤال على العقولات الثانية فان
البحث عن احوالها من حيث انها تنطبق على العقولات الاولى وكان القانون
المذكور في تعريف المنطق يعرفك هذا القيد فلا تغفل عن النكتة (قوله والموصول
الى التصور يسمى قولنا شارحا) فدين ان المنطق اما ناظر في الموصول الى التصور
يسمى قولنا شارحا لشرح ماهية الشيء واما ناظر في الموصول الى التصديق و يسمى

والموصول الى التصور
قربا يسمى قولنا شارحا
والى التصديق حجة
والاول مقدم وضعها
لتقدم التصور على
التصديق طبعها للعالم
الضروري بان الحكم
والمحكم عليه وبه
ان لم يكن متصورا
بوجه ما امتنع الحكم
ولا ينسبر في الحكم
على الشيء تصويره
بحقيقة فقد يحكم على
جسم معين بانه شاغل
لغير معين مع الجهل
بحقيقة متن

حجة لغلبة من له تمسك بها من حجة اذا غلبه والنظر في الموصل الى التصور اما في
 مقدماته وهو باب ايساغوجي واما في نفسه وهو باب التعريفات وكذلك النظر في
 الموصل الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وهو باب باري ارمينياس واما في نفسه
 باعتبار الصورة وهو باب القياس او باعتبار المادة وهو باب من ابواب الصناعات
 الخمس لانه ان اوقع ظنا فهو الخطابة او يقينا فهو البرهان والا فان اعتبر فيه عموم
 الاعتراف او التسليم فهو الجدل والا فهو المغالطة واما الشعر فهو لا يوقع تصديقا
 ولكن لا فادته التخيل الجاري بحرى التصديق من حيث انه يؤثر في النفس قبضا
 وبسطا عند في الوصل الى التصديق ووربما يضم اليها باب الالفاظ فيحصل ابواب
 عشرة تسعة منها مقصودة بالذات وواحد منها مقصود بالعرض ثم لابد من النظر في
 ترتيب الابواب وان ايها يقدم وايها يؤخر فتقول ابواب الموصل الى التصور تستحق
 التقديم بحسب الوضع لان الموصل الى التصور التصورات والموصل الى التصديق
 التصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعا فيجب تقديمه وضعا ليوافق الوضع
 الطبع ولما توقف بيان تقدم التصور على التصديق بحسب الطبع على مقدمتين احدهما
 ان التصديق موقوف على التصور وثانيهما ان التصور ليس علة له لان التقدم الطبيعي
 هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون علة له وكان بيان المقدمة الثانية
 ظاهرا تركه المصنف واشتغل بالمقدمة الاولى وبيانها ان التصديق لا يتحقق الا بعد
 تصور المحكوم عليه وبه والحكم لانه كلما كان احد هذه الامور مجهولا امتنع الحكم
 بالارتباط وكلما امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق لان الحكم اما جزؤه
 او نفسه ينتج انه كلما كان احد هذه الامور مجهولا امتنع تحقق التصديق وبالعكس
 بعكس التقيض الى قولنا كلما تحقق التصديق فلا بد ان يتحقق تصور كل واحد من
 الامور الثلاثة فان قلت التصديق ليس يتوقف على تصور الحكم بل على نفسه اجيب
 عنه بان الحكم فعل من افعال النفس الاختيارية وقد تقرر في الحكمة ان كل فعل
 اختياري لا يوجد الا بعد تصوره ولا يلزم منه ان يكون اجزاء التصديق زائدة على
 الاربعة لجواز ان يكون شرطا على ما صرح به الكاظمي في بعض تصانيفه والحق
 في الجواب ان الحكم فيما بين القوم مقول بالاشتراك تارة على ايقاع النسبة الاجتماعية
 او انتزاعها اعني ثبوت احد الامرين للآخر او عنده او منافاته اياه واخرى على نفس
 النسبة واستعماله في الموضوعين بالمعنيين نفسه على ذلك وليس بمعتبر في الحكم على الشيء
 تصور المحكوم عليه وبه والحكم بمحققها بل يكفي حصول تصوراتها بوجه ما فقد
 يحكم على جسم معين بانه شاغل لخير معين مع الجهل بانه انسان او فرس او حمار
 او غيرها * واعلم ان بين العلم بالوجه وبين العلم بالشيء من وجه فرقا وذلك لان معنى
 الاول حصول الوجه عند العقل ومعنى الثاني ان الشيء حاصل عند العقل لكن لا حصولا

أما كان التصور قابل للقوة والضعف كما إذا تراى لك شبح من بعيد فتصورته
 تصورا ما ثم يزداد لك انكشافا عندك بحسب تقربك اليه الى ان يحصل في عقلك كمال
 حقيقةه ولو كان العلم بالوجه هو العلم بالشئ من ذلك الوجه على ما ظنه من لا تحقيق له
 لزم ان يكون جميع الاشياء معلوما لنا مع عدم توجه عقولنا اليه وذلك بين الاستحالة
 (قوله فان قيل الحكم على الشئ بالشئ لو استدعى تصوره بوجه ما) هذه شبهة اوردت
 على قولهم المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما باعتبار ما وتقررها ان يقال لو استدعى
 الحكم على الشئ تصور المحكوم عليه بوجه ما لصدق قولنا كل مجهول مطلقا
 يتمتع الحكم عليه والتالى كاذب بيان الشرطية انه لو صدق كل محكوم عليه معلوم
 باعتبار ما بالضرورة لانعكس بعكس النقيض الى قولنا كل مالميس معلوم باعتبار
 ما لا يكون محكوما عليه بالضرورة وهو معنى قولنا كل مجهول مطلقا يتمتع الحكم
 عليه وبيان كذب التالى ان المحكوم عليه فيه اما ان يكون مجهولا مطلقا او معلوما
 باعتبار ما وايا ما كان يلزم كذب التالى اما اذا كان المحكوم عليه مجهولا مطلقا
 فلصدق المحكوم عليه على المجهول مطلقا حينئذ فيصدق قولنا بعض المجهول مطلقا
 لا يتمتع الحكم عليه وقد كان كل مجهول مطلقا يتمتع الحكم عليه هذا خلف واما اذا
 كان معلوما باعتبار ما فلا نظامه مع قولنا كل معلوم باعتبار ما يصح الحكم عليه
 قياسا منتجا لقولنا المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه وقد كان يتمتع الحكم
 عليه هذا ايضا خلف وانما قال في الشق الاول تناقض فكذب وفي التالى فكذب
 مقتصر اعليه لان اللازم من الشق الاول ان بعض المجهول مطلقا لا يتمتع الحكم عليه
 وهو موافق للتالى في الطرفين مخالفه في الكيف فيتناقضان واللازم من التالى ان المحكوم
 عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه وهو مخالف للتالى في الموضوع والمحمول
 فلا يناقضه نعم يستلزم كذبه لان المحكوم عليه في هذه القضية هو المجهول مطلقا
 فيستحيل ان يحكم عليه بصحة الحكم وامتناعه معا ولم يقتصر على ايراد التناقض في
 الاول لان المطلوبه ليس اثبات التناقض بل كذب التالى فبعد التنبيه على التناقض صرح
 بثبوت المطلوب مفصحا عن التقرير ونهر في الجواب ان هذه القضية اى التالى
 في الشرطية ان اخذت خارجية منعنا صدق الشرطية قوله لانعكاس الموجبة اليه
 قلنا لانم انها تنعكس بعكس النقيض وانما يصدق العكس لو صدق موضوعه على موجود
 خارجي وهو ممنوع لان كل ما وجد في الخارج فهو معلوم ولو بكونه شيئا او موجودا
 وهذا بعينه هو المذكور في بيان عدم انعكاس الموجبة الخارجية الى الموجبة على
 ما استطاع على تفاسيه وما يقال من ان العلم بصفة الموجودية او السميئية لا يستلزم العلم
 بالموجودات لما ظهر من الفرق بين العلم بوجه وبين العلم بالشئ من وجه فكلام على
 السند وان اخذت حقيقة فالشرطية مسلمة وكذب التالى ممنوع قوله المحكوم عليه فيه

فان قيل الحكم على
 الشئ بالشئ او استدعى
 تصوره بوجه
 ما صدق المجهول
 المطلق يتمتع الحكم
 عليه وهو كاذب لان
 المحكوم عليه فيه
 ان كان مجهولا مطلقا
 تناقض وكذب وان
 كان معلوما من وجه
 وكل معلوم من وجه
 يمكن الحكم عليه فقد
 كذب ايضا قلنا هذه
 القضية يتمتع صدقها
 خارجة لا متناع
 موضوعها في الخارج
 فان كل ما وجد في
 الخارج معلوم من
 وجه فيمنع لزومها
 لمقدمها وصدقها
 حقيقة يمكن من غير
 تناقض

اما ان يكون مجهولا مطلقا او معلوما باعتبار ما قلنا فنختار انه معلوم باعتبار ما تمتنع
 الخلف فان صحة الحكم باعتبار انه معلوم باعتبار امتناع الحكم عليه على تقدير
 ان يكون مجهولا مطلقا بهذا ان اخذ التالي موجبة اما ان اخذت سالبة كما يقال لوضح
 ما ذكرتم لصدق لاشئ من المجهول مطلقا يصح الحكم عليه او موجبة سالبة الطرفين
 كما يقال لصدق كل ما ليس بمعلوم باعتبار ما ليس يصح الحكم عليه لم يأت منع الملازمة
 لتبين الانعكاس وتعين منع كذب التالي والخلف لا يقال المحكوم عليه في التالي
 ان كان معلوما باعتبار ما جاز اخذه خارجا والالم يستقيم الحل على النسق الثاني
 لانه خارج عن قانون التوجيه وقد يجاب عن الشبهة بوجوه اخر احدها
 ان المدعى كل ما هو محكوم عليه يجب ان يكون معلوما باعتبار ما دام محكوما
 عليه ويلزم به بحكم الانعكاس كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه مادام مجهولا
 مطلقا وحينئذ لمنع الخلف على كل واحد من السنتين اما على النسق الاول فلان
 اللازم حينئذ ليس بعض المجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه وهذا لا يناقض كل
 مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه مادام مجهولا مطلقا لان المطلقة لا تناقض
 المشروطة واما على النسق الثاني فلان اللازم حينئذ ان المحكوم عليه في هذه
 القضية يصح الحكم عليه حين هو معلوم باعتبار ما وهو لاينا في ما ذكرنا
 من القضية وثانيهما ان المجهول مطلقا شئ موصوف بالمجهولية والمجهولية
 امر معلوم كما ان المعلوماتية امر معلوم فله اعتبار ان احدهما ماصدق عليه الوصف
 من هذه الخيئة والثاني ما صدق عليه لامن هذه الخيئة فبالاعتبار الاول يكون
 معلوما لان الموصوف بالمجهولية يكون معلوما باعتبار الوصف كما ان الموصوف
 بالمعلوماتية معلوم باعتبار ذلك الوصف فمران الموصوف بالمعلوماتية يكون معلوما
 باعتبار آخر والموصوف بالمجهولية لا يكون معلوما ابداً بالاعتبار والحكم بامتناع
 الحكم يستل على اعتبارين ايضا الحكم وامتناعه فالمحكوم عليه في قولنا المجهول مطلقا
 يمتنع الحكم عليه من حيث الحكم هو المأخوذ بالاعتبار الاول ومن حيث امتناع الحكم
 هو المأخوذ بالاعتبار الثاني فالموضوع فلهما مختلف فلان منافاة فان قلت اى جهة
 تعرض للحكم فهي جهة امتناع الحكم لان الحكم ليس الامتناع الحكم فيكون من تلك
 الجهة محكوما عليه وغير محكوم عليه هذا خلف فنقول المجهول المنطلق محكوم
 عليه من حيثية امتناع الحكم لامن تلك الخيئة بل من حيثية اخرى فلا تناقض وثالثها
 ان المحكوم عليه في التالي هو الحكم والمجهول مطلقا ما عين به المحكوم عليه وقد حكم
 عليه بنس الامتناع كما يقال نرىك البارى تمتنع واجتماع النقيضين مستحيل فان قلت
 لما صدق قولنا الحكم على المجهول مطلقا يمتنع يصدق قولنا كل مجهول مطلقا
 يمتنع الحكم عليه ويعود الالتزام قلنا الحكم قد تعين للموضوعية سواء كان مقدما

او مؤخر اقولنا ابن زيد كاتب وزيد ابنه كاتب فان الموضوع في كليهما ابن زيد في الحقيقة فان قلت الاخبار عن زيد بن ابنه كاتب مغاير للاخبار عن ابن زيد بالكاتب نعم انهما يتلازمان في الصدق لكن التلازم لا يستلزم الاتحاد فنقول لانم انهما متغايران في الحقيقة بل لانغاير الا في اللفظ وهذا الجواب ظاهر الفساد لان ما يمنع الحكم عليه له مفهوم وكل مفهوم اذا نسب الى شيء آخر يصدق عليه اما بالاجاب او بالسلب لكن السلب غير صادق عليه هناك فتعين الاجاب ويمكن تقرير الشبهة بحيث يندفع عنها جميع الاجوبة كما يقال لو كان الحكم على الشيء مشروطا بتصور المحكوم عليه بوجه ما اصدق قولنا لاشي من المجهول مطلقا دائما بمحكوم عليه دائما والتالي باطل اما الملازمة فلا تنفاء المشروط دائما بانتفاء الشرط دائما واما انتفاء التالي فلانه يصدق على المجهول مطلقا دائما انه ممكن بالامكان العام وشيء واما موجود او معدوم الى غير ذلك ولان كل مفهوم ينسب الى المجهول مطلقا دائما فان ثبت له كان محكوما عليه بالاجاب والا كان الحكم واقعا عليه بالسلب فيكون المجهول مطلقا دائما محكوما عليه في الجملة وقد كان ليس بمحكوم عليه دائما هذا خلف وايضا المحكوم عليه في القضية ان كان مجهولا مطلقا دائما بكون المجهول المطلق دائما محكوما عليه في الجملة وان كان معلوما باعتبار ما في الجملة لم يكن مجهولا مطلقا دائما والكلام فيه والجواب الحاسم لمادة الشبهة ان المجهول مطلقا دائما معلوم بحسب الذات مجهول مطلقا بحسب الفرض والحكم عليه وسلب الحكم عنه باعتبارين وهذا هو تحقيق ما ذكره المصنف لو تأملته ادنى تأمل لتعقلته (قوله الفصل الثالث في مباحث الالفاظ وهي ثمة الاول الدلالة الوضعية للفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج عنه التزام لكن من حيث هي كذلك احترازا عن اللفظ المشترك بين الكل والجزء وبين الملازم والملازم ويعتبر في الالتزام الزوم الذهني اذ لافهم دونه لا الخارجى لمصول الفهم دونه كما في العدم والملكة

الفصل الثالث في مباحث الالفاظ وهي ثمة الاول الدلالة الوضعية للفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج عنه التزام لكن من حيث هي كذلك احترازا عن اللفظ المشترك بين الكل والجزء وبين الملازم والملازم ويعتبر في الالتزام الزوم الذهني اذ لافهم دونه لا الخارجى لمصول الفهم دونه كما في العدم والملكة

والعرض كتابة اخرى لكن لوجعل كذلك لكان الانسان ممنوا بان يحفظ الدلائل على ما في النفس الفاظا ويحفظها نقوشا وفي ذلك مشقة عظيمة فتصعد الى الحروف ووضع لها اشكال وركبت تركيب الحروف ليبدل على الالفاظ فصارت الكتابة دالة على العبارة وهي على الصور الذهنية وهي على الامور الخارجية لكن دلالتها على ما في الخارج دلالة طبيعية لا يختلف فيها الدال ولا المدلول بخلاف الداليتين الباقيتين فانهما لما كانتا بحسب التواطىء والوضع مختلفان بحسب اختلاف الاوضاع اما في دلالة العبارة فالدال يختلف دون المدلول واما في دلالة الكتابة فكلاهما يختلفان فيكون بين الكتابة والعبارة وبين العبارة والصور الذهنية علاقة غير طبيعية الا ان علاقة العبارة بالصور الذهنية ومن عادة القوم ان يسموها معاني احكمها واتقنها كثرة الاحتياج اليها وتوقف الافادة والاستفادة عليها حتى ان تعقل المعاني قبل ان تفكر عن تخيل الالفاظ وكان المفكر يتاجى نفسه بالفاظ متخيلة فلاجل هذه العلاقة القوية صار البحث الكلي عن اللفظ غير مختص بلغة دون لغة من مقدمات الشروع في المنطق والافالمنطقي من حيث انه منطقي لا شغل له بها فانه يبحث عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبهما وهي لا تتوقف عليها بل لو امكن تعلمها بفكرة ساذجة لا يلاحظ فيها الالمعاني كان ذلك كافيا ثم ان انظر المنطقي في الالفاظ ليس من جهة انها موجودة او معدومة او من جهة انها اعراض او جواهر او من جهة انها كيف يحدث الى غير ذلك من نظايرها بل من جهة انها دالة على المعاني ليتوصل بها الى حال المعاني انفسها من حيث يتألف عنها شيء يفيد علما بجهول فلهذا قدم مباحث الدلالة وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به شيء آخر وذلك الشيء ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والاشارات والنصب وكدلالة الاثر على المؤثر والدلالة اللفظية منحصرة بحكم الاستقرار في ثلاثة اقسام والاستقراء كاف في مباحث الالفاظ والدلالة الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والطبيعية كدلالة اخ على الوجود فان طبع الالفاظ يقتضي التلطف بذلك اللفظ عند عرض المعنى والعقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء جدار على وجود الالفاظ ورمبا يقال في المحصر دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا والاولى الوضعية والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية او لا وهي العقلية والمناقشة في الاخير باقية فيندفع بالاستقراء ولما كانت الدلالة الطبيعية والعقلية غير منضبطة لانها تختلف باختلاف الطبايع والافهام اختص النظر بالدلالة الوضعية وعرفها صاحب الكسف بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحتراز بالقيد الاخير عن الدلالة الطبيعية اذ فهم المعنى في دلالة اخ مثلا ليس للعلم بالوضع لانتفاءه بل لتأدي الطبع اليه عند التلطف به وعن العقلية فان دلالة اللفظ المسموع

من ورا آ الجدار لا يتوقف على العلم بالوضع لاستواء العالم والجاهل فيه ولتحققها سواء
 مهملا أو مستعملا وانما لم يقل بالنسبة الى من هو عالم بوضعه بل اطلق العلم بالوضع
 لئلا يخرج التضمن والالتزام عنه وقد اورد على التفسير شكك احدهما انه مشتق
 على الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى ضرورة توقف العلم بالنسبة على
 تصور المتضمنين فلو توقف فهم المعنى عليه لزم الدور وجوابه ان فهم المعنى في الحال
 موقوف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال والى
 هذا اشار الشيخ في النقاء حيث قال معنى دلالة اللفظ ان يكون اذا ارتسم في الخيال
 مسجوع ارتسم في النفس معناه فتعرف النفس ان هذا المسجوع لهذا المفهوم فكما
 اورده الحس على النفس التفتت النفس الى معناه فكون اللفظ بحيث كلما اورده
 الحس على النفس التفتت الى معناه هو الدلالة وذلك بسبب العلم السابق بالوضع وكون
 صورتيهما محفوظتين عند النفس ونقول ايضا العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى
 مطلقا لا على فهم المعنى من اللفظ وهو موقوف على العلم بالوضع فلا دور الثاني
 ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فلا يجوز تعريف احدهما بالآخر
 واستعصب بعضهم هذا الاشكال حتى غير التعريف الى كون اللفظ بحيث لو اطاق فهم
 معناه لا علم بوضعه والتحقيق ان ههنا امورا اربعة اللفظ وهو نوع من الكيفيات المسجوعة
 والمعنى الذي جعل اللفظ بازائه واصافة عارضة بينهما هي الوضع اى جعل اللفظ
 بازاء المعنى على ان المختار قال اذا اطلق هذا اللفظ فافهموه هذا المعنى واصافة ثانية
 بينهما عارضة لهما بعد عروض الاضافة الاولى وهى الدلالة فاذا نسبت الى اللفظ
 قيل انه دال على معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه
 واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول بهذا اللفظ بمعنى كون المعنى منفهما عند
 اطلاقه فكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة فامكن تعريفها بابهما كان اذا تمهد
 هذا فنقول لانم ان الفهم المذكور في التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك
 لو كان اضافة الفهم بطريق الاسناد وهو ممنوع بل بطريق التعلق فان معناه كون
 المعنى منفهما من اللفظ وهذا كما يقال اعجبني ضرب زيد فان كان زيد فاعلا يكون
 معناه اعجبني كون زيد ضاربا وان كان مفعولا يكون معناه اعجبني كون زيد مضروبا
 فههنا الفهم مضاف الى المفعول وهو المعنى فالتركيب يفيد ان المراد كون المعنى
 مفهوما من اللفظ ولا شك انه ليس صفة للسامع ثم الدلالة الوضعية اما مطابقة
 او تضمن او التزام وتقييد المصنف بالوضع لخراج الطبيعية والعقائدية وباللفظ
 لخراج غير اللفظية وبيان المصنف ان ما يدل عليه اللفظ بطريق الوضع اما تمام المعنى
 الموضوع له او جزؤه او امر خارج عنه فان كان تمام المعنى الموضوع له فهي مطابقة
 لتطابق اللفظ والمعنى وان كان جزء المعنى الموضوع له فهي تضمن لانه في ضمن المعنى

الموضوع له وان كان امرا خارجا عنه فهي التزام لانه لازم له لكن يجب ان يقيد الكل بقولنا من حيث هي كذلك لئلا ينتقض حدود الدلالات بعضها ببعض فان من الجائز ان يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء كاشتراك الامكان بين مفهومي العام والخاص وان يكون مشتركا بين الملزوم والا لازم كاشتراك الشمس بين الجرم والنور فلو لم يقيد حد دلالة المطابقة لانتقض بدلالة التضمن والالتزام اما انتقاضه بدلالة التضمن فلانه اذا اطلق لفظ الامكان واريد به الامكان الخاص تكون دلالة على الامكان العام بالتضمن بالمطابقة مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعند التقييد لا ينتقض لان تلك الدلالة وان كانت على ما وضع له لكنها ليست من حيث هو ما وضع له بل من حيث هو جزءه حتى لو فرض ان لفظ الامكان ما وضع اصلا لمفهوم الامكان العام كانت تلك الدلالة متحققة واما انتقاضه بالالتزام فلانه اذا اطلق لفظ الشمس واريد به الجرم كانت دلالة على النور التزاوية لا مطابقة مع انه موضوع له ولا انتقاض عند التقييد لان تلك الدلالة ليست من حيث هو موضوع له بل من حيث هو لازم وكذلك لو لم يقيد حدا دلالاتي التضمن والالتزام لانتقضا بدلالة المطابقة اما التضمن فلانه اذا اريد من لفظ الامكان العام تكون دلالة عليه مطابقة مع انه جزء ما وضع له ولا انتقاض اذا قيد لانها ليست من حيث هو جزءه واما الالتزام فلانه اذا اريد من لفظ الشمس النور فالدلالة مطابقة وهو لازم ما وضع له لكن ليست من حيث هو لازم هكذا وجه الشارحون هذا الموضوع وفيه نظر لانا لانم ان اللفظ المشترك عند ارادة معنى الكل او الملزوم لا يدل على الجزاء للالزام بالمطابقة غاية ما في الباب انه يدل عليه دلائل من جهتين ولا امتناع في ذلك وكذلك في التضمن والالتزام لا يقال دلالة اللفظ على المعنى المطابق انما تتحقق اذا اريد ذلك المعنى اذا لفظ لا يدل بحسب ذاته والالكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوز بل بالارادة الجارية على قانون الوضع ولا يرى ان اللفظ المشترك مالم يوجد فيه قرينة لارادة احد معانيه لا يفهم منه معنى لانا نقول هب ان دلالة اللفظ ليست ذاتية لكن يلزم منه ان تكون تابعة للارادة بل بحسب الوضع فانما نعلم بالضرورة ان من علم وضع لفظ لمعنى وكان صورة ذلك اللفظ مشغولة له في الخيال وصورة المعنى مرتسمة في البال فكلمة تخيل ذلك اللفظ نعقل معناه سواء كان مرادا او لا واما المشترك فلا شك ان العالم بوضعه لمعانيه يتقبلها عند اطلاقه نعم تعين ارادة اللفظ موقوف على القرينة لكن بين ارادة المعنى ودلالة اللفظ عليه بون بعيد وتوجيه الكلام في هذا المقام ان اللفظ المشترك له دلالة على الجزء بالمطابقة والتضمن وعلى اللازم بالمطابقة والالتزام فاذا اعتبر دلالة على الجزء بالتضمن او على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فينتقض

حد المطابقة بينهما ولو قيد بالحيثية اندفع التضاد لانها ليست من حيث هو تمام
الموضوع له وكذلك اذا اعتبر دلالة على الجزء واللازم بالمطابقة صدق عليها
انها دلالة اللفظ على جزء المعنى اولازمه لكنها ليست من حيث هو كذلك لا يقال
المشتركان انما يدلان على الجزء واللازم بالمطابقة لان اللفظ اذا دل باقوى الدلائل
لم يدل باضعفهما لانا نقول لانه ذلك وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة الضعيفة
والقوية من جهة واحدة وهو ممنوع ويعتبر في الالتزام اللزوم الذهني بين المسمى
والامر الخارجي وهو كونه بحيث يحصل في الذهن متى حصل المسمى فيه اذ لولا
لم يفهم المعنى الخارجي من اللفظ لان فهم المعنى بتوسط الوضع اما بسبب ان اللفظ
موضوع له او بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه وكل منهما منصف على
ذلك التقدير فلم يكن اللفظ دالا عليه وفيه نظر لانتقاضه بالتضمن اذ المداول التضمني
لم يوضع اللفظ له ولا ينتقل الذهن عن المعنى الموضوع له اليه بل الامر بالعكس
فالاولى ان يقال فهم المعنى عند اطلاق اللفظ اما بسبب وضع اللفظ له او بسبب انه
لازم للمعنى الموضوع له وحينئذ يتم الدليل سالما عن النقض لا يقال انا نفهم من اللفظ
شيئا في بعض الاوقات دون بعض عقيب فهم المسمى فدلالته على ذلك المعنى الترابية
وللازوم ذهني وايضا المعينات دالة على معانيها وايست هي من لوازم ذهنية لان فهمها
منها بعد كلفة ومن يد تأمل لانا نقول الدلالة مقولة بالاشتراك على معنيين الاول
فهم المعنى من اللفظ متى اطلق الثاني فهم المعنى منه اذا اطلق والاصطلاح على المعنى
الاول وان اعتبر في بعض العلوم بالمعنى الثاني فلا دلالة لللفظ عليه اذا فهم المعنى منه بالقرينة
بل الدال المجموع والمعينات انما ينتقل الذهن بعد كمال تصورات مسميات الفاظها
الى لوازمها فدلالتها عليها متنوعة والا فلا نقض ولا يشترط اللزوم الخارجي اى
تحقق اللازم في الخارج متى تحقق المسمى فيه اذ لو كان شرط لما تحقق دلالة الالتزام
بدونه واللازم باطل لان العدم كالمسمى يدل على الملكية كالبصر بالانراام مع عدم
اللزوم الخارجي بينهما (قوله و دلالة اللفظ المركب داخله فيسه) هذا جواب
عن سؤال عسى ان يورد على حصر الدلالة الوضعية في الثالث وتقريره ان دلالة
اللفظ المركب خارجة عنها لانها ليست مطابقة اذا لواضع لم يوضع لمعناه ولا تضمن
لان معناه ليس جزءا للمعنى الموضوع ولا التزاما اذ ليس معناه خارجا عن المعنى الموضوع له
ولا التزاما اذ ليس معناه خارجا عن المعنى الموضوع له وبالجملة لما لم يكن الوضع
متحققا فيه انتفت الدلالات كلها ضرورة انها تابعة للوضع فان قلت المركب لا يتخلو
اما ان يكون موضوعا لمعنى او لا يكون واياما كان لا يتوجه السؤال اما اذا كان موضوعا
فقطا هـ واياما اذا لم يكن فلان دلالة لم تكن وضعية والكلام فيها فنقول الدلالة
الوضعية ليست هي عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له والا لما كان دلالة

ودلالة اللفظ المركب
داخلية فيه اذ المعنى
من وضع اللفظ للمعنى
وضع عينه لمعنه
او وضع اجزائه
لاجزائه بحيث تطابق
اجزاء اللفظ اجزاء
المعنى ودلالة هيئة
التركيبات بالوضع
ايضا متى

التضمن والالتزام وضعية بل ما يكون للوضع مدخل فيها على ما فسرهما القوم به
 فيكون دلالة لفظ المركب وضعية ضرورة ان لا وضاع مفرداته دخلا في دلالاته نعم لو قيل
 ما يكون للوضع اللفظ دخل فيه لاندفع السؤال وجوابه ان دلالة اللفظ المركب داخلية
 فيه اي فيما دل على المعنى بالمطابقة وذلك لان المعنى من الوضع في تعريف دلالة
 المطابقة ليس وضع عين اللفظ لعين المعنى فقط بل المراد احد الامرين اما وضع عينه اعينه
 او وضع اجزائه لاجزائه بحيث تطابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنى والثاني متحقق في
 دلالة المركب فلا تكون خارجة عن الدلالات واعتراض عليه بان دلالة المركب ليس
 يلزم ان يكون مطابقة لان دلالاته على المعنى تابعة لدلالة اجزائه على اجزاء المعنى وهى
 قد تكون بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام وهذا الاعتراض ليس بوارد اما اولا فلانه
 لا يدفع المنع واما ثانيا فلان السائل ربما وجه سؤاله بالنسبة الى معاني الاجزاء المطابقة
 فتكون دلالة المركب عايتها مطابقة ولو اوردته بالقياس الى معنى من المعاني امكن
 تطبيق الجواب عليه بان يقال دلالة المركب داخلية فيه اي فيما ذكرنا من الدلالات
 الثلث وانتفاء الوضع ممنوع والتفصيل هناك ان دلالة المركب اما على مدلول مفردة
 او على مدلول احد المفردين او على ما لا يكون هذا ولا ذاك كلازم للمجموع من حيث
 هو مجموع اما دلالاته على مدلول مفردة فلا يتخلو اما ان يكون على مدلول مفردة
 او على مدلول واحد لمفردة والثاني ان تكون دلالاته على ذلك المدلول اما بالتضمن
 او بالالتزام لان ذلك المدلول ان لم يكن خارجا عن احدهما تكون دلالاته عليه بالتضمن
 سواء كان مدلولاً لتضمينيهما او مطابقياً لاحدهما وتضمينيهما او التزاميهما للآخر او تضمينيهما
 لاحدهما والتزاميهما للآخر وان كان خارجا عنهما تكون دلالاته عليه بالالتزام والاول
 انحصر في ستة اقسام لان دالتي المفردين على مدلوليهما اما بالمطابقة او بالتضمن
 او بالالتزام او دلالة احدهما بالمطابقة والآخر بالتضمن او دلالة احدهما بالمطابقة
 والآخر بالالتزام او دلالة احدهما بالتضمن والآخر بالالتزام فالاول ان يكون كل من
 اللفظيين دالا على معناه بالمطابقة فيكون المجموع كذلك الثاني ان يكون كل منهما
 دالا على معناه بالتضمن فيكون دلالة المركب كذلك كما اذا فهمنا من قولنا الانسان حيوان
 الناطق حساس الثالث ان يدل كل منهما على معناه بالالتزام والمجموع كذلك كما اذا
 فهمنا من المثال قابل صنعة الكتابة منشاء الرابع ان يكون احدهما دالا بالمطابقة والآخر
 بالتضمن فيكون المجموع دالا بالتضمن كما اذا فهمنا منه ان الانسان حساس لان مجموع
 الجزء وجزء الجزء جزء الكل الخامس ان يدل احدهما بالمطابقة والآخر بالالتزام
 فالمجموع يدل بالالتزام لان مجموع الجزء والخارج خارج كما اذا فهمنا منه ان الانسان
 منشاء او قابل صنعة الكتابة حيوان السادس ان يكون احدهما دالا بالتضمن والآخر
 بالالتزام فالمجموع دال بالالتزام ضرورة ان جزء الجزء مع الخارج خارج كما اذا فهمنا

منه ان الناطق مشاء او قابل صنعة الكتابة حساس واما دلالة المركب على احد مدلولي
مفردية فهي تكون بالتضمن ان كانت دلالة المفرد بالمطابقة او بالتضمن او بالاتزام
ان كانت كذلك واما دلالة المركب على مدلول لا تكون مدلول مفرد من مفرداته
فلا يكون الا بالاتزام لان مدلوله المطابق انما يكون مدلولات مفرداته المطابقة
ومدلوله التضمني انما هو جزء من مدلولات مفرداته فالاقسام تنحصر في خمسة عشر
ودلالة المركب في جميع هذه اقسام لا تخلو عن الدلالات الثلاث فان قبل التحقق للامر
في المركب اما وضع عين اللفظ بازاء عين المعنى فظاهر واما وضع اجزائه لاجزاء
المعنى فلان من اجزاء اللفظ الجزء الصوري اعني الهيئة التركيبية وهي لسبب موضوع
معنى فانها لو كانت موضوعا لمعنى لما كان التركيب بمجرد ارادة المركب بل يوقف
كل تركيب على معرفة وضعه وليس كذلك اجاب بان اللفظ المركب كما انه مشتمل على
اجزاء مادية كلفظي الانسان والكتاب في قولنا الانسان كاتب وجزء صوري وهو
الهيئة الحاصلة من تأليف احدهما بالآخر كذلك معناه مشتمل على اجزاء مادية كـ
الانسان ومعنى الكاتب وجزء صوري وهو نسبة احدهما الى الآخر وكما ان الاجزاء
المادية اللفظية موضوعة بازاء الاجزاء المادية المعنوية كذلك الهيئة التركيبية الانطوية
موضوعة بازاء الهيئة التركيبية المعنوية غائبة مافي الباب انها ليست موضوعة بالاسم
لكنها موضوعة بالنوع ولذلك تختلف هيئات التركيب بحسب اختلاف اللفظ الى
هذا السؤال والجواب اشار بقوله ودلالة هيئة التركيبات بالوضع ايضا وهناك نظر
فان احدا الامر ين لازم وهو اما عدم انحصار الدلالة في الثلاث او انحصارها في المطابقة
لانه ان اريد بالوضع النحوي يلزم الامر الاول لعدم وضع المركب بالاسم ولو اريد به
الوضع النوعي يلزم الامر الثاني لان المدلول التضمني والامر الذي يحاذي واللفظ
موضوع بازاء المعنى المجازي وضعاً نوعياً على ما سمع من ائمة الاول والحق في الجواب
ان يقال لان ان الهيئة التركيبية جزء من اللفظ وانما يكون جزءاً لو كان اللفظ اسماً
لكن لانم انه جزء من المركب فان المتشبه ما يكون له ترب في السمع على ما سبق
(قوله والتضمن والاتزام يستلزمان المطابقة) هذا بيان السبب بين الدلالات اثنت
باللزوم وعدمه وهي باعتبار مقايضة كل منهما الى الاخرين فمحصرة في سبب ثالث
والاتزام يستلزمان المطابقة لانهما تابعان لهما والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون
المتبوع وانما قيد بمحيثة التبعية احترازاً عن التابع الاعم فانه ربما يوجد بدون المتبوع
الاخص هذا هو المسطور في كتب القوم وانهم وان اصابوا في الدعوى لكنهم
مخطئون في البيان اما اولاً فلان الامر في التعبد بعكس ما ذكره ضرورة ان فهم
الجزء سابق على فهم الكل فلو قلنا التضمن ليس عبارة عن فهم الجزء مطابقتاً بل هو
فهم الجزء من اللفظ والسابق على فهم الكل من اللفظ اشبه بالمطابقة فهم الجزء

والتضمن والاتزام
يستلزمان المطابقة
ولا تستلزمان المطابقة
التضمن لجواز كون
المسمى بسيطاً ولا
الاتزام لجواز ان لا
يكون له لازم بين يلزم
من فهمه فهمه واما
اكونه ليس غيره فغير
بين بهذا المعنى بل
معنى انه اذا علم مع
المسمى علم كونه لازماً له
هو الاول المتعبر
بين

مطلقا لا فهم الجزء من اللفظ فنقول ما لم يفهم الجزء من اللفظ يتمتع فهم الكل منه
والعلم به ضروري وكذلك في بعض اللوازم كما في الاعداد والملاكات واما ثانيا فلان
الكبرى ان قيدت بالحيثية لم يتكرر الوسط والا كانت جزئية واما ثالثا فلانه لو صح
البيان لاستلزم المطابقة التضمن والالتزام لانها متبوعة والمتبوع من حيث انه متبوع
لا يوجد بدون التابع وطريق بيان الدعوى ان التضمن دلالة اللفظ على جزء المسمى
من حيث هو جزؤه ولا ريب في ان دلالة على جزء المسمى من حيث هو جزؤه لا يتحقق
الا اذا دل على المسمى وكذلك دلالة اللفظ على الخارج عن المسمى من حيث هو خارج
لا يتحقق بدون دلالة اللفظ عليه او نقول انها مستلزمان للوضع وهو مستلزم
للمطابقة فيستلزم فيسأل ما نها والمطابقة لا تستلزم التضمن لانه قد يكون مسمى اللفظ
بسيطاً كالموحد والنقطة فانه يدل عليه بالمطابقة ولا تضمن لانتفاء الجزء ولا الالتزام
لجواز ان لا يكون للمسمى لازم بين يلزم فهمه فهم المسمى اي البين بالمعنى الاخص
وحيث تحقق دلالة المطابقة بدون الالتزام لعدم شرطه وهذا كما يفيد عدم العلم
بالاستلزام لا العلم بعدم الاستلزام والاولى ان يقال لو تحقق الاستلزام لكان كلما تعقلنا
شيئا تعقلنا معه شيئا آخر لكننا نعلم بالضرورة اننا نعقل كثيرا من الاشياء مع الذهول
عن سائر اغياره وما قد سبق الى بعض الحواطر من انه يفضي ذلك الى تصور امور
غير متناهية فلا يكاد يخفى ضعفه لجواز الانتهاء الى لازم يكون لازمه بعض ملزوماته
بمرتبة او بمراتب اذا امتنع في تحقق الملازمة الذهنية من الطرفين كما في المتضايفين
وذكر الامام ان المطابقة يلزمها الالتزام لان لكل ماهية لازما ينساقله انها
ليست غيرها والدال على المألوم دال على لازم البين بالالتزام اجاب بان قوله كون
المعنى ليس غيره لازم بين ان اراد به انه بين بالمعنى الاخص فمنوع اذ كثيرا ما تصور
شيئا ولا يخطر ببالنا غيره فضلا عن انه ليس غيره وان اراد به انه بين بالمعنى الاعم
فسلم لكن لا يفيد اذا اعتبر في دلالة الالتزام هو المعنى الاخص لا يقال ان اعتبر في المعنى
الاخص اللزوم الخارجى يبطل قولكم انه المعتبر في الالتزام والا لم يكن
اخص من المعنى الثانى لا اعتبار اللزوم الخارجى فيه فان المعتبر فيه لو كان
اللزوم الذهنى فان كان بالمعنى الاول كان العام عين الخاص وان كان بالمعنى الثانى لم
تعرىف الشئ بنفسه لانا نقول المعتبر في المعنى الثانى مطلق اللزوم اعم من الذهنى
والخارجى لا يقال اذا حصل لنا شعور بماهية فان لم يتميز بينها وبين غيرها فلا شعور
بها لان كل مشعور به موجود في الذهن وكل موجود يتميز عن غيره وان ميزنا
بينهما فلا حياء في ان التمييز يستلزم تصور الغير فلا قل من ان يكون لنا شعور بمطلق
الغير لانا نقول لاننا ان لم يتميز بين الماهية وبين غيرها فلا شعور نعم انها تتميز عن غيرها
في نفسها لكن لا يستلزم ذلك علمنا بامتيازها عن غيرها والالزم من كل تصور تصديق

وليس كذلك واما التضمن والالتزام فلا تلازم بينهما لانه كالتضمن عن الالتزام في المركبات الغير الملزومة وانفكاكه عنه في البسائط الملزومة وانما اهملها المصنف لاتصاحبا مما ذكر في المطابقة فان قيل اذا اطلق اللفظ الموضوع بازاء المعنى المركب يفهم الكل من حيث هو كل والجزء من حيث هو جزء واذ افهمنا من حيث هما كل وجزء يفهم التركيب بالضرورة وهو امر خارج عن المسمى فالتضمن يستلزم الالتزام فنقول هذه مغالطة من باب اشتباه العارض بالمعروض فان المفهوم هو ما صدق عليه الكل والجزء وذلك لا يستلزم فهم الكلية والجزئية المستلزم لفهم التركيب على ان يفهم الجزئية والكلية لو كان لازما لكي في بيان المطلوب (قوله واطلاق اللفظ على مدلوله المطابق بطريق الحقيقة) قد وقع في كلام الامام والكفى ان دلالة المطابقة هي الحقيقة والتضمن والالتزام مجازان ولا يستتاب في ان الدلالة ليست حقيقة ولا مجازا والالزام اجتماع الحقيقة والمجاز عند اطلاق اللفظ بل اطلاق اللفظ على مدلوله المطابق اى استعماله فيه بطريق الحقيقة لانه استعمال فيما وضع له واطلاقه على مدلوله التضمنى او الالتزامى بطريق المجاز لانه استعمال في غير ما وضع له اللفظ وانما لم يقل حقيقة ومجاز لانها لفظان لاستعمالان (قوله الثانى قبل دلالته الالتزامية مبهجورة في العلوم) قد اشتهر في كلام القوم ان دلالة الالتزام مبهجورة في العلوم وانما يبدو بالعلوم لانها لم تهجر في المحاورات فان ارادوا بذلك ان اللفظ لا دلالة له على الالزام البين فبطلانه بين ان لا معنى لدلالة اللفظ على شئ الافهم منه والالزام البين مفهوم من اللفظ قطعاً وان ارادوا به الاصطلاح على عدم استعمال اللفظ في المدلول الالتزامى فذلك مما لا يناقش فيه فلا يطلب بالحنة ويمكن ان يقال ان المراد منه امر ثالث وهو عدم استعمال اللفظ في المدلول الالتزامى لا بطريق الاصطلاح فلا بد من تصحيحه بالدليل او تخسار الامر الثانى ونحمل المذكور في معرض الاستدلال على بيان سبب الاصطلاح فانه لو لم يكن له سبب كان هباءً وقد احتجوا عليه بانها عقلية ان اللفظ لم يوضع بازاء المدلول الالتزامى فنكون مبهجورة لان الغرض من الالفاظ استفادة المعانى منها بطريق الوضع ونقضها الغزالي بالتضمن وتوجيهه اما اجابا فبان يقال دليلكم ليس بتصحيح بل بجمع مقدماته اذ لو صح لزوم ان يكون دلالة التضمن مبهجورة لانها ايضا عقاية فان قيل دلالة التضمن اقوى لكون مدلولها جزءاً من المسمى ولا يلزم من هجر الاصطلاح هجر الاقوى فنقول لما كانت العلة الهجرها كونها عقلية وهى حقيقة في دلالة التضمن يلزم هجرها بالضرورة قضاء بالعلة وان ضم اليها ضعفها اقتصرنا على المنع واما تفصيلا فبان ان عنى بذلك كونها عقلية صرفاً لمدخل للوضع فيها فهو ممنوع ضرورة ان دلالة اللفظ على الخارج من مسماه لا يكون الا بوسط وضعه له وان عنى به كونها عنساركة من الفعل فسلم لكن لا يوجب هجرها كافي دلالة التضمن وتمسك الغزالي في ذلك بان الدلالة الالتزامية لو كانت معتبرة يلزم ان يكون اللفظ واحداً مدلولات غير متشابهة

و اطلاق اللفظ على مدلوله المطابق بطريق الحقيقة وعلى الاخيرين بطريق المجاز متى الثانى قبل دلالة الالتزام مبهجورة في العلوم فان اريد به عدم الدلالة فقد بان بطلانه اذ لا معنى لدلالة اللفظ على المعنى الافهم منه وان اريد به الاصطلاح عن عدم استعمال اللفظ في مدلوله الالتزامى فكيف يطلب بالحنة وقد احتجوا عليه بانها عقلية ونقضه الغزالي بالتضمن وتمسك بلاتناهى اللوازم واجاب عنه الامام بان البينة متناهية وتمسك بانه لو اعتبر اللازم البين لم يضبط لاختلافه بالاشخاص والالام فقد وجوابه انه لو اعتبر البين مطلقاً انضبط المدلول متى

والتالى باطل بيان الملازمة ان اللوازم غير متناهية لان من لوازم الشئ انه ليس كل واحد مما يغايره وهو غير متناه فاعتبارها يوجب اعتبار غير المتناهى في مدلول اللفظ واجاب الامام عنه بمنع الملازمة وانما تصدق ان لو اعتبر جميع اللوازم وليس كذلك بل المعتبر اللوازم البينة وهي متناهية فان قيل اللوازم البينة ايضا غير متناهية اما اول فلان لكل شئ لازما يينا وقله انه ليس غيره فكل شئ فرض فله لازم وللآزمه لازم فلكل شئ لوازم بينة غير متناهية واما ثانيا فلان لكل شئ لازما بالضرورة فذلك واللازم اما قريب او بعيدا با ما كان ينتهى الى اللازم القريب فيكون لكل شئ لازم قريب ويكون ذلك اللازم لازم قريب ايضا وهلم جرا او كل لازم قريب فهو بين فيكون لكل شئ لوازم بينة غير متناهية وليس له ان يقول غاية ما في هذا الباب عدم تناهى اللوازم البينة بالمعنى الاعم والعبرة باللزوم البين بالمعنى الاخص لانه ما اعتبر الا بالمعنى الاعم على ما صر فتقول لانم ذهاب سلسلة اللزوم الى غير النهاية لجواز عودها بتسلازم الشئ من الطرفين بواسطة او غير واسطة سائس لكن اللازم البين للآزم البين للشئ لا يجب ان يكون لازما يينا لذلك الشئ فلا يلزم عدم تناهى اللوازم البينة لشئ واحد والكلام فيه على ان التمسك لو صح لزوم انتفاء الدلالة الاتزامية اذ يمكن ان يقال لو تحقق الاتزام يكون للفظ واحد مدلولات غير متناهية الى آخر ما ذكره وتمسك الامام بان المعتبر في الاتزام اما للزوم البين او مطلق للزوم وايا ما كان تكون دلالة الاتزام مجهورة اما اذا كان المعتبر للزوم البين فلاختلاف باختلاف الاشخاص فلا يكاد ينضبط المدلول واما اذا كان المعتبر مطلق للزوم فله عدم تناهى اللوازم وامتناع افادة اللفظ اياها كما ذكره الفزالي وجوابه انا فنضار ان المعتبر للزوم البين قوله فح لا ينضبط قانا لانسلم وانما لم ينضبط لولم يعتبر البين مطلقا اى بالنسبة الى جميع الاشخاص اما اذا اعتبر كالبين المنضبطين فلاخفاء فى الانضباط لا يقال المعتبر اما للزوم البين المطلق او مطلق للزوم البين وايا ما كان يلزم هجر الدلالة اما اذا كان المعتبر مطلق للزوم فلما صر واما اذا كان للزوم المطلق فلجواز تعدد اللوازم المطلقة فلم ينهين المراد لانا نقول اذا لم يتعدد بتعين المدلول وعدم الانضباط فى المعنى صورة لا يوجب الدلالة مطلقا على ان الوضع بالقياس الى الاشخاص مختلف وغير المعنى الاتزامى يتعدد فلو اوجب الاختلاف والتعدد التمسك لم يكن لدلالة ما اعتبار والانصاف ان اللفظ اذا استعمل فى المدلول الاتزامى فان لم يكن هناك قرينة صارفة عن ارادة المدلول المطابق دالة على المراد لم يصح اذ السابى الى الفهم من الالفاظ معانيها المطابقة فلم يعلم ان اللوازم مقصودة اما اذا قام قرينة معينة للراد فلاخفاء فى جوازه غاية ما فى الباب لزوم التجوز لكنه مستفيض شايع فى السلم حتى ان ائمة هذا الفن صرحوا بتجوزيه فى التعريفات بل هم فى عين هذه الدعوى تجوزون اذ قد تبين ان المراد ليس انتفاء

الدلالة بل عدم الاستعمال فلا تكون الدلالة مهجورة بل الاستعمال مهجورا فاطلقوا
 الدلالة وارادوا الاستعمال وهذا البحث لا يختص بالدلول الالتزامي بل هو جار
 في سائر اللوازم والمعاني التضمنية وغيرها نعم انها مهجورة في جواب ما هو اصطلاحها
 بمعنى انه لا يجوز ان يذكر فيه ما يدل على المسؤول عنه وعلى اجزائه بالالتزام كما لا يجوز
 ذكر ما دلالة على المسؤول عنه بالتضمن لاحتمال انتقال الذهن الى غيره او غير
 اجزائه فلا يتعين المساهية المطلوبة واجراؤها بل الواجب ان يذكر ما يدل على
 المسؤول عنه بالمطابقة وعلى اجزائه اما بالمطابقة او بالتضمن فيكون الالتزام
 مهجورا كلا وبعضا والمطابقة معتبرة كلا وبعضا والتضمن مهجورا كلا
 معتبرا بعضا وسنكرر عليك هذا في باب الكليات (قوله الثالث اللفظ اما مركب)
 قد صرفت فيما سلف ان نظر المنطق في الالفاظ من جهة انها دلائل طرق
 الانتقال فلم يكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق الانتقال
 اما القول الشارح او الحجة وهي معان مركبة من مفردات اراد بعبد البحث
 عن الدلالات كلها ان يبحث عن الالفاظ الدالة على طريق طريق حتى يتبين
 ان اى مركب يدل على القول الشارح كالمركب التقيدي و اى مركب على
 القضية كالخبرى وعن الالفاظ المفردة الدالة على اجزاء القول الشارح او الحجة
 فاخذ في تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب وعنى باللفظ الذى هو مورد القسمة اللفظ
 الموضوع لمعنى وانما ترك هذا القيد بناء على ما سبق من ان نظر المنطق يختص بالدلالة
 الوضعية وذلك لانه لو اراد به مطلق اللفظ لانتقص حد المفرد بالالفاظ الغير الدالة على
 معنى والدالة على معنى بحسب الطبع او العقل فانها ليست الفاظا مفردة وقدم تعريف
 المركب على المفرد لان التقابل بينهما تقابل بعدم والمملكة والاعدام انما تعرف
 بملكاتها ثم الواقع في التعليم الاول ان اللفظ المركب مادل جزؤه على معنى والمفرد
 ما لا يدل جزؤه على شئ واورد عليه بعض اهل النظر النقض بالالفاظ المفردة التى يدل
 جزؤها على معنى كعبد الله علما واجاب عنه الشيخ فى الشفاء بان اللفظ لا يدل بنفسه
 بل بارادة الالفاظ حتى لو خلا عنها لم يكن دالا بل لا يكون لفظا عند جماعة فلا يكون
 جزء مثل عبد الله دالا على معنى بل يكون بمنزلة الزاء من زيد وحيث تبين على هذا
 الكلام آثار الضعف بناء على ما سبق من الفرق بين الدلالة على معنى وقصده غير
 التعريف الى اللفظ الذى يقصد بجزء منه الدلالة على بعض ما يقصده حين ما يقصده به
 والمراد بالقصد هو القصد الجارى على قانون اللغة والالوقصد واحد بزاء زيد معنى
 يلزم ان يكون مركبا وبالجزء ما يترتب فى المسموع ليخرج الفعل الدال بمادته على
 الحدث وبصيغته على الزمان وهو اعم من الحقيقي والتقديرى حتى يدخل فيه مثل
 اضرب والدلالة ما ذكر فاللفظ جنس وباقى القيود فصل ومحصلها ان يكون للفظ

الثالث اللفظ اما
 مركب يقصد بجزء
 منه دلالة التضمن على
 بعض ما يقصده حين
 ما يقصده به او امفرد
 يقابله والمركب يسمى
 قولاً ومؤلفاً وقيل
 المؤلف هذا المركب
 ما يدل جزؤه لا على
 جزء المعنى متن

جزء، ولذلك الجزء دلالة على معنى وذلك المعنى بعض المعنى المقصود من اللفظ ودلالة
الجزء على بعض المعنى المقصود مقصودة حالة كون ذلك المعنى مقصودا فبخرج عن
الحدمالا يكون له جزء كهمزة الاستفهام او يكون له جزء ولا يدل على شيء كز يد
او يكون له جزء دال على معنى لكن لا على جزء المعنى المقصود كعبد الله او يكون له جزء
دال على جزء المعنى المقصود ولا تكون دلالة على جزء المعنى المقصود مقصودة حالة
كون ذلك المعنى مقصودا كالحیوان الناطق اذا سمي به انسان فان الحيوان فيه يدل
على جزء المعنى المقصود اعني الذات المشخصة التي هي ماهية الانسان مع الشخص دلالة
مقصودة في الجملة لكنها ليست مقصودة في حال العلية والمفرد ما يقابل المركب وهو
الذي لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه حين ما يكون ذلك المعنى مقصودا
فيندرج فيه الالفاظ الاربعة المذكورة وانما لم يجعلوا مثل عبد الله مركبا كما جرت
عليه كلة التهمة لان نظرهم في الالفاظ تانع للعاني فيكون افرادها وتركيبها تابعين
لوحدة المعنى واكثرها لا لوحدة الالفاظ واكثرها لا يقال تعريف المركب غير جامع
وتعريف المفرد غير مانع لان مثل الحيوان الناطق بالنظر الى معناه البسيط التضمني
او الالتزامي ليس جزءه مقصود الدلالة على جزء ذلك المعنى فيدخل في حد المفرد
ويخرج عن حد المركب لانا نقول المراد بالدلالة في تعريف المركب هي الدلالة في الجملة
وبعد الدلالة في المفرد انتفاؤها من سائر الوجوه فالركب ما يكون جزءه مقصود
الدلالة بآي دلالة كانت على جزء ذلك المعنى والمفرد ما لا يكون جزءه مقصودا لدلالة
اصلا على جزء المعنى وحينئذ يندفع النقص لان مثل الحيوان الناطق وان لم يدل جزءه
على جزء المعنى البسيط التضمني لكنه يدل على جزء المعنى المطابق ومنهم من لم يقدر
على دفع الاشكال فاعتبر في تركيب اللفظ دلالة جزئية على جزء معناه المطابق لا على
جزء معناه التضمني او الالتزامي فعيد مورد القسمة بالمطابقة فماد عليه النقص بالمركات
المجازية جمعاً ومعاً واللفظ المركب يسمى قولاً ومؤلفاً وبما يفرق بين المركب والمؤلف
وتلث القسمة فيقال اللفظ اما ان لا يدل جزءه على شيء اصلا وهو المفرد او يدل على
شيء فاما ان يكون على جزء معناه وهو المؤلف او لا على جزء معناه وهو المركب هذا
هو المنقول عن بعض المتأخرين ونقل المصنف وصاحب الكشف انهم عرفوا المؤلف
بما ذكر في تعريف المركب والمركب بما يدل جزءه لا على جزء المعنى وعلى هذا لا تكون
القسمة حاصرة لخروج مثل الحيوان الناطق عنها اللهم الا ان يزداد في تعريف المركب
او ينقص من تعريف المؤلف حين ما يقصده (قوله والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه)
للمفرد اعتباران من حيث المفهوم والذات ولما كان التعريف باعتبار المفهوم اخره عن
المركب فيه لما عرفت والاقسام والاحكام باعتبار الذات وهو مقدم على المركب طبعاً
قدمه وضماً فالمفرد اما اسم او كلمة او اداة لانه اما ان يدل على معنى وزمان بصيغته

والمفرد يمكن تقسيمه
من وجوه الاول انه
ان دل على معنى وزمان
بصيغته فهو الكلمة
والا فان دل على معنى
تام أي يصح ان يصحبه
وحده عن شيء فهو
الاسم والافه والاداة
والكلمة اما حقيقة
تدل على حدث ونسبته
الى موضوع ما وزمان
لتلك النسبة كضرب
واما وجودية تدل
على الاخيرين فقط
ككان ويسمى اهل
العربية افمالا ناقصة
لدلالاتها على معان
غير تامة من

ووزانه وهو الكلمة اولاً لا يدل ولا يخبر اما ان يدل على معنى تام اى يصح ان يخبر به وحده
عن شئ وهو الاسم اولاً وهو الاداة وقد علم بذلك حد كل واحد منها وانما اطلق
المعنى في حد الكلمة دون الاسم ليدخل فيه الكلمات الوجودية فانها لا تدل على معان
تامة وقيد الزمان بالصيغة ليخرج عنه الاسامى الدالة على الزمان بجوهرها ومادتها
كلفظ الزمان واليوم والامس والصبوح والغروق والمتقدم والمتأخر واسماء الافعال
وانما كان دلالتها على الزمان بالصيغة والوزان لاتحاد المدلول الزمانى باتحاد الصيغة
وان اختلفت المادة كضرب وذهب واختلافه باختلافها وان اختلفت المادة كضرب
ويضرب وفيه نظر لان الصيغة هي الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحرركاتها
وسكناتها فان اريد بالمادة مجموع الحروف فهي مختلفة باختلاف الصيغة وان اريد
بها الحروف الاصول فربما تتحدان والزمان مختلف كفى تكلم يتكلم وتغافل يتغافل
على انه لو صح ذلك فانما يكون في اللغة العربية ونظر المنطقي يجب ان لا يخصص بلغة
دون اخرى واما يوجد في لغات اخرى ما يدل على الزمان باعتبار المادة وانما قيد وحده
في تعريف الاسم فلاخراج الاداة اذ قد يصح ان يخبر بها مع ضميمة كقوانا زبد لا قائم
وانما رتب الالفاظ الثلاثة في تعريفها ذلك الترتيب لان فصول الكلمة ملكات وفصول
الاداة اعدام وفصول الاسم بعضها ملكة وبعضها اعدام والملكة متقدمة على اعدام
والكلمة اما حقيقة ان دلت على حدث اى امر يقوم بالفعل ونسبة ذلك الحدث الى
الى موضوع ما وزمان تلك النسبة كضرب فانه يدل على الضرب ونسبته الى موضوع ما
وزمانها الماضى وفيه استدراك لاعتبار النسبة في مفهوم الحدث واما وجودية ان دلت
على الاخيرين فقط بمعنى انها لا تدل على امر قائم بمرفوعها بل على نسبة شئ ليس هو
مدلولها الى موضوع ما وهذا معنى تقرير الفاعل على صفة وعلى زمان ككان فانه
لا يدل على الكون مطلقا بل على الكون شيئاً لم يذكر بعده والاسميت وجودية اذ ليس
مفهومها الاثبات نسبة في زمان و يسميها اهل العربية افعالا نافضة لدلالاتها على معان
غير تامة اذ لا يصح ان يخبر بها وحدها ولا تحطاطها عن درجة الافعال الحقيقية
التامة بنقصان مدلول واحد اولانها لا يفيد فائدة تامة بمرفوعاتا بخلاف ساير الافعال
وهذا انسب بنظرهم (قوله واما السبج فقد حدد الاسم) قال الشيخ في الشفاء الاسم
لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مجرد عن الزمان وعنى بالتجريد ان لا يدل على زمان
فيه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة والكلمة لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى وزمان فيه
ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة ويكون قائماً بغيره كصح صحة فان الصحة تدل على معنى
ولا تدل على زمان مقترن به و صح يدل على صحة موجودة في زمان فاللفظ جنس ويخرج
بالمفرد المركبات وبالدلالة المهملات وبالوضع الالفاظ الدالة بالطبع والعقل وبالزمان
الاسماء الغير الدالة على الزمان وبقوله فيه ذلك المعنى مثل اليوم والزمان والامس والمتقدم

واما الشيخ فقد حدد
الاسم باللفظ المفرد
الدال بالوضع على
معنى مجرد عن الزمان
وهذا يدل على الاداة
وان شرط في الاداة
دلالاتها على معنى غير
تام دخل فيه الكلمة
الوجودية متى

والتأخر والماضي والمستقبل اذ ليس لها معان يكون الزمان خارجا عنهما مقارنا لهما
وبقوله من الازمنة الثلاثة مثل الصبوح والغروب وحينئذ تكون داخله في حد الاسم
واما لزينة الاخيرة فاورد الشيخ فيها كلاما محصاه سؤال وجواب وتقرر السؤال
ان هذا القيد مستدرك لان تميز الكلمة عن ساير اغيارها حاصل بدونه وتقرر
الجواب ان ايراد القيود في الحدود لا يجب ان يكون لاجل التميز بل ربما يكون للاحاطة
الناهية بتمام الحقيقة والدلالة على كمال المساهية على ما هو دأب المحصلين في صناعة
التحديد وهذا القيد وان لم يكن له دخل في التميز الا انه يحتاج اليه في الاحاطة بتمام
المساهية فان مما يتقوم به الكلمة النسبة الى موضوع ما وهي احوج اليها منها
الى الزمان ضرورة انه عالم تكن نسبة لم يكن زمان نسبة فيجب ايرادها في الحد
بالطريق الاولى واعتراض المصنف على حد الاسم بانه ليس بمطر دلد خول الاداة
فيه ثم استسعر بانه ربما يمنع ذلك لاعتبار المعنى التام فاجاب بقوله وان شرط وتوجيهه
ان يقال ابتداء احد الحدين ليس بمطر داما حد الاسم او حد الاداة لانه ان لم يعتبر المعنى
التام في حد الاسم دخلت الاداة فيه وهو الامر الاول وان اعتبر حتى يخرج الاداة
فيكون حد الاداة لفظا دال على معنى غير تام فيدخل فيه الكلمات الوجودية
فلا يكون مطردا وهو الامر الثاني وفيه منع ظاهر * واعلم ان الشيخ ذكر في آخر
الفصل الرابع من المقالة الاولى من الفن الثالث من الجملة الاولى من كتاب الشفاة
ان الكلمات والاسماء اامة الدلالة بمعنى انها دالة على معان يصح ان يخبر عنها
او بها وحدها والادوات والكلمات الوجودية نواقص الدلالة وهي توابع
الاسماء والافعال فالادوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية الى الافعال
وهذا الكلام مصرح بان المراد بالدلالة في حد الاسم والكلمة الدلالة التامة
فيخرج عنهما الادوات والكلمات الوجودية فيكون اللفظ المفرد منقسما الى اربعة
اقسام كما يقتضيه النظر الصائب ووجه الخصر ان اللفظ اما ان يدل على المعنى
دلالة تامة او لا يدل فان دل فلا يخلوا ما ان يدل على زمان فيه معناه من الازمنة الثلاثة
وهو الكلمة اول يدل وهو الاسم وان لم يدل على المعنى دلالة تامة فاما ان يدل على
زمان فهو الكلمة الوجودية اول يدل وهو الاداة لا يقال من الاسماء ما لا يصح
ان يخبر عنها او بها اصلا كبعض المضمرات مثل غلامي وغلأمك ومنها ما لا يصح
الادع الضمائم كالوصلات فانتقض بها حد الاسم والاداة عكسا وطردا لانا نقول
لما نصنع الالفاظ ووجد بعضها يصلح لان يصير جزءا من الاقوال التامة والتقيدية
النافعة في هذا الفن وبعضها لا يصلح ومن القسم الاول ما من شأنه ان يكون كل واحد
من جزئها وما لا يكون كذلك ومن الثاني ما يناسبهما ويقتضيهما اريد تميز البعض عن
البعض فخصص كل قسم باسم فنظر هذا الفن في الالفاظ من جهة المعنى واما نظر

وقال الشيخ ليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين فان لفظ **فعل** المضارع غير الغائب فعل عندهم

النحاة من جهة نفسها فلا يلزم تطابق الاصطلاحين عند تعابريهما في النظر بن فاندفع النقوض لان الالفاظ المذكورة ان صح الاخبار بها او عنها فهي اسماء وافعال والافادوات غاية ما في الباب ان بعض الاسماء باصطلاح النحاة ادوات باصطلاح المنطقيين ولا امتناع في ذلك (قوله وقال الشيخ ليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقيين) وما يؤيد ما ذكرناه آنفا ان الشيخ قال في الشفاء ليس ما تسميه العرب فعلا كلمة عند المنطقيين لان المضارع الغير الغائب اي المتكلم والمخاطب فعل عندهم وليس كلمة اما انه فعل عندهم فظ واما انه ليس بكلمة فلان المضارع المخاطب وكذا المتكلم مركب ولا شيء من المركب بكلمة فلا شيء من المضارع المخاطب والمتكلم بكلمة بيان الكبري ظاهر واما بيان الصغرى فمن وجهين الاول ان المضارع المخاطب والمتكلم محتمل للصدق والكذب وكل محتمل للصدق والكذب مركب الثاني ان المضارع المخاطب والمتكلم يدل جزء لفظه على جزء معناه وكل ما دل جزء لفظه على جزء معناه فهو مركب بيان الاول ان الهمزة تدل على المتكلم المفرد والتون على المتكلم المتعدد والتاء على المخاطب ثم اورد على كل واحد من الدليلين اعتراضا اما على الاول فهو انه لو صح ما ذكرتم يلزم ان يكون المضارع الغائب مركبا لاحتماله الصدق والكذب ايضا فانه يدل على ان شيئا غير معين في نفسه وجدله المصدر كما ان المتكلم مثلا يدل على ان شيئا معينا في نفسه وجدله المصدر فكما ان الثاني محتمل للصدق والكذب كذلك الاول لان الفرق بالتعيين وعدمه لا يؤثر في احتمال الصدق والكذب وعدمه واجاب بان معناه ليس ان شيئا ما غير معين في نفسه وجدله المصدر والا لصدق بوجود المصدر لا شيء كان في العالم فيمتنع حمله على زيد لان ما وضع لغير معين لا يصح اطلاقه على ما يقابله وفيه نظر اذ المراد بغير المعين ليس ما اعتبر فيه عدم التعين بل ما لا يعتبر فيه التعين ولو صح ذلك كانت المتقدمة القائلة بانه يصدق بوجود المصدر لا شيء كان مستدركة ويمكن ان يقال لو كان معناه ان شيئا ما وجدله المصدر لا تمتنع حمله على زيد لان استناد المصدر الى امر ما يوجب عدم انحصار صدقه في الموضوع المعين واستناده الى الموضوع المعين يوجب انحصار صدقه فيه وتنافي الاوازم يدل على تنافي الملزومات فلو حمل على الموضوع المعين يلزم اجتماع المتنافيين وهو محال فاذا ن معناه ان شيئا ما معينا في نفسه وعند القائل مجعولا عند السامع وجدله المصدر فليحتمل الصدق والكذب مالم يصرح بذلك المجعول بخلاف باقي الفاظ المضارعة لتعين موضوعاتها هذا تقرير كلام الشيخ على ما نقله المصنف وصاحب الكشف ونحن نقول في المنقول اشكال وفي النقل اختلال اما الاشكال فمن وجوه احدها ان يمشي لو كان دالا على ان شيئا معينا في نفسه يمشي فاذا اطلق فلا بد ان يفهم هذا المعنى منه اذ لا معنى للدلالة الالفهم ولا شك في احتمال الصدق والكذب فان الحكم لا يستدعي الاتصور المحكوم عليه بوجه ما والسامع ههنا متصور لشيء

ولا يجوز كونه كلمة عند المنطقيين لكونه مركبا لاحتماله الصدق والكذب ولدلالة الهمزة والتاء والتون على معنى زائد ثم اورد المضارع الغائب على نفسه فانه محتمل للصدق والكذب بدلالته على ان شيئا ما غير معين وجدله المصدر كما يدل باقي الفاظ المضارعة على ان شيئا معينا وجدله ذلك واجاب عنه بانه لو كان معناه ان شيئا مطلقا وجدله المصدر لصدق بوجوده لا شيء كان فامتنع حمله على زيد فمعناه ان شيئا معينا في نفسه وعند القائل مجعولا عند السامع وجدله ذلك فلم يحتمل الصدق والكذب مالم يصرح بذلك بخلاف باقي الفاظ المضارعة بدلالة الهمزة والتاء والتون على موضوع معين وهذا ضعيف لان باقي الفاظ المضارعة لا يحتمل الصدق والكذب الا مع ما يضر فيه من الضمير الذي

هو اسم الفاعل واما قوله بان الهمزة والباقيتين تدل على معنى زائد فوجب التركيب قلنا والياء ايضا غير

غير معين عنده متعين في نفسه جرى الحكم عليه بأنه يمشى فلا بد من احتمال الصدق والكذب وثانيها انه يقتضى بمثل قولنا ضرب رجل فان رجلا شئ معين في نفسه مجهول التعيين عند السامع فلو كان عدم التعيين عند السامع يوجب عدم احتمال الصدق والكذب لوجب ان لا يكون هذا خبرا وثالثها ان غاية ما في كلامه عدم احتمال الصدق والكذب بالنسبة الى السامع لكن لا يلزم منه ان لا يكون محتملا لهما بالنظر الى مفهومه وهو المعنى في احتمال الخبر الصدق والكذب والالم يكن مثل قولنا السماء فوقنا او تحتنا خبرا فانه لا يحتمل الصدق والكذب عند الجميع فضلا عن السامع واما الاختلال في النقل فيلوح بمراد ملخص كلامه وهو ان قولنا يمشى لا يخفى في دلالة على موضوع غير معين فلا يخافو اما ان يكون معينا في نفسه او غير معين بحيث يكون في قوة قولنا شئ ما يمشى والثاني باطل لوجهين الاول انه اذا قل القائل يمشى فلو كان معناه شئ ما يمشى لكان صادقا ان كان في العالم شئ ما يمشى في وقت ما وكاذبا ان سلب المشى عن جميع الاشياء دائما ومن البين انه ليس كذلك والثاني انه لو كان كذلك لم يصلح لان يحمل على زيد حتى يكون زيد شيئا ما في العالم يمشى لان هذا التركيب ليس تقييدا حتى يكون في قوة المفرد بل خبريا يمكن ان يدخل عليه ان فيمنع الحمل فتعين ان ذلك الموضوع معين في نفسه وكذا عند القائل لا بدالة اللفظ فليس في اللفظ دلالة على تعيين الموضوع فذا وله لا يز يد على مفهوم الكلمة اعني نسبة الحدث الى موضوع ما فاله لم يصرح به ولم يتعين عند السامع لا يحتمل الصدق والكذب ولو تأمل متأمل وانصف نفسه لا يجد بين معنى ومشى تفاوتا في ذلك فان كليهما يدلان على النسبة الى موضوع مامعين بحسب نفسه لا بحسب الدلالة بخلاف امش فانه يدل على تعيين الموضوع وهو امر زائد على مفهوم الكلمة اذا عرفت هذا عرفت انهما خلطا احد الدليلين بالآخر وانه لو استعمل المصنف في قوله فامتنع حله على زيد الواو العاطفة مكان الفاء لا يمكن تطبيق كلامه على كلامه وان ما نقله من ان معناه ان شيئا مامعينا في نفسه وعند القائل وجد له المصدر ليس على ما ينبغي وهو مناط الاشكالات واما على الدليل الثاني فنوجيهه ان يقال هب ان تلك لزوايد تدل على معنى لكن لانم ان هذا القدر يقتضى التركيب وانما يقتضيه لو كان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى وليس كذلك فان الباقي من اللفظ لا يمكن الابتداء به فلا يمكن ان يتلفظ به فلا يكون لفظا ولا يكون لفظا دالا واجاب بان هذا المنع مندفع لان المركب ما يدل جزء لفظه على جزء معناه فيكون فيه دلالة جزء واحد واما دلالة الباقي على الباقي فما لا يقتضيه حد المركب وايضا من البين ان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى حالة التركيب وهذا القدر كاف في التركيب ونحريا يراى المصنف اما على الاول فهو ان قوله المضارع المتكلم والمخاطب وياهما عنى بباقي الفاظ المضارعة

ما يحتمل للصدق والكذب ان اراد به ان مجردة محتمل لهما فهو ممنوع وان اراد به انه مفعول الضمير المستتر فيه كذلك فهو مسلم لكن لا يدل على تركيبه وهو ضعيف لان اكثر الناس ممن لا يوقوف لهم على علم النحو وتقدير الضمائر يطلقون تلك الالفاظ ويفهمون المعاني التامة ولو لا انها تدل بانفسها عليها لما كان كذلك واما على الثاني فهو اننا لانم ان المضارع المتكلم والمخاطب يدل جزء لفظه على جزء معناه قوله الهمزة والتاء والنون تدل على معنى زائد فلنا منقوض بالمضارع الغائب فان الياء ايضا تدل على معنى زائد مع انه كلمة عنده وانت خير بضمه واورد الشيخ ايضا على نفسه الماضي والاسم المشتق فان كلا منهما حصل من مادة وهى الحروف تدل على الحدث وصورة مقترنة بها دالة على الموضوع الغير المعين فيجب ان يكونا مركبين واجاب بانا لاندعى ان دلالة الاجزاء كيف ما كانت يقتضى كون اللفظ مركبا بل المعتبر في التركيب ان يكون هناك اجزاء تترتب اما اللفظ او حروف او مقاطع مسموعة يانم منها جلة والمادة مع الصورة ليس كذلك بل تسمعون معا والمقطع منهم من فسرهم بحرف مع حركة او حرفين ثانيهما ساكن فضرب مركب من ثلاثة مقاطع وموسى من مقطعين وقد اغنى ذكر الحروف عنه ومنهم من فسرهم بالحركة الاعرابية وقد استعمله الشيخ في النسقاء بازاء الحركة فالاولى تفسيره بالوقوف لانه ينقطع عنده الكلام وقد يدل على امر زايد يوجب التركيب وقال ايضا الاسم المذهب مركب لدلالة الحركة الاعرابية على معنى زايد وحما ذكر في الكلمات بالغ بعض المتأخرين قايلا لا كلمة في لغة العرب وزعم ان الفاظ المضارعة مركبة من اسمين او اسم وحرف لان ما بعد حرف المضارعة ليس حرفا ولا فعلا والا لكان اما ماضيا او مضارعا او امرا ومن الظاهر انه ليس كذلك فتعين ان يكون اسما وحرف المضارعة اما حرف او اسم وتحقيق ذلك واستقصاء النظر فيه الى اهل العربية فانه من الوضاييف الجزئية ونظر هذا الفن كما سمعت لا يخص بلغة دون اخرى بل كل شئ شامل لساير اللغات (قوله واورد الامام على قولهم الاسم يخبر عنه والفعل لا يخبر عنه) القوم قد زعموا ان الاسم يخبر عنه والفعل لا يخبر عنه فبعضهما قال الامام معترضا عليهم قولكم الفعل لا يخبر عنه فالتخبر عنه اما يكون اسما او فعلا واياما كان يكون كاذبا اما اذا كان اسما فلان كل اسم يصح ان يخبر عنه وكان لا يخبر عنه فيلزم الكذب واما اذا كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه فيلزم التناقض وقد سبق بيان اعتبار الكذب والتناقض في حديث المجهول مطلقا فلا احتياج الى الاعادة وشرح الجواب مسبقا بتهديد مقدمة وهى ان الاخبار عن الفعل اما عن لفظه وهو جائز كقولنا ضرب فلان او عن معناه ولا يخلو اما ان يخبر عنه بلفظه اى بلفظ وضع بازائه او بغير لفظه ولا امتناع في الثاني كقولنا معنى الفعل مقرون بالزمان والاول اما ان يكون بلفظه مع ضمنية واسب ايضا

واورد الامام على قولهم الاسم يخبر عنه والفعل لا يخبر عنه قولك الفعل لا يخبر عنه اخبر فالتخبر عنه فيه ان كان اسما كاذب وان كان فعلا تناقض وجوابه ان المراد ان الفعل لا يخبر عن معناه معبر عنه بمجر دلفظه والتخبر عنه في قولنا الفعل لا يخبر عنه معنى الفعل لكن ما عبر عنه بلفظه بل بالاسم وهو قولنا الفعل ولو قلنا ضرب لا يخبر عن معناه فغير اعنه بمجر دلفظه كان التخبر عنه لفظ الفعل وهو قولنا ضرب لكون الضمير عائدا اليه ولو قلنا معنى ضرب لا يخبر عنه معبر عنه بمجر دلفظه كان التخبر عنه معنى الفعل لكن عبر عنه لا بمجر دلفظه بل مضافا اليه غيره وهو قولنا معنى فلا تناقض في شئ من ذلك من

(مستمع)

بمتمنع كقولنا معنى ضرب غير معنى في او بمجرد لفظه وهو غير جائز فالمراد بقولنا
 الفعل لا يخبر عنه ان الفعل لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه وح نختار من الشقين ان المخبر
 عنه ههنا الفعل قوله فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض قلنا لانسلم وانما يلزم
 لو كان المخبر عنه ههنا معنى الفعل بمجرد لفظ الفعل وليس كذلك بل المخبر عنه معنى
 الفعل وعبر عنه بلفظ الاسم وهو لفظ الفعل وما قيل من انه ان اريد بمعنى الفعل مثل
 ضرب فلا احتياج الى قوله وعبر عنه بلفظ الاسم لجواز الاخبار عنه مطلقا وان اريد
 معناه يلزم ان يكون للمعنى معنى فخرج عن قانون التوجيه على ان الاخبار عن اللفظ
 ينقسم كالإخبار عن المعنى ثلاثة اقسام فانه اذا اخبر عن لفظ فاما ان يعبر عنه بنفس
 اللفظ او بغيره فاذا عبر بنفس اللفظ فاما ان يعبر بمجرد ذلك اللفظ او مع ضمنية اخرى
 مثال الاول ضرب كلمة والثاني لفظه ضرب غير مركبة والثالث الفعل يرفع الفاعل
 فلاحظ ان المخبر عنه في قولنا الفعل لا يخبر عن معناه افراد الفعل التي هي الالفاظ لكن
 ربما اراد ان يبين انه من اى قسم قتال وعبر عنه بلفظ الاسم تبنيها على هذه الفائدة
 وتأكيدها لصحة الاخبار ولئن عاد المعترض قائل او صح ما ذكرتم لصح قولنا ضرب
 لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه والثاني باطل اما الملازمة فلان ضرب فعل وكل فعل
 لا يخبر عن معناه بمجرد لفظه واما بطلان التالي فلا ستماله على التناقض اذ الاخبار
 فيه عن معنى ضرب لمجرد لفظه اجاب باننا لانسلم ان الاخبار ههنا عن معنى ضرب
 بل عن لفظه ليكون الضمير في معناه عائدا اليه فلو كان المخبر عنه معناه لزم ان يكون للمعنى
 ضرب معنى وهو باطل ولئن عاد مرة اخرى وقال فليصدق معنى ضرب لا يخبر
 عنه معبرا عنه لمجرد لفظه فقد اخبر فيه عن معنى الفعل اجاب بان المخبر عنه ههنا
 معنى الفعل لكن لا بمجرد لفظه بل مع ضمنية اسم فلا تناقض فيه (قوله التقسيم الثاني
 المفرد ان اتحد معناه) اللفظ المفرد اما ان يكون معناه واحدا او متعددا فان اتحد
 معناه فاما بالشخص بان لا يمكن اشتراكه بين كثيرين او لا بالشخص فان اتحد بالشخص
 فان كان مظهر اى يظهر معناه من مجرد لفظه يسمى علما والا فضمير او حذفه اولى
 لكليته وان اتحد لا بالشخص فان كان وقوعه على افرادة المتوهمه سواء كانت
 موجودة او لا على السوية فهو المتواطى لتوافق آحاده في معناه وان كان وقوعه
 عليها لا بالسوية فهو المشكك لانه يشكك الناظر في انه من المشترك او من المتواطى
 من حيث تفاوت افراده وتشاركها في معناه والتشكيك قد يكون بالتقدم والتأخر
 كالوجود فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن وقد يكون بالاولوية
 وعدمها كالوجود ايضا فانه في الواجب اتم وثبت واقرى منه في الممكنات والفرق
 بين هذا والاول انه قد يكون التأخر اقوى واثبت من المتقدم كالوجود بالقياس الى
 الحركة الفلكية والاجسام الكائنة وقد يكون بالشدة والضعف كالبياض بالنسبة

(التقسيم الثاني المفرد)
 ان اتحد معناه بالشخص
 وهو مظهر يسمى علما
 والا فضمير وان اتحد
 لا بالشخص وحصوله
 في الافراد المتوهمه
 بالسوية فهو المتواطى
 والا فهو المشكك
 وان تعدد معناه ووضع
 لاحدهما ثم نقل الى
 الثاني لمناسبة بينهما
 فان هجر الاول يسمى
 لفظا منقولا شريفا
 او عرفيا او اصطلاحيا
 على اختلاف الناقلين
 والاسمى بالنسبة الى
 الاول حقيقة والى
 الثاني مجاز او مستعارا
 ايضا ان كانت المناسبة
 للاشتراك في بعض
 الامور وان وضع
 لهما وضعاً اولاً
 ويندرج فيه المرتجل
 وهو ما وضع للمعنى ثم
 نقل الى الثاني بالمناسبة
 يسمى بالنسبة اليهما
 مشتركاً الى كل واحد
 منهما مجعلاً (التقسيم
 الثالث المفرد وان افترقه
 لفظ آخر في الحقيقة
 سمى متراً دفيناً والا
 فتباين متى

الى التلج والعاج وان كان معنى اللفظ متعددا فاما ان يتحمل بينهما نقل اولا فان تمحل
فاما ان يكون ذلك النقل لمناسبة اولا فان كان لمناسبة فان هجر الوضع الاول يسمى
منقولا شرعيا او عرفيا او اصطلاحيا على اختلاف الناقلين من الشرع والعرف
العام والخاص وان لم يهجر لوضع الاول يسمى بالنسبة الى المعنى الاول حقيقة والى الثانى
مجازا فان كانت المناسبة هى المشاركة فى بعض الامور فهو مستعار كالاسد للرجل
السحاج والافخير مستعار مثل جرى النهر وان كان النقل لمناسبة فهو المرتجل
وان لم يتحمل بينهما نقل بل وضع لهما وضعاً اولا يسمى بالنسبة اليهما مشتركا
وبالنسبة الى كل واحد منهما مجعلا والمرتجل يندرج فى هذا القسم من وجه لانه
لم لم تعتبر المناسبة فكانه لاملاحظة للوضع الاول ولا نقل وايضا المفرد اذا اعتبر
بالقياس الى مفرد آخر فان كان موافقا له فى المعنى سيما مترادفين وان كان مخالفا له
سيامتباينين هذا هو الكلام فى الالفاظ المفردة (قوله واما المركب فهو اما كلام
ان افاد المستمع) اللفظ المركب اما تام او ناقص ويسمى كلاما وغير كلام والكلام
ما يفيد المستمع بمعنى صحة السكوت عليه اى لا يفترق فى الافادة الى النقص لفظ اخر ينتظر
لاجله افتقار المحكوم عليه الى المحكوم به ولما كان المقيد مقولا بالاشتراك على مقابل
المهل حتى ان كل لفظ موضوع مفيد مفردا كان او مركبا وعلى ما يفيد فائدة جديدة
فلا يعد مثل قولنا السماء فوقنا منه وعلى ما يصح السكوت عليه فسميه افاة لقريئة
الاشتراك على ما يقتضيه صناعة التعريف فيدخل فيه ما يفيد فائدة متجددة لقولنا
زيد قائم وما لا يفيدها فان احتمل الصدق والكذب يسمى خبر او قضية وهو المنتفع به
فى المطالب التصديقية لا يقال الخبر اما ان يكون صادقا فلا يحتمل الكذب او كاذبا
فلا يحتمل الصدق وايضا الصدق والكذب لا يمكن تعريفهما الا بالخبر فنعرّفه
بهما دور لانا نقول المراد احتمال الصدق والكذب بحسب مفهومه وتعين
احدهما بحسب الخارج لا بنا فيه او المراد بالواو الجامعة والقاسمة فلا هبرة
الا باحدهما وامتناع معرفة الصدق والكذب بدون الخبر ممنوع وعلى تقدير
تسليم ضاهية الخبر واضحة عند العقل الا انها لما اشتبهت بسائر المناهيات احتجج
الى تمييزها وتعيينها فلا اعتبار ان من حيث هى هى ومن حيث انها مدلول الخبر ومعرفة
الصدق والكذب متوقف على ماهيته من حيث هى هى ومعرفة انها من حيث
انها مدلول الخبر متوقف عليهما فلا دور وان لم يحتمل الصدق والكذب فاما ان يدل
على طلب الفعل دلالة اولية اى اولا وبالذات اولا فان دل وكان مع الاستعلاء فهو امر
ان كان الفعل المطلوب غير كف ونهى ان كان كفا والافهو مع التساوى التماس ومع
الحضوع سؤال ودعاء وانما قيد الدلالة بالاولية ليجرح الاخبار الدالة على طلب الفعل
فان قولنا اطلب منك الفعل لا يدل بالذات على طلب الفعل بل على الاخبار بطلب

(الفعل)

واما المركب فهو اما
كلام ان افاد المستمع
بمعنى صحة السكوت
عليه فان احتمل الصدق
والكذب سمي قضية
وخبر او الا فان دل على
طلب الفعل دلالة اولية
فهو مع الاستعلاء
امر ونهى ومع
الحضوع سؤال ودعاء
ومع التساوى التماس
والافهو التنبية
ويندرج فيه التمسى
والترجيى والقسم
والدعاء واما غير كلام
ان لم يفده وهو اما
حكم تقييدى ان تركب
من اسمين او اسم
وفعل وتفيد الاول
بالتانى واما ان لا يكون
كذلك كالركب من
اسم واداة وفعل واداة
وزعوا ان الكلام
لا يتألف الا من اسمين
او من فعل واسم
ونقص بالنداء واجيب
عنه بان النداء فى تقدير
الفعل قيل عليه بانه لو
كان كذلك لا يحتمل
الصدق والكذب
واجيب عنه بان ما فى
تقدير الفعل انما
يحتملها اذا كان اخبارا
لانشاء يدل عليه
الفاظ العقود كقوله
بعث وامثاله من

الفعل والاختبار بطلب الفعل يدل على طلب الفعل فدلالتهم على طلب الفعل بواسطة الاختبار به لا بالذات والاولى ان يقال التقييد للفرقة بين الاوامر وتلك الاخبار في دلالتها على طلب الفعل وذلك لان عدم احتمال الصدق والكذب منعها عن الدخول فكيف يخرج بالقيود او لاخراج غير الخبر الدال على طلب الفعل كقولنا ليت زيدا يضرب ولعل الله يحدث بعد ذلك امرافانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالذات بل بواسطة تمنيه او ترجيه وان لم يدل على طلب الفعل دلالة اولية فهو التنبية ويندرج فيه التمني والترجي والقسم والنداء والاستفهام والتعجب والفاظ العقود واما غير الكلام فاما ان يكون الثاني فيه قيد الاول او لا والاول المركب التقيدي وهو النافع في المطالب التصورية ولا يتركب الا من اسمين او اسم وفعل لان المقيّد موصوف والقيد صفة والموصوف لا بد ان يكون اسما والصفة اما اسم او فعل وايضا الحكم التقيدي اشارة الى الحكم الخبري فالحيوان الناطق معناه الحيوان الذي هو ناطق فكما يستدعي الخبري التركيب من اسمين او اسم وفعل فكذا التقيدي والثاني غير التقيدي كالمركب من اسم واداة وزعم النهاة ان الكلام لا يتألف الا من اسمين او اسم وفعل لانه يستدعي محكوما عليه ومحكوما به والمحكوم عليه لا يكون الاسما والمحكوم به يصح ان يكون اسما وان يكون فعلا ولا خفاء في انتفاضة بالقضية الشرطية ولا يحصى عنه الاختصاص الدعوى بالقول الجازم ونقض ايضا بالنداء فانه كلام مع انه مركب من اسم واداة واجيب بان النداء في تقدير الفعل وقيل عليه لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب وجاز ان يكون خطابا مع ثالث لان الفعل الذي قدر النداء به كذلك وجوابه منع الملازمين وانما تصدقان لو كان الفعل المقدّر به اخبار الانشاء غاية في الباب انه في بعض موارد الاستعمال اخبار لكن لا يلزم منه ان يكون اخبارا في جميع المواد لجواز ان يكون من الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء كالفاظ العقود (قوله الباب الثاني في مباحث الكلّي والجزئي) بعد الفراغ من الباب الاول في المقدمات مهد الباب الثاني لمباحث الكلّي والجزئي وليس للجزئي في هذا الكتاب ولا في كتاب من كتب هذا الفن مباحث ولصاحبه عن النظر فيها غنى قال الشيخ في الشفاء ان الاشتغال بالنظر في الجزئيات لكونها لا يتناهى واحوالها لا تثبت وليس علمنا بها من حيث هي جزئية يفيدنا كالاحكام او يبلغنا الى غاية حكمة بل الذي يهمنا النظر في الكليات وفصل هذا الباب الى ستة فصول وكان الانسب الى فصلين تفرقة بين المقصد الاعلى وبين مقدماته ووضع الفصل الاول لتعريف الكلّي والجزئي وبيان اقسام الكلّي واحكامه وذكر فيه اربعة مباحث الاول في تعريفهما المفهوم وهو ما حصل في العقل اما كلي او جزئي لانه اما ينسج نفس تصويره اى ينسج من حيث انه متصور من وقوع الشركة فيه او لا ينسج فان منع فهو

الباب الثاني في مباحث
الكلّي والجزئي وفيه
فصول الاول في
تعريفهما واقسام
الكلّي واحكامه وفيه
مباحث الاول المفهوم
ان منع نفس تصويره
من الشركة فهو الجزئي
والافهو الكلّي امتنع
وجو دافراده المتوهم
في الخسارج او امكن
ولم يوجد او وجد
واحد فقط مع امكان
غيره او امتناعه او
كثير متناه او غير
متناه

الجزئي كزيد وهذا الانسان والا فهو الكلي كالانسان فان له مفهوم ما مشترك بين
افراده بان يقال لكل واحد منها انه هو وانما قيد المنع بنفس التصور ليخرج بعض
اقسام الكلي وهو الذي يتمتع فيه الشركة بالنفس مفهومه بل الامر خارج كواجب
الوجود واللفظ الدال عليهما يسمى كلياً وجزئياً بالتبعية والعرض تسمية الدال باسم
المدلول وههنا اعتراضات لا يخفى الاشارة اليها من قوايد احداها انه لا معنى للاشتراك
بين الكثيرين انه يتشعب او يجرأ اليها بل مطابقة لها على ما صرح جوابه وحينئذ
لو تصور طائفة من الناس زيدا مثلاً كان صورته الموجودة في الخارج تطابق الصورة
العقلية التي في اذهان الطائفة ضرورة ان المطابقة هي فيجب ان يكون زيد كلياً
وجوابه ان الشركة ليست هي المطابقة مطلقاً بل مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين
وقد صرح به الشيخ حيث قال كلي هو المعنى الذي المفهوم منه في النفس لا يتمتع
نسبته الى اشياء كثيرة تطابقها نسبة متساوية كما ان للانسان معنى في النفس وذلك المعنى
مطابق لزيد وعمرو وخالد على وجه واحد لان كل واحد منهم انسان وتام التحقيق
لهذا المقام مذكور في رسالتنا المعمولة في تحقيق الكليات فمن اراد الاطلاع عليه فيطالع
ثمه ونائبها ان التصور هو حصول صورة الشيء في العقل والصور العقلية كلية فاستعمال
التصور في حد الجزئي غير مستقيم وايضاً المقسم اعني المفهوم الذي هو ما حصل
في العقل لا ياتي اول الجزئي ونجيب باننا لانتم ان الصور العقلية كلية فان ما يحصل في النفس
قد يكون بآلة واسطة وهي الجزئيات وقد لا يكون بآلة وهي الكليات والمدرك
ليس الا النفس الا انه قد يكون ادراكه بواسطة وذلك لا ينافي حصول الصور المدركة
في النفس او نقول التصور هو حصول صورة الشيء عند العقل على ما فسرنا به
في صدر الكتاب فان كان كلياً فصورته في العقل وان كان جزئياً فصورته في آله
وعلى هذا لا اشكال وثالثها ان قيد النفس في التعريف مستدرك لانه يتم بدونه
كما يقال الجزئي ما يمنع تصوره من وقوع الشركة والكلي ما لا يمنع تصوره منه
والجواب انه لما اخذ التصور في تعريف الكلي والجزئي علمنا ان الكلية والجزئية
من عوارض الصور الذهنية فر بما يسبق الى الوهم انه لو كان من الصور الذهنية
ما لا يمنع الشركة كان حقيقتها الخارجية كذلك لان الصور الذهنية مطابقة للحقايق
الخارجية فيكون مثل الواجب لا يمنع الشركة في الخارج هف فازيل هذا الوهم
بان منع الصور الذهنية للشركة وعدم منعها ليس بالنظر الى ذاتها بل من حيث
نفس تصورهما فنفس تصور الواجب هو الذي لا يمنع الشركة لاذاته فالتعريف
بالنفس لازالة هذا الوهم وزيادة الايضاح واما قوله امتنع وجود افراد المتوهم
او امكن فقيه تنبيهه وتقسيم اما التنبيه فهو ان قوماً حسبوا ان الكلي مشترك بين
كثيرين لا بد ان تكون افراده موجودة في الخارج وذلك انهم لما سمعوا ان الكلي

مشارك بين كثيرين تخيلوا الاشتراك بحسب الخارج فتنبه على فساد هذا الظن لجواز امتناع افراده وعدمها حتى يعلم ان مناط الكلية هو صلاحية اشتراكه بين كثيرين بحسب العقل وامكان صدقه عليها لمجرد مفهومه لا يقال لو كان امكان صدق الكل على كثيرين معتبرا لم تكن الكليات الفرضية مثل نقبض الامكان العام والاشياء كلية اذ ليس شيء يمكن ان يصدق عليه الا امكان العام او الاشياء لانا نقول المراد بالصدق ليس هو الصدق في نفس الامر بل ما هو اعم مما هو بحسب نفس الامر او الفرض العقلي فالاعتبار امكان فرض صدقه على كثيرين سواء كان صادقا او لم يكن وسواء فرض العقل صدقه او لم يفرض قط لا يقال اذا كان مجرد الفرض كافيا فلنفرض الجزئي صادقا على اشياء كما نفرض صدق الاشياء عليها لانا نقول ذلك فرض ممتنع وهذا فرض ممتنع والفرق دقيق اشار اليه الشيخ في الشفاء حيث قال عني زيد يستحيل ان يجعل منبر كما فيه فان معناه هو ذات المشار اليه وذات هذا المشار اليه يمتنع في الذهن ان يجعل لغيره فالخلاص ان مجرد فرض صدق الشيء على كثيرين لا بالاعتبار بل بالامكان كاف في اعتبار الكلية ولكن هذه الدقيقة على ذكر منك فلها في تحقيق المحصورات مواضع نفع واما التقسيم فهو للكلية بحسب وجوده في الخارج وعدمه وذلك لانه اما ان يكون ممتنع الوجود في الخارج او يمكن الوجود والاول كشر يك الباري والثاني اما ان لا يوجد منه شيء في الخارج او يوجد الاول كالاعتناء والثاني اما ان يكون الوجود منه واحدا او كثيرا والاول اما ان يكون غيره ممتنعا كواجب الوجود او ممكنا كالشمس عند من يجوز وجود شمس اخرى والثاني اما ان يكون متناسلا كالكواكب السبعة او غير متناه كالنفوس الناطقة لا يقال هذا التقسيم باطل لان احد الامر ين لازم وهو اما ان يكون قسم الشيء قسما له او يكون قسم الشيء قسما منه وذلك لان الامكان اما امكان عام وقد جعل الامتناع قسما له فيكون قسم الشيء قسما له او امكان خاص وقد جعل الواجب قسما منه فيكون قسم الشيء قسما هف لانا نقول المراد الامكان العام من جانب الوجود وهو ظاهر (قوله

و يعتبر في حل الكل على جزئياته حل المواطة) لما كان معنى الكل ما لا يمنع من وقوع الشر كة فيه ومعناه انه يمكن ان يصدق على كثيرين اي بحمل على كثيرين والكثيرون جزئيات الكل اراد ان يبين ان حل الكل على جزئياته اي حل هو حل المواطة او حل الاشتقاق وان كلية الكل انما هي بالنسبة الى امور يحمل عليها الكل بالمواطة لا بالقياس الى امور يحمل عليها الكل بالاشتقاق حتى ان كلية العلم مثلا بالقياس الى زيد وعجرو و بكر بل بالقياس الى علومهم فليبين هاتين القائدتين قدم هذه المسئلة فنقول المعبر في حل الكل على جزئياته حل المواطة وجزئيات الكل ما يحمل الكل عليها بالمواطة لا بالاشتقاق وحل المواطة ان يكون الشيء محمولا على الموضوع

و يعتبر في حل الكل على جزئياته حل المواطة وهو ان يحمل الشيء بالحقيقة على الموضوع لا لحل الاشتقاق وهو ان لا يحمل عليه بالحقيقة بل ينسب اليه كالبياض بالنسبة الى الانسان اذ لا يقال الانسان بياض بل ذو بياض او اشتق منه ما يحمل بالحقيقة كالابيض هكذا قال الشيخ وقيل عليه بان لفظة ذو بالنسبة وهي خارجة عن المحمول فالمحمول بالحقيقة البياض وجوابه ان النسبة الخارجة عن المحمول ما يربطه بالموضوع وارب نسبة تكون نفس المحمول او جزءه وزعم الامام ان حل الموصوف على الصفة حل المواطة وعكسه حل الاشتقاق متين

بالحقيقة بلا واسطة كقولنا الانسان حيوان وحمل الاشتقاق ان لا يكون محمولاً عليه
 بالحقيقة بل ينسب اليه كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه ليس محمولاً عليه بالحقيقة
 فلا يقال الانسان بياض بل بواسطة ذو او الاشتقاق فيقال الانسان ذو بياض
 او بياض وحيث يصكون محمولاً بالمواطاة هكذا قال الشيخ وفسر المحمول
 بالحقيقة بما يعطى موضوعه حده واسمه ووربما يفسر حمل المواطاة بمحمل هو هو
 وحمل الاشتقاق بمحمل هو ذو هو واعترض ابو البركات على ما قاله بان المحمول
 في حمل الاشتقاق كالبياض محمول ايضاً بالحقيقة اذ لفظة ذو للنسبة والنسبة تكون
 خارجة عن الطرفين فيكون المحمول بالحقيقة هو البياض وجوابه ان اراد به ان كل
 نسبة تربط المحمول بالموضوع خارجة عن الطرفين فسلم لكن ذو ليس كذلك
 وان اراد ان كل نسبة مطلقاً خارجة فهو ممنوع فرب نسبة تكون نفس
 المحمول كقولنا الاضافة العارضة للاب هي الابوة او جزؤه كقولنا زيد ابو عمرو
 وقال الامام المحمول اما ان يكون ذاتاً او صفة فان كان ذاتاً فهو حمل المواطاة لان
 معنى المواطاة الموافقة والموضوع هو الذات فاذا كان المحمول ايضاً ذاتاً فقد تناقضاً
 كقولنا الكاتب انسان وان كان صفة غير الموضوع فلا حمل بالمواطاة بل
 بالاشتقاق لكون جملها باعتبار مفهومها وهي مشتقة كقولنا الانسان كانت

و الاصطلاح المتعارف على المعنى الاول (قوله الثاني الجزئي ايضاً يقال على المندرج
 تحت كلي) لفظ الجزئي يقال بالاشتراك على المعنى المذكور وعلى المندرج تحت كلي
 ويسمى جزئياً اضافياً لان جزئيته بالاضافة الى غيره والاول جزئياً حقيقة اذ جزئيته
 بالنظر الى حقيقته وتعرف الاضافي بالكلية بطله تضاماً بفهما فلو قبل انه
 المندرج تحت شيء آخر كان جيداً فهنا ثلث مفهومات الجزئيات والكلية
 انما نصير مفصلة عند العقل اذا بين المغايرة والنسبة بينهما فالاضافي غير الحقيقي
 اما اولاً فلا مكان كلية الاضافي لجواز اندراج كلي تحت كلي آخر دون الحقيقي
 واما ثانياً فلانه اعم من الحقيقي مطلقاً لان كل جزئي حقيقي مندرج تحت ماهيته
 المعرأة عن الشخصات فيكون اضافياً وهو منقوض بالشخص اذ ليس له ماهية
 كلية والالكان للشخص تشخص وبالواجب فانه تشخص وليس له ماهية كلية والالكانت
 ماهيته معروضة للشخص وذلك بخلاف لمذهبهم والاول ان يقال انه مندرج تحت
 كليات كثيرة لانه ان كان موجوداً فهو مندرج تحت مفهوم الوجود وهو كلي وان
 كان معدوماً يندرج تحت المعدوم وهو ايضاً كلي ولانه اما واجب او ممكن
 او متنع واما ما كان يندرج تحت احدها وليس كل اضافي حقيقة لجواز كليته ثم الاعم
 يجوز ان يكون جنساً ويجوز ان يكون عرضاً ما وهنا ليس الاضافي جنساً الحقيقي
 لانه لو كان جنساً له لما امكن تصور الحقيقي بدونه والنال باطل لجواز تصور كون

الثاني الجزئي ايضاً
 يقال على المندرج
 تحت الكلي ويسمى
 جزئياً اضافياً والاول
 حقيقة وهذا غير
 الاول لا مكان كونه
 كلياً دون الاول واعم
 منه مطلقاً اذ كل
 جزئي حقيقي يندرج
 تحت كلي من غير
 عكس وليس جنساً له
 لا مكان تصور الاول
 بدونه ومن الكلي
 من وجهه اذ الاضافي
 قد يكون كلياً بالعكس
 والحقيقي يبين الكلي
 بين

والكل مفهوم ببيان آخر
مباينة كلية او يساوية
او يكون اعم واخص
منه مطلقا او من وجه
لانه ان لم يصدق
شيء منهما على شيء
بما يصدق عليه الاخر
تباينا بالكلية وان
صدق كل واحد
منهما على شيء
صدق عليه الاخر
فان استلزم صدق
كل منهما صدق
الاخر تساويا وان
لم يستلزم صدق
شيء منهما صدق
الاخر كان كل منهما
اعم من الاخر من وجه
وان استلزم صدق
احدهما صدق الاخر
من غير عكس
فالاستلزام اخص
من الاخر مطلقا
من
وتقيضا المتساويين
متساويان وتقيضا
الاعم مطلقا اخص
من تقيضا الاخص
مطلقا وتقيضا اعم
من وجه لا يلزم كونه
اعم من تقيضا الاخر
واخص لان تقيضا
الاخص قد يكون

الشيء مانعا من وقوع الشركة فيه مع الذهول عن اندراج تحت كلي ولان
الاضافي مضايغ للكلي ولاضافة في الحقيقى وبين الاضاق والكلي عموم من وجه
لتصادقهما في الكليات المتوسطة وصدقه بدون الكلي في الحقيقى وصدق الكلي
بدونه في اعم الكليات وفيه نظر اذ لاكلى الا وهو مندرج تحت آخر لان كل كلي
فالما ان يكون (ب) مثلا او (لاب) واياما كان يندرج تحت احدهما والحق انه
ان اريد بالندرج الموضوع لكلي فهو اعم مطلقا من الكلي وان اريد الاخص
او المندرج تحت ذاتى فالنسبة كما ذكر وبين الجزئى الحقيقى والكلي مباينة كلية
وذلك واضح (قوله وكل مفهوم ببيان آخر مباينة كلية) كل مفهوم اذا نسب الى
مفهوم آخر فالنسبة بينهما منحصرة في اربع المساواة والعموم مطلقا ومن وجه
والمباينة الكلية وذلك لانهما ان لم يتصادقا على شيء اصلا فهما متباينان تباينا كليا
وان تصادقا فان تلازما في الصدق فهما متساويان والافان استلزم صدق احدهما صدق
الاخر فبينهما عموم وخصوص مطلقا والمستلزم اخص مطلقا من الآخر واللازم اعم
وان لم يستلزم فبينهما عموم وخصوص من وجه وكل منهما اعم من الآخر من وجه
وهو كونه شاملا للآخر ولغيره واخص منه من وجه وهو كونه مشمولا للآخر
فلا بد ههنا من صور ثلث وفي هذا الحصر اشكال وهو ان نقضى الا مكان العام
والشئىة لاشك في كونهما مفهومين وليس متباينين والا لكان بين عنيهما مباينة
جزئية ولا متساويين لانهما لا يصدقان على شيء اصلا ولا بينهما عموم مطلق لان
عين العام يمكن ان يصدق مع تقيضا الخاص ولا يمكن صدق تقيضا احدهما على
عين الآخر ولا من وجه لاستدعائه صدق كل واحد منهما مع تقيضا الآخر فان قلت
الترديد بين النفي والاثبات كيف لا ينحصر فنقول المنع في قسم التباين فليس يلزم من عدم
تصادق المفهومين على شيء كونهما متباينين وانما يلزم لو صدق احدهما على شيء ولم
يصدق الاخر عليه او نورد النقص على امر يف المتباينين فان التقيضا لا يتصادقان
على شيء اصلا وليس متباينين * واعلم ان هذه النسب كما تعتبر في الصدق تعتبر في
الوجود والنسب المعتبرة بين القضايا انما هي بحسبه (قوله وتقيضا المتساويين متساويان)
لما بين النسب بين المفهومات شرع في بيان النسب بين تقيضاها فتقيضا المتساويين
متساويان لان كل ما يصدق عليه تقيضا احدهما يصدق عليه تقيضا الاخر
والا لصدق عينه على بعض ما يصدق عليه تقيضا احدهما فيلزم صدق احد
المتساويين بدون الآخر هف وفيه منع قوى وهو اننا لانم انه لو لم يصدق كل
ما صدق عليه تقيضا احدهما صدق عليه تقيضا الاخر لصدق عينه بل اللازم
على ذلك التقدير ليس كل وهو لا يستلزم بعض ما صدق عليه تقيضا احدهما صدق
عليه عين الاخر لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة لجواز ان يكون

اعلم من عين العام
من وجه مع المباني
الكلية بين نقض العام
وعين الخاص وبين
نقيضي المتباينين مباينة
جزئية لان نقيض
كل منهما يصدق مع
عين الآخر فان صدق
مع نقيضه ايضا تبين
نقيضا هما تباين جزئيا
والا فكلها فاجزئية
لازمة من

المساوي امر اشأ ملا لجميع الموجودات المحققة والمقدرة فلا يصدق نقيضه على
شيء أصلا فلا تصدق الموجبة لعدم موضوعها حينئذ ولهم في النقص عن هذا
المنع طريقان الاول تغيير المدعى وذلك من وجوه الاول ان المراد من تساوي
نقيضي المتساويين انه لا شيء مما يصدق عليه نقيض احد المتساويين يصدق عليه عين
الآخر والالصدق نقيضه المنعكس الى المحال والثاني ليس المراد تساوي النقيضين بحسب
المخرج بل بحسب الحقيقة بمعنى ان كل ما لو وجد كان نقيض احد المتساويين فهو بحيث
لو وجد كان نقيض الآخر وحينئذ يتلازم السالبة والموجبة لوجود الموضوع وفيه
نظر لان موضوع الحقيقة لو اخذ بحيث يدخل فيه المشتبهات كذبت وعلى تقدير
صدقها تمنع الخلف لجواز صدق احد المتساويين على تقدير نقيض الآخر حينئذ
والا فلا تلازم بين الموجبة والسالبة الثالث لاندعى ان نقيضي المتساويين
مطلقا بل اذا صدقا في نفس الامر على شيء من الاشياء ولا خفاء في المدافع المنع حينئذ
لوجود الموضوع ويحقق التلازم بينهما لكن هذا التخصيص ينافي وجوب عموم
قواعد هذا الفن الرابع انا نفكر المتساويين بالتلازمين لافي الصدق فقط
بل مطلقا سواء كان في الصدق او الوجود فلا بد ان يكون نقيضا هما
متساويين لان نقيض اللازم يستلزم نقيض اللزوم الطريق الثاني تفسير الدليل
الى ما لا يرد عليه المنع وفيه ايضا وجوه احدها ان ما يصدق عليه نقيض احدهما
يجب ان يصدق عليه نقيض الآخر فانه لو لم يصدق عليه نقيض الآخر يصدق
عليه عين الآخر لان عين الآخر نقيض لنقيضه وكلام يصدق احد النقيضين فلا بد
من صدق النقيض الآخر واللازم ارتفاع النقيضين وفيه نظر لانا نقول هب ان عين
الآخر نقيض لنقيضه لكن لائم ان صدق عين الآخر على نقيض احدهما نقيض لصدق
نقيضه عليه لجواز ان لا يصدق عينه ولا نقيضه على نقيض احدهما لعدم وثائقيها
ان نقيضي المتساويين يتمتع ان يكونا جزئيين فلا بد ان يكونا كليين فيكون لهما افراد
فا يصدق عليه نقيض احدهما من تلك الافراد يصدق عليه نقيض الآخر والا
لصدق عينه لوجود تلك الافراد وفيه ايضا نظر لان وجود الافراد لا يكفي
في صدق الموجبة بل لابد معه من صدق الوصف العنواني عليها في نفس الامر
ولا شيء يصدق عليه في نفس الامر نقيض الامر السامول ولو قدر صدق الموجبة
فلزوم الخلف ممنوع لجواز صدق نقيض احد المتساويين وعينه على نقيض
المساوي الآخر بحسب الفرض العقلي وثائقيها وهو العمد في حل الشبهة مسبوق
بتجهيد مقدمات الاولى ان نقيض الشيء سلبه ورفع نقيض الانسان سلبه لاعدوله
الثانية ان الموجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع لسببها بالسالبة
فهى اعم من المعدولة الطرفين السالبة ان كذب الموجبة اما بعدم الموضوع واما
بصدق نقيض المحمول على الموضوع لانه لو كان الموضوع موجودا ولا يصدق

نقيض المحمول عليه يلزم صدق عينه عليه فتكون الموجبة صادقة وقد فرضنا
 كذبها هف واذا تعهدت هذه المقدمات فنقول كل ما ليس باحد المتساويين
 ليس بالمساوي الاخر لانه لو كذبت هذه الموجبة كان كذبها اما بعدم الموضوع
 وهو باطل لان الموجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع بل تصدق
 مع عدم الموضوع واما بصدق نقيض المحمول على الموضوع فيصدق عين احد
 المتساويين على نقيض المساوي الاخر وذلك يبطل المساواة بينهما فان قلت قولكم
 كل ما ليس باحد المتساويين ليس بالاخر اما ان يكون معناه ان كل ما يصدق عليه
 سلب احد المتساويين يصدق عليه سلب الاخر او يكون معناه ان ما ليس يصدق عليه
 احد المتساويين ليس يصدق عليه الاخر فان كان المراد الاول يلزم وجود الموضوع
 ضرورة ان ثبوت الشيء للشيء فرع على ثبوت ذلك الشيء ويعود الاشكال
 بهذا فيه وان كان المراد الثاني فلا يكون النقيضات متساويين لانهما الاذان يصدق
 كل منهما على ما صدق عليه الاخر فلا يجاب هو المعتبر في مفهوم التساوي
 وهناك الساب فنقول المراد الاول وهو لا يستدعي وجود الموضوع وسنحققه في موضع
 يناسبه ان شاء الله تعالى وربما تمسك على اثبات المطلوب بحجتين اخريين الاولى ان كل واحد
 من المتساويين لازم للاخر ونقيض اللازم يستلزم نقيض الملزوم وفيه نظر لانه
 ان اريد بذلك ان كل ما صدق عليه نقيض اللازم يصدق عليه نقيض الملزوم
 فهو اول المسئلة وان اريد به انه كما تحقق نقيض اللازم تحقق نقيض الملزوم فهو
 مسلم لكن لا يجدي نفعا في اثبات المطلوب الثانية انه لو لم يكن نقيضا المتساويين
 متساويين كان بينهما احدى المناسبات الباقية والكل باطل اما المبينة الكلية فلانها
 تستلزم المبينة الجزئية بين العيين وهو محال واما العموم والخصوص مطلقا فلان نقيض
 الخاص يصدق على عين العام وعين العام على نقيض الخاص وهو ملزوم اصدق احد
 المتساويين بدون الاخر واما العموم من وجه فلاستلزامه صدق كل منهما مع نقيض
 الاخر وهو ايضا يستلزم خلاف المقدور وفيه نظر اذا اخصر ممنوع على ما ذكرناه
 ونقيض الاعم مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا لان كل ما صدق عليه نقيض
 الاعم يصدق عليه نقيض الاخص وليس كل ما صدق عليه نقيض الاخص يصدق
 عليه نقيض الاعم اما الاول فلانه لولاها لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه
 نقيض الاعم فيلزم صدق الخاص بدون العام هف ولا يستتاب في ورود المنع المذكور
 ههنا وامكان دفعه ببعض تلك الاجوبة واما الثانية فلانه لو صدق نقيض العام على كل
 ما يصدق عليه نقيض الخاص لاجتماع النقيضان والتال باطل يبان الملازمة ان نقيض
 الخاص يصدق على افراد العام المغايرة لذلك الخاص فيلزم صدق العام ونقيضه عليها
 ونقول ايضا لو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم وقد ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض

الاخص فيساوي التقيضان فيكون العينان متساويين هف او نقول بعض تقيض الاخص
 عين الاعم ولاشي من عين الاعم تقيض الاعم يتبع من رابع الاول المدعى وهو ليس كل تقيض
 الاخص تقيض الاعم او نقول لو لم يصدق لكان كل تقيض الاخص تقيض الاعم وبعض الاعم
 تقيض الاخص يتبعان من ثالث الاول ان بعض الاعم تقيض الاعم هف والخلف ليس يلزم
 من الصورة ولا من الصغرى فيكون من الكبرى او نقول لولا لصادق كل ماصدق عليه
 تقيض الاخص صادق عليه تقيض الاعم وينعكس بعكس التقيض الى قولنا لكل ماصدق
 عليه عين الاعم صادق عليه عين الاخص وهو محال او نقول لو صادق كل تقيض الاخص
 تقيض الاعم ولاشي من تقيض الاعم بعين الاعم فلاشي من تقيض الاخص بعين الاعم
 فلاشي من عين الاعم تقيض الاخص لكنه باطل لصادق قولنا بعض الاعم تقيض الاخص
 تحقيقا للمعوم واورد الكاظمي على هذه القاعدة سؤاله ان يقال لو كان تقيض
 الاعم اخص من تقيض الاخص لزم اجتماع التقيضين وبطلان اللازم يدل على بطلان
 المزوم اما الملازمة فلان الممكن الخاص اخص من الممكن العام فلو كان تقيض الاعم
 اخص لزم صدق قولنا كل مالميس بممكن بالامكان العام ليس بممكن بالامكان الخاص
 ومعنا قضية صادقة وهي قولنا كل مالميس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان
 العام لان كل مالميس بممكن بالامكان الخاص فهو اما واجب او ممتنع وكل واحد
 منهما ممكن بالامكان العام فنقول كل مالميس بممكن بالامكان العام فهو ليس بممكن بالامكان
 الخاص وكل مالميس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام يتبع كل مالميس
 بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان العام وانه اجتماع التقيضين وايضا اللازم
 بالامكان الخاص اخص من الممكن بالامكان العام لما ذكرنا فلو كان تقيض الاعم اخص
 يلزم صدق قولنا كل مالميس بممكن بالامكان العام فهو ممكن بالامكان الخاص وكل ممكن
 بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام يتبع كل مالميس بممكن بالامكان العام فهو ممكن
 بالامكان العام وهو اجتماع التقيضين وجوابه انه ان اراد بقوله كل مالميس بممكن بالامكان
 الخاص فهو اما واجب او ممتنع موجبة سالبة الموضوع فلازم صدقها وان اراد به
 موجبة معدولة الموضوع فسلم لكن الانتاج ممنوع فان القضية اللازمة سالبة الطرفين
 فلا يحد الوسط وعلى القاعدتين سؤال الان آخر الاول ان مجموع القاعدتين منتف
 لانهما لو تحقتا لزم انعكاس الموجبة الكلية بعكس التقيض الى الموجبة الكلية والتالي
 باطل لما ينو في عكس التقيض اما لشرطية فلان المحمول في الموجبة الكلية اما ان يكون
 مساويا للموضوع او اعم مطلقا واما ما كان يصدق تقيض الموضوع على كل ماصدق
 عليه تقيضه فان قلت تقيض (ج) بالفعل ليس (ج) دائما وتقيض (ب) بالضرورة
 مثلا ليس (ب) بالامكان فالقضية اللازمة كل مالميس (ب) بالامكان ليس (ج) دائما وهي
 ليست بمعتبرة اذا لمعتبر في الوصف العنوان ان يكون بالفعل قلت كل مالميس (ب)

بالفعل ليس (ب) بالامكان وهي مع القضية اللازمة ينتج العكس وهذا السؤال لا يرد على القدماء لانهم ذهبوا الى الانعكاس ولا على المتأخرين لانهم قادحون في القاعدتين الثاني ان الانسان مساو للضاحك ولا يصدق كل ما ليس بضاحك ليس بانسان اصدق قولنا بعض ما ليس بضاحك انسان لان الموضوع معتبر بالفعل وكذا لك الماشي اعم من الانسان ويكذب كل ما ليس بما س ليس بانسان لصدق نقيضه والجواب ان الغلط انما وقع من اخذ النقيض فان المساوي للانسان هو الضاحك في الجملة والاعم منه الماشي بالقوة ونقيضا هما اللاضاحك دائما واللاماشي بالضرورة وحينئذ تصدق القضيتان والحاصل ان رعاية شرائط التناقض في اخذ نقيض طرفي النسبة واجبة لترتب الاحكام ونقيض الاعم من وجهه لا يجب ان يكون اعم من نقيض الآخر او اخص مطلقا او من وجه لان نقيض الخاص قد يكون اعم من عين العام من وجهه مع المباينة الكلية بين نقيض العام وعين الخاص واحترز بلفظ قد المقيمة الجزئية الحكم عن الامور الساملة فان نقيض الاخص منها لا يكون اعم منها بل بينهما مباينة جزئية لانه اذا صدق كل من العينين بدون الآخر يصدق كل من النقيضين بدون النقيض الآخر ولا معنى للمباينة الجزئية بين الامرين الا يصدق كل منهما بدون الآخر في الجملة وبين نقيض المتباينين ايضا مباينة جزئية لان نقيض كل منهما يصدق بدون نقيض الآخر ضرورة صدقه مع عين الآخر فان صدق مع نقيضه كان بينهما عموم وخصوص من وجه والا كان بينهما مباينة كلية واياها كان تحقق المباينة الجزئية وفيه استدراك لانه لما كانت المباينة الجزئية صدق كل من الامرين بدون الآخر في بعض الصور وقد تبين صدق كل واحد من النقيضين بدون النقيض الآخر فقد ثبت بينهما المباينة الجزئية ولا احتياج الى باقي المقدمات (قوله الثالث مفهوم الحيوان مثلا غير كونه كليا) من المعلوم ان الحيوان مثلا من حيث هو في نفسه معنى سواء كان موجودا في الاعيان او متصورا في الازدهان ليس بكلية ولا جزئية حتى لو كان الحيوان لانه حيوان كليا لم يكن حيوان شخصي ولو كان لانه حيوان جزئيا لم يوجد منه الا شخص واحد وهو الذي كان يقتضيه بل الحيوان في نفسه شيء يتصور في العقل حيوانا وبحسب تصوره حيوانا لا يكون الاحيانا فقط وان تصور معه انه كلي اوجزئي فقد تصور معنى زائدا على الحيوانية لم لا يعرض له من خارج انه كلي حتى يكون ذاتا واحدة بالحقيقة في الخارج موجودة في كثيرين نعم يعرض للصورة الحيوانية المعقولة نسبة واحدة اي امور كثيرة بها يحملها العقل على واحد واحد منها فهذا العارض هو الكلية ونسبة الحيوان اليه نسبة الثوب الى الابيض وكما ان الثوب له معنى والابيض له معنى لا يحتاج في تحمله الى ان يعقل انه ثوب او خشب او غير ذلك واذا التأم حصل معنى آخر كذلك الحيوان ايضا معنى والكلية معنى آخر من غير ان يشار الى انه حيوان او انسان او غيرهما والحيوان الكلية معنى

الثالث مفهوم الحيوان
مثلا غير كونه كليا
والا فالتسوية عين
المتسبب وغير المركب
منهما والاول هو
الكلية الطبيعية والثاني
المنطقي والثالث العقلي
ووجود الطبيعي
يقبلي لان الحيوان
جزء هذا الحيوان
الموجود في الخارج
وجزء الموجود موجود
فيها وهو جزؤه اما نفس
الحيوان من حيث هو
هو اعم قيد و يعود
الاول فالحيوان بلا
شرط شيء موجود
وتصوره لا يمنع من
التمسك فيه بالكلية
الطبيعية موجود
ووجود المنطقي فرع
وجود الاضافي
ووجود العقلي مختلف
فيه وبيانه غير موكول
الى نظر المنطقي من

ثالث وقد استدل على التغاير بان كونه كلياً نسبة تعرض الحيوان بالقياس الى افراده والنسبة لا تكون نفس احد المنتسبين فيكون الحيوان مغايراً لمفهوم الكلي وهما مغايران لتركيب منهما ضرورة مغايرة الجزء للكل فالاول هو الكلي الطبيعي لانه طبيعة مامن الطبايع والثاني المنطقي لان المنطقي انما يبحث عنه والثالث العقلي لعدم تحققه الا في العقل وانما قال الحيوان مثلاً لان هذه الاعتبارات لا تختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلي بل تعم سائر الطبايع ومفهومات الكليات من الجنس والنوع والفصل وغيرها حتى يحصل جنس طبيعي ومنطقي وعقلي وهكذا في الغير على هذا اجرت كلمة المتأخرين وفيه نظر لان الحيوان من حيث هو هو لو كان كلياً طبيعياً او جنساً طبيعياً لكان كليته وجنسيته الطبيعية لانه حيوان فيلزم ان يكون الاشخاص كليات واجناساً طبيعية والنوع جنساً طبيعياً وايضاً الكلي الطبيعي ان اراد به طبيعة من الطبايع حتى يكون الجنس الطبيعي والنوع الطبيعي وغيرهما كذلك فلا امتياز بين الطبيعيات وان اراد به الطبيعة من حيث انها معروضة للكيفية حتى يكون الجنس الطبيعي الطبيعة من حيث انها معروضة للجنسية وهكذا في غيره فلا يكون الحيوان من حيث هو كلياً طبيعياً بل لابد من قيد العروض فالكلي الطبيعي هو الحيوان لا باعتبار طبيعته بل من حيث اذا حصل في العقل صلح لان يكون مقولاً على كثيرين وقد نص عليه الشيخ في الشفاء حيث قال اما الجنس الطبيعي فهو الحيوان بما هو حيوان الذي يصلح لان يجعل المقول منه النسبة التي للجنسية فانه اذا حصل في الذهن مقولاً يصلح لان يعقل له الجنسية ولا يصلح لما يفرض متصوراً من زيدا هذا ولا المتصور من الانسان فتكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الاعيان تفارق بهذا العارض طبيعة الانسان وطبيعة زيد فلئن قلت اذا اعتبرتم العارض في الكلي الطبيعي لم يبق فرق بينه وبين العقلي فقول اعتبار القيد مع شيء يحتمل ان يكون بحسب عروضة له ويحتمل ان يكون بحسب الجزئية فهذا العارض معتبر في العقلي والطبيعي والتحقيق يقتضي اذ قلنا الحيوان مثلاً كلياً ان يكون هناك اربعة مفهومات طبيعة الحيوان من حيث هي هي ومفهوم الكلي من غير اشارة الى مادة من المواد والحيوان من حيث انه تعرض له الكليات والمجموع المركب منهما فالحيوان من حيث هو هو ليس باحدى الكليات وهو الذي يعطى ما تحته اسمه وحده وما يقال من ان الجنس الطبيعي كذلك فهو ليس من حيث انه جنس طبيعي بل من حيث هو اعني مجرد الطبيعة الموضوع للجنسية واما المنطقي فهو يعطى اتواحه اسمه وحده لاناواع موضوعه وهو في تلك الحال معنى اذا عبر عروض الجنسية اياه كان جنساً طبيعياً ثم ان البحث عن وجود هذه الكليات وان كان خارجاً عن الصناعة الا ان المتأخرين بتعرضون لبيان وجود الطبيعي منها على ما اصطالحوا عليه ويحيلون الاخرين على علم آخر زعمنا منهم بان انضاع بعض

مسا ئله في نظر التعاليم موقوف عليه مع كون ادنى التنبه في بيان وجوده كافيا
بخلافها ونحن نشرح ما ذكره المصنف ونضيف اليه شيئا مما سمع لنا عليه معبرا
بمعيار العقل مستقيم ونظر عن شوا ئب التقليد والتعصب سليم قال وجود الكلبي
الطبيعي في الخارج يقيني لان الحيوان جزء هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء
الموجود موجود فالحيوان الذي هو جزؤه اما الحيوان من حيث هو او الحيوان مع
قيده فان كان الاول يكون الحيوان من حيث هو موجود او ان كان الثاني يعود الكلام
في الحيوان الذي هو جزؤه ولا يتسلسل لامتناع تركيب الحيوان الخارجى من امور
غير متناهية بل ينتهى الى الحيوان من حيث هو وعلى تقدير التسلسل فالمطلوب
حاصل لان الحيوان جزء الحيوان الذى مع القيود الغير المتناهية ويمتنع ان يكون مع
شيء من القيود والالكان ذلك القيد داخلا فيها وخارجا عنها فاذن الحيوان لا بشرط
شيء موجود في الخارج وهو الكلبي الطبيعى واما قوله ونفس تصوره لا يمنع
من الشراكة فلا دخل له في الدليل وانما اورده اشارة الى وجود الكلبي في الخارج فانه
لما تبين ان الكلبي الطبيعى موجود ولا شك انه بحيث اذا حصل في العقل كان نفس
تصوره لا يمنع من الشراكة فقد وجد في الخارج ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع
الشراكة فيكون الكل موجودا في الخارج وعلى هذا لو قال فالكلبي موجود بدون
الطبيعى لكان انسب نعم لو اريد بالكلية الاشتراك بين كثير بن فهى لا تعرض
الطبيعة الا في العقل كما اشرنا في مبادئ هذا البحث اليه وحينئذ لو قلنا الكلبي موجود
في الخارج كان معناه ان شيئا موجودا في الخارج لو حصل في العقل عرضه الكلية على
انهم لا يخاشون عن القول بعروض الشراكة في الخارج حتى ان صاحب الكشف
صرح بوجود الكلبي في ضمن الجزئيات في الخارج مستدلا عليه بالدليل المذكور
والمصنف في مباحث الجنس سيمتنع مناقاة التشخيص لعروض الشراكة وآخر وآخر بما
لا يحتل المقام ايراده ونحن نقول ان اردتم بقولكم الحيوان جزء هذا الحيوان
انه جزؤه في الخارج فهو ممنوع بل هو اول المسئلة وان اردتم انه جزؤه في العقل
فلا نمان الاجزاء العقلية يجب ان تكون موجودة في الخارج سلمناه لكنه منقوض
بالصفات العددية فان الاعمى مثلا جزؤه هذا الاعمى الموجود في الخارج مع انه
ليس بموجود سلمناه لكننا فختار ان الحيوان الذى هو جزؤه الحيوان مع قيد ونمنع لزوم
التسلسل وانما يلزم لو كان جزؤه الحيوان مع قيد آخر وهو ممنوع بل الحيوان
مع ذلك القيد بعينه على انه لو ثبت كون الحيوان جزءا من هذا الحيوان لكفى في
اثبات المطلوب لان الكلبي الطبيعى ليس الا الحيوان فباقى المقدمات مستدرك
والذى يخطر بالبال هناك ان الكلبي الطبيعى لا وجود له في الخارج وانما الموجود
في الخارج هو الانحصاص وذلك لوجهين احدهما انه لو وجد الكلبي الطبيعى

في الخارج لكان اما نفس الجزئيات في الخارج اوجزأ منها او خارجا عنها
والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلانه لو كان عين الجزئيات يلزم ان يكون كل
واحد من الجزئيات عين الآخر في الخارج ضرورة ان كل واحد فرض منها عين
الطبيعة الكلية وهي عين الجزئى الآخر وعين العين عين فيكون كل واحد فرض عين
الآخر هف واما الثانى فلانه لو كان جزأ منها في الخارج لتقدم عليها في الوجود
ضرورة ان الجزء الخارجى مالم يتحقق اولاً وبالذات لم يتحقق الكل وحينئذ يكون
مغاير لها في الوجود فلا يصح حمله عليها واما الثالث فبين الاستحالة وتانيهما ان
الطبيعة الكلية لو وجدت في الاعيان لكان الوجود في الاعيان اما مجرد الطبيعة
او هي مع امر آخر لا سبيل الى الاول والالزم وجود الامر الواحد بالنسبة في
امكنة مختلفة واتصافه بصفات متضادة ومن البين بطلانه ولا الى الثانى والام يخل
من ان يكونا موجودين بوجود واحد او بوجودين فان كانا موجودين بوجود
واحد فذلك الوجود ان قام بكل واحد منهما يلزم قيام الشئ الواحد بمحلين
مختلفين وانه محال وان قام بالمجموع لم يكن كل منهما موجودا بل المجموع هو
الموجود وان كانا موجودين بوجودين فلا يمكن حل الطبيعة الكلية على المجموع
هف فان قلت كون الحيوان مثلاً موجوداً ضرورى لا يمكن انكاره قلت الضرورى
ان الحيوان موجود بمعنى ان ما يصدق عليه الحيوان موجود واما ان الطبيعة
الحيوانية موجودة فهو ممنوع فضلاً عن كونه ضرورياً فان قلت اذا لم يكن في
الوجود الا الاشخاص فمن اين تحققت الكليات قلت العقل ينزع من الاشخاص صوراً
كلية مختلفة تارة من زواتها واخرى من الاعراض المكتشفة بها بحسب
استعدادات مختلفة واعتبارات شتى فليس لها وجود الا في العقل وكأنا اسرنا الى
تفصيل ذلك في رسالة تحقيق الكليات فليظنهما من اراده في سلك المطالعة هذا هو
الكلام في الكلى الطبيعى واما وجود المنطق في الخارج فنفرع على الاضافة ان
قلنا بوجودها كان موجوداً والا فلا والملازمة الاولى ظاهرة الفساد لان القائل
بوجود الاضافة ليس قائلًا بوجود جميع الاضافات واما العقلى فتد اختلاف
في وجوده في الخارج والنظر فيه غير موكول الى منطق فلتن قلت العقلى ايضا
فرع الاضافة لانه اذا كانت الاضافة موجودة يكون المنطق موجوداً والطبيعى
موجود فيوجد العقلى اذا اجزاء له خبرها والا كان معدوما لا انتفاء جزئه فلا وجه
لتخصيص التفرع بالمنطق فالاولى حل الاختلاف على الاختلاف الواقع في وجوده
الذهنى بناء على مسألة الوجود فنقول اما وجه التخصيص فهو ان المختلفين في
وجود الكلى العقلى لم يفرعونه على الاضافة بل تمسكوا فيه بدلائل اخرى واما حل
الاختلاف على الذهنى فلا توجيه له اذ لا يخص به ولا بالكليات بل يعنى سائر الاشياء

والكلّي أما قبل الكثرة

وهو الصورة العقلية

في المبدأ الفياض قبل

وجود الجزئيات وأما

مع الكثرة وهو الذي

في ضمن الجزئيات وأما

بعدها وهو المنتزع

من الجزئيات في الخارج

يحذف الشخصيات

واعلم ان كل كلي من

حيث هو كلي محمول

بالطبع وكل جزئي

اضافي من حيث هو

كذلك موضوع

بالطبع من

الرابع الكلّي اما تمام

ماهية الشيء وهو ما

به هو هو او جزءا او

خارج عنها والاول

هو المقول في جواب

ما هو اما بحسب

الخصوصية المحضة

ان صلح جوابا له طاعة

افراد الشيء بالسؤال

عن ماهيته دون الجمع

بينه وبين غيره فيه كالحد

بالنسبة الى المحدود

واما بحسب الشركة

المحضة ان كان بالعكس

كالجنس بالنسبة الى

انواعه واما بحسبهما

ان صلح في الحالتين

كالنوع بالنسبة الى

افراد

(قوله والكلّي اما قبل الكثرة) تقسيم للكلّي الطبيعي وتقريره ان يقال الكلّي الطبيعي اما ان يكون معدوما في الخارج وليس تعلق به فائدة حكيمية واما ان يكون موجودا في الخارج ولا يتخلو اما ان يعتبر في وجوده العيني وهو الكلّي مع الكثرة او في وجوده العلي ولا يتخلو اما ان يكون وجوده العلي من الجزئيات وهو الكلّي بعد الكثرة او وجود الجزئيات منه وهو الكلّي قبل الكثرة وفسره بالصورة المعقولة في المبدأ الفياض قبل وجود الجزئيات كن تعقل شيئا من الامور الصناعية ثم يجعله مصنوعا وما مع الكثرة بالطبيعة الموجودة في ضمن الجزئيات لاي معنى انها جزء لها في الخارج اذ ليس في الخارج شيء واحد عام بل معناه انها جزء لها في العقل متحد الوجود معها بحسب الخارج ولهذا تحمل عليها وما بعد الكثرة بالصورة المنتزعة عن الجزئيات يحذف الشخصيات كن رأى أشخاص الناس واستثبت الصورة الانسانية في الذهن * واعلم ان كل كلي من حيث هو كلي محمول بالطبع وكل جزئي اضافي محمول من حيث هو جزئي اضافي موضوع بالطبع اي اذا نظر الى مفهوم الكلّي يقتضي الحمل على ما تحته والى مفهوم الجزئي الاضافي اقتضى الوضع بما فوقه وذلك لان مفهوم الكلّي ما يكون مشتركا بين كثيرين والمشاركة محمول والجزئي الاضافي المندرج تحت كلي وهو الموضوع وانما قيد الجزئي الاضافي لان الجزئي الحقيقي ليس بموضوع من حيث هو جزئي حقيقي بل من حيث انه جزئي اضافي (قوله الرابع الكلّي اما تمام ماهية الشيء وهو ما به هو هو) الكلّي اذا نسب الى شيء فاما ان يكون تمام ماهية الشيء المنسوب اليه اي حقيقته التي بهما هو هو او جزءا منها او خارجا عنها والاول لا بد ان يكون مقولا في جواب ما هو وهو على ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون صالحا لان يجاب به عن ماهية الشيء حالة افراده بالسؤال فقط او حالة جمعه مع غيره فقط او حالة الجمع والافراد فان كان الاول فهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالحد بالنسبة الى المحدود فان الحيوان الناطق مثلا يصلح جوابا للسؤال عن ماهية الانسان حالة افراده ولو جمع بينه وبين الفرس لم يصلح جوابا وان كان الثاني فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالجنس بالنسبة الى انواعه فانه اذا سئل عن الانسان والفرس والثور بما هي فاجواب هو الحيوان ولو افرد الانسان بالسؤال لم يصلح الحيوان للجواب وان كان الثالث فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالنوع بالنسبة الى افراده فانه اذا سئل عن زيد بما هو كان الجواب الانسان ولو جمع مع عمرو وبكر لم يتغير فالقسم الاول هو الدال على الماهية المختصة والثاني على الماهيات المشتركة بين المختلفات والثالث على الماهية المشتركة بين المنفقات (ولقائل ان يقول ههنا اسئلة الاول ان مورد القسمة اما

الكلية المفرد او مطلق الكلية فان كان الكلية المفرد لم يصح عدا لحد من اقسامه وان كان مطلق الكلية لم يخصر القسمة لان هنا اقساما كثيرة خارجة عنها كالفصل القريب مع الفصل البعيد او الفصل البعيد مع الفصل البعيدا والجنس البعيدا مع الفصل القريب الثاني ان احد الامرين لازم اما عدم تمناع الاقسام او تداخل الاقسام وكل منهما باطل اما بيان لزوم احد الامرين فلان تقسيم الكلية اما بالقياس الى شئ واحد او بالقياس الى اشياء متعددة فان كان الاول يلزم التداخل لانه اخذ الجنس في القسمة تارة دالا على الماهية واخرى جزء الماهية وان كان الثاني يلزم عدم التمانع لجواز ان يكون الكلية نفس ماهية وجزء ماهية اخرى وخارجا عن ماهية ثالثة واما بطلان كل من الامرين اما التداخل فظاهر لاستحالة ان يكون الكلية بالقياس الى شئ واحد ونفسه وجزؤه معا واما عدم التمانع فلان المقصود من التقسيم التمايز بين الاقسام وحينئذ لتمايز الثالث ان القسمة ليست حاصرة لجواز ان يكون المنسوب اليه مباينا الرابع انه ان اراد بتمام ماهية الشئ تمام ماهية ما من الماهيات فيخصر الكلية في قسم واحد لانه ابدا يكون تمام ماهية ما من الماهيات اذ جزء الماهية ايضا تمام ماهية ما وكذا الخارج عن الماهية وان اراد به تمام الماهية النوعية التي لا تختلف افرادها الا بالعدد لم يندرج المقول في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة تحته الخامس ان اقسام الكليات على مقتضى ما ذكر من التقسيم ستة وسيصرح المصنف بانحصارها في الخمسة السادس ان كل مقول في جواب ماهو فهو مقول في جوابه بحسب الخصوصية المحضة فلا يصح تقسيمه الى الاقسام الثلاثة بيان الاول ان كل مقول في جواب ماهو - دلالة يستلزم تصوره تصور الماهية المسؤول عنها ضرورة ان تصور الانسان يستلزم تصور الماهية المشتركة بين زيد وعمرو وايس المعنى من الحد الا هذا وكل حد فهو مقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة يتبع ان كل مقول في جواب ماهو مقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة ويمكن ان تدفع الاسئلة الخمسة المقدمة بان التقسيم للكلية بالقياس الى ما تحته من الجزئيات فيكون المراد بالشئ المنسوب اليه الجزئي فالاقسام المذكورة في القسم الاول ليست اقساما له بل المقول في جواب ماهو فلا بد من تقديره في الكتاب حتى يتم العناية واندفاعها حينئذ لا يخفى على المحصل لا يقال ان اردتم بالجزئيات الجزئيات التي لا تختلف الا بالعدد فلا اعتبار للجنس والفصل والخاصة والعرض العام الا بالقياس الى الماهية النوعية فلا يدخل في القسمة الاجناس والفصول العالية والمتوسطة وخواصها واعراضها وان اردتم بها الجزئيات مطلقا فان كان المراد جميع الجزئيات فلا حصر ايضا لان ههنا اقساما اربعة اخرى وان كان المراد بعضها عاد السؤال لعدم التمانع والتمايز بين الاقسام لجواز ان يكون الكلية نفس ماهية بعض الجزئيات واذ خلا في ماهية البعض الاخر وتاربا

عن ماهية الباقي لانا نقول القسمة ههنا اعتبارية والاختلاف بين الاقسام بحسب المفهوم والاعتبار كاف في التمايز واما السؤال الاخير فجوابه ان المقول في جواب ماهو نفس الماهية المسؤل عنها لا ما يوجب تصويره تصور ها ولهذا لم يحسن ايراد حد ها بدلها واما جعل الحد منه فبا اعتبار انه نفس ماهية المحدود وان كان مغاير له باعتبار آخر فهو حد ومقول في جواب ماهو بالاعتبارين * واعلم ان المصنف سيجعل الحد في فصل التعريف داخلا في ماهية المحدود وعده ههنا من المقول في جواب ماهو فلا بد ان يكون تمام ماهيته فبين كلاميه تناقض صريح (قوله والثاني يسمى ذاتيا في هذا الموضع) الثاني من اقسام الكلّي وهو ما يكون جزء ماهية الشئ يسمى ذاتيا في هذا الموضع اي في كتاب ايسا غوجي فانه يقال الذاتي في غيره على معان اخر سيأتيك بيانها والشيخ جرى في الاشارات على هذا الاصطلاح وفسره في السقاء بما ليس بعرضي فسمى الماهية ذاتية بهذا التفسير دون الاول ثم قال ههنا موضع نظر فان الذاتي ماله نسبة الى ذات الشئ وذات الشئ لا يكون منسوباً الى ذات الشئ بل انما ينسب الى الشئ ما ليس هو ثم استشعر بان يقال الماهية ليست ذاتية لنفسها بل للاشخاص المتكررة بالعدد فابطله بانه لو جعل الماهية ذاتية لتشخص شخص لم يخل من ان تكون نسبتها بالذاتية الى ماهية الشخص فيعود المحذور او الى الجملة التي هي الماهية والتشخص فلا يكون اياها بكمالها بل جزءاً منها واجاب عن النظر بان الذاتي وان دل على النسبة بحسب اللغة لكن لا كلام فيه وانما الكلام فيما وقع عليه الاصطلاح وهو لا يستعمل على نسبة اصلا والى هذا السؤال والجواب اشار المصنف بقوله وهذه التسمية اصطلاحية لالغوية على انه لو جعل الماهية ذاتية للماهية من حيث انها مقترنة بالتشخص لاندفع الاشكال على قانون اللغة ايضا وعلى كل تقدير اي على كل واحد من تفسيري الذاتي لا يصح تفسير من فسر الدال على الماهية بالذاتي الا اعم كالنوع والجنس لان فصل الجنس ذاتي اعم على كل تفسير منهما ولا يجوز ان يكون دالا على الماهية والا لكان دالا اما على الماهية المختصة وهو ظاهر البطلان او على الماهية المشتركة فيكون جنسا ولما كان هذا الاختلاف ايضا بحسب الذاتي وكان بوجهه انه متفرع على الاختلاف الواقع في تفسير الذاتي دفع الوهم بقوله وعلى كل تقدير لا يصح ذلك المذهب حتى يعلم ان مناه ليس على احد القولين من الاختلاف الاول بل هو اختلاف آخر مستقل فلئن قالوا لانهم ان فصل الجنس ليس دالا على الماهية فان الدال على الماهية اعم من ان يكون دالا بالمطابقة او بالالتزام وفصل الجنس وان لم يدل عليها بالمطابقة الا انه دال بالالتزام اجاب بان دلالة الفصل بالتزام لا يكتفي في كونه دالا على الماهية فان المراد بالمقول في جواب ماهو ما يكون دلالة على الماهية بالمطابقة على ان الفصل مطلقا لدلالة له بالالتزام على الماهية فان مفهوم الحساس مثلا شئ له

والثاني يسمى ذاتيا
في هذا الموضع والشيخ
فد يفسر الذاتي بما
ليس بعرضي فيسمى
الماهية ذاتية بهذا
التفسير دون الاول
وهذه التسمية
اصطلاحية لالغوية
وعلى كل تفسير لا يصح
تفسير الدال على الماهية
بالذاتي الا اعم لان فصل
الجنس ذاتي اعم ولا
يدل على الماهية والا
لكان جنسا لها ولا
يكفي دلالة على الماهية
بالالتزام لان المراد
بالمقول في جواب ماهو
ما يدل على الماهية
بالمطابقة وكل جزء
منه مقول في طريق
ماهوان ذكر مطابقة
وداخل في جواب
ماهوان ذكر تضمن
ونحن نريد بالذاتي
جزء الماهية وبالعرضي
الخارج عنها متى

والذاتي اما جنس أو فصل لانه ان لم يكن مشتركاً بين الماهية ونوع ما يحيا لفهسا في الحقيقة كان فصلاً لها لانه يصلح للتمييز الذاتي عما يشاركها في الجنس او في الوجود وان كان تمام المشترك بينهما وبين نوع ما يحيا لفهسا كان جنساً لانه يصلح ان يقال في جواب ما هو وان كان بعضاً من تمام المشترك وجب كونه مساوياً لتتمام المشترك بينهما وبين نوع آخر دفعا للتسلسل فكان فصلاً للجنس لصلابته للتمييز المذكور فبان ان جزء الماهية اما جنس او فصل والجنس اما قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه واحداً او بعيداً ان كان متعدداً وكما زاد جواب زاد مرتبته في البعد وكما تساوى عدد الجنس كان الجواب بذاتيات اقل والفصل اما قريب ان بين الماهية عن كل ما يشاركها في الجنس او في الوجود واما بعيد ان يشاركها عن البعض فقط

الجنس ومفهوم الناطق شيء له النطق وهما اعم من الحيوان والانسان والاعم لا يدل على الاخص باحدى الدلالات الثلاث وايضاً لودل الفصل على الماهية بالالتزام لا يستلزم تصوره تصورهما فيكون التعريف به حداً مع انهم صرحوا بخلافه واذ قد بين خطأهم نبه على منشاء غلطهم بالفرق بين نفس الجواب الذي هو الماهية وبين الواقع والداخل فيه الذي هو جزء الماهية لانهم لم يتفطنوا له وذلك لان سؤال السائل عن الماهية لا يكون جوابه الا بذكر جميع اجزائها المشتركة والمختصة فتم هذا الجواب هو المقول في جواب ما هو كاحيوان الناطق في جواب السؤال عن ماهية الانسان وكل جزء منه مقول وواقع في طريق ما هو ان دل عليه بالمطابقة كفهومي الحيوان والناطق فان كل واحد منهما مذکور بلفظ يدل عليه بالمطابقة وداخل في جواب ما هو ان دل عليه بالتضمن كفهومات الجسم والناسخ والحساس فان كلامها مذکور بلفظ يدل عليه تضمناً وانما انحصر جزء المقول فيهما لما سمعت في بحث الالفظ انه لا يجوز ان يدل على اجزاء الماهية بالالتزام كما لا يجوز ان يدل عليها بالتضمن والالتزام فقد خرج فصل الجنس عن كونه صالحاً لان يقال في طريق ما هو والفصل والتصنف عن كونهما صالحين لان يقال في جواب ما هو ثم قال المصنف ونحن نريد بالذاتي جزء الماهية وبالعرضي الخارج عنها وحينئذ يكون قيمة الكل مثلاً واما على رأى الشيخ في السقاء فثبته (قوله والذاتي اما جنس او فصل) جزء الماهية مخصراً في الجنس والفصل اي المطلقين لانه اما ان يكون مشتركاً بين الماهية وبين نوع مامن الانواع المخالفة لها في الحقيقة او لا يكون مشتركاً فان لم يكن مشتركاً يكون فصلاً لانه يميز الماهية عن غيرها في الجملة تميزاً اذا تبا وان كان مشتركاً فاما ان يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع مامن الانواع المخالفة لها في الحقيقة او لا يكون فان كان فهو الجنس لكونه صالحاً لان يقال على الماهية وعلى ما يحيا لفهسا بالنوع في جواب ما هو وان لم يكن تمام المشترك فلا بد ان يكون بعضاً من تمام المشترك لان التقدير انه مشترك وليس تمام المشترك ومساوياً لتتمام المشترك والا لكان اما اعم منه او اخص او مابيننا والاخير ان باطلان لاستحالة وجود الكل بدون الجزء ومباينة الجزء المحمول وكذا الاول والا لكان مشتركاً بين تمام الماهية ونوع آخر تحقيقاً للعموم ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بين الماهية وهذا النوع لان المقدر خلافه بل بعضه وحينئذ يعود التفسير فاما ان يتسلسل او ينتهي الى ما يساوي تمام المشترك فيكون فصل جنس فيكون فصلاً للماهية لان ما يميز الجنس عن جميع مغايراتها يكون مبرزاً للماهية عن بعض مغايراتها وليس نفي بالتسلسل ههنا ترتب اجزاء الماهية الى غير النهاية فان الترتب بين تمام المشتركات غير لازم من الدليل بل تركب الماهية من اجزاء غير متناهية المستلزم لامتناع تعقلها على ان الكلام مفروض في الماهية المعقولة وانما فسرنا الجنس والفصل في الدعوى

بالمطلقةين لما لا يخفى من عدم تمام الدليل بالنسبة الى القرابين لا يقال لانم انه اذا كان جزء
 الماهية تمام المشترك بينهما وبين نوع ما يخالف يكون جنسا وسند المنع اربعة احتمالات
 فالاول احتمال ان يكون جزء الماهية عرضيا للنوع الاخر الثاني احتمال ان يكون ذاتيا
 للماهية جزءا له غير محمول الثالث احتمال كونه جزءا للماهية ونفس ماهية النوع الرابع
 احتمال ان يكون مشتركين الماهية وجزئها ففي هذه الصور لو كان تمام المشترك لم يلزم
 ان يكون جنسا او يقال ان اردتم بمخالفة النوع مجرد المغايرة فلانم ان تمام المشترك
 بين الماهية وبين نوع ما يخالف جنس وانما يكون لو كان مقولا على المتباينات وان اردتم
 بها المباينة فلانم ان بعض تمام المشترك اذا كان اعم منه واشترك بينه وبين نوع آخر
 وكان تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع يلزم خلاف المقدور وانما يلزم ان لو كان
 ذلك النوع مباينا للماهية وهو ممنوع سلمناه لكن لانم ان بعض تمام المشترك لو لم يكن
 تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع بل بعضه يلزم التسلسل ولم لا يجوز ان يكون تمام
 المشترك بين الماهية وذلك النوع هو تمام المشترك المفروض لاتمام مشترك آخر غاية
 ما في السبب ان النوع الذي يكون بازاء تمام المشترك لا يكون مباينا له ولا دليل يدل
 على امتناعه فان الاصح يجب ان يتساول فردين اما انهما متباينان فلا لانا نقول من
 الابتداء جزء الماهية اما ان يكون ذاتيا لنوع ما من الانواع المباينة لها او لا يكون
 فان لم يكن ذاتيا لنوع مباين اصلا يلزم ان يكون فصلا لانه لا يجوز ان يكون
 نفس الانواع المباينة لها وهو ظاهر ولو كان جزءا لها غير محمول لكان جزءا اما لجمعها
 فيكون جزءا لجميع الماهيات وهو محال لبساطة بعضها واما جزءا لبعضها دون بعض
 فهو يميز الماهية في ذاتها وجوهرها عن ذلك البعض سواء كان عارضا له او لم يكن
 ولا نفي بالفصل الا الذاتي المميز في الجملة وان كان ذاتيا لنوع مباين فاما ان يكون
 كالذاتي المشترك بينهما فهو جنس لكونه صالحا لان يقال في جواب ما هو عليهما
 بحسب الشركة المحضة واما ان لا يكون كالذاتي المشترك فيكون بعضا من كمال
 المشترك ولا يتساولا اما ان لا يكون ذاتيا لنوع مباين لكمال المشترك فهو فصل جنس لما عرفت
 او ذاتيا فيكون ذاتيا للماهية وذلك النوع وهو مباين لها ايضا ضرورة ان مباينة الشيء
 للجزء يستلزم مباينته للكل ولا جاز ان يكون تمام الذاتي المشترك بينهما لانه خلاف
 المقدور بل بعضه ويعود التردد فيه حتى يتسلسل فلا بد من الانتهاء الى ما يكون ذاتيا لنوع
 مباين وهو فصل الجنس فيكون فصلا للماهية بعيدا او اندفاع السؤالات على هذا
 التقرير بين لاسترة فيه لا يقال لانم انه لو لم يكن تمام الذاتي المشترك كان بعضا منه وام لا يجوز
 ان يكون بعضا من تمام الذاتي المميز بجنس الفصل لانا نقول اذا اتفق تمام الذاتي المشترك
 فانتفاءه اما بانتفاء اشتراك الذاتي وهو باطل لان التقدير كونه ذاتيا لهما واما
 بانتفاء التمامية فيلزم البعضية بالضرورة واما جنس الفصل فهو غير معقول لانه

لو كان للفصل جنس يكون مشتركا بين الماهية ونوع ما تحققت للاشتراك والجنسية
فان كان تمام المشترك بينهما يكون جنسا للماهية وان كان بعضا من تمام المشترك
يكون فصل جنسها ولا شيء من اجزاء الجنس بداخل في الفصل والالم يكن
المجموع فصلا بل يكون الفصل بالحقيقة الجزء الآخر وايضا الفصل عارض
للجنس فلو كان جزء من الجنس داخلا فيه لم يكن ذلك الجزء عارضا
لامتناء عروض الجزء للكل فلا يكون العارض بتمامه عارضا ههنا وايضا لو دخل
الجنس او جزء منه في الفصل لزم التكرار في الحد التام وانه باطل ومما قرناه لك يتضح
انه يمكن اختصار العبارة الاولى بمحذف النسب وانه لو قيد النوع الذي بازاء تمام
المشترك بعدم مشاركة الماهية في تمام المشترك او بعدم وجوده فيه لاندفع السؤال
الاخير والا حصر من التقريرات ان يقال الذاتي ان كان تمام المشترك بين الماهية
وبين نوع ما مباين فهو الجنس والا فالفصل لاستحالة ان يكون جزءا لجميع الماهيات
فهو غير الماهية عن بعضها فيكون فصلا لها ولا يكتفي التمييز في الفصلية والالكان
الجنس فصلا بل لا بد منه من ان لا يكون مقولا في جواب ما هو ثم الجنس اما قريب
واما بعيد لانه ان كان الجواب عن الماهية وعن جميع مشاركا فيها في ذلك الجنس
واحدا فهو قريب ويكون الجواب ذلك الجنس فقط كالحيوان بالنسبة الى الانسان
فانه جواب عن الانسان وعن كل ما يشاركه في الحيوانية وان كان الجواب عنها وعن جميع
مشاركا فيها في ذلك الجنس متعددا فهو بعيد فيكون الجواب هو وغيره كالجسم
الناسي بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض مشاركا فيه
كالنباتات واما الجواب عن الانسان وعن البعض الاخر كالفرس فليس اياه
لانه ليس تمام المشترك بينهما بل الحيوان وكلما زاد جواب زاد الجنس مرتبة
في البعد عن النوع لان الجواب الاول هو الجنس القريب فاذا حصل جواب آخر
يكون بعيدا بمرتبة واذا كان جواب ثالث يكون البعد بمرتبتين وعلى هذا القياس
فعدد الاجوبة يزيد على مراتب البعد بواحد لكن كلما تزايد بعد الجنس تناقص
الذاتيات لان الجنس البعيد جزء القريب واذا ترقينا عنه يسقط الجزء الآخر عن
درجة الاعتبار والفصل ايضا اما قريب ان مير الماهية عن كل ما يشاركها في
الجنس او في الوجود كالناطق للانسان واما بعيد ان ميرها عن بعض ما يشاركها
كالحيوان له (قوله والذاتي يتمتع رفعه عن الماهية) ذكر والذاتي خواص ثلثا
الاولى ان يتمتع رفعه عن الماهية على معنى انه اذا تصور الذاتي او تصور معه الماهية
امتنع الحكم بسلبه عنها بل لا بد من ان يحكم بثبوته لها الثانية انه يجب اثباته للماهية
على معنى انه ليس يمكن تصور الماهية بكنهها الامع تصوره موصوفة به اي مع التصديق

والذاتي يتمتع دفعه
عن الماهية اي اذا
تصور مع الماهية
امتنع الحكم بسلبه
عنها ويجب اثباته
لها اي لا يمكن
تصورها الامع تصوره
موصوفة به ويتقدم
تحليلها في الوجود
الذاتي وانما دعي
وكذا في البعد من
لكن بالنسبة الى جزء
واحد ويجب كونه
معلوما عند العلم
بالماهية قال الشيخ قد
لا يكون معلوما على
التفصيل حتى يخطر
بالبال وانكره الامام
لان العلم بالشيء يستدعي
العلم بامتيازه عن غيره
وهو ضعيف لاقتضائه
الحصول علوم غير
متناهية عند العلم
بشيء واحد متى

ببنوته لها وهي اخص من الاولى لان التصديق اذا لزم من مجرد تصور الماهية يلزم
 من التصورين بدون العكس والشبح في الشفاء ثبت امتناع السلب ووجوب الاثبات
 خاصتين متلازمتين على تقدير اخطار الماهية والذاتي معا بالبال لا بمجرد تصورهما
 او اخطارها وهؤلاء اكتفوا في وجوب الاثبات بمجرد تصورهما وفي امتناع السلب
 بمجرد تصورهما فلكم بين القولين وكيف ما كان فهما ليستا بخاصتين مطلقين لان
 الاولى تستلزم اللوازم البينة بالمعنى الاعم والثانية بالمعنى الاخص والثالثة وهي خاصة
 مطلقة ان يتقدم على الماهية في الوجودين بمعنى ان الذاتي والماهية اذا وجدوا باحد
 الوجودين كان وجود الذاتي متقدما عليها بالذات اي العقل بحكم بانه وجد الذاتي
 اولافوجدت الماهية وكذا في العدمين لكن التقدم في الوجود بالنسبة الى جميع
 الاجزاء وفي العدم بالقياس الى جزء واحد فان قلت انهم صرحوا بان تحساد الجنس
 والفصل مع النوع في الوجود وهو مناف لهذا الحكم وايضا لو تقدم الذاتي على
 الماهية امتنع حمله عليها الاستدعاء الجمل الاتحاد في الوجود ووجوب المغايرة بين الوجود
 المتقدم والوجود المتأخر وايضا يلزم ان يكون كل ماهية مركبة في العقل مركبة
 في الخارج لان الاجزاء لما كانت متقدمة عليها في الخارج كانت متحققة فيه وهي
 مركبة عنها فنقول ليس المراد بذلك ان الاجزاء العقلية المحمولة متقدمة على الماهية
 في الوجودين بل المراد ان الاجزاء متقدمة عليها حيث تكون اجزاء فان كانت اجزاء
 في الخارج تقدم عليها في الخارج وان كانت في العقل في العقل وعلى هذا الاشكال ولما
 تقرر ان العلم بالماهية يستدعي العلم بالاجزاء فلا بد من النظر في ان الذي يستدعيه العلم
 بالماهية هل هو العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل او العلم بهما في الجملة سواء كان على
 الاجمال او التفصيل والمتأخرون فهموا من العلم التفصيلي العلم بالشيء مع العلم بامتياز
 عن غيره ومن العلم الاجمالي العلم بالشيء مع الغفلة عن امتيازه فعلى هذا يكون معنى
 قول الشبح ان الاجزاء لا بد ان يكون معلومة عند العلم بالماهية لكنهار بما
 لا تكون معلومة الامتياز عن غيرها واذا خطرت بالبال ينفصل العلم بامتيازها
 ويمثل مفصلة وتقرير ما قاله الامام ان يقال لا تحقق للعلم الاجمالي بل لا بد من العلم
 بالاجزاء على سبيل التفصيل عند العلم بالماهية والالزم احد الامرين اما عدم العلم
 بالاجزاء عند العلم بالماهية واما العلم بالاجزاء على سبيل التفصيل على تقدير عدمه وكل منهما
 باطل بيان اللزوم انه اذا علم الماهية مجتمعة اجزاؤها فلا يخلو ما ان يكون العلم بالاجزاء
 حاصل اولافان لم يكن يلزم الامر الاول وان كان العلم حاصل بالاجزاء يكون تلك
 الاجزاء متميزة في الذهن فيكون العلم حاصل بامتيازها عن غيرها فتكون معلومة تفصيلا
 وهو الامر الثاني وهو ضعيف لانا لان ان العلم بالاجزاء يستلزم العلم بامتيازها فانه

لو استلزمه للزم من العلم بامتياز العلم بامتياز الامتياز فيلزم من العلم بشئ واحد العلم
بأمور غير متناهية وانه محال هذا شرح ما ذكره المصنف باوضح بيان وتقرير
والذي يتقدح من تصفح كلام الشيخ في جميع كتبه ان الشئ اذا ارتسم في العقل
فان كان ملا حظا للعقل ممتازا عنده فهو التفصيل وان لم يكن كذلك فهو الاجال
وقال اذا حصلت الماهية معقولة حصلت وقد حضرت الاجزاء بالاضطرار في العقل
ولا يجب ان يكون الاجزاء ملا حظة منفردا عند العقل بعضها عن بعض بل ربما
لا يلاحظها بسبب ذهوله عنها والتفاتة الى شئ آخر لكن تكون عنده حالة
بسيطة هي مبدأ تفصيل تلك الاجزاء اى قوة يتمكن من استحضارها والاثباتات
اليها وتفصيلها متى شاء بقصد مستأنف من غير تجزم اكتساب فاذا توجه العقل
اليها مستحضرا اليها وهو معنى الاخطار بالبال تمتل وقد لاحظ كل واحد منهما
منفردا عن غيره بقوته المبرزة وهذا كما رأينا اشياء كثيرة دفعة فلا شك
انا نجد في ابتداء الامر حالة اجمالية ثم اذا صدقنا النظر الى كل واحد واحد حصل
حالة اخرى تفصيلها وتميز بعضها عن بعض مع ان الابصار في الحالتين واقع
فالحالة الاولى شبيهة بالعلم الاجالى والثانية بالتفصيلي وكما اذا سألنا عن مسألة معلومة لنا
فقبل السروع في جوابها نجد لانفسنا حالة بسيطة وهي مبدأ المعلومات التي في تلك
المسألة واذا سرعنا في الجواب وبيننا المعاني واحدا واحدا تمتل واضحة عند العقل
ممتازة ولو نأمل متأمل ونقش احواله يجدها اكثر معلوماته كذلك لتفصيل لاجزائها عنده

ولا تميز بينها لكن له الاستحضار والتفصيل هكذا يجب ان يحقق هذا الموضوع (قوله
والذاتي في غير كتاب ايساغوجي) للذاتي معان اخر في غير كتاب ايساغوجي في يقال
عليها بالاشتراك وهي على كثرتها ترجع الى اربعة اقسام الاول ما يتعلق بالمحمول وهو
اربعة الاول المحمول الذي يمتنع انفكاكه عن الشئ الباني الذي يمتنع انفكاكه عن ماهية
الشئ وهو اخص من الاول لان ما يمتنع انفكاكه عن ماهية الشئ يمتنع انفكاكه عن الشئ
من غير عكس كافي السواد الحبني الثالث ما يمتنع رفعه عن الماهية بالمعنى الذي سبق وهو
اخص من الثاني لان ما يمتنع ارتفاعه عن الماهية في الذهن يمتنع انفكاكه عنها في نفس الامر
والا لارتفع الامان عن البديهيات ولا ينعكس كافي اللوازم الغير البينة الرابع ما يجب اثباته
للماهية وقد عرفت معناه وانه اخص من الثالث وكل من هذه الثلاثة اخص مما قبله الثاني
ما يتعلق بالجل وهو ثمانية الاول ان يكون الموضوع مستحقا للموضوعية كقولنا الانسان
كاتب فيقال له حل ذاتي وللمقابلة حل عرضي الثاني ان يكون المحمول اعم من الموضوع
وبازائه الجل العرضي الثالث ان يكون المحمول حاصل بالحققة اى محمولا عليه بالمواطاة
والاشتقاق في حل عرضي الرابع ان تحصل للموضوع باقتضاء طبعه كقولنا الحجر متحرك

والذاتي في غير كتاب
ايساغوجي يقال
للمحمول الذي يمتنع
انفكاكه عن الشئ
او عن ماهيته او يمتنع
رفعه عن ماهيته
او يجب اثباته لها
وكل منها اخص مما قبله
وللمحمل اذا استحق
الموضوع موضوع
موضوع الشئ او كان
المحمول اعم منه
او حاصله في الحقيقة
او باقتضاء طبعه او دائما
او بلا وسط او كان
مقوما له او لاحق له
لا لامر اعم او اخص
ويقال لهذا الاخير
في كتاب البرهان
عرضا ذاتيا ولا يجب
السبب اذا كان دائما
او اكثر يا والعرضي
للمقابلات هذه الاشياء
ويقال للقسائم بذاته
موجود بذاته وللقائم
بغيره موجود
بالعرض متى

الى اسفل وما ليس باقتضاء طبع الموضوع عرضي انما من ان يكون دائماً الثبوت
 للموضوع وما لا يدوم بالعرض السادس ان يحصل لموضوعه بلا واسطة وفي مقابلته
 العرضي السابع ان يكون مقوما لموضوعه وعكسه عرضي الثامن ان يلحق بالموضوع
 لا لامر اعم او اخص ويسمى في كتاب البرهان عرضاً ذاتياً وما لامر اعم او اخص عرضي
 الثالث ما يتعلق بالسبب فيقال لا بحاج السبب للسبب انه ذاتي اذا ترتب عليه دائماً كالذبح للثبوت
 او اكثرها كشرب السقمونيا للاسهال وعرضي ان كان الترتب اقلية كلعان البرق
 للعثور على الكثر الرابع ما يتعلق بالوجود فالوجود ان كان قائماً بذاته يقال انه موجود
 بذاته كالجواهر وان كان قائماً بغيره يقال انه موجود بالعرض كالعرضي (قوله والثالث
 اما خاصة ان اخص بطبيعة واحدة) الثالث من اقسام الكل ما يكون خارجاً عن
 الماهية وله تقسيمان احدهما انه اما ان يختص بطبيعة واحدة اي حقيقة واحدة وهو الخاصة
 واما ان لا يختص وهو العرض العام وثانيهما انه اما لازم او غير لازم لانه ان امتنع انفكاكه
 عن الماهية فهو لازم والا فغير لازم سواء كان دائماً الثبوت او مفارقاً وادام الثبوت لا يتناقض
 امكان الانفكاك في الجزئيات واللازم اما لازم الوجود كالبياض للرومي والماهية كالزوجية
 للاربعة ولا يذهب عليك ان هذا التقسيم لللازم الى نفسه والى غيره فان لازم الوجود
 ليس يمتنع انفكاكه عن الماهية فان قلت الماهية اعم من ان يكون ماهية موجودة او ماهية
 من حيث هي هي فالمراد ان ما امتنع انفكاكه عن الماهية ان امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث
 هي هي فهو لازم الماهية والافه هو لازم الوجود فنقول الماهية من حيث هي هي ليست
 الا وليس الماهية تحتها نوعان من حيث هي والموجودة واللازم ان يكون نوع الشيء
 نفسه نعم يمكن ان يقال انه اراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فما امتنع انفكاكه
 عن الماهية الموجودة اما ان يكون يمتنع الانفكاك عن الماهية من حيث هي هي وهو لازم
 الماهية او لا وهو لازم الوجود ولو قال اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء لم يخرج الى هذه
 النهاية ولللازم تقسيم آخر وهو انه اما بوسط او غيره والوسط ما يقرن بقولنا لانه حين
 يقال لانه كذا فافاض طرفه متعلق بقوله يقرن اي حين يقال لانه كذا فلا شك انه يقرن بلانه شيء
 فذلك الشيء هو الوسط بما اذا قلنا العالم حادث لانه متغير فحين قلنا لانه افتقرن به المتغير
 وهو الوسط وهما اي اللازم بوسط وغيره موجودان والالكان كل اللوازم لا بوسط
 او الكل بوسط والاول باطل فانه لو كان جميع اللوازم بغير وسط لما جهل حل
 شيء على غيره اي حل لازم على ملزومه والتالي ظاهر الفساد وفي الشرطية نظر
 لجواز ان يتوقف العلم بالحل على امر آخر غير الوسط كالحدس والتجربة والتفاته
 النفس وغير ذلك وجوابه ان المراد بالقضية المجعولة ههنا بمعنى التي يحتاج الى الحجة
 فلو كان جميع اللوازم بغير وسط لم تكن قضية مجعولة والثاني ايضا باطل لانه
 لو كان كل اللوازم بوسط لتسلسلت اللوازم من طرف المبدأ والتالي محال فالقديم

والثالث اما خاصة
 ان اخص بطبيعة
 واحدة والا فعرضي
 عام وايضا وهو
 اما لازم ان امتنع
 انفكاكه عن الماهية
 واما غير لازم واللازم
 اما للوجود واما للماهية
 واما بوسط او بغيره
 والوسط ما يقرن
 بقولنا لانه حين
 يقال لانه كذا
 وهما موجودان
 والالما جهل حل
 شيء على غيره
 او تسلسلت اللوازم
 من طرف المبدأ الى
 غير النهاية لان اللازم
 انما خارج بوسط خارج
 عن الوسط او الوسط
 خارج عن الماهية فيكون
 الكلام انما خارج
 الاخر متي

مثله ولا بد للشرطية من بيان امرين الاول بيان لزوم التسلسل الثاني بيان انه من طرف المبدأ اما التسلسل فلانه لو كان جميع اللوازم بوسط يلزم احد الامرين وهو اما خروج الوسط عن الماهية واما خروج اللازم عن الوسط وايا ما كان يلزم التسلسل بيان لزوم احد الامرين انه لولاه لكان الوسط اما نفس اللازم او نفس اللزوم وهو باطل ضرورة ان الوسط لا بد ان يكون مغاير للاصغر والاكبر واللازم المصادرة على المطلوب او كان اللازم داخل في الوسط والوسط داخل في الماهية فيلزم دخول اللازم في الماهية وهو محال واذا ثبت احد الامرين فالواقع ان كان خروج الوسط عن الماهية فللزوم الوسط للماهية اما ان يكون بوسط او لا الثاني باطل لانه خلاف المفروض ولزوم احد الامرين اما خروج الوسط الاول عن الوسط الثاني او خروج الوسط الثاني عن الماهية والا لدخل الوسط الاول في الماهية وقد فرضناه خارجا هف وهلم جرا حتى يلزم التسلسل وان كان الواقع ان اللازم خارج عن الوسط فلزوم اللازم للوسط اما ان لا يكون بوسط آخر وهو خلاف المفروض او بوسط فيلزم احد الامرين اما خروج اللازم عن الوسط الثاني او خروج الوسط الثاني عن الوسط الاول وهكذا حتى يلزم التسلسل واما بيان التسلسل من طرف المبدأ فلان التسلسل ههنا واقع في الاوساط وهي مبادا للوازم فالتسلسل انما هو في المبادى واما استحالة التالى فلما تقرر في الحكمة وفيه نظر من وجهين الاول اننا نختار ان الوسط خارج عن الماهية قوله فللزوم الوسط للماهية اما بوسط او لا قلنا هذا انما يتم لو كان الوسط لازما للماهية وهو ممنوع لجواز ان يكون عرضا مفارفا شاملا ويكون اللازم ذاتيا للوسط فيكون اللازم ضروريا للماهية لان القياس من الصغرى المطلقة والكبرى الضرورية في الشكل الاول ينتج الضرورية الموجبة الوجه الثاني ان ههنا سلسلتين الاولى الاوساط الغير المنتهية الثانية اللزومات المتسلسلة الى غير النهاية فان لزوم اللازم للماهية يتوقف على لزوم الوسط للماهية او لزوم اللوازم للوسط وايا ما كان يتوقف على لزوم آخر وهلم جرا فان اريد بالتسلسل من طرف المبدأ التسلسل في الاوساط فظاهر انه ليس بلازم لان الاوساط لا ترتب بينها الا يتوقف وسط على وسط بل اللزومات تتوقف على الاوساط وان اريد به التسلسل في اللزومات فهي عند المصنف امور اعتبارية يجوز فيها التسلسل فلا يتم الدليل ويمكن التخصي عنه بان التسلسل في اللزومات لا بمعنى مفهوماتها حتى يكون امورا اعتبارية بل بمعنى التصديقات بالان ومات فانه لو كان جميع اللوازم بوسط لكان كل تصديق بلزوم يتوقف على تصديقات اخرى فاثبات الحكم في كل مطلوب يتوقف على ثبوت الحكم في مباديه ونبوت الحكم في مباديه لاستمالتها على قضية اللزوم يتوقف على مبادى آخر فيلزم التسلسل في المبادى لكن انما يتم لو كان مبادى المطالب عللا موجبة لها وليس كذلك بل علل معدة ولا استحالة

في تسلسل العلل المعدة على ما شئخو اكتبهم به والاولى ان يقال في ابطال التسلسل
لو تسلسلت اللوازم لم يعلم حل لازم على ملزومه اصلا لتوقف العلم به على تصديقات
بالزوم غير متناهية وامتناع احاطة العقل بما لانهاية له وايضا يلزم ان
يكون بين الملزوم واللازم وسائط غير متناهية مرارا غير متناهية فالانتهى مرارا
لانتهى ان يكون محصورا بين حاصرين وانه محال (قوله وكل لازم قريب بين
الثبوت) كل لازم قريب اى بلا واسطة بين الثبوت للملزوم بمعنى ان تصورهما يكفي
في جزم العقل بنسبة اللازم اليه فانه ان لم يكن بين الثبوت افتقار الى وسط فلا يكون
قريبا وكل لازم غير قريب غير بين اذ لو كان بينا كان قريبا وهذه الملازمة واضحة بذاتها
والاولى ممنوعة لما عرفت على انه يفضى الى انحصار القضايا في الاولوية والكسبية
وليس كذلك ومنهم من زاد وزعم ان اللازم القريب بين بمعنى ان تصور الملزوم
يستلزم تصويره لان اللزوم هو امتناع الانفكاك ومتى امتنع انفكاك العارض
عن الماهية لا بوسط ويكون ماهية الملزوم وحدها مقتضية له فانما تحقق
ماهية الملزوم بتحقيق اللازم فحق حصلت في العقل حصل واعتراض على نفسه
بان ذلك يقتضى ان يكون الذهن منتقلا من كل ملزوم الى لازمه والى لازم لازمه حتى
تتوصل اللوازم بأسرها بل جميع العلوم واجاب بان المستلزم لتصور اللازم تصور
الملزوم التفصيلي وربما يطرأ على الذهن ما يوجب اعراضه عن اللازم فلا يستمر
اندفاعه وجوابه ان اعتبار الوسط بحسب التعقل فاللزوم الثابت في نفس
الامر اذ لم يكن بوسط لم يلزم ان يكون الملزوم وحده مقتضيا لللازم اقتضاء عقليا
واحتج الامام على ان كل لازم قريب بين بالمعنى الاخص بانه لو لم يكن اللازم
القريب بينا لاستحال اكتساب القضية المجعولة من المتقدمين المعلومات وفساد
التالى يدل على فساد المقدم بيان الملازمة ان القضية المجعولة لا بد ان يكون
محموها خارجا عن موضوعها لانه لو كان ذاتياله لكان بين الثبوت فلا تكون مجعولة
فافتقر العلم بثبوت محمولها لموضوعها على وسط والالم يكن مجهول الثبوت وحينئذ
يلزم احد الامرين اما خروج الوسط عن الموضوع او خروج المحمول عن الوسط
وايا ما كان يكون محمول احدى المتقدمين خارجا عن موضوعها وذلك المحمول
اما ان يكون لازما قريبا لموضوعها او لازما بعيدا وعلى كل من التقديرين يحتاج الى
وسط اما اذا كان بعيدا فظاهر واما اذا كان قريبا فلان التقدير ان اللازم القريب
ليس بينين وما ليس بين يحتاج الى وسط ويعود الكلام فيه حتى يتسلسل هذا
غاية تقرير الدليل والاعتراض باننا لانم ان محمول القضية المجعولة لو كان ذاتيا
لموضوعها كان بين الثبوت لها وانما يكون كذلك لو كان الموضوع متصورا
بكنه حقيقة وهو غير لازم سلمناه لكن لانم ان محمولها اذا كان خارجا عن

وكل لازم قريب
بين الثبوت للملزوم
بمعنى ان تصورهما
يكفي في الجزم بنسبته
اليه والا لاحتاج
الى وسط وغير القريب
غير بين والالم يكن
بوسط واحتج الامام
بانه لو لم يكن كل لازم
قريب بينا لا متنع
تعرف المجعولات
لان ما مجهول ثبوته
لموضوعه كان
خارجا عنه وانما يعلم
بوسط خارج عن
الموضوع او خارج
عنه المحمول فيفتقر
الى وسط شأنه ذلك
وتسلسل وجوابه
انه لا يلزم من سلب
الكل السلب الكلى
فقط ينتهى الى لازم
بين

موضوعها يحتاج العلم بثبوته له الى وسط لجواز ثبوته الى امر آخر سلمناه لكن
 لانم ان نحول احدي المقدمتين يكون اما لازما قريبا او بعيدا الجواز ان تكون
 عرضا مفارقا ولئن سلمناه فلانم ان اللازم القريب اذا لم يكن بيننا يحتاج الى وسط
 وذلك لان التقدير انه ليس بين بالمعنى الاخص ولا يلزم منه اختياجه الى وسط
 لجواز ان يكون بينا بالمعنى الاعم اذا يلزم من انتفاء الاعم ولو كفى هذا القدر
 من البيان في اثبات هذه المقدمة لكفى في اصل الدعوى بان يقال اللازم القريب
 يجب ان يكون بينا والاحتجاج الى وسط فتكون المقدمات الباقية مستدركة
 وتقرر جواب المصنف انالانم انه لو لم يكن كل لازم قريب بينا يمتنع اكتساب
 القضية المجهولة قوله لانه لو اكتسب لتأدى الاكتساب الى التسلسل قلنا لانم
 بل ينتهي الى كثير من اللوازم القريبة البينة فال تقدير سلب الكل اى رفع
 الموجبة الكلية وهو ليس كل لازم قريب بينا وهو لا يستلزم السلب الكلى اى
 لاشئ من اللازم القريب بين فجز ان يكون بعض اللوازم القريبة بينة وبعضها
 غير بينة وحينئذ تنتهي سلسلة الاكتساب الى البين منها (قوله وشكك في نفى
 اللزوم) التشكيك ليس في نفى اللزوم بل في اللزوم وذلك بان يقال لا تحقق اللزوم
 بين الشئين اصلا لانه لو لم يثنى شيئا لكان اللزوم مغايرا لهما لا يمكن تعقلهما بدون
 ولانه نسبة بينهما والنسبة مغايرة للتبيين وحينئذ لا يخلو اما يكون اللزوم لازما لاحد
 المتلازمين او لا يكون وان لم يكن لازما يمكن ارتفاع اللزوم عنهما وامكان ارتفاع اللزوم
 انما يكون بجواز الانفكاك بين اللازم والملزوم فانه لو امتنع الانفكاك بينهما كان
 اللزوم باقيا وقد فرضنا ارتفاعه ههنا ولان اللزوم امتناع الانفكاك فاذا امكن
 ارتفاع اللزوم امكن ارتفاع امتناع الانفكاك فيجوز الانفكاك واذا جاز الانفكاك
 بين اللازم والملزوم لا يكون اللازم لازما ولا الملزوم ملزوما وان كان اللزوم لازما يكون
 اللزوم لزوم ونقل الكلام الى ذلك اللزوم حتى يتسلسل وانه محال اجاب بمتنع امتناع
 هذا التسلسل وانما يمتنع لو كان في الامور الحقيقية وليس كذلك بل هو تسلسل
 في الامور الاعتبارية والتسلسل في الامور الاعتبارية جائز بل واقع فان الواحد
 يلزمه نصف الاثنين وثلاث الثلاثة ورابع الاربعة وخمس الخمسة وهم جرا ولا يخفى
 عليك انه لا يعنى بذلك ان الامور الاعتبارية تتسلسل الى غير النهاية بل انها لما كان
 تحققاتها بحسب اعتبار العقل اترتب سلسلتها ريثما اعتبرها العقل لكن لا يقوى
 على الاعتبارات الغير المتناهية فتقطع السلسلة بحسب انقطاع الاعتبار ور بما
 تحقق ذلك بان اللزوم له اعتبار ان الاول من حيث انه حالة بين اللازم والملزوم
 وبهذا الاعتبار يعرف حال اللازم والملزوم فانه انما يلا حظها العقل باعتبار
 ملاحظتهما الثاني من حيث انه مفهوم من المفهومات فلو اعتبر العقل اللزوم باعتبار

وشكك في نفى اللزوم
 بان لزوم الشئ لغيره
 غيرهما لكونه نسبة
 بينهما فان لم يمتنع
 التسلسل والا يمكن
 انفكاك الملزوم عن
 اللازم وجوابه منع
 امتناع التسلسل
 في الامور الاعتبارية
 اذا لو احد يلزمه
 كونه نصف الاثنين
 وثلاث الثلاثة وهم جرا
 بين

مقايسته الى اللازم والملزوم فلا تسلسل اصلا وان اعتبره بالذات فهو مفهوم من المفهومات فاذا احاطه العقل ولا حظ احد المتلازمين وتعقل نسبة بينهما اعتبر لزوما آخر واعتبار اللزوم الاخر بينهما يتوقف على ثلث ملا حظات (الاولى ملا حظة مفهوم اللزوم بحسب الذات) (الثانية ملا حظة احد المتلازمين) (الثالثة ملا حظة نسبة بينهما) انه هل يجوز الانفكاك بينهما او يمتنع فالعقل ان لاحظ هذه الملا حظات الثلاث تحقق لزوم آخر وان لم يعتبر هذه او اعتبر مفهوم اللزوم بحسب الذات ولم يعتبر الباقيين او اعتبرهما ولم يعتبر مفهوم اللزوم من حيث الذات لم يتحقق لزوم آخر ولا يمكن للعقل هذه الاعتبارات الى غير النهاية حتى يلزم التسلسل وعلى هذا يجب ان تقاس سائر الامور الاعتبارية من الامكان والوجوب الامتناع والحصول والوحدة وغيرها دفعا للشبهات الواردة عليها وليس لقائل ان يقول لو كان اللزوم بين اللزوم واحد المتلازمين باعتبار العقل فالم يعتبره العقل لم يتحقق واعتبار العقل ليس بضروري فيجوز ان لا يتحقق اللزوم بينهما فيمكن الانفكاك واذا امكن انفكاك اللزوم عن المتلازمين امكن الانفكاك بينهما فلا يكون الملزوم ملزوما ولا اللازم لازما وايضا نحن نعلم بالضرورة انه اذا كان بين شيئين لزوم يكون اللزوم بينهما متحققا وان فرض ان لا اعتبار للعقل ولا ذهن ذاهن فليست الازومات امورا اعتبارية بل حقيقة لانا نقول لانم انه لو لم يكن اللزوم امرا متحققا امكن الانفكاك بين اللزوم واحد المتلازمين وانما يلزم او لم يكن اللزوم لازما في نفس الامر فانه لا يلزم من انتفاء مبدأ المحمول في نفس الامر انتفاء الحمل في نفس الامر والضروري هناك ليس ان اللزوم بين الامر بين موجود من الموجودات في نفس الامر بل كون احدهما لازما الاخر في نفس الامر وهو لا يسلم تحقق اللزوم في نفس الامر * واعلم ان المصنف ما اورد السك كما اورده الامام فانه قال لو لم يكن شيئا لكان ذلك اللزوم امام معدوما في الخارج او موجودا فيه والقسمة باطلان اما الاول فلانه لا فرق بين اللزوم العدمي وبين عدم اللزوم والا لحصل التمايز بين العدميات والتمايز من خواص الوجود فيكون العدم وجودا هذا خلف واما الثاني فلما قررناه فاقصر على ايراد احد الشقين وحذف الاخر وعلى هذا لا يتوجه جوابه المذكور لان التسلسل اللازم حينئذ انما هو في الامور المحققة نعم تبين ان يقال لانم عدم الفرق فان الاول ايجاب مفهوم والساني سابه ولا نم ان التمايز من خواص الوجود الخارجى بل من خواص مطلق الوجود والاعداد لها صور ذهنية يمكن التمايز بينهما كما بين عديمي النسب والمنسروط وبين عديمي العلل والمعلول لا يقال نحن نقول من الرأس لو لم يكن اللزوم متحققا في الخارج فلا يخلو

اما ان يكون بين اللازم والملزوم امتناع انفكاك في الخارج او لا يكون فان كان بينهما
 امتناع الانفكاك في الخارج كان اللزوم متحققا اذ لا معنى للزوم الامتناع الانفكاك
 وان لم يكن بينهما امتناع الانفكاك كان بينهما جواز الانفكاك فلا يكون اللازم
 لازما ولا الملزوم ملزوما وايضا اللازم ماله لزوم فلو لم يكن له لزوم في الخارج
 لم يكن لازما في الخارج وهو باطل لانا نفرض الكلام في اللوازم الخارجية لانا نجيب
 عن الاول باننا لانم انه لو لم يتحقق بينهما امتناع الانفكاك في الخارج لم يتحقق جواز
 الانفكاك لجواز انتفاء الضدين والتقيضين بحسب الخارج وعن الثاني باننا لانم انه
 لو لم يكن للشيء لزوم موجود في الخارج لم يكن لازما في الخارج اذ ليس يلزم من انتفاء
 مبدأ المحمول في الخارج انتفاء الجمل الخارجي فان العمى منتف في الخارج مع ان الاعشى
 محمول جلا خارجيا ولئن سلمنا ذلك لكن نمنع استحالة التسلسل في اللزومات على تقدير
 انها موجودة في الخارج وانما يستحيل ان لو كان من طرف المبدأ وهو ممنوع فان قيل
 كل لزوم من تلك اللزومات يفقر الى لزوم سابق بينه وبين احد المتلازمين اذ لو لم
 يتحقق اللزوم السابق امكن الانفكاك بين المتلازمين فلا يبقى بينهما لزوم اصلا
 فكل لزوم لاحق يتوقف على لزوم سابق فترتب سلسلة اللزومات من جانب المبدأ
 فنقول لا يلزم من استلزام انتفاء اللزوم السابق انتفاء اللاحق ان يكون السابق علته
 للاحق لجواز ان يكون السابق من لوازم اللاحق وحيث ان يفتني بانتفاءه وكيف يكون
 علته وهو نسبة بين اللازم واحد المتلازمين فيكون معلولا له فلا يكون التسلسل من
 طرف المبدأ (قوله واعلم ان لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات احدهما) لزوم الشيء
 لغيره قد يكون لذات احدهما فقط اما الملزوم بان يمتنع انفكاك اللازم نظرا الى ذات
 الملزوم ولا يمتنع انفكاكه نظرا اليه كالعالم للواجب والانسان واما اللازم بان يمتنع
 انفكاكه عن الملزوم نظرا اليه ويجوز انفكاكه نظرا الى الملزوم كذی العرض الجوهر
 والمسطح للجسم وقد يكون لذاتيهما بان يمتنع انفكاكه عن الملزوم نظرا الى كل منهما
 كالمتجيب والضاحك للانسان واما ما كان فهو اما بوسط او بغير وسط وقد يكون
 لامر منفصل كالموجود للعقل والفلك وعلى التقادير فالملزوم اما بسيط او مركب
 فالاقسام مخصصة في اربعة عشر قال بعض الحكماء لا يجوز ان يكون اللزوم لامر
 منفصل لان نسبته الى المتلازمين كنسبته الى غيرهما فاقضاءه اللزوم بينهما دون
 غيرهما تر جميع بلا مرجح وجوابه منع تساوى النسبتين لجواز ان تكون له نسبة
 خاصة اليهما بها يقتضى الملازمة بينهما دون غيرهما كاقضاء المفارقات الملازمة
 بين معلوماتها وقال بعضهم البسيط لا يجوز ان يكون له لازم والالكان مقتضيا له
 فيكون فاعلا له وقابلا ومنهم من اعترف به ومنع ان يلزمه لازمان والالكان مقتضيا
 لهما فيكون مصدرا لآخرين والجواب منع الملازمة في الدليلين وانما ثبت لو وجب

واعلم ان لزوم الشيء
 لغيره قد يكون لذات
 احدهما بوسط
 او غيره وقد يكون
 لامر منفصل سواء
 كان الملزوم بسيطا
 او مركبا وقيل
 لا لزوم لامر منفصل
 لان نسبته اليهما
 كنسبته الى غيرهما
 وجوابه منع تساوى
 النسبتين وقيل لا يلزم
 البسيط لازم والالكان
 قابلا وفاعلا لا يلزمه
 لازمان والالكان
 مصدر الاثرين
 وجوابه منع امتناع
 التالي وتقدير تسليمه
 يمنع وجوب فاعلية
 اللازم وغير اللازم
 مقارن بالقوة او بالفعل
 سهل الزوال كان
 او غيره سريره او
 بطيئه فضمومها ذكرنا
 ان الكليات خمس
 النوع والجنس
 والفصل والخاصة
 والعرض العام
 من

الفصل الثاني
في مباحث الجنس
الاول في تعريفه
انه الكلي المقول على
كثيرين مختلفين بالنوع
في جواب ماهو فالمقول
كالجنس البعيد والمقول
على كثيرين كالجنس
للخمسة وقولنا
مختلفين بالنوع يخرج
النوع وقولنا
في جواب ماهو الثلاثة
الباقية وعلى التعريف
شكوك الاول لو كان
المقول على كثيرين
جنسا للخمسة كان
لكونه جنسا خاصا
اخص من مطلق الجنس
ولكونه جنسا له اعم
منه وجوابه ان المقول
على كثيرين باعتبار
ذاته اعم من مطلق
الجنس وباعتبار كونه
جنسا اخص منه فلا
منافاة الثاني النوع
يعرف بالجنس فتعرف
الجنس به دور وجوابه
ان المعرف به الجنس
النوع الحقيقي والمعرف
بالجنس النوع الاصافي
فلا دور الثالث الجنس
ان كان موجودا

ان يكون البسيط فاعلا لازمه وهو ممنوع لجواز استناد اللزوم الى اللازم او الى امر
منفصل وبتقدير تسليمها منع انتفاء التالي فيهما لعدم تمام الاستدلال المذكور في الحكمة
على القاعدتين والمصنف ذكر المنع على العكس فاخل بترتيب البحث هذا هو الكلام
في العرضي اللازم واما غير اللازم فاما ان لا يزول بل يدوم بدوام الموضوع او لا يزول
والاول المفارق بالقوة ككون الشخص اميا والثاني المفارق بالفعل وهو اما سهل
الزوال كالقيام او عسره كالعشق وايضا اما سريع الزوال كالخجل وبطيئه كالنسب *
فقد ظهر مما ذكرنا ان الكليات منحصرة في خمس الجنس والنوع والفصل والخاصة
والعرض العام وذلك لان الكلي اما ان يكون تمام ماهية ما تحتها من الجزئيات التي
لا تتكرر الا بالعدد وهو النوع او يكون جزءا منها فان كان مقولا في جواب ماهو بحسب
الشركة فهو الجنس والا فهو الفصل او خارجا عنها فان اخص بطبيعة واحدة
فهو الخاصة والافالعرض العام والشيخ استدلل على الحصر في الشفاء بانه اما ان يكون
ذاتيا او عرضيا وان كان ذاتيا فاما ان يدل على الماهية او لا يدل فان دل على الماهية
فان كان دالا على الماهية المشتركة فهو جنس وان كان دالا على الماهية المختصة
فهو نوع وان لم يدل على الماهية المشتركة فلا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة
والالدل على الماهية المشتركة فيكون اخص منه فهو فصل لانه صالح للتمييز عن بعض
المشاركات في اعم الذاتيات وان كان عرضيا فاما ان لا يكون مشتركا فيه فهو الخاصة
او يكون وهو العرض العام واذا قد وقع الفراغ عن اقسام الكليات اجالا فقد حان
ان نسرع في مباحثها التفصيلية وقد جرت العادة بتقديم الجنس لتقدمه على مواقعها
اما على النوع فلكونه جزءا منه واعم فهو اشتهر واجلي في التعقل واما على الفصل
فاسرفه حيث دل على الماهية وتقدمه عليه في التحديد واما على الخاصة والعرض
العام فلا فقارهما الى جزء الماهية حيث كانتا خارجتين عنها ثم تقديم النوع لدلالته
على الماهية ثم الفصل لكونه ذاتيا ثم الخاصة لكان الاختصاص فلذلك تترتب في الكتاب
على هذا النسق (قوله الفصل الثاني في مباحث الجنس الاول في تعريفه) لفظة الجنس
كانت فيما بين اليونانيين موضوعا لمعنى نسبي يشترك فيه الاشخاص كالمهوية للعالمين
والمصرية المصرية بين اولي واحد الذي نسب اليه الاشخاص كعلى ومصر لهم وكان
هذا عندهم اولى بالجنسية والحرف والصناعات بالقياس الى المستركن فيها وللشركة
ايضا تم نقاب الى المعنى المصطلح لمسا بهته تلك الامور من حيث انه معقول واحد له
نسبة الى كثرة لسترك فيه وهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ماهو
فالمقول كالجنس البعيد يتناول الكلي والشخص لانه مقوله على واحد فيقال هذا
زيد وبالعكس والمقول على كثيرين كالجنس القر ب يخرج به الشخص ويتناول
الكليات الخمسة فهو كالجنس لها بل جنس لها لانه مرادف للكلي الا ان دلالة

٤ لم يكن مقبولا
على كثيرين لشخصه
والا لم يكن مقوما
للجزائي الموجود
في الخارج وجوابه
ان الشخص لا يمنع
اشرارك كثيرين
في معرض الشخص
الذي هو واحد
بالنوع وزعم الامام
ان هذا التعريف
حد قال لانه لا معنى
للجنس الا ذلك وهو
غير معلوم الثاني
متن

تفصيلية ودلالة الكلي ايجابية وما قد وقع في بعض النسخ من انه الكلي المقول على
كثيرين لا يخلو عن استدراك وحله على ما يقال على كثيرين بالفعل تنبيهها على
ان الجنسية انما هي بالقياس الى انواع متعددة بخلاف النوعية فانها يمكن ان تتحقق
بالقياس الى شخص واحد سهولانه ان اريد بالكثيرين الافراد الموجودة في الخارج
لم يتناول الاجناس المعدومة ولم يكن المقول على كثيرين كالجنس الخمسة لعدم
شموله الكليات المعدومة والمحصرة في شخص واحد وان اريد به الافراد
المتوهمة فلا فرق بين النوع والجنس وقولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع لانه لا يقال
على مختلفين بالنوع بل بالعدد وقولنا في جواب ما هو يخرج الثلاثة الباقية اذ لا يقال
كل منها في جواب ما هو لعدم دلالتها على الماهية بالمطابقة وان اتفق ان يقال
شيء منها بهذه الصفة فقد صار جنسا لكن قيد من حيث هو كذلك مراد
في حدود الاشياء الداخلة تحت المضاف وان لم يصرح به وعلى التعريف
شكوك الاول ان المقول على كثيرين لو كان جنسا للخمسة لكان اعم من الجنس
الطبيقي واخص منه وهو محال اما كونه اعم فلانه جنس للجنس والجنس يكون
اعم من النوع واما كونه اخص فلانه جنس للخمسة وجنس الخمسة اخص من
مطلق الجنس واما استحالة التالى فلاستلزامه امتناع وجود المقول على كثيرين
بدون الجنس وجواز وجوده بدونه وهذا السؤال غير متوجه على كلام المصنف
لانه ما قال المقول على كثيرين جنس للخمسة بل كالجنس وجوابه منع استحالة التالى
وانما يكون محالا لو كان المقول على كثيرين اعم من الجنس واخص باعتبار واحد
وليس كذلك بل باعتبارين فان المقول على كثيرين اعم من الجنس باعتبار ذاته
اي مفهومه فان كل جنس مقول على كثيرين من غير عكس وليس اخص منه
باعتبار مفهومه فليس كل مقول على كثيرين جنسا بل باعتبار عارض له وهو
كونه جنسا للخمسة ولا امتناع في كون الشيء اعم باعتبار ذاته واخص منه باعتبار عارضه
كالضاد فانه اعم من الكلي بحسب مفهومه واخص منه باعتبار انه جنس من الاجناس
العالية فان قلت المقول على كثيرين من حيث انه جنس للخمسة جنس للنوع
والجنس وسائر الكليات والالم يكن جنسا للخمسة فيكون جنسا للجنس من تلك
الحية فهو اعم منه واخص من جهة واحدة فنقول لان المقول على كثيرين
من حيث انه جنس للخمسة جنس الخمسة والالصدق على الجنس والنوع وغيرهما
انه جنس الخمسة وليس كذلك بل هو جنس للخمسة باعتبار مفهومه من حيث هو
الناسي ان النوع يعرف بالجنس اذ يقال انه كلى مقول عليه وعلى غيره الجنس
في جواب ما هو فتعريف الجنس به دور وجوابه ان النوع الذي عرف به الجنس
هو النوع الحقيقي والذي عرف بالجنس النوع الاضافي فلا دور وهو غير

مستقيم لان النوع المأخوذ في تعريف الجنس اما الاضافي او الحقيقي وايا ما كان لا يفيد التعريف اما اذا كان اضافيا فلما ذكر واما اذا كان حقيقيا فلما مرين الاول انه يحل بانعكاس التعريف لخروج الاجناس العالية والمتوسطة منه لانها تقال على الانواع الحقيقية بل على الاجناس فان قلت لانها لا تقال على الانواع الحقيقية غاية ما في الباب انها ليست مقولة عليها بالذات لكن القول اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة فنقول انها اذا قيست الى الاجناس فلا شك انها تمام المشترك بينها فتكون اجناسا بالنسبة اليها مع عدم صدق الحد الثاني انه يلزم ان يكون كل نوع اضافي حقيقيا لان النوع الاضافي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو وكل ما هذا شأنه فهو نوع حقيقي اذاضافة الجنس انما اعتبرت بالقياس اليه وقد اجيب عن الشبهة بان النوع والجنس متضايقان وكل واحد مومتضايقين انما يعقل بالقياس الى الاخر فيجب ان يأخذ كل منهما في بيان الاخر ضرورة وزيفه الشيخ في الشفاء اما اولافلانه ليس يحمل اذ من شأنه القدح في بعض مقدمات الشبهة ولا قدح هناك واما ثانيا فلانه يوجب زيادة شك لجريانه في سائر المضافات واما ثالثا فلان المتضايقين انما يعرف كل منهما مع الاخر لابه وفرق بينهما فان الذي يعرف به الشيء يكون جزءا من معرفه وسابقا في المعرفة عليه والذي يعرف مع الشيء فهو ما اذا حصل العرفان بمعرف الشيء وعرف الشيء وعرف هو معه فلا يعرف احد المتضايقين بالاخر بل يدرج كل منهما في تعريف الاخر على ضرب من التلطف والايحاء كما اذا سئل ما الاخ فلا يقال في جوابه انه الذي له اخ بل انه الذي ابوه بعينه ابو انسان آخر فالمرضى من الجواب ان المراد بالانواع في تعريف الجنس الماهية والحقيقة فكثير اما يعني به ذلك في عادتهم وحينئذ يتم التعريف ونسدرج الاضافة فيه اندراجا فانك اذا قلت مقول على المختلف بالحقيقة جعلت المختلف بالحقيقة مقولا عليه وكذلك اذا قلت مقول عليه وعلى غيره الجنس جعلت الجنس مقولا على المختلف بالحقيقة اذلا خفاء في ان المراد بالغير هو المغاير في الحقيقة ففي كل منهما اشارة الى المضايق الاخر الثالث للمعنى الجنسي اما ان يكون موجودا في الخارج او لا يكون وايا ما كان فالتعريف فاسد اما اذا كان موجودا في الخارج فلان كل موجود في الخارج فهو شخص ولا شيء من الشخص بمقول على كثيرين واما اذا لم يكن فلا متناع ان يكون مقوما للجريئات الموجودة في الخارج فلا يصلح لان يقال عليها في جواب ماهو فان قلت السؤال غير موجه لان التعريف للجنس المنطقي وهو معدوم في الخارج وليس بمقوم فنقول التردد في معروض الجنس المنطقي وهو المراد بالمعنى الجنسي فتقرر جوابه مسوق بتقديم مقدمة وهي ان الداهيين الى وجود الطبيعة

في الخارج في ضمن الجزئيات تختلف مقالاتهم فنتهم من قال ان امرا واحدا في الخارج
قد انظم اليه فصل او تشخص فصار نوعا او شخصا ثم آخر فصار آخر وهكذا
فهو شيء واحد بعينه موجود في ضمن جزئياته وهو معنى الاشتراك * ومنهم
من احال ذلك وقال ليس هنالك امر واحد بل هو في العقل والموجود في الخارج حصصه
التي تشمل عليها افراده فليس طبيعة الحيوان امرا واحدا في ضمن جزئياته
بل الموجودات الحيوانات وهي حصصه الموجودة كل منها في ضمن جزئ في الخارج
ومعنى اشتراكه انه مطابق لها على معنى ان المعلوم من كل حصة هو المعلوم
من الاخرى واذ قد تصورت هذه المقدمة * فاعلم ان المصنف بنى جوابه على المذهب
الاول وتوجيهه ان يقال لم لا يجوز ان يكون المعنى الجنسي موجودا في الخارج
قوله لان الشخص ليس بمقول على كثيرين قلنا ان اردتم بالشخص المجموع المركب
من الشخص ومعرضه فلا تم ان كل موجود في الخارج كذلك فان طبائع الاشياء
موجودة في الخارج وليست هي نفس الشخص ولا المجموع منه ومن الشخص وان
اردتم بالشخص معرض الشخص فلا تم الكبرى وانما يكون كذلك لو كان معرض
الشخص واحدا بالشخص وهو ممنوع بل واحد بالجنس وعروض الشخص لا يتفق
اشراكه بين امور متعددة وفي لفظه تسامح حيث جعل المعنى الجنسي واحدا بالنوع لانه
خارج عن الاصطلاح وربما يجاب بناء على المذهب الثاني ويقال لم لا يجوز ان لا يكون
المعنى الجنسي موجودا في الخارج بل في العقل ولانم انه اذا لم يكن مقوما للجزئيات
في الخارج لم يكن مقولا عليها في جواب ما هو وانما لم يكن كذلك لو لم يكن هو والمقوم
للجزئيات متحدان بحسب الماهية وهو ممنوع فان المقوم للجزئيات حصصه الموجودة
فيها المطابقة له والحق في الجواب ان الاشتراك انما يعرض للاشياء عند كونها
في الذهن وتخصصها خارجا لا يتفق ذلك وشك رابع ان احد الامور الثلاثة لازم
وهو اما ان لا يكون المعنى الجنسي مقولا على كثيرين او لا يكون مقولا على كثيرين
مختلفين او لا يكون مقولا عليها في جواب ما هو واما ان لا يستقيم التعريف بيسان
اللزوم ان المعنى الجنسي ان كان داخلا في الماهية ولا شيء من الجزء بمحمول فلا يكون
مقولا على كثيرين وان كان نفس الماهية فلا يقال على كثرة مختلفة بل متفقة الحقيقة
وان كان خارجا عن الماهية فلا يصلح لجواب ما هو وجوابه ان بعض الجزء محمول لامن
حيث انه جزء بل من حيثية اخرى فان الحيوان مثلا اذا اخذ بشرط شيء اي بشرط
ان يدخل في مفهومه ماله دخول فيه كان نوعا فان الانسان حيوان دخل في ماهيته
الفصل وان اخذ بشرط لاشيء اي بشرط ان يخرج عن مفهومه ما يعتبر معه زائدا
عليه كان جزءا ومادة ضرورة ان الجزء يخرج عن مفهومه الجزء الاخر وان اخذ
انهم من الوجهين بحث يمكن ان يعرضه تارة انه جزء واخرى انه نوع كان جنسا

وهو لا معروف جزئية هو معروف الجنسية والمحمولية نعم لا يصدق على النوع
انه حيوان خرج عن مفهومه الفصل لكن لا يوجب ذلك عدم صدق الحيوان
من حيث هو عليه ثم ان هذا التعريف هل هو حد او رسم قال الامام المشهور
في الكتب انه رسم للجنس لانهم يقولون الجنس يرسم بكذا وهو بالحدود اشبه
لان التعريف ليس الا للجنس المنطقي ولا ماهية له وراء هذا الاعتبار فانه لا معنى
لكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثير من مختلفين بالحقايق في جواب
ما هو قال المصنف وهو غير معلوم لجواز ان يكون للجنس ماهية متسايرة لهذا
المفهوم متساوية له ولو عناه من الجنس لم يمكنه ابطال ارادتهم وهذا الكلام
ليس بشيء فان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا تحقق لها في الواقع فيكون بحسب
اعتبار المعتبر وقد قال الشيخ في الشفاء انا حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا لفظ الجنس
اسما له (قوله ابحت الثاني في تقويمه للنوع الجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي)
قد عرفت مما سلف ان الجنس مقوم للنوع وان الاجناس ثلاثة طبيعي ومنطقي
وعقلي والانواع ستة حاصلة من ضرب الاضافي والحقيقي في ثلاثة فالان اراد ان
يبين ان اي الاجناس يقوم اي الانواع فالجنس المنطقي لا يقوم شيئا من الانواع فانه لا يقوم
النوع الطبيعي اما الحقيقي فلا مكان تصويره مع الذهول عن تصور الجنس المنطقي ولا نسياقه
الى الاذهان ووضوح طوى ذكره واما الاضافي فلان الجنس المنطقي نسبة عارضة للجنس
الطبيعي بالقياس الى النوع الطبيعي الاضافي والنسبة بين الشئين متأخرة عن كل منهما
فيكون الجنس المنطقي متأخرا عن النوع الاضافي فلا يكون مقوما له لا يقال لان
وجوب تأخر النسبة عن كل واحد من المتبين بل اللازم تأخرها عما عرضت له
بالقياس الى غيره وهو محلها لاعتن ذلك الغير كالتقدم العارض للتقدم بالاضافة
الى المتأخر لانا نقول النسبة موقوفة على المتبين فهي متأخرة عنهما بالضرورة
وعروض التقدم انما يتصور بعد تحقق ذات المتأخر وكذلك لا يقوم النوع المنطقي
اما الاضافي فلانهما متضايقان على ما سلف والمتضايقان انما يعقلان معا فلا يقوم
احدهما الاخر والا لتقدم في العقل لانهما متقابلان لاسمحالة ان يكون الشئ الواحد
من جهة واحدة جنسا منطقيا ونوعا اضافيا منطقيا والمتقابلان لا يتقدم احدهما
بالاخر واما الحقيقي فلا مكان تصويره بدون تصور الجنس المنطقي وكذلك لا يقوم
النوع العقلي حقيقيا كان او اضافيا لانه مركب من النوع الطبيعي والمنطقي والجنس
المنطقي خارج عنهما فلو كان جزءا من النوع العقلي لكان اما جزءا له بالاستقلال
فيلزم تركيبه من اكثر من جزئين او جزء لجزءه فيلزم ان يكون جزءا للنوع الطبيعي
او المنطقي وقد ثبت خروجه عنهما واما الجنس الطبيعي فلا يقوم النوع الطبيعي
الاضافي لانه مقول عليه في جواب ما هو بحسب الشركة ولا يقوم النوع الطبيعي

الثاني في تقويمه للنوع
الجنس المنطقي لا يقوم
النوع الطبيعي لانه
نسبة بينه وبين الجنس
الطبيعي فيأخر عنه
ولا النوع المنطقي
اما الاضافي فلتضايقهما
واما الحقيقي فلا مكان
تصوره دونه ولا
العقلي لتركيبه من
جزئين هذا خارج
عنهما والجنس
الطبيعي يقوم النوع
الطبيعي الاضافي
دون الحقيقي لجواز
كونه بسيطا ولا يقوم
النوع المنطقي لان
مقوم المعروف
لو كان مقوما للعارض
لم يكن العارض
بالحقيقة الا ذلك القيد
الاخر ويقوم النوع
العقلي لما عرفت
والجنس العقلي لا يقوم
شيئا من الانواع
والا لقومه الجنس
المنطقي من

الحقيقي لجواز ان يكون بسيطاً وكذلك لا يقوم النوع المنطقي اما الحقيقي فقط لجواز تصويره مع الغفلة عن الجنس الطبيعي واما الاضافي فلانه عارض للنوع الطبيعي الاضافي والجنس الطبيعي مقوم له فلو كان مقوما لعارضه لم يكن العارض بالحقيقة الا الجزء الاخر لاستحالة ان يكون المقوم عارضا فلا يكون العارض بتمامه عارضا هف لا بقا اليس اذا قيد الجزء بالخارج كان المجموع خارجا عارضا للشيء فلا اعتناع في ان العارض لا يكون عارضا بجميع اجزائه لانا نقول هب ان المجموع كان خارجا عن الشيء لكن لانم عروضا له وقيامه به والكلام فيه ولا يقوم النوع العقلي الحقيقي وهو واضح مما ذكر في الجنس المنطقي فانه مركب من الطبيعي والمنطقي الحقيقيين والجنس الطبيعي خارج عنهما ويقوم العقلي الاضافي لانه مقوم للطبيعي الاضافي المقوم له واما الجنس العقلي فهو لا يقوم شيئا من الانواع والاقوم الجنس المنطقي ضرورة انه مقوم للجنس العقلي وعلى هذا القياس يعرف حال الفصول الثلاثة مع الانواع وانت خير باقية هذه الدلائل على ان ماهيات الكليات ما ذكر في تعريفاتها وليت شمرى كيف قطع المصنف بالفروع وهو متردد شك في الاصل (قوله الثالث الجنس اما فوقه وتحت جنس) اعلم اولاً ان الاجناس ربما ترتب متصاعدة والانواع متازلة ولا تذهب الى غير نهاية بل تنهى الاجناس في طرف التصاعد الى جنس لا يكون فوقه جنس والتركيب الماهية من اجزاء لاننا هي فينوقف تصورهما على احاطة العقل بهما وتسلسل العلل والمعلولات لكون كل فصل علة لخاصة من الجنس والانواع في طرف التنازل الى نوع لا يكون تحت نوع والاهم تحقق الاشخاص اذ بها نهايتها فلا تحقق الانواع واذ قد حصل عندك هذا التمهيد فنقول مراتب الاجناس اربع لانه اما ان يكون فوقه وتحت جنس او لا يكون فوقه ولا تحت جنس او يكون تحت جنس او لا يكون فوقه وتحت جنس او بالعمس والاول الجنس المنوسط كالجسم والجسم النامي والثاني الجنس المفرد كالعقل ان قلنا انه جنس للعقول العشرة والجواهر ليس بجنس لها والثالث الجنس العالي وجنس الاجناس كالمقولات العشر والرابع الجنس السافل كالحيو ان والشبح لم يعد الجنس المفرد في المراتب بل حصرها في الثالث وكانه نظر الى ان اعتبار المراتب انما يكون اذا ترتبت الاجناس والجنس المفرد ليس بواقع في سلسلة الترتب واما غيره فلم يلاحظ ذلك بل قاس الجنس بالجنس واعتبر اقساما بحسب الترتب وعدمه وكيف كان فالجنس المطلق لا ينحصر الا في الرابع وهل هو جنس لها او عرض عام قال الامام ليس بجنس لان ثلاثة منها وهي الجنس العالي والسافل والمفرد مركبة من الوجود والعدم لا شتمال كل منهما على قيد عدمي والمركب من الوجود والعدم لا يكون نوعا لمرئوتى اذا الانواع لا بد وان تكون محصلة فلا يبقى الانوع واحد وهو المنوسط

(والسي)

اما فوقه وتحت جنس وهو الجنس المتوسط او لا فوقه ولا تحت وهو الجنس المفرد او تحت فقط وهو جنس الاجناس او فوقه فقط وهو الجنس السافل قال الامام الجنس المطلق ليس جنسا لهذه الاربعة لان المركب من العدم والوجود لا يكون نوعا والشيء الواحد لا يكون جنسا بالنسبة الى نوع واحد وفيه نظر فان قلنا انه جنس لها كان جنس الاجناس احدا نواده وهو عارض لطابع هشر هي الجوهر والكم وغيرهما فان اقتضى اختلاف ماهيات المعروضات تنوع الاضافات العارضة كان الجنس الاجناس انواع فلم يكن نوعا اخيرا والا لكان نوعا اخيرا وفوقه الجنس الى ان ينهى الى الكل ثم المضاف فالمضاف جنس الاجناس وجنس الاجناس نوع الانواع وتر

والشيء لا يكون بالقياس الى نوع واحد جنسا وفيه نظر لاننا لانم ان الثابتة مركبة من الوجود والعدم وانما يكون كذلك لو كانت تعريفا لها حدودها وهو ممنوع لجواز ان تكون التعريفات رسوما وتلك الامور العدمية لوازم لفصول لها وجودية اقيمت مقامها كما يقال الجنس العالى اعم الاجناس وهو مستلزم لان لا يكون فوقه جنس ويكون تحته جنس والجنس السافل اخص الاجناس وهو مستلزم لان لا يكون تحته جنس ويكون فوقه جنس والمفرد القريب البسيط يلزمه ان لا يكون تحته جنس لقربه ولا فوقه جنس لبساطته فان قلت التعريفات فاسدة لانه ان عني اعم الاجناس واخصها كلها فظ انه ليس كذلك وان عني اعم الاجناس التي تحته واخص الاجناس التي فوقه فالتوسط كذلك والقريب يمكن ان يكون تحته جنس كالجسم الناحي بالنسبة الى الشجر فنقول المراد اعم الاجناس المغايرة له الواقعة في سلسله واخصها والقريب بالنسبة الى اى ماهية تفرض لا يكون تحته جنس بالقياس الى تلك الماهية وكون جنس ما تحته بالنسبة الى ماهية اخرى لا يضربنا سلمنا لكن لانم انها لو كانت عدمية لاتكون انواعا قوله لان الانواع امور محصلة قلنا لانم وانما تكون محصلة لو كانت انواعا لماهيات محصلة وههنا ليس كذلك لان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لوجودها في الخارج ولئن سلمناه لكن لانم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جنسا بالقياس الى نوع واحد فان النوع يجوز ان ينحصر في شخص واحد فلم لا يجوز ان يحصر الجنس في نوع وكان المصنف عني بنظره هذا المنع قيل وهو متدفع لان النوع وان انحصر في شخص لكن لا بد له في الذهن من افراد فكذلك الجنس يجب ان يكون تحته انواع ولما لم يكن لمطلق الجنس في الخارج والعقل من الانواع الا تلك الامور الاربعة ولم تصلح الثلاثة للنوع فلم يكن له الانواع واحد ولان الجنس لو انحصر في نوع كان مساويا لفصله فلا يكون احدهما اولي بالجنسية من الآخر ليكون كل منهما ذاتيا مساويا بخلاف النوع فان التعيين عرضي له وانت تعلم ان ذلك المنع لو اورد بالاستقلال او بعد المنع الاول لم يقيم عليه الدليلان ثم ان قلنا انه للجنس المطلق انه جنس الاربعة كان جنس الاجناس احد انواعه وهو عارض للمقولات العشر ومن مطارح نظرهم ان اختلاف المعروضات بالماهية هل يوجب اختلاف العوارض بالماهية ام لا فان كان اختلاف المعروضات موجبا لتنوع الاضافات العارضة اى لاختلافها بالماهية كان جنس الاجناس العارض للجوهر مخالفا بالماهية لجنس الاجناس العارض للكم وغيره فيكون تحت جنس الاجناس انواع فلا يكون نوعا اخيرا بل متوسطا وان لم يكن موجبا كان نوعا اخيرا لان العارض للجوهر ليس يضاف العارض في الكم الا في المعروف والتقدير انه لا يوجب الاختلاف فيكون جنس الاجناس مقولا على

كثيرين متفقين بالحقيقة وفوقه مطلق الجنس وفوقه المقول على كثيرين مختلفين وفوقه الكلي وفوقه المضاف فهو جنس الاجناس وجنس الاجناس نوع الانواع وهذا البحث لا يختص بجنس الاجناس فانه آت في الاجناس الباقية ولا بالجنس بل بعم سائر الكليات فانها ايضا تعرض لما هيئات مختلفة فان اقتضى اختلافها اختلاف العوارض كانت انواعا متوسطة والا كانت انواعا خيرة (قوله الفصل الثالث في مباحث النوع الاول في تعريفه) لفظ النوع كان في لغة اليونانيين موضوعا لمعنى الشيء وحقيقة ثم نقل الى معنيين بالاشتراك احدهما يسمى حقيقيا والاخر اضافيا اما الحقيقي فهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو فالمقول على كثيرين جنس والمراد منه ما هو اعم من المقول على كثيرين في الحسارح اوفى الذهن على ما سبقت الاشارة اليه في الجنس والا لا تنقض بنوع ينحصر في شخص كالتمس وقولنا بالعدد فقط يخرج الجنس وفي جواب ما هو الثالثة الباقية واما الاضافي فهو الكلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولا اوليا وهذا احتراز عن الصنف لانه لا يقال الجنس على الصنف الا بواسطة القول على النوع المقول عليه والاول يسمى نوعا حقيقيا وهذا اضافيا وهما متغايران لجواز تصور ماهية كل منهما دون الآخر ولان الاول مقبس الى ما تحته والثاني الى ما فوقه ولوجوب تركيب الثاني من الجنس والفصل دون الاول لتحقيق الاول دون الثاني في البسائط وبالعكس في الاجناس المتوسطة متن

الفصل الثالث في مباحث النوع الاول في تعريفه انه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو والتعريف الاول يخرج الجنس والاخير الثالثة الباقية وقد يقال النوع الكلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولا اوليا وهذا احتراز عن الصنف لانه لا يقال الجنس على الصنف الا بواسطة القول على النوع المقول عليه والاول يسمى نوعا حقيقيا وهذا اضافيا وهما متغايران لجواز تصور ماهية كل منهما دون الآخر ولان الاول مقبس الى ما تحته والثاني الى ما فوقه ولوجوب تركيب الثاني من الجنس والفصل دون الاول لتحقيق الاول دون الثاني في البسائط وبالعكس في الاجناس المتوسطة متن

الجنس المنطقي فيوقف معرفته على معرفة الجنس المنطقي فيكون متقدما
في المعرفة على النوع الاضافي بمرتبتين وايضا يلزم تقوم النوع الاضافي المنطقي
بالجنس الطبيعي وقد عرفت بطلانه وربما امكن التفتي عن هذا الاخير
اذا تأملت فيه وبالجملة فالصواب ان يقال في التعريف انه اخص كليين
مقولين في جواب ماهو ويزداد حسنا لو قيل الكل الاخص من الكليين المقولين
في جواب ماهو والنوعان متسايران من وجوه الاول انه يمكن تصور كل من
مفهوميهما مع الذهول عن الآخر وهو ظاهر الثاني ان الاول اي الحقيقي
مقيس الى ما تحته بانه مقول عليه في جواب ماهو والثاني الى ما فوقه بان ما فوقه
وهو الجنس مقول عليه وهذا لا يصلح للفرق لان النوع الاضافي كما انه مقيس
الى ما فوقه مقيس الى ما تحته اذ مفهومه لا يحصل الا اذا اعتبر فيه نسبتان نسبتته
الى ما فوقه لانه مقول عليه الجنس ونسبته الى ما تحته لاعتبار مفهوم الكلي فيه
والكلية لابد ان تلاحظ في معناها النسبة الى كثيرين فهما مشتركان بالنسبة الى ما تحته
فلا تكون فارقة نعم النسبة الى ما تحت المعتبرة في الحقيقي هي النسبة الى الاشخاص
فالمتبر في الاضافي اعم من ان يكون الى الاشخاص او الى الانواع فالاولى في الفرق
ان يقل الاضافي اعتبر فيه نسبتان الى ما فوقه والى ما تحته والحقيقي ما اعتبر فيه
الانسية واحدة وهي اخص من النسبة الثانية او يقال مفهوم الاضافي لا يتحقق
الا بالقياس الى ما فوقه ومفهوم الحقيقي يتحقق وان لم يعتبر قياسه الى ما فوقه الثالث
ان الاضافي اذا نظر الى معناه اوجب تركبه من الجنس والفصل لاعتبار اندراج
تحت الجنس فيه بخلاف الحقيقي الرابع ان بينهما عموما وخصوصا من وجه فانهما
قد يتصا دقان معا كما في النوع السافل وقد يصدق الحقيقي بدون الاضافي كما في البسائط
وبالعكس كما في الاجناس المتوسطة ومنهم من ذهب الى ان الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي
واحجج عليه بان كل حقيقي فهو مندرج تحت مقولة من المقولات العشر لانحصار
الممكنات فيها وهي اجناس فكل حقيقي اضافي وجوابه منع اندراج كل حقيقي تحت
مقولة وانما يكون كذلك لو كان كل حقيقي ممكنا ونعم انحصار الممكنات في المقولات
العشر بل انحصار اجناس الممكنات العالية على ماصر حوا به وقد اشار المصنف
الى ابطال هذا المذهب متمسكا بالبسائط كواجب الوجود فانه ماهية كلية منحصرة
في شخص واحد منزهة عن التركيب وكالفارقات والوحدة والنقطة فانها انواع
خقية بسيطة فلا تكون اضافية وفيه نظر لانه ان اريد بالواجب مفهومه اعني
العارض فهو ليس بنوع وان اريد به المعروف وهو ذاته تعالى فلان له
ماهية كلية بل ليس الا بالنخص واما المفارقات والوحدة والنقطة فهي بسيطة خارجا
والتركيب من الجنس والفصل لايتا فيها واستدل الامام على ذلك بان الماهيات اما بسائط

او مركبات فان كانت بسائط فكل منهما نوع حقيقي وليس بمضاف والتركيب من الجنس
والفصل وان كانت مركبات فهي لاحتمال تنتهى الى البسائط ويعود فيه ما ذكرناه
وفيه منع ظاهر اذ ليس يلزم من بساطة الماهية كونها نوعا فضلا عن ان تكون حقيقة
لجواز ان تكون جنسا عاليا او مفردا او فصلا او غيرها لا يقال الاجناس العالية بالقياس
الى حصصها الموجودة في انواعها انواع حقيقية وليست بمضافة لاننا نقول المراد
بان النسبة بحسب الامر نفسه لا باعتبار العقل والالم يكن اثبات وجود الاضافي بدون الحقيقي
(قوله الثاني في مراتبه النوع اماضافي فراتبه الاربع المذكورة) النوع اماضافي
او حقيقي واما ما كان بقياسه اما الى النوع الاضافي او الحقيقي فهذه اربعة اقسام
قد اعتبر لكل منها مرتبة او مراتب اما النوع الاضافي بالنسبة الى مثله فراتبه
اربع على قياس ما في الجنس لانه اما ان يكون اعم الانواع وهو النوع العالي
كالجسم او اخصها وهو السافل كالانسان او اعم من بعض واخص من بعض
وهو المتوسط كالجسم النامي والحيوان او هابنا للكل وهو المفرد كالعقل ان قلنا
انه ليس بجنس والجوهر جنس الا ان السافل ههنا يسمى نوع الانواع وفي مراتب
الاجناس العالي يسمى جنس الاجناس لان نوعية النوع بالقياس الى ما فوقه وجنسية
الجنس بالقياس الى ما تحته وهذا الشيء انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع
وجنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس والكلام في جنسية النوع المطلق
لهذه الاربعة والتفرع عليها كما في الجنس من غير فرق وقد اشرنا اليه اشارة
خفية فلا احتياج الى الاعادة واما مراتب النوع الاضافي بالقياس الى الحقيقي فاننا
لانه يتمتع ان يكون فوقه نوع حقيقي فان كان تحته نوع حقيقي فهو العالي والا
فهو المفرد ولم يذكره المصنف ولا غيره واما النوع الحقيقي بالاضافة الى مثله فليس له
من المراتب الا مرتبة الافراد لانه لو كان فوقه او تحته نوع لزم ان يكون الحقيقي
فوق نوع وهو محال واما النوع الحقيقي بالنسبة الى الاضافي فله مرتبتان اما مفرد
او سافل لا متنازع ان يكون تحته نوع فان كان فوقه نوع فهو سافل والا
فمفرد وكل واحد من الجنس العالي والجنس المفرد يبين جميع مراتب النوع
لاستحالة ان يكون فوقهما جنس ووجوب ذلك لكل مرتبة من مراتب النوع
وكل واحد من النوع السافل والمفرد يبين جميع مراتب الجنس لا متنازع ان يكون
تحتها نوع ووجوبه للاجناس و بين كل واحد من الباقيين من الجنس اي السافل
و المتوسط وكل واحد من الباقيين من النوع اي العالي والمتوسط عموم من وجه
اما بين الجنس السافل والنوع العالي فلتصادقهما فيما اذا ترتب جنسان فقط كاللون
نمت الكيف وصدق احدهما بدون الاخر في الجسم والحيوان واما بين الجنس
السافل والنوع المتوسط فلتصدقهما في الحيوان واقتراحهما في اللون والجسم النامي

(واما بين)

الثنائي في مراتبه
اما الاضافي فراتبه
الاربعة المذكورة
في الجنس الان السافل
هو نوع الانواع فان
نوعية النوع بالقياس
الى ما فوقه وجنسية
الجنس بالقياس الى
ما تحته والنوع الحقيقي
مفرد اذ لا يكون
الحقيقي فوق نوع
ومقبسا الى المضاف
مفردا وفوقه نوع
والجنس العالي والمفرد
يبين جميع مراتب
النوع والنوع السافل
والمفرد يبين جميع
مراتب الجنس و بين
كل واحد من الباقيين
من الجنس و بين كل
واحد من الباقيين
من النوع عموم من
وجه والنوع السافل
يكون حقيقيا اذ لا
نوع تحته واضافيا
لقول الجنس عليه
وباعتبارهما كان
نوع الانواع

مرتين

واما بين الجنس المتوسط والنوع العالى فلصداقتهما معا في الجسم وافتراقهما في الجسم التامى واللون واما بين الجنس والنوع المتوسطين فلتصادقتهما في الجسم التامى وافتراقهما في الجسم والحيوان فالنوع السافل لابد ان يكون حقيقيا اذ لا نوع تحته واذافيا لقول الجنس عليه وبهذين الاعتبارين جميعا كان نوع الانواع فان قلت لو كان النوع بهذين الاعتبارين نوع الانواع لكان كل نوع جمعهما نوع الانواع وليس كذلك فان النوع المفرد له الاعتبار ان وليس بنوع الانواع بل لابد من اعتبار ثالث وهو ان يكون فوقه نوع فنقول ليس نفى به ان مجموع الاعتبارين كاف في نوعية الانواع بل المراد ان احدهما ليس بكاف (قوله الثالث الذي هو احد الخمسة هو الحقيقي اذ لو كان هو المضاف لم تحصر) قد سمعت ان ارباب هذا الفن حصروا الكليات في الخمسة ومنهما ما اتفق لهم اشتراك فيه فلا اشتراك فيه كالجنس متعين لان يكون احد الخمسة وما فيه اشتراك كالنوع لا يمكن ان يكون كل واحد من معنييه احدها والا كانت ستة فليس احدها الا واحدا منهما وهل هو الحقيقي او الاضافي قال الشيخ في الشفاء يمكن ان تورد القسمة الخمسة على وجه يخرج كل واحد منهما دون الاخر فانه اذا قيل الذاتي اما ان يكون مقولا بالماهية او لا والمقول بالماهية اما ان يكون مقولا بالماهية لمختلفين بالنوع او بالعدد اخرجت القسمة النوع الحقيقي دون الاضافي نعم لو يقسم ما يكون مقولا على مختلفين بالنوع الى ما لا يقال عليه مثل ذلك والى ما يقال عليه خرج النوع الاضافي لكن ليس ذلك بحسب القسمة الاولى ولا مطلقا بل الخارج قسم منه واذا قيل الذاتي اما ان يكون مقولا في جواب ماهو او لا يكون والمقول في جواب ماهو قد يختلف بالعموم والخصوص واعلم القولين في جواب ماهو جنس واخصهما نوع اخرجت القسمة النوع الاضافي صحيحا ثم لو قسم النوع الى ما من شأنه ان يصير جنسا والى ما لا يكون كذلك خرج النوع الحقيقي لكن لا بالقسمة الاولى فعلى هذا يمكن ان يكون كل واحد منهما احد الخمسة بدلا عن الاخر لكن الحقيقي احد الخمسة بحسب قسمة الكل بالقياس الى موضوعاته التي هي كلى بحسبها والاضافي احدها باعتبار قسمة له بحسب مناسبة بعض الكليات بعضها في العموم والخصوص واولى الاعتبارات في قسمة الكل ان ينقسم بحسب حاله التي له عند الجزئيات ثم اذا حصلت الكليات تعتبر احوالها التي لبعضها عند بعض فالاولى والا خلق ان يكون احد الخمسة النوع الحقيقي هذا لمخص كلام الشيخ وجزم المصنف بان احد الخمسة الحقيقي لانه لو كان النوع الاضافي احدها لم تنحصر الكليات في الخمس لجواز تحقق كلى مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ماهو غير متدرج تحت جنس وليس جنسا ولا فضلا ولا خاصة ولا عرضا عما فهو نوع واذ ليس بمضاف فهو حقيق وفي جواز مثل هذا

الثالث الذي هو واحد
الخمسة هو الحقيقي
اذ لو كان هو المضاف
لم تنحصر القسمة
الخمسة بجواز كون
كل مقول على كثيرين
متفقين بالحقيقة
في جواب ماهو غير
متدرج تحت جنس
واذ ليس هو المضاف
فهو الحقيقي هذا
اذ جعل احد الخمسة
احدهما وان جعل
احد الخمسة النوع
بمعنى ثالث ينقسم
اليهما لم يكن شي
منهما احد الخمسة
واحتج الامام على ان
احد الخمسة الحقيقي
بان ماهو احد الخمسة
محول وانضاف
موضوع وهذا
ضعيف لان موضوعية
المضاف لا تمنع
محوليته من

الكلية ما لحاظ عليك به فان قلت هب ان الاضافي ليس احد الخمسة لكن من اين يلزم ان يكون احد الخمسة الحقيقي ولم لا يجوز ان يكون احدها هو النوع بمعنى ثالث متقسم اليهما الجواب انه لو جعل احد الخمسة النوع بمعنى ثالث لم يكن شئ من النوعين احد الخمسة والابطال التقسيم الخمس والتالي باطل للاتفاق على ان احدهما هو احد الخمسة وهذا الكلام من المصنف كانه اشارة الى ما ذكره صاحب الكشف حيث نقل القسم الثانية المخرجة للنوع الاضافي من الشفاء نقلا غير مطابق قسم فيه النوع الاضافي والحقيقي واعترض عليه بانه ان جعل كلا منهما داخلا في القسمية صارت الاقسام ستة وان جعل احد الخمسة نوعا بمعنى ثالث متقسم اليهما كما هو في القسمية التي نقلها من الشيخ لم يكن واحد منهما من الخمسة والمقدر خلافا وانت تعرف ان اخص المقولات في جواب ما هو النوع الاضافي لا القدر المشترك وانه ما قسمه الى الاضافي والحقيقي بل الى الحقيقي وغيره نعم تبج ان يقال تلك القسمية فانها قسم اخر وهو مقول في جواب ما هو لا يترتب ولا يختلف بالعموم والخصوص لكنه يمكن ان يدنع على مذهب الشيخ فانه صرح بان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي ولولا انتفاء ذلك القسم عنده لم يصح هذا واحتج الامام على ان احد الخمسة الحقيقي بان النوع الذي هو احد الخمسة محمول لانه قسم من اقسام الكلية المحمول والاضافي من حيث هو اضافي موضوع لما فوقه فلا يكون احد الخمسة وجوابه ان موضوعية الاضافي لاتنافي مع محموليته بل هي معتبرة فيه لاعتبار الكلية في معناه لا يقال نحن نقول من الرأس احد الخمسة محمول بالطبع ولا شئ من المضاف من حيث هو مضاف بمحمول بالطبع فاحد الخمسة ليس بمضاف اما الصغرى فلان احد الخمسة كلي وكل كلي محمول بالطبع واما الكبرى فلان كل مضاف من حيث هو مضاف موضوع بالطبع ولا شئ من الموضوع بالطبع بمحمول بالطبع لانا نقول لانم انه لا شئ من الموضوع بالطبع محمول بالطبع وانما يصدق لو كان الوضع والحمل بالنسبة الى امر واحد وليس كذلك فان المضاف لاشتماله على معنى الكلية والاندراج تحت جنس يقتضى طبيعته الوضع لما فوقه والحمل على ما صحت وقد فرغنا عن تحقيقه (قوله الفصل الرابع في مباحث الفصل الاول في تعريفه) من كلام الشيخ في الشفاء ان الفصل له معنيان اول وثان لا كالجنس والنوع فان المعنى الاول فيهما كان للجسمه ووفى الفصل للنطقين يستعملونه فيه وهو ما يميز به شئ عن شئ لازم ما كان او مفارقا ذاتيا او عرضيا ثم نقلوه الى ما يميز به الشئ في ذاته وهو الذي اذا اقترن بطبيعة الجنس افرزها وعينها وقومها نوعا وبعد ذلك يلزمها ما يلزمها ويسر ضما ما يعرضها فانها وان كانت مع الفصل الا انه تلتق اولا بطبيعة الجنس وتحصلها وتلك انما لحقتها بعد ما لقيها وافرزها فاستعدت للزوم ما يلزمها ولحق ما يلحقها كالتأطيق للانسان

الفصل الرابع
في مباحث الفصل
في تعريفه انه الكلية
المحمول على الشئ
في جواب اي شئ هو
في جوهره والقيد
الاخير يخرج الخاصة
والاول الثالثة الباقية
وبهذا فسر الشيخ
في الاشارات وفسره
في الشفاء بانه الكلية
المقول على النوع
في جواب اي شئ
هو في ذاته من جنسه
وهذا باطل لانه يبطل
حصر الجزء في الجنس
والفصل لجواز تركيب
المساهمة من امرين
يساويانها فلم يكن
شئ منهن جنسا
ولا فصلا وبهذا
يبطل تفسيره بكمال
الجزء المميز كما فسر
الامام وما قيل
ان الجنس العالي
لا يكون له فصل مقوم

فان القوة التي تسمى نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصارت الحيوان ناطقا استعداد لقبول العلم والكتابة والتعجب والضحك وغير ذلك ليس ان واحدا منها اقترن بالحيوانية اولا فحصل للحيوان استعداد النطق بل هو السابق وهذه توابع فانه يحدث الآخرة وهي الغيرية ولا اقول ولا تستلزمها بل لا توجبها فان الضحك مثلا وان وجب ان يكون مخالفا في جوهره لما ليس بضحك فليس كونه ضحكا كما هو الذي اوقع هذا الخلاف الجوهرى بل لحق ثانيا بعد ان وقع الخلاف في الجوهر بالناطق وفسره الشيخ في الاشارات بانه الكلى الذي يحمل على الشئ في جواب اى شئ هو في جوهره كما اذا سئل ان الانسان اى شئ هو في ذاته و اى حيوان هو في جوهره فالناطق يصلح للجواب عنهما و ذو الابعاد و ذو النفس والحساس عن الاول فان اى شئ انما يطلب به التميز المطابق عن المشاركات في معنى الشبهة او اخص منها فالقيد الاخير وهو قولنا في جوهره يخرج الخاصة لانها لا تميز الشئ في جوهره بل في عرضه فالطالب باى شئ ان طلب الذاتى المميز عن مشاركاته فالمقول في جوابه الفصل وان طلب العرضى المميز فالجواب الخاصة والقيد الاول يعنى قولنا في جواب اى شئ يخرج الجنس والنوع والعرض العام لان الجنس والنوع يقالان في جواب ماهو والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا وفيه بحث لانه ان اعتبر التميز عن جميع الاغيار يخرج عن التعريف الفصل البعيد وان اكتفى بالتمييز عن البعض فالجنس ايضا مميز للشئ عن البعض فيدخل فيه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من المقول في جواب اى شئ المميز والذي لا يصلح لجواب ماهو وحيث يخرج الجنس عن التعريف الا انه يلزم اعتبار العرض العام في جواب اى شئ وهم مصرحون بخلافه وفسره في الشفاء بانه الكلى المقول على النوع في جواب اى شئ هو في ذاته من جنسه فاذا سئل عن الانسان باى شئ هو في ذاته من الحيوان او الجسم النامى كان الجواب الناطق او الحساس فالنفس الاول اعم لان كل ما يقال على النوع في جواب اى شئ هو في ذاته من جنسه مقول عليه في جواب اى شئ هو في جوهره من غير عكس كفصل مالا جنس له وهذا التفسير باطل لانه يبطل حصص الماهية في الجنس والفصل لجواز تركيب ماهية من امرين يساويانها او امور تساويها وليس كل منهما جنسا ولا فصلا بهذا التفسير اذ لا جنس لها وهو لا يرد على التفسير الاول لان كلامهما فصل للماهية بذلك التفسير ضرورة انهما مميزانها عما يشاركها في الوجود وان لم يميزاها عما يشاركها في الجنس وبهذا الاحتمال يبطل تفسير الامام الفصل بكمال الجزء المميز اى المميز الذي لا يكون للماهية وراءه ذاتي مميز فان كلامهما فصل وليس بكمال المميز بل الكمال مجموعهما وبطل ايضا قاعدة لهم وهي ان الجنس العالى لا يجوز ان يكون له فصل مقوم فلنا منهم انه لو كان له فصل لكان له جنس فلا يكون جنسا عاليا وذلك لجواز ان يتركب الجنس العالى من امرين يساويانه وحيث لا يكون

كل منهما فصلا له لا يقال لو فرضت ماهية مركبة من امرين يساويانها لم يكن كل منهما فصلا لها لانهم اعتبروا في الفصل احد معان ثلثة تميز الماهية وتعين شئ مبهم كالجنس وتحصيل وجود غير محصل كالوجود الجنسي ولا شئ من هذه المعاني بتحقيق في احد الامرين اما انه لا يفيد التمييز والتحصيل فظاهر لعدم اشتغالها على امر مبهم غير محصل واما انه لا يفيد التمييز فلان هذه الماهية لما لم تشارك غيرها في شئ منهما كانت مغايرة بذاتها لجميع الماهيات ممتازة عنها بنفسها فلم تحتاج الى تمييز كما ان البسائط حيث لم تشارك غيرها امتازت بنفسها عن الغير وايضا كما ان جزءها يمتاز بنفسه عن مشاركاته في الوجود اذ لا مشاركة للغير في ذاته كذلك الماهية غير مشاركة للغير اصلا فتكون ممتازة بنفسها واذ اكابنا ممتازين بانفسهما لم يكن احدهما بان يميز الاخر اولى من العكس وايضا تميز الجزء ليس اثرا يحصل منه بل معناه تمييز العقل الماهية بواسطة حصوله فيه فان من شان الجزء المختص انه اذا حصل في العقل امتازت الماهية عنده عن غيرها واطلاق المميز على الجزء اطلاق لاسم الشئ على آله والماهية انما تمتاز عند العقل بواسطة الجزء اذا عقل اختصاصه بالماهية وتعقل الاختصاص يتوقف على تعقل الماهية الممتازة بنفسها عن غيرها فيكون تميز الجزء متأخرا عن امتياز الماهية فلا يصح الامتياز به لانا نقول المدعى احد الامرين وهو اما بطلان الانحصار او بطلان التعريفين والقاعدة وذلك لان كلا من الامرين ان لم يكن فصلا يبطل الانحصار وان كان فصلا يبطل التعريفان والقاعدة ولا محيص عنه الا بان يقال ان اردتم بجواز ماهية كذلك امكانها في نفس الامر فهو ممنوع فان من الناس من ذهب الى امتناع تلك الماهية وان اردتم به الامكان الذهني فكيف يمكنكم ابطال القواعد به نعم لو قيل ان فسرنا الفصل بما في الشفاء ولم يقيم الدليل على انحصار الجزء في الجنس والفصل لم يبعد عن سنن التوجيه لورود المنع حينئذ على المقدمة القائلة بان جزء الماهية ان لم يكن مشتركين الماهية ونوع ما يخالفها في الحقيقة كان فصلا وربما يستدل على امتناع مثل تلك الماهية بان كل ماهية اما ان يكون جوهر او عرضا فان كان جوهر ا يكون الجوهر جنسا لها وان كان عرضا كان احد التسعة او احد الثلاثة على اختلاف المذهبين جنسا لها فلا يكون تركيبها من امرين متساويين فقط وان فرض تلك الماهية جنسا من الاجناس العالية فالجوهر مثلا لو تركبت من امرين متساويين كان كل منهما اما جوهر او عرضا لاسبيل الى الثاني والالكان الجوهر عرضا لصدقه على الجوهر بالنواطة اذ الكلام في الاجزاء المحمولة ولا الى الاول لانه لو كان جوهر ا فما ان يكون جوهر ا مطلقا فيلزم تركيب الجوهر من نفسه ومن غيره او جوهر ا مخصوصا والجوهر المطلق جزء منه فيلزم ان يكون الشئ جزءا لجزء نفسه وانه محال وهو ضيف لانا لانهم انحصار الممكنات في المقولات العشر بل صرحوا بخلافه وان سلمناه

لكن يمنع جنسيتها لما تحتها ولا دليل لهم دال على ذلك سلبا لكن قوله جزء الجوهر
 اما ان يكون جرهما او عرضا اما ان تريده ان الجزء اما مفهوم الجوهر او مفهوم
 العرض واما ان تريده ان الجزء اما ان يصدق عليه الجوهر او العرض فان كان المراد
 الاول فلانم الحصر لجواز ان يكون مفهومه مغايرا لمفهومي الجوهر والعرض
 فان جميع الممكنات لا ينحصر في المفهومين وان كان المراد الثاني فلانم ان الجزء
 لو كان جوهره مخصوصا لزم ان يكون الشيء جزءا لجزء نفسه وانما يلزم
 لو كان ذاتياله وهو ممنوع فان الصدق اعم من ان يكون صدق الذاتي او العرضي
 ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص (قوله الثاني الفصل متسبا الى النوع
 مقوم له) الفصل له نسب ثاثة نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس ونسبة الى
 حصة النوع من الجنس اما نسبته الى النوع فبانه مقوم له كـ تقويم الناطق
 للانسان وكل مقوم للعالي مقوم للسافل اذا لعالي مقوم له ولا ينعكس كليا والا
 لم يبق بين العالي والسافل فرق لتساويهما في تمام الذاتيات حيثنذ لكن بعض
 مقوم السافل مقوم للعالي واما نسبته الى الجنس فبانه مقسم له كـ تقسيم الناطق
 الحيوان الى الانسان وكل مقسم للسافل فهو مقسم للعالي لان معنى تقسيم
 السافل تحصيله في النوع والعالي جزء منه فيلزم خصوصه فيه ولا ينعكس كليا
 والا لتحقق السافل حيث تحقق العالي فلا يبقى السافل سافلا ولا العالي عالي لكن
 قد يقسم السافل ما يقسم العالي واما نسبته الى الحصة فقل الامام عن الشيخ
 انه علة فاعلية لوجودها مثلا من الحيوان في الانسان حصة وكذا في الفرس وغيره
 والموجد للحيوانية التي في الانسان هو الناطقية والحيوانية التي في الفرس هو الصاهلية
 وتقرير الدليل عليه ان احدهما من الجنس والفصل ان لم يكن علة للآخر استغنى كل
 منهما عن الآخر فلا تلتم منهما حقيقة واحدة كالحجر الموضوع بحجب الانسان وان كان
 علة وايستهي الجنس والاستلزام الفصل فتعين ان تكون الفصل علة وهو المطلوب
 وجوابه انه ان اريد بالعله العلة التامة اعني جميع ما يتوقف عليه الشيء فلانم انه
 لو لم يكن احدهما علة تامة لزم استغناء كل منهما عن الآخر وانما يلزم ذلك لو لم يكن
 علة ناقصة وان اريد ما يتوقف عليه الشيء اعم من التامة والناقصة فلانم انه لو كانت
 علة ناقصة للفصل استلزمه فليس يلزم من وجود العلة الناقصة وجود المعلول واحتج
 الامام علي بطلان العلية بان الماهية المركبة من ذات وصفة اخص منها كالميو ان
 الكاتب يكون الذات جنسها والصفة فصلها مع امتناع كون الصفة علة للذات
 لآخرها عنه وجوابه ان تلك الماهية اعتبارية والكلام في الماهية الحقيقية ونحن نقول
 اما ان الفصل علة لحصة النوع فذلك لاشك فيه لان الجنس انما يخص بمقارنة الفصل
 فما لم يعتبر الفصل لا يصير حصة واما ما نقله عن الشيخ فغير مطابق فانه ما ذهب الى

الثاني الفصل متسبا
 الى النوع مقوم له
 ومقوم العالي مقوم
 السافل من غير عكس
 ومقيسا الى الجنس
 مقسم له ومقسم السافل
 مقسم العالي من غير
 عكس ومقيسا الى
 حصة النوع من الجنس
 قال الشيخ يجب كونه
 علة لوجودها لان
 احدهما ان لم يكن
 علة للآخر استغنى
 كل منهما عن صاحبه
 وليس الجنس علة
 للفصل والاستلزام
 فتعين العكس وجوابه
 انه لا يلزم من عدم
 العلية التامة الاستغناء
 ولا من العلية الغير
 التامة الاستلزام ومنع
 الامام وجوابه
 بان الفصل قد يكون
 صفة والصفة لا تكون
 علة لما هو صوف
 وجوابه ان ذلك
 في الماهية الحقيقية
 ممنوع

علية الفصل المختصة بل لطبيعة الجنس على ما نقلناه عنه في صدر البحث الاول حيث قال الفصل يفصل عن سائر الامور التي معه بانه هو الذي يليق اولا بطبيعة الجنس فيحصله ويفرزه وانها انما تلحقها بعدما لقيها وافرزها والدلائل التي اخترعوها من الطرفين لاتدل الاعلى هذا المعنى او مقابله ثم ليس مراده ان الفصل علة لوجود الجنس والالكان اما علة له في الخارج فيقدم عليه بالوجود وهو محال لاتحادهما في الجعل والوجود واما علة له في الذهن وهو ايضا محال والام يعقل الجنس بدون فصل بل المراد ان الصورة الجنسية مبهمة في العقل تصلح ان تكون اشياء كثيرة وهي عين كل واحد منها في الوجود غير محصلة في نفسها لا يطابق تمام ماهياتها المحصلة واذا انضم اليها الصورة الفصلية عينها وحصلها اى جعلها مطابقة للماهية التامة فهي علة لدفع الابهام والتحصيل والعلية بهذا المعنى لا يمكن انكارها ومن تصفح كلام الشيخ وامن النظر فيه وجده مناسقا اليه تصريحا في مواضع وتلويحا في اخرى وكنا فصلنا هذا البحث في رسالة تحقيق الكليات فليقف عليها من اراد التفصيل (قوله ويتفرع على العلية ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنسا) فرعو اعلى علية الفصل كما فهموها عدة احكام منها ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنسا له باعتبار آخر كما ظن جماعة ان الناطق بالقياس الى انواع الحيوان فصل للانسان والى الملك جنس له والحيوان بالعكس وذلك لان الفصل لو كان جنسا كان معلولا للجنس المعلوم له فيكون المعلول علة لعلته وانه متمتع وهذا انما يتم لو كان الفصل علة للجنس اما اذا كان علة للحصة فلا يجوز ان يكون الجنس علة لحصة النوع من الفصل كما يكون الفصل علة لحصته من الجنس والايلازم انقلاب المعلول علة لمغايرة الجنس والفصل حصتهما ومنها ان الفصل لا يقارن الاجنسا واحدا في مرتبة واحدة فانه لو قارن جنسين في مرتبة واحدة حتى يلتم من الفصل واحد الجنسين ماهية ومنه ومن الاخر اخرى لا متسع ان يكون لماهية واحدة جنسان في مرتبة واحدة يلزم تخلف المعلول عن العلة ضرورة وجود الفصل في كل واحدة من الماهيتين وعدم جنس كل منهما في الاخرى فلا بد من قيد بمرتبة واحدة وان اهل في الكتاب لجواز مقارنة الفصل اجناسا متعددة في مراتب كالناطق للحيوان والجسم والجوهر ومنها ان الفصل لا يقوم الانواع واحدا لانه قد ثبت انه يتمتع ان يقارن الاجنسا واحدا والمركب من الفصل والجنس لا يكون الا واحدا هكذا ذكره وهو لا يدل على ذلك وانما يكون كذلك لولم يقوم تلك الماهية الواحدة انواعا متعددة في مرتبة واحدة كالحساس فانه يقوم انواع الحيوان فالواجب ان يقيد الفصل بالقرب فانه لو قوم نوعين لزم التخلف لعدم جنس كل منهما في الاخر ولما كان الحكمان مشتركين في الدليل رتبتهما في الذكر

(اردفهما)

ويتفرع على العلية ان الفصل الواحد بالنسبة الى النوع الواحد لا يكون جنسا ايضا لامتناع كون المعلول علة لعلته ولا يقارن الاجنسا واحدا ولا يقوم الانوعا واحدا لثلا يتخلف معلوله عنه ولا يكون القريب الاو احدا للاثتوارد علتهان على معلول واحد بالذات وجوز الامام الثلاثة الاول لجواز تركيب الشيء من امرين كل منهما اعم من اخر من وجه وجوابه منع جواز تركيب الماهية الحقيقية منهما ووافق على الرابع معلل بان الفصل كمال الجزء المميز وقد عرفت جوابه وللقائلين بالعلية ان يخرجوا ذلك الجواب بان الفصل انما يجب كونه علة بقياسه لطبيعة جنسية من

اردفهما به ومنها ان الفصل القريب لا يكون الا واحدا فانه لو كان متعددا
لزم توارد علتين على معلول واحد بالذات وتقييد الفصل بالقريب لجواز تعدد
الفصول البعيدة والمعلول الواحد بالذات اشارة الى جواب سؤال فان لقائل
ان يقول لانتم استحالة توارد العلل على طبيعة الجنس وانما يستحيل لو كانت
واحدة بالشخص فانه لو لم يكن شخصا واحد اجاز تعدد العلل كما في النوع اجاب
بان طبيعة الجنس في النوع وان لم تكن واحدة بالشخص لانها امر واحد بالذات
ضرورة كونها حصة واحدة ومن البين امتناع اجتماع العلل على المعلول الواحد بالذات
والا لاستغنى عن كل منهما لحصوله بالآخر وجواز توارد العلل على النوع حيث
تتمدد ذاته ويحصل حصة منه بعلة واخرى باخرى لا يقال هذه التفاريع انما
تصح لو كان الفصل علة تامة وليس كذلك بل غايته ان يكون علة فاعلية
والتخلف والتوارد لا يمتنعان في العلة الفاعلية لانا نقول الجنس لا ينفك عن الفصل
فلو كان علة فاعلية كانت موجبة ومن الظاهر امتناع التخلف والتوارد
في العلة الموجبة ولما ذهب الامام الى بطلان قاعدة العلية جواز الفروع الثلاثة
الاول لجواز تركيب الشئ من امرين كل منهما اعم من الآخر من وجه كالحيوان
والابيض فالمساهية اذا تركبت منهما يكون الحيوان جنسا والابيض فصلا لها
بالقياس الى الحيوان الاسود وبالعكس بالقياس الى الحمار الابيض فيكون كل منهما
جنسا وفصلا وهو الحكم الاول وفصلا يقارن جنسين اى الحيوان والجماد
او الاسود والابيض وهو الحكم الثانى مستلزم للثالث وجوابه لان المساهية
الحقيقية يجوز ان تتركب من امرين شأنهما كذلك بل انما يجوز في المساهية
الاعتبارية والاحكام مخصوصة بالماهيات الحقيقية ووافق على الفرع الرابع لانه على
العلية بل لان الفصل مفسر عنده بكمال الجزء المميز وكل المميز لا يكون الا واحدا وقد
عرفت جوابه بان هذا التفسير فاسد لجواز تركيب ماهية من امرين يساويانها اذ كل
منهما فصل وليس كما لان قال قائل هذا يبطل الحكم الرابع ايضا فانهما فصلان
قرينان ضرورة ان كلامهما يميز الماهية عن جميع مشاركتها فللقائلين بالعلية
ان يخرجوا ذلك الجواب وهو الاشكال الوارد على الامام اخراجا عن الورد
عليهم او يخرجوا اخر وجاعا عن ذلك الاشكال او يخرجوا ذلك الجواب جرحا يسقط
عنهم او يخرجوه تخرجا بحيث يدفع عن انفسهم بان الحكم الرابع ليس ايقاع تعدد
الفصل في كل ماهية فانه مفرع على علية الفصل والفصل انما يجب كونه علة
اذا كان للماهية طبيعة جنسية فلا امتناع لتعدد الفصل الا فيما فيه جنس فانه لو لم
يكن لم يلزم توارد العلتين على معلول واحد وهنا كلاجنس فلا نقص او ان قال
هذا يبطل قاعدة العلية ايضا لان كل واحد من الامرين المتساويين فصل وليس

بعلته فللقائمين بالعلية ان يدفعوه عن انفسهم بان الفصل ليس علته مطلقا بل فيما فيه طبيعة جنسية لكن الاول انسب بما في الكشف وواجه لان قاعدة العلية ان الفصل علة للجنس او للخصه منه ولاوجه يبطاها (قوله الثالث فصل النوع المحصل يجب ان يكون وجوديا) في هذا البحث مسائل عدة الاولى ان النوع ان كان موجودا في الخارج فهو المحصل وان لم يكن موجودا بل تكون من مخترعات العقل فهو الاعتباري والوجودي مشترك بين المعنيين الموجود في الخارج ومالا يكون لعدم جزأ من مفهومه والعدمي في مقابلة احد المعنيين اذا تقرر هذا فنقول فصل النوع المحصل يجب ان يكون وجوديا بكل واحد من المعنيين اما الاول فلانه لو كان معدوما لزم عدمه لانتفاء الكل بانتفاء جزئه واما الثاني فلانه لو كان لعدم جزأ منه لكان جزأ من النوع المحصل وانه محال وفصل النوع الاعتباري لا يجب ان يكون وجوديا لجواز ان يعتبر العقل تركيبه من امور عدمية كما اذا ركب نوعا من الانسان والعدم البصر ويسميه بالاغبي فيكون الانسان جنس له والعدم البصر فصلا عدميا لا يقال معنى تقويم الفصل ان الصورة العقلية لا تطابق الحقيقة الخارجية الا اذا استملت على صورتها المعقولة فان الصورة المعقولة من الانسان لم تطابقه اذا اتقى منهما احدي صورتي الحيوان والناطق فالقويم ليس الا بحسب الذهن فلا يجب ان يكون الفصل وجوديا لجواز حصول المطابقة بامر عدمي كالحط فانه كم منصل له طول ولا عرض له ولا يكتفي في ماهيته الطول بل لابد معه من عدم العرض لانا نقول هب ان الفصل ليس بمقوم للنوع في الخارج الا انهما متحدان في الوجود والجعل فيستحيل ان يكون عدميا والنوع محصل في الخارج وانما يخص هذا البحث بالفصل وان كان مشترك بينهما وبين الجنس لان طائفة من الناس لما سمعوا ان كل فصل مقسم حسبوا ان كل مقسم فصل ومن العدديات ما يقسم كقولنا الحيوان اما ناطق او غير ناطق اتخ لهم سوء ظنهم ان من الفصول ما يكون عدميا حتى لا يروا بأسا في ان يجعلوا الحيوان الغير الناطق نوعا محصلا من الحيوان وجنسا للجم والغير الناطق فصلا له ولم يوجد مثل هذا الوهم في الجنس فلا جرم اختص البحث بالفصل ازالة للوهم الكاذب وذكر السبخ في النسخاء انا اذا قلنا الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت الحيوان الغير الناطق نوعا محصلا بازاء الحيوان الناطق فان السلوب لوازم الاشياء بالنسبة الى معان ليست لها ضرورة ان غير الناطق امر يعقل باعتبار الناطق والفصل للنوع امر له في ذاته فهي لا تقوم الاشياء بل تعرضها وتلزمها بعد تقرر ذواتها نعم ربما لم يكن للفصل اسم محصل فيضطر الى استعمال السلوب مقامه وهو بالحقيقة ليس بفصل بل لازم عدله عن وجهه اليه وهذا لا يخص بالسلب فكثيرا ما يقوم مقام الفصول

الثالث فصل النوع المحصل يجب كونه وجوديا دون النوع الاعتباري وايس لكل فصل فصل مقوم لوجوب انتهاء المركب الى البسيط وعدم دخول الجنس في ماهية ليس فصلا له يسيره عن النوع المتساركة في طبيعته لانه ليس ذاتيا له والا لكان ذاتيا للنوع وليس كل جزء جنسا او فصلا كاجزاء العنصرة او البيت بل الجزء المحمول لا أحدهما فليس كل ماهية مركبة من الجنس والفصل وكون المركب من جزئين مجولين متساركا لأحدهما في طبيعة مخالفة له في طبيعة الاخر لا يوجب تركيبه من الجنس والفصل اذ الشيء انما يكون جنسا بالقياس الى نوعين وفيه نظر قد عرفه

الجوهريّة لو ازمها الوجودية وآثارها المساوية لها عند عدم الاطلاع عليها
كالحس والحركة لفصل الحيوان الثانية يمتنع ان يكون لكل فصل فصل لو جوب
الانتهاء الى فصل لاجزائه والا لتركبت الماهية من اجزاء غير متناهية وهو محال
فان قلت يجب ان يكون لكل فصل فصل لان طبيعة الفصل صادقة على النوع
وعلى نفسه فيكون مشاركا للنوع في طبيعته وهو ممتاز عنه بعدم دخول الجنس فيه وما به
الامتياز فصل فيكون للفصل فصل اجاب بان عدم دخول الجنس في ماهية الفصل
ليس فصلا وانما يكون فصلا لو كان ذاتيا وليس كذلك والا لكان ذاتيا للنوع
وهو محال الثالثة ليس كل جزء جنسا وفصلا فان العشرة مركبة من الاحاد والبيت
من السقف والجدر ان مع ان شيئا من تلك الاجزاء ليس بجنس ولا فصل بل الجزء
المحمول اما جنس او فصل فليس كل ماهية مركبة يكون تركيبها من الجنس
والفصل لجواز تركيبها من الاجزاء الغير المحمولة ولا كل ماهية مركبة من الاجزاء
المحمولة كذلك بناء على الاحتمال المذكور وزعم القدماء ان كل ماهية مركبة من الاجزاء
المحمولة فلا بد ان يكون مركبة من الجنس والفصل على ما مر في تعريف الفصل
بالمعنى الاخص المستلزم لاشتمال كل ماهية لها فصل على الطبيعة الجنسية
واحتجوا عليه بان الماهية المركبة من جزئين محمولين مشاركة لاحدهما في طبيعته
لانه صادق على الماهية المركبة وعلى نفسه وهو تمام المشترك بينهما ضرورة
انهما لا يشتركان في ذاتي آخر ولا خفاء في انهما مختلفان بالحقيقة للتغاير بين
حقيقة الكل وحقيقة الجزء فهو تمام المشترك بين امرين مختلفين بالحقيقة فيكون جنسيا
وماهية المركبة بخلافه في طبيعة الجزء الاخر لانه ذاتي للماهية عرضي له فهو
ميز ذاتي لها بالقياس الى ذلك الجزء فيكون فصلا واجاب بان مشاركة
الماهية المركبة احد جزئيهما في طبيعته لا يوجب ان يكون جنسا وانما يكون
كذلك لو كان تحت نوعان والنسبة لا يكون نوعا لنفسه وفيه نظر قد عرفته في باب الجنس
انه يجوز ان ينحصر جنس في نوع انحصار النوع في شخص وهو ليس بوارد
ههنا لانه على سند المع بخلافه ثم (قوله تنبيه فصل الانسان مثلا الناطق)
فصل الانسان هو الناطق المحمول عليه بالمواطأة لا النطق الذي لا يحمل عليه
الا بالاشتقاق فان الفصل من اقسام الكلي وصورته في جميعها ان يكون مقولا
على جزئياته ويعطيهما اسمه وحده والنطق لا يعطى شيئا من الجزئيات اسمه
ولا حده وكذلك البواق فان الخاصة للانسان ليس هو الضحك ولا العرض
العام المشي بل الضاحك والماشي وحيث يطلق مثال الخمسة ليس بمحمول فهو مجاز
ولما بين هذا المعنى فيما سلف حيث اعتبر في الكلي حل المواطأة ورسم الفصل
بالتنبيه كانه منه على ما في الضمير (قوله الفصل الخامس في مباحث الخاصة

والعرض العام) الخاصة مقولة بالاشتراك على معنيين احدهما ما يخص الشيء بالقياس الى كل ما يغايره ويسمى خاصة مطلقة وهي التي عدت من الخمسة ورسمها المصنف بانها الكلّي المقول على ما تحت طبيعة واحدة فقط قولاً غير ذى فخرج بالقيّد الاول وهو قوله فقط العرض العام وبالقيد الاخير الثلاثة الباقية وانما لم يعتبر النوع فالرسم كما اعتبره الشيخ في الشفاء ليكون شاملاً لخواص الاجناس والانواع على ما استحسنه جداً وثانيهما ما يخص الشيء بالقياس الى بعض ما يغايره ويسمى خاصة اضافية والعرض العام هو الكلّي المقول على ما تحت أكثر من طبيعة واحدة قولاً غير ذاتي فالقيّد الاول وهو قوله أكثر من طبيعة واحدة يخرج الخاصة والقيّد الاخير الثلاثة الباقية ولعله نسي اصطلاحه في الذاتى او غيره والا لانتقض رسم الخاصة بالنوع ولم يخرج عن الرسمين بالقيّد الاخير وليس هذا العرض هو العرض الذى بازاء الجوهر كما ظنه قوم بل احد قسمي العرض الذى بازاء الذاتى الجوهرى اما اولاً فلانه قد يكون جوهرًا كالحيوان الناطق دون ذلك اى العرض الذى يناظر الجوهرى واما ثانياً فلانه قد يكون محمولاً على الجوهر حلاً حقيقة اى بالمواطأة كلما شئ على الانسان دون ذلك فانه لا يحمل على الجوهر الا بالاشتقاق فلا يقال الجسم هو بياض بل ذو بياض واما ثالثاً فلان ذلك قد يكون جنساً كاللون للسواد والبياض بخلاف هذا العرض فانه قسيم للذاتى وفيه نظر لانه ان اراد جنسية ذلك العرض بالقياس الى معروضاته فهو باطل والا فهذا العرض ايضا قد يكون جنساً * ثم كل واحد من الخاصة والعرض العام على ثلاثة اقسام لانه قد يكون شاملاً وهو اما لازم كالضاحك والماشى بالقوة للانسان واما مفارق كهما بالفعل له وقد يكون غير شامل كالكتاب والايض بالفعل له وجنعة خصوصاً اسم الخاصة المطلقة بالساملة اللازمة وحينئذ يجب قسمة القسمين الاخيرين اى الخاصة الساملة المفارقة وغير الساملة بالعرض العام لثلاث بطلان التقسيم الخمس وذبّة الشيخ في الشفاء الى الاضطراب لان الكلّي اما ان يكون خاصة لصدقه على حقيقة واحدة سواء وجد في كلها او في بعضها دوام لها اولم يدم والعام موضوع بازاء الخاص فهو اما ان يكون عاماً اذا كان صادقا على حقيقة وغيرها مطلماً فلا اعتبار في ذلك التخصيص لجهة العموم والخصوص واشرف الخواص الساملة اللازمة البيئة لانها هي المنتفع بها في الرسوم اما الانتفاء بالشمول والازوم فلانه لا يكون الرسم اخص من المرسوم كما ستعرفه من وجوب المساواة واما بكونها بيئة فلانها اولم تكن بيئة لم يلزم من معرفتها معرفة ماهي خاصة له وفيه ضعف لان الازوم بالعكس فان قلت الماهية ملزومة للخاصة وتصورهما كاف في جزم الذهن بالازوم بينهما

(لانها)

على الجوهر تحلاً حقيقة دون ذلك وذلك قد يكون جنساً دون هذا الثانى كل من الخاصة والعرض العام قد يكون شاملاً لازماً وغير لازم وقد يكون غير شامل وقد يخص الخاصة المطلقة بالساملة اللازمة لكن يجب تسمية الباقيتين بالعرض العام لثلاث بطلان التقسيم الخمس واشرف الخواص اللازمة البيئة وهي المنتفع بها في الرسوم الثالث الخاصة اما مركبة وهي المركبة من امور كل منها اعم مما هو خاصته واما بسيطة وهي التي لا تكون كذلك متن

لانها معرفة لها فيكون تصورهما مستلزما لتصور الماهية فيكفي تصورهما في اللزوم فتكون الخاصة لازمة بينة بالمعنى الاعم وهو المراد ههنا قلت لانم انه اذا كان تصور الخاصة مستلزما لتصور الماهية يكون تصورهما كافيا في اللزوم وانما يكون كذلك لو كانت النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف اللزوم على امر آخر ولوسلم لكن غاية ما في الباب ان تصورهما فيكفي في لزوم الماهية للخاصة والمطلوب لزوم الخاصة لها فان احدهما من الآخر والاو لى ان يقال لما كان المطلوب من التعريف ايضاح الماهية المعرفة فاذا اريد ايضاحها بالامور الخارجية فلا بد ان يكون باقرب الامور اليها اذ ليس في البعيد ايضاح وكشف يعتد به ولا خفاء في ان اقرب الامور الخارجية الى الماهية اللوازم البينة فتعين التعريف بها والخاصة اما ان يكون اختصاصها بالماهية لاجل التركيب او لا يكون كذلك فان كان اختصاصها باعتبار التركيب فهي مركبة فلا بد ان يلتم من امور كل منها اعم مما هو خاصة له ويكون المجموع خاصة له كاطار الولود للخفاش وان لم يكن كذلك فهي بسيطة كاضاحك للانسان (قوله خاتمة كل من الخمسة قد يشارك غيره مشاركة ثنائية) المشاركات بين الكليات الخمس اما ثنائية من اثنين منها كمشاركة الجنس والفصل في انها مجموعان على النوع في طريق ماهو وان ما يحمل عليهما في طريق ماهو او داخلا في جواب ماهو فهو بالقياس الى النوع داخل في جواب ماهو وهي مقتصرة في عشر مشاركات واما ثلاثية بين ثلاثة منها كمشاركة الخمسة النوع في انها تتقدم على ماهي له هي وتقتصر ايضا في عشر واما رباعية من اربعة مشاركات كاهما الخاصة والعرض العام فانه يوجد منها ما يكون جنسا عاليا او مساويا له وهي خمس واما خاصية بين خمسة كما انه يوجد منها ما يجب دوامه لما تحته وهي واحدة فمجموع المشاركات ست وعشرون ويمكن ان يكون في كل منها وجوه من المشاركة ولا يخفى على المحصل جميع ذلك بعد الوقوف على ما فصلناه من مباحث الكليات الخمس وقد جرت العادة باتباع المبادئ والمناسبات اياها ولم يذكرها المصنف تعويلا على انسياق الذهن اليها فان ما يشارك به بعضا فقط باين به ماعداء ومن اتقن مفهومات الكليات وقف على مناسبتها بعضها مع بعض الا انا نوردها بعضها بعض ما اورده الشيخ لاشتماله على فوائد جمة فنقول الجنس يباين الفصل بانه يحوى الفصل بالقوة اي اذا نظر الى الطبيعة الجنسية لم يجب ثبوت الفصل لها بل يمكن لا امكانا يسبق في طبيعة الجنس بل يبقى لمقابلة فصل وهو معنى الحاوي فانه الذي يطابق كل الشئ ويفضل عليه وبانه اقدم من الفصل اذ قد يوجد له الفصل المعين وقد لا يوجد له وهو انما يوجد الجنس ولذلك ترتفع طبيعة الفصل بارتفاعه من غير عكس وبانه مقول في جواب ماهو والفصل مقول في جواب اياها هو لكنه لا يعطى المباعدة لجواز اجتماع الاوصاف

خاتمة كل من الخمسة
انه يشارك غيره
مشاركة ثنائية
وثلاثية ورباعية
ونجاسة ولا يخفى
على المحصل ذلك
متن

المتخلفة في امر واحد الا اذا بين ان احدهما في قوة سلب الاخر على ما حصلنا
من مفهوم هذا المقول في جواب امسا هو وبان الجنس القريب لا يكون الا واحدا
والفصل القريب يمكن تعدده كالحساس والتحريك بالارادة للحيوان وبان الاجناس
يمكن ان يدخل بعضها في بعض حتى يحصل آخرها جنسا واحدا والفصول الكثيرة
لا يدخل بعضها في بعض وبانه الجنس كالمادة والفصل كالصورة ولا يتم بيانه الا بان يقال
والذي كالمادة بخالف الذي كالصورة وذلك لان طبيعة الجنس قابلة للفصل واذا لحقها
الفصل صار مقوما بالفعل كحال المادة والصورة وانما لم يقل انها مادة وصورة
لانهما لا يحملان على المركب والجنس والفصل يحملان على النوع ولان
المادة لا تقارن فيها صورتان متماثلتان الا في زمانين والجنس تلحقه فصول متعددة في زمان
واحد فالجنس للفصل كالمادة للصورة والفصل للجنس كالصورة للمادة والجنس
يبين النوع بانه لا يحويه والنوع يحويه وبانه اقدم منه اي اذا وجدت طبيعة
الجنس لم يجب ان يوجد طبيعة النوع بل اذا ارتفعت ارتفعت دون العكس
وبانه يفضل على النوع بالموضوعات وهو عليه بالمعنى والنوع يباين الفصل بانه
مقول في جواب ما هو والفصل وافع في طريق ما هو والجنس والنوع والفصل يباين
الخاصة والعرض العام بانها تقدمهما بالذات فانهما انما يلحقان بعد النوع اما من المادة
كمريض الاظفار او من الصورة كقبول العلم او منهما جميعا كالضحك وبانهما لا يتقبل
الزيادة والنقصان والشدة والضعف وهما قديمتان لانهما وانما تبين العرض العام
بانها يمنع ان يستترك فيها جميع الموجودات بخلافه فهذه اقسام عشرة لبسائية
تنحصر فيها واما المناسبات فيجب ان يعلم ان الجنس ليس جنسا لكل شيء بل لنوعه
فقط وكذلك الفصل وغيره فانها امور اضافية لا تتحقق مفهوماتها الا بالقياس
الى ما يضاف اليه ولذلك تجتمع الكليات المتعددة في امر واحد بحسب اختلاف
الاضافات حتى ربما تجتمع الخمسة والجنس ليس جنسا للفصل والا احتاج الى فصل
آخر بل قوله قول العرض العام اللازم وقول الفصل عليه قول الخاصة وبالحقبة
قول كل واحد من الاربعة عند التحصيل انما هو على النوع والعرض العام بالقياس
الى الجنس قد يكون خاصة وقد لا يكون وجنس الفصل ليس يجب ان يكون جنسا
بل قد يكون فصل جنس وجنس العرض يجب ان يكون عرضا اما بالقياس الى الجنس
فقد لا يكون عرضا وجنس الخاصة وخاصة الجنس قد يكون خاصة وكثيرا
ما يكون خاصة الفصل خاصة وعرض الجنس عرضا من غير عكس والعرض بالنسبة
الى الفصل عرض ولا ينعكس هذا ما تحصل من كلام الشيخ وعليك الاختيار
والاعتبار بما تقدم (قوله وكل منهما بالقياس) كل واحد من الكليات اذا قيس
الى حصصه الموجودة في افراده اي الى طبيعته من حيث انها مقيدة بالخصصات

فكل منها بالقياس
الى حصصه الصادق
هو عليها نوع حقيق
وانما يختلف ذلك
بالقياس الى الافراد
الطبيعية الخارجية
من

كهذا الحيوان من حيث هو حيوان لحقه الإشارة من غير اعتبار النطق فيه وكذا
 الناطق غير معتبر معه الحيوانية وكذا الأبيض من حيث هو أبيض مشار إليه كان
 نوعا حقيقيا لكونه حينئذ مقولا على أشياء متفقة بالحقيقة وإنما يختلف الكلي حتى
 يكون منه جنس ومنه نوع ومنه غير هما بالقياس إلى الأفراد الحقيقية المحصلة فإنا
 إذا اعتبرنا أفراد الإنسان مثلا يكون من المقولات ما هو نفس ماهيتها ومنها ما هو
 جزء ماهيتها ومنها ما يخرج عنها باختلاف الكلي وانقسامه إلى الخمسة إنما هو
 بالنسبة إلى الجزئيات الحقيقية لا الاعتبارية * واعلم أن اقتناص العلم بالجناس
 الماهيات المحققة في الخارج وفصولها وعرضياتها في غاية الصعوبة وأما بالقياس
 إلى المعاني المعقولة والوضعية فيسهل لانا إذا تعقلنا معاني ووضعنا لجلتها أسماء
 كان القدر المشترك فيهما جنسا والقدر المميز فصلا والخارج عنها عرضا هذا
 تمام الكلام في إيساغوجي و يتلوه باب القول الشارح الذي هو المقصد الأعلى
 من قسم التصورات (قوله الفصل السادس في التعريف) معرف الشيء ما يكون
 تصوره سببا لتصور الشيء والمراد بتصور الشيء التصور بوجه ما أهم من أن يكون
 بحسب الحقيقة أو بأمر صايدق عليه ليتناول التعريف الحد والرسم معا وما ذكرنا
 من أن الأفكار معداة لفيضان المطالب لبناء في كون المعرفة سببا لأن الأفكار
 حر كات النفس وهى المعداة لا العلوم المرتبة ضرورة كونها مجامعة للمطالب
 على أنهم كثيرا ما يطلقون اسم السبب على المعد أيضا لا يقال هذا التعريف
 غير مانع لدخول الملزومات البينة للوازم فيه لأن تصوراتها أسباب لتصورات
 لوازمها كالسقف للجدار والدخان للنار مع أنها غير مغرفة لانا نقول لاختفاء
 في أن المراد بتصور الشيء في التعريف التصور الكسبي ضرورة أن التعريفات
 إنما يكون بالقياس إلى التصورات الكسبية والشيء إنما يكون سببا للتصور الكسبي
 بطريق النظر فإن ما لم يحصل من النظر لم يكن كسبيا وذلك أن بوضع المطلوب
 التصوري المشعور به أولا ثم يعمد إلى ذائباته وعرضياته ويؤلف بعضها مع بعض
 تأليفا يؤدى إلى المطلوب كما يعمد ذلك في التصديقات على مادل اسم الفكر عليه
 وتصورات اللوازم البينة الحاصلة من تصورات الملزومات ليس حصولها كذلك
 فلا دخول لها في التعريف وأمثال هذا السؤال إنما ينشأ من عدم إمعان النظر
 والتعمق في كلام القوم وكما أن طرق حصول التصديق مختلفة كذلك يختلف
 طرق حصول التصور فربما يحصل بان بوضع المطلوب ويحرك الذهن لأجل
 تحصيله وحين يفتش الصور العقلية يطلع على صورة مفردة بسيطة ينساق
 الذهن منها إلى المطلوب وربما يذم في الغريزة أمر أو أمور مرتبة موقفة لتصور
 الشيء سواء كان مشعورا به أو لم يكن وربما يحصل بان يحرك الذهن منه إلى مباديه

الفصل السادس
 في التعريفات
 معرف الشيء لأرجوب
 تقديم معرفته
 عليه وهو غيره وغير
 معرف به ومسأوله
 في العموم وأجلى
 منه فهو أما الداخل
 فيه أو الخارج عنه
 أو المركب منهما
 والاول أن ساواه
 في المفهوم فهو الحد
 التام والا قلنا قص
 والثاني يجب كونه
 خاصة لازمة بينة وهو
 الرسم النساقص
 والثالث أن تركيب
 من الخاصة والجنس
 القرىب فهو الرسم
 التام والا قلنا قص
 متن

ثم منها اليه وحصوله بالطريق الاول ليس بالنظر الالهي الا ان يفسر بالحركة الاولى
اولم يشترط الترتيب فيه بل يكتفى فيه باحد الامرين التحصيل او الترتيب على ما سبقت
الاشارة اليه في صدر الكتاب وكذلك حصوله بالطريق الثاني بل بالحدث وانما حصوله
النظري بالطريق الثالث فليس كل ما يوقع تصورا هو معرف وقول شارح كما ليس
كل ما يوقع التصديق حجة بل المعروف والقول الشارح هو المكاسب للتصور والحجة
ما يكسب التصديق ولهذا وجب ان يكونا مؤلفين تأليفا اختياريا مسبوqa
بتصور المطلوب المنسوق الى تحصيله وانما لم يجعل الطريق الاول من القول
الشارح ولم يفسر النظر بالحركة الاولى وان كان الانتقال فيه صناعيا لقلته وعدم
وقوعه تحت الضبط وكذلك الطريق الثاني اذا الانتقال فيه ليس باختياريا وانما هو
اضطرابي لا دخل للصناعة فيه فالنزاع في التعريف بالمفرد لفظي ان اراد به
التعريف الصناعي لا يثبتناه على تفسير النظر والافلاشك في امكان وقوع التصور
بالمعاني البسيطة ولما كان معرفة المعرف علة لمعرفة الشيء وجب ان تكون مقدمة
على معرفته ضرورة تقدم العلة على المعلول ويلزمه لذلك ان يكون اوصاف
او لها ان يكون غير الشيء المعروف اذ لو كان عينه لكان معلوما قبل كونه معلوما
وانه محال وثانيهما ان يعرف بالمعرف والالتقدم على نفسه بمرتبة او بمراتب
وثالثهما ان يكون مساويا له في العموم اي يكون بحالة متى صدق المعرف صدق
المعرف وهو معنى الاطراد ويلزمه المنع ومتى صدق المعرف صدق هو ويلزمه
الانعكاس والجمع والا لكان اما اعم منه او اخص او مساويا للكل لا يصلح للتعريف
اما الاعم فلان تصوره لا يستلزم تصور احد خواصه ولانه لا يفيد التمييز الذي هو اقل
مراتب التعريف واما الاخص فلان الاخص اقل وجودا فيكون اخفى والاخفى
غير صالح للتعريف واما المبين فلان نسبته الى المبين الاخر كنسبته الى غيره
وكنسبة المبين الاخر اليه فتعريفه اياه دون غيره ودون العكس ترجيح بلا مرجع
ولان الاعم والاخص اذا لم يصلحا للتعريف مع قرابتهما الى الشيء فالمبين بالطريق
الاول لانه في غاية البعد عنه والكل منظور فيه فان الاعم يستلزم تصور الاخص
بوجه مانع ربما لا يستلزم تصوره بحسب الحقيقة لكن لا يدل ذلك على امتناع
التعريف به واما التمييز فان اراد به التمييز عن كل ما عداه فرسم المعرف والقول
الشارح لا يقتضيه وان اراد به التمييز عن بعض ما عداه فالاعم كثيرا ما يفيد
والاخص انما يكون اخفى لو كان الاعم ذاتيا له او لازما يثبتا حتى يكون اقل
وجودا في العقل والمبين ربما يكون له نسبة خاصة الى بعض مبادئه لاجلها
يمكن تعريفه به كالعلة والمعلول ورابعهما ان يكون اجلي من المعرف لانه اسبق
وجودا الى العقل فيكون اوضح عنده واذا قد عرفت ان المعرف للشيء يمنع ان يكون

نفسه فهو اما داخل فيه او خارج عنه او مركب من الداخل والخارج والاول
ان ساواه في المفهوم كما ساواه في العموم فهو الحد التام كما لتعريف بالجنس
والفصل القريبين وان لم يكن مساويا له الا في العموم فالحد الناقص كما لتعريف
بالجنس البعيد والفصل القريب او بالفصل القريب وحده ان جوزه ان التعريف
بالمفرد لعدم اعتبار القرينة المخصصة والالم يكن داخلا والتساقي يجب كونه
خاصة لازمة ينسب على ما مر وهو الرسم الناقص والثالث ان تركيب من الجنس
القريب والخاصة فهو الرسم التام والا فالرسم الناقص كما اذا تركيب من الجنس
البعيد والخاصة ثم ههنا انظار الاول انه جعل المركب من الداخل والخارج قسما للخارج
وهو قسم منه لا امتناع ان يكون داخلا والا لدخل الخارج ولو قال اما داخل
او خارج والداخل اما حد تام او ناقص والخارج ان تركيب من الجنس القريب
والخاصة فهو رسم تام والافناقص كان اخصر والى الصواب اقرب الثاني انه اخذ
الحد التام داخلا في المحدود مساويا له في المفهوم والداخل ما يتركب الشيء منه ومن غيره
فكيف يساويه مفهومه الثالث انه اوجب في الخارج ان يكون خاصة فلا يكون المركب
من العرض العام والخاصة رسما ناقصا فان قلت المجموع خاصة قلت لا اعتبار للعرض
في التحصيل فلا اعتبار له في التعريف اذ لم يعتبر الان الخاصة الرابع ان المركب من الفصل
والخاصة او من الفصل والعرض العام رسم ناقص على مقتضى تقسيمه وهو فاسد
لان الفصل وحده اذا افاد التمييز الحدي فهو مع شيء آخر اولى بذلك فان قيل انهم
لم يعتبروا هذه الاقسام لان المقصود من التعريف اما التمييز او الاطلاع على الذاتيات
والعرض العام لا يفيد شيئا من ذلك فلا فائدة في ضمه مع الخاصة او الفصل والمركب
منهما ليس بمفيد ايضا لان الفصل قد افاد ذلك فلا حاجة الى ضمها اليه بخلاف الاقسام
المعتبرة كالجنس البعيد مع الفصل فان الجنس وان لم يفسد التمييز فقد افاد الاطلاع
على ذاتي فنقول التمييز ليس بواجب لكل جزء من المعرفة وان كان لا بد فالعرض العام
يميز عن بعض الاعيان على انهم كثيرا ما يستعملونه في التعريفات مكان الجنس ولما اعتبروا
فيها ضم خاصة مع اخرى فضمها مع الفصل اولى بالاعتبار الخامس ان التعريف بما يعم
الشيء يفسد تصويره بوجه ما فان لم يجعلوه معرفا فسد تعريفه وان جعلوه معرفا
بطل قاعدة المساواة ولم ينحصر المعرفة في الاقسام الاربعة لخروجه منها على
ما ذكره وليس لقائل ان يقول لست ارسوم المعرفة بما ذكره بل بانه قول دال على ما يميز
الشيء عن جميع ما عداه وحيث لا يجوز ان يكون اعم لانا نقول هذا تخصيص لجعل
النظر في هذا الباب فيما هو اخص من القول السارج وتخصيص اصطلاح القوم الذي
تلقته العقول بالقبول بلا ضرورة تدعو اليه في قوة الخطأ عند المحصلين كما ذكره هذا
الفاضل المتصلف في مطلع كتابه بل هو خطأ ههنا فان التصورات الكسبية كما تكون

بوجه خاص كذلك ربما نكون بوجه عام ذاتي او عرضي فكاسبها ان لم يكن معرفا
 فلا بد من وضع باب آخر يفيد التعليم فيه ذلك لان المنطق جميع طرق الاكتساب وان كان
 معرفا لم يصح اعتبار التمييز عن جميع الاغيار في رسمه نعم من ضرورات التعريف التمييز
 عن بعضها فان ما لا يفيد امتياز الشيء في العقل عن الغير لم يكن علة لتصوره ولهذا
 امتنع التعريف بالمباين لان معنى التمييز ان يكون ثابتا للشيء مسلوبا عن غيره والى ذلك كله
 اشار الشيخ في اول كتاب البرهان من الشفاء وقال كما ان التصور المكتسب على مراتب
 فنه تصور الشيء بمعنى عرضي بخصه او لعمه وغيره ومنه تصور بمعنى ذاتي على احد
 الوجهين والتصور الخاص قد يشمل على كمال حقيقة وقد لا يتناول الا شطرا منها
 كذلك القول المستعمل في تمييز الشيء وتعرفه قد يكون مميذا له عن بعض ما عداه
 فان كان بالعرضيات فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حداثا ناقص وقديمه
 عن الكل فان كان بالعرضيات فهو رسم تام وخصوصا ان كان الجنس قريبا فيه
 وان كان بالذاتيات فهو حداثا هذا عند الظاهريين من المنطقيين واما عند المحصلين
 فان استعمل على جميع الذاتيات بحيث لا يشذ منها شيء فهو الحد التام والافليس بتام
 والمقصد الاقصى من التحديد ليس هو التمييز بالذاتيات بل تحصيل صورة معقولة موازنة
 كما في الوجود وانما التمييز تابع له هذا كلام الشيخ وقد بان منه ان المساواة ليست
 مشروطة في مطلق التعريف بل في التعريف التام ولقد نفع من فصل وقال الانتقال الى
 النصوص المكتسبة اما من الذاتيات التي هي علل ذهنية او من العرضيات التي هي معلومات
 ذهنية او من العلل الخارجية او من المعلومات الخارجية او من الشبه او من المقابل والكل
 هذه الانتقالات الذي هو المقصود الختفي من التعريف ما يفيد الصور التام وهو الانتقال
 من الذاتيات والعلل الذاتية وانفصها ما يكون بحسب التعريفات المتألفة وبهذه وسائط
 بعضها يقرب الى الكامل وبعضها يقرب الى الناقص وكيف ما كان فالباقي لا بد وان
 تكون اعرف من المطالب واجلي واسبق في العقل فان كانت مع ذلك اقدم بالمعنى ايضا
 فالتعريف بها يشبه برهان التلم والافهوشية برهان الان فتعريف الشيء اما بما تقدمه
 وهو المقومات والعلل او بما تأخره وهو العرضيات والمعلومات او بما يتركب منهما او بما يخرج
 عنهما فان كان بالذاتيات والعلل فان استعمل جميعها فهو حداثا والافحد ناقص والحد
 التام لا يكون الا واحد او يمكن تعدد الناقص وان كان بالخواص او العوارض والمعلومات
 فهو رسم مفرد وان كان بالذاتيات والعرضيات فهو رسم مركب والرسوم ان افادت
 التمييز عن جميع ما عداه فهو تامة والافناقص وان كان لغير الذاتيات والعرضيات
 فهو التعريف بالمثل وهو بالقوة تعرف بالعرضيات لان وجه المشابهة يكون
 امر اطرافنا ومن هذا القبيل تعريف الكليات بالجزئيات كقول الادباء الاسم كزبد
 والفعل كضرب ومنه تعرف المعقولات بالمحسوسات كما يقال العلم كالنور والمجهل

كالظلمة ولما كان أكثر استيئاس العقول الناقصة بالأمثلة صار استعمالهما في مخاطبات
 المتعلمين أكثر واشبع * واعلم ان الحد اما بحسب الاسم وهو قول مشتمل على تفصيل
 ما دل عليه الاسم اجالا ولا نزاع فيه الا اذا اشتبه ما يدل عليه اللفظ بالذات بما يدل
 عليه بالعرض وحينئذ يكون نزاعا لغويا غاية ان يدفع بنقل او وجه استعمال او ارادة
 من اللفظ ولهذا يستحسن في مبادئ المناظرات والمحاورات استفسار الالفاظ البهمة
 والمشاركة لطابق فهم السامع ارادة اللفظ واما بحسب الحقيقة وهو ما يدل عليه حقيقة
 الشيء الثابتة وجواز الانتزاع فيه لجواز ان لا يطابقه ولما كان للوجودات مفهومات
 وحقايق فلها حدود بالوجهين واما المعدومات فليس لها الا الحدود بحسب الاسم
 وكذلك الرسوم وبما ينقل التعريف بحسب الاسم تعريفها بحسب الحقيقة اذا صار
 الشيء المعروف المعلوم الوجود بعد ان لم يكن * واعلم ان هذا الباب لطيفه غزيرة
 * وفوائده كثيرة * اختصره المتأخرون اختصارا اخل بالواجب وغبروه عن وضعه
 واصطلاحاته نظامهم انهم ضبطوه ونقوه وهم عن ضبط مطالبه بما حل بعيد فانهم فيه
 من عظيم بحر * بشئ * زور * ولولا خوف الاطالة والاطناب * والترض لماليس له
 اثر في الكتاب * لاوردت ما لخصته من كلام الشيخ وغيره من الفضلاء المحققين وانما
 ذكرت ذلك القدر اليسير من مباحثه تصحها لبعض قواعد * وتنبهها على كثرة
 فوائده * (قوله واختل في التعريف باختلال شرط مما سبق) قد اعتبر في المعرف
 شرايط اربعة عرفتها فيختل التعريف باختلال ايها كان وذلك بان لا يساوى المعرف
 بل يكون اعم فلا يكون مانعا او اخص فلا يكون جامعا او يساويه في المعرفة والجهالة
 كتعريف احد المتضامين بالآخر او يعرف بالاخي كما يقال النار اسطقس فوق الاسطقسات
 شبيه بالنفس او بنفسه كما يقال الحركة نقله والانسان حيوان بشري او بما لا يعرف الاب
 اما بمرتب واحدة وهو دور مصرح كتعريف الشمس بكوكب النهار والنهار بزمان كون
 الشمس فوق الافق او بمراتب وهو دور مضمحل كتعريف الاثنين بالزوج الاول والزوج
 بالعدد المنتقسم بمساويين والمتساويين بالشئين الذين لا يفضل احدهما على الآخر والشئين
 الاثنين وكل منها اردأ مما قبله فتعريف الشيء بغير المساوي ردي على ما ذكره وبالمساوي
 في المعرفة اردأ لانه لا يفيد المطلوب والاول انما يفيد تصويره بوجه ما وبالاخي اردأ لكونه
 ابعد عن الافادة وب نفسه اردأ منه لجواز ان يصير اوضح في بعض لبعض فيفيد تعريفها
 بخلافه والدوري المصرح ارداه منه لاشتماله على التعريف بنفسه وبزيادة والدور المضمحل
 اردأ منه لاشتماله على التعريف بالمصرح وبزيادة هذا كله من جهة المعنى واما الخلل من جهة
 اللفظ فاما تصورها اذا حاول الشخص التعريف لغيره وذلك باستعمال الفاظ غريبة وحشية
 او مجازية او مشتركة من غير قرينة وبالجملة ما لا يكون ظاهرا للدلالة على المراد بالنسبة الى
 السامع او باشتماله على تكرير من غير حاجة كما في تعريف الانف والافطس او من غير ضرورة

وانخلل في التعريف
 باختلال شرط
 مما سبق

تعريف بالمشابهة
المختصة فهو الرسم
ايضا من

وعلى التعريف سكان
الاول المعلوم يمنع
طلبه لحصوله وغير
المعلوم كذلك لامتناع
توجه الطالب نحو
غير المعلوم والمعلوم
من وجه يمنع طلبه
من وجهيه لما سبق
لا يقال قولنا كل
معلوم يمنع طلبه
وكل غير معلوم يمنع
طلبه لا يصدق ان
لا انعكاس عكس
نقيض الاول الى منافي
الثاني لان امتناع انعكاس
الاول عكس النقيض
الى الموجبة ليعكس
عكس الاستقامة الى
منافي الثاني وستعرفه
في عكس البقيض
ولو خص المعلوم
وغير المعلوم بالتصور
لم يعكس عكس
النقيض الاول الموجب
الى منافي الثاني
وجواب الشك ان
المعلوم من وجهه
للعلم ببعض اعتباراته
يمكن توجه الطالب

كافي التضييق وهو القيد المستدرك في عبارة القوم (قوله والتعريف بالمشال) المناسب
تقديم هذا الكلام على بحث الاختلال اذ هو جواب نقض ربما يورد على حصر
المعرف في الاقسام الاربعة فيقال المشال اما ان يكون مبيانا للمحل او اخص فالتعريف به
خارج عنها اجاب بان التعريف بالمشال ليس المراد منه التعريف بنفسه بل بخصوصية
الشيء باعتبار مقايسته الى المشال وهي المشابهة المختصة به على نحو ما سمعت
في التعريف بالعلل فيكون من قبيل رسوم لا يقال المشابهة مشتركة بين
الشئين لانه لما شابه هذا ذلك شابه ذلك فلا تكون مختصة باحدهما لانا نقول مشابهة
هذا لذلك غير مشابهة ذلك لهذا فيكون تعريف الشيء بـمشابهته للمثال تعريفا
بخاصه (قوله وعلى التعريف سكان) اول من اورد هذا الشك ما نرى مخاطبا به
لسقراط في ابطال الاكتساب وتقريره ان المطلوب بالتعريف اما ان يكون
معلوما او لا يكون معلوما واما ما كان يمنع طلبه اما اذا كان معلوما فلا سخالة
تحصيل الحاصل واما اذا لم يكن فلا امتناع توجه الطالب نحو ما لا شعور للذهن به
فان قلت ان اريد بالمعلوم المعلوم من كل وجه فلانم الحصر لجواز ان يكون
معلوما من وجه مجهولا من وجه آخر وان اريد به المعلوم في الجملة فلانم انه لو كان
معلوما امتنع طلبه وانما يكون كذلك ان لو كان معلوما من جميع الوجوه
اجاب بان المعلوم من وجه دون وجه يمنع طلبه ايضا بوجهيه لما سبق فان
الوجه المعلوم يمنع طلبه لحصوله وكذلك الوجه المجهول لاستحالة توجه
الطلب الى ما لا خطوره بالبال ولا يستتراب في ان الشك وارد على المطالب
النصدقية ايضا فلا وجه لتخصيصه بالتعريف واعترض الامام شرف الدين
المرأعي عليه ان قولكم كل معلوم يمنع طلبه وكل غير معلوم يمنع طلبه لا يجتمعان
على الصدق لان صدق كل واحدة منهما يسلم كذب الاخرى لان انعكاس
عكس نقيضها الى ما ينافي الاخرى فان القضية الاولى اذا صدقت صدق
كل ما لا يمنع طلبه لا يكون معلوما وتنعكس بعكس الاستقامة الى بعض ما لا يكون
معلوما لا يمنع طلبه وهو منافي للقضية الثانية ولم يقل مناقض لهما لانهما موجبتان
وكذا في القضية الثانية ولان عكس نقيض كل واحدة منهما ينظم مع القضية
الاخرى قياسا منجحا لقولنا كل ما لا يمنع طلبه يمنع طلبه وانه محال ويمكن دفعه
بان يقال لانم ان القضية الاولى تنعكس بعكس النقيض الى الموجبة الكلية
المذكورة لتنعكس بالاستقامة الى منافي الثانية او لتتبع معها المحال كما سيحیی
من ان الموجبة الكلية لا تنعكس الى الموجبة بعكس النقيض سلمناه لكن نورد الشك
هكذا التصور اما تصور معلوم او تصور عن معلوم وكل تصور معلوم يمنع
طلبه وكل تصور غير معلوم كذلك وحين خصصنا المعلوم وغير المعلوم

نحوه كافي طلب ماهية ذلك والجن الثاني لا يمكن تعريفه بـشيء بنفسه ولا بجميع اجزائه لانه هو A (بالجملة)

ة ولا بعضها لان معرف المركب معرف ٩٩ لكل جزء في تعريفه تعريف الشيء بنفسه وبالخارج

وانه لا يجوز ايضا
لان الخارج انما يعرف
الماهية اذا اختص
بها والعلم باختصاصه
بها يتوقف على
العلم بها وانه دور
وعلى العلم بما عداها
مفصلا وانه محال
وجوابه ان معرف
الكل قد لا يعرف
الجزء اما لانه غنى
عن التعريف او لانه
عرف بغيره وموجد
الكل لو كان موجد
كل جزء لم ينقض
اوتقدم المسبب على
السبب في المركب
من جزئين ترتيبا
في الوجود الزماني
ثم التعريف بالخارج
لا يتوقف على العلم
بالاختصاص اذ العلم
بالخاصة قد يوجب
العلم بالمساهمة وان
لم يعلم الاختصاص
سلمنا ذلك لكن العلم
بالاختصاص يتوقف
على العلم بالماهية
من وجه لا بها من
حيث هي هي اذ قد
يعلم اختصاص
جسم معين بشغل
حقيقته ولا حقيقة غير معين ولا يعلم ما عداه مفصلا متين

بالتصور لم ينكس عكس نقيض القضية الاولى الى منا في الثانية لان عكس نقيضها
كل ما لا يمنع طلبه لا يكون تصورا معلوما وينكس بالاستقامة الى بعض ما لا يكون
تصورا معلوما لا يمنع طلبه وهو لا ينساق في القضية الثانية القائلة كل تصور
غير معلوم يمنع طلبه لان التصور الغير المعلوم اخص من غير التصور المعلوم
ولا منافاة بين ايجاب الشيء لكل افراد الاخص وايجاب نقيضه لبعض افراد
الاعم وايضا لم ينظم عكس نقيض كل منهما مع الاخرى قياسا متجا لعدم
اتحاد الوسط فقال صاحب الكشف الاشكال عام الوجود على كل قياس مقسم حل
فيه مجهول واحد على متقابلين وهذا الجواب يختص بما اذا كان لذات كالتصور
مثلا صفتان متقابلتان كالعلم وعدمه ويكون الموضوع في احدى القضيتين
الذات مع احدى الصفتين وفي الاخرى الذات مع الصفة الاخرى اما اذا كان
الموضوع نفس الصفتين من غير تحقيق قدر مشترك بينهما لم يصلح هذا جوابا له وفيه
نظر لان المنفصلة في ذلك القياس لابد ان تكون مشتركة على ما وضع المتقابلين
فاذا قيما بذلك الموضوع فيها وفي الجليتين اندفع الاشكال فاذا قلنا كل (ج)
اما (ب) واما ليس (ب) وكل (ب) (ا) وكل ما ليس (ب) (ا) واردنا وجه التخلص
منه نقول كل (ج) اما (ج) (ب) واما (ج) ليس (ب) وكل (ج) (ب) فهو (ا)
وكل (ج) ليس (ب) فهو (ا) بنج المطلوب والجواب عن الشك انا لان ان المطلوب
اذا كان مجهولا من وجه معلوما من وجه يمنع طلبه بالوجه المجهول وانما يكون
كذلك لو كان الوجه المجهول مجهولا من كل وجه وليس كذلك فان الوجه
المعلوم من وجوهه كما اذا طلبنا حقيقة الملك بواسطة العلم بعراض من عوارضه
فالوجه المجهول هو حقيقة الملك معلوم من جهة العارض فيمكن توجه الطلب
نحوه الشك الثاني ان تعريف الشيء اما ان يكون بنفسه او بجزئه او بالخارج
عنه او بالمركب من الداخل والخارج والكل محال فان تعريف محال اما بنفسه فلا
عرفت واما بالجزء فلا استحالة ان يكون بجميع الاجزاء لان جميع اجزاء الشيء
نفسه لا متاع ان يكون خارجا عنه وهو ظاهرا وداخلا فيه اذا ادخل ما يتركب
الشيء منه ومن غيره فيكون مركبا من جميع الاجزاء وغيرها فلا يكون جمع
الاجزاء بجميعها وان يكون ببعضها دون بعض لان معرف الكل معرف لكل
جزء من اجزائه والالم يكن معرفا لشيء من اجزائه او يكون معرفا لبعضها دون
بعض فان لم يكن معرفا لشيء من الاجزاء امتنع ان يكون معرفا للماهية المركبة وان كان
معرفا لبعض الاجزاء ومعرفة المساهمة كما يتوقف على معرفة ذلك يتوقف على معرفة
البعض الآخر فلا يكون ذلك الجزء وحده معرفا لها بل هو مع غيره فلو كان الجزء معرفا
للماهية كان معرفا لكل جزء من اجزائها ومنها نفسه وهو تعريف الشيء بنفسه وبغيره

حقيقته ولا حقيقة غير معين ولا يعلم ما عداه مفصلا متين

فيكون تعريفا بالخارج وهو ايضا محال لان الخارج انما يعرف المساهية لو علم
 اختصاصه بها والعلم باختصاصه بها يتوقف على العلم بها وعلى العلم
 بكل ما عداها والاول يوجب الدور لتوقف العلم بالمساهية حيث يتوقف العلم باختصاص
 الخارج الموقوف عليه والثاني يستلزم احاطة العقل بامور غير متناهية
 واما بالركب من الخارج والداخل فلانه تعريف بالخارج ايضا وقد ثبت
 استحالة والجواب اننا لانم ان التعريف ببعض الاجزاء محال قوله لان معرف
 الكل معرف لكل جزء منه قلنا لانم لجواز ان يكون الجزء غنيا عن التعريف او مكتسبا
 من معرف آخر وليس من الممتنع تعريف الكل بدون تعريف اجزائه بل الممتنع معرفة
 الكل دون معرفتها فان قلت معرف الكل موجود الكل في الذهن لانه علة لتصوره
 وهو حصوله في الذهن وموجدا لكل لا بد ان يكون موجدا لكل جزء من اجزائه
 والالم يكن موجدا لكل بل لبعضه اجاب بان موجدا لكل لو وجب ان يكون
 موجدا لكل جزء منه لزم احد الامرين اما النقص وهو يخلف السبب عن السبب
 او تقدم السبب على السبب وذلك لان من المسببات ما يتركب من جزئين يترتبان
 في الوجود الزماني كالسرير المركب من الخشب والصورة المتأخرة عنه
 بالزمان فعند تحقق الجزء السابق ان تحقق موجدا المركب يلزم الامر الاول لعدم
 تحقق الجزء اللاحق معه وان لم يتحقق يلزم الثاني لان الجزء السابق معلول له
 على ما هو المفروض لا يقال لانم ان يخلف المعلول عن العلة الموجدة محال
 وانما المستحيل تخلفه عن العلة التامة لانا نقول من الابتداء لو كان موجدا لكل
 موجدا لكل جزء لزم احد الامور الثلاثة اما تعليل لشيء بنفسه او تقدم المعلول
 على العلة او تخلفه عن علة التامة لان المراد بالوجدان ان كان علة وجود
 الشيء في الجملة لزم ان يكون كل واحد من اجزاء المساهية علة لنفسه ضرورة
 كون كل منها علة للكل وان كان العلة التامة للوجود يلزم احد الامرين
 الآخرين كما هو لا يقال هب ان معرف الكل لا يجب ان يكون معرفا لكل جزء لان
 من الواجب ان يكون معرفا لشيء من اجزائه والالم يكن معرفا له بالضرورة لان
 موجدا لكل لابد ان يكون موجدا لبعض اجزائه والشيخ صرح به في كتاب الاشارات
 قائلا العلة الموجدة للشيء اى للمركب الذي له علل مقومة للمساهية علة لبعض تلك
 العلل كالصورة او جميعها في الوجود وهو علة الجمع بينها وهذا القدر كاف في بيان
 امتناع كون بعض الاجزاء معرفا للمساهية لان جزء المعرف به ان كان عينه كان معرفا
 بنفسه والا فبالخارج لاننا نقول لانم انه لو لم يكن معرفا لشيء من الاجزاء لم يكن
 معرفا للكل وانما يكون كذلك لو كان المعرف علة لمعرفة المساهية بكنه الحقيقة
 وليس كذلك بل المعرف ما هو علة لمعرفة الشيء بوجهه ما ومن البين

(ان معرفة)

ان معرفة الشيء بوجهه ما لا يستدعي معرفة شيء من اجزائه وانما المستدعي لمعرفة
 الاجزاء هو المعرفة بكنه الحقيقة واما الموجد فان اريد به العلة الفاعلية فلان
 ان المعرفة فاعلية لوجود المعرفة في الذهن وظاهره ليس كذلك
 وان اريد به علة وجود الشيء سواء كان فاعلا او لم يكن فلان ان علة وجود
 الكل لابد ان يكون علة لبعض اجزائه وحكم الشيخ بذلك انما هو في العلة الفاعلية
 يلوح ذلك لمن ينظر في كتابه لا يقال ما هو علة وجود الكل لو لم يكن علة لشيء
 من اجزائه لكان جميع اجزائه حاصلًا بدونه فيكون الكل حاصلًا بدونه فلا يكون
 علة له لانا نقول بل اللازم ان كل واحد من اجزائه لا يحتاج الى علة الكل ولا يلزم
 من ذلك عدم احتياج الكل اليها فان الهيئة الاجتماعية في المركبات جزء لها يحتاج
 اليه ولا شيء من اجزائها يحتاج اليه اما الاجزاء المادية فلا تحتاج الهيئة الاجتماعية
 اليها واما نفسها فظ وثبتنا عن هذا المقام لكن لم لا يجوز التعريف بالخارج
 قوله لان التعريف بالخارج متوقف على العلم بالاختصاص في نفس الامر قلنا لان
 بل على اختصاصه في نفس الامر فان العلم بالخاصة يوجب العلم بالماهية وان لم يحظر
 بالبال اختصاصها بها سلمنا لكن لان لزوم الدور واحاطة العقل بما لا يتناهي
 وانما يلزم ذلك لتوقف العلم بالاختصاص على تصور الماهية بالجهة المطلوبة من
 التعريف او على تصور كل ما عداها مفصلا وهو ممنوع بل على تصور الماهية
 بوجه ما تصور ما عداها على سبيل الاجمال اذ قد نعلم اختصاص جسم معين بكونه
 شاعلا لما كان معين وان لم تصور حقيقة ذلك الجسم ولا ما عداها على سبيل التفصيل
 بقي ههنا على المصنف قسم الحد التام وهو التعريف بجميع الاجزاء الذي هو
 المقصد الاقصى من هذا الباب ولم يتعرض لدفع الاشكال عنه ووجه التفصي
 عنه ان جميع اجزاء الشيء وان كانت نفسه الا ان التعريف بها لا يستلزم التعريف
 بنفسه لان معنى تعريف الشيء بجميع اجزائه ان تصور الاجزاء علة لتصوره لكن
 تصور الاجزاء يمكن ان يقع على وجهين الاول ان يتعلق تصور واحد بمجموع
 الاجزاء وبهذا الاعتبار تصور نفسه تصور الشيء الثاني ان يتعلق تصورات متعددة
 بالاجزاء بازاء كل جزء تصور فالتعريف بالنفس انما يلزم لوجعلنا تصور جميع الاجزاء
 علة وليس كذلك بل جميع تصورات الاجزاء علة لتصور الشيء الذي هو
 تصور جميع الاجزاء فالحد والمحدود شيء واحد الا ان في الحد تفصيلا وفي المحدود
 اجسالا وقيل الحد التام هو الجنس والفصل والماهية هي ليست بهما فقط بل
 لابد مع ذلك من معنى ثالث وهو الاجتماع بينهما فانها اجزاء مادية هي الجنس
 والفصل وجزء صوري هو الهيئة الاجتماعية فالحد التام يشترك الحد الناقص
 في كون التعريف بهما بعض اجزاء الماهية الا انه جميع الاجزاء المادية والناقص

بعضها وفيه نظر لان الحد التام لو كان لبعض اجزاء الماهية لما ساواه في المفهوم
ولما كان تمام الماهية ومقولا في جواب ماهو ولم يحصل به الوقوف على كنه الماهية
مع ان جمهور العلماء من الاولين والآخرين اثبتوا هذه الصفات وانت تعرف
ان المصنف يصرح بواحد واحد منها في موضع موضع (قوله خاتمة المركب محدود
دون البسيط) الماهية اما لاجزاء لها وهي البسيطة اولها جزء وهي المركبة وعلى
التقديرين اما ان يكون جزءا لغيرها او لا يكون فالاقسام اربعة لا يزيد
عليها البسيط الذي لا يتركب عنه غيره كالواجب لا يحد اذا الحد لا بد له من الفصل
ولاشئ مما له فصل بسيط ولا يحد به لان التقدير عدم تركب الغير عنه والبسيط الذي
يتركب عنه غيره كالجنس العالي لا يحد لبساطته ويحد به لتركب الغير عنه والمركب
الذي لا يتركب عنه غيره كالنوع السافل يحد لتركبه ولا يحد به لعدم تركب الغير
عنه والمركب الذي يتركب عنه غيره كالنوع المتوسط يحد لتركبه ويحد به
لتركب الغير عنه فكل مركب محدود دون البسيط وهما ان تركب عنهما غيرهما
يحد بهما والا فلا هذان بيان حال الحد بالقياس الى الماهيات ان ايها متحد وايها متحد فاما حال
الرسم فكل ما له خاصة لازمة يئسدة ولم يكن بد يهي التصور فهو مرسوم وان
لم يكن كذلك وذلك بان لا تكون له خاصة او يكون لكن لا تكون لازمة يئسدة
او يكون وهو بد يهي لم يكن مرسوم اما على التقديرين الاولين فلما سمعت
غير مرة واما على التقدير الثالث فلان التعريف انما يكون للتصور المكتسب
واللازمة الاولى منظور فيها لجواز رسم مثل تلك الماهية بالعرض العام مع الفصل
والتعريف التام لا يكون الا بالقول اى المركب لتركب حد التام من الجنس والفصل
والرسم التام من الجنس القريب والخاصة والتعريف الناقص قد يكون
بالقول اما الحد فكل مركب من الجنس البعيد والفصل واما الرسم فكلما يتركب
من الجنس البعيد والخاصة وقد لا يكون كما اذا كان الحد بالفصل وحده والرسم
بالخاصة وحدها عند من يجوز التعريف بالمراد والحد التام لا يقبل الزيادة
والنقصان من حيث المعنى لانه بجميع الذاتيات وجميع الداتيات يتمتع ان يزيد
او ينقص وقيد بالمعنى لقبولهما من حيث اللفظ كما اذا ورد بدل الجنس والفصل
حداهما او حد احدهما وغير التام قابل لهما اما الحد الناقص فلجواز ان يذكر
فيه الجنس البعيد بمرتبة او مرتبتين وفصلان او احدهما واما الرسم التام والناقص
فلجواز ان يذكر فيه خواص متعددة او احداهما والعام في الحد والرسم يجب
تقديمه لانه اكثر وجودا من الخاص في العقل فيكون اعرف والاعرف
واجب التقديم في نظر التعليم وفيه ما عرفت فلنقتصر على هذا القدر
من الكلام في قسم التصورات حامدين لمفيض الكمالات والخيرات

خاتمة المركب محدود
دون البسيط فان
تركب عنهما غيرهما
لحدبها والافلاوكل
ماله خاصة يئسدة غير
بد يهي التصور
مرسوم والا فلا
والتعريف التام
انما يكون بالقول
والناقص قد لا يكون
والحد التام لا يقبل
الزيادة والنقصان
معنى وغيره قد يقبلهما
والعام لكونه اعرف
من الخاص يجب تقديمه
في التعريف من

قال القسم الثاني في اكتساب التصديقات

اقول اى المجهولات التصديقية وفيه ابواب اولها في القضايا وثانيها في القياس
وثالثها في الاقيسة الشرطية الافتراضية وكان الانسب ترتيبه على ما بين لان القياس
الشرطي من مطلق القياس فذكره في باب اولى من افراد باب له ولما كان اكتساب
المجهولات التصديقية بالحجة وهى مؤلفة من القضايا يقدم مباحثها في عدة
فصول وعقد الفصل الاول لذكر اقسامها الاولى (قوله القضية لا بد فيها من
محكوم عليه وبه) فذبتين مما سلف لك من معنى القضية انها لا تحقق بدون
الحكم فلا بد فيها من محكوم عليه ومحكوم به فان كانا قضيتين عند التحليل اى عند
حذف الادوات الدالة على الارتباط الحكمي سميت القضية شرطية ومحكوم
عليه مقدم والمحكوم به تاليا وان لم يكونا قضيتين سميت حالية والمحكوم عليه
موضوعا وبه محمولا وانما قيد بالتحليل لان طرفي الشرطية ليسا قضيتين عند
التركيب بل عند التحليل اما انهما قضيتان عند التحليل فظ لانا اذا قلنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وحذفنا ان والفاء الموجبتين للربط بقى الشمس طالعة وهى
قضية والنهار موجود وهى ايضا قضية وكذلك اذا قلنا اما ان يكون العدد زوجا
او فردا وحذفنا كلى اما واو بقى العدد زوج العدد فرد وهما قضيتان واما انهما ليسا
قضيتين عند التركيب اما اولا فلان لازمة كونهما قضيتين متتبعين فبنتى كونهما
قضيتين بيان الاول ان من لوازم كونهما قضيتين احتمال الصدق والكذب وهو منصف
واما ثانيا فلان الحكم جزء القضية وهو منصف في طرفي القضية الشرطية وقيد الادوات
بالدلالة على العلاقة الحكمية للابرد النقض بقولنا ان زيدا عالم هو يوجب ان زيدا مكرم
فاذا حذفنا اداة الربط لم يبق قضيتان بخلاف الادوات كلها والقيدان ذكرهما
صاحب الكشف وفيه نظر لانه ان ارد بالقضيتين قضيتان بالقوة فلا شك ان طرفي
الشرطية قضيتان بالقوة حالة التركيب فلا حاجة الى ذكر التحليل وان ارد قضيتان بالفعل
فكما ان طرفيها ليسا قضيتين بالفعل عند التركيب كذلك ليسا قضيتين بالفعل عند التحليل
اذ عند حذف الادوات الموجهة للربط ما لم تحقق الحكم في كل من طرفي الشرطية لم يصير
قضية ولان التحليل الى مامته التركيب فلا يكون الى قضيتين والنقض غير وارد اذ قلنا
زيد عالم وزيد مكرم ليسا محكوما عليه ومحكوما به في القضية والكلام فيهما بقى ههنا
اشكالان احدهما ان قلنا زيدا عالم نقضه زيد ليس بعالم حالية مع ان طرفيه قضيتان
وثانيهما ان الحكم بين قضيتين اما ان يصدق بالاجاب او بالسلب وايا ما كان يخل اليهما
وابس شرطيا والجواب ان المراد بالقضية ههنا ما ليس بمفرد ولا في قوة المفرد وهو
ما يمكن ان يعبر عنه بمفرد والطرفان في صورتي النقض في قوة المفرد والى هذا

القسم الثاني في
اكتساب التصديقات
وفيه ابواب الاول
في اقسام القضايا
واجزائها واحكامها
وفيه فصول الاول
في اقسام القضية
متن

القضية لا بد فيها
من محكوم به ومحكوم
عليه فان كانا قضيتين
عند التحليل اى عند
حذف ما يدل على
العلاقة بينهما من
النسبة الحكمية
سميت شرطية وسميا
بالمقدم والتالى
والا سميت حالية
وسميا بالموضوع
والمحمول متن

اشار الشيخ في الشفاء حيث قال القول الجازم بحكم فيه نسبة معنى الى معنى اما بالاجاب
اوسلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه هذه النسبة اولا يكون فان كان وصكان
النظر فيه لامن حيث انه واحدة وجلة بل من حيث تعتبر تفصيله فهو شرطى
وان لم يكن كذلك فهو حلى سواء كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيهما اصلا
كقولنا زيد حيوان او كان فيهما تركيب لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم
بدله مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مائت او كان فيهما تركيب فيه صدق وكذب
لكن اخذ من حيث هو جلة يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واعتبرت وحدته لا تفصيله
كقولنا الانسان ماش قضية (قوله والشرطية اما متصلة) الشرطية اما متصلة
او منفصلة لان الحكم بين القضيتين لا يكون بالنسبة بينهما على ان احدهما الاخرى
بل بالتوافق بينهما في الصدق او التباين اوسلبهما فالتصلة ما حكم فيها باستصحاب
احدهما للآخرى في الصدق سواء كان الاستصحاب لزوميا واتفاقيا وسمى موجبة
او بسالبة وسمى سالبة والمنفصلة ما حكم فيها بعناد احدهما للآخرى في الصدق
فقط او في الكذب فقط او فيهما اعم من ان يكون ذاتيا او غير ذاتي وهو الموجبة
اوسالبة وهى السالبة والحصر لم يبين بما قيل فكم نسبته بين القضيتين لا تكون على
احد الوجوه المذكورة واعترض على تعريف المصلة بانها يمكن ان يتركب من كائنتين
ومن كاذب وصادق فلا يكون الحكم فيها بالاستصحاب في الصدق وهو في غاية
الفساد لان استصحاب صدق احدهما صدق الاخرى لا يوجب كونهما صادقين
ضرورة ان صدق قضية على تقدير لا يستلزم ان يكون هي او التقدير صادقة
في نفس الامر نعم ههنا اشكال آخر منشأه ان صدق المطلقة دائم فاذا صدق
زيد ضاحك في وقت ما صدق زيد ضاحك في وقت ما زال وابتدا فحينئذ يصدق
قولنا كلما صدق الله عالم صدق زيد ضاحك في وقت ما وليس يصدق كلما كان الله
عالم كان زيد ضاحكا فلو كان مفهوم الاتصال التوافق في الصدق لم يبق بين
القضيتين فرق فالحق اعتبار الاتصال والانفصال بين القضيتين انفسهما على
ما صرح به المصنف فيما بعد والنقض على تعريف المنفصلة بالمصلة السالبة الثاني
غير متوجه لان الحكم فيها باتصال السلب والانفصال لو صدق لكان بالالتزام
والمعتبر هو الدلالة بالتصريح (قوله والمقدم في المتصلة) المقدم والسالى لهما اعتباران
بحسب ما صدق عليه ولا خفاء في امتياز كل منهما عن الآخر لهذا الاعتبار
في المتصلة والمنفصلة وهو المعنى من الامتياز الوضعى وبحسب المفهوم فالمقدم
متميز عن التالى في المتصلة لهذا الاعتبار دون المنفصلة وهو المراد من الامتياز بحسب
الطبع اما الامتياز في الاتصال فلان مفهوم المقدم فيه الملزوم ومفهوم التالى
اللازم وقد يكون الشيء ملزوما لغيره من غير عكس لجواز كون اللازم اعم فان

والشرطية اما متصلة
ان حكم فيها باستصحاب
احدهما الاخر
في الصدق اوسالبة
واما منفصلة ان حكم
فيها بعناد احدهما
الاخر في الصدق او
في الكذب او فيهما
اوسالبة متن

والمقدم في المتصلة
وهو المستصحب متميز
عن التالى بالطبع
فقد يكون الشيء
ملزوما لغيره من غير
عكس وفي المنفصلة
لا يتميز الا بالوضع لان
عناد احدهما الاخر
في قوة عناد الاخر له
متن

قلت المدعى ان المقدم اعم من ان يكون ملزوما او غيره فميز عن التالى والبيان
مخصوص بصورة اللزوم فلا يرد على الدعوى فنقول المراد بالمتصلة اللزومية
وتخصيص الدال يدل على تخصيص المدلول ونقول معنى الكلام ان مفهوم المقدم
هو المستحب ومفهوم التالى هو المصاحب وهما تمايزان اذا لم يجب ان يكون كل
مستحب مصاحبا لكلى الملزوم وكان قوله اولا المقدم وهو المستحب اشارة الى هذا
والصواب الامتياز فى اللزومية كالتبين والافتقار العامة لان معنى التالى فيها الصادق
فى نفس الامر الموافق لتقدير ومن البين ان ذلك التقدير لا يجب ان يكون موافقا له
دون الخاصة اذ معنى التالى فيها الصادق الموافق لصديق فيكون هذا ايضا
موافقا لذلك واما عدم الامتياز فى المتصلة فلان مفهوم التالى فيها المعاند ومفهوم
المقدم المعاند وعناد احدهما الاخر فى قوة عناد الاخر اياه (قوله ولما كانت الشرطية)
قد ظهر مما سبق ان الشرطية تنهى بالتحليل الى حالتين اما ابتداء او بواسطة
فلذلك سميت الجملة بسيطة وابسطها الموجبة كما ان الاقوى فى التركيب السالبة
الشرطية اذ السلب لا يعقل ولا يذكر الامضا الى ايجابه فهو مسبوق بالايجاب فى التعقل
والذكر اما انه لا يعقل الامضا الى ايجابه فلان السلب رفع الايجاب فتعقله يتوقف
على تعقل الايجاب لا يقال لو كان السلب رفع الايجاب لزم التناقض فى كل سالة لان
الايجاب يقع النسبة النبوية فلو كان جزءا من السلب لزم ان لا يتحقق السلب الا بعد
تحقق الايجاب فوجب ان توقع النسبة فى كل سالة وترفعها وان هذا التناقض لانقول
فرق ما بين جزء الشيء وبين جزء مفهومه فان البصر ليس جزءا من العمى والا
لم يتحقق الا بعد تمييزه بل هو جزء مفهومه حيث لم يكن تعقله الامضا اليه ولا يحد
الابان تعرف البصر بالعدم فيكون احد جزئى البيان فكذا الايجاب وقوع النسبة
والسلب عدم وقوعها وعدم وقوع النسبة مشتمل على وقوع النسبة لا بمعنى انه
جزؤه بل من حيث ان تعقله موقوف على تعقل الوقوع فالاجاب معتبر فى السلب على
انه مرفوع لا على انه موضوع فلا تناقض اصلا واما انه لا يذكر الا بعد ذكر الايجاب
فلان الموجبة انما يعبر عنها بالفاظ والسالبة اذا اريد التعبير عنها ركب بينها
وبين حرف السلب كقولنا زيد ليس هو قائم فان هو قائم هو الذى لولا حرف السلب
كان ايجابا على زيد فجاء السلب ورفع النسبة وتسمية القضايا الموجبة بالجملة والمتصلة
والمنفصلة بطريق الحقيقة لتحقق معنى الجمل والاتصال والانفصال فيها واما
السوا ب فليست كذلك فاما اذا قلنا زيد ليس بكتاب فقد رفعنا الجمل فكيف تحقّق
الجمل وكذلك فى سلب الاتصال والانفصال نعم انما سميت بها بطريق المجاز لمسا بينهما
ايها فى الاطراف اولكونها متقابله بها اولان لا جزأها استعداد قبول الجمل
والاتصال والانفصال وتسمية المتصلة بالشرطية بطريق الحقيقة لما فيها من معنى

ولما كانت الشرطية
تنهى بالتحليل الى
الجملة سميت الجملة
بسيطة وابسطها
الموجبة لان سلب
كل امر لا يعقل ولا
يذكر الامضا الى
ايجابه فهو مسبوق
بالاجاب فى التعقل
والذكر وتسمية
الموجبات الثلاث
باسمائها بطريق
الحقيقة وتسمية
سوا لبها مجاز
للمسا بهمة وتسمية
المتصلة بالشرطية
بالحقيقة لما فيها من
معنى الشرط وادانه
وتسمية المنفصلة بها
مجازا للمسا بهمة وتقدم
الجملة طبعاً بوجوب
تقديمها وضعاً فلتكلم
فيها اولا مت

الفصل الثاني في أجزاء القضية وفيه بحثان الأول القضية تلتزم ١٠٦ من الموضوع والمحمول ونسبة ترابط أحده

الشرط اداته وتسمية المنفصلة بها بالمجاز لشابهة بينهما في الأجزاء أو في انتاج وضعها أو رفعها فإن قلت الحقيقة والمجاز أما باعتبار مفهومها الاصطلاحي فاطلاق اسمائها على السوالب والمنفصلة حقيقة كاطلاقها على الموجبات والمتصلة وأما باعتبار مفهومها اللغوي فاطلاقها على الموجبات والمتصلة ليس حقيقة كاطلاقها على السوالب والمنفصلة إذ لا يراد بها في هذا الفن مفهومها اللغوي وحيث لا رادة ولا استعمال لاحقية ولا مجازا فنقول ذلك بحسب المفهوم اللغوي على معنى أن تلك الأسماء لو اطلقت وارتد بها الموجبات والمتصلة كانت حقايق فيها ولو ارتد بها السوالب والمنفصلة كانت مجازات وكان المصنف إنما قال بطريق الحقيقة والمجاز ولم يقل حقيقة ومجازا إشارة إلى هذا على أن المقصد الأقصى من هذا الكلام بيان المناسبة بين المفهومين تحقيقا للنقل فكأنه قيل إنما سميت القضية التي تنحل إلى مقررين تحلية أما في الموجبة فلتحقق معنى الجمل وأما في السالبة فلشابهتها إياها وكذلك البواقي نعم لا وجه ليراد الحقيقة والمجاز في البيان حينئذ ولما كانت الجمالية مقدمة على الشرطية طبع استخفت التقدم وضعا فلهذا وقع الشروع في البحث عنها أولا (قوله الفصل الثاني في أجزاء القضية) على بالقضية الجمالية إذ لكلام مسوق لأجهلها فهي إنما تتم بمحكوم عليه وهو الموضوع وتكتم به وهو المحمول ونسبة ترابط المحمول إلى الموضوع ربط إيجاب وسلب وهي النسبة الحكمية ولا يست القضية مجرد معنى الموضوع والمحمول فانهما لو اجتمعا في الذهن بدون الحكم لم يكن الحاصل قضية وقد شبهت بالركبات الخارجية واجزائها باجرائها لان طرفيها يشبهان المسادة من حيث أن القضية معهما بالقوة ككأن مادة السرير كذلك والحكم بينهما يشبه الصورة لانها تحصل بالفعل معه كصورة السرير والطرفين والحكم يشبهان المادة والصورة لانهما يتقدمانه كهي عليها فهما جزآن ماديان والحكم جزء صوري ومعلوم انه أقوى الأجزاء وادخل في الاعتبار فانه الموجب والسلب والصادق والكاذب وبه مناط احكامها واولاها فاذا اريد ان يحاذي باللفظ ما في الضمير في الأولى ان يدل عليه بلفظ ويسمى ذلك اللفظ رابطة فان قلت اجزاء القضية عند التفصيل اربعة الموضوع والمحمول والنسبة بينهما والحكم اي وقوعها أولا وقوعها في اول الرابطة ان كان هو النسبة فلا بد من لفظ آخر يعبر به عن الحكم ليطابق اللفظ والمعاني وان كان هو الحكم لم يستقم قول المصنف الرابطة ما تدل على النسبة ولم يكن انظمة هو في قولنا زيد ليس هو بكتاب رابطة اذ الحكم فيه بالسلب وهي لا تدل عليه مع تصريحهم في الفرق بين الإيجاب المعدول والسلب البسيط بانها رابطة فنقول مدلول رابطة هو الحكم وقد صرح به الشيخ في السقاء حيث قال ليس مجموع معاني القضية معنى الموضوع

بالآخر ومن حقها ان يدل عليها ايضا بلفظ ويسمى ذلك اللفظ رابطة فان ذكرت سميت القضية ثلاثية والالكانت مضمرة في النفس وتسمى القضية ثنائية وهي اداة قد تكون في قالب الكلمة ككان أو في قالب الاسم كهو والاولى تسمى زمانية والاخرى غير زمانية وقد تختلف اللغات في استعمالها معا او بالتفريق وجوبا وجوازا وامتناعا ويس حاجة كل محمول هو كلمة او اسم مشتق الى الرابطة حاجته الاسم الجاهل فبهما من الدلالة على النسبة الى موضوع ماع ان الحاجة الى الرابطة للدلالة على النسبة الى موضوع معين فالقضية اذا ما ثلاثية تامة دل فيها على النسبة الى موضوع معين كالذكر وفيها رابطة غير زمانية او غير تامة دل فيها على النسبة إلى موضوع غير

مبين كالذكر وفيها رابطة زمانية او التي مجموعها كلمة او اسم مشتق من (والمحمول)

والمحمول بل تحتاج الى ان يعتد الذهن مع ذلك النسبة بين المعنيين بايجاب او سلب
فعند محاذاة المعاني باللفظ لابد ان تتضمن ثلث دلالات والمصنف ايضا ساعد
على ذلك لانه لم يسم اللفظ الدال على مطلق النسبة رابطة بل الدال على نسبة
تربط المحمول بالموضوع والنسبة مالم يعتبر معها الوقوع او الالاقوع لم تكن
رابطة فان قيل لما كان معاني القضية اربعة لم تحصل محاذاتها الاربعة الفاظ
فقول الدال على الحكم دال على النسبة فلا احتياج الى الدلالة عليها بلفظ آخر
واما لفظة هو فرابطة الايجاب وكأنهم انما لم يعتبر واربطة السلب للاستغناء بها
مع حرف السلب ثم ان الرابطة ربما ترك اعتمد على شعور الذهن بمعناها فانقسمت
القضية باعتبارها الى قسمين لانها ان ذكرت فيها فهي ثلاثية وان لم تذكر معها
بل اضمرت في النفس فهي ثنائية واربطة اداة لدالتها على النسبة الحكمية وهي
غير مستقلة لكنها قد تكون في صورة الكلمة وقد تكون في صورة الاسم والاول
تسمى رابطة زمانية والاخرى غير زمانية واللغات مختلفة في استعمالها والاقسام
عند التفصيل تسعة لان استعمال الربطتين معا او لزمانية بدون غيرها او غير الزمانية
بدونها مفروض في المواد الثلاثة وعدم العنود على بعض الامثلة لا يضر بالفرض قال
الشيخ لغة اليونان توجب ذكر الرابطة لزمانية دون غيرها وامالفة العرب فربما
يخذف الرابطة وربما يذكروا المذكور ربما كان في قالب الاسم كقولك زيد هوسى
وربما تكون في قالب الكلمة وهي الكلمات الوجودية كقولك زيد كان كذا
او يكون كذا وقد غلبت في لغة العرب حتى انهم يستعملونها فيما ليس بزمانى كقوله
تعالى وكان الله غفورا رحاما وفيما لا يختص بزمان كقولهم كل ثلثة يكون فردا وامالفة
البحر فلا تستعمل القضية خالية عنها اما بلفظ كقولهم هست وبود واما بحركة
كقولهم حين بالفتح او الكسر وفيما نقل عن لغة العرب نظر لان لفظة هو وهي
وهما وهم وهن عندهم ضمائر وضعت لما تقدم ذكره عليها ولادلالة لها على نسبة
اصلا فضلا عن النسبة الحكمية وانما تدل على مرجوع اليه متقدم فليس مدلول
هو في قوله زيد هوسى الا زيد فكيف يكون رابطة فان المراد به الفصل والعماد
فنهول الامثلة التي اورده فيها ليست من مواضع الفصل بفصح عن ذلك تصفح
كاتبه على ان ضمير الفصل ايضا لا يدل عندهم على النسبة الحكمية بل على الفرق
بين النعت والخبر واما الكلمات الوجودية فهي وان دلت على النسبة لكنها
لا تدل على الحكم كما بينه في المضارع الغائب ولانها لو كان لها دلالة على الحكم
لاحتملت الصدق والكذب وليست كذلك وايضا جعلها روابط ههنا في ما سبق
منه في الالفاظ من اخذها باذاء الاداة فقد ظهر ان ما اخذه رابطة في لغة العرب ليس
رابطة بل الرابطة عندهم حركة الرفع من الحركات الاعرابية وما يجرى مجراها

لانها دالة على معنى الفاعلية وهو الاسناد ثم ان كان التركيب من المعربات فالقضية
 ثلاثية كقولنا زيد قائم وان كان من المبنيات فهي ثنائية كقولنا هذا سيويه ولذلك
 قالوا ان كلا منهما في محل اسم مرفوع تنبيهها على اضممار الرابطة في النفس ايضا
 وقال القضية الثانية قد اختصرت عن الواجب فيها الا ان يكون محمولها كلمة
 او اسما مشتقا كقولنا زيد يكتب او كاتب فلا يبعد ان ترتبط بنفسه لدالاتها على
 النسبة الى موضوع ما بخلاف الاسم الجامد كقولنا زيد جسم فليس حاجة الكلمة
 او الاسم المشتق الى الرابطة حاجته لكن ذلك الواجب لا يوجب استغناء ثهما
 عن الرابطة لانها لا تدلان على الموضوع المعين بل على موضوع ما والحاجة الى
 الرابطة للدلالة على النسبة الى موضوع معين والرابطة المستعملة في لغة العرب
 لا تفقد هذه الدلالة اذا كانت غير زمانية فاذا قلت زيد هو قائم يرجع هو الى زيد
 ويتناول مشارا اليه واما اذا قلت زيد كان قائما لم يدل على تعيين زيد ولذلك
 تسمع من علماء لغتهم يقولون ان ههنا اضممارا وتقديره زيد كان هو فاذن مراتب
 القضايا ثلث ثنائية لم يدل فيها على نسبة اصلا وثلاثية تامة دل فيها على تعيين النسبة
 وثلاثية ناقصة دل فيها على النسبة لكن لا بالتعيين هذا محصل كلامه وقد جعل
 صاحب الكشف والمصنف الثلاثية التامة ما ذكرت فيها رابطة غير زمانية والثلاثية
 الناقصة ما ذكرت فيها رابطة زمانية او التي محمولها كلمة او اسم مشتق نقلا منه
 وهو غير مطابق اما الاول فلا يستثناء القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق من الثنائيات
 واما ثانيا فلانه قال بعد هذا الكلام بلافصل وبالجملة فان الثلاثية هي التي صرح فيها
 بالرابطة كقولنا الانسان يوجد عدلا او قولنا الانسان هو عدل ومن البين انه لا رابطة
 في تلك القضية لانها اداة ولاداة فيها ولا محصورها في الزمانية وغيرها وهما منتقيان
 نعم تجبه بعد ما مر وجوه من الاعتراضات الاول ان المحمول اذا كان كلمة او اسما مشتقا
 يمتنع الارتباط بنفسه لان النسبة الرابطة هي النسبة الحكمية ويمتنع دلالتهما عليها
 وقد سبق بيانه الثاني ان الرابطة امالفظه تدل على النسبة الى موضوع معين او الى
 موضوع ما فان كان الاول لم تكن الرابطة الزمانية رابطة وان كان الثاني لم يمتنع
 الكلمة والاسم المشتق الى الرابطة اصلا الثالث المتعبر في الرابطة ان كان الدلالة
 بالوضع على موضوع معين لم تكن الرابطة الغير الزمانية رابطة لانها لم توضع
 كزيد مثلا في قولنا زيد هو كاتب والا لم يصح ابداله بعمره وان كان مطلق الدلالة
 سواء كان مطلق الدلالة سواء كانت بالوضع او بالقرينة فالرابطة الزمانية ايضا تدل
 على موضوع معين لقرينة تقدم الموضوع الرابع اعتبار تعيين الموضوع كما يجب
 في الرابطة كذلك يجب تعيين المحمول لانها الدلالة على النسبة بين موضوع ومحمول
 معينين والرابطة الغير الزمانية ولو سلم انها تعيين الموضوع لاتعين المحمول على

ما علمنا الشيخ نفسه حيث قال لفظة هو في قولنا زيد هو حتى جاءت لتدل بنفسها بل لتدل
 على ان زيدا هو احر لم يذكر بعد مادام انما يقال هو الى ان يصرح به فالقضية المذكورة
 هي فيها لا تكون ثلاثية تامة ايضا كالمذكور فيها رابطة زمانيه والحق الاكتفاء
 في الرابطة بالدلالة على نسبة معينة في الرابطة اعم من ان يكون بحسب الوضع
 او بالقرينة اللفظية اذا المقصود من الرابطة ليس الايراد عبارة تدل على النسبة
 الحكمية واما ان دلالتها بالوضع فلا يجب وكيف والمحاذفة على احوال الالفاظ
 واجبة لمن يحاول تأدية المعاني لاسيما القرائن اللفظية التي اعتبرها عامة علماء اللغة
 والخامس القضية التي محمولها كلمة او اسم مشتق ان كانت ثلاثية ام يستقيم عددها
 من الثنائيات وان كانت ثنائية لم تنحصر المراتب في الثلاثة بل يكون هنالك ثنائية دل
 فيها على النسبة والصواب ثلث المراتب بالثلاثية التي ذكرت فيها الرابطة والثنائية
 التامة التي لم تذكر فيها ولم يدل على النسبة والثنائية الزائدة دل فيها على النسبة وذلك
 لانه لا يمكن الدلالة على الحكم بدون الدلالة على النسبة ويمكن الدلالة عليها بدون
 الدلالة على الحكم فاذا دل على الحكم فقد دل على النسبة وتكون القضية حينئذ
 ثلاثية اما اذا لم يدل على الحكم فربما لم يدل ايضا على النسبة فيكون ثنائية تامة وربما يدل
 على النسبة فيزيد القضية دلالة على الثنائية لكنها ما خرجت عن مرتبتها اذ لم يتأد
 الا احد جزئي مفهوم الرابطة فهي ثنائية زائدة واعلم ان في هذا البحث خبطا مالا بد
 من التنبيه عليه فنقول لما كانت القضية مشتملة على ثلثة معان معنى الموضوع ومعنى
 المحمول ومعنى الحكم حينئذ لم تتم عبارة الا اذا كان فيها ثلث دلالات على المعاني
 الثلاثة وحينئذ تكون القضية ثلاثية ولو لم يدل الاعلى المعنيين يكون القضية ثنائية ثم
 المحمول اذ كان كلمة او اسما مشتقا يؤدي معنى المحمول والنسبة الحكمية بلا فظة واحدة
 اما معنى المحمول فظاهر واما معنى النسبة الحكمية فلان الكلمة موضوعة لنسبة الحدث
 الى موضوع معين كما تقرر في بحث الالفاظ فاذا صرح بالموضوع يؤدي تلك النسبة
 قطع فهي باعتبار دلالتها على نسبة المحمول المعين الى الموضوع المعين رابطة وباعتبار
 دلالتها على الحدث محمول فحينئذ تكون القضية ثلاثية اذ لا معنى للقضية الثلاثية الا ما دل
 فيها على النسبة الحكمية بل الفعل المخاطب او المنكلم لما يؤدي منه المعاني الثلاثة قضية
 ثلاثية ايضا ولا تذهب الى ان الرابطة هي التي تدل على مجرد النسبة الحكمية والا
 لم تكن الكلمات الوجودية رابطة لانها كما تدل على النسبة تدل على
 زمانها والفرق بينها وبين الكلمات الحقيقية وان اشتركتا في كونها موضوعة
 لنسبة المحمول المعين الى موضوع معين ان الكلمة الحقيقية تدل بنفسها على
 المحمول المعين بخلاف الكلمة الوجودية فانها لا تدل على الموضوع المعين
 ولا على المحمول المعين وكما ان الكلمة الحقيقية اذا صرح بموضوعها تدل على

قال الامام القسطنطيني التي فتحونها كلمة او اسم مستحق ثبائته ﴿ ١١٠ ﴾ في اللفظ ثلاثية با لفتح لان التثنية

مَدْلُول عَلَيْهَا
تَضْمِناً فَذَكَرَ هَا يُوجِبُ
التَّكْرَارَ وَقَدْ عَرَفْتَ
تَجَوُّبَهُ فَإِنَّ الزَّامَ
التَّكْرَارَ بِمَقَرِّ الْمَحْمُولِ
مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِ
فَجَوَابُهُ أَنَّ مَا يَضْمُرُهُ
الْمَحْمُولُ مِنَ الضَّمِيرِ
ضَمِيرُ الْفَاعِلِ مَوْضِعُهُ
آخِرُ الْمَحْمُولِ مَقْطُوعٌ
بِكُونِهِ اسْماً عِنْدَ أَهْلِ
الْعَرَبِ بِدَلَالَتِهِ عَلَى
النِّسْبَةِ إِلَى مَوْضُوعٍ
غَيْرِ مَعِينٍ وَالرَّابِطَةُ
بِمُخَالَفِ ذَلِكَ مَتْنِ
الثَّانِي نِسْبَةُ أَحَدِهِمَا
إِلَى صَاحِبِهِ بِالْمَوْضُوعِيَّةِ
غَيْرِ نِسْبَةِ صَاحِبِهِ
إِلَيْهِ بِهَا وَقَدْ يَخْتَلِفَانِ
بِالْوُجُوبِ وَكَذَلِكَ
لَا يَحْفَظُ الْعَكْسُ جِهَةً
الْأَصْلَ وَنِسْبَةُ أَحَدِهِمَا
إِلَى صَاحِبِهِ بِالْمَوْضُوعِيَّةِ
غَيْرِ نِسْبَةِ صَاحِبِهِ
إِلَيْهِ بِالْمَحْمُولِيَّةِ
وَقَدْ يَخْتَلِفَانِ أَيْضاً
بِالْوُجُوبِ لِجَوَازِ
أَنْ يَمْتَنِعَ تَحَقُّقُ
الْمَوْضُوعِ دُونَ كَوْنِهِ
مَحْمُولاً عَلَيْهِ الْمَحْمُولُ
وَلَا يَمْتَنِعُ تَحَقُّقُ الْمَحْمُولِ
دُونَ كَوْنِهِ مَحْمُولاً عَلَى

النسبة الحكمية كذلك الكلمة الوجودية اذا صرح موضوعها ومحمولها
حينئذ لا حاجة في ارتباط المحمول الى الموضوع الى تقدير كلة ضمير كما هو ههه الشيخ
وكذلك في الكلمة الحقيقية اذا تأخرت عن الموضوع لم ينتج الى تقدير الضمير لانها
بمجرد ذكر الموضوع يفهم منها النسبة الحكمية حينئذ يتأدى جميع معاني القضية
فتقدير الضمير تقدير لفظ مستدرك لا حاجة اليه في عقد القضية ودالاتها على الثلاثة
قطعا فلا فرق في اداء معاني القضية بين قام زيد و زيد قام واما اذا كان المحمول اسما
جامدا فان كان في القضية حركة رفع فهي ثلاثية لانها تدل على الاسناد وهو
النسبة الحكمية وان لم تكن فيها حركة رفع فلا دلالة فيها على النسبة اصلا
فهذه قضية ثبائية هذا ما تلخصت عند المعاودة فأمل واعتبر (قوله قال الامام القضية
التي محمولها كلة او اسم مشتق) زعم الامام في المختص ان القضية التي محمولها كلة
او اسم مشتق ثنائية في اللفظ ثلاثية بالطبع لان النسبة دل عليها تضمننا ضرورة
تأدى جزئي القضية بلفظ المحمول فلو ذكرت الرابطة لزم التكرار واجاب بما عرفته
من ان الحاجة الى الرابطة للدلالة على النسبة الى موضوع معين والمحمول فيها
انما تدل على النسبة الى موضوع ما وهذا الوجه اتمائم في الرابطة الغير الزمانية واما
في لزمانية فالتمسك باللام لا يلزم لدلالاتها ايضا على النسبة المطلقة والحق في الجواب ان الاحتياج
الى الرابطة للدلالة على النسبة الحكمية ولا دلالة لهما عليها فان قلت التكرار غير
مندفع لانا اذا قلنا زيد كاتب او يكتب يكون الضمير مستكنا في المحمول فلو ذكرت
الرابطة صار الكلام زيدا هو كاتب هو وانه تكرر وهذا الكلام غير الاول اذ فيه
الزام تكرر الضمير وفي الاول تكرر النسبة اجاب بالغايرة بينهما اما اول فلان
ما تضمنه المحمول ضمير الفاعل والرابطة وليست ضمير الفاعل واما ثانيا فلان موضعه
بعد المحمول وموضع الرابطة الوسط واما ثالثا فلانه مقطوع بالاسمية عند اهل
العربية والرابطة اختلفوا في اسميتها وحر فيتها واما رابعا فلان لانه على النسبة
الى موضوع ما ودلالة الرابطة على النسبة الى موضوع معين وجوابه ان الضمير
دال على المرجوع اليه المتقدم لاعلى النسبة واعلم ان امثال هذه المباحث الجزئية
المنعلقة ببعض الاعمال دون البعض لا يليق بهذا الفن وليست على المنطقي الا ان يوجب
ذكر ما يدل على النسبة الحكمية فان دل احد طرفي القضية عليها في لغة من اللغات
فذلك والاوجب ذكر الرابطة (قوله الثاني نسبة احد طرفي القضية) اذا قلنا
(ح) (ب) (ب) (ج) تحقق اربع نسب نسبة (ج) بالموضوعية ونسبة (ب) بالمحمولية
ونسبة (ب) بالمحمولية ونسبة (ب) بالموضوعية ونسبة (ج) بالمحمولية
فلان اراد ان يبين تغاير النسب والتغاير بينها ينحصر في اربعة اوجه ان موضوعية
احدها غير موضوعية الاخر ومحمولية احدها غير محمولية الاخر وموضوعية

الموضوع كافي الواجب الاعم وبالعكس كافي الخاصة المفارقة ومما يقال من ان هذا اذا كان ٩ (احدهما)

٩ بحث يثبت له ذلك
ثبوتا ضروريا كان
ذلك بحيث يثبت لهذا
ثبوتا ضروريا وفيه
نظر لان المقدم معناه
انه يتمتع بتحقيق هذا
دون ثبوت ذلك له
ومعلوم انه لا يلزمه
التالي هذا ان اخذ
الوجوب بحسب
مفهوم الموضوع
والمحمول وان اخذ
بحسب الذات التي
صدقا عليها امتنع
اختلافهما فيه واستدل
الامام على الاختلاف
بعدم حفظ العكس
جهة الاصل وفيه
نظر فان نسبة المحمول
عند العكس
بالموضوعية لا
بالمحمولية

احدهما غير محمولية والاخر واقتصر على ذلك لوجهين من التغير تعويلا على انسياق
الذهن منها الى الاخرين فقال نسبة احد طرفي القضية الى صاحبه بالموضوعية غير نسبة
صاحبه اليه بها اي بالموضوعية لانه لو اتحدت النسبتان لم تختلفا بالوجوب اصلا لكنهما
قد تختلفان فان موضوعية الكاتب للانسان واجبة بخلاف موضوعية الانسان للكاتب
فان قلت لانهم صدق ما ذكرتم من الملازمة فان وجوب موضوعية الموضوع بالقياس الى ذات
الموضوع وعدم وجوب موضوعية المحمول بالنسبة الى ذات المحمول ومن الجاز ان يكون امر
واحد واجبة الذات شئ غير واجب لذات شئ آخر واثن سلمناه لكن ذلك لا يدل الاعلى
اختلاف النسبتين في بعض القضايا والدعوى كلية فتقول لاختفاء في ان النسبتين اذا اتحدتا
مطلقا يلزم الاتحاد في الكيف وقياس الموضوعية الى ذاتي الموضوع والمحمول موجب
للتغير والبيان تنبيه على دعوى ضرورية والتنبيه ببعض الصور كاف ولاجل ان
النسبتين متغايرتان لا يحفظ العكس جهة الاصل وهو وجه آخر لبيان الاختلاف فانهما
لو اتحدتا كان جهة الاصل محفوظة في العكس لاتحادهما في سائر الاجزاء حينئذ اما في
الطرفين فظاهر واما في النسبة فبما على ما ذهب من ان اجزاء القضية هي الموضوعية
وان موضوعية المحمول متى كانت ضرورية كان العكس ضروريا ومتى كانت ممكنة كان
ممكنة ونسبة احدهما الى صاحبه بالموضوعية غير نسبة صاحبه اليه بالمحمولية فانهما
قد يختلفان بالوجوب لجواز ان يكون موضوعية الموضوع واجبة ومحمولية المحمول ليست
واجبة على معنى ان الموضوع يكون بحيث كلما تحقق تحقق موضوعه عينه للمحمول
بالضرورة ولا يكون المحمول بحيث كلما تحقق تحقق محموليته على الموضوع بالضرورة
كما في الاعم الواجب الثبوت للموضوع مثل قولنا الانسان حيوان فانه يتمتع بتحقيق
الانسان بدون موضوعيته للحيوان ولا يتمتع بتحقيق الحيوان بدون محموليته على الانسان
وكذلك العكس اي يجوز ان يكون محمولية المحمول واجبة وموضوعية الموضوع غير
واجبة كما في الخاصة المفارقة كقولنا الانسان كاتب كان موضوعية الانسان للكاتب
ليست بواجبة اذ ليس كلما تحقق الانسان تمتنع انفكاك موضوعيته للكاتب عنه ومحمولية
الكاتب للانسان واجبة ضرورة ان الكاتب كلما تحقق تحقق محموليته على الانسان
لا يقال ان قيس النسبتان الى ذاتي الموضوع والمحمول فاختلفا فهما بالوجوب
لا يدل على تغايرهما لجواز ان يكون مفهوم واحد واجبا بالنسبة الى ذات غير
واجب بالقياس الى آخر وان قيسا الى احدهما فلا اختلاف ممنوع لانا نقول القياس
اليهما واول ما في الاختلاف بالوجوب ان يدل على اختلافهما بالاعتبار والاضافة
وقال صاحب الكشف اختلاف النسبتين في الكيف محال لان معنى محمولية
المحمول ثبوته لشيء ومعنى موضوعية الموضوع ثبوت شئ له ومتى كان الموضوع
بحيث يثبت له المحمول ثبوتا ضروريا كان المحمول بحيث يثبت الموضوع ثبوتا

ضرور يا وفيه نظ لان الملازمة ممنوعة اذ المقدم وهو وجوب موضوعية الموضوع
اي قوله اذ كان هذا بحيث يثبت له ذلك ثبوتا ضروريا معناه انه يمتنع تحقق الموضوع
دون ثبوت المحمول له ومعلوم انه لا يلزم التسالي وهو وجوب محمولية المحمول اي
قوله كان ذلك بحيث يثبت لهذا الموضوع ثبوتا ضروريا فانه ليس يلزم من امتناع
تحقق الموضوع بدون ثبوت المحمول له امتناع تحقق المحمول بدون ثبوته
لبو موضوع هذا ان اخذنا الوجوب بحسب مفهوم الموضوع والمحمول اما اذا
اخذ بحسب الذات التي صدقا عليها امتنع اختلا فهما في الوجوب لامتناع تحقق
موضوعية الموضوع للمحمول في ذات بدون تحقق محمولية المحمول عليه في تلك
الذات وبالعكس وههنا شئ وهو ان الكلام في النسبتين المستبرتين في القضية
واعتبارهما اما هو بالقياس الى ذات الموضوع فاخذهما باعتبار مفهوم الموضوع
والمحمول اخراج للكلام الى غير المقصد وعند هذا تبين ان السابق مع صاحب
الكشف واستدل الامام على اختلاف النسبتين بانهما لو اتحدتا لحفظ الاصل جهة
العكس والى منتف وفيه نظر اذ الملازمة ممنوعة لعدم بقاء الموضوعية والمحمولية
في العكس فان نسبة المحمول الى الموضوع فيه بالموضوعية (قوله قال الامام) في المخلص
ان النسبة هي جزء القضية وهناك نسبتان فالجزء اية نسبة اضطررت الى اقول
فيها قال الامام في المخلص النسبة التي هي جزء القضية موضوعية الموضوع ومحمولية
المحمول خارجة عنها وقال في شرح الاشارات الرابطة تعتبر بنسبة المحمول
الى الموضوع ولذلك كانت جهة القضية كيفية تلك النسبة وبين قوله تناقض لانه
جعل ههنا نسبة المحمول الى موضوع داخلية وثم خارجة وزعم المصنف ان الظاهر
الاول لان موضوعية الموضوع نسبة يكون الجهة كيفية لها والنسبة التي هي الجهة
كيفية لها هي جزء القضية اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلان جهة القضية
تختلف باختلاف كيفية الموضوعية فحي كانت ضرورية كانت القضية ضرورية
وان كانت محمولية المحمول غير ضرورية كما في الواجب الاعم ومضى كانت غير ضرورية
كانت القضية غير ضرورية وان كانت محمولية المحمول ضرورية كما في الخاصة
المفارقة وانما قال الظاهر الاول لقيام الاحتمال ههنا وهو مساواة جهة القضية لكيفية
الموضوعية فلا يكون الجهة نفسها وان غلب ذلك على الظن لاختلافهما باختلاف
الكيفية الموضوعية وانت خير بان المحمولية المقبلة في القضية كذلك ايضا على
ان جعله الجهة كيفية نسبة المحمول الى الموضوع في فصل الموجهات يخالف هذا
الظاهر والنفس الفصل اجزاء القضية حتى يبين الحق فنقول قد سبق ايماء الى ان القضية
لا تحصل في العقل الا اذا حصلت اربعة اشياء مفهوم الموضوع كزيد ومفهوم
المحمول كالكاتب ولا شك انه من حيث المفهوم ممكن النسبة الى امور كثيرة فلا بد

وقال الامام في المخلص
التي هي جزء القضية
موضوعية الموضوع
وقال في شرح
الاشارات ان
الرابطة تعتبر بنسبة
المحمول الى الموضوع
ولذلك كانت كيفيتها
جهة القضية وينبغي
تبين قص والظاهر
الاول لكون الجهة
كيفية الموضوع
وبالله التوفيق

من تعقل نسبة بُوتية بينه وبين زيد والرابع وقوع تلك النسبة أولا وقوعها فلا
 لم يحصل في العقل ان تلك النسبة واقعة اوليست بواقعة لم تحصل ماهية القضية
 ولو تصور مفهومها الموضوع والمحمول ولم يتصور النسبة بينهما امتنع تحقق الحكم
 فلا يحصل ماهية القضية ايضا وان كان ربما يحصل النسبة بدون الحكم كالتشكيك
 او المتوهمين فكل من الامور الاربعة اذا ارتفع ارتفعت ماهية القضية لوجودها
 فقط فهي اجزاؤها لكنها في القضية السالبة خسة اذ لا وقوع عند التفصيل
 شيان فالنسبة التي هي جزء القضية هي التي ورد عليها الايجاب والسلب ثم اذ حصل
 الحكم حدث لزيد صفة اعني انه موضوع والكاتب صفة اخرى وهي انه محمول
 فالوضوعية والمحمولية انما يتحققان بعد تحقق الحكم اذ لا معنى للوضوعية الا كونه
 محكوما عليه ولا معنى للمحمولية الا كونه محكوما به وما لم يتحقق الحكم لم يصرا احدهما
 محكوما عليه والاخر محكوما به فكل من النسبتين ليس بتقديم على الحكم والنسبة التي
 هي جزء القضية متقدمة عليه فلا يكون احدهما نسبة هي جزء القضية نعم اذ ان تحقق
 الحكم يعرض لتلك النسبة انها نسبة المحمول الى الموضوع فان النسبة التي هي
 مورد الايجاب والسلب هي نسبة الكاتب الى زيد لان نسبة زيد الى الكاتب ولذلك قيل
 ان الجهة عارضة لها لا بمعنى ان الجهة عارضة للمحمولية بل لما صدقت هي عليها
 وتحقق قبلها بمرتبتين فحقق هذا الموضوع على هذا النسق وامح عن لوح ذهنك
 ما يقولون ويخرفون فلا شبهة بعد شروقي الحق المبين (قوله الفصل الثالث
 في الخصوص والاهمال) القضية الجملة لها بقسيات بحسب الذات وبحسب العارض
 كالوحدة والكثرة ولما كانت اجزاؤها اذا تفتت وكلمات هي الموضوع والمحمول
 والراطة والجهة فهي تقسم باعتبار كل واحد منها والبقسيات الخمسة مرتبة
 في خمسة فصول وقد اشير في الفصل المتقدم الى انقسامها باعتبار الرابطة وفي هذا
 الفصل الى انقسامها باعتبار الموضوع فموضوع القضية الجملة ان كان جزئيا حقيقيا
 سميت مخصوصة وهي موجبة ان كانت نسبة محمولها الى موضوعها بانه هو كقولنا
 زيد كاتب وسالبة ان كانت النسبة بانه ليس هو كقولنا زيد ليس بكاتب وان كان كليا
 فان لم يذكر فيها السور بل اهل بيان كية الافراد والسور ههنا هو اللفظ الدال
 على كية الافراد للموضوع سميت مهملة امام موجبة كقولنا الانسان حيوان وسالبة
 كقولنا الانسان ليس بحيوان وان ذكر فيها السور سميت محصورة ومسورة كقولنا
 كل انسان حيوان ولما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع لوحظ حاله في تسمية تلك
 الاقسام بتلك الاسماء واعرض عليه بان ههنا قضايا خارجة عما ذكرتم مثل الانسان
 نوع والحيوان جنس او كلي صادق على كثيرين واعتذر عن ذلك بوجهين الوجه
 الاول انها مندرجة تحت الخصوصية ووجه ذلك بامور الاول ان الموضوع انما

الفصل الثالث في
 الخصوص والاهمال
 والحصر وفيه
 مباحث الاول
 في انقسام القضية
 اليها موضوع القضية
 ان كان جزئيا سميت
 مخصوصة موجبة
 وسالبة وان كان كليا
 فان لم يذكر فيها
 السور وهو اللفظ
 الدال على كية افراد
 الموضوع سميت
 مهملة موجبة وسالبة
 وان ذكر سميت
 محصورة ومسورة
 هـ

يكون كلياً لو كان الحكم عليه باعتبار ماضق عليه لأنه لو لم يكن مأخوذاً بهذا الاعتبار لم تكن كايته وهي صدقه على كثيرين معتبرة والمراد من التقسيم ان الموضوع اما ان يحكم عليه باعتبار كايته اى صدقه على كثيرين اولا والثاني هو المخصوصة والاول هو المحصورة او المهمة على هذا يتدرج جميع تلك القضايا تحت المخصوصة فان المخصوصة حينئذ هي التي حكم فيها لا باعتبار كلية الموضوع سواء كان موضوعها جزئياً حقيقياً او لا يكون بل كلياً لا يعتبر صدقه على كثيرين الثاني ان الموضوع في تلك القضايا مقيد بقيد العموم فان الانسان من حيث انه عام هو النوع والحيوان من حيث انه عام هو الجنس والمقيد بقيد العموم جزئياً لمطلق الطبيعة فتكون مخصصة لا يقال لو كان موضوع هذه القضايا مقيداً بالعموم لصدق عليه انه مقيد بالعموم فهذا الحكم ان اعتبر فيه تقيد الموضوع باعتبار يعود الكلام في حل ذلك الاعتبار عليه والتسلسل باطل فلا بد من الانتهاء الى موضوع لم يقيد باعتباره وحينئذ يصح النقض بتلك القضية لانا نقول هذا التسلسل في الامور الاعتبارية فتقطع بانقطاع الاعتبار الثالث ان الحكم في تلك القضايا ليس على ماضق عليه موضوعها بل على نفس الطبيعة فلا يخلو اما ان يكون موجوداً في الخارج فيكون مخصصاً وحينئذ تكون القضية مخصصة او موجودة في العقل والموجود في العقل صورة شخصية في نفس شخصية فتكون القضية ايضاً مخصصة * واعلم ان القول باندرج تلك القضايا في المخصوصة يبطل قاعدة لهم وهي تنزيلهم المخصوصات بمنزلة الكليات حتى يوردونها في كبرى الاول فيقولون هذا زيد ويزيد انسان ويستنتجون منه هذا انسان فلواندرجت في المخصوصة بطلت هذه القاعدة لصدق قولنا زيد انسان والانسان نوع مع كذب قولنا زيد نوع لا يقال انما لا ينتج ههنا لعدم اتحاد الوسط فان محمول الصغرى هو الانسان من حيث هو وموضوع الكبرى الانسان المقيد بقيد العموم لانا نقول موضوع الكبرى هو الطبيعة من حيث هي وقيد العموم انما جاء من قبل المحمول فانا قبل الحكم على الانسان بالنوع نعلم بالضرورة انه لا يقيد بقيد اذ ليس يفهم من الانسان الانسان من حيث انه عام غاية ما في الباب انه يصدق الانسان من حيث انه عام نوع لكن لا يلزم منه كذب قولنا الانسان من حيث هو نوع فان قلت الكلية والنوعية والجنسية لا تلحق طبائع الاشياء من حيث هي والالكانت الاشخاص كليات بل من حيث ان لها نسبة واحدة الى امور متكررة وهو معنى العموم فتقول فرق بين ثبوت امر للطبيعة من حيث هي واثباته لها فاما لما تعقلنا الطبيعة الانسانية فربما نضعها وضعا من حيث هي اى مع قطع النظر عن عوارضها ولواحقها ونحكم عليها بان لها نسبة واحدة الى كثره مع ان هذا المحمول ليس ثابت لها من حيث هي بل من حيث انها موجودة في العقل فليس يجب

ان كل ماله دخل في ثبوت المحمول في نفس الامر يكون ملاحظا للعقل في الحكم
وقيد الموضوع والالم يكن الانسان في قولنا الانسان ضاحك موضوعا بل
الانسان من حيث انه متعجب الى غير ذلك مما لا نهاية له من النظائر وهذا يدل
بالخصوص على فساد التوجيه الثاني على اننا لو فرضنا ان الموضوع في مثل قولنا
الانسان نوع انسان مقيد بالعموم لم يكن ذلك شخصيا لانه ليس بجزئي حقيقي
حتى تكون القضية مخصوصة فان قلت الطبيعة المقيدة بالعموم لا تكون مشتركة
بين كثيرين والالصدق اسم الطبيعة العامة وحدها على الجزئيات فتكون الجزئيات
التي هي امور خاصة طبائع عامة هدف قلت انما يكون خلفا لو كان جزئياتها
حقيقة وهو ممنوع فان قلت لو كان لها جزئيات فلا يخلو اما ان تنتهي جزئياتها
الى الجزئيات الحقيقية فيلزم ان تكون جزئية عامة وهو محال اولانتهى فيلزم ترتب
جزئياتها الى غير النهاية مرارا غير متناهية وهو ايضا محال فسيأتيك جوابه
عن قريب ثم لو كانت الطبيعة المقيدة بالعموم جزئية حقيقة لم يصدق عليها
النوع والجنس والالكانات كلية وجزئية وايضا العموم مفهوم كلي وقد تقرر
في غير هذا الفن ان تقييد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية على ان ههنا قضايا لا يمكن
ان تؤخذ موضوعاتها باعتبار العموم مثل الحيوان مقوم الانسان والانسان محمول
على زيد والانسان لاعام ولا خاص الى غير ذلك من الاحكام الجارية على الماهية
لا بشرط شيء واما التوجيه الثالث فيقتضي ان يكون المحكوم عليه هو الصورة الذهنية
وليس كذلك بل ماله الصورة وهو ليس بجزئي والوجه الثاني انها من المهملة لعدم
ذكر السور فيها وهذا يبطل قاعدة لهم ايضا وهي ان المهملة في قوة الجزئية لانه
يصدق الانسان نوع ولا يصدق بعض الانسان نوع لان الحكم في الجزئية على بعض
ما حكم عليه في الكلية والحكم في الكلية على جزئيات الموضوع فيكون الحكم
في الجزئية على بعض الجزئيات فيكون معنى قولنا بعض الانسان نوع بعض جزئيات
الانسان نوع وهو ليس بصادق لا يقال لانهم كذب قولنا بعض جزئيات الانسان نوع
وسند المنع من وجهين الاول ان الانسان اعم من الانسان الكلي والشخصي
فالانسان الكلي بعض ماصدق عليه الانسان وهو المحكوم عليه بكونه نوعا فيصدق
بعض الانسان نوع وكذلك الحيوان الكلي بعض ماصدق عليه الحيوان فان قلت
انا نقل الكلام الى الانسان الذي هو اعم من النوع والشخص ونحكم عليه بحكم
لا يصدق على شيء مما تحت من الانسان الشخصي والكلي كما نقول الانسان اعم
من النوع والشخص فهذه قضية موضوعها كلي ولا يصدق جزئية والاعاد الكلام
وتسلسل قلت كل واحدة من هذه القضايا مهملة ويصدق جزئية وهذه الاعتبارات
لا يقف الذهن فيها على حد فان الانسان الذي هو اعم من الانسان النوعي
والشخصي فرد من افراد الانسان الثاني لاشك ان للانسان صورا عقلية

في الاذهان وهي مشاركة للانسان في الماهية على ما تحقق في فن الحكمة فهي
افراد لمطلق الانسان والنوع انما يصدق عليها فيصدق بعض افراد الانسان نوع
لانا نقول هب ان ذات الموضوع في كل قضية من هذه القضايا مقيد بقيد الا ان هذا
القدر لا يكفي في صدقها جزئية فان الحكم في الجزئية على بعض الجزئيات الشخصية
او النوعية ولا شك ان تلك القيود لا تفيد تشخص الموضوعات او نوعيتها فلا يلزم
صدقها جزئية واما حديث الصور فكاذب لانها مخالفة بالطبيعة لمفهوم الانسان
وهو امر واحد لا يتعدد بتعدد اذهان فالحكم انما هو عليه لا عليها فلا يلزم بعض
افراد الانسان نوع وربما يوجه الاعتراض بطريق المنع فيقال لان ان القضية
ان لم يبين فيها كمية افراد الموضوع تكون مهمة وانما تكون كذلك لو كان
الحكم فيها على ما يصدق عليه الموضوع اما اذا كان الحكم على نفس الطبيعة
او عليها من حيث انها عامة فلا وحيث استصوبه المتأخرون وزاد بعضهم ترددا
آخرو قال ان لم يبين كمية الافراد فان كان الحكم على ما يصدق عليه الكلي فهي المهمة
وان كان الحكم على نفس الكلي من حيث انه عام فهي الطبيعية وبفرب منه ما ذكره
المصنف في الايضاح ان الحكم على مفهوم الكلي اما ان يكون حكما عليه من حيث
يصدق على الجزئيات وهي الطبيعة او حكما على الجزئيات من حيث يصدق
عليها الكلي وهو المحصورة او المهمة فورد عليه الامر ان احدهما انه قد يبيها
قسم آخر وهو ان الحكم على الكلي من حيث هو الثاني ان تسمية تلك القضية
طبيعية غير مناسبة لان الحكم فيها ليس على الطبيعة من حيث هي بل على المقيدة
بالعموم ومنهم من قال موضوع القضية ان لم يصلح لان يقال على كسرين فهي
المخصوصة سواء كان شخصا او مقيدا بالعموم كقولنا الانسان نوع وان يصلح لان يقال
على كثيرين فتعلق الحكم اما الافراد فهي اما محصورة او مهمة او نفس الكلي
وهي الطبيعة فعاد الابحاث المذكورة في جعل العامة مخصوصة وفيل الموضوع
اما ما يصدق عليه الطبيعة وهي المحصورة او المهمة واما نفس الطبيعة فلا يتناول
امام قيد الشخص وهي المخصوصة او مع قيد العموم وهي القضية العامة او من حيث
هي هي وهي الطبيعة * والحق ان القيود لا تعتبر مع الموضوع مالم يؤخذ الموضوع
معها فاذا حكم على الانسان بحكم لا يكون ذلك الحكم من حيث انه عام او خاص او غير
ذلك فانه لو اعتبر القيود التي يصلح احدها مع الموضوع لم تنحصر القضية في الاربعة
والخمسة * نعم اذا قيد الموضوع بقيد وذلك الموضوع المقيد ان كان جزئيا حقيقيا
يكون القضية مخصوصة وان كان كليا يجري اقسامه فيه فالاولى ان يراع القسم
ويقال موضوع القضية ان كان جزئيا حقيقيا فهي المخصوصة وان كان كليا فالحكم
ان كان على ما يصدق عليه فهي المحصورة او المهمة والا يكون الحكم على نفس

٣ ان القيد لا يعتبر مع
الموضوع مالم يؤخذ
الموضوع معه
(نسخة)

طبيعة الكلى سواء قيد بقيد كقولنا الانسان من حيث انه عام نوع او لم يقيد
كقولنا الانسان نوع الا ان الواجب ان لا يعتبر القيد مالم يقيد الموضوع به صريحا
فالموضوع في هذا المثال ليس الا الانسان اللهم الا ان يصرح بالقيد وكيف كان فالقضية
طبيعية فان الحكم في احد القسمين على طبيعة الكلى المقيد وفي الاخر على طبيعة الكلى
المطلق ولما لم تكن القضية الطبيعية معتبرة في العلوم وكان المراد حصرة القضايا
المعتبرة فيها حصرة القضايا في الثلاثة فيندفع الاعتراض بهذا فبره فانه انما برد لو كان المقسم
مطلق القضية وليس كذلك بل مورد القسمة القضية المعتبرة في العلوم لا يقال كما
ان القضية الطبيعية لم تعتبر في العلوم كذلك القضية الشخصية لان العلوم لا تبحث
عن الشخصيات بل عن الكليات لانا نقول اعتبار القضية الكلية يوجب اعتبار
القضية الشخصية لان الحكم فيها على الافراد غاية ما في الباب انها لا تكون معتبرة
بالذات لكن لا يدل ذلك على عدم الاعتبار مطلقا هذا غاية الكلام في هذا المقام
* والله الموفق على تحقيق المرام * (قوله وهي اما موجبة كلية) المحصورات
اربع لان الحكم فيها إما بالايجاب او بالسلب واياما كان فاما على كل الافراد او على
بعضها فان حكم بالايجاب على كلها فهي موجبة كلية وسورها كل كقولنا كل انسان
حيوان وان حكم بالايجاب على بعضها فهي موجبة جزئية وسورها بعض وواحد
كقولنا بعض الحيوان او واحد منه انسان وان حكم بالسلب على كلها فهي سالبة
كلية وسورها لاشئ ولا واحد كقولنا لاشئ ولا واحد من الانسان بحجر وان حكم
بالسلب على بعضها فسالبة جزئية وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا
ليس كل حيوان انسانا والفرق بين الاسوار الثلاثة ان الاول اى ليس كل يدل على رفع
اثبات كل واحد بالمطابقة فان ما يفهم ضرها من قولنا ليس كل حيوان انسانا
ان الایجاب الكلى مرتفع لكن رفع اثبات كل واحد اما برفع اثبات عن كل واحد
او برفع اثبات عن البعض وعلى كلا التفديرين فرفع اثبات عن البعض
محقق فهو دال عليه بالاتزام ولان السلب الجزئي لازم فيه بطريق القطع والسلب
الكلى بالاحتمال اختص سورا بالسلب الجزئي اخذ بالمقطوع المتيقن وتركنا
للمحتمل المنكوك فانقات فعلى هذا لا يكون السالبة الجزئية نقيضا للموجبة الكلية
لان نقيض الشئ رفعه مطلقا فنقيض قولنا كل (ج) (ب) ايس كل (ج)
(ب) والسلب الجزئي لازم منه ولازم النقيض لا يكون نقيضا والاتحاد
النقيض وهو محال فنقول لما كان السلب الجزئي لازما له مساو بانزل منزلته
كما هو دأبهم في سائر القضايا وفي عبارة المصنف حيث قال والاول لسلب الحكم عن الكل
بالمطابقة مسا له لانه ان اراد بالكل كل واحد ولاسك ان سلب الحكم من كل واحد
سلب كلى امتنع ان يكون سورا بالسلب الجزئي وان اراد به الكل من حيث هو كل

وهي اما موجبة
كلية وسورها كل
او جزئية وسورها
بعض وواحد واما
سالبة كلية وسورها
لاشئ ولا واحد
او جزئية وسورها
ليس كل وليس بعض
و بعض ليس الاول
لسلب الحكم عن
الكل بالمطابقة
وعن البعض بالاتزام
والاخير ان بالعكس
والاول منهما قد
يذكر للسلب
الكلى ولا يذكر
للايجاب البتة
والثاني بالعكس
وفي كل لفظة
سور يخصها متن

وَمَنْ حَقَّ أَنْ يَرَدَّ عَلَى
الموضوع إذا المحمول
عليه الشيء قد يشك
في كونه كل الأفراد
أو بعضها أو قلائد
ذلك في المحمول على
الشيء فإذا أورد عليه
فقد انحراف عن
الواجب وسميت
القضية منحرفة
وأقسامها أربعة لأن
المحمول المسور أما
جزئى أو كلى وكيف
كان موضوعه كذلك
وشرط صدق
المنحرفة أن كان أحد
طرفيها شخصا مسورا
أو مجموعها موجبا
أو سلبا جزئيا
في اختلاف طرفيها
في دخول حرف السلب
عليهما والافهوى
مادة الامتناع وما
يوافقها في الكيف
في مادة الامكان
أو تقضييه في مادة
الوجوب وما يوافقها
في الكيف من مادة
الامكان متن

لم يلزم السلب الجزئى لجواز أن يكون الشيء مسلوبا عن مجموع الأفراد ثابتا لكل
واحد إلا أن المراد سلب الحكم الكلى كما ذكرناه والاختيار بالعكس أى بعض
ليس وليس بعض يدلان على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة وعلى رفع اثبات
كل واحد بالالتزام لامتناع أن يتحقق رفع الإيجاب عن البعض بدون رفع اثبات
كل واحد وفي دلالة ليس بعض على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة نظر لأن مفهومه
الصريح رفع الإيجاب الجزئى كما أن مفهوم ليس كل رفع الإيجاب الكلى والصواب
أن يقال ليس كل وليس بعض أما أن يعتبر سلبها بالقياس إلى القضية التى
بعدها أو بالقياس إلى مجموعها فإن اعتبر سلبها بالقياس إلى القضية فلا يس كل
مطابق لرفع الإيجاب الكلى وليس بعض لرفع الإيجاب الجزئى وإن اعتبر بالقياس إلى
المحمول فليس كل مطابق للسلب الكلى وليس بعض للسلب الجزئى هذا هو الفرق بين
الأول والآخرين وأما الفرق بينهما فهو أن الأول منهما فهو أى ليس بعض
قد يذكر للسلب الكلى إذا جعل حرف السلب فيه رافعا للموجبة الجزئية ولا يذكر
للايجاب البتة لأن شأن حرف السلب رفع ما بعده فيمتنع الإيجاب والنساق بالعكس
أى بعض ليس لا يذكر للسلب الكلى لوضع البعض أولا وحرف السلب إذا توسط يقتضى
رفع ما يتأخر عنه عما يتقدمه وهو البعض ههنا فلا يكون الأسلبا عنه وقد يذكر الإيجاب
إذا جعل جزءا من مفهوم المحمول وفي كل لغة أسوار تخصها كالأسوار المذكورة في العربية
وهى وهج للكلتين وبرخى هست وبرخى ليست للجزئيتين في لغة الفرس وعلى
هذا قياس سائر اللغات (قوله ومن حقه) من حق السور أن يرد على الموضوع
الكلى أما ورود على الموضوع فلأن الموضوع بالحقيقة كما سنبين هو الأفراد وكثيرا
ما يشك في كونه كل الأفراد أو بعضها خست الحاجة إلى بيان ذلك بخلاف المحمول
فأنه مفهوم الشيء فلا يقبل الكلية والجزئية وأما ورود على الكلى فلأن السور يقتضى
التعدد فيما يرد عليه والجزئى لا تعدد فيه فإذا افترق السور بالمحمول أو بالموضوع
الجزئى فقد انحرفت القضية عن الوضع الطبيعى وتسمى منحرفة والمصنف لم يعتبر
ههنا لانحراف من جهة الموضوع وحصر أقسام المنحرفات في الأربعة لأن المحمول
المسور إما جزئى أو كلى وإما كان موضوعه أما كلى أو جزئى وبين في الضابطة
حكم ما يكون أحد طرفيه شخصا مسورا وهو أعم من أن يكون موضوعا أو مجموعا
وقبل الخوض في بيان الضابطة لابد من تهديد مقدمتين أحدهما أن نسبة المحمول
إلى الموضوع بالإيجاب إمان تكون بالوجوب والامتناع أو الامكان لأنه إمان يستحيل
انفكاكه عن الموضوع فيكون النسبة واجبة وتسمى مادة الوجوب أو الاستحيل
وحينئذ إمان يستحيل نبوته له فالنسبة متممة وتسمى مادة الامتناع أو الاستحالة
وتسمى مادة الامكان الخاص والممكن إمان يكون ثابتا للموضوع بالفعل فهو الموافق

للوجوب او ملبوا عنه فهو الموافق للامتناع في الكيف والمواد في التحركات
 لا تعتبر بالقياس الى انفسها بل بالقياس الى اجزاء محمولاتها فاننا اذا قلنا كل انسان
 لاشئ من الحيوان كان مادة محمولة الامتناع وانما الوجوب في مادة جزء منه وهو
 الحيوان وما يقولون السور مقرون بالمحمول في التحركات فهو قول ليس بحقيقي
 والقول الحقيقي ان السور جعل مع شئ آخر محمول لا نعم كان محمولاً باعتبار نسبته
 الى الموضوع فاذا قرن به السور فقد صار المحمول ليس بمحمول بل جزء منه وانتقل
 اعتبار الصدق والكذب الى النسبة الواقعة بين الجملة والموضوع * وثانيهما
 ان اعتبار السلب والايجاب في القضية ليس بثبوت طرفيها وبسلبهما بل بحسب ارتباط
 المحمول بالموضوع او بسلبه عنه فكما كان المحمول مرتبطاً بالموضوع ثابتاً له كانت
 القضية موجبة، ومتى رفع الربط الايجابي كانت سالبة والحرف الذي يدل على رفع الربط
 فهو حرف السلب ثم لا يخلوا اما ان يكون طرفا القضية مختلفين في اقتران حرف
 السلب بهما او لا يكونا مختلفين فان كان مختلفين بان اقترن حرف السلب باحدهما دون
 الاخر او اقترن باحدهما زوجاً وبالاخر فرداً تكون القضية سالبة فاذا قلت ليس
 ليس زيد ليس بكاتب فقد رفعت رفع المحمول وهو رفع المحمول فتكون
 سالبة وان لم يكن طرفا القضية مختلفين في الاقتران تكون القضية موجبة سواء لم يقترن
 حرف السلب باحدهما اصلاً او اقترن ولم يختلف بالعدد كما اذا قلت ليس ليس زيد
 ليس ليس بكاتب هكذا قبل وفيه نظر لان اختلاف طرفي القضية في الاقتران لا يستلزم
 كونها سالبة فانه لو اقترن حرفا سلب بالمحمول ولم يقترن بالموضوع اصلاً او بالعكس
 تكون القضية موجبة مع اختلاف طرفيها في الاقتران نعم سلب القضية يستدعي
 اختلاف طرفيها في الاقتران لكن المنصلة اللزومية الكلية لا تنعكس كلية والاولى
 ان يقال حرف السلب في القضية اما ان يكون فرداً او زوجاً فان كان فرداً فالقضية
 سالبة والا فوجبة واللمية ظاهرة اذا عرفت هذا فنقول متى تحقق احد الامور
 الثلاثة وهو اما ان يكون احد طرفي القضية شخصاً مسوراً او يكون المحمول كلياً
 مقترناً به سور ايجاب كلي او سور سلب جزئي وجب في صدق القضية اختلاف
 طرفيها في الاقتران بحرف السلب وذلك لان القضية في احدي الصور الثلاث انما
 تصدق اذا كانت سالبة وانما تكون سالبة اذا اختلف طرفاها في الاقتران بيان الاول
 اما في الصورة الاولى فلان الموضوع لما لم يكن له افراد امتنع ثبوت المحمول لكليتها
 او بعضها والمحمول لما لم يكن له افراد استحال ثبوت كليتها او بعضها للموضوع
 واما في الصورة الثانية فلان ايجاب كل واحد واحد لاشئ متمنع واما في الثالثة فلان
 كذب ايجاب كل واحد يستلزم صدق السلب الجزئي وبيان الثاني انه لو لم
 يختلف طرفا القضية في الاقتران فاما ان لا يقترن بهما حرف السلب اصلاً او اقترن بهما

لم يلزم السلب الجزئي لجواز ان يكون الشيء مسلواً عن مجموع الافراد ثابتا لكل واحد الا ان المراد سلب الحكم الكلي كما ذكرناه والاخيران بالعكس اى بعض ليس وليس بعض يدلان على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة وعلى رفع اثبات كل واحد بالالتزام لامتناع ان يتحقق رفع الايجاب عن البعض بدون رفع اثبات كل واحد وفي دلالة ليس بعض على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة نظر لان مفهومه الصريح رفع الايجاب الجزئي كما ان مفهوم ليس كل رفع الايجاب الكلي والصواب ان يقال ليس كل وليس بعض اما ان يعتبر سلبهما بالقياس الى القضية التي بعدهما او بالقياس الى محمولها فان اعتبر سلبهما بالقياس الى القضية فليس كل مطابق لرفع الايجاب الكلي وليس بعض لرفع الايجاب الجزئي وان اعتبر بالقياس الى المحمول فليس كل مطابق للسلب الكلي وليس بعض للسلب الجزئي وهذا هو الفرق بين الاول والاخرين واما الفرق بينهما فهو ان الاول منهما فهو اى ليس بعض قد يذكر للسلب الكلي اذا جعل حرف السلب فيه رافعا للموجبة الجزئية ولا يذكر للايجاب البتة لان شأن حرف السلب رفع ما بعده فيمتنع الايجاب والنساق بالعكس اى بعض ليس لا يذكر للسلب الكلي لوضع البعض اولا وحرف السلب اذا توسط يقتضى رفع ما تأخر عنه عما يتقدمه وهو البعض ههنا فلا يكون الاسلوبا عنه وقد يذكر الايجاب اذا جعل جزءا من مفهوم المحمول وفي كل لغة اسوار تخصها كالاسوار المذكورة في العربية وهمه وهج للكيتين وبرخى هست وبرخى نيست للجزئيتين في لغة الفرس وعلى هذا قياس سائر اللغات (قوله ومن حقه) من حق السور ان يرد على الموضوع الكلي اما وروده على الموضوع فلان الموضوع بالحقيقة كما سبين هو الافراد وكثرا ما يشك في كونه كل الافراد او بعضها فست الحاجة الى بيان ذلك بخلاف المحمول فانه مفهوم الشيء فلا يقبل الكلية والجزئية واما وروده على الكلي فلان السور يقتضى التعدد فيما يرد عليه والجزئي لاتعدد فيه فاذا اقترن السور بالمحمول او بالموضوع الجزئي فقد انحرفت القضية عن الوضع الطبيعي وتسمى منحرقة والمصنف لم يعتبر ههنا لانحراف من جهة الموضوع وحصر اقسام المنحرقات في الاربعة لان المحمول المسور اما جزئي او كلي واما ما كان موضوعه اما كلي او جزئي وين في الضابطة حكم ما يكون احد طرفيه شخصا مسورا وهو اعم من ان يكون موضوعا او محمولا وقبل الخوض في بيان الضابطة لابد من تهديد مقدمتين احديهما ان نسبة المحمول الى الموضوع بالايجاب امان تكون بالوجوب والامتناع او الامكان لانه امان يستحيل انفكاكه عن الموضوع فيكون النسبة واجبة وتسمى مادة الوجوب والاستحيل وحيث امان يستحيل ثبوته له فالنسبة متمنعة وتسمى مادة الامتناع او لا فالنسبة ممكنة وتسمى مادة الامكان الخاص والممكن امان يكون ثابتا للموضوع بالفعل فهو الموافق

ومن حقه ان يرد على الموضوع اذا المحمول عليه الشيء قد يشك في كونه كل الافراد او بعضها او قلما يعرض ذلك في المحمول على الشيء فاذا اورد عليه فقد انصرف عن الواجب وسميت القضية منحرقة واقسامها اربعة لان المحمول المسور اما جزئي او كلي وكيف كان فوضوعه كذلك وشرط صدق المنحرقة ان كان احد طرفيها شخصا مسورا او محمولا موجبا او سلبا جزئيا في اختلاف طرفيها في دخول حرف السلب عليهما والافه في مادة الامتناع وما يوافقها في الكيف في مادة الامكان ونقضيه في مادة الوجوب وما يوافقها في الكيف من مادة الامكان

للاوجوب او مساويا عنه فهو الموافق للامتناع في الكيف والمواد في التحرفات
لا تعتبر بالقياس الى انفسها بل بالقياس الى اجزاء محمولاتها فاننا اذا قلنا كل انسان
لا شيء من الحيوان كان مادة محمولة الامتناع وانما الوجوب في مادة جزء منه وهو
الحيوان وما يقولون السور مقرون بالمحمول في التحرفات فهو قول ليس بحقيقي
والقول الحقيقي ان السور جعل مع شيء آخر محمول لا نعم كان محمول باهتبار نسبتته
الى الموضوع فاذا قرن به السور فقد صار المحمول ليس بمحمول بل جزء منه وانتقل
اعتبار الصدق والكذب الى نسبة الواقعة بين الجملة والموضوع * وثانيهما
ان اعتبار السلب والايجاب في القضية ليس بثبوت طرفيها وبسلبهما بل بحسب ارتباط
المحمول بالموضوع او بسلبه عنه فكلاهما كان المحمول مرتبطا بالموضوع ثابتا له كانت
القضية موجبة ومتى رفع الربط الايجابي كانت سالبة والحرف الذي يدل على رفع الربط
فهو حرف السلب ثم لا يخلوا اما ان يكون طرفا القضية مختلفين في اقتران حرف
السلب بهما او لا يكونا مختلفين فان كان مختلفين بان اقترن حرف السلب باحدهما دون
الآخر او اقترن باحدهما زوجا وبالآخر فردا تكون القضية سالبة فاذا قلت ليس
ليس زيد ليس بكتاب فقد رفعت رفع المحمول وهو رفع المحمول فتكون
سالبة وان لم يكن طرفا القضية مختلفين في الاقتران تكون القضية موجبة سواء لم يقترن
حرف السلب باحدهما اصلا او اقترن ولم يختلف بالعدد كما اذا قلت ليس ليس زيد
ليس ليس بكتاب هكذا قيل وفيه نظر لان اختلاف طرفي القضية في الاقتران لا يستلزم
كونها سالبة فانه لو اقترن حرفا سلب بالمحمول ولم يقترن بالموضوع اصلا او بالعكس
تكون القضية موجبة مع اختلاف طرفيها في الاقتران نعم سلب القضية يستدعي
اختلاف طرفيها في الاقتران لكن المتصلة للزومية الكلية لا تعكس كلية والاولى
ان يقال حرف السلب في القضية اما ان يكون فردا او زوجا فان كان فردا فالقضية
سالبة والا فوجبة والبيان ظاهرة اذا عرفت هذا فنقول متى تحقق احد الامور
الثلاثة وهو اما ان يكون احد طرفي القضية شخصا مسورا او يكون المحمول كلية
مقترنا به سور ايجاب كلي او سور سلب جزئي وجب في صدق القضية اختلاف
طرفيها في الاقتران بحرف السلب وذلك لان القضية في احدي الصور الثلث انما
تصدق اذا كانت سالبة وانما تكون سالبة اذا اختلف طرفاها في الاقتران بيان الاول
اما في الصورة الاولى فلان الموضوع لما لم يكن له افراد امتنع ثبوت المحمول لكلاهما
او بعضهما والمحمول لما لم يكن له افراد استحال ثبوت كلاهما او بعضها للموضوع
واما في الصورة الثانية فلان ايجاب كل واحد واحد شيء ممتنع واما في الثالثة فلان
كذب ايجاب كل واحد يستلزم صدق السلب الجزئي وبيان الثاني انه لو لم
يختلف طرفا القضية في الاقتران فاما ان لا يقترن بهما حرف السلب اصلا او اقترن بهما

واتفقا في العدد واما ما كان تكون القضية موجبة ومتى لم يتحقق الامور الثلاثة بل يكون
المحمول اما موجبا جزئيا او سالبا كلياً فهو اى الاختلاف المذكور على تقدير فشرط
صدق القضية اختلاف طرفيها في الاقتران ان كانت في مادة الامتناع او بوافقهـا
من الامكان لان بعض افراد المحمول يتمتع الثبوت للموضوع في مادة الامتناع وليس
بثابت له فيما يوافقهـا من الامكان فيصدق السلب وحينئذ يجب الاختلاف لسا مـر
وتقيضه وهو اتفاق طرفيها في الاقتران وعدمه ان كانت القضية في مادة الوجوب
وفما يوافقهـا من الامكان لان بعض افراد المحمول في مادة الوجوب واجب الثبوت
وفما يوافقهـا من الامكان ثابت فيجب اتفاق الطرفين في الاقتران * وفي هذه
الضابطة نظر اذ الغرض من وضعها العلم بصدق ما يصدق من التحرفات وبكذب
ما يكذب منها وانما يحصل ذلك لو انعكس الشرط وليس كذلك لانه لا يقال المراد
اختلاف طرفي القضية في الاقتران معنى ولا خفاء انهما اذا اختلفا معنى في دخول
حرف الساب يكون القضية سالبة فانه لو تعدد في احد الطرفين دون الآخر فلا
اختلاف في المعنى ضرورة ان سلب السلب ايجاب لا نقول لو كان المراد ذلك
لم يتصور تعدد حرف الساب في القضية لان حرف السلب سواء كان في طرف الموضوع
او المحمول رافع للايجاب فلا يتصور اختلاف الطرفين او اتفاقهما بل العبرة ههنا
باللفظ والصواب ان يقال متى تحقق احد الامور الثلاثة تصدق القضية لو كان حرف
الساب فيها فردا وتكذب لو لم يكن سواء لم يكن فيها حرف السلب او كان ولم يكن
فردا بل زوجا والاصل في مادة الامتناع لو كان فردا وفي الوجوب لو لم يكن او يقال
الصدق فيها حيث تكون القضية سالبة وفي الوجوب حيث تكون موجبة * والاحصر
ان يقال ان كان المحمول كلياً مسورا بسور ايجاب جزئى او سالبا كلياً في مادة
الوجوب او ما يوافقهـا تصدق القضية موجبة والافسالة وتلفصل اقسام التحرفات
ليحصل بها الاحاطة التامة فنقول انحراف القضية اما من جهة الموضوع
او من جهة المحمول او من جهتهما والانحراف من جهة الموضوع لا يكون الا اذا
كان شخصا مسورا اما بسور كلي او جزئى والمحمول اما شخص او كلي فان كان
شخصا لا يتصور له الامادة الوجوب او الامتناع لانه ان كان عين الموضوع وجب
ثبوته له وان كان غيره وجب سلبه عنه وان كان كلياً يتصور له الاقسام الاربعة
للمواد واما ما كان فاما ان يكون موجبا او سالبا فالاقسام اذن منحصرة في اربعة وعشرين
واما الانحراف من جهة المحمول فلا يكون الا اذا كان مسورا بسور كلي او جزئى
وعلى التقديرين اما شخص في القسمين من المواد او كلي في الاقسام الاربعة
والموضوع اما شخص او محصور كلي او جزئى او مهملة بضرب الاربعة
في اثني عشر يطلع ثمانية واربعين نضرب بها باعتبارى الايجاب والسلب يحصل

النأني في تحقيق المحصورات اذا قلنا كل (ج) (ب) لان معنى الجيم الكلي ولا الكل من حيث هو

كل بل كل واحد واحد
والفرق بين المفهومات
الثلاثة ظاهر ولو
عنينا به احد الاولين
لم يتعد الحكم من
الوسط الى الاصغر
ولان معنى (بالجيم)
ما حقيقته (ج) او ما
هو هو صوف بانه
(ج) بل ما هو اعم منهما
اذ اعتبر الاول
في موضوع القضايا
يمنع اندراج الاصغر
تحت الاوسط واعتبار
الثاني يوجب ان
يكون لكل موضوع
موضوع ثم اصطلاح
الشيخ بعد هذا على
ان معنى بكل (ج) كل
واحد واحد مما صدق
عليه جيم بالفعل
وقتما ولو في المستقبل
من حيث يات فعله
هذا يخرج عنه مسمى
جيم وان صدق عليه
(جيم) ونحن نقدره
في ذلك والفارابي
لم يعتبر الصدق بالفعل
بل بالامكان اذا عرفت
هذا فنقول الحكم
بالحقيقة بالباء اما هو
على الذات التي صدق
عليها (ج) ويسمى
ذات الموضوع وما

سته وتسعون قسما واما الانحراف من جهتهما فالمحمول المسور بسور كلي او جزئي
اما شخص في المادتين او كلي في الاقسام الاربعة والموضوع اما مسور بكلي
او جزئي فهذه اربعة وعشرون قسما نضرب بها في الارباع والسلب تبلغ ثمانية
واربعين وان اردت الامثلة فنامل هذا اللوح وخذ الموضوعات من جدوليه والمحمولات
من الجدول الاخر وركب بينهما كيف شئت تقف على امثلة جميع الاقسام
من غير مشقة وكلفة

صحيحة ١٢١

جدول

(قوله الثاني في تحقيق المحصورات) اهم المهمات في هذا الباب تحقيق المحصورات
لابناء معرفة الصحيح التي هي المطلب الاعلى من هذا الفن عليها ووقوع الخطب العظيم
بسبب الغفلة عنها وانما وقع البداية بتحقيق الموجبة الكلية لسرفها وتأدية
معرفة الى ادراك البواقي بالمقايسة فاذا قلنا كل (ج) (ب) فهناك ثلاثة امور
(كل) و (ج) و (ب) فلا بد من تحقيقها ضرورة ان تحقيق
المركب موقوف على اجزائه فكل يطلق بحسب الاشتراك على مفهومات ثلاثة
الكلي وهو ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشراكة والكل من حيث هو كل
اي الكل المجموع وكل واحد واحد والفرق بين هذه المفهومات من وجوه الاول
ان الكل المجموع ينقسم الى كل واحد واحد والكلي ينقسم اليه الا ان اقسام
الكل المجموع انقسم الشيء الى الاجزاء وانقسم الكلي انقسامه الى الجزئيات
الثاني انه يصدق على كل واحد منهما ما لا يصدق على الاخرين فانه يصدق على
الجيم الكلي انه لا يخلو عن احد الكلمات الخمسة وعلى كل واحد انه شخص وعلى
الكل من حيث هو كل انه يمكن من حل الف الف من ولا يصدق على الاخرين الثالث
ان الكلي جزء لكل واحد وكل واحد جزء لكل المجموع ومن البين المغارة بين
الكل والجزء لا يقال ان اريد بالكلي الطبيعي فلانم انه جزء لكل واحد فان الكلي
الطبيعي محمول ولا شيء من المحمول بجزء وان اريد به المنطق او العقلي فظاهر انها
ليسا بجزء كل واحد لانا نجيب عنه بان المراد الكلي الطبيعي باعتبار ما كذا ذكره
صاحب الكشف اذا ثبت هذا التصور فيقول لسنا ندعي ان الكل بالمعنيين الاولين
لا يستعمل في القضايا بل ربما يقال كل انسان نوع ويراد به الكلي ويقال كل انسان

تدبر في هذه المواضيع ووصف (١٦) وقد يجدان وقد يغيران دام الوصف بدوام الذات اوليهم من

لا يحرره دار ونعني به المجموع بل نقول ان المعتبر في القياسات والعلوم هو المعنى
 الثالث لانه لو كان المعتبر احده المعنيين الاولين يلزم ان لا يتبع الشكل الاول الذي
 هو ابيّن الاشكال فضلا عن سائر الاشكال لانه لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر
 حينئذ اما اذا عني به الكل المجموع فلجواز ان يكون الاوسط اعم من الاصغر والحكم
 على مجموع افراد اعم لا يجب ان يكون حكما على مجموع افراد الاخص فانك اذا قلت
 مجموع الانسان حيوان ومجموع الحيوان الوف الوف لم يلزم ان يكون مجموع
 افراد الانسان كذلك واما اذا عني به الجيم الكلي فلتعابير بين الكلين الاصغر
 والاوسط والحكم على احد المتعابير لا يجب ان يكون حكما على الاخر كقولنا الانسان
 حيوان والحيوان جنس طبيعي او عقلي ولا يلزم النتيجة اما وعينا المعنى الثالث يتعدى
 الحكم لكون الاصغر من افراد الاوسط حينئذ ولا نعني بالجيم ما حقيقته (ج)
 ولا صفة (ج) بل اعم منهما وهو ما صدق عليه (ج) اما الاول فلانه يمنع اندراج
 الاصغر تحت الاوسط فلم يتعد الحكم منه اليه لجواز ان يكون الحكم خاصا باحدى
 الحقيقتين دون الاخرى كقولنا ما حقيقة الانسان حيوان وما حقيقته الحيوان
 الناطق فالناطق خارج عنه واما الثاني فلانه لو اعتبر في الموضوع ان يكون وصفا يلزم
 ان يكون لكل موضوع موضوع الى غير النهاية واللازم باطل بيان الملازمة
 من وجهين الاول انا اذا قلنا كل (ج) (ب) كان معناه على ذلك التقدير
 كل ما هو موصوف (مح) فهو (ب) (فب) محمول على ما هو
 موصوف (بج) فنفرضه (د) فيصدق كل (دب) و (ج) يكون
 معناه كل ما هو موصوف (بد) فهو (ب) فيكون (ب) محمولا
 على ما هو موصوف (بد) فنفرضه (ط) وهذا الى غير النهاية وفيه
 نظر لان ما هو موصوف (بج) ذات الموضوع فاذا فرضناه (د) لا يلزم
 ان يكون معناه كل ما هو موصوف (بد) وانما يكون كذلك لو كان (د)
 وصفا عنوانيا لان البحث على تقدير ان يكون كل عنوان وصفا على تقدير
 ان كل ذات موضوع وصف (ب) الثاني ان (ج) لو كان وصفا والوصف
 يمكن حمله على موصوفه امكن حمل (ج) على موصوفه وهو (د) بالقرض
 فيصدق (د) (ج) ويكون معناه كل ما هو موصوف (بد) فهو
 (ج) وهكذا الى ما لا ياهي والفرق بين هذا التوجيه والاول ان يسان لزوم
 التسلسل ثمة من جهة وصف المحمول وههنا من جهة وصف الموضوع وفيه
 ايضا نظر لانا لانم ان كل وصف يمكن حمله على ذلك التقدير وانما يمكن حمله لو لم يكن
 موضوعه ذاتا بل صفة لئلا آخر والاولى ان يقال تفسير القضية لا بد ان يكون
 عاما منطبقا على جميع القضايا المستعملة في العلوم لتكون احكامها قوانين كلية

فلو كان المراد ما صفته (ج) لا يتناول ما حقيقته (ج) وكذا لو كان المراد ما حقيقة (ج) فيجب ان يكون المراد اعم منهما ليصكون شاملا لجميع القضايا * ثم اصطلاح الشيخ بعد هذا على اننا نغني بالجميع (ج) بالفعل وقتا ما سواء كان في حال الحكم او في الماضي او في المستقبل والفارابي على ان المراد كل (ج) بالامكان ليتناول ماهو (ج) بالفعل وبالقوة والمتع رأى الشيخ لان اللغة والعرف يساعدا على ان لا يعض لاية اول الذات الخالية عن البياض دائما وان امكن اتصافها به وذكر بعضهم انه يخالف للتحقيق ايضا فان النطفة يمكن ان تكون انسانا فلو دخل في كل انسان كذب كل انسان حيوان وهو مغالطة بحسب اشتراك الاسم فان الامكان يطلق بالاشتراك على مقابل الفعل وهو القوة وعلى مقابل الضرورة وهو الامكان العام فان اراد بالامكان في قوله النطفة يمكن ان تكون انسانا بالقوة فهو صادق ولا يرد على الفارابي اذ مراده الامكان العام وان اراد به الامكان العام فلا يتم صدق الانسان على النطفة بالامكان العام وظاهر انه ليس بصادق وكذا اصطلاحه على ان المراد كل واحد من جزئيات (ج) وهذا القيد يخرج مسمى (ج) اى مدلوله المطابق وان صدق عليه (ج) وانما أخرجه عن الكل ليوافق العرف واللغة لان قولنا كل انسان ضاحك انما يفهم منه عرفا ولغة ان كل واحد من جزئيات الانسان ضاحك ولانه لو لا لكذب اكثر الاحكام الكلية على الخواص والاعراض لكذب قولنا كل كاتب انسان او كل ماس حيوان ضرورة ان مفهوم الكاتب ومفهوم الماسى ليس با انسان وحيوان وقال بعضهم لو اخذ المسمى مع الجزئيات فان اخذ مجردا بلزم كذب كثير من القضايا الكلية لان حكم المجرد يخالف حكم المعين وان اخذ من حيث هو هو يكون الحكم عليه هو الحكم على الجزئيات اذ هو من حيث هو في ضمن الجزئيات وحينئذ لا فائدة في اخذه مع الجزئيات وهذا انما يتم لو كان الحكم عليه من حيث انه موجود في الخارج اما اذا لم يكن من هذه الهيئة لم يلزم ان يكون الحكم عليه حكما على الجزئيات سواء كان الحكم عليه من حيث انه موجود في العقل او مطلقا والتحقيق يفترض ان التقييد بالجزئيات ليس لاجراء مسمى (ج) فان مسمى (ج) لا يصدق عليه (ج) لان المحمول ايضا مفهوم (ج) ولا يمكن تصور الحمل والوضع في سى واحد فان قلت نحن نعلم بالضرورة ان (ج) (ج) غاية ما في الباب انه هذان لكن كونه هذيانا لا يتناقض صدقه قلت فبق بين هذا وبين ما نحن بصدده فان معنى هذا الحكم على افراد (ج) (ج) (ج) وهى مغارة لمفهوم (ج) ومعنى ذلك ان مفهوم (ج) مفهوم (ج) فان هذا من ذلك * وبهذا التحقيق نحل ما اورد على الشيخ وهو انه حقق القضية في الاشارات بحيث عم مسمى (ج) وفي السقاء بحيث خرج عنه

مسمى (ج) فبين كلاميه منافاة بل لخراج المساوي والاعم فان اول ما يفهم من كل
(ج) كل ما يقال عليه (ج) سواء كان كليا او جزئيا لكن التعارف خصصه بالجزئيات
* والمراد بالجزئيات الجزئيات الاضافية لا الحقيقية ولا كل جزئيات اضافية كيف
يتفق حتى ان طبيعة (ج) اذا قيدت بقيد او بعرض من القيود والاعراض الغير
المتناهية تكون داخلية في كل (ج) بل المراد بها الجزئيات الشخصية ان كان (ج)
نوعا او ما يماثله من الفصل والخاصة والشخصية والنوعية ان كان (ج) جنسا
او نحوه من فصله والعرض العام لا يقال هذا يشكل بالاحكام على الكليات كقولنا
كل نوع كذا او كل كلى كذا فان افراد الكليات لو كانت شخصية امتنع صدق
الكلى عليها فان قيل كل كلى فلا بد ان يكون له انحصار فانها نهاية سلسلة
الكليات فلو لم ينته اليها لم ترتب الجزئيات الاضافية الى غير النهاية مرارا غير
متناهية وافراد الجزئيات افراد الكلى فيكون الاشخاص افراد كل كلى فوقها
يقال لانم ان افراد الجزئيات افراد الكلى وانما يكون كذلك لو صدق الكلى على
افراد الجزئيات فان الانسان من افراد النوع وافراده ليست افراد النوع لانا نقول
المقصود بتحقيق القضايا المستعملة في العلوم الحكيمة واما القضايا المستعملة في هذا الفن
فلما كان مرادهم منها يننا فيما بينهم لم يحتاج الى تعريف وتعليم اذا عرفت هذا
فنقول الحكم بالحقيقة بمفهوم الباء على ذات (ج) وتحقيقه انه لما تبين ان الحكم على
جزئيات (ج) والجزئيات قد تكون بالنسبة الى الذات التي يصدق عليها (ج)
وقد يكون بالنسبة الى مفهوم (ج) كالمضاحك فان افراده بحسب الذات التي يصدق
عليها اعني الانسان زيد وعمر و بكر وغير ذلك وبحسب مفهومه المضاحك
العارض لزيد والمضاحك العارض لبكر والمضاحك العارض لعمر وبالجملة حصصه
العارض للافراد التي هي نوع بالنسبة اليها وخاصة بالنسبة الى معروضاتها فاريد
ان يبين ان المراد بجزئيات (ج) جزئيات ذات (ج) لامفهومه وانما كان الموضوع
بالحقيقة ذات (ج) والمحمول نفس الباء اما الاول فلانا بينا ان المراد (ج) ما يصدق
عليه (ج) والذي يصدق عليه (ج) يكون منشأ (ج) ومنشأ الوصف هو الذات
واما الثاني فلانه لو كان المحمول ذات الباء لما صدقت ممكنة خاصة لانه لا يتخلو اما
ان يكون ذات الموضوع وذات المحمول متغايرين وهو باطل او متحدين فيكون
ثبوت ذات المحمول لذات الموضوع بالضرورة فلا يصدق الامكان الخاص ويلزم انحصار
سائر القضايا في مادة الضرورة والذات التي يصدق عليها (ج) تسمى ذات الموضوع
وما يعتبر به عنها عنوان الموضوع ووصفه والذات والعنوان قد يتحدان في الحقيقة
كقولنا كل انسان حيوان وقد يتغايران في الحقيقة فر بما يكون العنوان جزءا للذات
كقولنا كل حيوان متحرك وور بما يكون عارضها اما دائما بدوام الذات كقولنا
كل زنبجي اسود او غير دائم كقولنا كل كائن متحرك الا صانع (قوله وقولنا وكل

وقولنا كل (ج)
(ب) بعد رعاية
الامور المذكورة
قد يعتبر تارة بحسب
الحقيقة اى كل ما
هو بحيث لو وجد
في الخارج لكان
(ج) فهو بحيث
لو وجد في الخارج
لكان (ب) وتارة
بحسب الوجود
الخارجى اى كل
ما وجد في الخارج
صادقا عليه (ج)
صدق عليه (ب)
في الخارج ويدهما
فرق فانه لو لم يوجد
من الاشكال الالمانث
صدق كل شكل
مثلث بهذا المعنى دون
الاول

(ج ب) لا يخفى لمن له تأمل في المعاني ان قولنا كل (ج ب) يعد رعاية ما ذكرنا من الامور
 معناه كل (ج) في نفس الامر فهو (ب) في نفس الامر لكن قد ماء المنطقين لم
 يفرقوا بين نفس الامر والخارج فقالوا ان معناه كل (ج) في الخارج فهو (ب)
 في الخارج فان قلت الوضع والمحل من الامور الاعتبارية فكيف يوجدان في الخارج
 لا يقال معنى القضية الخارجية ان ذات موضوعها موجود في الخارج في الخارج
 لا يتعلق الا بذات الموضوع لاننا نقول من الرأس قولكم في الخارج اما ظرف
 لذات الموضوع والمحمول او لو صفيهما او لصدقهما على الذات فان كان ظرفا
 لذات الموضوع والمحمول فقولكم ثابتا في الخارج يكون مستدركا لان ذات الموضوع
 هي ذات المحمول بعينها وان كان ظرفا لا وصف فهو باطل لان الاوصاف ربما
 تنعدم في الخارج كافي المعدولة وان كان ظرفا للصدق فهو ايضا باطل لما ذكرنا فتقول
 فرق بين قولنا يصدق عليه في الخارج وبين قولنا الصدق متحقق في الخارج فلا
 يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك ونسب الشيخ في الشفاء هذا المذهب الى السخافة
 لوجهين احدهما ان محصله يرجع الى ان كل (ج) موجود في الخارج فهو (ب)
 وكل واحد من الموجودين في الخارج من (ج) بعض ما يوصف (ج) اذا لم يصرح
 بالشرط المذكور فتقلب القضية الكلية جزئية وثانيهما ان ههنا قضايا كثيرة
 موضوعاتها امور لا يانفت الى وجودها كما اذا حكمنا على الاشكال الهندسية او على
 الممتعات والمعدومات ثم حقق القضية بان معناها كل ما فرضه العقل (ج) وجد
 في الخارج او لم يوجد فهو (ب) وحله المتأخرون على ان معناها كل ما لو وجد كان
 (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) وصار هذا الاعتبار فيما بينهم اعتبارا بحسب
 الحقيقة كما حقيقة القضية المستعملة في العلوم بخلاف الاعتبار الخارجى وههنا البحوث لا بد
 من التنبه عليها الاول ان مالو وجد يتناول ماله دخل في الوجود وما يفرض وجوده
 في الخارج فصدق القضية بهذا الاعتبار لا يتوقف على صدق الطرفين على موجود
 في الخارج بل بصدق وان لم يكن شئ من الموضوع موجودا في الخارج وبتهدير
 وجوده لا يكون الحكم مقصودا على الموجودات الخارجية بل على كل مالو وجد
 سواء كان موجودا او لم يكن بخلاف الاعتبار الخارجى فانه يستدعى صدق
 الطرفين على الموجود الخارجى وقصر الحكم عليه الثاني انها اعتبروا اتصاف
 ذات الموضوع (ج) لا في نفس الامر بل بمجرد الفرض ادخلوا فيه الافراد
 المتمتعة مع ان (ج) لا يصدق عليها في نفس الامر حتى صرحوا بان التخفيف الذي
 ليس بقدر وان كان متمتعا فهو بحيث اذا وجد كان متخففا وليس بقدر وبالجملة
 اعتبروا في الحكم ساير افراد الكلى على ما سبقت الاشارة اليه في صدر باب ايساغوجي
 توهمنا من ظاهر كلام الشيخ حيث اعتبر الفرض الثالث توهم بعضهم ان قولهم

كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) شرطية بناء على انه
لو حذف الادوات الدالة على الرابطة وهي كل ما وهو بحيث ان لو وجد كان
(ج) ولو وجد كان (ب) وهما قضيتان وهو ظاهر الفساد لان كل ماليس
من الادوات بل الحكم في القضية على ماله الحثية الاولى بالحثية الثانية وكل منهما
في حكم المفرد وكيف وهو غير مشتببه على اهل العربية فانهم يقولون لفظة مالتى
في الموضوع اما موصولة او موصوفة وهي مع ما بعد ها في حكم المفرد واحد
الطرفين مبتدأ والآخر خبره و هل في الوضع والحمل شرط يمكن ان يقال
ليس قولهم لو وجد كان (ج) شرطية فان معنى الشرطية ان التالى صادق
على تقدير صدق المقدم وليس معنى ذلك ان (ج) صادق على تقدير وجود
شئ في الخارج فان صدق (ج) على تقدير غير مفهوم من كل (ج) بل المراد
ما فرضه العقل (ج) وانما عبر عن ذلك بحرف الشرط لانه اريد ان يؤخذ
القضية بحيث يتناول مفروضات الوجود فاورد حرف الشرط لانه ادل على ذلك
والا فمعنى قولنا كل (ج ب) ان كل ما فرضه العقل انه (ج ب) وليس ههنا معنى
شرط وهذا تقريب لكلامهم الى تفسير الشيخ وان كان بينهما بون بعيد لقصرهم
الحكم على الموجود الخارجى محققا او مقدر اواكتفائهم في الوضع بمجرد القرص بخلافه
على ما سياتيك بيانه بعيد هذا على انهم صرحوا بان هناك شرطا حتى فسروا ذلك بان كل
ما هو ملزوم (ج) فهو ملزوم (ب) فان قلت ملزوم (ج) لا يجب صدق (ج) عليه فان علل
(ج) النامة لو وجدت وجد (ج) ويمتنع صدقه عليها والمراد من قولنا كل (ج) كل
ما صدق عليه (ج) قلت الصدق معتبر فانهم بعد بيان ان المراد من (ج) ما صدق
عليه (ج) يعتبرون القضية نارة بحسب الخارج واخرى بحسب الحقيقة وايضا كان
هناك نافضة لانامة نعم يتجه عليه وجوه من الاشكال الاول انهم جعلوا المحمول
ملزوم (ب) وهو ذات الموضوع فلا تصدق بمكنة خاصة كما اسرنا اليه الباني انه
لم يبق فرق بين المطلقة والدائمة بل بالضرورة على هذا التفسير لان كل ما هو
ملزوم (ب ب) دائما بل بالضرورة والا يمكن تخلف اللازم عن الملزوم الثالث
انه يخرج اكثر القضايا عن التفسير وهو ما لم يكن ذات الموضوع فيها ملزوما
لوصف الموضوع اولوصف المحمول كقولنا كل كاتب انسان او كل انسان كاتب
بالفعل الى غير ذلك واعلم انهم لو اكتفوا بمجرد الاتصاف او مطلق اللزوم اعم من
الكلى والجزئى اندفع منهم الاشكال الثانى والثالث الا انه يرد عدم الفرق بين المطقة
والضرورة المنتشرة لان المحمول حيثئذ واجب الثبوت لذات الموضوع في وقت
ما هو مفهوم الانتشار الرابع ان قولهم كل ما لو وجد كان (ج) يجب ان يكون بغير
الواو لانه لو ارد الواو اختل اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان حرف الشرط يحتاج

(الى الجواب)

الى الجواب وقولنا فهو بحيث لو وجد خبر المبتداء واما المعنى فلعدم تمام الكلام
 حيث قيل كل بالوجود (و) كان (ج) الخامس في بيان النسب بين الخارجية والحقائق
 اما المتفقتان في الكيف والكم فالموجبتان الكليتان بينهما عموم وخصوص من
 وجه لما عرفت ان موضوع الموجبة الحقيقية يجوز ان يكون معدوما في الخارج
 بخلاف الموجبة الخارجية واذا كان موجودا في الخارج فالحكم ليس مقصورا عليه بل
 يشمل الافراد الموجودة والمعدومة الممكنة والمتنوعة والحكم في الخارجية ليس الاعلى
 الافراد الموجودة في الخارج فالحكم فيها على بعض مادل عليه الحكم في الحقيقة
 بحيث لا يكون الموضوع موجودا اصلا يصدق الكلية الحقيقية دون الخارجية
 كقولنا كل عنقاء طائر وحيث يكون الموضوع موجودا فان صدق الحكم على جميع
 الافراد يصدق على الافراد الموجودة فينصافان كقولنا كل انسان حيوان وان لم
 يصدق على كل الافراد بل على الافراد الموجودة في الخارج صدقت الخارجية
 دون الحقيقة كما لو لم يوجد من الاشكال الا المثلث يصدق كل شكل مثلث باعتبار
 الخارج دون اعتبار الحقيقة لان من افراد ما لا يكون مثلثا والى هذا اشار
 المصنف بقوله وبينهما فرق واما الموجبتان الجزئيتان فالحقيقية اعم من
 من الخارجية مطلقا لانه متى صدق الحكم على بعض الافراد الخارجية يصدق
 على بعض الافراد من غير عكس واما السالبتان الكليتان فالخارجية اعم
 لما ثبت ان نقبض الاخص اعم ولانه متى صدق السلب عن كل الافراد يصدق
 عن كل الافراد الخارجية ولا ينعكس ولان صدق السلب الحقيقي اما لانتفاء وجود
 الموضوع محققا او مقدرا واما لعدم ثبوت المحمول للموضوع فانهما لو ارتقعا
 صدق الايجاب وايا ما كان يصدق السلب والخارجية بخلافه فان صدقه
 ربما يكون لانتفاء الموضوع محققا ولا يلزم منه صدق السلب الحقيقي واما
 الجزئيتان فبينهما مباينة جزئية لان نقبض الاعم من وجه مابين ولصدق السالبة
 الحقيقية بدون الخارجية حيث يكون الموضوع موجودا ويختصر صدق الحكم
 على الموجودات كما في المال المذكور القروض وبالعكس حيث ينعدم الموضوع
 ويصدق الحكم على كل الافراد المقدرة واما المختلفتان فالموجبة الحقيقية الكلية
 اعم من الموجبة الجزئية الخارجية من وجه لما مر في الكليتين وكذا من السالبتين
 الخارجية لتصادقهما عند انتفاء الموضوع في الخارج وصدقهما بدون
 السالبتين عند وجود الموضوع وثبوت الحكم لجميع الافراد وبالعكس حيث
 لا يكون للموضوع فرد محقق او مقدر كقولنا لاشئ من الممتنع بموجود او حيث
 لم يأت المحمول للموضوع في نفس الامر كقولنا لاشئ من الحيوان بجحر والموجبة

الجزئية الحقيقية اعم من الموجبة الكلية الخارجية لان الحكم على جميع الافراد الخارجية حكم على بعض الافراد بخلاف العكس وبين السالبتين عموم من وجه والسالبة الحقيقية الكلية اخص من السالبة الجزئية الخارجية لان اخص من السالبة الكلية الخارجية وهي اخص من السالبة الجزئية ولان الموجبة الجزئية الحقيقية اعم من الموجبة الكلية الخارجية ونقيض الاعم اخص ومباينة للوجبتين الخارجيتين لان صدق كل منهما يستلزم صدق الموجبة الجزئية الحقيقية ونقيض اللازم مباين وبين السالبة الجزئية الحقيقية وكل واحدة من الخارجيات المخالفة لها تبين جزئي لتحقيق العموم من وجه بين نقايضهما او عموم من وجه بينهما وذلك ظاهر لاسترته به هذا كله كلام وقع في البين فلنرجع الى ما نحن بصدده فنقول لما اعتبرت القضية بحسب الحقيقة توجهت عليها اعتراضات الاول ان حاشاه يرجع الى ان كل (ج) الموجود في الخارج على احد الوجبهين فهو (ب) ولا شك ان كل (ج) الموجود في الخارج محققا او مقدرا بعضا ما يوصف (ب) فتقلب الكلية جزئية النسائي القضايا التي موضوعاتها متمتعة خارجية عن هذا التحقيق لانا اذا قلنا كل ما هو شريك الباري فهو متمتع لا يمكن اخذه بهذا الاعتبار والالكان معناه كل ما لو وجد كان شريك الباري فهو بحيث لو وجد كان متمتعا ولا خفاء في كذبه وفيه نظر لان الاحكام الواردة على المتمتعات ان لم تناف تقدير وجودها امكن اخذ القضية بهذا الاعتبار وان نافى فصدق الایجاب عليها ممنوع فان هذه القضية يرجع محصلها الى السلب وهو لاشئ من شريك الباري يمكن الوجود الثالث ان قولنا بحيث لو وجد كان (ب) يستل على حينئذ باعتبار وصف (ب) فهذه الحيلة ان كان ثبوتها (ل) باعتبار الخارجى يرجع مفهوم القضية الى الخارجية وتعود الاشكالات عليه وان كان باعتبار الحقيقة كان معنى القضية كل ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان يثبت له تلك الحيلة ويعود الكلام الى هذه الحيلة انها في ابن تيمت (ل) في الوجود الخارجى او بحسب الحقيقة ويساسل فتوقف معرفة القضية على معرفة مفهومات متسلسلة الى غير النهاية وانه محال الرابع ان الموجبة المعدولة والموجبة المحصلة مجتمعان في الصدق على ذلك التفسير اصدق قولنا كل ما لو وجد كان (ج) ولا (ج) فهو بحيث لو وجد كان لا (ج) وكل ما لو وجد كان (ج) ولا (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ج) والاولى موجبة معدولة والثانية موجبة محصلة الحاشى انه لازم كذب كل كلية لان (ج) الذى ليس (ب) وان كان متمتعا فهو بحيث لو وجد كان ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ب) فلا يصدق للموجبة الكلية وكذلك (ج) الذى هو (ب) لو وجد كان (ب) فبعض (ج) فلا يصدق السالبة الكلية مثلا ذاقيل

كل (ج) فهو ليس بصادق لصدق نقيضه وهو قولنا بعض (ج) ليس (ب) لصدق (ج) على (ج) الذي ليس (ب) فان (ج) ليس (ب) وان كان متمتعا الا انه بحيث لو دخل في الوجود كان (ج) وليس (ب) فبعض (ج) ليس (ب) وهكذا في السالبة الكلية ولما خطر هذان السؤالان لبعض الفضلاء بالبال قيد الموضوع بالافراد الممكنة فاندفعوا الا انه ورد سؤال آخر وهو ان ههنا قضايا موضوعا نهيا غير ممكنة والمنطق لا بد ان تكون قاعدته مطردة في جميع الجزئيات فاعتبر لدفع السؤال قضية اخرى باعتبار الذهن ومعناها كل (ج) في الذهن فهو ب في الذهن وفيه نظر من وجهين الاول انه لا يصح اخذ القضايا التي موضوعا نهيا متمتعة بهذا الاعتبار فاننا اذا قلنا شريك الباري ممتنع يكون معناه شريك الباري في الذهن ممتنع في الذهن وهو ظاهر الفساد لان الذي في الذهن كيف يكون متمتعا وكذلك قولنا كل ممتنع معدوم الثاني انه يلزم ان لا يكون فرق بين الموجبة والسالبة في وجود الموضوع مع ان جمهور الحكماء فرقوا بينهما ويمكن ان يجاب عن الاول بان المحمول في قولنا شريك الباري ممتنع هو الممتنع في الخارج ومعناه كل ماصدق عليه في الذهن انه شريك الباري صدق عليه في الذهن انه ممتنع في الخارج وكذا المحمول في قولنا كل ممتنع معدوم المعدوم في الخارج ومعناه ما ذكرناه ولا فساد فيه وعن الثاني بان الموضوع في القضية الذهنية هو الصور الذهنية وكما ان الموضوع اذا كان موجودا في الخارج فلا بد من تصوره اولا حتى يصح الحكم عليه كذلك اذا كان موجودا في الذهن فلا بد من تصور تلك الصورة حتى يصح الحكم عليها فتكون تلك الصورة صورة اخرى في الذهن وهو المراد بتصور الموضوع الذهني فالموجبة الذهنية تحتاج الى ان يحضر موضوعها في الذهن بواسطة الايجاب ثم يتصور تلك الصورة الموجودة في الذهن ويحكم عليها واما السالبة فلا تحتاج الى ذلك الحضور اولا بل يتصور الموضوع ويحكم عليه وفيه نظر لان المحكوم عليه لا يجوز ان يكون الصور الذهنية فانها موجودة في الخارج قائمة بالنفس فكيف يحكم عليها بالامتناع وايضا اذا قلنا كل ممتنع كذا فالحكم ههنا ليس على صورة الممتنع بل على نفس الممتنع وقد مر ذلك مرارا واما الجواب الحق فسيرد عليك واذ قد ادنا الكلام الى هذا المقام فلنحقق القضية على ما هو الحق فنقول القضية الموجبة تستعمل على ثلاثة امور ذات الموضوع. وعقد الوضع وهو اتصافه بالوصف العنواني وعقد الجملة وهو اتصافه بوصف المحمول ولا بد في تحقيق القضية من النظر فيها فههنا ابحاث ثلاثة البحث الاول في ذات الموضوع وهو افراد الشخصية والتنوعية على ما اشرنا اليه ولا بد في الموجبة من وجودها مطلقا اما في الذهن او في الخارج اما محققا او مقدر فاذا قلنا كل (ج) فالحكم فيه على جميع الافراد الموجودة على احد انحاء الوجود فيدخل فيه كل فرد له في الخارج محققا او مقدر او كل

فرد له موجود في ذهن ذاهن هذا اذا كان الموضوع هذه الانواع من الافراد
اما اذا لم يكن له تلك الانواع لثلاثة فالحكم يختص بنوع من الافراد له كما اذا لم يكن له الافراد
الموجودة في الخارج كقولنا كل خلاء بعدا ولم يكن له الا الافراد الذهنية كقولنا كل ممتنع
كذا والى ذلك اشار الشيخ في الشفاء حيث قال ان حقيقة الايجاب هو الحكم بوجود المحمول
للموضوع ومستحيل ان يحكم على غير الموجود بان شيئا موجود له فكل موضوع للايجاب
فهو موجود اما في الاعيان او في الازهان فانه اذا قال قائل كل ذي عشرين قاعدة كذا ليس
معنى ذلك ان ذا عشرين قاعدة من المعلوم يوجد لها في حال عدمها انه كذا فان ما لم
يوجد كيف يوجد له شيء بل الذهن يحكم على الاشياء بالايجاب على انها في نفسها
ووجودها يوجد لها المحمول او انها تعقل في الذهن موجودا لها المحمول لامن
حيث هي في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت وجد لها المحمول الى ههنا ما في
الشفاء وهو مصرح بان ذات الموضوع يجب ان يوجد بحيث يتاول ما في الذهن
والخارج محققا او مقدر الا كما اخذنا خاصا باحد الاصناف والحاصل ان الشيخ ما اعتبر
لل قضية الامفهوما واحداً منطبقا على سائر القضايا واما المتأخرون فجهلوا بمقولة
بالاشتراك على مفهومات ثلاثة اذا حققت كانت جزئيات لا كليات في البحث
الثاني في عقد الوضع انه لا بد من امكان اتصاف ذات الموضوع بالعنوان في نفس
الامر فكل (ج) معناه كل واحد مما يمكن ان يصدق عليه (ج) في نفس الامر
فان اعتبار مجرد الفرض بورد ما يورد وايضا للذات في القضية وصفان فكما
امتنع ان ينسب فيها وصف المحمول فكذلك يمتنع ان ينسب فيها وصف الموضوع
فلا يندرج الخبر في قولنا كل انسان ناطق كما لا يصدق بعض الخبر ناطق والام تنعكس
القضية اصلا وعلى هذا يصدق قولنا كل ممتنع معدوم موجبة لان امورا في الذهن
يصدق عليها في نفس الامر انها ممتنعة بخلاف كل انسان ولا انسان فهو انسان اذ ليس
هناك شيء يمكن ان يصدق عليه في نفس الامر انه انسان ولا انسان وكذلك قولنا سريك
الباري معدوم فلا يوجد لافي الذهن ولا في العين شيء يصدق عليه انه سريك
الباري في نفس الامر وانما تصدق القضية لو اخذت سالبة على معنى انه ليس بموجود
ثم ان الفارابي اقتصر على هذا الامكان وحيث وجده الشيخ مخالفا لاسرف زاد فيه
فقد الفعل لافعل الوجود في الاعيان بل ما يعي الفرض الذهني والوجود الخارجي
فالذات الخالية عن العنوان تدخل في الموضوع اذ فرضه العقل موصوفا به بالفعل
مثلا اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود
ويمكن ان يكون اسود اذ فرضه العقل اسود بالفعل واما على رأى الفارابي فدخله
في الموضوع لا يتوقف على هذا الفرض وقد اوما الشيخ الى هذا في الشفاء حيث قال
وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع بانفاته اليه

من حيث هو موجود بل من حيث هو مقول بالفعل موصوف بالصفة على ان العقل
يصفه بان وجوده بالفعل سواء وجد اولم يوجد وقال في الاشارات اذا قلنا كل (ج ب)
نعني به ان كل واحد واحد مما يوصف (ج ب) كان موصوفا (ج ب) في الفرض الذهني
او في الوجود الخارجي وكان موصوفا بذلك دائما او غير دائم بل كيف اتفق فذلك
الشيء موصوف بانه (ب) فالكلالمان صريحان في ان اعتبار عقد الوضع بعم الفرض
والوجود على ان (ج) بالقوة يدخل في الحكم الكلي الضروري والممكن لانه اذا فرض
بالفعل كان المحمول ضروريا او ممكنا فيجب ان يكون كذلك سواء فرض اولم يفرض
والا لزم انقلاب مالميس بضروري او ممكن ضروريا او ممكنا على تقدير ممكن وانه محال
ولهذا تسميهم يقولون ان عقد الوضع لا يدخله في الضرورة والامكان فالله سبحانه
لا فرق بينهما في الضرورية والممكنة بحسب الصدق وانما الفرق يظهر بحسب
المفهوم وفي الاطلاق وسكان المتأخرين اشاروا أن الشيخ يعتبر في عقد الوضع
نفس الامر وبالفعل حسبوا ان قيد الفعل مرتبط بنفس الامر فغير والا احكام التي
وضعها الشيخ وليس الامر على ما توهموه بل المعتبر فيه بحسب نفس الامر
هو امكان اتصاف ذات الموضوع بوصفه واعتبار الفعل قد اكتفى فيه بمجرد
الفرض على ما اشار اليه في الاشارات والسفاه البحث الثالث في عقد الحمل قد سلف
لك ان المحمول هو مفهوم الباء لاذاته ثم انه يجب ان يكون صادقا على الموضوع
صدق الكلي على جزئياته والا لم تعد الحكم من الاوسط الى الاصغر لجواز ان يكون
الحكم المذكور في الكبرى مختصا بجزئيات موضوعها فلا يتعدى الى ما لا يكون
من جزئياته وبهذا القدر ينكشف فساد السببه التي اوردت على اخراج المسمى
من الموضوع وهي انه يبطل ثلث قواعد انعكاس السالبة الكلية والموجبة الجزئية
وانتاج رابع الاول وذلك لانه لو انحصر ماصدق عليه (ج) في جزئياته يصدق
لاشيء من الانسان بنوع ولا يصدق لاشيء من النوع بانسان لصدق نقيضه وهو
قولنا بعض النوع انسان وايضا يصدق هذه الموجبة الجزئية مع صدق نقيض
عكسها وهو لاشيء من الانسان بنوع وايضا يصدق بعض النوع انسان ولا شيء
من الانسان بنوع مع كذب النتيجة لانا نقول لانم صدق قولكم بعض النوع انسان
وانما يصدق لو كان الانسان صادقا على افراد النوع صدق الكلي على جزئياته وليس
كذلك وربما يجاب بمنع عدم صدق لاشيء من النوع بانسان وهذا لان الحكم
على الافراد الشخصية ولا شك انه ليس للنوع افراد شخصية لكن الشخص معروض
للتشخيص وافراد النوع معروضة للعموم واذا لم يكن له افراد لم يصدق الايجاب
الجزئي اصلا فيصدق السلب وفيه نظر لان كل كلي من الكليات الخمسة لا يخلو
اما ان يكون له افراد شخصية او لا يكون فان لم يكن وجب ان لا يصدق حكمه ايجابي

على شئ من الكليات وبطلانه ظاهر ضرورة صدق قوائنا كل نوع مقوم ومقول
 في جواب ماهو وافراده متفقة الحقايق الى غير ذلك من القضايا المستعملة في هذا
 الفن وان كان له افراد شخصية يندفع جوابه بالكلية وعن الشبهة اجوبة اخرى
 ذكرناها في رسالة تكميل المحصورات من اشتهى الوقوف عليها فلنصفحها
 (قوله واذا عرفت معنى الموجبة الكلية) يمكن معرفة مفهوم المحصورات البسافية
 بالمقايضة على معنى الموجبة الكلية فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ماصدق
 عليه الحكم في الكلية فالسرايط المعتبرة في الكل معتبرة ههنا في البعض والسالبة
 الكلية هي سلب المحمول عن كل فرد من افراد الموجبة الكلية اورفع ما ثبته
 الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية سلب المحمول عن بعض الافراد اورفع ما ثبته
 الموجبة الكلية وينقدح لك من ذلك ان السلب لا يستدعي وجود الموضوع فانه لما كان
 السلب رفع الايجاب وصدق السالبة الخارجية اما بانتفاء الموضوع في الخارج حتى
 يصدق سلب الشئ عن نفسه كقولنا لا شئ من الحلاء بخلاء واما بانتفاء نبوت المحمول
 له كقولنا لا شئ من الانسان بحجر وكذا صدق السالبة الحقيقية اما بانتفاء موضوعها
 في الخارج كتحقيقا او تقدير او بانتفاء الحكم وكذلك في الذهنية وبالجملة رفع الايجاب
 اما بانتفاء عقد الوضع او بانتفاء عقد الجمل فصدق السلب يمكن في الحالتين بخلاف
 الايجاب وهذا معنى قولهم موضوع السالبة اعم من موضوع الموجبة لا ما ظنه بعض
 من ان افراد السالبة اكثر من افراد الموجبة فان موضوع السالبة بعينه موضوع
 الموجبة وزعم بعضهم انه لا بد في السالبة من وجود الموضوع والا لما اُنْجِضَ لضرب
 الثاني والرابع من الشكل الاول لان عقد الوضع في الكبرى ان لم يكن هو عقد الجمل
 في الصغرى لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر وان كان عقد الجمل فيها
 وهو ايجاب وجب وجود الموضوع في الكبرى وغاية الفرق بين السالبة والموجبة
 ان مقتضى وجود الموضوع في الموجبة متكرر لان عقدي الوضع والجمل فيها
 يستدعيان وجود الموضوع واما السالبة فالذي يستدعي وجود موضوعها هو
 عقد الوضع لان السلب انما يرد على عقد الجمل فقط واما عقد الوضع فباق وهذا
 غير صحيح لان السلب لو استدعي وجود الموضوع لم يبق تناقض بين الموجبة
 والسالبة اصلا واما الكبرى في الشكل الاول فقد عقد الوضع فيها لتقبل على عقد
 الجمل في الصغرى ولا يلزم منه الوجود بعض افراد الموضوع لاجمعها ولو سلم
 فغاية ما فيه ان السالبة الواقعة في كبرى الشكل الاول يكون موضوعها موجودا
 ولا يلزم منه اعتبار وجود الموضوع في كل سالبة فان قلت الفرق بين السلب
 والايجاب انما يتم على رأى المتأخرين واما على رأى الشيخ فلا لانه ما اعتبر الوجود
 الموضوع مطلقا ولا بد من تصور موضوع السالبة فيكون ايضا موجودا فنقول

وَإِذَا عَرَفْتَ مَعْنَى
 الْمَوْجِبَةِ الْكَلِمَةِ عَرَفْتَ
 مَعْنَى الْبَوَاقِي مِنْ

تصور الموضوع لا يستلزم وجوده وإنما يستلزم لو كان متصورا بحقيقته وبيانه
 أنا إذا قلنا كل (ج ب) فموضوعه كل واحد واحد من افراد (ج) التي لانهاية لها
 على احداثها الوجود من الازل الى الابد ولا شك ان تصوراتها بحقيقتها وتشخصاتها
 لا يمكن فضلا عن الوقوع فلسفنا نتصورها الا باعتبار ما اجمالى كاعتبار انها افراد
 (ج) والايجاب انما يستدعى وجوداتها على سبيل التفصيل فلكم بين هذا وذلك
 سلمناه لكن المراد باستدعاء الايجاب وجود الموضوع انه يستدعيه حالة ثبوت المحمول
 للموضوع لاحال الحكم بالثبوت اعني الايجاب فربما كان الموضوع معدوما حال
 الحكم مع صحة الايجاب كقولنا زيد سبوح غدا فان هذا الحكم يصدق اذا يوجد
 غدا وايضا مقتضى الحكم وجود الموضوع في آن واحدا وهو ان الحكم ومقتضى
 الايجاب قد يكون وجوده ازلا وابدا كما في الدائم الازلي وعلى هذا قولنا السلب
 لا يستدعى وجود الموضوع اى حال ارتفاع المحمول لاحال الحكم بالارتفاع اعني
 السلب فانه لابد من وجوده في الذهن حال الحكم مع ان ارتفاع المحمول لا يقتضيه
 هكذا يجب ان يحقق هذا الموضع وانما اطبت في هذه المواضع كل الاطبا لانها
 مسارح الانظار ومطارح الافكار ومشارت تحريقات المتأخرين قواعد القدماء
 ومناسي تعبيراتهم اصطلاحات الحكماء وكم راجعت فيها المشاهير الافاضل
 وفكرت فيها في نفسي فاطلعت على دقائق وجلابل ولم تمنعني عن تقييدها وتفصيلها
 ضنة بالنفيس او منافسة في الثمين لعله لا يعدمني شكر من ار باب الازهان الوفاة او اغراض
 من اولى البصائر النقاد (قرله الثالث في تحقيق المهملات وحكمها) قد سبق ايماء الى
 ان مفهوم الانسان مثلا لا يقتضى الكلية والالامتنع حمله على زيد ولا الجزئية
 والالامتنع حمله على كثير بن بل الانسان من حيث هو معنى وماخوذا مع الكلية
 معنى ومع الجزئية معنى ومع اعتبار العموم اى كونه بحيث له نسبة الى امور متكررة
 معنى وهو في نفسه صالح لجميع ذلك وموضوع المهملات مفهوم الشئ من حيث هو
 فعلى هذا الانسان كلى ونوع لا يكون مهملات لان الكلية النوعية انما تعرضان
 الانسان لا من حيث هو بل اذا نسبناه الى امور متكررة فهو ماخوذا باعتبار واحد
 معين وهو كونه عامنا نص السبح على ذلك في الشفاء وفيه نظرا ما لافلان موضوع
 المهملات لو كان هو الطبيعة من حيث هي لم ينحصر التقسيم المثلث لوجود قسم
 آخر وهو ما يكون الحكم على ما صدق عليه الموضوع من غير بيان كميته ولم يصدق
 اكثر القضايا المهملات التي موضوعاتها خواص او اعراض كقولنا الكاتب
 او الماشي انسان ولم تكن تسميتها بالمهملات مناسبة لان اهمال السور لا يتصور
 بالقياس الى الطبيعة من حيث هي وانما يتصور فيما صدق عليه الطبيعة واما ثانيا
 فلما سمعت ان الموضوع في قولنا الانسان نوع ليس هو الانسان من حيث هو عام
 ولو عني به شئ صدق عليه (ج) من حيث جزئياته في صدق السرية السانية نظر من

الانسان مثلام
 يقتض الكلية والا
 امتنع حمله على زيد
 ولا الجزئية والالامتنع
 حمله على كثير بن
 بل هو في نفسه معنى
 وماخوذا كليا معنى
 وماخوذا جزئيا معنى
 وماخوذا عاما معنى
 وهو في نفسه صالح
 لكل ذلك فالمهملات
 ماموضوعها مفهوم
 الشئ من حيث هو
 فعلى هذا قولنا الانسان
 نوع لا يكون مهملات
 لانه ماخوذا باعتبار
 واحد معين نص الشيخ
 عليه وهى في قوة
 الجزئية الموافقة لها
 في الكيف بمعنى
 تلازمها لان (ب)
 مامصدق على بعض
 (ج) فقد صدق على
 مامصدق عليه (ج) من
 حيث هو ومهمامصدق
 على (ج) من حيث
 هو (ج) صدق على
 بعض مامصدق عليه
 (ج) وهذا صحيح
 ان عني ببعض (ج)
 شئ صدق عليه (ج)

بل هذا القيد انما اتى من قبل المحمول والموضوع وهو المفهوم من حيث هو كما اذا قيل بعض الانسان اسود فال موضوع ههنا بعض الانسان من حيث هو لاعم قيد السواد ولا مع قيد البياض واذا قيل اسود علم انه من قيد السواد علمنا الشيخ نفسه حيث فرق بين مفهوم القضية وبين الامور الخارجية عن مفهومها وان صدقت لو قيدت بهما ثم ان المهمة في قوة الجزئية الموافقة لها في الكيف على معنى تلازمها لانه اذا صدق الحكم على بعض (ج) فقد صدق على مسمى (ج) من حيث هو واذا صدق الحكم على مسمى (ج) من حيث هو صدق الحكم على بعض (ج) واعترض المصنف على الملازمة الثانية بانه ان اريد بعض (ج) بعض ما يصدق عليه (ج) اعم من ان يكون مسمى (ج) او جزئيا فال ملازمة صحيحة الا انه خلاف الاصطلاح وهذا بناء على توهم ان مسمى (ج) داخل فيما يصدق عليه وان اريد بعض ما يصدق عليه من الجزئيات فال ملازمة ممنوعة لجواز الحكم على الطبيعة من حيث هي من غير ان يتعدى الحكم الى جزئياتها فانه يصدق على الطبيعة من حيث هي انها مشتركة بين كثير بن وكلية ومحمولة عليها وجزءا افراد ولا يصدق هذه الاحكام عليها وهذا المنع وارد ايضا على الملازمة الاولى لجواز ان يحكم على نفس الجزئيات ولا يصدق ذلك الحكم على نفس الطبيعة فانه لا يصدق على الطبيعة انها فرد من افرادها ويصدق ذلك على بعض افرادها نعم لو جعل موضوع المهمة ما يصدق عليه من الجزئيات كانت في قوة الجزئية والملازمة تبتان حيثئذ (قوله الفصل الرابع في العدول والتحصيل) هذا تقسيم للقضية باعتبار المحمول لمحمول القضية ان كان وجوديا اي لم يكن معنى السلب جزئيا منه سميت محصلة لتحصيل مفهوم المحمول سواء كان الموضوع وجوديا او عدميا وسواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد بصير او ليس بصير وان كانت عدمية سميت معدولة ومتغيرة لان الدلالة اولا على الامور الثبوتية واذا قصد الامور الغير الثبوتية يعدل بها وتغير بادوات السلب او بصبغ اخرى اليها وغير محصلة لعدم تحصيل محمولها موجبة كانت او سالبة كقولنا زيد لا بصير او اعمى وزيد ليس بلا بصير او ليس اعمى ولا يرد النقص بالسالبة المحمولة لان السلب ليس جزءا من محمولها على ما ستحقة عن قريب فههنا اربع قضايا محصلتان ومعدولتان والضابط في نسبة بعضها الى بعض ان كل قضيتين توافقتا في العدول والتحصيل اي تكونان معدولتين او محصلتين ونحالفنا في السكيف بان يكون احداهما موجبة والاخرى سالبة تناقضتا بعد رعاية الشرايط المعتبرة في التناقض كقولنا كل انسان حيوان ليس كل انسان حيوانا كل انسان لاجى ليس كل انسان بلا لاجى وان كانتا على العكس اي تحالفنا في العدول والتحصيل بان تكون احداهما محصلة والاخرى

الفصل الرابع في العدول والتحصيل محمول القضية ان كان وجوديا سميت محصلة موجبة وسالبة وان كان عدميا سميت معدولة ومتغيرة وغير محصلة موجبة وسالبة فهذه اربع قضايا والضابط في نسبة بعضها الى بعض ان كل قضيتين توافقتا في العدول والتحصيل ونحالفنا في الكف تناقضتا وان كانتا على العكس تعاندتا صدقا حالة الايجاب وكذبا حالة السلب وان تحالفنا فيهما كانت الموجبة اخص من السالبة وانما كان كذلك لتوقف الايجاب على وجود الموضوع اما تحقفا كما في الخارجية او تقديرا كما في الحقيقية دون السالبة

معدولة وتوافقتا في الكيف اى يكون كلاهما موجبة او سالبة فان كانتا موجبتين
تتعاقدان صدقا اى لاتصدقان معا وقد تكذبان كقولنا زيد كاتب زيد لا كاتب فانه يمتنع
صدقهما في حالة واحدة ضرورة امتناع اتصاف ذات واحدة بصفتين متنافيتين
في زمان واحد ويجوز كذبهما عند عدم الموضوع وان كانتا سالبتين تتعاقدان
كذبا اى لا تكذبان معا وقد تصدقان كقولنا زيد ليس بكاتب زيد ليس بلا كاتب
فانه يمتنع كذبهما لانهما لو كذبتا معا صدقت الموجبتان معا لانهما نقيضاهما
وقد تبين انهما لاتتصادقان لكن يجوز صدقهما اذا كان الموضوع
معدوما لا يقال صدق الموجبتين مستحيل على تقدير كذب السالبتين
لان كل واحدة من الموجبتين اخص من السالبة الاخرى ومن المحال صدق
الخاص على تقدير كذب العام لانا نقول لانم ان صدق الخاص مع كذب العام
محال على ذلك التقدير وانما يكون كذلك لو لم يكن ذلك التقدير محالا ومن الجائز
استلزام المحال او نقول من الابتداء لو كذبت السالبتان فاما ان تكذب احدى
الموجبتين او لا فان كذبت يلزم ارتفاع النقيضين وان صدقت يلزم اجتماع الموجبتين
على الصدق او نقول لو كذبنا يلزم صدق الموجبتين وكذبهما معا بالبيان الذي
ذكرناه وذكر تموه وهو محال وان تخالفت القضيتان فيهما اى في العدول والتحصيل
وفي الكيف كانت الموجبة اخص من السالبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بلا كاتب
زيد لا كاتب زيد ليس بكاتب وذلك لان الايجاب يتوقف على وجود الموضوع
اما حقيقة اى يكون الموضوع محقق الوجود في الخارج كما في الخارجية او تقديرا
اى يكون مفروض الوجود في الخارج كما في الحقيقية او مطلعا اعم من الخارج والذهن
كما هو رأى الشيخ ضرورة ان ثبوت صفة الشئ فرع ثبوت الموصوف في نفسه سواء
كانت الصفة وجودية او عدمية ففى صدقت الموجبة صدقت السالبة والاجتماع
الموجبتان على الصدق ولا يلزم من صدق السالبة صدق الموجبة لجواز ان يكون
صدقها بانتفاء الموضوع فلا تصدق الموجبة معها نعم لو كان الموضوع موجودا
كانتا متلازمتين وذلك ظاهر (قوله ولا التباس) قد تبين انه لا التباس بين القضايا
الاربع في المعنى واما في اللفظ فلا التباس ايضا اذا اتفقتا في العدول والتحصيل واختلفتا
في الكيف لانهما ان اتفقتا في التحصيل فلا يكون فيها حرف سلب فهى موجبة
وما يكون فيها فهى سالبة وان اتفقتا في العدول فلا يكون فيها حرف السلب فيها واحدا
موجبة وما تعدد فيها سالبة وكذلك اذا اختلفتا في العدول والتحصيل واتفقتا
في الكيف فانهما ان كانتا موجبتين فلا يكون فيها حرف السلب موجبة معدولة
وما لا يكون فيها موجبة محصلة وان كانتا سالبتين فلا كان حرف السلب فيها واحدا
سالبة محصلة وما تعدد فيها سالبة معدولة اما اذا اختلفتا فيهما فلا التباس ايضا بين

ولا التباس في هذه
الاربعة الابين الموجبة
المعدولة والسالبة
المحصلة والفرق
بينهما ان القضية
ان كانت ثلثية
وتقدمت الرابطة
على حرف السلب كانت
موجبة الربط الرابطة
ما بعدها بالموضوع
وان تأخرت كانت
سالبة لسلب حرف
السلب الربط الذى
بعده وان كانت ثلثية
فلا فارق الا بالنية
او الاصطلاح على
تخصيص بعض
الانفاظ بايجاب
وبعضها بالسلب
كتخصيص افضة غير
بالعدول وليس بالسلب
هـ

وقيل الموجبة المعدولة عدم الشيء عما من شأنه ان يكون له في ذلك الوقت ١٣٦ (ب) او فيه او قبله او بعده (ج)

الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة اذ لا حرف سلب في الموجبة وحرف السلب متكرر في السالبة انما الالتباس بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة لوجود حرف السلب فيهما فلا يعلم ايهما موجبة وايهما سالبة فالفرق بينهما ان القضية ان كانت ثلاثية وتقدمت الرابطة على حرف السلب فهي موجبة لان هناك ربط السلب اذ شان الرابطة ربطا بعدها بما قبلها وان تأخرت الرابطة عن حرف السلب فهي سالبة لان هناك سلب الربط فان من شان حرف السلب ان يسلب الربط الذي بعده وان كانت ثنائية فلا فارق بينهما الالنية والاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالايجاب وبعضها بالسلب كتخصيص لفظ غير بالمعدل وليس بالسلب (قوله وقيل الموجبة المعدولة) فرق جماعة من المحصلين بين الايجاب المعدول والسلب المحصل بان الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه ان يكون له ذلك الشيء وقت الحكم والسلب المحصل عدم شيء عما ليس من شأنه ذلك الشيء في ذلك الوقت فتكون عدم الحقيقة عن الانط ايجابا وعن الطفل سالبا ومنهم من فسر به باعم من هذا وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه ذلك الشيء في الجملة سواء كان وقت الحكم اوقبله او بعده والسلب المحصل عدم شيء عما من شأنه ذلك الشيء اصلا حتى يكون عدم الحقيقة عن الطفل ايجابا وعن المرأة سالبا ومنهم من فسر به باعم منه وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه او شان نوعه الاتصاف بذلك الشيء في الجملة فعدم الحقيقة عن المرأة ايجاب وعن الحمار سلب ومنهم من اخذه اعم وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه او شان نوعه او جنسه القريب ان يتصف بذلك الشيء فعدم الحقيقة عن الحمار ايجاب وعن الشجر سلب ومنهم من بلغ الغاية في التعميم وقال الايجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه او شان نوعه او شان جنسه القريب او البعيد ان يكون له ذلك الشيء فيكون عدم الحقيقة عن الشجر ايجابا وعدم الاشتداد والضعف عن الجوهر سالبا فانهما ليسا من شأنه ولا من شان نوعه ولا من شان جنسه اذ لا جنس له وابطل الشيخ الكل باننا اذا قلنا الجوهر ليس بعرض وكل ما ليس بعرض غنى عن الموضوع ينتج بالضرورة ان الجوهر غنى عن الموضوع للاندراج البين والشكل الاول لا ينتج الا اذا كان صفرا موجبة فيكون قولنا الجوهر ليس بعرض موجبة معدولة مع ان العرض ليس من شان الجوهر ولا من شان جنسه القريب والبعيد واورد عليه نقضان احدهما اجمالى ذكره صاحب الكشف ونقيره ان دليلكم على ان قولنا الجوهر ليس بعرض موجبة لا يصح بجميع مقدماته فانه لو كان صحيحا لزم ان لا يشترط في الايجاب وجود الموضوع لانا اذا قلنا انخلاء ليس بوجود وكل ما ليس بوجود ليس بمحسوس ينتج بالضرورة ان انخلاء ليس بمحسوس فلو كان قولنا انخلاء ليس بوجود موجبة لزم تحقق الايجاب مع عدم الموضوع والشيخ نفسه لا يرتضيه وثانتهما تفصيلي وهو

او من شأنه او نوعه او جنسه القريب او البعيد وابطل الشيخ الكل بان قولنا الجوهر ليس بعرض وكل ما ليس بعرض فهو غنى عن الموضوع ينتج الجوهر غنى عن الموضوع ولا ينتج الشكل الاول الا والصغرى موجبة مع ان العرض ليس من شان الجوهر ولا يحسب جنسه وهذا ضعيف لا يقتضاه ان لا يشترط وجود الموضوع في الموجبة لانتاج قولنا انخلاء بوجود وكل ما ليس بمحسوس وجود ليس بمحسوس ولان الصغرى السالبة في الاول انما لا ينتج اذا لم يتكرر النسبة السالبة كقولنا لا شيء من (ج ب) وكل (ب) واما اذا تكررت كما في المثالين المتقدمين انتجت والبدية تشهده ولقائل ان يقول القياس في المثالين المذكورين انما انتج لكون الصغرى موجبة وان كانت سالبة المحمول والموجبة السالبة المحمول لانهما لا يقتضي وجود الموضوع المعيدولة وهذا هو التحقيق متى (انالا)

انا لانهم ان الصغرى السالبة في الشكل الاول لا تنتج وانما لا تنتج اذالم تكرر النسبة السالبة في الكبرى كقولنا لاشي من (ج ب) وكل (ب ا) لما يلزم ما ذكره من المحذور وهو عدم اندراج الاصغر تحت الاوسط اما اذا تكررت النسبة السالبة كما في المثالين المذكورين وهما ما ذكره الشيخ وما اورده صاحب الكشف ينتج والبداهة تشهد بانناجهما قال المصنف ولقائل ان يقول القياس في المثالين المذكورين انما ينتج لكون الصغرى موجبة وان كانت سالبة المحمول والموجبة السالبة المحمول لشبههما بالسالبة لا تنقض وجود الموضوع فان قلت اذا قلنا (ج) ليس (ب) فالسلب ان كان جزءا من المحمول كانت القضية موجبة معدولة وان كان خارجا عن المحمول كانت سالبة فلا يتصور سالبة المحمول فنقول السلب خارج عن المحمول في السالبة وسالبة المحمول الا ان في سالبة المحمول زيادة اعتبار فانما في السلب تصور الموضوع والمحمول ثم النسبة الايجابية بينهما ونرفع تلك النسبة في سالبة المحمول نتصور الموضوع والمحمول والنسبة الايجابية ونرفعهما ثم نعود ونجعل ذلك السلب على الموضوع فانه اذا لم يصدق ايجاب المحمول على الموضوع يصدق سلبه عليه فيكرر اعتبار السلب فيها بخلاف السالبة فان فيها اربعة امور تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة الايجابية وسالبها وفي السالبة المحمول خمسة وهي تلك الامور الاربعة مع حل السلب على الموضوع وهكذا في السالبة الموضوع فانه قد حل فيها سلب العنوان على الموضوع ومن ههنا نسمعهم يقولون معنى السالبة المحمول ان (ج) شئ سلب عنه المحمول ومعنى السالبة الطرفين ان شيئا سلب عنه (ج) وهو شئ سلب عنه (ب) ومعنى السالبة ان (ج) سلب عنه (ب) ومعنى الموجبة المعدولة ان (ج) يصدق عليه لا (ب) ويحصل لك من هذا ان السالبة المحمول لا تستدعي وجود الموضوع كما لا تستدعيه السالبة واذا قد تحقق الفرق فاعلم ان المصنف انما اورد ذلك الكلام دفعا للنقضين المذكورين اما دفع النقص الاجمالي فهو ان الموجبة انما تستدعي وجود الموضوع اذالم تكن سالبة المحمول اما اذا كانت سالبة المحمول فلنسبها بالسالبة لا تستدعي وجوده واما دفع النقص التفصيلي فان السالبة في الشكل الاول لا ينتج اصلا فاننا اذا قلنا لاشي من (ج ب) وكل ما ليس (ب ا) فعني الصغرى ان الحكم الايجابي مرتفع عن كل (ج) ضرورة ارتفاع عقد الحمل في السلب ولا شك ان هذا الرفع ما تكرر في الكبرى فان معناها ما صدق عليه سلب (ب ا) فلا يلزم تعدى الحكم والقياس في المثالين المذكورين انما ينتج لكون الصغرى موجبة سالبة المحمول لاسالبة محصلة والحاصل ان الصغرى متى كانت سالبة لم تكرر النسبة السالبة ومتى تكررت النسبة السالبة لم تكن الصغرى سالبة بل موجبة سالبة المحمول فان قلت فيئذ لا يتم كلام الشيخ لتوقفه

على ان الصغرى موجبة معدولة فنقول كلامه الزاى فان القوم حصرو القضية
المستتلة على السلب فى الموجبة المعدولة والسالبة فاذا لم تكن سالبة يلزم ان تكون
موجبة معدولة وفيه نظر لان السالبة والسالبة المحمول مثلا زمان فانتاج الكبرى
مع احديهما يوجب انتاجهما مع الاخرى * غاية ما فى الباب ان انتاج الموجبة السالبة
المحمول ابين واجلى من انتاج السالبة فاننا اذا قلنا كل (ج) ليس (ب) وكل ما ليس
(ب ا) فقد حكمنا فى الصغرى بان (ب) مساوٍ عن كل (ج) وفى الكبرى بان
(ا) ثابت لكل ما سلب عنه (ب) فيلزم بالضرورة ان (ا) ثابت لكل (ج) (ج)
بخلاف ما اذا بدلنا الصغرى بقولنا لاشئ من (ج ب) فان معناها ان كل (ج) ليس
يصدق عليه (ب) ومعنى الكبرى ان ما صدق عليه ليس (ب ا) فلا يتبين الاندراج
ههنا لكن اذا صدق كل (ج) ليس يصدق عليه (ب) صدق كل (ج) يصدق
عليه سلب (ب) وحينئذ يصير الاندراج بينا وللنقض الاول وجه دفع آخر وهو
ان انتاج القياس لا يتوقف على صدق المقدمات والموجبة انما تستدعى وجود
الموضوع اذا كانت صادقة فيجوز ان يكون قولنا الحلاء ليس بوجود موجبة كاذبة
مع انه يتجى بخلاف ما ذكره الشيخ فان موضوع الصغرى موجود والحكم فيها
صادق ولئن سلمنا ذلك ولكن لانم ان الموضوع فيها معدوم لان الشيخ ما اعتبر
الوجود الخارجى بل مطلق الوجود وهو متحقق ههنا قال صاحب الكشف بعد
ايراد النقص والحق ان الموجبة المستتلة فى القياس لا تستدعى وجود الموضوع فانه
اذا صدق نسبة امر الى موضوع ما سواء كان موجودا او معدوما و يصدق حكم
على كل ما صدق عليه تلك النسبة يصدق الحكم على ذلك الموضوع بالضرورة
نعم لو فسرنا الموجبة بانها التى حكم فيها بثبوت المحمول لافراد الموضوع الموجودة
فى الخارج محققا او مقدرًا يلزم اشتراط وجود الموضوع فيها على التفصيل امامن
فسرها باعم منه كما ذكره الشيخ من انها التى حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع
سواء كان موجودا فى الخارج او فى الذهن محققا او مقدرًا فله ذلك اذ لامشاحة فى
تفسير اللفاظ لكنه لا يمكنه تمهيد ثلاثة قوانين الاول اشتراط الايجاب فى صغرى
الاول والثالث لانا اذا قلنا كل معدوم ليس موجود وكل ما ليس بوجود ليس بحسوس
يتجى بالضرورة ان كل معدوم ليس بحسوس مع ان الصغرى ليست موجبة على ذلك
التفسير الثانى انعكاس الموجبة الى الموجبة لصدق قولنا بعض الابعاد معدوم مع
ان قولنا بعض المعدوم بعد ليست موجبة الثالث عدم انعكاس السالبة الجزئية فان
قولنا بعض المعدوم ليس بوجود سالبة ويلزمها بعض الموجود ليس بمعدوم
والا لصدق كل موجود معدوم هف * وقد سمعت واحدا من الاذكياء يقول لست
ادرى ماذا يصنع هذا الفاضل هل يشترط فى صغرى الاول الايجاب او لا فان لم

يشترط فقد قال بخلاف ما صرح به وان اشترط فلا يخلو اما ان يعتبر في الايجاب وجود الموضوع اولافان لم يعتبر فقد بان بطلانه لان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه بالضرورة وان اعتبر فان لم يعتبر الالوجود المطلق كما اعتبره الشيخ فقد اورد على نفسه الاعتراضات وان اعتبر الوجود الخارجى المحقق او المقدر وقدين ان الانتاج في الشكل الاول متحقق مع عدم موضوع الضعفى فهذا الاعتراض واراد عليه ايضا لانه اذا انعدم الموضوع مطلقا فقد انعدم في الخارج بطريق الاول والذي يقضى منه العجب ان من اشترط في موضوع الموجبة الوجود الخارجى يمكنه اشتراط الايجاب في الشكل الاول ومن اعتبر الوجود المطلق لا يمكنه * فاجبته بما هو مسبوق بتقديم مقدمة وهي ان المتأخرين لما راوا ان احكام الخارجيات مغايرة لاحكام الذهنيات واعتقدوا ان ما فسر به الشيخ القضية ليس منطبقا على جميع القضايا فكلم من قضية لوجود لموضوعها كقولنا شريك البارى يغاير البارى تعالى وبعض المعدوم مطلقا لوجود ولا محسوس فان هذه وامثاله تصدق موجبات مع عدم الموضوع فيها وعدم انطباق تفسير الشيخ عليها اعترضوا عن ان يفسروا القضية بتفسير عام شامل لجميع القضايا واعتبروا قضية خارجية وقضية حتمية واستعملوها في الاحكام فكما ان القضية تعتبر تارة مطلقا واخرى خارجية او حقيقة كذلك القياس يعتبر تارة على الاطلاق واخرى في الخارجيات المحققة او المقدرة والمتأخرون كما خصصوا مفهوم القضية بالخارجية والحقيقة خصصوا الاحكام في العكس والتناقض والقياس بهما ايضا اذ اثبت هذا التقرير فنقول صاحب الكشف اشترط ايجاب الضعفى لافى مطلق القياس بل فى قياس الخارجيات والحتميات واعتبر وجود الموضوع فيهما على التفصيل والشيخ لما اعتبر قضية عامة واعتبر مطلق القياس ورد عليه ان قولنا كل معدوم ليس بموجود ينتج فى القياس المطلق وليس موجبا وكذلك بعض المعدوم بعد يجب ان يصدق فى العكس وليس بايجاب ولا يرد على مذهب صاحب الكشف فانه خصص الاحكام بالخارجيات وتلك القضايا لا تصدق لا خارجية ولا حقيقة هذا خلاصة ما ذكره صاحب الكشف بعد مساعدته والحق ان الاشكالات مندفة اما الاول فلان الضعفى موجبة سالبة المحمول وقد عرفت انها لا تستدعى وجود الموضوع واما الثانى فلانه ان اراد بالمعدوم فى قولنا بعض الابعاد معدوم المعدوم فى الخارج والذهن فلانهم صدقوه وان اراد به المعدوم فى الخارج فالعكس ايضا صادق لوجود الموضوع فى الذهن واما الثالث فهو بين الفساد لان انعكاس مادة من مواد القضية لا يستلزم انعكاسها وانما وردت هذه الابحاث وان لم يكن لها عين ولا اثر فى الكتاب تبينها على بعض ما جعله المتأخرون سببا لتغيير الاصطلاحات

وانت تعلم فيهما من الاطائف والقوائد (قوله قال الامام في المخلص لا يشترط وجود الموضوع) لما اعتبر وجود الموضوع في الايجاب دون السلب اعترض الامام عليه في المخلص وقال وجود الموضوع ليس بشرط في الموجبة المعدولة لان عدم المحمول الوجودي كالا بصير اما ان يصدق على الموضوع المعدوم او لا يصدق فان صدق فقد صدقت الموجبة المعدولة مع عدم الموضوع فلا يكون وجود الموضوع شرطاً فيها وان لم يصدق عليه عدم المحمول صدق عليه المحمول وهو البصير لامتناع خلو الموضوع عن التقيض فيلزم اتصاف المعدوم بالامر الوجودي وهو محال وعلى تقدير تسليمه فالمطلوب حاصل لانه اذا لم يتحقق الايجاب المحصل الى وجود الموضوع فلا يوجب المعدول بطريق الاولى وجوابه انا لانم انه لو لم يصدق عدم المحمول الوجودي على المعدوم لزم صدق المحمول الوجودي عليه بل اللازم صدق سلب عدم المحمول عليه فان تقيض الموجبة ليس موجبة بل سالبة والسالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة فلا يلزم من صدقها صدقها وقال في شرح الاشارات لابد للموضوع في الموجبة من وجود محقق او متخيل فهذا الكلام يناقض في الظاهر ما ذكره في المخلص من انه لا حاجة للمعدولة الى وجود الموضوع ولكنه قال ايضا في الشرح ان ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوت ذلك الشيء في نفسه لان الشيء ما لم يثبت في نفسه لم يثبت لغيره فلم يكن المعدولة موجبة فيندفع التناقض الا ان هذا الكلام ضعيف لان المعتبر في الموجبة وجود ذات الموضوع لا وجود وصف الموضوع والمحمول فان من الجائز ان يصدق الامر العدمي على الموجود لا يقال اذا صدق زيد لا كاتب في الخارج صدق ان اللا كاتب محمول في الخارج على زيد فلو احتاج الايجاب الى وجود الموضوع لما صدق هذا وايضا المحمول ثابت للموضوع فلو كان عدما لكان ثابتاً معدوماً وانه محال لانا نقول لانم صدق تلك الموجبة خارجية وذلك ظاهر وليس معنى ان المحمول ثابت للموضوع انه ثابت موجود في نفسه بل صادق محمول على الموضوع ويجوز حل الاعدام على الموجودات لا يقال لو اعتبر وجود الموضوع في الموجبة فلا يخلو اما ان يعتبر في السالبة ايضا اولم يعتبر واما ما كان يلزم ان لا يكون بين الايجاب والسلب تناقض اما اذا اعتبر وجود الموضوع في السالبة فلجواز ارتفاها عند عدم الموضوع واما اذا لم يعتبر فلجواز اجتماعهما وذلك لان موضوع السالبة يكون اعم حيث انه من موضوع الموجبة فيجوز صدق الايجاب الكلي على جميع الافراد الموجودة والسلب الجزئي عن الافراد المعدومة لانا نقول لما كان السلب رفع الايجاب والايهاب ليس الاعلى الموضوع الموجود فالسلب ايضا ليس وارداً عليه لكن صدقه لا يتوقف على وجوده فوجود الموضوع معتبر في الحكم لا في الصدق وقد مررت الاشارة اليه

(في تحقيق)

وقال الامام في المخلص لا يشترط وجود الموضوع في المعدولة لان عدم المحمول الموجب وان صدق على الموضوع المعدوم فذا لا يفتقر صدق هو عليه ولزم المحال وهو المطلوب وجوابه ان الصادق حينئذ السالبة المعدولة وهي اعم من الموجبة المحصلة فلا تستلزم محالاً وقال في شرح الاشارات لا يوجب الا على موضوع موجود محقق او متخيل لكنه قال ايضا ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوته في نفسه فلم يكن المعدولة موجبة وجوابه ان المعتبر في الموجبة وجود ذات الموضوع لا وصف الموضوع والمحمول وقد يصدق امر عدمي على وجوده من

وقد يعتبر العدول في الموضوع مع قلة ١٤١ الفائدة وينتدوين السلب بتقدم حرف السلب على

السلب على السور
كما في الاربطة فاذا
اقتزن به لفظة ما او ما
في معناه جعله ايجابا
فوضع القضية
الطبيعي ان يجاور
السور الموضوع
والاربطة المحمول
وحرف السلب
المحمول في النسبة
والاربطة في الثلاثية
والجهة في الرباعية
ولم يجعل القضية
خاسية باعتبار السور
كاجعلت رباعية باعتبار
الجهة مع خروجها
عنها للزوم الجهة
ايها دونه متى

الفصل الخامس
في الجهة وفيه مباحث
الاول في القضية
الموجّهة كيفية نسبة
محمول القضية الى
موضوعها
بالضرورة والدوام
ومقابلتهما في نفس
الامر تسمى مادة
وعنصرا واللفظ
الدال عليها وحكم
العقل بهما جهة ونوعا
والقضية التي فيها
الجهة اي الدال على

الكيفية موجّهة رباعية ومنوعة ومقابلتهما مطلقا وقد يخالف جهة القضية ومادنها متى

في تحقيق السالبة (قوله وقد يعتبر العدول في الموضوع) المعتبر من العدول ما في
جانب المحمول لان الحكم بالحقيقة على ذات الموضوع والذي في الذكر سواء كان
وجوديا او عديميا هو وصف الموضوع واختلاف الصفات لا يوجب اختلاف الذات
واما المحمول فلما كان مفهومه فاختلفه بكونه وجوديا او عديميا يؤثر في حال القضية
فالعتبر انما هو عدوله وتحصيله على انه ربما يعتبر العدول في جانب الموضوع مع
انه قليل الفائدة ويفرق بين الموضوع المعدول وبين السلب بان القضية ان كانت
مسورة فان تقدم حرف السلب على السور كان سلبا محصلا كقولنا ليس كل انسان كاتباً
وان تأخر عنه كان معدولا كقولنا كل لاسي جاد كما في الرابطة وان لم تكن مسورة
فان اقتزن بالموضوع لفظة ما او ما في معناه كالذي جعل الموضوع موجبا معدولا
كقولنا ما هو لاسي او الذي ليس بمحي جاد وان لم يقتزن به شيء من هذه الامور كان
الامتياز اما بانية او بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالعدول والبعض
بالسلب والوضع الطبيعي للقضية ان يجاور السور الموضوع لانه لبيان كيفية
اثره والاربطة المحمول اذهى لربطه بالموضوع والجهة الرابطة لانها لبيان
كيفية نسبة المحمول وحرف السلب المحمول في القضية النائية والاربطة في
الثلاثية والجهة في الرباعية والام يكن السلب واردا على ما اثبتته الايجاب نعم
لو تأخر حرف السلب عن الجهة كانت القضية سالبة موجهة بتلك الجهة
وفرق ما بين سلب الضرورة وضرورة السلب وسلب الامكان وامكان السلب
وساب الاطلاق واطلاق السلب فاقبل مراتب القضية ان يكون نائية فقط
فيها على ذكر الموضوع والمحمول ثم يصرح بالاربطة فتصير ثلاثية ثم
يفرن بها الجهة فتصير رباعية وانما لم يجعل اعتبار السور خاسية كاجعلت باعتبار
الجهة رباعية لان الجهة لازمة للقضية اذ كل نسبة لابد لها من كيفية من الضرورة
والدوام ومقابلتهما بخلاف السور لانه غير لازم كما في الماهية والشخصية ولانه ليس له
اعتبار زائد على الموضوع فان مفهومه اما جميع الافراد او بعضها وهو الموضوع
بالحقيقة بخلاف الجهة والى هذا اشار الشيخ في السقاء بقوله فالاربطة تدل على نسبة
المحمول والسور يدل على كمية الموضوع ولذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب
المحمول وكان السور معدودا في جانب الموضوع (قوله الفصل الخامس في الجهة)
هذا شروع في تقسيم القضية باعتبار الجهة ولا بد من تحقيق الجهة اولا وكل نسبة
بين المحمول والموضوع سواء كانت تلك النسبة ايجابية او سلبية لها كيفية في نفس
الامر من الضرورة والدوام ومقابلتهما اي اللانضرورة والادوام لاعلى معنى
ان كيفية النسبة منحصرة في الاربع وان كان في عبارة المصنف دلالة على ذلك
بل على معنى ان الكيفية منحصرة في الضرورة واللاضرورة باعتبار وفي الدوام

نؤمن بالضرورة استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع وهي ١٤٢ خمس الاولى الضرورة الازلية الثانية

والادوام باعتبار آخر وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية وعناصرها واللفظ الدال عليها في القضية المفوظة او حكم العقل بها في القضية المعقولة تسمى جهة ونوعا للقضية اما ان يكون الجهة فيها مذكورة او لا يكون فان ذكرت فيها الجهة تسمى موجبة ومنوعة لاستمالتها على الجهة والنوع وورباعية لكونها ذات اربعة اجزاء وان لم تذكر فيها تسمى مطلقة وقد يخالف جهة القضية مادتها كما اذا قلنا كل انسان حيوان بالامكان فالمادة ضرورية والجهة لا ضرورية لا يقال المادة هي الكيفية الثابتة في نفس الامر والجهة هي اللفظ الدال عليها او حكم العقل بانها هي الكيفية الثابتة في نفس الامر فلو خالفت الجهة المادة لم تكن دالة على الكيفية في نفس الامر بل على امر آخر ولم تكن حكم العقل بل حكم الوهم فانا اذا قلنا كل انسان كاتب بالضرورة فالكيفية التي للنسبة بينهما في نفس الامر هي الامكان والضرورة لا تدل عليهما لانا نقول لان ان الجهة لو لم تطابق المادة لم تكن دالة على الكيفية في نفس الامر ولم يكن حكم العقل بها وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة اللفظية قطعية حتى لا يمكن تخلف المدلول عن الدال ولم يحزم عدم مطابقة حكم العقل وليس كذلك بل الجهة ما يدل على كيفية في نفس الامر وان لم يكن تلك الكيفية متحققة في نفس الامر وحكم العقل اعم من ان يكون مطابقا او لم يكن هذا على رأي المتأخرين واما على رأي القدماء من المنطقيين فالمادة ليست كيفية بل كيفية النسبة الایجابية ولا كل كيفية نسبة ايجابية في نفس الامر بل كيفية النسبة الایجابية في نفس الامر بالوجوب والامكان والامتناع وهي لا تختلف بايجاب القضية وسلبها وقد سبقت الاشارة اليها والجهة انما هي باعتبار الاعتبار فان المعتبر ربما يعتبر المادة او امر اعم منها او اخص او مابسا ويعبر عما تصوره واعتبره بعبارة هي الجهة فعلى هذا قد يخالف المادة الجهة في القضية الصادقة بخلاف الاصطلاح المتأخر ولا درى لتغيير الاصطلاح سببا حاملا عليه (قوله ونحن نغني بالضرورة) الضرورة استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع سواء كانت ناشئة عن ذات الموضوع او امر منفصل عنه فان بعض المفارقات لو اقتضى الملازمة بين امرين يكون احدهما ضروريا لآخر وان كان امتناع انفكاكه عنه من خارج فان قلت هذا التعريف لا يتناول ضرورة السلب فلا يكون منعكسا فنقول المراد ضرورة الايجاب وضرورة السلب انما تعلم منه بالمقايسة كما علمونا بوقاي المحصورات من مفهوم الموجبة السلبية او المراد استحالة انفكاك نسبة المحمول عن الموضوع فيدخل فيه ضرورة السلب وانما قال نحن نغني لان قوما يفسرونها باخص منه وهو استحالة انفكاك المحمول عن الموضوع لذاته وهذا التفسير ليس بمستمر في موارد الاستعمال فانهم يذكرون للممكن خاضعة وهي انه لا يلزم من فرض وقوعه محال ويستعملونها في الاحكام فلو فسر

الضرورة الذاتية اي الحاصلة مادامت ذات الموضوع موجودا اما مطلقة او مقيدة بنفي الضرورة او الدوام الازليين والقسم الاول اعم من الثاني وهو من الثالث والضرورة الازلية اخص من الاول ومبينة للاخرين الثلاثة الضرورة الوصفية اي الحاصلة من وصف الموضوع اما مطلقة او مقيدة بنفي الضرورة الازلية او الذاتية او بنفي الدوام الازلي او الذاتي والقسم الاول اعم من الاربعة الباقية والثاني من الثلاثة الباقية والثالث والرابع من الخامس ويتهما عموم من وجه وكذا بين الضرورة الوصفية والذاتية اذ الضرورة الذاتية قد لا تكون بشرط الوصف بان لا يكون للوصف تدخل في الضرورة نعم لو اراد بالضرورة

الوصفية الحاصلة مادام الوصف كانت اعم من الذاتية مطلقا لا وميها اياها من (الضرورة)

٦ غير عكس الرابعة

الضرورة بحسب
وقت معين او غير معين
اما مطلقا او مقيدا
بنفي الضرورة الازلية
او الذاتية او الوصفية
او بنفي الدوام الازلي
او الذاتي او الوصفي
وعلى كل تقدير فهو
وقت الذات او
الوصف فهذه ٢٨
قسما الخاصة
الضرورة بشرط
المحمول ولا فائدة
فيها لضرورة
كل محمول بشرط
وجوده للموضوع
قال الشيخ في الاشارات
الضرورية المطلقة
هي الازلية وقال
في غيرها هي الذاتية
ولا تطلق في غيرها
لاشتمالها على زيادة
هي كالجزء من المحمول
متن

الضرورة بما فسر وابه كان الممكن ما لا يتنوع انفكاكه عن الموضوع لذاته فيجوز
ان يتنوع انفكاكه عنه لامر خارج فلو فرض وقوعه لزوم المحال فان قلت هب
ان هذا القيد لا يعتبر في الضرورة الا ان الامكان ليس سلب مطلق الضرورة بل سلب
الضرورة المطلقة وهي التي نسبة المحمول فيها ضرورية في جميع اوقات ذات
الموضوع على ذلك التقدير وسلب الضرورة المتحققة في جميع الاوقات صادق حيث
ثبتت الضرورة في بعض الاوقات فاذا كان الممكن بهذا المعنى متمعا بحسب الغير
في بعض الاوقات فلو فرض وقوعه يلزم محال فتغيير التفسير لا يبعدى بطائل فتقول
معنى لزوم المحال للممكن انه كلما فرض وقوعه يتحقق محال فاذا اخذنا الضرورة
بالمعنى الاعم لم يكن الممكن بحيث كلما فرض وقوعه يتحقق المحال وثبتت المحال من
الممكن في بعض الاوقات لا ينافي ذلك وفي هذه العناية نطرح لان هؤلاء القوم لم يفسروا
مطلق الضرورة بما ذكر بل الضرورة المطلقة واعتبار قيد زائد في الاخص لا يوجب
اعتباره في الاعم على ان ذلك القيد لو لم يعتبر في الضرورة المطلقة لم ينكف الدوام عن
الضرورة لان الدوام اما ان يصدق في مادة الوجوب او في مادة الامكان فان كان في
مادة الوجوب فظاهر وان كان في مادة الامكان فهو اما دوام الوجود او دوام العدم
والدائم الوجود واجب الوجود لغيره لان الشيء ما لم يجب لم يوجد واذا وجد وجب فان كل
مممكن فهو محقق بوجوده بين وجوب سابق ووجوب لاحق والدائم العدم متمنع لغيره
فان الشيء ما لم يجب عدمه لم ينعدم ضرورة ان عدم الشيء لعدم عائد التامة وعلى
كلا التقديرين لا يكون الدوام الاعام الوجوب وعلى هذا يتساوى الدوام
والضرورة بحسب الصدق وكذا الاطلاق والامكان لان نقيضي المتساويين
متساويان وبخلاف اكثر الاحكام في العكس والتناقض والاختلاطات ثم الضرورة
نحو الاولى الضرورة الازلية وهي الحاصلة اذ لا وايدا كقولنا الله عالم بالضرورة
الازلية والازل دوام الوجود في الماضي والابد دوام الوجود في المستقبل الثانية
الضرورة الذاتية اي الحاصلة مادامت ذات الموضوع موجودة وهي اما مطلقة كقولنا
كل انسان حيوان بالضرورة او مقيد بنفي الضرورة الازلية او بنفي الدوام الازلي
فالقسم الاول وهو الضرورة المطلقة اعم من الثاني وهو الضرورة المقيدة بنفي الضرورة
الازلية فان المطلق اعم من المقيد والثاني اعم من الثالث لان الدوام الازلي اعم من الضرورة
الازلية فان مفهوم الدوام شمول الازمنة ومفهوم الضرورة امتناع الانفكاك ومتى
امتنع انفكاك المحمول عن الموضوع اذ لا وايدا يكون ثابتا له في جميع الازمنة اذ لا وايدا
وليس يلزم من الثبوت في جميع الازمنة امتناع الانفكاك فيكون نفي الضرورة الازلية اعم
من نفي الدوام الازلي والمقيد بالاعم اعم من المقيد بالاختصاص لانه اذا صدق المقيد بالاختصاص
صدق المقيد بالاعم ولا ينكس وهذا على الاطلاق غير صحيح فان المقيد بالمقيد بالاعم

انما يكون اعم اذا كان اعم مطلقا من القيدن او مساويا للقيد الاعم اما اذا كان
 اخص من القيد الاخص كالناطق الحساس والناطق النامي او مساويا للقيد الاخص
 كالناطق الكاتب والناطق الحساس فهما متساويان واذا كان اعم منهما من وجه
 فيحتل العموم كالابيض الناطق والابيض الحساس ويحتل التساوي كما فيما نحن
 بصده فانه كلما صدقت الضرورة الذاتية المقيدة بنفي الدوام الازلي صدقت المقيدة
 بنفي الضرورة الازلية وهو ظاهر وبالعكس فانه لو صدقت الضرورة الذاتية مع
 نفي الضرورة الازلية ولم يصدق معها نفي الدوام الازلي صدقت الضرورة
 الذاتية مع الدوام الازلي والضرورة الذاتية هي الضرورة المتصلة مادامت
 ذات الموضوع موجودا لكن ذات الموضوع ههنا موجودا زلا وبدا فيتحقق الدوام
 الازلي فتكون الضرورة حاصلة زلا وبدا وقد كانت مقيدة بنفي الضرورة الازلية
 هف والضرورة الازلية اخص من الاولى اي الضرورة الذاتية المطلقة لان الضرورة
 متى تحققت زلا وبدا يتحقق مادام ذات الموضوع موجودة من غير عكس وانما اصح
 هذا في اليجاب واما في السلب فهما متساويان لانه متى سلب المحمول عن الموضوع
 مادامت ذاته موجودة يكون مساويا عنه زلا وبدا لامتناع ثبوته له في حال العدم
 ومباينته للآخرين اماما مباينتها للمقيدة بنفي الضرورة الازلية فظاهرا واما مباينتها
 للمقيدة بنفي الدوام الازلي فللمباينة بين نقيض العام وعين انخاص الثالثة الضرورة
 الوصفية وهي الضرورة باعتبار وصف الموضوع وتطلق على ثلاثة معان
 الضرورة مادام الوصف اي الحاصلة في جميع اوقات اتصاف الذات بالوصف
 العنواني كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتب بالضرورة بشرط
 الوصف اي يكون للوصف مدخل في الضرورة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع
 بالضرورة مادام كاتب بالضرورة لاجل الوصف اي يكون الوصف منسأ
 بالضرورة كقولنا كل متعجب ضاحك بالضرورة مادام متعجبا والاولى اعم من الثانية
 من وجه لتصادقهما في مادة الضرورة الذاتية اذ كان العنوان نفس الذات او وصفا
 لازما لها كقولنا كل انسان او كل ناطق حيوان بالضرورة وصدق الاولى بدون
 الثانية في مادة الضرورة اذ كان العنوان وصفا مفارقا كما اذا بدل الموضوع بالكاتب
 وبالعكس في مادة لا يكون المحمول ضروريا للذات بل بشرط وصف مفارق كما في قولنا
 كل كاتب متحرك الاصابع فان تحرك الاصابع ضروري لكل ماصدق عليه الكاتب
 بشرط اتصافه بالكاتب وليس بضروري في اوقات الكتابة فان الكتابة نفسها ليست
 ضرورية لما صدق عليه الكاتب في اوقات ثبوتها فكيف يكون تحرك الاصابع التابع
 لها ضروريا وكذلك النسبة بين الاولى والثالثة من غير فرق والثانية اعم من الثالثة
 لانه متى كان الوصف منسأ بالضرورة يكون للوصف مدخل فيها ولا يتعكس

كما اذ قلنا في الدهن الحار بعض الحار ذات بالضرورة فانه يصدق بشرط وصف
الحرارة ولا يصدق لاجل الحرارة فان ذات الدهن اذ لم يكن له دخل في الذوبان وكفى
الحرارة فيه كان الحجر ذاتا اذا صار حارا فقولنا بالضرورة الوصفية اي الحاصلة
من وصف الموضوع المراد به الضرورة بشرط الوصف فانه لما كان للوصف
مدخل فيها كانت حاصلة منه في الجملة وهي اما مطلقة او مقيدة بنفي الضرورة الازلية
او بنفس الذاتية او بنفي الدوام الازلي او بنفي الدوام الذاتي والقسم الاول اعم من الاربعة
الباقية لان المطلق اعم من المقيد والثاني وهو المقيد بنفي الضرورة الازلية اعم من الثلاثة
الباقية لان الضرورة الازلية اخص من الضرورة الذاتية والدوام الازلي والدوام
الذاتي فحتى صدقت الضرورة الوصفية مع نفي واحد من هذه الجهات صدقت مع
نفي الضرورة الازلية والاصدقت مع ثبوتها فتصدق مع الجهة المفروض انتفاؤها
وليس يلزم من صدق الضرورة الوصفية مع نفي الضرورة الازلية صدقها مع نفي
وحدة منها لجواز تحققها مع انتفاء الضرورة الازلية والثالث والرابع اعم من الخامس
لانه متى صدقت الضرورة الوصفية مع نفي الدوام الذاتي صدقت مع نفي الضرورة
الذاتية او مع نفي الدوام الازلي والا لصدقت مع تحققهما فيصدق مع تحقق الدوام
الذاتي هف وليس متى صدقت مع نفي الضرورة الذاتية او مع نفي الدوام الازلي
صدقت مع نفي الدوام الذاتي لجواز ثبوته مع انتفاءهما وبينهما اي بين الثالث
والرابع عموم من وجه لتصادقهما في مادة محلو عن الضرورة والدوام وصدق
الثالث بدون الرابع في مادة الدوام المجرد عن الضرورة وبالعكس في مادة الضرورة
المجردة عن الدوام الازلي وكذا بين الضرورة الوصفية بالمعنى المذكور والضرورة
الذاتية عموم من وجه اذا الضرورة الذاتية قد لا تكون بشرط الوصف بان لا يكون
لوصف مدخل في الضرورة فلا تصدق الضرورة المشروطة حينئذ وقد تكون
بشرط الوصف اذا انحصر الوصف والذات فيتصادقان وقد يفار الوصف
الذات ولا يكون لضرورة متحققة في جميع اوقات الذات فتصدق الضرورة المشروطة
بدون الذاتية نعم لو اريد بالضرورة الوصفية الضرورة الحاصلة مادام الوصف
كانت اعم من الذاتية لانه متى ثبتت الضرورة في جميع اوقات الذات ثبتت في جميع
اوقات الوصف من غير عكس الرابعة الضرورة بحسب وقت امامين كقولنا
كل قرء نخسف بالضرورة وقت الخيلولة واما غير معين لاعلى معنى ان عدم التعيين
معتبر فيه بل على معنى ان التعيين لا يعتبر فيه كقولنا كل انسان متعسف بالضرورة
في وقت ما وعلى التقديرين فهي اما مطلقة وتسمى وقتية! مطلقة ان تعين الوقت
ومتشعبة مطلقة ان لم يتعين واما مقيدة بنفي الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية
او بنفي الدوام الازلي او الذاتي او الوصفية فهذه اربعة عشر قسمها وعلى التقادير

فالوقت اما وقت الذات اى يكون نسبة المحمول الى الموضوع ضرورية في بعض اوقات وجود ذات الموضوع كما هو في المثاليين واما وقت الوصف او تكون النسبة ضرورية في بعض اوقات اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنوانى كقولنا كل معتذنام في وقت زيادة الغذاء على بدل ما يتحمل وكل نام طالب للعداء وقتنا مامن اوقات كونه ناميا فالاقسام تبلغ ثمانية وعشرين والضابط في النسبة ان المطلق اعم من المقيد والمقيد بالقييد اعم اعم بناء على الطريقة التى سلكناها فيما قبل على ما يلوح بادن التفتات وكل واحد من السبعة بحسب الوقت المعين اخص من نظيره من السبعة بحسب الوقت الغير المعين فان كل ما يكون ضروريا في وقت معين يكون ضروريا في وقت ما ولا يعكس وكل واحد من الاربعة عشر بحسب وقت الذات اعم من نظيره من الاربعة عشر بحسب وقت الوصف لان كل ما هو ضرورى في وقت الوصف فهو ضرورى في وقت الذات ضرورة ان وقت الوصف وقت الذات من غير عكس والسرى في صيرورة ما ليس بضرورى ضروريا في وقت ان الشئ اذ كان منتقلا من حال الى حال ومنه الى آخر وهلم جرا فربما يؤدى تلك الانتقالات الى حالة يكون ضرورية له بحسب مقتضى الذات ومن ههنا يعلم انه لا بد ان يكون للوقت مدخل في الضرورة ولذات الموضوع ايضا كما ان للقمر مدخلا في ضرورة الانحساف فانه لما كان بحيث يقتبس النور من الشمس وتختلف اشكالته بحسب اختلاف اوضاعه منها ولهذا ولحيلولة الارض وجب انحسافه الخامسة الضرورة بشرط المحمول وهى ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط الثبوت او السلب ولا فائدة فيها لان كل محمول فهو ضرورى للموضوع بهذا المعنى وور بما بين حصر الضرورة في الاقسام الخمسة بانها اما مطلقة لم يعتبر فيها شرط او مشروطة والاولى هى الارلية والثانية اما ان يكون شرطها داخلا في القضية او خارجا عنها والداخل اما متعلق بالموضوع او المحمول والمتعلق بالموضوع اما بذاته وهى الذاتية او بوصفه وهى الوصفية والمتعلق بالمحمول واحد لانه وصف لا يعتبر له ذات فهى التى بشرط المحمول والخارج اما وقت معين او غير معين وايضا كان فهى التى بحسب الوقت وانت تعلم ان هذا حصر منتشر الا انه لا يخلو عن ضبط ما ثم اذ قيل ضرورة او ضرورة مطلقة او قيل كل (جب) بالضرورة وارسلت غير مقيدة باخر من الامور فعلى اية ضرورة يقال قال الشيخ في الاشارات على الضرورة الازلية وقال في الشفاء على الضرورة الذاتية وانما لم تطلق الضرورة المطلقة على غيرهما لان غيرهما من الضروريات مشتمل على زيادة في الوصف والوقت هى كالجزم من المحمول فاذا قلنا كل كاتب تحرك الاصابع بالضرورة بشرط الكتابة فتحرك الاصابع حالة الاتصاف بالكتابة ضرورى الثبوت للكاتب وكذا اذا قلنا كل قر فتنحسف وقت الحيلولة بالضرورة فالانحساف في هذا

والدوام ثلاثة الاول الازلي اما مطلقا * ١٤٧ * او مقيدا بنفي الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية الثاني

الذاتي اما مطلقا

او مقيدا بنفي

الضرورة الازلية

او الذاتية او الوصفية

او بنفي الدوام الازلي

الثالث الوصفي اما

مطلقا او مقيدا بنفي

الضرورة الازلية

او الذاتية او الوصفية

او بنفي الدوام الازلي

او الذاتي فهو ثلث

عشر قضية ونسبة

بعضها الى بعض

بالعموم والخصوص

مطلقا او من وجه

يمر من المباحث

السابقة من

واللا ضرورة

هو الامكان وهو اربعة

الاول الامكان العامي

وهو سلب الضرورة

المطلقة عن احد

طرفي الوجود والعدم

وهو المخالف للحكم

وهو المستعمل عند

الجمهور الثاني الامكان

الخاص وهو سلبها

عن الطرفين جميعا

وهو المستعمل عند

الحكماء والمواجب

ثالث مادة الوجوب

والامكان والامتناع

ما واثنان خاصا

الوقت ضروري فان قلت شرط وجود الذات ايضا كالجزم من المحمول فلما اذا قلنا
كل انسان حيوان بالضرورة مادام الانسان موجودا فالحيوان في اوقات وجود
الانسان ضروري فنقول وجود ذات الموضوع شرط لانعقاد القضية بالضرورة
فهو انما يجب لامن جهة الضرورة بل من جهة القضية بخلاف سائر الضرورات
(قوله والدوام ثلاثة) فسام الاول الدوام الازلي وهو ان يكون المحمول ثابتا
للموضوع او مسلوا بعينه ازلا وابدا كتولنا كل فلك متحرك بالدوام الازلي الثاني
الدوام الذاتي وهو ان يكون المحمول ثابتا او مسلوا مادام ذات الموضوع موجود
اما مطلقا كتولنا كل زنجبي اسود دائما او مقيدا بنفي الضرورة الازلية او الذاتية
او الوصفية او بنفي الدوام الازلي الثالث الدوام الوصفي وهو ان يكون الثبوت
او السلب مادام ذات الموضوع موصوفا بالوصف العنواني اما مطلقا كتولنا كل احي
فهو غير كاتب مادام احي او مقيدا بنفي الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية
او بنفي الدوام الازلي او الذاتي ونسبة بعضها الى بعض والى باقي الضرورات غير
خافية لمن احاط بما تقدم بعض الاحاطة (قوله واللا ضرورة هو الامكان وهو
اربعة) للضرورة وهو الامكان مقول بالاشتراك على اربعة معان احدهما الامكان
العامي وهو سلب الضرورة المطلقة اي الذاتية عن احد طرفي الوجود والعدم
وهو الطرف المخالف للحكم ورمما يفسر بما يلزم هذا المعنى وهو سلب الامتناع
عن الطرف الموافق فان كان الحكم الايجاب فهو سلب ضرورة لسلب او سلب
امتناع الايجاب وان كان الحكم السلب فهو سلب ضرورة الايجاب او سلب امتناع
السلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان يكون معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس
بضروري او ثبوت الحرارة للنار ليس بمتنع واذا قلنا لاشئ من الحار يبارد بالامكان
كان معناه ان ايجاب البرودة للحار ليس بضروري او سلبها عنه ليس بمتنع وانما
سمى امكانا عاما لانه المستعمل عند جمهور العامة فانهم يفهمون من الممكن ما ليس
بمتنع ورمما ليس بممكن الممتنع ولما قابل سلب ضرورة احد الطرفين ضرورة ذلك
الطرف انحصرت المادة بحسب هذا الامكان في الضرورة واللا ضرورة فان قلت
الامكان بهذا المعنى شامل لجميع الموجهات فلو كانت الضرورة متقابله له كان قسم
الاشئ قسمياله وانه محال قلت له اعتبار ان من حيث المفهوم وبهذا الاعتبار يعم
الموجهات ومن حيث نسبتته الى الايجاب والسلب فيقابله الضرورة لانه ان كان امكان
الايجاب قابله ضرورة السلب وان كان امكان السلب قابله ضرورة الايجاب
ونانها الامكان الخاص وهو سلب الضرورة الذاتية عن الطرفين اي الطرف
المخالف للحكم والموافق جميعا كتولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولاشئ
من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ومعناه ان سلب الكتابة عن الانسان

ولا يمتنع تسمية الاول عاما والثاني خاصا لكون الاول عاما

ثم الثالث الامكان
الاخص وهو سلب
الضرورة المطلقة
والوصفية والوقعية
عن الطرفين الرابع
الامكان الاستقبالي
والاول اعم ثم الثاني
والثالث اخص
من الرابع ومن شرط
في امكان الوجود
في الاستقبال العدم
في الحال وبالعكس مع
ان يمكن الوجود هو
يمكن العدم فقد
شرط الوجود
والعدم في الحال
من

واجبا بهاله لسا بضرور بين فهما متحدان في المعنى لتركب كل منهما من امكانين عاين
موجب وسالب والفرق ليس الا في اللفظ وانما يسمى خاصيا لانه المستعمل عند الخاصة من
الحكما فانهم لما تأملوا المعنى الاول كان الممكن ان يكون وهو مالمس بمتنع ان لا يكون
واقعا على الواجب وعلى مالمس بواجب ولا بمتنع والممكن ان لا يكون وهو مالمس
بمتنع ان لا يكون واقعا على المتنع وعلى مالمس بواجب ولا بمتنع فكان وقوعه في حالتيه
على مالمس بواجب ولا بمتنع لازما فاطلقوا اسم الامكان عليه بطريق الاولى فحصل له
قرب الى الوسط بين طرفي الاحجاب والسلب وصارت المواد بحسبه ثلثة اذ في مقابله
سلب ضرورة الطرفين ضرورة احد الطرفين وهي اما ضرورة الوجود اي الوجوب
واما ضرورة العدم اي الامتناع ولا يمتنع تسمية الاول عاما والثاني خاصا لما بينهما
من العموم والخصوص فانه متى سلب الضرورة عن الطرفين كانت مسلوقة عن
احدهما من غير عكس وثالثها الامكان الاخص وهو سلب الضرورة المطلقة
والوصفية والوقعية عن الطرفين وهو ايضا اعتبار الخواص وانما اعتبروه لان
الامكان لما كان موضوعا بازاء سلب الضرورة فكل ما كان اخلي عن الضرورة كان
اولى باسمه فهو اقرب الى الوسط بين الطرفين فانهما اذا كانا خاليين عن الضرورات
كانا متساويي النسبة والاعتبارات بحسبه سبعة اذ في مقابلة سلب هذه الضرورات
عن الطرفين ثبوت احدهما في احدي الطرفين وهي اما ضرورة الوجود
بحسب الذات او ضرورة العدم بحسب الذات او ضرورة الوجود بحسب الوصف
او ضرورة العدم بحسب الوصف او ضرورة الوجود بحسب الوقت او ضرورة
العدم بحسب الوقت وهو اخص من الثاني لانه متى سلب الضرورات عن الطرفين
فقد سلب الضرورة الذاتية عنهما ولا ينعكس ورابعها الامكان الاستقبالي وهو امكان
يعتبر بالقياس الى الزمان المستقبل فيمكن اعتبار كل من المفهومات الثلاث بحسبه الا ان
الظاهر من كلام صاحب الكشف والمصنف اعتبار الامكان الاخص فالاول وهو
الامكان العام اعم من البواقي ثم الثاني اي الامكان الخاص اعم من الباقيين والثالث
وهو الامكان الاخص اخص من الرابع لانه متى تحقق سلب الضرورة بحسب جميع
الاقوات تحقق سلب الضرورة بحسب الوقت المستقبل من غير عكس لجواز تحقق
الضرورة في الماضي او الحال هذا وقد قال الشيخ الامكان الاستقبالي هو الغاية
في صرافة الامكان فان الممكن الحقيقي مالا ضرورة فيه اصلا لافي وجوده
ولا في عدمه فهو مابين المطلق لان المطلق ما يكون الثبوت او السلب فيه بالفعل
فيصكون مشتملا على ضرورة مالمسمت ان كل شيء يوجد فهو محض ضرورة
سابقة وضرورة لاحقة بشرط المحمول ثم كل شيء يفرض فاحد طرفيه اي وجوده
وعدمه يكون متعينا في الزمان الماضي وزمان الحال وان لم يحصل لانه علم بخلاف

الزمان المستقبل فإنه لا يتبين أنه يوجد ولا يوجد لا بحسب علمنا فقط بل في نفس الامر
ايضا لان تعين احد طرفيه في زمان من الازمنة المستقبلية موقوف على حضور ذلك
الزمان ولان التعين اما بموجب الامر في نفسه واما بوجود السلب المعين لما ليس يجب
بذاته ان يتمين ولايجاب هناك بالذات ولا بالغير لعدم حصوله بعد فهو في الماضي
والحال مشتمل على ضرورة وجود او عدم واقفها الضرورة بشرط المحمول
واما بالنسبة الى الزمان المستقبل فلا يشتمل على ضرورة اصلا فنلوازم الامكان
الحقيقي الصرف اعتبارا به بالقياس الى زمان الاستقبال فالامكان الاستقبالي
هو سلب الضرورة عن الطرفين في زمان الاستقبال وهو في حاق الوسط بينهما
هكذا حقه الشيخ في الشفاء وعلى هذا تكون الاعتبارات بحسبه ثلثة ضرورة
ما في طرف الوجود وضرورة ما في طرف عدم وسلب الضرورة عنهما وهو
اخص من الثالث بحسب المفهوم لان كل ما انتفى فيه سائر الضرورات انتفى فيه
الضرورات الذاتية والوصفية والوقعية ولا ينعكس لجواز استقاله على ضرورة
واما بحسب الصدق فبينهما مساواة لان كل ما انتفى فيه الضرورات الثلاث فهو
بالنظر الى الاستقبال لا ضرورة فيه اصلا اما الضرورات الثلاث فبما لضرورة
واما الضرورة بشرط المحمول فلانها ما وجدت بعد ومن شرط في امكان الوجود
في الاستقبال عدم في الحال وبالعكس اي شرط في امكان عدم في الاستقبال الوجود
في الحال فلان منه ان ضرورة احد الطرفين في الحال يتا في امكانه في الاستقبال فقد
شرط الوجود وعدم في الحال لان ممكن الوجود في الاستقبال ممكن عدم فيه بل
الواجب في اعتباره عدم الانقضاء الى الوجود وعدم في الحال والاقتصار على اعتبار
الاستقبال (قوله وقد نفي بعضهم الامكان) من الناس من قدره في الامكان بانه لو
تحقق الامكان لزم احد الامرين وهو اما ان يكون الواجب ممكن عدم واما ان يكون
ممتنع الوجود وكلاهما محال بيان الملازمة ان الامكان ان صدق على الواجب لزم
الامر الاول لان ما ممكن وجوده ممكن عدمه وان لم يصدق على الواجب يلزم الامر
الثاني لان ما ليس بممكن ممتنع وجوابه انه ان اراد بالامكان الامكان العام فلانم انه
ان صدق على الواجب ممكن عدمه لتساوله الواجب على ما مر وان اراد الامكان
الخاص فلانم انه لو لم يصدق على الواجب امتنع وجوده بل اللازم ثبوت احدي
الضروبتين وذلك لا يستلزم ضرورة عدم ومنهم من نفي الامكان الخاص بان الممكن
اما ان يكون موجودا ومعدوما او اياها كان فلا امكان اما اذا كان موجودا فلا امتناع
عدمه والا يمكن اجتماع الوجود وعدم فيكون وجوده ضروريا فلا امكان واما
اذ كان معدوما فلا امتناع وجوده فيكون عدمه ضروريا فلا يكون ممكنا وجوابه
ان الضرورة الخاصة في حال الوجود او عدمه هي الضرورة بشرط المحمول

وقد نفي بعضهم
الامكان بانه ان صدق
على الواجب كان
ممكن عدم الا كان
ممتعا وجوابه انه
لا يلزم من صدق
الامكان العام امكان
العدم ولا من نفي
الامكان الخاص
الامتناع ونفي آخر
الامكان الخاص
بان الشيء ان كان
موجودا امتنع عدمه
وان كان معدوما
امتنع وجوده وجوابه
ان الضرورة الخاصة
في حال الوجود
والعدم هي الضرورة
بشرط المحمول
وليس الامكان في
مقابلها متين

١٥٠ * لا يَكُونُ بِالْفِعْلِ وَلَا يَتَعَكَّسُ

والامكان ليس في مقابلتها بل في مقابلة الضرورة الذاتية (قوله و فرق بين الامكان والقوة) يطلق الامكان بالاشتراك على سلب الضرورة كما تقدم وعلى القوة القسمة للفعل وهي كون الشيء من شأنه ان يكون وليس بكائن كما ان الفعل هو كون الشيء من شأنه ان يكون وهو كائن والفرق بينهما من وجوه الاول ان ما بالقوة لا يكون بالفعل لكونها قسمة له بخلاف الممكن فانه كثيرا ما يكون بالفعل الثاني ان القوة لا تنعكس الى الطرف الاخر فلا يكون الشيء بالقوة في طرفي وجوده وعدمه بخلاف الامكان فان الممكن ان يكون ممكن ان لا يكون الثالث ان ما بالقوة اذا حصل بالفعل قد يغير الذات كما في قولنا الماء بالقوة هواء وقد يغير الصفات كما في قولنا الاخي بالقوة كاتب فيكون بينهما وبين الامكان عموم من وجه لنصا دقهما في الصورة الثانية وصدق القوة بدون الامكان في الصورة الاولى لصدق قولنا الاشيء من الماء بهواء بالضرورة فلا يصدق الماء هواء بالامكان وصدق الامكان دون القوة حيث تكون النسبة فعلية (قوله والادوام اما لادوام) اما لادوام الفعل وهو الوجودي الدائم كقولنا كل انسان متنفس بالفعل لادائما ولاشيء من الانسان يمتنع بالفعول لادائما ومعناه مطابقة عامة مخالفة للأصل والكيف لان الايجاب اذا لم يكن دائما يكون السلب بالفعل والسلب اذا لم يكن دائما يكون الايجاب بالفعل واما لادوام الضرورة وهو الوجودي الا ضروري كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة ولاشيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة ومفهومه ممكنة عامة مخالفة للأصل في الكيف فان الايجاب اذا لم يكن ضروريا فهناك سلب ضرورة الايجاب وهو الامكان العام السالب والسلب اذا لم يكن ضروريا فهناك سلب ضرورة السب وهو الامكان العام الموجب واعلم ان التعبير عن اللا ضرورة الادوام الضرورة فيه ركازة لان الضرورة يستحيل ان تكون لادائمة ولو سلم فالادوام اخص من اللا ضرورة والاعم لا يكون قسما من الاخص على ان الادوام ليس ينحصر في لادوام الفعل واللا ضرورة بل كل قضية لا ينافي الحكم فيها الادوام يمكن ان تعبد به وكان الاولى في ذكر الادوام واللا ضرورة الاقتصاد على ما سبق تفصيله تقييدا واطلاقا كما فعله صاحب الكشف (قوله الثاني في المطلقة) لما فرغ من بيان الوجهات واعداد الوجهات افاض في القضية المطلقة وهي التي لم تذكر فيها الجهة بل يتعرض فيها الحكم الايجاب والسلب اعم من ان يكون بالقوة او بالفعل فهي مشتركة بين سائر الوجهات الفعلية والممكنة ضرورة كونها غير مقيدة بالجهة وغير المقيدة اعم من المقيد لانها لما كانت عند الاطلاق يفهم منها النسبة الفعلية عرفا ولغة حتى اذا قلنا كل (ج) يكون مفهوما عند اهل العرف ثبوت (الباء) بالفعل وقع الاصطلاح على ان المطلقة هي التي نسبة المحمول فيها الى الموضوع

وان كانت القضية مطلقة لا موجهة وجوابه ان المعنى بالموجهة ما فيها النسبة بالثبوت الا اعم من الثبوت ٢ (بالفعل)

الى الطرف الاخر
متن

والادوام اما لادوام
الفعل وهو الوجودي
الدائم او لادوام
الضرورة وهو
الوجودي الا
ضروري متن

الثاني في المطلقة
ومعنى بهما المشترك
بين الوجهات
الفعلية وهي التي
نسبة المحمول فيها
الى الموضوع نسبة
بالفعل لا المشترك بين
الوجهات ولا يمتنع
تسمية مقيد باسم
المطلق اذا غلب ذلك
المقيد وقد يقال
المطلقة للوجودية
الدائمة او للعرفية
وهي التي فيها الدوام
الوصفي لفهم اهل
العرف من السالبة
المطلقة ذلك قال

الامام اذا قلنا كل
(ج) بالامكان
فان كان الامكان
بجهة كانت النسبة
فعلية ولم يناقض
الممكنة الضرورية

٢ بالفعل وبال مطلقة
ما فيها النسبة بالشبوت
بالفعل وعلى هذا
كون الامكان جهة
لا يقتضى كون النسبة
فعلية وبهذا القدر
من معرفة الجهة
والاطلاق يمكنك
تركيب الجهة كيف
شئت وكما شئت من

بالفعل فتكون مشتركة بين الموجهات الفعلية لا الممكنة وكان سائلا يقول المطلقة
وهي غير الموجهة اعم من ان يكون النسبة فيها فعلية او لا يكون وتفسير الاعم بالاختص
ليس بمستقيم وايضا لو كان معناها ما يكون النسبة فيها فعلية لم تكن مطلقة بل مقيدة
بالفعل اجاب بان مفهومها وان كان في الاصل الاعم لكن لما غلب استعمالها فيما يكون
النسبة فيها فعلية سميت بها ولا امتناع في تسمية المقيد باسم المطلق اذا غلب استعماله
فيه فان قلت ههنا سؤالا آخران الاول ان المطلقة سواء كانت بالمعنى الاول
او الثانى فسمية للموجهة فكيف تكون اعم منها الثانى ان الفعل كيفية للنسبة فلو
كانت المطلقة مفهوما ما ذكرتم كانت موجهة فيكون غير الموجهة موجهة
اجبا عن الاول بان المطلقة لها اعتباران من حيث الذات اى ماصدقت عليها وهو
قولنا كل (ج) ولا شئ من (ج) ومن حيث المفهوم وهو انها لم تذكر فيها
الجهة فهي اعم بالاعتبار الاول لانه اذا قلنا كل (ج) بارة جهة كانت يصدق
كل (ج) لا بالاعتبار الثانى من الموجهة لامن حيث المفهوم بل من حيث
الذات ايضا وهذا كالعامة والخاص فان صدق العام على الخاص يصيب الذات
لا بحسب العموم والخصوص وقد اجيب عن الثانى بانه ليس كل كيفية للنسبة جهة بل
كيفية النسبة بالضرورة واللا ضرورة والدوام والادوام على ما نص عليه
المصنف فلا يكون الفعل جهة وفيه ضعف لان جمهور المنطقيين من المتقدمين
والمؤخرين اطلقوا اسم الجهة على كل كيفية للنسبة والمصنف انما ذكر الجهات
الاربعة تنبيها لا تهيدا دلى انه سؤال متعلق بالفعل لا يندفع بقيد زاده بعض والحق في
الجواب ان لفعل ليس كيفية للنسبة لان معناه ليس الا وقوع النسبة والكيفية لا بد ان تكون
امرا متغيرا او وقوع النسبة الذى هو الحكم فان الجهة جزء آخر للقضية مغاير للموضوع
والمحمول والحكم وانما عدوا المطلقة في الموجهات بالمجاز كما عدوا السالبة في الجمليات
والشرطيات فان قلت فعلى هذا الممكنة ان كان فيها حكم لم يكن بينهما وبين
المطلقة فرق والام لم تكن قضية لما ثبت انها لا تتحقق الا بعد تحقق الحكم فنقول
لا حكم في الممكنة بالفعل فلما اذا قلنا الانسان كاتب بالامكان فليس الحكم فيها الا
بسبب الضرورة عن الجانب المخالف واما الحكم في الجانب الموافق فلم يتعرض له
حتى يحتل ان يكون واقعا وان لا يكون فالمطلقة هي القضية بالفعل واما الممكنة فليست
قضية الا بالقوة وليس فيها اجاب وساب وموضوع ومحمول بالفعل بل بالقوة ومن هنا
تراهم يقولون المطلقة مغايرة للممكنة بالذات والمفهوم جميعا فان قلت مرادهم بالقضية
ان كانت القضية بالفعل فلا تكون الممكنة قضية وان كان ما هو اعم ففى تصورنا
الموضوع والمحمول والنسبة بينهما فهناك حكم بالقوة فيجب ان تكون قضية
وتصديقا وما قال به احد فنقول المراد به الاعم وقد صرحوا بان الموضوع

والحمول والنسبة بينهما قضية اولاً يرى انهم عدوا الخيلات في القضايا
 ولا حكم فيها بالفعل وقد يقال المطلقة للوجودية اللادائمة وللوجودية اللاضرورية
 ايضاً ولعل من بدأ الاختلاف انه قد ذكر في التعليم الاول ان القضايا اما مطلقة
 او ضرورية او ممكنة ففهم قوم من الاطلاق عدم التوجيه فبين القسمة بانها اما
 موجهة او غير موجهة والموجهة اما ضرورية او لا ضرورية والاخرون فهموا من
 الاطلاق الفعل ففهم من فرق بين الضرورة والدوام فقال الحكم فيها اما بالقوة
 وهي الممكنة او بالفعل ولا يخلو اما ان يكون بالضرورة وهي الضرورية او بالضرورة
 وهي المطلقة فسمى الوجودية اللاضرورية بها ومنهم من لم يفرق بين الضرورة
 والدوام فقال الحكم فيها ان كان بالفعل فان كان دائماً فهي الضرورية والا فالمطلقة
 فصارت المطلقة هي الوجودية اللادائمة وتسمى مطلقة اسكندرية لان اكثر امثلة
 المعلم الاول للمطلقة في مادة اللادوام تحرزا عن فهم الدوام ففهم اسكندر الافروديسي
 وسمى منها اللادوام ور بما يقال المطلقة للعرفية وهي التي حكم فيها بدوام النسبة
 مادام الوصف لان اهل العرف انما يفهمون من السالبة المطلقة الدوام الوصفي
 حتى اذا قلنا لشيء من النائم بمسئقظ فهموا منه السلب مادام نائماً وقوم فهموا هذا
 المعنى من الموجبة ايضاً فسميت العرفية بها قال الامام في المختص مشككا في القضية
 الممكنة انا اذا قلنا كل (ج ب) بالامكان فلا يخلو اما ان يكون الامكان جزء المحمول
 او جهة فان كان جزء المحمول كانت القضية مطلقة وقد فرضنا لها موجهة هف
 وان كان جهة كانت القضية فعلية لان الموجبة انما تصدق اذا ثبت محمولها للموضوع
 بالفعل فيبطل فاعدتان ان الممكنة العامة اعم القضايا باختصاصها حينئذ بالفعليات
 وان الضرورية تناقض الممكنة اذ في مادة الدوام انخالي عن الضرورة تكذب
 الضرورية الموجبة الكلية والسالبة الجزئية الممكنة ان كان الدوام موجبا وتكذب
 الضرورية السالبة الكلية والموجبة الجزئية الممكنة ان كان سالبا وجوابه انالام
 ان الايجاب يستدعي الثبوت بالفعل بل المراد بالموجهة ما فيها النسبة بالنسبة اعم
 من ان يكون بالفعل او بالقوة فلا يلزم ان تكون الممكنة الموجبة فعلية وعند هذا
 يتم الجواب فلا يكون لقوله والمطلقة ما فيها النسبة بالثبوت بالفعل دخل في الجواب
 ويمكن ان يقال انه جواب لسؤال مقدر تقريره ان الامكان اذا كان جهة لم يكن بد من
 ان تكون القضية فعلية لان الموجهة مشتملة على المطلقة وقد ذكرتم ان مفهومها
 النسبة بالفعل اجاب باننا قلنا القضية اذا اطلقت ولم تذكر فيها الجهة كان مفهومها
 النسبة الفعلية ولا يلزم من ذلك انها اذا قيدت بالجهة كان مفهومها ذلك لجواز
 ان يكون القيد بالجهة صارفا عن الدلالة على ذلك المفهوم فيكون الامكان جهة
 لا يقتضي كون النسبة فعلية وبهذا القدر من معرفة الجهة والاطلاق يمكنك تركيب

الثالث فيما اعتبر من القضايا في العكس و ١٥٣ كالتناقض والقياس وغيرها وهي أي الموجهة ثلث عشرة

الضرورة المطلقة

المحكوم فيها بضرورة

الثبوت أو السلب

مادامت الذات

والشرطة العامة

المحكوم فيها بضرورة

الثبوت أو السلب

بشرط وصف

الموضوع

والشرطة الخاصة

المحكوم فيها بهذه

الضرورة لادائما

والوقعية المحكوم

فيها بضرورة

الثبوت أو السلب

في وقت معين لادائما

والمنتشرة المحكوم

فيها بضرورة

الثبوت أو السلب

في وقت غير معين

لادائما والدائمة

المحكوم فيها بدوام

الثبوت أو السلب

مادامت الذات

والعرفية العامة

المحكوم فيها بدوام

الثبوت أو السلب

مادام وصف الموضوع

والعرفية الخاصة

المحكوم فيها بدوام

الثبوت أو السلب

مادام وصف الموضوع

بالفعل مطلقا أو ٦

القضايا الموجهة كمثبت وكيف ثبت فالك اذا استحضرت المفردات تمكن من تركيب بعضها مع بعض اما مجامع له او مناف (قوله الثالث فيما اعتبره) القضايا التي جرت عادة المتأخرين بالبحث عن احكامها من العكس والتناقض والانتاج وغيرها ثلثة عشر ضرورات ودوام ومطلقات وممكنات وكيف كانت فهي اما بسيطة لا يكون فيها الا حكم واحد ايجاب او سلب واما مركبة مشتملة على حكمين ايجاب وسلب اما الضروريات فتقسم الاولى الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فان قلت التعريف منقوض ببعض الممكنات الخاصة فان المحمول اذا كان هو الموجود يكون ضروريا بشرط المحمول فيصدق ان المحمول ثابت للموضوع بالضرورة مادام ذات الموضوع موجودا مع انه ليس بضروري بل ممكن بالامكان الخاص فتقول الضرورة هناك انما تحقق بشرط وجود الموضوع لافي جميع اوقات وجود الموضوع وقد سلف لك ما استعين به على هذا الفرق الثانية المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا كل متحرك متغير بالضرورة مادام متحركا ولا شيء من المتحرك يساكن بالضرورة مادام متحركا الثالثة المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات كما في المثال المذكور اذا قيد بالادوام الرابعة الوقعية وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين لادائما كقولنا بالضرورة كل قر مخسف وقت الخيلولة لادائما ولا شيء من القمر بمخسف وقت التربع لادائما الخامس المنتشرة وهي التي حكم فيها بالضرورة وقتا ما لادائما كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة في وقت ما لادائما ولا شيء من الانسان بمتنفس بالضرورة في وقت ما لادائما وهذه القضايا الثالث الاخيرة مركبة اذ اللادوام فيها دال على مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف موافقة له في الكم فتركيب المشروطة الخاصة من مشروطة عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة والوقعية من وقعية مطلقة عامة مخالفة والمنتشرة من منتشرة مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة و الفرق ما بين الوقعية المطلقة والمطلقة الوقعية وبين المنتشرة المطلقة والمطلقة المنتشرة بالعموم والخصوص والضرورة والمطلقة اخص من المشروطة العامة من وجه على ما مر ومباينة للركبات للبائية بين تقيض الاعم وعين الاخص وهي اعم من المشروطة الخاصة مطلقا لان المطلق اعم من المقيد ومن الوقيتين من وجه لتصادقهما في مادة يكون المحمول ضروريا لثبوت او السلب بشرط وصف مفارق وصدقهما بدونهما في مادة الضرورية المطلقة وبالعكس فيما يكون لادائما والمطلقة (٢٠) العامة المحكوم فيها بالثبوت او السلب

الضرورة فيه بحسب الوقت لا بحسب الوصف والمشرطة الخاصة اعم من الوقتيتين
من وجه لانها انما تصدق اذا كان الوصف مفارقا لذات الموضوع فانه لو كان
نفس الموضوع او دائم الثبوت له لم يصدق اللا دوام لانتظام المشرطة كبرى
مع القضية القائلة بالدوام قياسا في الشكل الاول منتجا لدوام المحمول لذات الموضوع
وايضا لو صدق اللا دوام لانتقد قياسا في الشكل الاول من صغرى دائمة وكبرى
مشرطة خاصة وهو محال ومتى كان الوصف مفارقا عن ذات الموضوع وهو
شرط في الضرورة فان كان ضروريا بالذات الموضوع في بعض الاوقات كما في
قولنا كل مخسف مظلم بالضرورة بشرط كونه مخسفا لادائما صدقت الوقتيتين
معها لان الشرط متى كان ضروريا يايكون المشرط وايضا ضروريا فيكون
المحمول ضروريا بالذات الموضوع في ذلك الوقت وان لم يكن ضروريا بالذات
الموضوع في كل الاوقات كما في قولنا كل كاتب مهرك الاصابع بالضرورة بشرط
كونه كاتباً صدقت هي دون الوقتيتين لان المحمول حينئذ لا يكون ضروريا
في شيء من الاوقات ضرورة ان جواز الخلو عن الشرط دائما يوجب جواز الخلو
عن المشرط دائما واما صدق الوقتيتين بدونيهما فظاهر وما قيل من ان الضرورة
اذا صدقت بشرط الوصف لادائما صدقت بحسب الوقت المعين وهو وقت حصول
ذلك الوصف لادائما من غير عكس فباطل لما تحققت من ان الفرق بين الضرورة
بالوصف وفي الوصف والوقتية اخص من المنتشرة لانه متى صدقت الضرورة بحسب
وقت معين صدقت في وقت ما ولا ينعكس واما الدوام فثالث الاولى الدائمة المطلقة
المحكوم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا
كقولنا كل رومي ابيض دائما ولا شيء منه باسود دائما لانه العرفية العامة المحكوم
فيها بدوام الثبوت او السلب مادام وصف الموضوع كقولنا كل خمر مسكر مادام خمر
ولا شيء من الخمر بمصلح مادام خمر الثالثة العرفية الخاصة المحكوم فيها بدوام الثبوت
او السلب مادام الوصف لادائما فهي مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة فتعالفين
في الكيف متوافقتين في الكم فان قلت اعتبار قيد وجود الذات او انصافه بالوصف
العنوان في هذه القضايا يستلزم اعتبار وجود موضوعها في سالبها وحينئذ
لاتناقض الموجبة لجواز ارتفع عهما عند عدم الموضوع فنقول قد مر ان وجود
الموضوع معتبر في السالبة لافي صدقها والدائمة اعم من الضرورية واخص من العرفية
العامة مطلقا ومن المشرطة العامة من وجه لصدقتهما حيث يكون النسبة ضرورية
مطلقة والوصف العنواني نفس ذات الموضوع وصدق الدائمة بدونها في مادة الدوام
الحلي عن الضرورة وصدقها بدون الدائمة في المشرطة الخاصة ومباينة للضروريات
الافقية المركبة والعرفية الخاصة والعرفية العامة اعم من الضرورية والمشرطتين والعرفية

الوجودية الدائمة
المحكوم فيها بالثبوت
او السلب بالفعل
لادائما والوجودية
اللا ضرورية
المحكوم فيها بالثبوت
او السلب بالفعل
لا بالضرورة والممكنة
العامة المحكوم فيها
بسلب الضرورة
المطلقة عن الطرف
المخالف الحكم والممكنة
الخاصة المحكوم فيها
بسلب الضرورة
المطلقة عن الطرفين
ولا يخفى عليك نسبة
بعضها الى بعض
بالعموم والخصوص
والمباينة بعد احاطتك
بمعانيها وقد يرد
عليك في العكس
والتناقض ونتائج
الاقيسة قضية
خارجية عن الثالث
عشرة اما بسيطة او
مركبة ويسمى كل
منهما باسم بسيط
او مركب ولا حاجة
الى تعديدها بعد
معرفة انها في مواضعها
متى

الخاصة ومن الوقتين من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها بدونها حيث تخلو
المادة عن الضرورة وبالعكس حيث يكون النسبة ضرورية بحسب الوقت لادائمه
بحسب الوصف والعرفية الخاصة مباينة للضرورة واعلم من المشروطة الخاصة
مطلقا ومن المشروطة العامة من وجه لصدقهما في المشروطة الخاصة وصدقها
بدون المشروطة العامة في الدوام الصرف وصدق المشروطة العامة بدونها
في مادة الضرورة وكذلك من الوقتين لما عرفت في العرفية العامة من غير فرق
اما المطلقات فثلاث ايضا المطلقة العامة المحكوم فيها بالثبوت او السلب بالفعل مطلقا
كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل ولا شيء منه بضاحك بالفعل والوجودية اللادائمة
وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام والوجودية للضرورة وهي المطلقة العامة
مع قيد للضرورة ومثالهما ذلك المثال المذكور اذا فيدنا باحد القيدين فهما
مركبان اما اللادائمة فن مطلقتين وايجابها وسلبها بايجاب الجزء الاول وسلبه
واما للضرورة فن مطلقة وممكنة عامتين والمطلقة العامة اعم من الضروريات
والدوام لانه متى صدقت ضرورة او دوام صدق الفعل من غير عكس ومن
الوجوديتين لعموم المطلق والوجودية اللادائمة مباينة للضرورة والدائمة واعلم
من العامتين من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في الضرورية
وصدقها بدونها حيث لا دوام بحسب الوصف ومن الوقتين مطلقا لانه متى
صدقت الضرورة بحسب الوقت لادائمه صدق الفعل لادائمه من غير عكس وكذا
من الخاصتين لان النسبة متى كانت دائمة بدوام الوصف لادائمه كانت فعلية لادائمه
ولاي عكس والوجودية للضرورة مباينة للضرورة واعلم من الخاصتين والوقتيتين
والوجودية اللادائمة وبينها وبين الدائمة والعرفية العامة عموم من وجه لصدقها
في الدوام الصرف وصدقها بدونها في الضرورية وصدقها بدونها حيث لا دوام
بحسب الوصف وكذا بينهما وبين المشروطة لصدقهما في المشروطة الخاصة
وصدقها بدونها حيث لا ضرورة بحسب الوصف وبالعكس في الضرورة واما
الممكنات فاثنتان الممكنة العامة المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب
المخالف للحكم كقولنا كل انسان متعجب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بضاحك
بالامكان العام والممكنة الخاصة المحكوم فيها بسلب الضرورة عن طرفي الايجاب
والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان
الخاص وهي مركبة من ممكنتين عامتين كما هي والممكنة العامة اعم القضايا لان كل
قضية فرضت فلا اقل من ان لا يكون حكمها ممتنعا وهو مفهوم الامكان العام
والممكنة الخاصة مباينة للضرورة واعلم من القضايا البسيطة الاربعة الباقية من وجه
واعلم من سائر المركبات وقد ترك المصنف ايراد نسب هذه القضايا بعضها الى بعض

بالعموم والخصوص والمباينة لسهولة معرفتها لمن احاط بمعانيها ونحن اشرنا اليها اشارة خفيفة ولم نبال بتكرار بعض الامثلة والمباحث تسهيلا للامر على الطلاب وقدرت في العكسين والتناقض والاختلاطات قضائيا خارجة عن الثلث عشرة كالمطلقة الحينية والممكنة الحينية والدائمة اللادائمة والضرورية اللا ضرورية وعن ذكرها ههنا غنى لتعريف ما يحتاج منها الى التعريف في مواردنا (قوله الرابع الجهة) الجهة كما تكون للحمل اى كيفية لنسبة المحمول الى الموضوع فان نسبته اليه اما ضرورية او لا ضرورية كما عرفت تكون للسور ايضا اى كيفية للتعميم والتخصيص فالقضية اذا كانت كلية يكون معناها ان اجتماع جميع افراد الموضوع في وصف المحمول ضرورى او لا ضرورى اى وصف المحمول ثابت لافراد الموضوع على سبيل الجمع بالضرورة او الامكان هذا اذا كانت موجبة اما اذا كانت سالبة فعناها ان افراد الموضوع لا يجتمع في وصف المحمول بالضرورة او الامكان وعلى هذا معنى الجزئية والفرق بين الموجبة الكلية بحسب السور وبحسب الجمل من وجهين الاول انه يمكن تطرق النك الى الموجبة الكلية بحسب السور بخلاف الجمل فانه يجوز ان يكون الصادق في المادة الامكانية نسبة المحمول الى كل واحد من افراد الموضوع بدلا عن الاخر لانسبته الى كل الافراد على سبيل الجمع فربما يشك في امكان ان يكون الناس كلهم كاتبين ولا يشك في ان كل انسان يمكن ان يكون كاتباً والثاني ان بينهما عموماً مطلقاً لانه متى ثبت المحمول لافراد الموضوع على سبيل الجمع ثبت لهما في الجملة وهو معنى الكلية بحسب الجمل وليس كما ثبت المحمول لافراد الموضوع في الجملة ثبتاها على سبيل الجمع فانه يصدق ان يقال ان هذا الرقيب يمكن ان يشبع كل واحد واحد ولا يصدق امكان اجتماع الكل على اشباع اياهم واما الجزئيتان فتلازمان وان تعابرتا بحسب المفهوم لانه متى كان اجتماع بعض الافراد على وصف المحمول ممكناً ثبت المحمول لبعض الافراد بالامكان وبالعكس وكذا في الضروريتين لكنهما انما تتلازمان اذا كانتا موجبتين اما اذا كانتا سالبتين تكون السالبة الجزئية الضرورية بحسب السور اعم منها بحسب الجمل لما سبق من ان الموجبة الممكنة الكلية بحسب السور اخص والتغاير بين الجهتين يظهر في القضية الخارجية فانه اذا فرض زمان لا يكون فيه حيوان الا الانسان مع امكان غير الانسان صدق كل حيوان يجب ان يكون انساناً ولا يصدق يجب ان يكون كل حيوان انساناً لجواز وجود حيوان غير الانسان في ذلك الزمان فهناك الضرورية الموجبة بحسب الجمل صادقة دونها بحسب السور وايضا صدق في ذلك الزمان انه يمكن ان لا يكون كل حيوان انساناً ولم يصدق ان كل حيوان يمكن ان لا يكون انساناً لصدق قولنا كل حيوان في ذلك الزمان يجب ان يكون انساناً فنصدق السالبة الممكنة بحسب السور دونها بحسب الجمل هذا ما فهمه المتأخرون من كلام الشيخ

الرابع الجهة كما تكون للحمل اى كيفية للنسبة كما عرفت فقد تكون جهة للسور اى كيفية للعموم والخصوص وبينهما فرق فان قولنا كل انسان كاتب بالامكان لا نك في صدقه وقد شك في صدق قولنا عموم الكتابة لكل ممكن ولان الاول اعم من الثاني لكن جزئيتا هما تلازمان والتغاير في القضية الخارجية ظاهر فانه اذا فرض زمان لا حيوان فيه الا الانسان صدق كل حيوان انسان بالضرورة بحسب الجمل دون السور لانه كان حيواناً ان لا يكون انساناً وصدق لكل حيوان يمكن ان لا يكون انساناً بحسب السور دون الجمل

وفيه نظر من وجوه الاول انا اذا قلنا كل (ج) فهنا اربعة معان كل (ج) من حيث هو كل اى الكل المجموعى وكل واحد واحد معا اى على سبيل الجمع وكل واحد واحد على سبيل البدل وكل واحد واحد مطلقا اى الذى هو مفهوم الكلية فى المحصورات اذا ثبت هذا فنقول قولهم معنى الكلية بحسب السور ان اجتماع افراد الموضوع فى وصف المحمول ضرورى او ممكن ان عنوانه ان المحمول ثابت لكل من حيث هو كل بالضرورة او الامكان فلا يكون بين الكليتين عموم مطلقا لان الحكيم على الكل لا يستلزم الحكيم على كل واحد واحد وبالعكس وان عنوانه ان المحمول ثابت لكل واحد واحد معا على سبيل الجمع فان ارادوا بهذا الاجتماع مجرد الاجتماع فى وصف المحمول حتى يجوز ان يكون المحمول ثابتا لبعض الافراد فى وقت ولبعضها فى آخر فالكليتان متلازمان مطلقا سواء كانتا ضروريتين او ممكنتين لان المحمول اذا ثبت لكل واحد واحد من الافراد باى جهة كانت يكون جميع تلك الافراد مجمعة فى ذلك المحمول بتلك الجهة وهذا بين لاسترة به وان ارادوا بذلك الاجتماع الاجتماع بحسب الزمان فالعموم بين الكليتين على العكس بما قالوا لانه اذا ثبت المحمول لكل واحد واحد من افراد الموضوع بجهة يكون كل واحد واحد من الافراد الموجودة فى زمان من ذلك الموضوع يثبت له المحمول بتلك الجهة من غير عكس وان ارادوا ان المحمول ثابت لكل واحد على سبيل البدل فهو حظ الفساد لان ظ عبارتهم بأباه ولانه يخالف توجيه الشكل فى الممكنة بحسب السور دون الجمل بانه ربما كانت نسبة المحمول الى كل واحد ممكنة بدلا عن الاخر ولا يكون ممكنة على سبيل الجمع وتضالف تمثيلهم بمثال الاشباع بالرغيف وان ارادوا ان المحمول ثابت لكل واحد واحد مطلقا فلا فرق بين القضية المأخوذة بحسب السور والمأخوذة بحسب الجمل الثانى ان معنى الاجتماع ان لم يعتبر فى الجزئية بحسب السور فلا فرق بينها وبين الجزئية بحسب الجمل فى المفهوم وان اعتبر لم يكن بين الجزئيتين تلازم لجواز ان لا يكون موضوع الجزئية بحسب الجمل منعددا الثالث ان احدهما لازم اما بطلان التلازم بين الجزئيتين واما فساد العموم بين الكليتين لانه لو صدق الكلية الموجهة بجهة الجمل ولا يصدق الكلية الموجهة بحسب السور كذبت السالبة الجزئية الاولى وتصدق السالبة الجزئية الثانية وحينئذ يلزم كذب الموجهة الجزئية الاولى وصدق الموجهة الجزئية الثانية لان الايجاب المعدول يلزم السلب البسيط عند وجود الموضوع والموضوع ههنا موجود لاستدعاء صدق الكلية الموجهة بجهة الجمل وجود الموضوع ولنوضح هذا فى المثال المذكور فنقول لابد ان يصدق فيه يجب ان يكون بعض الانسان لا يشبعه الرغيف والامكن ان يشبع الكل ولا يصدق بعض الانسان يجب ان لا يشبعه هذا الرغيف ولا نكل انسان يمكن ان يشبعه هذا الرغيف فالوجبتان الجزئيتان تعتبران فى الصدق الرابع ان الافتراق بين الكليتين فى الخارجية يتافى تلازم الجزئيتين لانه اذا افترق الكليتان فى الصدق افترق السالبتان الجزئيتان فى الصدق فتفرق الوجبتان

الجزئتين الملازمين لهما الخامس ان قولهم يصدق في الفرض المذكور كل حيوان في الخارج فهو انسان في الخارج بالضرورة ان ارادوا به انه يصدق كل حيوان مطلقا سواء كان في ذلك الزمان او في غيره فهو انسان بالضرورة فهو بين الفساد وان ارادوا انه يصدق كل حيوان موجود في ذلك الزمان فهو انسان بالضرورة فلانم انه لا يصدق اخذ الجهة فيها بحسب السور حتى لا يصدق بحسب ان يكون كل حيوان موجود في ذلك الزمان فهو انسان فانه ظاهر الصدق على ذلك الفرض وعلى هذا القياس اعتبار قولهم يصدق في ذلك الزمان يمكن ان لا يكون كل حيوان انسانا ولا يصدق كل حيوان يمكن ان لا يكون انسانا ان ارادوا بهما السالبة الجزئية وان ارادوا السالبة الكلية ففساده في غاية الوضوح والحق انهم لم يفهموا كلام الشيخ وتحقيقه على ما يقتضيه الرأي الصائب والنظر الثاقب ان لابد في اعتبار الجهة في القضية ان يلاحظ اولاً طبيعة الموضوع والمحمول وينسب المحمول الى الموضوع بالضرورة والا مكان ثم يسور بالسور الكلي او الجزئي فيكون المحمول منسوباً الى الموضوع كلية او جزئية بتلك الجهة وهي جهة الجمل اما لو سور الموضوع اولاً ثم قرن بها الجهة يكون الجهة بحسب السور ويكون معناه ان كلية الحكم او جزئيته ضرورة الصدق او ممكنة وليس هذه الضرورة والامكان كيفية الربط اي نسبة المحمول الى الموضوع بل كيفية نسبة بين التعميم والتخصيص اي كلية الحكم او جزئيته وبين الصدق والتحقيق فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل انسان كاتباً ليس معناه الا انه يمكن ان يصدق كل انسان كاتب بخلاف قولنا كل انسان يمكن ان يكون كاتباً فان معناه ان ثبوت الكتابة لكل انسان ممكن والفرق بين الجهتين من حيث المفهوم ومن حيث الصيغة اما من حيث المفهوم فهو ما بين من ان الجهة بحسب السور كيفية العموم والتلصص بالقياس الى الصدق والجهة بحسب الجمل كيفية الربط وايضاً ر بما يشك في امكان صدق الكلية بخلاف صدق امكانها فانه لا يشك عند جمهور الناس ان كل واحد واحد من الناس لا يجبه له في طبيعته دوام الكتابة او عدم الكتابة او اما قولنا يمكن ان يصدق كل واحد من الناس كاتبين بالفعل فقد يقال ان يوجد كل انسان كاتباً حتى يتفق ان لا واحد من الناس الا وهو كاتب واما الجزئيتان فهما بحر يان مجرى واحده في الظهور واختلافهما في اعتبارهما بحسب الصيغة اي اراد الجهة في موضعها الطبيعي فهو ان صيغة الممكنة الصدق ان تقدم الجهة فيها على السور لان جهتها كيفية نسبة بين الحكم الكلي والجزئي وبين الصدق فلا بد ان يورد اولاً المنتسبان ثم يقال انه ضروري الصدق اولاً ضرورية وصيغة الممكنة فهي ان يدخل السور على الجهة فانه لابد ان يلاحظ فيها اولاً طبيعة الموضوع والمحمول ويحكم بان المحمول ضروري الثبوت اولاً

ثم موضع جهة السور دون الطبيعي ن تقرر بالقرن ١٥٩ في السور وموضع جهة الحمل الطبيعي أن تقرر بالرابطة

فلو عكس كان غير
طبيعي وعلى سبيل
المجاز من
الخامس في نسبة
طبقات مواد القضايا
التي هي الوجوب
والامتناع والامكان
الخاص ونفايضاها
وجوب الوجود
يلزمه امتناع العدم
وبالعكس وهما
متبايران اذا احدهما
نسبة الى الوجود
والآخر الى العدم
و يلزمهما سلب
الامكان العام عن
الطرف المخالف لهما
وبالعكس اذا فسرنا
الامكان العام
بما يلزم سلب
الضرورة فان في كل
طبقة من الطبقات
الست سوى طبقتي
الامكان الخاص تلك
مفهومات متلازمة
متعاكسة ونفايضاها
ايضا متلازمة فان
نفايضا الامور
المتساوية متساوية
وفي كل طبقة من طبقتي
الامكان الخاص
مفهومان متلازمان

ضرورية ثم تبين ان هذه الضرورة شاملة لجميع الافراد اولا فيقال كل انسان يمكن
ان يكون كذا بهذا ما صرح به الشيخ في مواضع من كتابه وقد حكم ايضا بان من فسر
المطابقة بما يكون الحكم فيها على الافراد الموجودة في الزمان الماضي او الحال
والضرورية بما يكون الحكم فيها شاملا لجميع الافراد الموجودة في سائر الازمنة
والممكنة بما يختص الحكم فيها بزمان الاستقبال اخذ الجهة بحسب السور لانا اذا
فرضا زمانا يخص فيه جميع الحيوانات في الانسان يصدق في ذلك زمان كل حيوان
انسان مطابقة كلية وقيل ذلك الزمان ممكنة لانه يمكن ان يصدق في ذلك الزمان
ان كل حيوان موجود في زمان الاستقبال انسان وهذا الاطلاق والامكان بحسب
السور والا فالانسان مساوٍ عن بعض الحيوان بالضرورة اذا اعتبرنا طبيعتهما
ولعل المتأخرين اخذوا وجه التباين بين الجهتين في الخارجية من هذا الموضع
حيث لم يحققوا واداهم سوء الفهم الى ان بدلوا هذا البحث العظيم الشأن بحث
لا طائل تحته اصلا ولو لا مخافة الاطباء لاوردنا في هذا الكتاب ما ينسفي العلل
ويتبع الغال (قوله بموضع جهة السور) هذا اشارة الى ما ذكره الشيخ من ان حق
الجهة ان تقرر بالرابطة لانها تدل على كيفية الربط للمحمول على الموضوع واذا
قرنت بالسور ولم يرد به ازالتهما عن الموضع الطبيعي على سبيل التوسع بل اريد به
الدلالة على ان موضعها الطبيعي مجاورة السور لم تكن جهة الربط بل جهة التعميم
والتخصيص وتغير المعنى وليت شعري اذا فهموا من الجهة بحسب السور كيفية
نسبة المحمول الى كل الافراد من حيث هو كل او الى كل واحد واحد معا على اختلاف
الفهمين كيف يبينون ان الموضع الطبيعي لجهة السور مقارنة السور فانه كما
ان جهة الحمل كيفية النسبة لرابطة كذلك جهة السور على ذلك التقدير فلو كان
الموضع الطبيعي لجهة الحمل مقارنة الرابطة وجب ان يكون موضع جهة السور
مقارنة الرابطة ايضا والا فالفارق المصحح لاختلاف الموضع (قوله الخامس في نسبة
طبقات مواد القضايا) معرفة نسبة طبقات المواد بعضها الى بعض نتوقف على
معرفة الطبقات فلذلك قدمها على بيان النسب وقد سمعت ان المواد منحصرة
في ثلثة الوجوب والامتناع والامكان الخاص اذا اعتبرت مع نفايضاها صارت
ستة فوضعت لها ست طبقات لكل واحد منها طبقة والمراد منها مفهومات متغايرة
متلازمة متعاكسة واحدها هو وجوب الوجود يلزمه امتناع العدم وينعكس
عليه لان ما وجب وجوده يتنعى عدمه وما امتنع عدمه وجب وجوده فان قلت
لامغايرة بين وجوب الوجود وامتناع العدم اذا المعقول من وجوب الوجود امتناع
العدم وبالعكس فلا يكون امتناع العدم من مفهومات الطبقة لوجوب التباين بينها
والالم يكن مفهومات اجاب بانهما متبايران اذا احدهما نسبة الى الوجود والاخر

معاكسان لا انقلاب الامكان من كل طرف الى الاخر وبين عين كل طبقتين منع الجمع

الى العدم و تغاير النسبتين يوجب تغاير النسبتين ويلزمهما اي وجوب الوجود
وامتناع العدم سلب الامكان العام عن الطرف المخالف لهما وهو العدم اذ وجوب
الوجود وامتناع العدم في جانب الوجود والطرف المخالف له العدم وذلك لان
ما وجب وجوده وامتنع عدمه لم يمكن عدمه وبالعكس هذا ففسرنا الامكان العام
بما يلزم سلب الضرورة اي ما يساويه على ما يشهد به لفظة المفاعلة لا ما يلزمه
وان كان ربما يستعمل الملازمة في معنى اللزوم كما سيحى في باب الشرطيات فان وجوب
الوجود لا يستلزم سلب لازم سلب ضرورة الوجود لجواز ان يكون اللازم اعم
ولو فسرنا الامكان بسلب الضرورة لم يكن سلب امكان العدم مفهوما مغايرا
لوجوب الوجود فان امكان العدم سلب ضرورة الوجود حيثئذ فيكون سلبه
سلب سلب ضرورة الوجود وهو عين ضرورة الوجود لان سلب ضرورة
الوجود نقيض لضرورة الوجود لان نقيض كل شيء رفعه فيكون ضرورة
الوجود ايضا نقيضا لسلب ضرورة الوجود وسلب سلب ضرورة الوجود نقيض
لسلب ضرورة الوجود لانه رفعه فلو كان سلب سلب ضرورة الوجود مغايرا
في المفهوم لضرورة الوجود لكان لشيء واحد نقيضان وهو محال وكذلك
امتناع الوجود يلزمه وجوب العدم وينعكس عليه ويلزمهما سلب الامكان
العام عن الطرف المخالف لهما وهو الوجود اذ الطرف الموافق لهما
العدم فاذا ن قد حصل في طبقة الوجوب ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة هي
وجوب الوجود وامتناع العدم وسلب امكان العدم وفي طبقة الامتناع ايضا
ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة هي امتناع الوجود وجوب العدم وسلب
امكان الوجود وفي طبقة نقيض كل منهما ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة
هي نقايض مفهومات طبقة لان نقايض الامور المتساوية متساوية واما الامكان
الخاص فلا يلزمه شيء منعكسا عليه من باب الوجوب والامتناع كما لا يلزمهما
ما ينعكس عليهما من باب بل لم يوجد ما ينعكس عليه الا انه فان امكان الوجود
يلزمه امكان العدم وبالعكس ضرورة انقلاب الامكان الخاص من كل طرف
الى الطرف الاخر فلم يكن في طبقته الامفهومان متلازمان متعاكسان امكان الوجود
وامكان العدم وكذلك في طبقة نقيضه مفهومان هما نقيضاهما هذا بيان الطبقات
وقد وضع لها لوح في المتن لاختفاء فيه بعد الاحاطة بما ذكرنا واما النسب فبين عين
كل طبقتين منع الجمع دون الخلو لجواز ان يكون الصادق الطبقة الثالثة وبين نقيضيهما
منع الخلو دون الجمع اما منع الخلو فلانه لو خلا الواقع عن نقيضيهما لاجتماع عينيهما
وكان بينهما منع الجمع واما انتفاء منع الجمع فلانه لو كان بين النقيضين منع الجمع كان بين
العينين منع الخلو وايضا النقيضان يجتمعان على الطبقة الثالثة وعين كل طبقة انحص

ة دون الخلو وبين
نقيضيهما منع الخلو
دون الجمع وعين كل
طبقة انحص من نقيض
الاخرى وهو ظاهر
وهذا الوجه
(٣ طبقة الوجوب)
واجب ان يوجد
ممتنع ان لا يوجد ليس
يمكن عامي لا يوجد
(٤ طبقة الامكان الخاص)
يمكن خاص ان يوجد
يمكن خاص ان لا يوجد
(طبقة الامتناع ٤)
ممتنع ان يوجد واجب
ان لا يوجد ليس يمكن
عامي ان يوجد
(٣ طبقة نقايضها)
ليس واجب ان يوجد
ليس ممتنع ان لا يوجد
يمكن عامي ان لا يوجد
(٢ طبقة نقايضها)
ليس يمكن خاص ان
يوجد ليس يمكن
خاص ان لا يوجد
(٤ طبقة نقايضها)
ليس ممتنع ان يوجد
ليس واجب ان لا يوجد
يمكن عامي ان يوجد
متن

السادس الضرورة والامكان كما يكونان * ١٦١ * بحسب الامر نفسه كما علمت فقد يكونان بحسب الذهن وتسمى

ضرورة ذهنية
وامكانا ذهنية
والضرورة الذهنية
اخص من الخارجية
لان كل ماوجب جزم
الذهن بنسبة محولها
الى موضوعها بمجرده
تصور طرفيها كان
في نفس الامر كذلك
والا ارتفع الامان
عن البديهيات ولا
ينعكس كما في النظريات
ويعلم منه ان الامكان
الذهني انعم من
الخارجي متى

الفصل السادس

في وحدة القضية

وتعددتها مهما تعددت

معنى موضوع القضية

او محولها او تركيب

احدهما من الاجزاء

المحمولة تعددت القضية

والافلا والتعدد

بحسب اجزاء المحمول

يحفظ كمية الاصل

وكيفيته وجهته لا

التعدد بحسب اجزاء

الموضوع فانه لا يحفظ

الكمية لجواز كون

الجزء اعم من الكل

واحتراز بالاجزاء

من تقيض الطبقة الاخرى لان كل امرين بينهما منع الجمع يكون عين كل منهما
اخص من تقيض الاخر (قوله السادس الضرورة والامكان) الضرورة والامكان
كما يكونان بحسب نفس الامر على ما سلف في باب الجهات فقد يكونان بحسب الذهن
فتسمى ضرورة ذهنية وامكانا ذهنية فالضرورة الذهنية ما يكون تصور طرفيها
كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما والامكان الذهني ما لا يكون تصور طرفيه كافيا
بل يتردد الذهن في النسبة بينهما وبراؤه الاحتمال والضرورة الذهنية اخص من
الخارجية لان كل نسبة جزم العقل بها بمجرد تصور طرفيها كانت مطابقة لنفس
الامر والا ارتفع الامان عن البديهيات وليس كل ما كان ضروريا في نفس الامر كان
العقل جازما به بمجرد تصور طرفيه كما في النظريات الحقبة فيكون الامكان الذهني
اعم من الامكان الخارجي لان تقيض الاعم اخص من تقيض الاخص فان قلت من
البديهيات قضايا ممكنة كقولنا زيد كاتب ومكة موجودة والسقمونيا مسهل فانها
بديهية لانها مدرجة بالحس والتجربة مع انها ليست بضرورة خارجية فنقول
البديهي كالضروري مقول بالاشتراك على معنيين احدهما ما يكفي تصور طرفيه في الجزم
بالنسبة بينهما وهو معنى الاولى وثانيهما ما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب
وهو معنى اليقيني ويشمل الاولى والحدسي والحسي وغيرها فان عنيتم بالبديهي في
قولكم من البديهيات ماهي ممكنة بالمعنى الاول فلان ان القضايا المذكورة بديهية بهذا
المعنى وان عنيتم به المعنى الثاني فسلم ان البديهي قد يكون ممكنا لكن الضروري
الذهني هو البديهي بالمعنى الاول لا الثاني وامكانه لا يستلزم امكانه نعم يرد ان يقال
هب ان ما جزم به العقل بمجرد تصور طرفيه يجب ان يكون مطابقا للواقع لكن
لا يلزم منه ان يكون ضروريا خارجيا وانما يلزم لو كان جزم العقل بالنسبة الضرورية
اما لو كان جزم العقل بالنسبة الاطلاقية او الامكانية او غيرهما فلا (قوله الفصل
السادس في وحدة القضية) مهما تعددت معنى الموضوع في القضية او معنى المحمول
سواء عبر عن الجميع بلفظ واحد كما يقال العين جسم ويراد بالعين الشمس والذهب
والانسان متكلم ويراد بالكلام النفس والحسي او عبر عن كل واحد بلفظ كقولنا
الانسان والفرس حيوان والانسان حيوان ناطق او تركيب احدهما اي الموضوع
والمحمول من الاجزاء المحملة كقولنا الانسان ضاحك والضاحك انسان تعددت
القضية اما اذا تعددت معنى الموضوع او المحمول فتعددت الاحكام فيها بالفعل فان قولنا
العين جسم قضيتان احديهما الشمس جسم والاخرى الذهب جسم وكذلك البواقي
واما اذا تركيب الموضوع فلان الحكم على الكل حكم على اجزائه المحملة بقياس
من الشكل الثالث واما اذا تركيب المحمول فلان الحكم بالكل حكم باجزائه بقياس من الشكل
الاول وتقييد الاجزاء بالمحمول لان تركيب احدهما من الاجزاء الغير المحملة

المحمولة عن مثل قولنا البيت سقف وجدار وعكسه اذا تعددت فيه وبيان الكل ظاهر متى

لا يوجب التعدد كقولنا البيت سقف وجدار وعكسه اى قولنا السقف والجدار
 بيت ومتى لم تعدد معنى الموضوع والمحمول او لم يتركب احدهما من الاجزاء المحمولة
 لم تعدد القضية كقولنا الواجب بسيط ثم تعدد القضية ان كان بالفعل فلا شك انه
 يحفظ كمية الاصل وكيفيته وجهته لانها انما تكون واردة فيها بالقياس الى جميع
 الاحكام الموجودة بالفعل فاذا قلنا كل انسان وفرس فهو حيوان بالضرورة
 يصدق كل انسان حيوان بالضرورة وكل فرس حيوان بالضرورة وان كان بالقوة
 فان كان بحسب اجزاء المحمول فهو يحفظ الكمية اى ان كان حل الكل كليا يصدق
 حل الجزء كليا وان كان جزئيا فيجزئيا لان النتيجة في الاول تتبع الصغرى في الكم
 ويحفظ الكيفية اى الايجاب اذ الموجبتان لا يتجهان الا موجبة ويحفظ الجهة ايضا
 وان كان بحسب اجزاء الموضوع فهو يحفظ الكيفية اذ النتيجة في الثالث تتبع الكبرى
 في الكيف وكذلك الجهة ولكن لا يحفظ الكمية لان حل الشئ على الكل كليا
 لا يوجب صدق حله على الاجزاء كليا لجواز ان يكون الجزء اعم وحل الشئ على
 كل افراد الخاص لا يصحح حله على كل افراد العام هذا كلام المصنف وفيه نظر
 من وجوه الاول ان تركب المحمول لا يوجب تعدد القضية لجواز ان تكون سالبة
 او موجبة ممكنة والقياس من الاول لا ينتج اذا كان صفرا سالبة او موجبة ممكنة
 الثاني انه ان اراد بتعدد القضية تعددها بالفعل لم تكن متعددة بتركب الموضوع
 او المحمول ضرورة ان الحكم على الاجزاء او بهائيس موجودا فيها بالفعل
 وان اراد به ما هو اعم من القوة والفعل حتى تكون متعددة لاسنزامها قضية اخرى
 فتعدد ها لا ينحصر فيما ذكر فان الحكم في القضية كما يستلزم الحكم على الاجزاء
 وبالاجزاء كذلك يستلزم الحكم على ما هو اخص من الموضوع كالجزئيات او مساو
 او اعم وبالمساوى والاعم بل يلزم ان يكون كل قضية متعددة وحيث يبطال قوله والا فلا
 الثالث ان القضية المركبة قضية متعددة لتعدد الحكم فيها وليس تعددها بتعدد
 موضوعها او محمولها او بتركب احدهما لراع ان انحفاظ الجهة غير لازم اذا
 تعددت القضية بحسب اجزاء المحمول فان حل الجزء على الكل ضرورى ومتى
 كانت الكبرى في الاول ضرورية كانت النتيجة ضرورية سواء كانت الصغرى
 ضرورية او لا وكذلك اذا كانت تعددها بحسب اجزاء الموضوع وانما يلزم
 انحفاظ الجهة اذا لم يكن احدى الوصفيات الاربع اما اذا كانت احداها فغير
 لازم على ما سنبين ذلك اذا بلغ النوبة اليه والاولى الاقتصار على التعدد
 بالفعل والامر المحقق في ذلك ان وحدة القضية وتعدد ها بحسب وحدة الحكم وتعدد ه
 فان لم يكن في القضية الاحكام واحد كانت واحدة وان استملت على عدة احكام كانت
 متعددة لكن تعدد الحكم اما باختلافه في نفسه بالايجاب والسلب او بحسب اختلاف

فان قيل لا يلزم من كون الشيء مجموعا لاجلته كونه مجموعا لفرادى ولا بالعكس فانه يصدق على الحجر المشكل

بشكل الفرس انه
فرس من حجر ولا
يصدق انه فرس
وايضا يصدق زيد
طبيب اذا كان طبيا
غير ماهر ويصدق
زيد ماهر اذا كان
خياطا ماهرا ولا
يصدق زيد طبيب
ماهر ولانه اذا صدق
على الشيء الحيوان
والابيض فلو صدق
عليه الحيوان الابيض
لصدق عليه الحيوان
الحيوان الابيض
الابيض مكرر الى غير
النهاية بضم المفرد الى
المجموع حتى يصير
مجموعا آخر ثم ضم
اليه ثانيا وثالثا وهلم
جرا وانه هذان قلنا
الاختلاف انما يحصل
عند اختلاف المعنى
دون اتحاده وكبر
القول هذان لا يمنع
صدقه نعم فلا يصح
حمل الشيء وحده
ويصح حمل المجموع
المركب منه ومن غيره
عليه كما لا يصدق
العشرة سبعة ويصدق
العشرة سبعة وثلاثة
وبالعكس كما يصدق
العشرة نصف
العشرين ولا يصدق

الموضوع او بحسب اختلاف المحمول لا راي لها فانه متى لم يتعدد الموضوع
ولا المحمول ولا الحكم نفسه كانت القضية واحدة بالضرورة سواء كان الموضوع
والمحمول مفردين او مركبين او كان احدهما مفردا والاخر مركبا واريد
الحكم بالمجموع او على المجموع كقولنا الانسان جسم حساس متحرك بالارادة
او الحيوان الناطق ضاحك نص عليه الشيخ في الشفاء (قوله فان قيل لا يلزم
من كون الشيء) لما سبق الى بعض الاوهام انه ليس يلزم من كون الشيء مجموعا
لجلته كونه مجموعا لفرادى وبالعكس اى ليس يلزم من حمل الشيء فرادى لجلته
وكان الاول منافيا للقاعدة القائلة بان الحكم بالكل حكم باجزائه اورده اعتراضا
عليها لكن لما كان ما ذهبوا اليه فاسدا بكليته نقضه بجمعه حتى يذهب على فساد
وان لم يكن للثاني دخل في الاعتراض واستدلوا على الاول بانه يصدق على الحجر
المشكل بشكل الفرس انه فرس من حجر ولا يصدق عليه انه فرس وعلى الثاني
بوجهين الاول اذا كان زيد طبيا غير ماهر ويكون ماهرا في الخياطة يصدق
زيد طبيب وزيد ماهر ولا يصدق زيد طبيب ماهر الثاني انه اذا صدق على شيء
انه حيوان وابيض فان وجب ان يصدق جملة ما صدق فرادى وجب
ان يصدق انه حيوان ابيض ثم يصدق الحيوان والابيض فيصدق عليه الحيوان
الحيوان الابيض الابيض وهكذا نضم اليه المقدرات حتى يحصل مجموع آخر وهلم
جرا الى غير النهاية وانه هذان والهذان في قوة الكذب اجاب عن الدليلاين
الاولين بان الاختلاف اى صدق الجمل حالة الاجتماع دون الافراد وصدقه
حالة الافراد دون الاجتماع انما كان لاختلاف المعنى اما اذا اتحد المعنى افلا كان الفرس
من حجر لا يحمل على انه فرس حقيقة بل على انه شيء في صورة الفرس فتخذ من حجر
واذا فرق بينهما معنى بينهما ما حاله الجمع لم يعرض الكذب اصلا وكذلك
الماهر لا يحمل على زيد كيف ما اتفق بل على انه ماهر في الخياطة وهو صادق عليه
حالة الاجتماع ايضا وعن الثالث بان كون القول هذيانا لا يمنع صدقه ثم تقع المسئلتين
بان حمل الشيء جملة اما ان يكون المراد به حمل الشيء مع غيره او يكون المراد حمل
الشيء مع حمل غيره فان اراد به الاول فلا شك انه ليس يلزم من حمل الشيء
جملة لجلته فرادى وبالعكس فربما يصح حمل الشيء مع غيره ولا يصح جملة
وحده كما يصدق العشرة سبعة وثلاثة ولا يصدق العشرة سبعة وثلاثة
وقد يصح جملة وحده ولا يصح جملة مع غيره كما يصدق العشرة نصف
العشرين ولا يصدق العشرة واحد ونصف العشرين وان اراد به الثاني فالقول
بان الشيء قد يحمل جملة ولا يحمل فرادى او بالعكس معلوم البطلان بالضرورة

العشرة واحد ونصف العشرين اما ان الشيء يحمل وحده ولا يحمل مع حمل غيره او بالعكس فذلك معلوم البطلان متى

الفصل السابع
في التناقض وهو
اختلاف قضيتين
بلايجاب والسلب
بحيث يقتضي لذاته
صدق احدهما
كذب الاخرى فقولنا
لذاته احتراز عن
اختلاف القضية
ولازمها المساوي
بالايجاب والسلب
فانه يقتضي صدق
احدهما كذب
الاخرى لالذاته
كقولنا هذا انسان
هذا ليس بناسط
وهكسه متن

(قوله الفصل السابع في التناقض وهو اختلاف قضيتين) الاختلاف المذكور في هذا الحد جنس بعيد لانه قديع بين قضيتين و بين مفردين كالانسان والفرس و بين قضية ومفرد وخرج بقوله بين قضيتين ماعدها من الاختلافات الاختلاف بين القضيتين قديع كون بلايجاب والسلب وقد يكون بلايجاب والسلب كما اذا كان بالعدول والتحصيل والاهما والحصر فخرج بقوله بلايجاب والسلب ماعدها والاختلاف بالايجاب والسلب يكون نارة بحيث يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى بحيث لا يقتضي ذلك بل لو كان احدهما صادقة والاخرى كاذبة كان بحسب خصوص المادة كقولنا بقراط طبيب وجالينوس ليس بطبيب فاحترز بالحينية المذكورة عما لا يكون كذلك والاختلاف المقتضي لصدق احدهما وكذب الاخرى اما ان يقتضي ذلك لذاته اى يكون ذات الاختلاف منسأ اقتضاء صدق احدهما وكذب الاخرى كقولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم فان السلب والايجاب فيهما لما كانا واردين على موضوع ومحمول واحد اقتضى كذب احدهما وصدق الاخرى واما ان لا يقتضي ذاته بل بواسطة كاجاب قضية مع سلب لازمها المساوي كقولنا زيد ليس بناسط فان اختلافهما انما يقتضي افتراضهما في الصدق والكذب لالذاته بل بواسطة استلزام كل واحدة من القضيتين نقيض الاخرى فخرج هذا بقوله لذاته وحيث انطبق الحد على المحدود لا يقال امثال هذا الاختلاف خرجت بقيد الايجاب والسلب لانها اختلافات بغير الايجاب والسلب فيكون قيد لذاته مستدر كالانا نقول كل قيد يقيد به تعريف انما يخرج ما ينافي ذلك القيد لا ما يغيره والالم يمكن ايراد قيد في تعريف فانه لو اورد قيد ان اخرج كل منهما الاخر فيلزم جمع المتنافيين في تعريف واحد وان محال وعلى هذا لم يخرج بقيد الايجاب والسلب الا ما لا يكون بالايجاب والسلب لا ما يكون بهما وبنى آخر ايضا لو اخرج بهذا القيد كل اختلاف بغير الايجاب والسلب خرج عن التعريف الاختلاف في الكم والجهة الذي هو شرط وبطلانه طاهر ثم انه ربما يقع في عباراتهم اختلاف القضيتين بحيث يقتضي لذاته صدق احدهما كذب الاخرى وحيث لا يكون لذاته عائدا الى الصدق لا الى الاختلاف اذ لا معنى له وترد عليه الكلياتان كقولنا كل (ج ب) ولاشئ من (ج ب) فانهما مختلفان بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق احدهما لذاته كذب الاخرى ضرورة انه اذا صدق كل (ج ب) كذب لاشئ من (ج ب) وبالعكس ويمكن ان يجاب عنه بان اقتضاء صدق احدى الكليتين كذب الاخرى لالذاته بل بواسطة استلزامها على نقيض الاخرى فقد رجع العبارة الى معنى واحد فان قيل التناقض كما يقع بين القضايا يقع بين المفردات فاختصاص الاختلاف في الحد بالقضيتين يخرج عن الجمع فنقول المراد

التناقض بين القضايا لان الكلام في احكامها وانما خصصوا بحثهم بالتناقض بين القضايا وان وجب ان نكون ما حثهم عامة متطبقة على جميع الجريئات لان عموم مباحثهم انما يجب ان يكون بالنسبة الى اغراضهم ومقاصدهم ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض يعتد به بل جل غرضهم انما هو في التناقض بين القضايا حيث صار قياس الخلف الموقوف على معرفته عمدة في اثبات المطالب في العلوم الحقيقية بل وفي اثبات احكامهم من العكوس وانتاج القيسة لاجرم اختص نظرهم بالتناقض بين القضايا ونبهوا في تعريفهم اياه على ذلك (قوله وقد اعتبروا فيه ثمانى وحدات) التناقض بين القضيتين لا يتحقق الا اذا روعي في كل واحدة منهما ما روعي في الاخرى حتى يكون السلب رافعا لما انتهت اليه لا يجب فلا بد من اعتبار ثمانى وحدات وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ووحدة المكان ووحدة الشرط ووحدة الاضافة ووحدة الجزء والكل ووحدة القوة والفعل لجواز صدق القضيتين او كذبهما عند اختلافهما في شئ منها كما يقال زيد قائم عمر وليس بقائم او زيد كاتب وليس بنجار او زيد ضاحك نهارا وليس بضاحك ليلا او زيد جالس في السوق وليس بجالس في الدار او الجسم مفرق للبصر بشرط كونه ابيض وليس بمتفرق بشرط كونه اسود او زيد اب لعمره وليس باب لبكره او الزنجي اسود اى بعضه وليس باسود اى كله او الخمر مسكر اى بالقوة وليس بمسكر اى بالفعل وتصديقان او تكذيبان واكتفى الفارابى منها بثلاث وحدات وحدة الموضوع والمحمول والزمان للعلم الضروري باقتسام القضيتين الصدق والكذب عند اتحادهما في الوحدات الثلاث لاقتناع ثبوت شئ معين لاخر في وقت وسلبه عنه في ذلك الوقت واما وحدة الشرط والجزء والكل فدرجة تحت وحدة الموضوع لاختلافه باختلافهما فان الجسم بشرط كونه ابيض غيره بشرط كونه اسود والزنجي كله غير الزنجي بعضه ووحدة المكان والضافة والقوة والفعل تحت وحدة المحمول لاختلافه باختلافهما فان الجالس في الدار غير الجالس في السوق والاب لبكره غير الاب لعمره والمسكر بالقوة غير المسكر بالفعل وفي هذا المقام انظار اما اولافلان وحدة الزمان ايضا تدرج تحت وحدة المحمول فان المحمول في قولنا زيد ضاحك نهارا هو الضاحك نهارا وفي قولنا زيد ليس بضاحك ليلا هو الضاحك ليلا وهما مختلفان فالواجب الاكتفاء بالوحدتين لا الثلاث لا يقال الزمان خارج عن طرف القضية لان نسبة المحمول الى الموضوع لا بدلهما من زمان فلو كان الزمان داخل في المحمول لكان نسبة ذلك المحمول الى الموضوع وافعة في زمان فيكون للزمان زمان آخر ولان تعلق الزمان بالقضية بحسب ظرفية النسبة والشئ لا يصير ظرفا لآخر الا بعد تحققه فيكون تعلق زمان

وقد اعتبروا فيه ثمانى وحدات واكتفى الفارابى بثلاث منها وحدة الموضوع والمحمول والزمان للعلم الضروري باقتسامهما بالصدق والكذب اذ ذلك اما وحدة الشرط والجزء والكل فيندرج تحت وحدة الموضوع ووحدة المكان والضافة والقوة او الفصل تحت وحدة المحمول لاختلافهما باختلافهما ويمكن رد الكل الى وحدة النسبة الحكيمة لاختلافهما عند اختلافهما ويعتبر ايضا اختلاف الجهة لصدق الممكنين وكذب الضروريين وفي المحصورات اختلاف الكم ايضا لصدق الجزئيين وكذب الكلين

متأخرا عن النسبة المتأخرة عن طرفي القضية فلو كان دخلا في احد هما لكان
متأخرا عن نفسه بمراتب وانه محال لانا نقول تعلق المكان ايضا بحسب الظرفية اذ لابد
للنسبة من مكان كما لا بد لها من زمان فلا وجه لادراج وحدة المكان تحت وحدة
المحمول واخراج وحدة الزمان عنها وامانا نينا فلان تعليق بعض الواحدات
بالموضوع وبعضها بالمحمول تخصيص بلا محض اذ تلك الامور كما تصلح لان
توضع تصلح لان تحمل عند عكس القضية وامانا لثالث فلان منها ما يتعلق بها بالموضوع
ولا بالمحمول بل بالنسبة كما اذا قلنا السراج مشعل بشرط بقاء الدهن وليس بمشعل
بشرط انتفائه ويمكن رد جميع الوحدات الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة
الحكمية بحيث يكون السلب واردا على النسبة الابحائية التي وردت في الابواب عليها لانه
متى اختلفت تلك الامور اختلفت النسبة الحكمية لاختلفا فهما باختلاف الموضوع
ضرورة ان نسبة الشيء الى احد المتغايرين غير نسبه الى الاخر باختلاف المحمول
اذ نسبة احد المتغايرين الى شيء غير نسبة الاخر اليه وباختلاف الزمان لان نسبة
احد الشئيين الى الاخر في زمان غير نسبه اليه في زمان آخر وعلى هذا
القياس في باقي الامور وتنعكس تلك القضية الى قولنا متى اتحدت النسبة الحكمية
اتحدت جميع الامور وذلك محقق للتناقض فان قلت اذا كفي في اخذ النقيض ان ينفي
عين ما اثبت فما الحاجة الى التفصيل الذي يورده الجمهور في تعيين نقض نقض فنقول
الغرض تحصيل مفهومات القضايا عند ارتفاعها اولوازمها المساوية لها حتى يكون
عندهم في المناقضات قضايا محصلة مضبوطة ويسهل استعمالها في العكوس والاقية
والمطالب العلمية ثم مع هذه الشرائط يعبر ايضا اختلاف الجهة لصدق الممكنتين
كقولنا زيد كاتب بالامكان زيد ليس بكاتب بالامكان وكذب الضروريتين كقولنا
زيد كاتب بالضرورة زيد ليس بكاتب بالضرورة لا يقال هذا الدليل لا يرد على
الدعوى لانه انما يدل على اعتبار اختلاف الجهة في الضرورة والامكان والصورة
الجزئية لانبت الكلية لانا نقول نقض الموجهة رفعها ولاخفاء في ان رفع الجهة
اعم من رفع النسبة موجهة بتلك الجهة على ما وقع عليه التنبيه فيما قبل فلا تكون الجهة
محافظة في النقض ولما كان هذا المعنى كالمظهر فيه عليه يبراد الضرورة والامكان
على ضرب من التمثيل فان قلت اليس صاحب الكشف اثبت التناقض بين المطلقتين
الوقتيتين حتى صرح بان الدائمة كالكلية تقيضها الجزئية بحسب الاوقات والمطلقة
العامة كالمهملة محمولة على بعض الاوقات والوقفية كالشخصية فكما ان الثبوت
لشخص معين ياقض السلب عنه كذلك الثبوت والسلب بحسب وقت معين فتد
وجدنا قضية تقيضها من جنسها فكيف ندعي اعتبار اختلاف الجهة في جميع القضايا
فنقول الكلام في الموجهات وقد سبق ان الاطلاق ليس من الجهات على ان التناقض

فالقضية البسيطة نقيضها بسيطة وهو * ١٦٧ * رفعها فنقيض المطلقة العامة الدائمة وبالعكس إذا ثبت

في بعض اوقات
الذات يناقض السلب
في كليهما وبالعكس
ونقيض الممكنة العامة
الضرورة ريسة او
بالعكس لان الامكان
هو سلب الضرورة
ونقيض العرفية
العامة الخينية المطلقة
المحكوم فيها بالثبوت
او السلب بالفعل
في بعض اوقات
وصف الموضوع
ونقيض المشروطة
العامة الخينية الممكنة
المحكوم فيها بالثبوت
او السلب بالامكان
في بعض اوقات
وصف الموضوع
والمرتبة نقيضها
المفهوم المرددين
نقيض جزئيهما
فنقيض العرفية
الخاصة الخينية
المطلقة المخالفة او
الدائمة الموافقة
ونقيض الضرورة
الخاصة الخينية
الممكنة المخالفة
او الدائمة الموافقة
ونقيض الوقعية
الممكنة لوقعية المخالفة او الدائمة الموافقة او الدائمة الخالفة

بين الوقتيتين مما ليس يثبت اصلا لانقسام الوقت الى اجزاء يمكن الثبوت في بعضها
والسلب في البعض الآخر اللهم الا اذا اخذنا النسبة بحسب الآن الذي لا ينقسم
لكن الوقت لا يكاد يطلق عليه بحسب التعارف او نقول المدعى اختلاف الجهة
في القضايا الثلاث عشرة لانها هي المبحوث عنها وما ذكرناه في بيانه ليس للدلالة التامة
بل للتنبيه على الباقي وتفصيلها ان المتوافقين في الجهة من تلك القضايا يجتمعان في مادة
الادوام امامن الدوام الست وهي الدائمتان والمشروطتان والعرفيتان فككذبا
لكذب قولنا كل انسان او بعضه ضاحك باحدى الجهتين مع قولنا لاشئ من الانسان
اوليس بعضه بضاحك بتلك الجهة وامامن السبع الباقية وهي الوقتيتان والوجوديتان
والممكنتان والمطلقة العامة فصدا لصدق قولنا كل فرمخسف بالتوقيت لادائما
مع قولنا لاشئ من القمر بمخسف بالتوقيت لادائما وكذلك البواق وهذه الشرائط
تم المحصورات والمخاضات وللتناقض في المحصورات شرط آخر وهو الاختلاف
في الكم اي في الكلية والجزئية لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين حيث يكون الموضوع
اعم فانه يكذب كل حيوان انسان ولاشئ منه بانسان ويصدق بعض الحيوان انسان وليس
بعضه بانسان لا يقال تصادق الجزئيتين لعدم اتحاد الموضوع فانه لو اتحد استحيل
صدقهما لانا نقول النظر في جميع الاحكام الى مفهوم القضية وتعيين الموضوع امر خارج
عن مفهومها فلا يعاب به (قوله والقضية البسيطة نقيضها بسيط) لما بين شرايط
التناقض منيها على كيفية اخذ النقيض على الاجمال اراد ان يذكر نقيض قضية
على سبيل التفصيل لتحصل الاحاطة التامة والقضية ان كانت بسيطة فنقيضها بسيط
لانه رفع نسبة واحدة فنقيض المطلقة العامة الدائمة وبالعكس لان الثبوت في بعض
اوقات الذات والسلب في جميعها مما يناقضان جن ما وبالعكس اي السلب في بعض اوقات
الذات يناقض الثبوت في جميعها وهذا يدل على ان نقيض الدائمة المطلقة المنتشرة
لا المطلقة العامة وما قيل انها كالهملة محوالة على بعض الاوقات حتى تتساوى المطلقة
المنتشرة وان غايرتها بحسب المفهوم ففيه نظر اذ ليس يلزم من صدق الحكم بالفعل في الجملة
صدقة في شئ من الاوقات لجواز ان يكون الموضوع نفس الوقت فلا يصدق الحكم
عليه في وقت والا لكان للوقت وقت كما قال الزمان موجود في الجملة او مقدار الحركة او غير
قار الذات الى غير ذلك ونقيض الممكنة العامة الضرورية لان الامكان العام سلب
الضرورة عن الطرفين المخالف وسلب الضرورة عن الطرفين المخالف يناقض
اثباتها فيه وبالعكس اي نقيض الضرورية الممكنة لان نقيضها سلب الضرورة
الموافقة وهو امكان عام مخالف ونقيض العرفية العامة الخينية المطلقة وهي التي
حكم فيها بالثبوت او السلب بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع كقولنا كل
انسان نائم بالفعل حين هو انسان فتكون نسبتها الى العرفية العامة نسبة المطلقة

الممكنة لوقعية المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض المنتشرة الممكنة الدائمة الخالفة او الدائمة الموافقة

٦ ونقيض اللادائمة
الموافقة او الدائمة
المخالفة ونقيض اللا
ضرورية الدائمة
المخالفة او الضرورية
الموافقة ونقيض
الممكنة الخاصة
الضرورية المخالفة
او الموافقة وهذا
ظاهري في القضية
الكليّة من

المتشعبة الى الدائمة فكما ان الثبوت في جميع اوقات الذات يناقض السلب في بعضها
وبالعكس كذلك الثبوت في جميع اوقات الوصف يناقض السلب في بعضها ونقيض
المشروطة العامة الحينية الممكنة وهي التي حكم فيها بالثبوت او السلب بالامكان
في بعض اوقات وصف الموضوع كقولنا كل من به ذات الجنب يسعل بالامكان
في بعض اوقات كونه مجنوبا ونسبتها الى المشروطة نسبة الممكنة الى الضرورية وكما
ان الضرورية بحسب الذات وسلبها بحسبه مما يتناقضان لذلك الضرورية بحسب
الوصف وسلبها بحسبه وهذا انما يصح لو كان المشروطة هي الضرورية مادام
الوصف اما لو كانت بشرط الوصف فلا اجتماعهما على الكذب في مادة ضرورية
لا يكون لو وصف الموضوع دخل فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورية
بشرط كونه كاتباً ولا ليس بعض الكاتب بحيوان بالامكان حين هو كاتب ولعله
نسى اخذها بشرط الوصف حيث عد القضايا التي افترضها للبحث والنظر
وان كانت مركبة لم يكن نقيضها بسيطاً بل يكون فيه تركيب وذلك لان المركبة
لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالايجاب والسلب كان نقيضها رفع المجموع
لان نقيض كل شيء رفعه ورفع المجموع انما يتحقق برفع احد الجزئين فانه لو لم يرتفع
شيء منهما كان المجموع ثابتاً والمقدر خلافه فيكون نقيضها رفع احد جزئيهما اعني
اخذ نقيض جزئيهما ثم لا يخار اما ان يكون نقيضها احدى نقيضتي الجزئين على التعيين
وهو باطل لجواز كذب المركبة بالجزء الاخر فتجتمع هي واحد النقيضين المعينين
على الكذب او احدى لاهل التعيين وهو المراد بالفهوم المرددين نقيض الجزئين
لانه مفهوم يردد بين النقيضين ويقسم البهيماء فيقال احدى النقيضين اما هذا واما
ذاك وكيفية اخذ نقيض المركبة ان ينحل الى بساطتها ويؤخذ نقيض كل منهما
ويركب منفصلة مانعة الخلو من النقيضين هي نقيضهما لان رفعهما ان كان برفع
جزئيهما صدق اجزاء المنفصلة وان كان برفع احد الجزئين صدق احد جزئيهما وكيف
كان فلا بد من صدق احد الجزئين في المنفصلة فهي مانعة الخلو فان قلت اذا كانت
القضية المركبة موجبة والمنفصلة ايضاً موجبة فلا يكونان مختلفين بالايجاب والسلب
فكيف تكون نقيضيهما فنقول اطلاق النقيض عليها على سبيل التجوز والحقيقة
انها مساوية لنقيضها ومن ههنا يزول الاستبعاد من ان نقيض الجمليات الشرطيات
ولا بد ان تذكر ان ايجاب القضية المركبة بايجاب الجزء الاول وسلبها بالسلب فيكون
الجزء الاول موافقاً لها في الكيف والجزء الثاني مخالفاً لها ونقيضها بالعكس
من ذلك اذا تذكرت هذا فاعلم ان العرفية الخاصة تنحل الى عرفية عامة سوافقة
ومطلقة عامة مخالفة ونقيض العرفية العامة الموافقة الحينية المطلقة المخالفة ونقيض
المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة فنقيضها اما الحينية المطلقة المخالفة واما الدائمة

واما في الجزئية فلا تردد بين شمول ١٦٩ في نقيض الجزئين لجواز كذبهما مع كذب الجزئية

اللا دأمة مثلا يكذب

بوت (ب) ايض

افراد (ج) دائما

وسلبه عن الباقي

دأما بل تردد بين

نقيض الجزئين في كل

واحد واحد فان اردت

قضية تساوي نقيض

الجزئية هرددة بين

كيتين قيدت موضوع

احد الشقين بالمحمول

فنقيض بعض (ج ب)

لادأما يساو به لاشي

من (أ ج ب) دائما

او كل (ج) هو

(ب) فهو (ب)

دأما لانه هما صدق

الاصل كذب هذا

وهو ظاهر ومهما

كذب صدق لانه ان

لم يكن شي من (ج ب)

اصلا صدق السق

الاول وان كان صدق

الباقي والا صدق

الاصل فظهر من

هذا انه ليس لشي من

الفضيا يا المذكورة

نقيض من جنسها

وان الموجبة المركبة

ليس نقيضها سلبا

محضا كما ان ايجابها

ليس ايجابا محضا فتص

الموجبة منها سلب ونقيض السلب ايجاب من

(٢٢)

الموافقة و المشروطة الخاصة فمحلها الى مشروطة عامة موافقة و مطلقة عامة
مخالفة ونقيض المشروطة العامة الموافقة الحينية الممكنة المخالفة ونقيض المطلقة
العامة المخالفة الدائمة الموافقة فنقيضها اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة
الموافقة والوقعية فنحل الى وقعية مطلقة موافقة و مطلقة عامة مخالفة
ونقيض الوقعية المطلقة الممكنة الوقعية وهي المحكوم فيها بسلب الضرورة
عن الجانب المخالف في وقت معين وذلك لان الضرورة بحسب الوقت
المنافي نقيض سلب الضرورة بحسب ذلك لوقت فنقيضها اما الممكنة الوقعية المخالفة
او الدائمة الموافقة والمنشئة فنحل الى منشئة مطلقة موافقة و مطلقة عامة مخالفة
ونقيض المنشئة المطلقة الممكنة الدائمة وهي المحكوم فيها بسلب الضرورة عن الجانب
المخالف في جميع الاوقات لان الضرورة في وقت ما وسلبها في جميع الاوقات فيناقضان
جزما فنقيضها اما الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة وعلى هذا يكون نقيض
الوجودية اللا دأمة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض الوجودية اللا ضرورية
الدائمة المخالفة او الضرورية الموافقة ونقيض الممكنة الخاصة الضرورية المخالفة
او الضرورية الموافقة وهذا اي كون المفهوم المردد بين نقيض الجزئين نقيضا ظاهرا
في القضية الكلية حسب ما بيناه (قوله واما في الجزئية فلا تردد بين نقيض الجزئين)
واما المركبة الجزئية فلا يكفي في نقيضها التردد بين نقيض الجزئين لجواز كذب
المركبة مع كذب نقيض جزئيهما فانه اذا انفق في بعض المواد ان يكون المحمول
ثابتا لبعض افراد الموضوع دائما ومسلوبا عن الافراد الباقية دائما كقولنا بعض
الحيوان انسان لادأما يكذب الجزئية المركبة لكذب اللادوام وكل من نقيض الجزئين
اما الموجبة الكلية فللدوام سلب المحمول عن البعض واما السالبة الكلية فللدوام ايجاب
المحمول للبعض ولو بدل الدوام بالضرورة شمل النقيض سائر المركبات الجزئية سواء
كانت لادأمة او لا ضرورية بل نقيضها كلية ينسب محمولها الى كل واحد واحد
من افراد الموضوع ايجابا او سلبا بجهتي نقيض جزئي المركبة وهو المراد بالتزديد بين
نقيض الجزئين في كل واحد واحد كما يقال في المثال المضروب كل واحد واحد من الحيوان
اما انسان دائما او ليس بانسان دائما وتنتمل على هذه مفهومات لان كل واحد واحد
من الموضوع اما ان ثبت له المحمول دائما او ليس بثبت ولا يخلو اما ان يكون مسلوبا عن كل
واحد دائما او يكون مسلوبا عن البعض دائما ثابتا للبعض دائما فالجزء الثاني مستل على
مفهومين وههنا طريق آخر في اخذ النقيض وهو ان يركب منفصلة مانعة الخلو من
هذه المفهومات الثلاثة فهي ايضا تساوي نقيضها وانما قلنا ان الجملة الكلية او المنفصلة
ذات الاجزاء النقلة نقيضها لانه يلزم من كذب المركبة صدقهما ومن صدقها كذبهما
على ما لا يخفى ونحقق المقام موقوف على ايراد مقدمة وهي انك ستعرف في باب الانصراف

ان الجملة قد تكون شبيهة بالمنفصلة وبالعكس وذلك اذا حمل على موضوع واحد
 امر ان متقابلان فان قدم الموضوع على حرف العناد كقولنا العدد اما زوج واما فرد
 فالقضية كلية مشابهة للمنفصلة وان اخر عنها كقولنا اما ان يكون العدد زوجا
 او فردا فهي منفصلة شبيهة بالجملة ثم الجملة والمنفصلة المتساويتان ان كانتا كليتين
 لم يتساويا لصدق قولنا كل عدد اما زوج واما فرد مائة الجمع والخلو بخلاف ما اذا قلنا
 دائما اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فرد الجواز خلو الواقع عنهما
 يكون بعض العدد زوجا وبعضه فرد اما ان كانتا جزئيتين فهما متساويتان فانه اذا صدق
 بعض العدد اما زوج واما فرد صدق اما بعض العدد زوج واما بعضه فرد وبالعكس
 اذا ثبت هذا التمهيد فنقول المركبة ان كانت جزئية كقولنا بعض (ج ب) لادائما
 يكون معناه بعض (ج ب) تارة وليس (ب) اخرى فتقيضها انه ليس كذلك اى ليس
 بعض (ج ب) بحيث يكون (ب) تارة وليس (ب) اخرى فيكون كل واحد واحد اما
 (ب) دائما وليس (ب) دائما لانه لما لم يكن بعض من الابعاض بحيث يكون (ب) تارة
 وليس (ب) اخرى كان كل (ج ب) اما (ب) ولا يكون ليس (ب) اصلا واما ليس
 (ب) ولا يكون (ب) اصلا فتقيض المركبة الجزئية هو الجملة النسبية بالمنفصلة
 وكذلك ان كانت كلية فاما اذا قلنا كل (ج ب) لادائما يكون معناه كل واحد من (ج ب)
 فهو بحيث يكون (ب) تارة وليس (ب) اخرى فتقيضها انه ليس كذلك بل بعض
 (ج ب) اما (ب) دائما وليس (ب) دائما لكن لما لم تكن المنفصلة مساوية للجملة
 اذا كانت كلية لم يكف في تقيض الجزئية المفهوم المردد بين تقيض الجزئين اعني
 المنفصلة الكلية وحيث ساوتها عند كونها جزئية كفي ذلك في تقيض الكلية فان قلت
 كما ان رفع المركبة الكلية برفع احد جزئيتها لاعلى التعيين كذلك رفع المركبة الجزئية
 فيكون تقيضها ايضا احد تقيض الجزئين والا فلا الفرق فنقول المركبة الكلية
 مركبة من كليتين ومفهوم الكليتين هو مفهوم المركبة الكلية بعينه فاما اذا قلنا كل
 (ج ب) ولا شئ من (ج ب) فهو مفهوما ليس الامفهوم قوانا كل (ج ب) لادائما
 لان موضوع الموجبة الكلية بعينه موضوع السالبة الكلية واما الجزئية فليس مفهوما
 مفهوم الجزئيتين بل مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الجزئية فاما اذا قلنا بعض (ج ب)
 وبعض (ج ب) ليس (ب) امكن ان لا يتحد موضوعهما بل يكون الايجاب لبعض والسلب
 عن بعض آخر بخلاف المركبة الجزئية فان الايجاب والسلب فيها وارد ان على
 موضوع واحد فلما كان مفهوم الكليتين هو مفهوم المركبة الكلية كان احد
 تقيضيهما تقيضا لها وحيث لم يكن مفهوم الجزئيتين مفهوم المركبة الجزئية لم يكن
 احد تقيضيهما تقيضا لها وايضا لما كان مفهوم الجزئيتين اعم من مفهوم الجزئية
 كان احد تقيضيهما اخص من تقيضا فيجاز ان يرتفع الجزئية والاخص من تقيضا

فيمتنع ان يكون احد نقيضيهما نقيضا لهما وعلى هذا المعنى نبة بالمثل المضروب فان
اردت منفصلة تساوى نقيض الجزئية مرددة بين الكليتين قيدت موضوع احديها
يعنى الموجبة بالمحمول فنقيض قولنا بعض (ج) دائما يساويه اما لاشئ من (ج) ^ب
دائما او كل (ج) فهو (ب) دائما لانه متى صدق الاصل كذبت المنفصلة لكذب
جزئها فانه يصدق جزئتان على تقدير صدق الاصل احدهما بعض (ج) بالفعل
وثانيهما بعض (ج) الذى هو (ب) ليس (ب) بالفعل فنكذب نقيضاهما الكليتان ومتى
كذب الاصل صدقت المنفصلة لانه اذا كذب فان لم يكن شئ من (ج) اصلا صدق
لاشئ من (ج) دائما وهو احد جزئى الانفصال وان كان شئ من (ج) صدق
الجزء الثانى وهو كل (ج) الذى هو (ب) دائما والاصل صدق نقيضه وهو قولنا
بعض (ج) الذى هو (ب) ليس (ب) فيصدق الاصل على تقدير كذبه وانه محال
هذا اذا قيدت الموجبة الكلية بالمحمول اما اذا قيدت السالبة فلا يتم لجواز اجتماع
الاصل والمنفصلة على الكذب كما فى المادة المفروضة فانه يكذب المركبة الجزئية
فيها وكذا السالبة الكلية اعنى قولنا لاشئ من (ج) الذى هو (ب) دائما
ضرورة استحالة سلب الباء دائما عن الجيم الذى هو (ب) فى الجملة وكذا الموجبة
الكلية لدوام السلب عن بعض الافراد نعم لو قيدت السالبة بنقيض المحمول تم العمل
وكذلك فى السالبة الجزئية وكل ذلك ظاهر والسرفيه ان الايجاب والسلب فى المركبة
لما كانا واردين على موضوع واحد فموضوع اللادوام هو الذى ورد عليه الايجاب
او السلب وبالعكس فاذا قيد موضوع اللادوام بالمحمول او موضوع الجزء الاول
بنقيض المحمول تقييدا حافظا للجهة عند كون القضية موجبة وعلى العكس عند كونها
سالبة تحصل جزئتان مفهوما هما هو مفهوم الجزئية بعينه فيكون احد نقيضيهما مساويا
لنقيض الجزئية بالضرورة فالخاصل ان المفهوم المردد بين نقيضى الجزئتين ان اريد به الجملة
الشبيهة بالمنفصلة فلا فرق بين الكلية والجزئية اصلا وان اريد به المنفصلة الشبيهة بالجملة
فالاريد بنقيض الجزئتين نقيضا للقضيتين اللتين هما جزأها فلا فرق ايضا وان اريد بهما
نقيضا للكلتين فى الكلية والجزئيتين فى الجزئية فالفرق بين على ما وضعناه الا ان فى اطلاق
الجزئتين على الجزئيتين مسامحة لان الجزئيتين اللتين لا يكفى التردد بين نقيضيهما فى نقيض
الجزئية ليستا بجزئيهما واللذان هما جزأها يكفى التردد بين نقيضيهما فى نقيضها فظهر
مما ذكرنا انه ليس بشئ من القضايا المذكورة نقيض من جنسها وان الموجبة المركبة ليس
نقيضها سالبا محضا كما انها ليست ايجابا محضا بل لما كانت مستتلة على موجبة وسالبة
كذلك يشتمل نقيضها على ايجاب وسلب حتى يكون نقيض الموجبة منها اى من
المركبة سالبا ونقيض السلب ايجابا وقد سبق الى بعض اطرافه بمكرر تحصيل قضية
بسيطة تساوى نقيض المركبة كايه كانت او جزئية لان كل مركبة يرجع الى قضية

واحدة موجهة جهتها جهة الجزء الاول من المركبة بان يجعل موضوعها مقيدا بنقيض المحمول ومحمولها عين المحمول ان كانت المركبة موجبة ويجعل موضوعها مقيدا بعين المحمول ومحمولها نقيض المحمول ان كانت سالبة ويكون قيد الموضوع بالفعل في غير اللاصورية والممكنة الخاصة وبالامكان العام فيكون نقيض تلك القضية الموجبة وهو السالبة المناقضة للجزء الاول في الجهة والكم مساويا لنقيض المركبة فتقولنا كل (ج ب) لادائما يرجع الى قولنا كل (ج) ليس (ب ب) بالفعل اذ معنى اللادوام لاشئ من (ج ب) بالفعل فيصدق على كل (ج) انه ليس (ب) وانه (ب) فيصدق كل (ج) الذي هو لا (ب ب) بالفعل فيكون نقيضه وهو قولنا ليس بعض (ج) الذي هو لا (ب ب) دائما مساويا لنقيض المركبة وقولنا لاشئ من (ج ب) لادائما يرجع الى كل (ج ب) هو لا (ب) بالفعل لان معنى اللادوام كل (ج ب) فيصدق على كل (ج) انه (ب) وانه ليس (ب) فيصدق كل (ج) الذي هو (ب) لا (ب) بالفعل ونقيضه وهو ليس بعض (ج ب) هو لا (ب) دائما يساوي نقيضها وقولنا بعض (ج ب) لادائما في قوة قولنا بعض (ج) ليس (ب ب) بالفعل فيساوي نقيضه نقيضه وهو قولنا لاشئ من (ج) ليس (ب ب) دائما وقولنا ليس بعض (ج ب) لادائما في قوة قولنا بعض (ج ب) هو لا (ب) بالفعل فيساوي نقيضه قولنا لاشئ من (ج ب) بلا (ب) دائما ثم عد من فوائد هذا الطريق ان برهان الخلف يتم بابطال قضية واحدة بخلاف ما ذكره فانه لا يتم الا بابطال قضيتين او ثلث وهذا في الكليات سهو بل ارا ان يكون المركبة الكلية كاذبة ويكذب معها الجزئية التي جعلها مساوية لنقيضها اما في الاجاب فلانه اذا كان (لج) صنفان من الافراد (د) و (ط) ويكون (د ب) في وقت ولا (ب) في آخره (ط ب) دائما فيكذب قولنا كل (ج ب) لادائما لدوام الباء لبعض افراد (ج) وهي افراد (ط) ويكذب ايضا الجزئية الثالثة ليس بعض (ج) الذي هو ليس (ب ب) دائما لان كل (ج) الذي هو ليس (ب) اعني افراد (د ب) بالفعل واما في السلب فلانه لو كان بعض افراد (ج) لا (ب) دائما والافراد الباقية بحيث يكون لا (ب) تارة و (ب) اخرى كذبت السالبة الكلية لدوام سائب الباء عن بعض افراده والجزئية ايضا لان كل (ج) الذي هو (ب) ليس (ب) بالفعل ومنشأ الغلط ان المركبة الكلية الموجبة او السالبة لا تساوي الموجبة التي جعلها راجعة اليها لان موضوعها لما قيد بنقيض المحمول او المحمول صار اخص من موضوع المركبة فصدق المركبة وان استازم صدقها لان الحكم على كل افراد الاعم حكم على كل افراد الاخص الا انه لا يعكس اذ ليس يلزم من الحكم على كل افراد الاخص الحكم على كل افراد الاعم * واما المركبة الجزئية الموجبة او السالبة فلما ساوت الموجبة الجزئية المذكورة

لانه اذا صدق قولنا بعض (ج) لا دائما يصدق على بعض (ج) انه (ب) وليس
 (ب) بالفعل فيصدق بعض (ج) الذي هو ليس (ب) بالفعل وبالعكس لان
 بعض (ج) اذا كان متصفا بليس (ب) و (ب) بالفعل يصدق بعض (ج) ب
 لادائما وكذلك في السالبة كان نقيضها مساويا لنقيض المركبة الجزئية ولزده
 بيانا فنقول مهما صدق قولنا بعض (ج) لا دائما كذب لاشئ من (ج)
 ليس (ب) دائما لانه لو كان (ب) مساويا عن جميع افراد (ج) الذي هو ليس
 (ب) دائما لم يكن ثابتا لبعض افراده في الجملة فيكذب المركبة الجزئية هف ومهما
 كذبت صدقت والاصل صدق بعض (ج) الذي هو ليس (ب) بالفعل وهو مفهوم
 المركبة الجزئية هذا ايضا خلف وكذا متى صدق ليس بعض (ج) لادائما كذب
 لاشئ من (ج) الذي هو (ب) لا (ب) دائما فانه لو كان (ب) مساويا عن جميع
 افراد (ج) الذي هو (ب) دائما لم يكن ثابتا لبعض افراده وقد كان ثابتا لوجود
 البعض بحكم اللادوام ومتى كذب صدق والاصل صدق بعض (ج) الذي هو
 (ب) لا (ب) بالفعل وهو مفهوم الاصل (قوله الفصل الثامن في العكس المستوي)
 وهو تبديل كل من طرفي القضية بالآخر مستقيما للكيف والصدق بحالهما فقد اعتبر
 في التعريف قيود الاول طرفا القضية وهو ادلى من الموضوع والمحمول كما ذكره
 بعضهم لشموله عكس الجمليات والشرطيات وههنا سؤال وهو ان يقال ان اريد
 بهما طرفا القضية في الحقيقة لم يدخل في التعريف عكس الجمليات اصلان الطرفين
 بالحقيقة فيهما ذات الموضوع ووصف المحمول وعكسها ليس تبديل ذات الموضوع
 بالمحمول ووصف المحمول بالموضوع بل الموضوع فيه ذات المحمول والمحمول وصف
 الموضوع وان اريد طرفاها في الذكر يلزم ان يكون للتمتصلات عكس لان تبديل
 طرفيها في الذكر مختلف والجواب ان المراد بالتبديل التبديل المعنوي اى تبديل يغير
 المعنى وحيث لا يغير معنى المنفصلة بحسب التبديل اذ معناها المعاندة بين الشئين سواء
 جرى فيها التبديل او لا لم يعتبر التبديل فيها فكله لا تبديل الثاني بقاء الكيفية اى ان كان
 الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا فسالبا وهذا الشرط ليس بمجرد
 الاصطلاح بل هناك شئ آخر وهو انه تصفحوا القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد
 التبديل صادقة لازمة الاموافقة في الكيف الثالث بقاء الصدق وانما اشترطوه لان العكس
 لازم خاص من لوازم الاصل ويستحيل ان يكون المنزوم صادقا واللازم كاذبا ولا
 يشترط بقاء الكذب لجواز ان يكون المنزوم كاذبا واللازم صادقا وفي التعريف نط
 لانتقاضه اى يصدق مع الاصل بطريق الاتفاق كقولنا كل انسان ناطق فانه يصدق
 مع قولنا كل ناطق انسان وليس عكسها والجواب ان المراد ببقاء الصدق ليس ان
 الاصل والعكس يكونان صادقين بالفعل بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو صدق

الفصل الثامن في العكس
 المستوي وهو تبديل
 كل من الطرفين بالآخر
 مستقيما للكيف
 والصدق بحالهما
 متن

صدق العكس معه لاهذا القدر اعنى المعية المطلقة بل على وجه اللزوم فلا اشكال
ولقد صرح بالعنائين من عرفه بانه تبديل كل واحد من طرفى القضية ذات الترتيب
الطبيعى بالآخر مع حفظ الكيفية على وجه اللزوم وههنا نظر عام وهو الانتقاض
بالاعم من العكس فانه يصدق مع الاصل بطريق اللزوم مع انه لا يسمى عكسا فلا يقال
السالبة الضرورية تنعكس الى السالبة الممكنة وان لزمتها والاولى ان يقال انه
تبدل كل من طرفى القضية بالآخر تبديلا مغير المفهومها حافظا للكيف يلزمها
لابواسطة تبديل آخر لا يقال جميع هذه التفاسير لا يطابق استعملها لهم فانهم يطلقون
العكس على القضية لاعلى التبديل لانا نقول لانهم لا يطلقون العكس الا على القضية
بل ربما يجوزون فيه واما الاصطلاح والحقيقة فعلى ما ذكر (قوله اما الموجبات
والوجوديتان والوقتيتان) قد علمت ان المقصود من العكس تحصيل اخص قضية
تلزم الاصل بطريق التبديل وهكذا فى انتاج الافيسة فلا بد فيهما من بيان اللزوم وهو
مستفاد من البرهان وبيان ان لزامه غير لازم وهو مستفاد من النقض اى الخلف فى المواد
وليتم البديهة بعكس الموجبات وان جرت العادة بتقديم السوابب لشرفها وكون الانعكاس
فيها اظهر لان عقدى الوضع والمحل فيها متحققان واذا جعلنا عقد الوضع حالا
وعقد المحل وضعيا فنحصل مفهوم العكس بادنى تأمل بخلاف السالبة بلوار انتفاء
عقد الوضع فيها فالواجبات سواء كانت كلية او جزئية تنعكس فى الكم جزئية
لاحتمال ان يكون المحمول اعم من الموضوع وامتناع حل الاخص على كل افراد الاعم
واما فى الجهة فالوجوديتان والوقتيتان والمطلقة العامة تنعكس مطلقا عامة لا
اذا قلنا بعض (ج ب) بالفعل كان معناه ان شيئا ما مما يوصف (ب) بالفعل يوصف
(ب ب) بالفعل فذلك الشئ يكون موصوفا (ب ب) بالفعل (و ب) بالفعل ايضا فبعض (ب)
بالفعل (ج) بالفعل واستبدل عليه بثلاثة وجوه الاول الافتراض وهو ان يفرض ذات
الموضوع (د) (ف د ب) بالفعل لان القضية فعلية و (د ج) بالفعل لان ذات الموضوع
لا بد ان يتصف بالاعتوان بالفعل ينتج من الثالث بعض (ب ج) بالفعل وهو المطلوب فان
قلت انتاج الشكل الثالث موقوف على عكس الصغرى ليرتد الى الاول فلينعكس
بالشكل الثالث لزم الدور فنقول من بين الانعكاس بهذا الطريق لا يبين الانتاج به
بل بطريق آخر نعم فيه سوء ترتيب لانه بيان بما بين بعدوا لاولى ان لا ينحل الى الشكل
الثالث بل يقرر كما قررناه السابق الخلف وهو ان يضم نقض العكس الى الاصل
لينتج من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه مثلا متى صدق كل (ج) او بعضه (ب)
بالاطلاق وجب ان يصدق بعض (ب ج) بالاطلاق والاصدق نقضه وهو قولنا
لا شئ من (ب ج) دائما فنجعله كبرى واصل القضية صغرى لينتج بعض (ج) ليس
(ج) دائما وانه محال لوجود (ج) بناء على ايجاب الاصل والمحال اللازم اما من

أما الموجبات
والوجوديتان
والوقتيتان والمطلقة
بالعامة بآية كمية كانت
كانت تنعكس جزئية
فى الكم لاحتمال كون
المحمول اعم ومطلقا
عاما فى الجهة لوجوه
الاول ان يفرض الجيم
الذى هو الموضوع
(د) (ف د) هو (ب)
وانه (ج) فبعض
(ب ج) بالاطلاق من
الثالث الثانى ان يضم
نقض العكس الى
الاصلى لينتج سلب
الشئ عن نفسه دائما
من الاول الثالث ان
ينعكس نقض العكس
ليرتد الى نقض الاصل
او ضده متى

صورة القياس وهو محال لانه بين الانتاج او من مادته ولا يتخلو امامن الصغرى وهو
ايضا محال لانها مفروضة الصدق او من الكبرى فهي محالة فيكون العكس
حقا او نقول المجموع من الاصل ونقيض العكس لما استلزم محالا كان محالا
وانتفاءه اما انتفاء الاصل وهو باطل او بانتفاء نقيض العكس فيكون العكس صادقا
وهو المطلوب لا يقال ان اردتم بقولكم متى صدق بعض (ج ب) صدق بعض
(ب ج) ان صدقه يلزم صدق الاصل فلان انه لو لم يلزمه اصدق نقيضه لجواز صدقه
مع عدم لزومه وحينئذ لا يصدق نقيضه وان اردتم انه يصدق مع صدق الاصل
اعم من ان يكون على وجه اللزوم او الاتفاق فسلم لكنه لا يفيد المطلوب لان اعم
لا يدل على الاخص لانا نقول المراد اللزوم وهو يتحقق لان العكس لو لم يكن متمنع
الانعكاس عن الاصل جاز انعكاسه عنه فيحوز صدق نقيضه معه والجزء خلو الشيء
عن النقيضين لكن صدق نقيضه معه محال وجواز المحال محال او نقول صدق نقيض
العكس مع الاصل متمنع فيكون الاصل متمنع الصدق بدون العكس ولا معنى باللزوم الا هذا
القدر او نقول المدعى وجوب صدق العكس عند صدق الاصل والا يمكن صدق نقيضه
معه لكنه محال لاستلزامه المحال الثالث طريق العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليرتد
الى نقيض الاصل ان كان جزئيا او ضده ان كان كلياً مثلاً اذا صدق كل (ج) او بعضه
(ب) بالاطلاق وجب ان يصدق بعض (ب ج) بالاطلاق والا فيصدق لاشئ
من (ب ج) دائماً وينعكس الى لاشئ من (ج ب) دائماً على ما سيجي وقد كان كل
(ج) او بعضه (ب) هف والتقريب فيه ان يقال صدق الاصل مع لازم نقيض
العكس متمنع لاستلزامه اجتماع النقيضين اما اذا كان الاصل جزئياً فظاهر واما
ان كان كلياً فلا يستلزامه الجزئي فيتمنع صدق الاصل مع نقيض العكس فيتمنع صدقه
بدون العكس وهو المعنى باللزوم اذا قد تبين الانعكاس في المطلقة العامة فكذلك
في البواقي اما الجريان الوجوه الثلاثة فيها واما لان المطلقة العامة اعمها ولازم اعم
لازم للاخص وبيان عدم لزوم الزائد ان الوقتية الكلية اخصها وهي لا تنعكس الى
الاخص من المطلقة كالخيرية لجواز التناقض بين وصفي المحمول والموضوع فلا يصدق
وصف الموضوع على ذات المحمول حين اتصاله بوصف المحمول كقولنا كل
مخسف مضى بالتوقيت لا دائماً ولا يصدق بعض المضى مخسف حين هو مضى
وعدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس اعم وقيل قيد الوجود انما لا يتعدى
الى العكس لانه اما سلبية مطلقة او سلبية ممكنة وهما لا تنعكسان فلا دخل لقيد
الوجود في الانعكاس وفيه نظر لان عدم انعكاس قضية لا يستلزم عدم انعكاسها
مع غيرها لجواز ان يقتضي خصوصية التركيب انعكاسها كما في الخاصيتين نعم انعكاس
القضية مستلزم لانعكاسها مع غيرها ضرورة ان لازم الجزء لازم الكل (قوله)

الدائماتان والعامتان
ينعكس كل منهما
جزئية حينية بالوجود
المذكورة والخاصتان
تتبعان جزئية حينية
لادائمة اما الجزئية
الحينية فلما هي في العامتين
واما اللادائمة فلان
ذلك البعض من (ب)
الذي هو (ح) حين
هو (ب) لبس (ج)
بالاطلاق والالكان
(ج) دائما فيكون (ب)
دائما وقد كان (ب)
لا دائما

والدائماتان والعامتان ينعكس كل منهما جزئية حينية (الدائماتان والعامتان ينعكس
كل منهما جزئية حينية اما الدائماتان فلان مفهومهما ان وصف المحمول ثابت
مادام ذات الموضوع موجودا ووصف الموضوع ثابت في الجملة اذ المراد ما صدق
عليه (ج) بالفعل فوصف المحمول ووصف الموضوع يجتمعان على ذات واحدة
في بعض اوقات ذات الموضوع وبعض اوقات بعض اوقات وصف المحمول
فما صدق عليه وصف المحمول لصدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات
وصف المحمول واما العامتان فلانه قد حكم فيهما بان وصف المحمول صادق
مادام وصف الموضوع فلهما مجتمعا على ذات واحدة في جميع اوقات وصف
الموضوع اعني اوقات وصف المحمول فصدق عليه وصف المحمول صدق عليه
وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول وهو وقت وصف الموضوع
ولا تنعكس الى الاخص من الحينية كالعرفية اذ ليس لها فيها الا ان وصف المحمول
ثابت مادام وصف الموضوع ثابتا ولبس لنا انه متى لم يثبت وصف الموضوع
لم يثبت وصف المحمول حتى يلزم ثبوت وصف الموضوع مادام وصف المحمول
ثابتا وقد تنسك في ذلك بالوجوه الثلاثة ولتينها في العرفية العامة التي هي اعم اولها
الافتراض فاذا صدق بعض (ج) مادام (ح) صدق بعض (ب) حين هو
(ب) لانا نفرض ذات الموضوع (د) (فدب) و(دج) في بعض اوقات كونه (ب)
لانه (ب) في جميع اوقات كونه (ج) و(دج) بالفعل وهو طاهر فاذا كان (دج)
بالفعل و(ب) بالفعل و(ح) في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض (ب) ح)
في بعض اوقات كونه (ب) فان قلت المقدمة القائله (دج) بالفعل مسددة لانه
يكفي ان يقال لما كان (دب) و(ح) في بعض اوقات كونه (ب) صدق بعض
(ب) ح) في بعض اوقات كونه (ب) وهو مفهوم لعكس فتقول بيان ان (دب)
بالفعل موقوف على انه (ج) بالفعل اذ ليس لنا في الاصل الا ان (دب) مادام (ح)
وهو لا يسلم ان يكون (ب) بالفعل الا اذا كان (ح) بالفعل لجواز ان يكون (دب)
مادام (ح) ولا يكون (ب) اصلا ولا (ح) وكأن هذه الطريقة هي الطريقة
التي ساكننا لتحصيل مفهوم القضية وبيان اسلمانه العكس الا ان المتأخرين
قرروها في صورة قياس من الثالث وهي ليست من القياس في سبب كما اشار الشيخ
اليه في الشفاء وثانيها الخلف وهو انه لو لم يصدق بعض (ب) ح) حين هو (ب)
لصدق لا سبب من (ب) ح) مادام (ب) فتجعله كبرى لصغرى الاصل لينتج
بعض (ج) لبس (ج) مادام (ج) وانه مثال ونالها العكس وهو ان ينعكس لاسي
من (ب) ح) مادام (ب) الى قولنا لاسي من (ج) ح) مادام (ج) وقد كان بعض (ب) ح)
مادام (ج) هف واذ لم ينعكس العكس العرفية لرم الدواقي لا طرا الوحد فيها اولان

لازم العام لازم للخاص واما بيان عدم الزائد فلان الاخص منها وهو الضرورية
لا تنعكس الى الاخص من الحينية كالعرفية لجواز انفكاك وصف الموضوع عن وصف
المحمول فلا يصدق وصف الموضوع مادام وصف المحمول كقولنا كل ضاحك
انسان بالضرورة ولا يصدق بعض الانسان ضاحك مادام انسانا بل في بعض
اوقات كونه انسانا واما الخاصتان فتعكسان حينية لادائمة لانه قد حكم
فيهما ان وصف المحمول ثابت مادام وصف الموضوع وليس بشايت لذات
الموضوع دائما فهما مجتمعان على ذات واحدة فاصدق عليه وصف المحمول
صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول لكن لما
لم يصدق وصف المحمول دائما على الذات وجب ان لا يصدق وصف
الموضوع دائما على الذات لان وصف المحمول دائم بدوام وصف الموضوع
فلودام وصف الموضوع للذات لدام وصف المحمول له وقد فرضناه لادائما هدف
فيصدق ان ما صدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض
اوقات وصف المحمول لادائما واحتج على ذلك اما على لزوم الحينية فبالوجوه
المذكورة او بان لازم الاعمال لازم الاخص واما على اللادوام فبان ذلك البعض الذي
هو (ج) حين هو (ب) ليس (ج) بالاطلاق والا لكان (ج) دائما فيكون (ب)
دائما ادوام الباء بدوام الجيم وقد كان (ب) لادائما فيصدق بعض (ب) حين
هو (ب) لادائما وهذا يجل ما فصلناه (قوله واما الممكنان فلا تنعكسان) الممكنة
العامّة والخاصة لا تنعكسان لان مفهومهما ان ذات الموضوع يثبت له وصف الموضوع
بالفعل ووصف المحمول بالامكان ومفهوم العكس ان تلك الذات يثبت له وصف
المحمول بالفعل ووصف الموضوع بالامكان ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني لان
الممكن ربما لا يخرج الى الفعل اصلا ويثبت على هذا المعنى بانه ربما امكن صفة لتوعين
ثبت لاحدهما بالفعل دون الاخر فاصدق عليه النوع الثاني صدق عليه الوصف
بالامكان ولا يصدق النوع الثاني على ما صدق عليه الوصف بالفعل لان كل ما صدق
عليه الوصف بالفعل فهو النوع الاول مثلا مركوب زيد ممكن للفرس والجمار ثابت
للفرس فقط فيصدق كل جمار مركوب زيد بالامكان ولا يصدق بعض مركوب
زيد بالفعل جمار بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لصدق قولنا لاشئ من مركوب
زيد بالفعل بجمار بالضرورة اذ يصدق كل مركوب زيد بالفعل فهو فرس
ولاشئ من الفرس بجمار بالضرورة وتمسك من ذهب الى انعكاس الممكنتين ممكنة
عامّة بالوجوه الثلاثة الافتراض فانه اذا فرض الذات التي صدق عليها (ج) و (ب)
بالامكان (د) (دوب) بالامكان و (دج) بالفعل فبعض (بج) بالامكان والخالف
فانه لو لم يصدق بعض (بج) بالامكان صدق لاشئ من (بج) بالضرورة فتجعل

واما الممكنتان فلا
تنعكسان لجواز امكان
صفة لتوعين ثبت
لاحدهما فقط فتجعل
تلك الصفة على
الصفة على النوع الثاني
بالامكان مع امتناع جملة
على ماله تلك الصفة
احتجوا بالوجوه الثلاثة
المذكورة في المعلقة
العامّة وجواب الاول
والثاني بمنع التاج
الممكنة بالصغرى
في الاول والثالث
وجواب الثالث بمنع
انعكاس السالبة
الضرورية ضرورية

كبرى للأصل ليتيج بعض (ج) ليس (ج) بالضرورة والعكس فان لاشئ من (بج) بالضرورة ينعكس الى لاشئ من (ج ب) بالضرورة وقد كان بعض (ج ب) بالامكان هف واجيب عن الاولين بمنع انتاج صغرى الممكنة في الاول والثالث وعن الثالث بمنع انعكاس السالبة الضرورية سالبة ضرورية وربما يستدل عليه بأنه كلما صدقت الممكنة امكن صدق المطلقة وكلما امكن صدق المطلقة امكن صدق عكسها المطلقة فكلما صدقت الممكنة امكن صدق عكسها المطلقة وكلما امكن صدق عكسها المطلقة صدقت الممكنة العكس واجيب عنه بان بين امكان الصدق وصدق الامكان فرقا فان امكان صدق الممكنة يستدعي وجود ذات الموضوع واتصافه بالوصف العنواني بالفعل بخلاف امكان صدق الفعلية فان امكان وجود الموضوع وامكان اتصافه بالوصف العنواني كاف فيدفعه امكن ان يصدق كل عتقاء طاروا لا يصدق كل عتقاء طاروا بالامكان والتحقيق يقتضي انهما متغايران في المفهوم متلازمان اما متغايران هما فلان صدق الامكان امكان عرض له الصدق وامكان الصدق عرض له الامكان والفرق بينهما ظاهر واما تلازمهما فلان صدق امكان النسبة معناه انها لم يمتنع ان يكون متى لم يمتنع ان يكون امكن ان يكون بالفعل وهو امكان صدق الفعلية وكذلك متى امكن صدق النسبة لم يمتنع تلك النسبة في نفسها فانها لو امتنعت لما امكن صدقها وعدم امتناع النسبة امكانها فان قلت ليس ثبوت المحمول للموضوع ممكنا حال عدم المحمول وثبوت المحمول حال عدمه ممتنع وكذلك امكان الحادث فتهتق في الازل مع امتناعه في الازل ففي الصورتين ثبتت الامكان دون امكان البوت فنقول امتناع ثبوت المحمول حال عدمه انما هو بالغير والامتناع بالغير لا ينافي الامكان بالذات فكما ان امكان ذات الحادث فتهتق في الازل كذلك امكان وجوده في الازل ولو اخذ الحادث بشرط الحدوث فلا امكان له في الازل ولا هو ممكن الوجود فيه واما ما ذكره من المثال فان لم يكن للعتقاء وجود في زمان ما اصلا فلا امكان صدق ولا صدق امكان وان كان له وجود في زمان ولو في بعض الازمنة المستقبلية فهناك صدق امكان وامكان صدق واما الجواب عن الدليل فهو انه مبني على استلزام امكان الاصل امكان العكس ويستسمع ما فيه عن قرب واعلم ان الموضوع لو اخذ بالامكان كما اخذه الفارابي فلا شك في انعكاس الممكنتين ممكنة عامة لانتهاض الوجوه المذكورة حينئذ لانتاج الصغرى الممكنة في الاول والثالث للاندراج البين ولا انعكاس السالبة الضرورية كنعفسها اما اذا اخذناه بالفعل كما هو رأي الشيخ فاما ان يعتبر الفعل بحسب الامر نفسه او يعتبر بمجرد الفرض سواء كان مطابقا لنفس الامر او لا فان اعتبر بحسب نفس الامر لم تنعكس الممكنتان ممكنة لانه قد يصدق كل ما يتصف (بج) بالفعل في نفس الامر فهو (ب) بالامكان ولا يصدق بعض ما يتصف (بب) بالفعل في نفس الامر فهو (ج) بالامكان

لجواز ان لا يقع (ب) الممكن اصلا في نفس الامر وكذلك انعكاس السالبة الضرورية
 كنفهسا وانتاج الممكنة في الاول والثالث وان لم يعتبر الفعل بحسب نفس الامر بل اعم
 من الوجود والقرض العقلي على ما صرح الشيخ به يبين انعكاس الممكنة ممكنة لان
 معناها ان ما يمكن صدق (ج) عليه وفرضه العقل (ج) بالفعل فهو (ب) بالامكان
 ولا شك ان ما هو (ب) بالامكان مما يفرضه العقل (ب) بالفعل وان بقي بالقوة دائما فهناك
 شيء قد اجتمع فيه وصف (ب) بالامكان بل بالفعل الفرضي ووصف (ج) بالامكان
 فبعض ما يمكن ان يكون (ب) وفرضه العقل (ب) بالفعل (ج) بالامكان وهو مفهوم
 العكس والتقص مندفع ان لم يصدق السالبة الكلية الضرورية ضرورة صدق
 قولنا بعض ما يفرضه العقل انه مركوب زيد بالفعل فهو حار بالامكان وكذلك تنعكس
 السالبة الضرورية كنفهسا وتنتج الممكنة في الاول والثالث وليبانه موضع سننكلم
 فيه الا ان ههنا اشكالا وهو انه لما اعتبر قيد الفعل في الموضوع بحسب الفرض
 فاما ان يعتبر الفعل الذي في جانب المحمول بحسب نفس الامر او بحسب الفرض فان اعتبر
 بحسب الفرض لم يناقض المطلقة الدائمة لان فرض الثبوت او السلب بالفعل لا ينافي السلب
 والايجاب دائما ويلزم انعكاس الممكنات مطلقة وهو ظاهر وان اعتبر بحسب نفس الامر
 لم تنعكس المطلقات مطلقة لان (ج) بالفعل في الفرض اذا كان (ب) في نفس الامر
 لا يلزم منه ان (ب) في الفرض يكون (ج) في نفس الامر لجواز عدم مطابقة الفرض
 العقلي لنفس الامر لا يقال لما انعكست السالبة الدائمة سالبة دائمة تبين انعكاس المطلقات
 المطلقة بطريق العكس لانا نقول اذا كان الاصطلاح على ما ذكره الشيخ لم يبين انعكاس
 الدائمة دائمة لانا اذا قلنا لا شيء من (ج) بالامكان (ب) دائما فلا شيء من (ب) بالامكان
 (ج) دائما والاصدق بعض (ب) بالامكان (ج) بالاطلاق وينعكس الى بعض (ج)
 بالاطلاق (ب) بالامكان او ينضم الى الاصل حتى ينتج بعض (ب) بالامكان ليس (ب)
 دائما لم يلزم خلف اصلا على ان السجح جزم بانعكاس المطلقات مطلقة وانعكاس
 السالبة الدائمة كنفهسا لكن ذهب الى انعكاس الموجبة الضرورية ممكنة وفيه
 انعكاس سائر المطلقات الى الممكنة وبالجملة يلوح في كلامه اضطراب وتسويش ما ووجه
 التفصلي من هذا الاشكال انك قد عرفت ان الضرورية الذاتية ان فسرت بالمعنى الاعم
 مساوت الدوام والامكان الاطلاق العام وان فسرت بالمعنى الاخص تكون احص
 من الدوام والامكان اعم من الاطلاق العام لكن الجمهور لم يفرقوا بينهما لان الدوام
 لا ينفك عنها في الكليات والعلوم لا يبحث عن الجزئيات فالشيخ فرق تارة بينهما
 لاعتبارها بالمعنى الاخص ولم يفرق بينهما اخرى حتى فسروا الضرورة بالدوام
 في عدة مواضع وبالعكس نظرا الى مساواتها بالمعنى الاعم اياه بحسب الامر نفسه
 اوجز باعلى طريقة القوم فحيث حكم بانعكاس المطلقات مطلقة والسالبة الدائمة

كنفسها إنما لاحظ نفس الامر او اراد متابعة القوم وحيث حكم بانعكاسها ممكنة
اعتبر المعنى الاخص فقد ظهر سقوط تشنيع المتأخرين عليه لوقوع الخطب
في كلامه اذ غير اصطلاح الفارابي في اخذ الموضوع ولم يغير احكامه بل الخطب
انما هو في كلامهم لانهم اخذوا بالضرورة بالمعنى الاعم ولم يحافظوا عليه
في الاحكام على ما سبق في الاشارة اليه فبرجع التشنيع بمذافيه عليهم (قوله واما السوالب
الكلي فالتامتان) السوالب اما كية او جزئية اما الكليات فالتامتان والدائمة تنعكس
كنفسها بالوجوه الثلاثة المذكورة وتقريرها في العرفية العامة انه متى صدق لاشئ من
(ج ب) مادام (ج) وجب ان يصدق لاشئ من (ب ج) مادام (ب) والاصل صدق
نقيضه وهو قولنا بعض (ج ب) حين هو (ب) فنضمه الى الاصل حتى يتنج بعض (ب)
ليس (ب) حين هو (ب) وهو محال لوجود البعض على تقدير صدق نقيض العكس
او انعكسه الى قولنا بعض (ج ب) حين هو (ج) وقد كان لاشئ من (ج ب) مادام
(ج) هف واما طريق الافتراض فالحق ان لا يستعمل في انعكاس السوالب لان محصله
تصيير عتدي الوضع والجل عتدي حل وعتد الوضع ليس بالازم التحقق فيها
نعم يمكن الافتراض في نقيض عكسها لكن هو طريق العكس بعينه وتقريرها
في الدائمة على هذا القياس وفي مشروطة العامة لانهم على مذهب المصنف اما الخلف
فلعدم انتاج الصغرى الممكنة الحينية في الشكل الاول واما العكس فلعدم انعكاسها
وكيف والنقض قائم اذ يصدق في المثال المضروب لاشئ من مركوب زيد بمحمار
بالضرورة مادام مركوب زيد ولا يصدق لاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة
مادام حمار الصدق نقيضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان حين هو حمار
بل الصواب التفصيل الذي سيشير اليه في آخر المختلطات وهو ان المشروطة ان فسرت
بالضرورة لاجل الوصف تنعكس كنفسها لان المناقاة بين وصف الموضوع ووصف
المحمول حيثئذ متحققة ضرورة ان منشأ الضرورة السلبية هو وصف الموضوع
واذا تحقق المناقاة بين الوصفين في تحقق وصف المحمول امتنع صدق وصف الموضوع
فتكون المناقاة متحققة بين ذات المحمول ووصف الموضوع لاجل وصف المحمول وهو
مفهوم العكس اما اذا فسرت بالضرورة مادام الوصف فلا تنعكس كنفسها لانه
حكم في الاصل ان ذات الموضوع ينافي وصف المحمول في جميع اوقات وصف الموضوع
ولا يلزم منه المناقاة بين الوصفين مطلقا حتى يلزم من صدق احدهما على شئ
انتفاء الاخر غاية ما في السبب ان يكون وصف الموضوع ووصف المحمول متنافيين
في ذات الموضوع ومفهوم العكس مناقاة ذات المحمول ووصف الموضوع في جميع
اوقات وصف المحمول واحدهما لا يستلزم الاخر بل واز ان يكون ذات المحمول
مغاير الذات الموضوع كما في المثال المذكور فان مفهوم الاصل هناك مناقاة ماصدق

(عليه)

واما السوالب الكلية
فالتامتان والدائمة
تنعكس كنفسها
بالوجوه المتقدمة
والضرورية تنعكس
دائمة لا ضرورية
لما ذكرنا في عدم
انعكاس الممكنة
الموجبة والخامتان
تنعكسان تامتين مع
قيد اللادوام في البعض
والاثبت اللادوام
في الكل وانعكس الى
الاصل دائمة هذا
خاف ولا تنعكسان
كنفسهما لصدق
قولنا لاشئ من الكاتب
يساكن مادام كاتب
لاداما مع كذب قولنا
لا شئ من الساكن
بكتاب مادام ساكنا
لاداما لان بعض
الساكن ساكن دائما
كالارض وان اريد
باللادوام ليس اللادوام
في كل واحد
في الكل انعكسا
كنفسهما ولعله
قصد المتقدمين حيث
قالوا بانعكاسهما
كنفسهما

عليه مركوب زيد بالفعل ووصف الجار مادام مركوب زيد ولا يلزم الامتافاة مركوب زيد ووصف الجار في ذات الموضوع اعني ما صدق عليه انه مركوب زيد بالفعل وهو لا يستلزم المنافاة بين ذات الجار وبين وصف مركوب زيد وهكذا لو فسرت بالضرورة بشرط الوصف لان غاية ما فيها ان مجموع ذات الموضوع ووصفه مناف لو وصف المحمول ولا يستلزم هذا الامتافاة بين الوصفين في ذات الموضوع ولا يلزم منه المنافاة بين مجموع ذات المحمول ووصفه وبين وصف الموضوع مثلا اذا فرضنا ان لاجار في الواقع الالدهن يصدق لاشئ من الجار بجماد بالضرورة مادام حارا ومفهوما المنافاة بين وصفي الحار والجامد فيما صدق عليه الحار بالفعل وهو الدهن ولا يستلزم المنافاة بينهما فيما صدق عليه الجامد بالفعل ضرورة صدق قولنا بعض الجامد حار بالامكان والضرورة تنعكس دايمة بالضرورة اما انعكاسها الى الدائمة فلو جوب استلزام ان الخاص لما يستلزمه العام او الجريان الوجوه المذكورة فيها واما انها لا تنعكس ضرورة فلانه يصدق في المثال المشهور لاشئ من مركوب زيد بخمار بالضرورة ويكذب لاشئ من الجار بمركوب زيد بالضرورة لصدق بعض الجار بمركوب زيد بالامكان والسر في ذلك ان الممكنة نقيض الضرورية فكما لم تنعكس الممكنة ممكنة كذلك لم تنعكس الضرورية ضرورة فانه لو كانت السالبتان الضروريتان متلازمتين تلازمت الجزئيتان الموجبتان الممكنتان لا محالة وانعكسنا تنعكسها عامتين مع قيد اللادوام في البعض اما انعكاسهما الى العامتين فالوجوه المذكورة اولان لازم للاعم لازم للاخص واما اللادوام في البعض فلان لادوام الاصل دال على مطابقة عامة موجبة كلية وهي تنعكس الى مطلقة موجبة جزئية والادوام في البعض عبارة عنها وبيانها بالوجوه الثلاثة ممكن كما امكن في انعكاس المطلقة بلافراق وبينه المصنف بطريق العكس وهو انه لو لقيد اللادوام في البعض اي بعض (ب ج) بالاطلاق لبث الدوام في الكل اي لاشئ من (ب ج) دائما وينعكس اللاشئ من (ج ب) دائما وقد كان لادوام الاصل كل (ج ب) بالاطلاق هف ولا تنعكسان كنفسيهما الى عامتين مع قيد اللادوام في الكل لانه يصدق لاشئ من الكاتب ساكن مادام كاتبه لاداما ويكذب لاشئ من الساكن بكاتب مادام ساكنا لاداما لكذب اللادوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق اصدق بعض الساكن ليس بكاتب دائما فان من الساكن ما هو ساكن دائما كالارض فان قلت لما كان قيد لادوام الاصل موجبة كلية وقد تبين انها لا تنعكس كلية في الحساجة الى هذا البيان فنقول لاحتمال ان انضمام الموجبة الكلية الى فضية اخرى يوجب عكسها كلياً كما ان السالية الجزئية لا تنعكس واذ ضمت الى احدي العامتين اوجب انعكاسها وذكر القدماء انها تنعكسان كنفسيهما عامتين مع قيد اللادوام في الكل ويمكن توجيهه بان اللادوام في كل واحد له معنيان

احدهما سلب دوام كل واحد وهو ان يكون دوام الحكم الكلي منتفيا ولان الحكم فيما نحن بصدد سلبه ممكن معناه ان دوام السلب الكلي منتف وانتهاء دوام السلب الكلي اما باطلاق الايجاب في الكل او بدوام السلب في البعض واطلاق الايجاب في البعض وايضا كان فاطلاق الايجاب في البعض متحقق ولاخفاء في انه متى تحقق اطلاق الايجاب في البعض انتفى دوام السلب الكلي فبينهما تلازم وثانيهما انبئات اللادوام في كل واحد وهو اطلاق الايجاب في الكل ففى كان المراد بلا دوام الاصل المعنى الثانى لم تنعكسها كنفسها لادائمتين في الكل لجواز الدوام في البعض اما لو كان المراد المعنى الاول انعكست كنفسها لانها متى صدقت صدق اللادوام في البعض وينعكس الى لادوام العكس في البعض للبراهين الدالة على انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها لانها متى صدقت صدق في العكس اللادوام في البعض صدق انتفاء دوام السلب الكلي وهو مفهوم الاصل والى هذا اشار بقوله وان اريد بالادوام اى لادوام الاصل ليس اللادوام في كل واحد وهو المعنى الثانى بل اللادوام في الكل اى انتفاء الدوام في كل واحد لا الكل من حيث هو كل فانه لا يكاد يتجه انعكسها كنفسها ولعل مراد القدماء هذا كما وجهناه (قوله واحتج الامام على ان الدائمة لانعكس كنفسها) ذكر الامام في المخلص ان السالبة الدائمة لانعكس كنفسها محتجا عليه بان الكتابة غير ضرورية للانسان في وقت ما صدق قولنا لاشئ من الانسان بكتاب بالامكان في وقت وكل ما هو ممكن في وقت يكون ممكنا في كل وقت والالزم الانقلاب من الامكان الذاتى الى الامتناع الذاتى فاذن سلب الكتابة عن الانسان ممكن في جميع الاوقات والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال فلنرض وقوعه حتى يصدق لاشئ من الانسان بكتاب دائما فلو انعكست السالبة الدائمة لزم صدق لاشئ من الكتاب بانسان دائما وهو محال وهذا المحال لم يلزم من فرض وقوع الممكن فهو من الانعكاس فيكون محالا وجوابه ان الالزم ان المحال ان لم يلزم من فرض وقوع الممكن يكون ناشئا من الانعكاس فان من الجائز ان لا يكون لازما من شئ منهما بل من المجموع فان الممكنين قد يستلزم اجتماعهما محالا وهو ضعيف اما اول فلان المحال لو لزم من المجموع كان اجتماع الاصل مع الانعكاس محالا فلا ينعكس الاصل واما ثانيا فلان كل مجموع يكون احد جزئية واجب التحقق يكون الجزء الآخر ملزوما للهية الاجتماعية ضرورة انه كلما تحقق تحقق المجموع نلوا وجب الانعكاس كان فرض وقوع الممكن هو الذى تحقق المجموع فالمحال لو كان لازما من المجموع لاستحالة وقوع الممكن لاستحالة الملزوم باستحالة اللازم نعم لو كان المجموع من امرين ممكنين جاز ان يندأ المحال من المجموع وفيه منع لطيف واما ثالثا فلانه يمكن ايراد الشبهة بحيث يندفع الجواب وذلك من وجهين الاول لو انعكست السالبة الدائمة كان امكان صدقها مستلزما لامكان صدق عكسها

واحتج الامام على ان الدائمة لا تنعكس كنفسها بان الكتابة ممكنة للانسان فامكن سلبها عنه دائما فلو وقع هذا الممكن مع انعكاس السالبة الدائمة دائمة لصدق لاشئ من الكتاب بانسان دائما هذا محال ولم يلزم من فرض الممكن فهو من الانعكاس وجوابه انه قد يلزم من اجتماعهما فان الممكنين قد يمنع اجتماعهما

ضرورة ان امكان المزوم لازم لان سلب الكتابة عن كل
 افراد الانسان دائماً ممكن مع ان عكسه وهو لاشئ من الكتاب بانسان دائماً متمتع
 الصديق لصدق بعض الكتاب انسان بالضرورة فان قلت لانم انه ليس بممكن صدق
 العكس واما قولنا بعض الكتاب انسان بالضرورة فهو ليس نقيضاً لامكان صدق
 العكس فان نقيض امكان الصدق ضرورة الصديق لصدق الضرورة فنقول
 ضرورة الصديق وصدق الضرورة متلازمان لما مر الثاني لو كانت السالبة الدائمة
 نقيضاً لنفسها لكان كلما فرض صدقها صدق عكسها لان معنى الانعكاس ليس
 الا هذا والنالى منتف لان اذا فرض صدق قولنا لاشئ من الانسان بكتاب دائماً
 لم يصدق عكسه واذا صدقت هذه الجزئية صدق قولنا ليس كلما فرض صدق
 السالبة يصدق عكسها وحيث تكذب الملازمة الكلية لا يقال لو صح هذا البيان
 لزم ان لا تنعكس قضية اصلاً اما الموجبة فلانه لو فرض صدق قولنا كل انسان
 حجب لا يصدق عكسه وهو بعض الحجب انسان واما السالبة فلانه لو فرض صدق
 قولنا لاشئ من الحيوان بانسان بالضرورة لا يصدق عكسه وهو بعض الانسان
 ليس بحيوان بالامكان لانا نقول لانم انه لو فرض صدق الموجبة والسالبة المذكورتين
 لم يصدق عكسهما غاية ما في الباب ان عكسهما محال في نفس الامر لكن الاصل
 ايضاً محال والمحال جاز ان يستلزم المحال بخلاف ما ذكرنا في السالبة الدائمة فاني
 ان سلب الكتابة عن كل افراد الانسان دائماً ممكن والممكن لا يلزم من فرض وقوعه
 محال لا يقال لانم كذب العكس على ذلك التقدير فانه اذا فرض ان لا فرد من افراد
 الانسان هو كاتب فلا كاتب من الانسان فيصدق العكس بالضرورة لانا نقول العكس محال
 لانه يصدق بالضرورة بعض الكتاب انسان فلو كان هذا المحال ناشئاً من ذلك التقدير
 كان ذلك التقدير محالاً وقد بينا امكانه والجواب الرافع للحجاب السببية ان الامكان
 ان يفسر بسلب الضرورة المحققة في جميع اوقات الذات فلانم ان سلب الكتابة
 عن جميع افراد الانسان دائماً ممكن لانه متمتع بالغير والمتمتع دائماً في الامكان
 بهذا المعنى فان قلت ضرورة ايجاب الكتابة المحققة في سائر الاوقات مسلوقة عن
 كل فرد من الافراد دائماً والالبت بالضرورة المحققة في جميع الاوقات لبعض الافراد
 وهو محال فيكون سلب الكتابة عن جميع الافراد ممكن دائماً فيمكن لاشئ من الانسان
 بكتاب دائماً فنقول اللازم دوام الامكان وهو غير مطلوب والمطلوب امكان الدوام
 وهو غير لازم وان فسر بسلب الضرورة التي منشاؤها الذات فسلم ان سلب الكتابة
 عن جميع افراد الانسان دائماً ممكن لكن لانم انه لا يستلزم فرض وقوعه محالاً غاية
 ما في الباب انه لا يستلزم المحال بالنظر الى ذاته لكن لا يلزم من عدم استلزامه المحال
 بالنظر الى ذاته عدم استلزامه المحال اصلاً لجواز استلزامه المحال بحسب الغير وهكذا

نقول في التفرير الثاني والثالث ان اردتم بالامكان المعنى الاول فلا تم إمكان دوام سلب
 الكتابة عن جميع الافراد وان اردتم المعنى الثاني فلا تم ان إمكان الملزوم مستلزم
 لإمكان اللازم وان إمكانه لا يستلزم محالاً فان وجود الواجب مستلزم لوجود الملزوم
 الاول فعدمه يكون مستلزماً لعدم الواجب بحكم عكس النقيض مع ان الملزوم ممكن
 في ذاته (قوله واحتجوا على انعكاس السالبة الضرورية) احتجوا على ان السالبة
 الضرورية تنعكس ~~كفسها~~ بانها اذا صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة
 فيلصدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة والالصدق بعض (ب ج) بالإمكان فنضمه
 الى الاصل لينتج بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة او انعكسه الى بعض (ج ب)
 بالإمكان وقد كان لاشئ من (ج ب) بالضرورة وقد عرفت جوابيهما وهو ان
 الصغرى الممكنة لا ينتج في الاول والموجبة الممكنة لا تنعكس اصلاً وباننا اذا قلنا
 لاشئ من (ج ب) بالضرورة كان معناه ان الجيم منافي للباء والمنافاة انما تتحقق من
 الجانبين فيكون الباء ايضاً منافياً للجيم فلا شئ من (ب ج) بالضرورة وجوابه
 ان معنى الاصل المنافاة بين ذات الجيم ووصف الباء ومفهوم العكس المنافاة بين ذات
 الباء ووصف الجيم فابن احدهما من الآخر لا يقال الاول مستلزم للثاني لانه اذا امتنع
 الاجتماع بين ذات (ج) ووصف (ب) يلزم ان يكون ذات (ب) مغاير
 لذات (ج) لانه لو كان ذات (ب) عين ذات (ج) في الجملة و (ب)
 صادق على ذات (ب) يلزم ان يصكون (ب) صادقاً على ذات (ج)
 وقد فرض امتناع اجتماعهما واذا ثبت ان ذات (ب) ليس ذات (ج) امتنع
 اتصافه (ب) لانه لو اتصف (ب) كان ذات (ب) عين ذات (ج)
 وقد ثبت انه ليس عينه هف لانا نقول لانسلم ان ماليس بذات (ج) متمتع بالاتصاف
 (ب) وهذا لان الحكم في الاصل المنافاة بين ذات (ج) بالفعل ووصف (ب)
 ولا يلزم منه الا ان ذات (ب) لا يكون ذات (ج) بالفعل وان ذات (ب) متمتع
 بالاتصاف (ب) بالفعل لانه متمتع بالاتصاف (ب) مطلقاً واعتبر المثال المضروب
 فان المنافاة محققة بين ذات مركوب زيد بالفعل والجار واللازم منه ان ذات الجار
 يتمتع اتصافه بمركوب زيد بالفعل مع إمكان اتصافه بمركوب زيد وقد احتجوا على
 هذا المطلوب بوجوه اخر احدها انه لو صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة وجب
 ان يصدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة والالصدق بعض (ب ج) بالإمكان
 لكنه محال لانه لو صدق لما زعم من فرض وقوعه محال واللازم باطل لانه لو فرض
 وقوع هذه القضية صادق بعض (ب ج) بالفعل وينعكس الى قولنا بعض (ج ب)
 بالفعل وقد كان لاشئ من (ج ب) بالضرورة هف وايضاً نضمه الى الاصل لينتج
 سلب الشئ عن نفسه بالضرورة وثانيها انه او صدق بعض (ج ب) بالإمكان مع

واحتجوا على انعكاس
 السالبة الضرورية
 ضرورية بالوجوه
 الثلاثة وقد عرفت
 جوابيهما وبان المنافاة
 انما تتحقق من الجانبين
 وجوابه ان المنافاة
 في الاصل بين ذات
 الموضوع ووصف
 المحمول والمطلوب
 في العكس هو المنافاة
 بين ذات المحمول
 ووصف الموضوع
 فابن احدهما عن
 الآخر متن

الاصل امكن صدق بعض (ج ب) بالفعل مع الاصل لان صدق الامكان يستلزم امكان
 الصدق وصدق المازوم مع الشيء موجب لصدق اللازم معه لكن ليس يمكن ان يصدق
 بعض (ب ج) بالفعل مع الاصل لان صدقه مع الاصل ملزوم للمحال وهو بعض (ب) ليس
 (ب) بالضرورة فامكان صدقهما معا يكون ملزوما لامكان المحال لان امكان المازوم
 ملزوم لامكان اللازم لكن امكان المحال محال فامكان صدق بعض (ب ج) بالفعل
 محال فصدق بعض (ب ج) بالامكان مع الاصل محال فصدق لاشئ من (ب ج)
 بالضرورة معه واجب وهو المطلوب وثالثها ان الدوام في الكليات لا ينفك عن
 الضرورة وقد ثبت انها تنعكس دائما فيصدق العكس ضروريا اجيب عن الاول
 باننا لانم انه اذا فرض وقوع الممكن يلزم المحال وانما يلزم ان لو بقي الاصل صادقا على
 هذا التقدير وهو ممنوع لازدياد افراد موضوعه ح فان قيل نحن نقول من الابتداء انه
 لو صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة لصدق لاشئ من (ب ج) بالضرورة لان
 صدق لاشئ من (ب) بالضرورة مع صدق بعض (ب ج) بالفعل يستلزم محالا
 وحينئذ يصدق العكس لان المحال اما ان يلزم من الاصل وهو محال لانه مفروض
 الصدق او من قولنا بعض (ب ج) بالفعل فيكون محالا فيستحيل بعض (ب ج) بالامكان
 لان امكان المحال محال فيجب صدق العكس اجيب باننا لانم انحصار لزوم المحال في الاصل
 او الفعلية ولم لا يجوز ان يكون لازما من المجموع ويكون كل واحد من اجزائه ممكنا
 وفيه نظر لان المحال اذا كان لازما من المجموع يكون اجتماع القضيتين محالا فكلها
 صدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة استحالة ان يصدق بعض (ب ج) بالفعل
 لان المنفصلة المانعة الجمع تستلزم متصلة من عين احدا جريتها ونقيض الجزء الآخر
 واذا استحالة ان يصدق بعض (ب ج) بالفعل امتنع ان يصدق بعض (ب ج) بالامكان
 فيجب صدق العكس وعن الثاني باننا لانم انه اذا صدق بعض (ب ج) بالامكان
 مع قولنا لاشئ من (ج ب) بالضرورة يلزم امكان صدق بعض (ب ج) بالفعل
 مما لجواز ان يكون امكان وجود الشيء مجامعا لاشئ آخر ووجوده بالفعل محالا معه
 فان قولنا زيد كاتب بالفعل الآن يصدق معه زيد ليس بكاتب الآن بالامكان مع ان صدقه
 بالفعل معه محال وعن الثالث يمنع تقدم انفكاك الدوام عن الضرورة وتقدير تسليمه
 يكون لزوم العكس الضروري بواسطة برهان خارجي للنفس مفهوم السالبة الضرورة
 والكلام ليس فيها بل في انها اطبق عليها هل يلزمها العكس الضروري ام لا وهذا
 الكلام انما يصح لو وجب ان يكون لزوم العكس للاصل بينا ومن البين انه ليس
 كذلك والحق ان يقال الضرورة ان اعتبرت بالمعنى الاعم فسا لبتها تنعكس كنفسها
 والدلائل كلها تامة وان اعتبرت بالمعنى الاخص لم تتم الدلائل على ما لا يخفى لمن احاط

وأما السبع الباقية فلا تنعكس لعدم انعكاس أخصها وهي ١٨٦ * الوقتية اذ يصدق لاشئ

بما مر بعض الاطاحة (قوله واما السبع الباقية) السبع الباقية من السوابب الكلية وهي الوقتية والوجودية والممكنات المطلقة العامة ان اعتبرت خارجة لم تنعكس لان الوقتية لا تنعكس لانه يصدق لاشئ من القمر بمنخفض بالتوقيت ولا يصدق بعض المنخفض ليس بقمر بالامكان لصدق كل منخفض فهو قمر بالضرورة لا يقال لانم انه لا يصدق بعض المنخفض ليس بقمر فان الساب يصدق على الافراد المدومة للمنخفض وصدق الموجبة الكلية انما ينناقضها لو اتخذت معه في الموضوع وليس كذلك فان الايجاب على الافراد الموجودة والساب على الافراد المدومة لانقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة ايضا وحينئذ يتحقق التناقض بينهما وبين الموجبة ومتى لم تنعكس الوقتية لم تنعكس البواقى اذ هي اخصها وعدم انعكاس الاخص بوجوب عدم انعكاس الاعم فان قلت لو انعكست المطلقة الوقتية كنفسها لانهكست الوقتية البهائية لكن المقدم حق فالتالى مثله اما بيان الملازمة فلانها اعم من الوقتية والاخص ملزوم لما يلزم الاعم واما حقيقة المقدم فلانه اذا صدق لاشئ من (ج) في وقت معين فيصدق لاشئ من (ب) في ذلك الوقت والا لكان بعض (ب) في ذلك الوقت فيصدق بعض (ج) في ذلك الوقت بالافتراض وقد كان لاشئ من (ج) في ذلك الوقت هف فنقول هذا السؤال غير وارد علينا بل على صاحب الكشف حيث حكم بما قضى الوقتين وان اعتبرت حقيقة فلا يتخلو اما ان يؤخذ موضوعها بحيث يتناول المتغيرات او يعتبر امكان موضوعها فان كان مأخوذاً بحيث يشمل المتغيرات انعكست سالبة جزئية دائمة لانه اذا صدق لاشئ من (ج) بالفعل صدق كل ماهو (ب) دائماً فهو (ب) في الجملة ولاشئ من (ب) دائماً (ج) دائماً ينتج من الثالث بعض (ب) ليس (ج) دائماً اما الصغرى فيبينة الصدق واما الكبرى فلانه لولاها لصدق بعض (ب) دائماً (ج) بالاطلاق فيبعض (ج) دائماً وقد كان لاشئ من (ج) بالاطلاق هف وايضا تنظمها مع الاصل صغرى حتى ينتج بعض (ب) دائماً ليس (ب) بالاطلاق وانه محال واذا انعكست المطلقة العامة البهائية انعكس سائر الفعليات ايضا لانها من الدليل فيها اولان الاخص يستلزم ما يلزم الاعم هذا في الفعليات واما الممكنات فتنعكس ان البهائية ايضا من الدليل لانه لا بد من تقييد اوسط القياس بالضرورة حتى يتم الاستدلال فان قلت الاقتصار على ايراد الدليل في الممكنات كاف لان الممكنة اعم الدبع فلا حاجة الى البيان الذى اورد في المطلقات فنقول ههنا فائدتان الاولى التنبيه على امكان انعكاس المطلقات بطريقتين ما يخصها وما يعمها الثانية التنبيه على ان تقييد الاوسط بالدوام كاف في المطلقات بخلاف الممكنات ولم تنعكس الى السالبة الكلية لعدم انعكاس الوقتية التي هي اخصها اليها فانه يصدق لاشئ من القمر بمنخفض

(بالموقف)

من القمر بمنخفض بالتوقيت مع كذب عكسه اذ كل منخفض قمر بالضرورة نعم اذا اخذت القضية بحقيقة انعكست السبع جزئية دائمة لانه حينئذ تصدق حقيقة لاشئ من (ب) دائماً (ج) دائماً والافبعض (ب) دائماً (ج) بالاطلاق العام فيبعض (ج) دائماً وقد كان لاشئ من (ج) بالاطلاق هذا خلف واذا صدق هذا جعل كبرى لقولنا بعض (ب) دائماً (ب) بالاطلاق الصادق لنتيج من الثالث بعض (ب) ليس (ج) دائماً وهو المطلوب والنقض بهذا الاعتبار غير وارد لاننا منع كذب العكس بهذا الاعتبار فان المنخفض الذى ليس بقمر وان كان متبعا فهو بحيث لو دخل في الوجود كان منخفضا وليس بقمر ولو اعتبرنا في الحقيقة امكان الموضوع لم ينعكس كالحارجية من

بالتوقيت مع كذب قولنا لاشئ من التخسف بقمر بالا يمكن لان بعض التخسف قر
بالضرورة وان اعتبر في الحقيقة امكان الموضوع لم تنعكس كالتجارية للنقض المذكور
فانه لا يصدق ليس بعض ما لودخل في الوجود وكان ممكن الوجود كان متخسفا
فهو بحيث لودخل في الوجود كان قرا بالا يمكن لصدق كل ما لودخل في الوجود
وكان ممكن الوجود كان متخسفا فهو بحيث لودخل في الوجود كان قرا بالضرورة
بقي ههنا مقاما من احدهما نقض الدليل المذكور لجرانه في الخارجيات والحقيقات
الممكنة الموضوع وثانيهما اراد هذا النقض على الحقيقات المتناولة للممتنعات
واجب عن الاول باننا لانم صدق قولنا كل (ب) دائما فهو (ب) في الجملة ح لجواز
ان لا يكون ههنا ذات موجودة في الخارج او ممكنة الوجود يصدق عليه (ب) دائما
كما في الخاصة المفارقة كاضاحك والتخسف في صورة النقض فانه لا يصدق كل ضاحك
دائما ضاحك في الجملة وكل متخسف دائما متخسف في الجملة لعدم وجود الموضوع
اول عدم امكانه فلم ينظم القياس بخلاف الحقيقات الشاملة للممتنعات فانه لا بد من صدق
كل (ب) دائما (ب) في الجملة لان كل ما لودخل في الوجود كان (ب) دائما وان كان
ممتنع الوجود فهو بحيث لو وجد كان (ب) في الجملة وعن الثاني باننا لانم كذب قولنا
بعض التخسف ليس بقمر بذلك الاعتبار فان التخسف الذي ليس بقمر وان كان
ممتنع الوجود في الخارج فهو بحيث لو وجد كان متخسفا وليس بقمر هذا ما ذكره
المصنف وصاحب الكشف وعبينا عنه باوضح عبارة وتقرير وفيه نظر لاننا لانم صدق
المقدمتين لما سبق من ان الحقيقة الشاملة للممتنع لا تصدق كلية ولا نم لزوم الخلف
لجواز استلزام المجال المحال لا يقال ليس المراد من الانعكاس ان الاصل والعكس
صادقان في الواقع بل انه متى فرض صدق الاصل صدق العكس على ما صرح
القوم به فيكون هذا السؤال واردا على جميع الدلائل في الانعكاسات بل وفي الاتجاهات
فيكون باطلا لانا نقول هذا السؤال وارد على جميع الدلائل فيكون حقا ولا نم كذب
بعض (ب) دائما ليس (ب) بالاطلاق فان (ب) دائما الذي ليس (ب) وان كان
ممتنعا هو بحيث لودخل في الوجود كان (ب) دائما وليس (ب) ولان كل (ب)
دائما الذي ليس (ب) فهو (ب) دائما وكل (ب) دائما الذي ليس (ب) هو ليس
(ب) يتيج من الثالث ان بعض (ب) دائما ليس (ب) سلطنا جميع ذلك لكن
قوله متى صدق الاصل صدق المقدمتان ان اراد به صدقهما على ذلك التقدير على
سبيل الاستلزام فهو ممنوع غاية في الباب ان كل (ب) دائما فهو (ب) في الجملة صادق
في الواقع لكن الصادق في الواقع لا يجب ان يكون لازما للتقدير وان اراد به الاتصال
على سبيل الاتفاق فلانم انه يفيد استلزام الاصل العكس فان المتصلتين اللتين احدهما
اتفاقية لا تتيجان الزومية وربما يورد هذا الاعتراض بعبارة اخرى وهي ان

يحصل كلاً من ان الاصل مع المقدمة التي زعمها انها صادقة في نفس الامر يستلزم
العكس ولا يلزم منه ان الاصل مستلزم للعكس اذا للزومية لاتتعدد بتعدد المقدم لا يقال
يمكن ان يورد الدليل بحيث لا يستعمل فيه المقدمة المذكورة وح يسقط الاعتراض
كإيقال اذا صدق لاشئ من (ج) بالفضل صدق لاشئ من (ب) دائماً (ج) دائماً
ويلزم منه صدق بعض (ب) دائماً ليس (ج) دائماً لان (ب) دائماً اخص من (ب)
في الجملة وكل ما هو مطلوب عن جميع افراد الخاص يكون مطلوباً عن بعض
افراد العام ضرورة ان جميع افراد الخاص بعض افراد العام لانا نقول الحكم على
الخاص انما يكون حكماً على العام اذا كان العام صادقاً عليه في نفس الامر فان الحجر
الناطق اخص من الحجر والحكم على الحجر الناطق لا يتعدى اليه (قوله واما السوالب
الجزئية فلا يتعكس) السوالب ان كانت جزئية فغير الخاصتين لم تنعكس لجواز
ان يكون الموضوع اعم فلا يصدق سلبه عن المحمول جزئياً اما في السبع فما ذكرنا
من النقض جزئياً واما في الاربع الباقية فكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان
باحدى الجهات ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان واما
الخاصتان فتعكسان كنفسيهما لانه اذا صدق بعض (ج) ليس (ب) مادام
(ج) لادائماً صدق (ج) و (ب) على ذات واحدة بمحكم اللادوام وهما متنافيان في تلك
الذات لانه حكم فيها ان تلك الذات مادامت موصوفة (ب) لم يكن (ب) فلا بد ان لا تكون
(ج) مادامت موصوفة (ب) والالكانت (ج) حين هو (ب) فيكون (ب) حين هي
(ج) لان الوصفين اذا تقارنا على ذات في وقت يثبت كل منهما في وقت الاخر بالضرورة
وقد كانت ليس (ب) مادام (ج) واذا صدق على تلك الذات (ب) و (ج) وانها
ليست (ج) مادام (ب) صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لادائماً وهو
المطلوب وفي جريان هذا الدليل في المشرطة الخاصة نظر فان قيل هذا البيان
يدل على انعكاس العامتين الجزئيتين عرفية عامة لانه اذا صدق بعض (ج) ليس (ب)
مادام (ج) يكون وصفاً (ج) و (ب) متنافيين فاهو (ب) لا يكون (ج) مادام (ب) والالكان
(ج) في بعض اوقات كونه (ب) فيكون الوصفان مجتمعين على ذات واحدة وقد كانا
متنافيين هف اجاب بان مفهوم الاصل نافي الوصفين في ذات (ج) ومفهوم العكس
تنافيهما في ذات (ب) ولا يلزم من تنافيهما في ذات (ج) تنافيهما في ذات (ب) وانما يلزم
لو كان الباء صادقاً على ذات (ج) حتى يكون ذات (ج) ذات (ب) وليس كذلك
لجواز ان يكون الذاتان متغايرتين ويكون (ج) ثابتاً لكل ما صدق عليه (ب)
بالضرورة كما في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيواناً فان وصفي الحيوانية
والانسانية متنافيان في ذات بعض الحيوان وهو الفرس مثلاً ولا يلزم منه تنافيهما
في ذات الانسان بل الحيوان صادق على كل افراد الانسان بالضرورة وهذا بخلاف

واما السوالب الجزئية
فلا يتعكس شئ منها
لجواز كون الموضوع
اعم الخاصتين فانهما
تتعكسان كنفسيهما
فانه لا بد من اجتماع
الوصفين في ذات
واحدة للادوام سلب
الباء عن بعض افراد
الجميع ومن تنافيهما
فيها وذلك يوجب
صدق العكس ولا يتأتى
عكسه في العامتين لانهما
وان تنافيا في ذات
واحدة لم يلزم صدق
الباء عليهما فجاز صدق
الجميع على كل ما صدق
عليه الباء بالضرورة
من

الخاصتين لو جوب انصاد ذات الموضوع والمحمول هنا كبحكم اللادوام وضبط
 الفصل اما في عكس الموجبات فهو ان القضية اما ان يصدق عليها المطلقة العامة
 اولافان لم تصدق لم تنعكس وان صدقت عليها فاما ان تصدق الحينية المطلقة اولافان
 لم يصدق ينعكس مطلقة عامة وهي احدى الخمس وان صدقت فان كانت لادائمة تنعكس الى
 حينية لادائمة والافان حينية مطلقة واما في عكس السوالب الكلية فهو انها ان لم تصدق
 عليها الحينية لم تنعكس وان صدقت انعكست انعكاسا حافظا للدوام دون الضرورة
 واما في السوالب الجزئية فهو انها ان لم تصدق عليها الحينية اللادائمة لم تنعكس
 والا انعكست عرفة خاصة (قوله الفصل التاسع في عكس النقيض) عرفة الشيخ
 بانه جعل ما يناقض المحمول موضوعا وما يناقض الموضوع محمولا لكنه قال بعد ذلك
 اذا قلنا كل (ج) صدق كل مالميس (ب) ليس (ج) والافيهض مالميس (ب) ج) وينعكس
 الى بعض (ج) ليس (ب) وقد قلنا كل (ج) هف واذا صدق لاشئ من الناس
 بحجارة لزمه بعض مالميس بحجارة هو انسان والافلاشي مالميس بحجارة انسان فلاشي
 من الناس ليس بحجارة وقد قلنا لاشئ من الناس بحجارة واذا قلنا بعض (ج) يلزم
 بعض مالميس (ب) ليس (ج) لانه يوجد موجودات او معدومات خارجة عن (ج)
 و(ب) واذا قلنا ليس كل (ج) فليس كل مالميس (ب) ليس (ج) والا لكان كل
 مالميس (ب) ليس (ج) فكل (ج) ب) وقد كان ليس كل (ج) ب) هف فزعم جمع
 من المتأخرين وتبعهم المصنف ان الشيخ حافظ على تعريفه في الجزئيات دون الكلليات
 اما في السالبة الكلية فلانه جعل الانسان محمول العكس وهو عين موضوع الاصل
 واما في الموجبة الكلية فلانه ان اخذ قوله كل مالميس (ب) ليس (ج) موجبة لم يتم
 الدليل لان نقيضها ليس كل مالميس (ب) ليس (ج) وهو لا يستلزم بعض مالميس
 (ب) ج) اذا سالبة المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة المحمول وان اخذنا
 سلبية تم البرهان الان محمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا فالاولى تعريفه
 بما شمل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا فلما
 للاصل في الكيف او جعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا موافقا
 للاصل في الكيف وربما يبدل الموضوع والمحمول بالمحكوم عايه وبه ليتناول عكس
 الشرطيات ايضا ومناسط السببية ههنا انهم جعلوا النقيض بمعنى العدول وليس
 كذلك فان نقيض الباء سلبية لاثبات الالباء فالأخوذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين
 وفي عكس السالبة سالبة سالبة الطرفين لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة
 المحمول لان سلب السالب ايجاب فلهذا اخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة
 ومن تأمل في عبارة الشيخ يتقدح في بانه ان مراده ما ذكرناه ثم ان صاحب الكشف
 وضع كل قضية على انها خارجية او حقيقية بالاصطلاح السابق له واعتبر في عكس

الفصل التاسع

في عكس النقيض

وهو جعل نقيض

المحمول موضوعا

وعين الموضوع

محمولا محمولا للاصل

في الكيف او جعل

نقيض المحمول محمولا

موافقا له في الكيف

ونحن انما نعبر في

عكس الحقيقة الحقيقية

وفي الخارجية الخارجية

مبين

أما الموجبات الكلية الخارجية فالوقيتان والوجوديتان ١٩٠ والمكشأن والمطلقة العامة

كل منهما اربعة اقسام خارجية الطرفين وحقيقتيهما وخارجية الموضوع حقيقية المحمول وعكسه وفي كل منهما مخالفة الاصل في الكيف وموافقته وفي العكس المخالف سلب الموضوع وعدوله وفي الموافق سلب الطرفين وعدولهما وسلب الموضوع وعدول المحمول وعكسه وحكم على بعضها بالازوم وعلى بعضها بعدم الازوم واظن في الاثبات والنقض كل الاطراب واقتصر المصنف في عكس الخارجية على الخارجية وفي عكس الحقيقة على الحقيقة الا انه يعتبر فيهما اقسام المخالفة والموافقة وانت تعلم ان الكلام في الحقيقتات على الوجه الذي اخذنا بناء على الفاسد وبالجمله هذا العكس لا يكاد يحتاج المنطق اليه ولا يستعمل في العلوم على ما استقرر أيهما عليه فجدرينا ان لا نتجاوز في هذا الفصل حدا للشرح ولا نطول الكتاب بما لا طائل تهمته منبهين على مواضع الغلط ادنى تنبيهه (قوله اما الموجبات الكلية فالوقيتان والوجوديتان) ابتداء بعكس الموجبات والكليات وبالخارجيات وبالقضاي السبع التي لا تنعكس سواها بالاستقامة والنظر اما في عكسها المخالف او في عكسها الموافق والمخالف اما سلبية الموضوع او معدولته فقال اولا انها تنعكس الى سلبية جزئية دائمة سلبية الموضوع فاذا صدق كل (ج ب) بالاطلاق صدق ليس بعض ما ليس (ب ج) دائما لانه متى صدق الاصل صدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما (ج) بحسب الخارج دائما ومتى صدقت هذه القضية صدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب الخارج (ج) بحسب الخارج دائما اما المقدمة الاولى فلانه لو لم تصدق تلك القضية صدق نقيضها وهو كل ما ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما (ج) بحسب الخارج بالاطلاق وتنعكس الى بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق وهو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما ويلزم ان يكون ذلك البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما ليس (ب) بحسب الخارج دائما والالكان (ب) بحسب الخارج بالاطلاق فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق وكان ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما هف فيلزم ان يصدق بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق ليس (ب) بحسب الخارج دائما وانه يناقض الاصل واما المقدمة الثانية فلان البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما اما ان يكون موجودا في الخارج او لا يكون وايا ما كان فهو ليس (ب) بحسب الخارج بالاطلاق اما اذا لم يوجد في الخارج فظاهرا لا متنازع اتصاف المعدوم بالباء في الخارج واما اذا وجد فلانه لولا ذلك لكان (ب) بحسب الخارج دائما فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق وقد فرضناه ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما هف واذا لم يكن ذلك البعض (ب) بحسب الخارج بالاطلاق صدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب الخارج (ج) بحسب الخارج دائما وانما خلط الخارج بالحقيقة في البيان لانه لو جرده عن الخلط لم يتم فانه لو قيل اذا صدق الاصل فلا يصدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب

تنعكس الى السالبة الجزئية الدائمة السالبة الموضوع وهي قولنا ليس كل ما ليس (ب ج) دائما لانه حينئذ يصدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما (ج) بحسب الخارج دائما والاطلاق وبتعكس بعض (ج) بحسب الخارج ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما ويلزم ان لا يكون (ب) بحسب الخارج دائما والالكان (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق هذا خلف واذا صدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما (ج) بحسب الخارج دائما صدق ليس بعض ما ليس (ب) بحسب الخارج (ج) بحسب الخارج لان ذلك البعض لا يكون (ب)

في الخارج سواء وجد في الخارج او لم يوجد وانه ليس (ج) في الخارج دائما فليس بعض ما ليس (ب) (٣) (الخارج)

٣ في الخارج (ج)
في الخارج دائما
وصدق هذه الجزئية
في نفس الامر لاستلزام
نقيضها كون المعلوم
والممتنع (ج)
في الخارج لا ينافي
لزومها غيرها متى

الخارج دائما (ج) بحسب الخارج دائما والاصل صدق كل مالم يرد بحسب الخارج دائما
(ج) بحسب الخارج بالاطلاق وانعكس الى بعض (ج) بحسب الخارج بالاطلاق ليس
(ب) بحسب الخارج دائما وانه مناف للاصل واذا صدق تلك القضية صدق ليس
بعض مالم يرد (ب) بحسب الخارج في الجملة (ج) بحسب الخارج دائما لان مالم يرد (ب)
بحسب الخارج دائما ليس (ب) في الجملة فيقال لان ان مالم يرد (ب) بحسب
الخارج دائما ليس (ب) في الجملة وانما يصدق لو كان مالم يرد (ب) دائما موجود
او هو ممنوع واذا لزم هذا العكس المطلقة العامة يلزم البواقي من الفعليات لما مر
مرارا ومن الممكنات لانتهاض الدليل فيها لكن بشرط ان يفيد موضوع تالي
الصغرى بالضرورة حتى يتم الخلف وفيه نظر اما اولافلان التزديد المذكور
في بيان المقدمة الثانية مستدرك اذ يكفي ان يقال مالم يرد (ب) بحسب الحقيقة
دائما ليس (ب) بحسب الخارج بالاطلاق والالكان (ب) بحسب الخارج
دائما فيكون (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق فان قيل المصنف لم يرد بل ما قال
الا ان البعض الذي هو ليس (ب) بحسب الحقيقة دائما لا يكون (ب) بحسب
الخارج سواء وجد او لم يوجد والالكان (ب) بحسب الخارج دائما
قلنا فحينئذ لا يكون لقوله سواء وجد في الخارج او لم يوجد فائدة ولا نفي بالاستدراك
الا هذا القدر واما ثانيا فلان النقص قائم بقولنا كل قرفهو ليس بمخسف بالتوقيت
فانه لا يصدق ليس بعض مالم يرد ليس بمخسف قرفه بالامكان ضرورة انه في قوة بعض
المخسف ليس بقمر واما ثالثا فلانا لان ان البعض الذي ليس (ب) بالحقيقة دائما
لو كان معدوما لم يكن (ب) بحسب الخارج لجواز ان يكون سلبا فيصدق على
المعوم اولانم انه لو كان (ب) بحسب الخارج دائما كان (ب) بحسب الحقيقة بالاطلاق
فانه اذا كان الباء سلبا يمكن ان يصدق بحسب الخارج ولا يصدق بحسب الحقيقة
واما رابعا فلان قولنا مالم يرد (ب) دائما ليس (ب) في الجملة سلبا المحمول وهي
لا تستدعي وجود الموضوع فلوم تصدق لصدق بعض مالم يرد (ب) دائما
وانه محال على انه يمكن ان يبين الانعكاس على الوجه المذكور في الدليل فيقال
البعض الذي ليس (ب) بحسب الخارج دائما اما ان يكون موجودا او لا يكون فان
لم يكن فهو ليس (ب) بالاطلاق وان كان فكذلك والالكان (ب) دائما بحسب الخارج
وقد كان ليس (ب) دائما هف او تعرض عن التزديد ونقصر في البيان على الخلف
وقد اورد على الدليل معارضة ايضا وهي ان تلك السالبة الجزئية الدائمة صادقة
في الواقع سواء صدق الاصل او لم يصدق فلا يكون صدقها ناشئا عنه فلا تكون
عكسالة وانما قلنا انها صادقة لانه لو لم يصدق ليس بعض مالم يرد (ب) دائما
صدق نقيضه وهو كل مالم يرد (ب) بالاطلاق وههنا قضية صادقة في الواقع وهي

ان كل ممتنع ومعدوم فهو ليس (ب) نضمها اليه حتى ينتج كل ممتنع ومعدوم (ج) في الخارج وانه محال واجاب بان صدقها في الواقع لا ينافي لزومها للاصل لجواز ان يكون اللازم اعم من الملزوم فيكون صادقا على تقدير صدق الملزوم وعلى تقدير عدمه على ان الموجبة الخارجية الكلية اذا كانت سالبة الموضوع محصلة المحمول او معدولة لا يجب ان تكون كاذبة لان الاجاب الخارجى يخصص الموضوع بالموجودات الخارجية وان كان يعبرها والمعدومات بحسب المفهوم فانا اذا قلنا كل انسان ناطق بحسب الخارج لم يكن معناه ان كل ماصدق عليه الانسان في نفس الامر سواء كان موجودا في الخارج او في العقل فهو ناطق في الخارج والام يصدق موجبة خارجية كلية بل معناه ان كل موجود في الخارج يصدق عليه الانسان فهو ناطق في الخارج وليس ذلك التشنيع من الشيخ على القضية الخارجية حيث زعم انقلابها جزئية الامن هذا المقام فليس معنى السالبة الموضوع ان كل ما يسلب عنه (ج) سواء كان موجودا في الخارج او لم يكن فهو (ب) بل معناه ان كل موجود في الخارج سلب عنه (ج) فهو (ب) فاذا قلنا كل معدوم سلب عنه (ج) وكل ما سلب عنه (ج) فهو (ب) في الخارج لم ينتج لعدم اندراج الاصغر تحت الاوسط ويشبه ان يكون هذا اعتراضا آخر على القضية الخارجية (قوله ولا يلزمها هذه السالبة الكلية) واذا قدرنا ان السالبة الجزئية الدائمة لازمة للموجبات السبع وقد عرفت ان المقصود من العكس تحصيل اخص قضية يلزم الاصل بطريق التبدل اراد اني ان اشد فقال لا يلزمها هذه السالبة الكلية لجواز ان يكون المحمول في الاصل خاصة مفارقة ضرورية في وقت فيجب ثبوت الموضوع لبعض ما ليس بمحمول فلا يصدق سلبه بمن جتمع ما ليس بمحمول بالامكان كقولنا كل فر فهو مخفف بالتوقيت ولا يصدق لانيء مما ليس بمخفف فر بالامكان لان بعض ما ليس بمخفف فر بالضرورة (قوله ولا معدولة الموضوع) الموجبات السبع لا تنعكس الى سالبة معدولة الموضوع لاحتمال كون المحمول خاصة مفارقة ووجوب الموضوع لكل ماله تلك الخاصة ولما له عدمها من الموجودات فلا يمكن سلبه عن بعض ماله عدمها منها كقولنا كل شئ فهو معلوم زيد بوجه ما ولا يصدق بعض ما هو لا معلوم زيد ليس بشئ بالامكان لصدق قولنا كل ما هو لا معلوم زيد من الموجودات فهو شئ بالضرورة وكقولنا كل موجود فله اضافة معينة الى الوقت المعين الذي هو موجود فيه لادائما مع كذب حكسها معدولة الموضوع وهي ليس بعض ما لا اضافة معينة له الى الوقت المعين بموجود بالامكان لصدق كل ما لا اضافة معينة له الى الوقت المعين فهو موجود بالضرورة ولا الى موجبة لجواز ان لا يكون لتقيض احد الطرفين تحق في الخارج بان يكون احدهما شاملا لجميع الموجودات فلا يثبت تقيضه لموجود فلم يصدق الاجاب في العكس

ولا يلزمها هذه السالبة كلية لجواز كون المحمول خاصة مفارقة فيجب الموضوع لبعض ما ليس بمحمول متن

ولا معدولة الموضوع لجواز كون المحمول خاصة مفارقة فيجب الموضوع لكل ماله تلك الخاصة لساله عدمها من الموجودات ولا يلزمها موجبة لجواز ان لا يتحقق تقيض احد الطرفين

متن

في الكم والجهة الى
سابقة الموضوع
ومعدولته الى السالبة
لا تخرج نقيضها مع
الاصل حل الشيء
على نقيضه دائما
او حين تحققه و
لانعكاس نقيضها
الى ما ينا في الاصل
ولانعكاس الى الموجبة
لجواز ان يكون
لنقيض احد الطرفين
بحقق كقولنا كل ماله
الامكان الخاص له
الامكان العام دائما
ولا يصدق بعض
ما ليس له الامكان العام
ليس له الامكان الخاص
والضرورة تعكس
دائمة لضرورة
لما عرفت في عكس
السالبة الضرورية
عكس الاستقامة
والخاصتان تعكسان
الى عكس ما بينهما
مع قيد اللادوام
في البعض والاصدق
لا شيء مما ليس (ب ج)
دائما وتعكس الى
لا شيء من (ج) ليس
(ب) دائما و كان

كقولنا كل شيء في الخارج فهو ممكن بالامكان العام ولا يصدق بعض ما ليس بممكن
ليس بشيء وكما ذكرنا من مثال المعية وهذا لا يستقيم اذا كانت الموجبة سابقة
الطرفين لانها لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج وهي عكس النقيض بالحقيقة
لما اشرنا اليه من ان النقيض هو السلب لا العدول (قوله واما الدائمة والعامة)
تعكس كاتسبها سالبة سابقة الموضوع ومعدولته واللاتج نقيضها مع الاصل
حل الشيء على نقيضه دائما اذا كان الاصل دائمة وحين تحققه اذا كان احدي العامين
او انعكس نقيضها الى ما ينا في الاصل مثلا اذا صدق كل (ج ب) دائما فليصدق
لا شيء مما ليس (ب ج) دائما سالبة الموضوع ومعدولته والا لصدق بعض ما ليس
(ب ج) بالاطلاق فتجمله صغرى للاصل ليتج بعض ما ليس (ب ب) دائما
او انعكسها الى بعض (ج) هو ليس (ب) بالاطلاق وهو ينا في الاصل والدليلان
لانتان في المشروطة العامة والازم القول بانناج الممكنة الصغرى في الاول او بعكس
الممكنة بل هي لانعكس كنفسها اذا اخذت الضرورة فيها مادام الوصف او بشرطه
لانها لا تقتضي الانتفاة بين نقيض المحمول وعين الموضوع في ذات الموضوع ولا يلزم
منها الانتفاة بينهما في ذات المحمول اما اذا اعتبرت لاجل الوصف تعكس كنفسها
لتحقق الانتفاة ح بين نقيض المحمول وعين الموضوع مطلقا ولا تعكس القضايا المذكورة
الى الموجبة لجواز ان لا يكون لنقيض احد الطرفين تحقق كقولنا كل ممكن بالخاص
فهو ممكن بالعام دائما ولا يصدق بعض ما ليس بممكن بالعام ليس بممكن بالخاص بالامكان
العام وفيه ما عرفت والضرورة تعكس دائمة لانها ض الدالين فيها او لانها
لازمة للدائمة التي هي اعجمها لضرورة الامر في عكس السالبة الضرورية بالاستقامة
فانه يصدق في ذلك المثال كل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق لا شيء
مما ليس بفرس مركوب زيد بالضرورة لان بعض ما ليس بفرس كالجار مركوب
زيد بالامكان والخاصتان تعكسان الى عكس عامتيهما اي عامتين مع قيد اللادوام
في البعض فاذا قلنا كل (ج ب) مادام (ج) لاداما صدق لا شيء مما ليس (ب ج)
مادام ليس (ب) لاداما في البعض اما قولنا لا شيء مما ليس (ب ج) مادام ليس (ب)
فالبين المذكور اولانه لازم للعامة واما قيد اللادوام في البعض ومعناه بعض ما ليس
(ب ج) بالاطلاق فلانه لولا لصدق لا شيء مما ليس (ب ج) دائما وتعكس
الى لا شيء من (ج) ليس (ب) دائما وهو مضاد لقولك كل (ج) ليس (ب)
اللازم للادوام الاصل بحكم وجود الموضوع والادوام في الكل ليس بلازم
لصدق قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لاداما مع كذب قولنا
كل ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب بالفعل اذ يصدق ليس بعض ما ليس بمتحرك الاصابع

واحتج من قال بانعكاس الموجبة الى الموجبة بأنه لو لم $\times 194$ يصدق كل ما ليس (ب) ليس (ج)

بكاتب دائما (قوله واحتج من قال بانعكاس الموجبة موجبة) زعم من تابع الشيخ في انعكاس الموجبة موجبة ان الموجبات الست المذكورة تنعكس كنفسيها كما وكيفاً وجهة مع قيد اللادوام في البعض في الخاصتين ولتين في الدائمة القياس عليها البواقي فاذا صدق كل (ج ب) دائما وجب ان يصدق كل ما ليس (ب) ليس (ج) دائما والاصدق بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق وينعكس الى بعض (ج) ليس (ب) بالاطلاق وقد كان كل (ج ب) دائما هف وجوابه انه بتقدير عدم صدق عكس الاصل لا يلزم الا صدق قولنا ليس كل ما ليس (ب) ليس (ج) وهو اعم من بعض ما ليس (ب ج) اذ السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص وهذا لو صح فاما يصح في البسائط واما في الخاصتين فلا لاستلزام السالبة الموجبة هناك لوجود الموضوع وذهب الكندي الى ان الموجبات السبع تنعكس موجبة جزئية مطلقة عامة محتجا بوجوه الاول انه اذا صدق كل (ج) او بعضه (ب) باحدى الجهات فليصدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) بالفعل والاصدق لاشئ مما ليس (ب) ليس (ج) دائما ويلزمه كل ما ليس (ب ج) دائما لان سلب السلب ايجاب لكن ليس (ب) اعم من (ج) لان نقيض المحمول يكون اعم من عين الموضوع فيلزم حل الاخص على كل افراد الاعم وهو محال ومثل الدليل بمثال جزئي وهو ان كل انسان متنفس يستلزم بطريق عكس النقيض ان بعض ما ليس بمتنفس ليس بانسان ولا فلا شئ مما ليس بمتنفس ليس بانسان وكل ما ليس بمتنفس انسان وما ليس بمتنفس اعم من الانسان فيلزم حل الاخص على كل افراد الاعم وجوابه انا لانم ان السالبة المذكورة وهي قولنا لاشئ مما ليس (ب) ليس (ج) دائما يستلزم الموجبة القائلة كل ما ليس (ب ج) وسند المنع قد مر مرارا على ان التمسك بايجاب سلب السلب مما يدفعه سلبه لكن لانم ان نقيض المحمول لابد وان يكون اعم من الموضوع وما ذكره من المثال لا يصح الدعوى الكلية الوجه الثاني ان احد الامرين لازم وهو اما ان موضوع كل موجبة من السبع مبان لنقيض محموله مباينة كلية واما انه مبان له مباينة جزئية والمراد بالباينة الكلية ههنا صدق نقيض المحمول بدون الموضوع في جميع الصور وبالجزئية صدق نقيض المحمول بدونه في شئ من الصور واما ما كان يصدق الايجاب الجزئي بين نقيض الطرفين بيان الاول ان موضوع الموجبة اما مساو لمحمولها او اخص منه او اعم منه مطلقا او من وجه لاستحالة المباينة الكلية بين طرفي الايجاب وعلى جميع التقادير يلزم احد الامرين المذكورين اما اذا كان مساويا للمحمول او اخص منه مطلقا فلحقق المباينة الكلية بين نقيض المحمول وعين الموضوع ح لاستحالة ثبوت الخاص لنقيض العام او ثبوت احد المتساويين لنقيض

دائما لصدق بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق وتنعكس بعض (ج) ليس (ب) بالاطلاق وكان كل (ج ب) دائما هذا خلف وجوابه ان بتقدير عدم صدق عكس الاصل لا يصدق الا قولنا ليس كل ما ليس (ب) ليس (ج) وانه اعم من قولنا بعض ما ليس (ب ج) فلا يستلزمه وزعم الكندي ان الموجبات السبع تنعكس موجبة جزئية مطلقة عامة محتجا بوجوه الاول انها لو لم تصدق لصدق لاشئ مما ليس (ب) ليس (ج) دائما ويلزمه كل ما ليس (ب ج) دائما فليزعم حل الاخص على كل افراد الاعم ومثله بقولنا كل انسان متنفس فان اللا متنفس اعم من الانسان وجوابه منع لزوم الموجبة المذكورة للسالبة المذكورة وان نقيض

المحمول يجب ان يكون اعم من الموضوع والمثال لا يصح القضية لكلية الثاني ان كل موضوع ع ٨ (الآخر)

١٩٥ * اخض او مساً وبالحموله باين نقيضه مبيانة كلية

وان كان اعم بياينه
مبيانة جزئية لكون
نقيض الخاص اعم
من عين العام مطلقا
او مبيانا له مبيانة
جزئية وان كان اخض
من وجهه واعم من وجهه
مخصوص يقتضي
المبيانة الكلية وعمومه
الجزئية ويمتنع ثبوت
احد المتباينين لكل
افراد الآخر فثبت
نقيض الموضوع
لبعض افراد نقيض
الحمول وجوابه ان
الخصوص والمساواة
انما يستلزم المبيانة
الكلية بشرط دوام
الثبوت لافراد الخاص
او المساوى وانه غير
محقق ههنا ولا نسلم
ان نقيض الخاص اعم
من عين العام من وجهه
او مبيان له من وجهه فان
نقيض الامكان الخاص
يستلزم الامكان العام
الاعم منه ولا نسلم
ان الخصوص والعموم
من وجهه يقتضي
المبيانة بل يقتضي
لهما المطلقان
منهما الثالث انه لا بد

الاخر واما اذا كان اعم منه مطلقا فلازوم المبيانة الجزئية بينهما لان نقيض الخاص
اما اعم من عين العام مطلقا او من وجهه اذ نقيض الخاص يصدق على عين العام وعلى
غيره فان صدق على كل ما صدق عليه العام يكون اعم مطلقا والافاعم من وجهه
وايا ما كان يصدق نقيض المحمول بدون الموضوع في الجملة وهو المراد بالمبيانة
الجزئية على ما ذكرنا من التفسير اما اذا كان اعم مطلقا فلو جوب صدق العام بدون
الخاص تحقيقا لمعنى العموم واما اذا كان اعم من وجهه فظاهر ولا حاجة ههنا الى
البيات احد الامرين احدهما لازم الانتفاء على انه فيصح في نظر المناظرة بل يكفي ان يقال
لما كان نقيض الخاص صادقا على عين العام وعلى غيره فيصدق نقيض المحمول
بدون الموضوع في بعض الصور واما اذا كان اعم من المحمول من وجهه واخص
من وجهه فباعتبار انه اخض يلزم المبيانة الكلية بين نقيض المحمول وعين الموضوع
وباعتبار انه اعم يلزم المبيانة الجزئية بينهما وبين الثاني ان الموضوع اذا باين نقيض
المحمول مبيانة كلية ثبت نقيضه لكل ما صدق عليه نقيض المحمول واذا بانه
مبيانة جزئية ثبت نقيضه لبعض ما صدق عليه نقيض المحمول فيصدق الانحساب
الجزئي بين نقيض الطرفين على كلا التقديرين وهو المطاوب والجواب انا لانم
ان نقيض احد المتساويين والعام يباين عين المساوى الاخر والخاص مبيانة كلية
فان الضاحك مساو للانسان لان كلا منهما صادق على ما صدق عليه الاخر
والاخص من الماشي وليس نقيضه يباين الانسان ولا نقيض الماشي يباينه تلك
المبيانة بل يصدق بعض ما ليس بضاحك انسان وبعض ما ليس بماش
ضاحك نعم لو كان المساوى والعام دائمي الثبوت لافراد المساوى الاخر
والخاص كالناسا طق والانسان والانسان والحيوان كان بين النقيض والعين
مبيانة كلية لكن الدوام في القضايا التي تشكل فيها غير لازم وتحقيق هذا المنع
ان كيفية اخذ النقيض في باب الكليات مغايرة لكيفية اخذه في هذا الفصل
فان النقيض ثمة على ما سبق ايماء اليه رفع المفهوم مقيدا بما يناقض جهة صدقه
فيباين النقيض العين مبيانة كلية بالضرورة ولما اقتصر ههنا على رفع المفهوم فقط
لم يكن بينهما المبيانة الا اذا تناقضا في الجهة ولئن زلنا عن هذا المقام فلانم ان نقيض
الخاص اما اعم من عين العام او مبيان له من وجهه قوله لان نقيض الخاص يصدق على
عين العام وعلى غيره قلنا لانم وانما يكون كذلك لو لم يكن العام لازما للنقيضين كالامكان
العام فانه اعم من الامكان الخاص وليس نقيضه يقصد على غير الامكان العام ضرورة
ان كل ما ليس بممكن بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام سلمناه لكن لانم ان
الخصوص والعموم من وجهه يقتضي المبيانة الكلية او الجزئية فان المقضى للمبيانة
الكلية ليس مطلق الخصوص الذي هو اعم من الخصوص المطلق ومن وجهه

من وجود او معدوم خارج عنهما فبعض ما ليس (ب) (ج) بالاطلاق وجوابه شيأتى

بل المخصوص المطلق الذي هو اخص وكذلك المقضى للبينة الجزئية العموم
المطلق لا مطلق العموم الذي هو اعم منه اولاً ترى ان بين العام وتقيض الخاص عموماً
من وجه ولا مبانة بين تقيضيهما اصلاً ولئن سلناه فلان ان التباين بين تقيض المحمول
وعين الموضوع يستلزم صدق تقيض الموضوع على تقيض المحمول بل سلب الموضوع
عن تقيض المحمول وهو لا يستلزم صدق الايجاب وهذا غير مذكور في الكتاب
الوجه الثالث انه اذا صدق كل (ج ب) باحدى الجهات فلا بد من موجود او معدوم
خارج عن (ج) و (ب) فيصدق عليه تقيضا هما والا لما خرج عنهما فيصدق بعض
ماليس (ب) ليس (ج) بالاطلاق وجوابه سيأتي عن قريب (قوله واما الحقيقة
فحكمها كذلك) الموجبات الكلية الحقيقية حكمها في الانعكاس وعدمه حكم الخارجيات
الا ان انعكاس الموجبات السبع الى السالبة الجزئية الدائمة ههنا اظهر لان تمام الحجة ثمة
موقوف على خلط الخارج بالحقيقة ولا حاجة اليه ههنا فانه اذا صدق كل (ج ب) بالاطلاق
حقيقية صدق ليس كل ماليس (ب) دائماً (ج) دائماً والصدق كل ماليس (ب) دائماً (ج)
بالاطلاق ونعكس الى بعض (ج) هو ليس (ب) دائماً وانه بنافي الاصل وانما لم يقل يناقضه
لا يحابه فهو يستلزم ليس بعض (ج ب) دائماً وهو مناقض له واذا لم يكن ليس كل ماليس
(ب) دائماً (ج) دائماً لم يكن ليس كل ماليس (ب) بالاطلاق (ج) دائماً والصدق كل
ماليس (ب) بالاطلاق (ج) بالاطلاق ويلزمه كل ماليس (ب) دائماً (ج) بالاطلاق
لتحقق مفهوم يصدق عليه بحسب الحقيقة انه ليس (ب) دائماً فيكون ماليس (ب)
دائماً داخلاً في كل ماليس (ب ج) بالاطلاق ضرورة ان ماليس (ب) دائماً وان
كان متمعاً فهو بحيث لو دخل في الوجود ~~كان~~ ليس (ب) بالاطلاق فيصدق
كل ماليس (ب) دائماً (ج) بالاطلاق وقد ثبت ليس كل ماليس (ب) دائماً (ج)
دائماً ولا يتم هذا البيان بحسب الخارج لاننا لانم انه لو صدق كل ماليس (ب) بالاطلاق
(ج) بالاطلاق خارجية صدق كل ماليس (ب) دائماً (ج) بالاطلاق وذلك لان الحكم
فيها (ب ج) على كل ما وجد في الخارج وكان ليس (ب) بالاطلاق وجاز ان لا يكون
في الخارج ما يصدق عليه ليس (ب) دائماً فلا يلزم من ثبوت (ج) للأفراد الموجودة
ماليس (ب) ثبوته لما ليس بموجود منه لا يقال ماليس (ب) بالاطلاق اعم مما ليس
(ب) دائماً وثبوت الشيء لجميع افراد الاعم يستلزم ثبوته لجميع افراد الاخص لاننا لانم
ذلك وانما يكون كذلك لو كان الحكم في القضية الخارجية على كل ماليس (ب)
مطلقاً وليس كذلك بل على الافراد الموجودة ومن الجائر ان لا يكون افراد الاخص
منها ولما كان الحكم في الحقيقة على كل ماليس (ب) مطلقاً لا جرم
تعدى اليها وقد عرفت انعكاس الخارجيات بما لا توقف له على الخلط فلا فرق
بينها وبين الحقيقيات في ذلك نعم لو قيل انعكاسها يظهر بهذا الطريق

واما الحقيقة فتحكمها
كذلك لكن انعكاس
السبع الى السالبة
الجزئية ههنا اظهر
لانه يلزم منها ليس كل
ماليس (ب) دائماً
(ج) دائماً والا
انعكس تقيضه الى
منافي الاصل واذا لم
يكن ذلك لم يكن ليس كل ماليس
(ب ج) دائماً لانه
لو صدق كل ماليس
(ب ج) لصدق
كل ماليس (ب)
لتحقق مفهوم يصدق
عليه انه ليس (ب)
دائماً بحسب الحقيقة
ولا يمكن هذا البيان
بحسب الخارج لجواز
ان لا يتحقق في الخارج
ما يصدق عليه انه
ليس (ب) دائماً
متن

وأما الموجبات الجزئية الخارجية ١٩٧ فما هذا الخاصتين لا تنعكس الى السالبة لان الموضوع قد يكون

اعم من المحمول عموما
يلزم الوجود ويكون
المحمول لازما لبعض
افراد الموضوع حتى
يصدق الدوائيم الاربع
او مفارقة حتى يصدق
السبع الباقية مع كذب
العكس سالبة ولا الى
الموجبة لما عرفت
الكيفية واحتج الشيخ
على انعكاسها بانه لا بد
وان يوجد موجود
او معدوم خارجا
عنهما فبعض ما ليس
(ب) ليس (ج)
وجوابه لان سلم ذلك
فانه يصدق بعض
الممكن بالامكان العام
يمكن بالامكان الخاص
ولا يوجد موجود
ولا معدوم خارج
عنهما وبتقدير صحته
لا يلزم كونه عكس
النقيض ما لم يبين لزومه
للقضية والكشي فصل
بين المحصلة والمعدولة
تارة وبين المساواة
والعموم والخصوص
المطلق وبين الذي
من وجه اخرى
بانعكاس الاولين دون
الاخرين بالوجوه

بدون انعكاس الخارجيات فيكون اظهر كان له وجه واعلم انه لا بعد في انتهاض
الدليل على انعكاس الحقيقات على ما اعتبروا موضوعها لانها وان كانت
كاذبة يجوز استلزامها لكواذب اخرى او صواب وانما البعيد ان يتعرض لاراد
النقض على عدم انعكاسها فانه لما كذبت كلياتها فلا بد ان يصدق جزئياتها فليت
شعري كيف يدعى ان الاصل يصدق كليا والعكس يكذب جزئيا (قوله) واما الموجبات
الجزئية الخارجية (ما عدا الخاصتين من الموجبات الجزئية الخارجية لا تنعكس الى
السالبة اما الدوائيم الاربع فلجواز ان يكون الموضوع فيها اعم من المحمول عموما
يلزم الوجود الخارجي و يكون المحمول لازما لبعض افراد الموضوع فحيث يكون
الموضوع اعم والمحمول لازما لبعضه يصدق احدي الدوائيم وحيث يكون الموضوع
لازما لجميع الموجودات الخارجية تثبت لكل ما يصدق عليه نقض المحمول من
الموجودات الخارجية بالضرورة فلا يصدق السالبة الجزئية الممكنة في العكس
لقولنا بعض الشيء او الممكن بالامكان العام انسان باحدى الدوائيم مع كذب ليس
بعض ما ليس بانسان بشيء او ممكن عام باعم الجهات اذ كل ما ليس بانسان شيء او ممكن
بالضرورة واما السبع الباقية فلجواز ان يكون الموضوع اعم كذلك والمحمول
خاصة مفارقة ضرورية في وقت فيصدق الوقتية بدون العكس كقولنا بعض الممكن
العام منخسف بالتوقيت مع عدم صدق ليس بعض ما ليس بمنخسف بممكن عام لان
كل ما ليس بمنخسف ممكن بالضرورة ولا تنعكس ايضا الى الموجبة لما عرفت في الكليات
من احتمال ان يكون احد الطرفين شاملا لجميع الموجودات فلا يكون نقيضه موجودا
ولانها لو انعكست اليها لا انعكست الكليات اليها لعموم الجزئيات ولا انعكست الى
السالبة لانها اعم من الموجبة واحتج الشيخ على انعكاسها موجبة بانه لا بد ان يوجد
موجود او معدوم خارج عن (ج) و (ب) فبعض ما ليس (ب) ليس (ج) وجوابه
بمنع ذلك لجواز ان يكون احدهما شاملا لجميع الموجودات والمعدومات كقولنا بعض
الممكن العام ممكن خاص فلا يوجد موجود او معدوم خارج عنهما ولو سلم فلا يلزم
كونه عكس النقيض ما لم يبين لزومه للقضية لجواز ان يكون صدقه بطريق الاتفاق
واللزوم معتبر في العكس والكشي فصل في الموجبة الجزئية تارة بين المحصلة الطرفين
وبين المعدولة الموضوع او المحمول بان ذهب الى انعكاس الاولى دون الاخرى
اما انعكاس الاولى فليوجوه الثلاثة المنقولة عنه واما عدم انعكاس الاخرى فلصورة
النقض لصدق قولنا بعض الانسان حيوان او بعض الحيوان لا انسان مع كذب
بعض الاحيان انسان وبعض الانسان لا حيوان واخرى بين الجزئية التي موضوعها
مساو للمحمول او اعم منه مطلقا او اخص مطلقا وبين الجزئية التي موضوعها اعم
واخص من وجه بان ذهب الى انعكاس الاولى للوجوه الثلاثة وعدم انعكاس الاخرى

الثلاثة المنقولة عنه مع انها من بقة وبتقدير صحتها لا تفصيل والخاصتين تنعكسان ككفهما ٤

٤ سالتين وموجبتين سالبة الموضوع ومعدولته لانه لا بد * ١٩٨ وان يوجد معين هو (ج ب) ولا

للتفرض فان بين الانسان والحيوان عموما من وجهه ويصدق بعض الانسان حيوان
مع كذب العكس وابطال الوجوه المذكورة قدمي وبتقدير صحتها لتفصيل
لانتهاضها على انعكاس الآخرين انتهاضها على انعكاس الاولين واما الخاصتان
فيعكس كل منهما كنفسيهما سالبة سالبة الموضوع ومعدولة وموجبة معدولة
الطرفين وسالبتهما ومعدولة الموضوع سالبة المحمول وسالبة الموضوع معدولة
المحمول حتى يصدق في العكس اربع موجبات وسالبتان وقوله سالتين الموضوع
ومعدولته اذا علق بالسالتين والموجبتين معادل على ذلك ولتين انعكاسها الى
موجبة معدولة الطرفين ليتبين الكل لان الانعكاس الى الاخص يوجب الانعكاس
الى الاعم فنقول اذا صدق بعض (ج ب) مادام (ج) لاداءا صدق بعض لا (ب) لا (ج)
مادام لا (ب) لاداءا لاننا نفرض البعض الذي هو (ج ب) مادام (ج) لاداءا (د) (فدج)
و (د ب) و (د لا) (ج) بالاطلاق والالكان (ج) داءا و (ب) داءا لدوام الباء بدوام الجيم
وقد كان لاداءا و (د لا) (ب) بالاطلاق بحكم اللادوام ووجود الموضوع و (د لا) (ج)
مادام لا (ب) والالكان (ج) في بعض اوقات لا (ب) فيكون لا (ب) في بعض اوقات (ج) فلم
يكن (ب) مادام (ج) وذلك بوجب صدق العكس وفيه نظر لانه قد استعمل فيه خمس
مقدمات اثنتان منها مستدركتان فان العكس هو بعض لا (ب) لا (ج) مادام لا (ب)
لاداءا ومعنى اللادوام ليس بعض لا (ب) لا (ج) بالفعل واذا صدق على ذات الموضوع
انه لا (ب) ولا (ج) مادام لا (ب) صدق الجزء الاول واذا صدق عليه انه (ج)
بالفعل فيكون لا (ج) مسلوا بعينه ويصدق الجزء الثاني فلا حاجة في بيان الانعكاس
الى انه (ب) وانه لا (ج) هذا حكم الموجبات الجزئية الخارجية اما الحقيقات فحكمها
في الانعكاس وعدمه كحكمها لبيان البرهان المذكور فيها واما النقوض فانت
خبير بها (قوله اما السوالب الخارجية فاعد الوجوبات لا تنعكس) واما السوالب
العمليات الخارجية فاعد الوجوبات اي البساطت لا تنعكس الى الموجبة
السالبة الموضوع ومعدولته لجواز ان لا يكون للموضوع تحقق في الخارج مع لزوم
المحمول اياه فيصدق السالبة الضرورية بدون العكس كقولنا لا شيء من الخلاء
يصدق مع كذب قولنا بعض ما ليس بعد خلاء وبعض لا بعد خلاء بالامكان العام لعدم
الموضوع في الخارج واستدعاء الایجاب الخارجی اياه لامتناع ثبوت الملزوم لتقيض
اللازم واحتج الشيخ على انعكاسها موجبة بانه اذا صدق لاشي من (ج) او ليس
بعضه (ب) بالاطلاق فيصدق بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق والا لصدق لاشي
بما ليس (ب ج) داءا فلا شيء من (ج) ليس (ب) داءا ويلزمه كل (ج ب) داءا
وقد كان لاشي من (ج ب) بالاطلاق هف وجوابه اننا لم ان تلك السالبة تسلم
المرجوة فان معناه ليس شيء من (ج) محققا في الخارج مع سلب الباء عنه وهو صادق

(ج) ولا (ب)
والالكان (ب) داءا
ويكون لا (ج) مادام
لا (ب) والا لم يكن
(ب) مادام (ج)
وذلك بوجب صدق
العكسين وحكم
الحقيقات كحكم
الخارجيات مت
واما السوالب
الخارجية فاعد
الوجوبات لا تنعس
الى الموجبة لجواز
ان لا يكون للموضوع
تحقق في الخارج مع
لزوم المحمول اياه
كقولنا لاشي من
الخلاء يصدق مع كذب
قولنا بعض ما ليس
بعد خلاء وبعض
ما هو لا بعد خلاء
واحتج الشيخ بانه
لو لم يصدق بعض
ما ليس (ب ج) لصدق
لا شيء مما ليس (ب ج)
دائما وانعكس لاشي
من (ج) ليس (ب)
دائما ويلزمه كل
(ج ب) دائما وكان
لا شيء من (ج ب)
بالاطلاق هذا خلف
وجوابه لا نسلم انه

يلزمه كل (ج ب) داءا فان معناه ليس شيء من (ج) محققا في الخارج مع سلب (ب) عنه وذلك لا يلزمه ه (وان)

كل (ج ب) كقولنا لاشئ من الخلاء ١٩٩ ليس بعد فانه لا يلزمه كل خلاء بعد ولا الى السالبة لجواز

ان لا يكون للطرفين
تحقق في الخسارج
كقولنا لاشئ من الخلاء
بجزء مع كذب قولنا
ليس كل ما ليس بجزء
ليس بخلاء ضرورة
ان كل ما ليس بجزء
ليس بخلاء وكل لا جزء
لا خلاء وكل لا جزء
ليس بخلاء واما هكس
هذا وهو قولنا كل
ما ليس بجزء لا خلاء
فكاذب والا لا فخصر
كل ما ليس بجزء
في الوجود الخارجى
فيصدق تقيضه اتفاقا
مع الاصل واحتج
الشيخ بانه لو لم يصدق
ليس كل ما ليس (ب)
ليس (ج) لصدق
كل ما ليس (ب)
ليس (ج) دائما
ولا يصدق عكس
تقيضه وهو كل
(ج ب) دائما هذا
خلف وجوابه
ما عرفت من عدم
انعكاس كل من
الموجبتين الى صاحبتها
من

واما الوجودات
عند الخاصتين انعكاس

وان لم يكن (ب) تحقق في الخارج فلا يلزمه كل (ج ب) كقولنا لاشئ من الخلاء ليس
بعد فانه لا يلزمه ان كل خلاء بعد وهذا المنع ضيق لما مر ان المراد من التقيض
السلب و سلب السلب ايحاب بل المنع على موضع آخر ولذلك لا تنعكس البسائط
الى السالبة سواء كانت سالبة الطرفين او معدولتهما او معدولة الموضوع سالبة
المحمول لجواز ان لا يكون للطرفين تحقق في الخارج كقولنا لاشئ من الخلاء بجزء
مع كذب ليس بعض ما ليس بجزء ليس بخلاء وليس بعض ما هو لا جزء لا خلاء وليس
بعض ما هو لا جزء ايس بخلاء لان كل ما ليس بجزء ليس بخلاء وكل لا جزء لا خلاء وكل
لا جزء ليس بخلاء واما السالبة الموضوع المعدولة المحمول كقولنا ليس بعض ما ليس
بجزء لا خلاء فصا دقة مع الاصل بطريق الاتفاق لكذب كل ما ليس بجزء لا خلاء
والا لكان كل ما ليس بجزء موجودا لاقتضاء عدول المحمول وجود الموضوع
فيلزم وجود المتمتعات والمعدومات لكن الصدق الاتفاق لا يقتضى الانعكاس
لاعتبار الزوم فيه وهذا انما يصح لو كان معنى السالبة الموضوع ان الافراد التي سلب
في الخارج عنها عنوان الموضوع ثبت لها المحمول وقد سبق انه ليس كذلك بل معناها
ان الافراد الموجودة في الخارج التي سلب عنها العنوان هي المحمول والعجب انه صرح
في الفرق بين الحقيقتين والخارجيات بان ما ليس (ب) دائما لجواز عدمه في الخارج
لا يدخل في كل ما ليس (ب) وفي نفي انعكاس الموجبات الجزئية الى السالبة يصدق
الموجبة الكلية فكيف غفل عن ذلك ولم يتقدم الا بسطور عدة واحتج الشيخ على
انعكاسها سالبة بانه اذا صدق لاشئ من (ج) اوليس بعضه (ب) بالاطلاق
فليصدق ليس كل ما ليس (ب) ليس (ج) بالاطلاق والاصدق كل ما ليس
(ب) ليس (ج) دائما وينعكس بعكس التقيض الى كل (ج ب) دائما وقد كان
ليس بعض (ج ب) بالاطلاق هف وجوابه ما مر من عدم انعكاس الموجبة
السالبة الطرفين الى الموجبة المحصلة الطرفين وبالعكس لجواز انتفاء موضوع
الانعكاس بناء على بساطة السالبة قوله واما الوجودات فاعدا الخاصتين (ما عدا
الخاصتين من الوجودات وهي الوقتين والوجودية ن كلية كانت او جزئية
تنعكس الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة بالحجة التي ذكرها الشيخ على انعكاس
السوالب البسيطة موجبة فانه اذا صدق لاشئ من (ج) اوليس بعضه (ب)
بالضرورة صدق بعض (لا ب ج) بالاطلاق والافلاشئ من (لا ب ج) دائما وتنعكس
الى لاشئ من (ج) لا (ب) دائما ويلزمه كل (ج ب) دائما وقد كان لاشئ من (ج ب) هف
والمنع المذكور ثمة وهو منع الاستلزام لاشئ من (ج) لا (ب) دائما لكل (ج ب) دائما
مندفع لان السالبة المعدولة انما تستلزم الموجبة المحصلة اذ لم يكن للموضوع تحقق
وفيد اللادوام او اللا ضرورة في الاصل مما تحقق وجود الموضوع وتنعكس ايضا

الى الموجبة المذكورة بالحجة المذكورة والمنع مندفع لان صدق اللادوام يوجب تحقق الموضوع والى السال

الى السالبة الجزئية المطلقة العامة بالجهة المذكورة على انعكاس السوالب سالبة فانه
 لو لم يصدق ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ج) بالاطلاق صدق كل ما ليس (ب)
 ليس (ج) دائما وتنعكس بعكس النقيض الى كل (ج) دائما وكان لاشئ من (ج) ب)
 بالاطلاق والمنع المذكور وهو منع انعكاس الموجبة الى الموجبة مندفع ههنا لان كل
 واحدة من الموجبتين انما تنعكس الى صاحبتهما عند عدم الموضوع اما عند وجوده
 كاههنا بحكم اللادوام واللاضرورة تنعكس كل منهما الى صاحبتهما اما انعكاس
 المحصلة الطرفين الى السالبة الطرفين فكما ذكره الشيخ وقرره فيما سبق واما انعكاس
 السالبة الطرفين الى المحصلة فلانه اذا صدق كل ما ليس (ب) ليس (ج) دائما فكل
 (ج) دائما والافبعض (ج) ليس (ب) بالاطلاق وتجهلها سالبة المحمول ونجهلها
 مع السالبة الطرفين ليتجه بعض (ج) ليس (ج) دائما وهو محال لوجود (ج) او تجهلها
 معدولة المحمول ونعكسها الى بعض ما هو لا (ب) بالاطلاق فيصدق بعض ما ليس
 (ب) بالاطلاق وقد كان كل ما ليس (ب) ليس (ج) دائما هف والخاصتان تنعكسان
 اليهما اي الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة والسالبة الجزئية المطلقة العامة بالجهتين
 المذكورتين وتنعكسان ايضا الى الموجبة الجزئية الحينية اللادائمة وهي بعض ما ليس
 (ب) حين هو ليس (ب) لادائما كما عرفت في عكس الاستقامة ولا بأس بالاعادة فانها
 من لوازم الافادة فاذا صدق لاشئ من (ج) اوليس بعضه (ب) مادام (ج) لادائما
 نفرض الموضوع (د) (فد) ليس (ب) بالفعل وهو مصرح به في الاصل و(د) ب)
 في بعض اوقات كونه ليس (ب) والام يكن (ج) في جميع اوقات كونه ليس (ب)
 فلم يكن ليس (ب) في جميع اوقات كونه (ج) وقد كان ليس (ب) مادام (ج) هف
 و(د) ليس (ج) بالفعل واللكان (ج) دائما فليس (ب) دائما لدوام سلب (ب) بدوام
 (ج) لكنه (ب) بالفعل بحكم اللادوام واذا صدق انه ليس (ب) و(ج) حين هو ليس (ب)
 وليس (ج) بالفعل صدق بعض ما ليس (ب) حين هو ليس (ب) لادائما وتنعكسان
 ايضا الى السالبة الجزئية الحينية اللادائمة وهي ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ج) حين
 هو ليس (ب) لادائما لاستلزام الموجبة هذه السالبة فان قلت لما كان المعبر في العكس
 اخص قضية يلزم الاصل فكيف اعتبر الاعم بعد اعتبار الاخص فنقول اعتبار
 الاخص انما هو في كيفية واحدة ولما كان الانعكاس بطريق عكس النقيض معتبرا
 في كيفيتين مخالفة وموافقة بحسب شئ تعريفه وجب اعتبار الاخص في كل كيفية
 حتى يتم بيان الانعكاس على كل واحد من الشئين فكما ان اخص القضايا الموجبة
 اللازمة للخاصتين هي الحينية الموجبة كذلك اخص القضايا السالبة اللازمة لهما هي
 الحينية السالبة فلا بد من اعتبارهما واعتبار احدهما لا يعني عن اعتبار الاخر هذا
 في السوالب الفعلية واما الممكنان فلا تنعكسان الى الموجبة الجزئية لما عرفت في عكس

ة المذكورة بالجهة
 المذكورة والمنع
 مندفع لان كل واحدة
 من الموجبتين تنعكس
 الى صاحبتهما بشرط
 وجود الموضوع
 وقد اللادام في الاصل
 يمتنع هذا الشرط
 واما انما صتان
 فتنعكسان اليهما
 والى الموجبة الجزئية
 الحينية اللادائمة وهي
 بعض ما ليس (ب) ج)
 حين هو ليس (ب)
 لادائما لما عرفت في
 عكس الاستقامة
 والى السالبة الجزئية
 الحينية اللادائمة
 للزومها هذه الموجبة
 ههنا في الفعليات
 واما الممكنان
 فلا تنعكسان الى
 الموجبة لما عرفت
 في عكس الاستقامة
 للموجبة الممكنة
 ولا الى السالبة الجزئية
 لصدق نقيضها
 الا السالبة الموضوع
 المعدولة المحمول
 فانها تصدق مع
 الاصل بالاتفاق من

وأما السوالب الحقيقية فتعكس ﴿ ٢٠١ ﴾ الى الموجبة الجزئية مطلقاً والافلاشي مأمولاً (ب) وليس

(بج) دائماً ويصير
كبرى للآزم الاصل
وهو قولنا كل (ج)
ليس (ب) اولاً (ب)
منجماً سلب (ج)
عن (ج) دائماً
من الاول وانما لازم
الاصل ذلك لصدق
قولنا كل (جج)
بحسب الحقيقة
وصدق بحسب الخارج
غير لازم لان سلب
الشيء عن نفسه
في الخارج ممكن بان
لا يوجد ذلك الشيء
في الخارج فيصدق
لاشيء من (جج) دائماً
والى السالبة الجزئية
ايضاً والاصل كل
ماليس (ب) ليس (ج)
دائماً ويصير كبرى
للآزم الاصل هكذا
كل (ج) ليس (ب)
وكل ماليس (ب)
ليس (ج) دائماً يتبع
كل (ج) ليس (ج)
دائماً هذا خلف بحسب
الحقيقة دون الخارج
وحكم الخاصتين
ههنا حكمهما معاً
وعدم انعكاس
الممكنين في الحقيقة
ههنا من

الاستقامة فانه يصدق في الفرض المذكور لاشيء من الفرس بمركوب زيد بالامكان
الخاص ولا يصدق من النقص بعض ماليس بمركوب زيد فرس بالامكان العام لصدق
نقيضه وهو لاشيء مما ليس بمركوب زيد فرس بالضرورة ولا الى السالبة الجزئية
سواء كانت سالبة الطرفين او معدولتهما او معدولة الموضوع سالبة المحمول
اذ لم يصدق في عكس السالبة المذكورة ليس بعض ماليس بمركوب زيد ليس بفرس
بالامكان العام باحد الاعتبار لصدق كل ماليس بمركوب زيد ليس بفرس
بالضرورة بذلك الاعتبار واما السالبة الموضوع المعدولة المحمول فهي صادقة
مع الاصل بالاتفاق لكذب الموجبة الكلية السالبة الموضوع وفيه ما مر غير مرة
(قوله واما السوالب الحقيقية) واما السوالب الحقيقية الفعلية فغير الخاصة منها
بسيطة كانت او مركبة كلية او جزئية تنعكس الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة سالبة
الموضوع ومعدولته فاذا صدق لاشيء من (ج) اوليس بعضه (ب) بالاطلاق وجب
ان يصدق بعض ماليس (ب) اولاً (بج) بالاطلاق والافلاشي ماليس (ب) اولاً (بج)
دائماً وتصير كبرى للآزم الاصل وهو كل (ج) ليس (ب) اولاً (ب) بالاطلاق يتبع
من الاول كل (ج) ليس (ج) دائماً وهو محال وانما لازم الاصل ذلك لاستلزام السالبة
الموجبة عند وجود الموضوع وهو (ج) ههنا موجود تقدير الصدق كل (جج)
بحسب الحقيقة ضرورة ان كل مالو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ج)
وهذا البيان لا ينهض في الخارجية البسيطة لان صدق كل (جج) بحسب الخارج
غير لازم اذ سلب الشيء عن نفسه بحسب الخارج ممكن عند انتفاء ذلك الشيء
في الخارج فيصدق لاشيء من (جج) دائماً وينعكس ايضاً الى السالبة الجزئية المطلقة
فانه لو لم يصدق ليس بعض (لا) (ج) بالاطلاق لصدق كل (لا) (ب) (ج) دائماً
ويصير كبرى للآزم الاصل هكذا كل (ج) لا (ب) بالاطلاق وكل (لا) (ب) لا (ج)
دائماً يتبع كل (ج) لا (ج) هف بحسب الحقيقة لوجود الموضوع بحكم صدق كل
(جج) دون الخارج لجواز انتفائه فيصدق سلب الشيء عن نفسه فان قلت هذا يناق
ما قد سلف لهم من ان السالبة اعم من الموجبة اذ لا يجاب يستدعي موضوعاً موجوداً اما
محققاً كما في الخارجية او مقدراً كما في الحقيقية والسلب لا يستدعي ذلك فنقول التساوى
في الصدق والعموم انما هو بحسب ملاحظة المفهوم فان السلب عن الموجودات
المقدرة يحتمل ان يصدق بانتفاء الوجود التقديرى ويحتمل ان يصدق بعدم ثبوت
المحمول وهو لا ينافي المساواة بينهما بالدليل من خارج المفهوم وحكم الخاصتين
بحسب الحقيقة حكمهما بحسب الخارج حتى تنعكسان الى الموجبة الجزئية والسالبة
الجزئية المطلقتين والحينين اللادائميتين تمام الدليل المذكور ثم ههنا على ما لا يخفى
وعدم انعكاس الممكنين في الخارجيات اظهر من عدم انعكاسهما في الحقيقيات

لأن النقص المذكور ثمة لا ينتهض ههنا بل عدم انعكاسهما لعدم الظفر بما يدل عليه
و فرق ما بين العلم بعدم الانعكاس وبين عدم العلم بالانعكاس (قوله الفصل العاشر
في القضية الشرطية) البحث في هذا الفصل اما عن القضية الشرطية نفسها
او عن اجزائها وهي المقدم والتالي او عن جزئياتها كالتصلة والمنفصلة واللزومية
والعنادية وغيرها مما له انتظام في هذا السلك وليتذكر ههنا ان الشرطية تشارك
الجملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وفيه تصور معنى مع تصور
آخر بينهما نسبة انما يقع التصديق بها اذا قيست الى الخارج بالمطابقة ونحو لفها
في ان مفرديهما مولفان تأليفا خبريا ولست اعني به ان يكون خبرا بل اذا وقع النسبة
المنصورة بين مفرديه يكون خبرا وفي ان النسبة بينهما ليست نسبة يقال فيها ان الاول
منهما هو الثاني ا وليس هو ويمكن ان يجعل كل منهما وجهها للقسم ثم الشرطية
اما متصلة او منفصلة لانها ان حكم فيها بثبوت قضية على تقدير ثبوت قضية اخرى
او بسلب هذا الثبوت فهي متصلة والاولى موجبة كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود والثانية سالبة كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة
فالليل موجود وهذا التعريف يتناول قسميهما اي اللزومية والاتفاقية لان
ثبوت قضية على تقدير اخرى اعم من ان يكون بحيث يقتضي القضية الاخرى
ذلك الثبوت والاتصال اولا يكون كذلك وان حكم فيها بمعانة قضية
لاخرى او سلب هذه المعانة فهي منفصلة عنادية او اتفاقية اذا المعانة بينهما
اعم من ان يكون لذاتيهما او يكون بحسب الواقع والموجبة منها ما وجبت المعانة بين
طرفيهما اما ثبوتا وانتفاء وتسمى حقيقية كقولنا اما ان يكون هذا العدد فردا اولا
يكون فردا واما ثبوتا فقط اي مع اعتبار عدم المعانة في الانتفاء لاعداد اعتبار المعانة
فيه والالم يصح جعلها قسمة الحقيقية وتسمى مانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا
انسانا او فرسا واما انتفاء فقط اي مع اعتبار عدم العناد في الثبوت لاعداد اعتبار
وتسمى مانعة الخلو كقولنا اما ان يكون هذا انسانا اولا فرسا وقد يقال مانعة الجمع
ومانعة الخلو على المعنى الثاني فتكونان اعم من الحقيقية وسالبة كل منهما ما يسلب حكم
موجبتهما كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء انسانا او حيوانا حقيقة وليس البتة
اما ان يكون هذا اسود او ناطقا مانعة الجمع وليس البتة اما ان يكون هذا انسانا او فرسا
مانعة الخلو وانما كان الانفصال بالحقيقة هو الوجه الاول دون الاخرين لان الانفصال
بين التقيضين محض انفصال من غير ثبوت اتصال واما هما فعند تحقق انفصالهما
يتركان من منفصلة ومتصلة وما اذا قلنا اما ان يكون هذا انسانا اولا فرسا كان
تحقيقه اما ان لا يكون هذا انسانا او يكون انسانا وان كان انسانا فهو لافرس فحذف
اللزوم ووضع اللازم مكانه واذا قلنا اما ان يكون هذا انسانا او فرسا كان معناه عند

الفصل العاشر
في القضية الشرطية
واجزائها وجزئياتها
وفيه ابصاث الاول
الشرطية اما متصلة
حكم فيها بثبوت
قضية على تقدير
اخرى ايجابا او سلب
هذا الثبوت سلبا
واما منفصلة حكم
فيها بمعانة قضية
لاخرى اما ثبوتا
فقط وتسمى مانعة
الجمع او انتفاء فقط
وتسمى مانعة الخلو
ايجابا او سلبا هذه
المعانة سلبا متى

التحقيق اما ان يكون هذا انسانا او لا يكون فان لم يكن صريح ان يكون فرسا فاقم المزموم مقام
 اللازم وكل واحدة منهما قضيتان في الحقيقة ادغم احدهما في الاخرى فان قلت
 الحقيقة ايضا اذا تركبت من الشئ ومساوى نقيضه يرجع الى انفصال واتصال فتقول نعم
 كذلك لكن لما كان اللازم ههنا مساويا جعل في عداد المزموم كانه هو بخلافه فيهما على
 ان وجه التسمية لا يجب ان يكون مطردا (قوله والمحكوم عليه فيهما يسمى مقدما)
 المحكوم عليه في المتصلة والمنفصلة يسمى مقدما لتقدمه في الوضع والمحكوم به يسمى
 تا ليا لتلوه اياه ولما كانا قضيتين فلهما طرفان محكوم عليه وبه فلا يخلو اما ان يشتركا
 في الطرفين معا او في احد هما او تباينا فيهما فان اشتركا في الطرفين فاما ان يكون
 اشتراكهما فيهما على الترتيب بان يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم عليه
 في التالى والمحكوم به في المقدم هو المحكوم به في التالى واما ان يكون على التبادل
 بان يكون المحكوم عليه في المقدم هو المحكوم به في التالى وبالضد وان اشتركا في احد
 الطرفين فاما ان يتحد المحكوم عليه فيهما او يتحد المحكوم به فيهما او يكون المحكوم
 عليه في المقدم هو المحكوم به في التالى او بالعكس فهذه سبعة اقسام وكل منها اما
 متصلة او منفصلة موجبة او سالبة تضرب الاربعة في السبعة تبلغ ثمانية وعشرين
 فالاول كاستلزام الكلية للجزئية والانفصال بين النقيضين كقولنا كلما كان كل حيوان
 جسما فبعض الحيوان جسم و دائما اما ان يكون كل حيوان جسما او بعض الحيوان
 ليس بجسم الثانى كاستلزام القضية لعكسها والانفصال بينهما وبين نقيض عكسها
 كقولنا كلما كان كل حيوان جسما فبعض الجسم حيوان و دائما اما ان يكون كل
 حيوان جسما او لا شئ من الجسم بحيوان الثالث كاستلزام جنس احد المتساويين على
 شئ جنس المساوى الاخر عليه والانفصال بين جنس احد المتساويين وبين سلب
 الاخر كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو ناطق و دائما اما ان يكون انسانا او لانا طاقا
 الرابع كاستلزام جنس شئ على احد المتساويين جنسه على المساوى الاخر وانفصاله عن سلب
 المساوى الاخر كقولنا كلما كان كل انسان جسما فكل ناطق جسما و دائما اما كل انسان جسم
 او لا شئ من الناطق بخمس كاستلزام جنس احد المتساويين على شئ جنس ذلك النشئ
 على بعض المساوى الاخر وانفصاله عن سلب ذلك الشئ عن كل المساوى الاخر كقولنا
 كلما كان كل انسان حيوان فبعض الحساس انسان و دائما اما كل انسان حيوان او لا شئ
 من الحساس بانسان السادس كاستلزام جنس شئ على احد المتساويين جنس المساوى الاخر
 على بعض افراد ذلك الشئ وانفصاله عن سلبه عن الكل كقولنا كلما كان كل انسان
 حيوانا فبعض الحيوان ناطق و دائما اما كل انسان حيوان او لا شئ من الحيوان بناطق
 السابع كاستلزام العلة للمعلول وانفصالها عن نقيضه كقولنا كلما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود و دائما اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار
 موجودا هذه امثلة الموجبات وامثلة السوالب تحصل بان تؤخذ مقدماتها مع نقيض

والمحكوم عليه فيهما
 يسمى مقدما والمحكوم
 به تا ليا وهما اما ان
 يتساويا كاطرف فيهما
 او باحد طرف فيهما
 او يتباينا فيهما واليك
 طاب الامثلة ست

توا اليها (قوله وكل منهما) كل من المتصلة والمنفصلة اما ان يتركب من حليتين او متصلتين او منفصلتين او حلية ومتصلة او حلية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة لكن لما تغير جزاء الاتصال بحسب الطبع وصار احدهما مقدما بغيره والاخر تاليا بغيره حتى لو جعل ما كان مقدما تاليا وما كان تاليا مقدما لتغير المفهوم وانحرف عما عليه اولا بخلاف الانفصال فان حال كل من جزئيه عند الاخر حال واحدة وانما عرض لاحدهما ان يكون مقدما وللآخر ان يكون تاليا بمجرد وضع لاطبع انقسم كل واحد من الاقسام الثلاثة الاخيرة في المتصلة الى قسمين دون المتصلة فان المتصلة المركبة من حلية ومتصلة اذا كان مقدمها حلية مخالفة لها اذا كان مقدمها متصلة والمركبة من حلية ومنفصلة والحلية مقدمها مغايرة لها والمنفصلة مقدمها والمركبة من متصلة ومنفصلة عند ما يكون المتصلة مقدمها يخالفها عند ما تكون المتصلة مقدما ولا اختلاف للانفصال في هذه الاقسام بحسب اختلاف الحالتين فصارت الاقسام في المنفصلات تسعة وفي المنفصلات ستة فالاول من المتصلات المركب من حليتين كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان الثاني المركب من متصلتين كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان وكلما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا دائما اما ان يكون منقسما بمتساويين او غير منقسم بهما الرابع من حلية ومتصلة كقولنا ان كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود انما مس عكسه كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار ملزوم لطلوع الشمس السادس من حلية ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد السابع عكسه كقولنا ان كان هذا زوجا او فردا فهو عدد الثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا التسامع عكسه كقولنا ان كان دائما اما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وتعرف من هذه الامثلة امثلة المنفصلات لما سيجي ان كل متصلة يستلزم منفصلة ما ذمة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي ومنفصلة مانعة انخلو من نقيض المقدم وعين التالي ومن امثلة الموجبات تعلم امثلة السوابب كما ذكرناه (قوله الثاني الشرطية المتصلة اما لزومية او اتفاقية لانه ان كان بين طرفيها علاقة بغيرها يقتضي المقدم لزوم التالي له فهي لزومية مثل ان يكون المقدم علة للتالي او معلول له او لعلته او مضاف له او غير ذلك وان لم يكن بين طرفيها علاقة تقتضي اللازم فهي اتفاقية كقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا فان قلت الاتفاقيات مستتلة ايضا على علاقة لان الموعية في الوجود امر

وكل منهما اما ان يتركب من حليتين او متصلتين او منفصلتين او حلية ومتصلة او حلية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة ولما تغير المقدم عن التالي طبعها في المتصلة دون المنفصلة اذ منافاة احدهما للآخر في قوة منافاة الاخر اياه انقسم كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة في المتصلة الى قسمين دون المتصلة فصارت الاقسام في المتصلة تسعة وفي المنفصلة ستة واليك طلب الامثلة

الشرطية المتصلة اما ان كانت بين طرفيها علاقة يقتضي اللازم او العناد فهي لزومية والاتفاقية

ممكن فلا بدله من عسلة فنقول نعم كذلك الا ان العلاقة في اللزوميات مشعور بها
 حتى ان العقل اذا لاحظ المقدم حكم باعتناع انفكالك التالي عنه بديهية او نظرا بخلاف
 الاتفاقيات فان العلاقة غير معلومة وان كانت واجبة في نفس الامر فليس ناطقية
 الانسان توجب ناهية الجار بل اذا لاحظهما العقل يجوز الانفكالك بينهما وفرق
 آخر وهو ان الذهن يسبق في الاتفاقى الى التالى ويعلم انه متحقق في الواقع ثم ينتقل
 الى المقدم وتحكم بانه واقع على تقديره فان عقد الاتفاقية موقوف على العلم بوجود
 التالى فيكون العلم بوجوده سابقا عليه فلا فائدة فيها لوضع المقدم في انتقال الذهن
 منه الى التالى ولا كذلك اللزومى فان الذهن ينتقل فيه من وضع المقدم الى التالى
 اما نتالينا وانتالنا بنظر بى ههنا سوال وهو نقص التعريفين طردا وعكسا باللزومية
 الكاذبة لانقضاء العلاقة فيها والاتفاقية الكاذبة لوجود العلاقة وجوابه ان التعريف
 للزومية واتفاقية الصادقين ولوقيل ان الحكم بالاتباع والاتصال اما العلاقة ولا يشمل
 التعريف الصادق والكاذب والمنفصلة ايضا اما عنادية واتفاقية والعنادية هي التى يكون
 بين طرفيها علاقة تقتضى العناد ثبوتا وانقضاء او ثبوتا فقط وانقضاء فقط كما يكون احدهما
 نقضا للآخر او مساويا للنقيضه او اخص من نقيضه او اعم من نقيضه والاتفاقية هي التى
 لا يكون بين طرفيها علاقة مقتضية للعناد بل لا يكون بينهما اجتماع في الصدق او الكذب
 الا بطريق الاتفاق كالتماني بين الاسود والكاتب في الهندي الامى او في الرومى الامى
 او في الهندي الكاتب والمصنف سمي العنادية لزومية ولعله نظر الى لزوم نقض احد
 المتعاندين امين الآخر او لزوم عينه لنقض الآخر ولا تشاح في الاسماء هذا في الموجبات واما في
 السوالب فليس تعتبر علاقة في السالبة اللزومية والعنادية ولا عدمها في الانفية فان السالبة
 اللزومية والعنادية ما يسلب اللزوم والعناد والسالبة الاتفية ما يسلب الاتفاق
 وسلب اللزوم والعناد يصدق اما لعدم علاقة اللزوم والعناد او لعدمهما وسلب
 الاتفاق قد يصدق لوجود علاقة اللزوم والعناد (قوله والمتصلة اللزومية
 الصادقة) اعلم ان المقدم من حيث انه مقدم لا يدل الاعلى الوضع فقط وكذا التالى انما
 يدل على الارتباط ليس في شئ منهما انه صادق او كاذب فان الشرط والجزاء احالهما
 عن كونهما قضيتين فضلا عن الصدق والكذب نعم اذا نظر اليهما من خارج
 فهما اما صادقان او كاذبان او احدهما صادق والآخر كاذب لكن هذا الاخير ينقسم
 في المتصلة الى قسمين لامتياز جزئيهما بحسب الطبع دون المنفصلة فالاقسام في المتصلات
 اربعة وفي المنفصلات ثلثة ولنظر ان كل شرطية من اى هذه الاقسام تصح تركيبها
 فالمتصلة الموجبة اللزومية الصادقة تتركب من صادقين وهو ظاهر ومن كاذبين
 كقولنا ان كان الانسان حجرا فهو جاد ومن قال صادق ومقدم كاذب كقولنا ان كان
 الانسان حجرا فهو جسد وعكسه وهو تتركبها من مقدم صادق وقال كاذب محال

والمتصلة اللزومية
 الصادقة تتركب من
 صادقين وكاذبين
 وقال صادق ومقدم
 كاذب وعكسه محال
 اذ الكاذب لا يلزم
 الصادق هذا في الكلية
 واما في الجزئية فهو
 ممكن والكاذبة يقع
 على الانحاء الاربعة
 والاتفاقية الصادقة
 ان كفى في صدقها
 صدق التالى وتسمى
 اتفاقية عامة امتنع
 تركيبها من كاذبين
 وقال كاذب ومقدم
 صادق وان وجب
 في صدقها صدق
 الطرفين وتسمى
 اتفاقية خاصة امتنع
 فيها باقى الاقسام وانت
 تعرف اقسام تركيب
 كاذبها متى

والالزم كذب الصادق لاستلزام كذب اللازم كذب المزوم وصدق الكاذب لاستلزام
 صدق المزوم صدق اللازم وبيانه في المتن بان الكاذب لا يلزم الصادق اعادة الدعوى
 بلفظ آخر هذا اذا كانت اللزومية كلية اما اذا كانت جزئية فيمكن تركيبها من مقدم
 صادق ونال كاذب لجواز ان يكون صدق المقدم على بعض الاوضاع وصدق الملازمة
 الجزئية على الاوضاع الاخر فلا يلزم المحذور ان المذكور ان فانا اذا قلنا قد يكون
 اذا كان الشيء حيوانا كان ناطقا يجوز ان يصدق انه حيوان على وضع الفرسية
 ويكذب انه ناطق مع صدق الملازمة على بعض الاوضاع ولهذا لا ينبج الجزئية
 في القياس الاستثنائي على ما سنذكره والموجبة اللزومية الكاذبة تقع على الانحاء الاربعة
 لان الحكم يلزم قضية لاخرى اذالم يطابق الواقع جازان يكونا صادقين كقولنا
 كلما كان الانسان حيوانا كان الفرس حيوانا وكاذبين كقولنا كلما كان الانسان حجرا كان
 الفرس حجرا ويكون المقدم صادقا والتالي كاذبا كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فهو
 سهال او بالعكس واما الاتفاقية الموجبة الصادقة فقد عرفت انها التي لاعلاقة بين
 طرفيها تقتضي اللزوم ومن الممتنع ان يكون نالها كاذبا اذا الاتصال ثبوت قضية على
 تقدير اخرى فيكون الاتفاقي موافقة ثبوت القضية للتقدير ومالم يكن ثابتا كيف
 يوافق ثبوته تقدير شيء فان قلت ثبوت شيء على تقدير لا يستدعي ثبوته في الواقع فنقول
 معنى الاتصال انه لو كان الاول حقا كان الثاني حقا فاذا كان حقيقة الاول ملزومة
 لحقيقة الثاني فلا بعد في اشتغالهما في الواقع لجواز استلزام محال محالا اما اذا لم يكن
 بينهما لزوم فلا بد ان يكون التالي حقا في الواقع فانه لو لم يكن حقا في الواقع لا يكون
 حقا على ذلك التقدير ضرورة ان التقدير والفرض لا يغير الشيء في الواقع مالم
 يكن بينهما ارتباط وعلاقة واذ قد وجب صدق تالي الاتفاقية ومقدمها احتمل
 ان يكون صادقا وان يكون كاذبا باطلاقها على معنيين احدهما ما يجمع صدق
 نالها فرض المقدم وثانيهما ما يجمع صدق التالي فيها صدق المقدم وهو بال معنى
 الاول اتفاقية عامة وبالمعنى الثاني اتفاقية خاصة لما بينهما من العموم والخصوص
 فلا اتفاقية العامة بمنع تركيبها من كاذبين ومقدم صادق ونال كاذب بل تركيبها اما من
 صادقين او من مقدم كاذب ونال صادق كقولنا كلما كان انسانا موجودا فالحيوان
 موجود والاتفاقية الخاصة بمنع تركيبها من كاذبين وصديق ونال كاذب وانما تتركب
 من صادقين ويعلم من ذلك اقسام تركيب الكاذبة فان العامة الكاذبة بمنع تركيبها
 من صادقين ومن مقدم كاذب ونال صادق والالتم كاذبة اذ يمكن في صدقها صدق
 التالي فتعين ان تكون مركبة من كاذبين ومقدم صادق ونال كاذب والخاصة لكاذبة
 بمنع ان تتركب من صادقين فتعين الاقسام الباقية وهذا انما يستقيم لو لم يعتبر عدم
 العلاقة في الاتفاقية بل اكتفى بصدق التالي او بصدق الطرفين اما اذا اعتبر امكن
 تركيب كاذبتها من سائر الاقسام كما في اللزومية قال الشيخ في الشفاء اذا وضع محال على

ان يتبعه محال مثل قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا تصدق لزومية
 لاتفاقية اذ نقيضاها ان يكون حكم مفروض ويتفق معه صدق شيء لكن التالي غير
 صادق فكيف يوافق صدقه شيئا آخر فرض فرضا وان وضع صادق حتى يتبعه
 كاذب كقولنا اذا كان الانسان ناطقا فالغراب ناطق لم تصدق لازومية ولا اتفاقية
 وان وضع صادق ليتبعه صادق فربما تصدق لزومية وربما تصدق اتفاقية اما اذا
 وضع محال على ان يتبعه صادق في نفسه كقولنا ان كانت الخمسة زوجا فهو عدد
 يصدق بطريق الاتفاق واما بطريق اللزوم فهو حق من جهة الالتزام ليس حقا
 في نفس الامر اما انه حق من جهة الالتزام فلان من يرى ان الخمسة زوج يلزمه
 ان يقول بانه عدد واما انه ليس حقا في نفس الامر فلان المحقق لهذه القضية ونظايرها
 قياس قد حذف منه مقدمة وتحليله انه اذا وضع ان الخمسة زوج وكان حقا ان كل
 زوج عدد يلزمه ان الخمسة زوج عدد فاستلزام زوجية الخمسة للعديدية بسبب ان
 كل زوج عدد لكنه ليس بصادق على ذلك الوضع والفرض لانه يصدق لاشي من
 العدد بخمسة زوج فلاشي من الخمسة الزوج بعدد فليس كل زوج عددا لان سلب
 الشيء عن جميع افراد الاخص يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم وايضا لو صدق
 كلما كانت الخمسة زوجا كانت عددا لصدق كل خمسة زوج عدد لكنه باطل فتكون
 المتصلة التي في قوته باطلة الى ههنا كلام الشيخ بعد التحيصه بقي علينا ان ننظر في مقامين
 المقام الاول ان الاتفاقية لاتصدق عن كاذبين فانه اذا صح قولنا كلما كان الانسان
 ناطقا فالجمار ناهق وكلما لم يكن الجمار ناهقا لم يكن الانسان ناطقا تفاقية والالصدق
 قديكون اذا لم يكن الجمار ناهقا كان الانسان ناطقا لوجوب موافقة احد النقيضين
 للشيء نضمه الى الاصل لينتج قديكون اذا لم يكن الجمار ناهقا فالجمار ناهق هف وجوابه
 انا لانم انه خلف فان قولنا قديكون اذا كان ليس كل جمار ناهقا قول لانسبة له الى
 الوجود بل الى الفرض واما التالي فأخوذ من موافقة الوجود فاي حال نرضها
 يكون صادقا معها تفافا ولا تبطل موافقة الوجود بذلك الفرض فاذا فرضنا انه حق
 ليس كل جمار ناهقا وجدنا موافقاه في الوجود موجودا مع هذا الفرض ان كل جمار
 ناهق ولاتناقض بينهما لان احدهما مفروض والاخر واقع بنفسه نعم لولزم من وضع
 ان الجمار ليس بناهق ان الجمار ناهق كان خلفا نص الشيخ على جميع ذلك وقال لولا
 هذا لكان لا يمكننا ان نقيس قياس الخلف مع انفسنا فانا انما نقيس بان نأخذ مشكوكا
 ونضيف الحق الذي كان موجودا الى نقيضه ولانقول عسى اذا اخذنا نقيض الحق
 لم يصدق معه الصادق الاخر اذ يلزم عن كل كذب كذب ما ولولا ان الامر
 على هذا لكان اي حق رفعته لزم رفع اي حق يتفق وبطلت المناسبات بين
 ما هو لازم للشيء وبين ما لا علاقة بينه وبينه المقام الثاني ان اللزومية لاتصدق عن

تقدم محال وتال صادق فان الحجة التي اقامها الشيخ عليه لا تكاد يتم لانا لانم ان قولنا
 لاشئ من العدد بخمسة زوج صادق على تقدير المحال فانه لما جوز كذب القضية الصادقة
 في نفس الامر القائلة كل زوج عدد على ذلك التقدير فلم لا يجوز كذب هذه القضية
 على هذا التقدير وان كانت صادقة في نفس الامر على انه مناقض لما صرح به من ان
 الصادق في نفس الامر باق على فرض كل محال سلنا ذلك لكن غاية ما فيه ان القياس
 الناتج للقضية لا ينعقد وانتفاء الدليل لا يستلزم انتفاء المدلول فان قلت لما صدق لاشئ
 من الخمسة الزوج بعدد ظهر عدم استلزامها للعديدية فنقول لانسلم انه لا يلزم كون
 الخمسة زوجا ان يكون عددا حينئذ غاية ما في الباب انه يلزم ان يكون عددا وان لا يكون
 وانه محال وجوز استلزام المحال المحال واما قوله لو صدقت القضية لصدقت كل
 خمسة زوج عدد فهو ممنوع لاستدعاء الموجبة وجود الموضوع وعدم
 استدعاء الملازمة وجود المقدم وايضا لو صح احد الدليين لزم ان لا تصدق
 الزومية عن محالين واللازم باطل بيان الملازمة انا اذا قلنا كلما كانت الخمسة
 زوجا كانت منقسمة بمساو بين فالحق لهذه القضية ان كل زوج ينقسم
 بمساو بين لكنه ليس بصادق على ذلك التقدير لانه يصدق لاشئ من المنقسم
 بمساو بين بخمسة زوج فلاشئ من الخمسة زوج ينقسم بمساو بين فليس كل زوج
 ينقسم بمساو بين ولانها لو صدقت لصدق كل خمسة زوج منقسمة بمساو بين لكنه
 باطل واما بيان بطلان اللازم فلان الشيخ ساعد على ذلك ولانه لو لم يحزم استلزام
 المحال المحال لم تنعكس الموجبة الكلية الصادقة الطرفين بعكس التقيض وليس كذلك
 وقد يمكننا دفع هذه الامثلة كلها بتلخيص كلامه ولتقدم عليه مقدمتين نافعتين في
 كثير من المواضع دافعتين لاكثر الشبه فالاولى ان الزومية لا يجوز ان يكون مقدمها
 منافية لتاليها لان المنافاة منافية للملازمة اذا للمنافاة تصحح الا نكالك لئيهما والملازمة
 تمنعه ونساقى الوازم دال على تناق في الملزومات فلو كان بينهما منافاة لزم اجتماع
 المتنافيين في نفس الامر وانه محال الثانية ان تجوز لزوم المحال المحال لا يستلزم
 ان كل محال فرض يلزمه كل محال بل اذا كان بين المحالين علاقة تقتضي تحقق احدهما
 عند تحقق الاخر يكون بينهما لزوم والا فلا واذا تمهدت المقدمات فنقول اذا قلنا
 ان كانت الخمسة زوجا كان عددا اذا اخذاه بحسب نفس الامر لم يصدق قطعا
 للمنافاة بين المقدم والتالي فانه اذا كانت الخمسة زوجا لم تكن عددا اذ يصدق في نفس
 الامر لاشئ من العدد بخمسة زوج بالضرورة فلاشئ من الخمسة الزوج بعدد
 بالضرورة فتكون المنافاة متحققة بين زوجية الخمسة وعدديتها فلا يصدق الملازمة
 بينهما اما اذا اخذاه بحسب الازام فهو صادق لان من اعترف بان الخمسة زوج
 في الواقع فحقن نلزمه بان يقول بعدديته لقيام الدليل وهو القياس المركب من المتصلة

والجلمية هكذا كما كانت الخمسة زواجا وكل زوج عدد يلزم بالضرورة ان الخمسة عدد ثم ربما يتعرض على ذلك بان هذا القياس كما حقق تلك القضية بحسب الالتزام بحقيقةها في نفس الامر اجاب بان هذه القرينة انما تنتج بواسطة قياس من الشكل الاول وهو انه كلما صدق المقدم صدق التالي والقضية في نفس الامر كلما صدقنا صدق نتيجة التأليف ولا ارتياب في ان صغراه انما تصدق في نفس الامر لولم يكن التالي والقضية الصادقة متنافيين وليس كذلك ههنا فظهر سقوط الاول من الامثلة لانه لم يمنع صدق الصادق في نفس الامر على التقدير والثاني ايضا لانه لم يستدل لعدم انعقاد القياس بل ما ذكره الالف في ما اذا اخذت اللزومية بحسب نفس الامر وبين ما اذا اخذت بحسب الالتزام الثالث ايضا لانا نعلم بالضرورة ان تقدير زوجية الخمسة ليس بينها وبين النقيضين علاقة بسببها نقيضيهما ومن ههنا يعرف سقوط منوع الحال على المكوس والنتائج والرابع ايضا لانه كلما لم يصدق كل خمسة زوج عدد بالامكان لم يصدق اللزومية للنافاة حينئذ بين طرفيها وينعكس الى قولنا كلما صدقت اللزومية صدقت كل خمسة زوج عدد وكذا الخامس لان الصورة الجزئية لا تثبت الكلية فان ههنا قضايا مركبة من محالين صادقة في نفس الامر ولا يمكن جر بان الدليل فيها كقولنا كما كانت الخمسة زواجا لم يكن عددا وكقولنا كلما لم يكن الانسان حيوانا لم يكن ناطقا الى غير ذلك مما لا ينهاى وانما اوردت ما اوردت وان لم يكن له اثر ولا عين في الكتاب لان الزهول عنه يوقع في اغاليط كثيرة والاطلاع عليه يحدى درك لطائف غزيرة وعساك فيما تستقبل ان نفوز ببعضها صريحا (قوله والمنفصلة الحقيقية) الموجبة المنفصلة الصادقة عنادية كانت او اتفاقية ان كانت حقيقة لم تتركب الامن صادق وكاذب لانها التي لا يجتمع جزاها في الصدق والكذب فلم تتركب من صادق او كاذبين والا اجتماعا في الصدق او الكذب وان كانت مانعة الجمع يتركب من صادق وكاذب ومن كاذبين لانها التي لا يجتمع طرفاها في الصدق فجاز ان لا يجتمعا في الكذب ايضا وحينئذ يكون تركبها من صادق وكاذب وان اجتماعا فيه فيكون تركبها من كاذبين كقولنا للانسان اما ان يكون هذا فرسا او حمارا ولا يمكن تركبها من صادقين وان كانت مانعة الخلو تتركب من صادق وكاذب ومن صادقين لانها التي لا يجتمع طرفاها في الكذب فان لم يجتمعا في الصدق ايضا فهي من صادق وكاذب وان اجتماعا فيه من صادقين كقولنا للانسان اما ان يكون هذا حيوانا او جسما ويمتنع تركبها من كاذبين والموجبة المنفصلة الكاذبة ان كانت اتفاقية فالحقيقة تتركب من صادقين وكاذبين لان الحكم بعدم اجتماع طرفيها في الصدق والكذب اذا لم يكن صادقا فهما اما صادقان او كاذبان ولا تتركب من صادق وكاذب والا لصدق ومانعة الجمع من صادقين دون القسمين الباقيين ومانعة الخلو من كاذبين دون الباقيين والتعليل فيهما ظاهر مما ذكرنا في

و المنفصلة الحقيقية
الصادقة انما تتركب
عن صادق وكاذب
و مانعة الجمع منه ومن
كاذبين ايضا و مانعة
الخلو منه ومن صادقين
ايضا والحقبة
الاتفاقية الكاذبة عن
صادقين وكاذبين
و مانعة الجمع عن
صادقين و مانعة الخلو
عن كاذبين والعنادية
واللزومية الكاذبة
في الاقسام الثلاثة عن
صادقين وكاذبين
وصادق وكاذب هذا
حكمه الموجبات وحكمه
السوالب بالعكس من
ذلك والعبرة بالاجاب
الشرطية وسلبها
بإثبات الحكم وسلبه
لا بإيجاب الطرفين من

الثالث الحقيقية يجب أن يؤخذ فيها مع القضية نقيضها ﴿ ٢١٠ ﴾ أو المساوي له لاستلزام كل من جزئيهما

الحقيقية وهذا إما يصح لولم يستبر عدم العلاقة فيها وقد سبق مثله في المتصلات وأن كانت لزومية أي عنادية فكل من الأقسام الثلاثة الحقيقية ومادة الجمع ومادة الخلو ولا تتركب الحقيقة إلا من جزئين إذ يعتبر الانفصال الحقيقي بين أي جزئين كأنما فلو تركبت من ثلاثة أجزاء كان (ج) مستلزماً لنقيض (ب) فإن لم يكن نقيض (ب) مستلزماً لاللفاف يمكن بين (ب) و (أ) انفصال حقيقي وإن كان نقيض (ب) مستلزماً (لا) كان (ج) مستلزماً (لا) فلم يكن بينهما انفصال حقيقي نعم قد تتركب من منفصلة وحالية فيظن تركبها من ثلاثة أجزاء ومادة الجمع يجب أن يؤخذ فيها مع القضية الأخص من نقيضها لاستلزام كل من جزئيهما نقيض الآخر لا امتناع الآخر لا امتناع الخلو ومادة الخلو يجب أن يؤخذ فيها مع القضية الأعم من نقيضها لاستلزام

الحقيقية وهذا إما يصح لولم يستبر عدم العلاقة فيها وقد سبق مثله في المتصلات وأن كانت لزومية أي عنادية فكل من الأقسام الثلاثة الحقيقية ومادة الجمع ومادة الخلو ولا تتركب الحقيقة إلا من جزئين إذ يعتبر الانفصال الحقيقي بين أي جزئين كأنما فلو تركبت من ثلاثة أجزاء كان (ج) مستلزماً لنقيض (ب) فإن لم يكن نقيض (ب) مستلزماً لاللفاف يمكن بين (ب) و (أ) انفصال حقيقي وإن كان نقيض (ب) مستلزماً (لا) كان (ج) مستلزماً (لا) فلم يكن بينهما انفصال حقيقي نعم قد تتركب من منفصلة وحالية فيظن تركبها من ثلاثة أجزاء ومادة الجمع يجب أن يؤخذ فيها مع القضية الأخص من نقيضها لاستلزام كل من جزئيهما نقيض الآخر لا امتناع الآخر لا امتناع الخلو ومادة الخلو يجب أن يؤخذ فيها مع القضية الأعم من نقيضها لاستلزام

نقيض كل من جزئيهما عين الآخر لاستناع الخلو دون العكس لا يمكن الجمع ولا يمكن تركبها إلا من (جزئين)

نقيض كل من جزئيهما عين الآخر لاستناع الخلو دون العكس لا يمكن الجمع ولا يمكن تركبها إلا من (جزئين)

٣ جزئين ان شرطنا

المنع بين كل جزء معين
و بين المعين الاخر
وينته و بين احد الا
جزاء الباقية ضرورة
لان كل معين استلزم
احد الاجزاء الباقية
لامتناع اجتماعه مع
تقايض الباقية لامتناع
اجتماع الشيء مع
الاخص من تقيضه
ولا تنعكس والا
استلزم كل جزء سائر
الاجزاء فلم يكن اعم
من تقيض سائر الاجزاء
فكان كل جزء
اخص من احده
الاجزاء الباقية فلم يكن
ينهما منع للجمع
ولا للخلو ويمكن
تركب مانعة للجمع من
اجزاء كثيرة وان
شرطنا المنع كذلك
لامتناع الجمع بين كل
معين معين آخر وينته
و بين احد الاجزاء
الباقية ضرورة كون
كل معين اخص من
تقيض احد الاجزاء
الباقية متى

جزئين كانا فلو تركبت من ثلاثة اجزاء وليكن (ج) و (ب) و (ا) لم يخل اما
ان يكون (ج) مستلزما لتقيض (ب) او لا يكون فان لم يكن مستلزما له لم يكن
بين (ج) و (ب) انفصال حقيقي وان كان فاما ان يكون تقيض (ب) مستلزما
(لا) او لا يكون فان لم يكن مستلزما له لم يكن بين (ب) و (ا) انفصال
حقيقي وان كان مستلزما له كان (ج) مستلزما (لا) لان المستلزم للمستلزم للشيء
مستلزم لذلك الشيء فلم يكن بين (ج) و (ا) انفصال حقيقي و بعبارة اخرى
لو تركبت الحقيقة من اكثر من جزئين لزم احد الامرين اما جواز اجتماع جزئيهما
او جواز ارتفاعهما لانه اذا صدق (ج) كذب (ب) و ح اما ان يصدق (ا)
او لافان صدق اجتماع (ج) و (ب) وهو احد الامرين وان لم يصدق ارتفع (ب)
و (ا) وهو الامر الثاني فان قلت هذا منقوض بمنفصلات ذات اجزاء كثيرة
اما متناهية كقولنا هذا العدد اما زائد او ناقص او تام او غير متناهية كقولنا اما ان يكون
هذا العدد ثلاثة او اربعة او خمسة وهم جرا اجاب بانها في التحقيق مركبة من حلية
ومنفصلة فان معناها اما ان يكون هذا العدد زائدا واما ان يكون اما ناقصا او تاما
الا انه لما حذف احد حرفي الانفصال او هم ذلك تركبها من ثلاثة اجزاء فان قلت
المنفصلة القائلة اما ان يكون هذا العدد ناقصا او تاما لاشك انها مانعة للجمع والانفصال
حقيقي بينهما و بين الحلية لجواز تصادقهما بصدق الحلية فان الانفصال المانع من
الجمع يصدق ولو ارتفع جزاها فنقول تلك المنفصلة لبست مانعة للجمع بل منضمة مع
الحلية على انها مانعة للخلو وجزا الانفصال الحقيقي لا بد ان يكون احدهما صادقا
والاخر كاذبا فان صدقت الحلية كذبت المنفصلة المانعة للخلو لارتفاع جزئيهما
وان صدقت كذبت الحلية وكيف لا يكون كذلك و مرجع المنفصلة ذات الاجزاء
الثلاثة الى قولنا اما ان يكون هذا العدد زائدا او لا يكون فان لم يكن فهو اما ناقص او تام
فهذه منفصلة مانعة للخلو مساوية لتقيض الحلية الا انه حذف و اعيت مقامه فظن
ان تركبها من اكثر من جزئين وفي التحقيق ليس كذلك بل هي مركبة من حلية
ومساوي تقيضها وهناك نظر لانه ان زعم ان الحقيقة يمتنع تركبها من اكثر من
جزئين مطلقا فالدليل مقام عليه وان زعم انها لا تركب من اجزاء فوق اثنين على
وجه يكون بين كل جزئين انفصال حقيقي لم يتجه السؤال وانما يتجه لو اعتبر في المنفصلة
الكثيرة الاجزاء الانفصال الحقيقي بين كل جزئين ومن البين انه ليس كذلك واما مانعة
الجمع فيجب ان يؤخذ فيها مع القضية الاخص من تقيضها لان كلام جزئيهما يستلزم
تقيض الاخر لامتناع الجمع بينهما ولا ينعكس اي ولا يستلزم تقيض كل جزء منهما الجزء
الاخر لجواز انخلو عنهما فيكون كل جزء منهما اخص من تقيض الاخر وبالنفصيل المذكور
في مقابلة احد جزئيهما ان كان تقيضه او مساو له كانت حقيقة وقد فرضاها مانعة للجمع

وان كانت اعم من تقيضه او كان مبايناه جاز الجمع بينهما على ما مر واما مانعة الخلو
فيجب ان يؤخذ فيها مع القضية الاعم من تقيضها لاستلزام تقيض كل جزء من
جزئيهما عين الاخير لمنع الخلو عنهما من غير عكس لجواز الجمع فيكون عين كل جزء
اعم من تقيض الاخر وبالتفصيل مقابل احد الجزئين يتنع ان يكون تقيضه او مساويا
والا كانت حقيقية وان يكون اخص منه او مباينا والاجاز ارتقاعهما فتعين ان يكون اعم
من تقيضه وهذا كله اذا فسرت مانعة الجمع ومانعة الخلو بالمعنى الاخص وهو ما حكم
فيها بامتناع اجتماع جزئيهما في الصدق وجواز اجتماعهما في الكذب او بامتناع
اجتماع جزئيهما كذا وجواز الاجتماع صدقا اما اذا فسرنا بالمعنى الاعم وهو ما حكم
فيها بامتناع الاجتماع من غير التعرض لقيد اخر جاز تركبهما من قضيتين شأنهما
ذلك ومن قضية وتقيضها او مساوية وهو ظاهر ويمكن تركب مانعة الخلو من
اجزاء فوق اثنين وان اعتبر منع الخلو بين اى جزئين كانا كقولنا اما ان يكون هذا
الشيء لاشجرا او لاحجرا او لاحيوانا اما ان اعتبرناهما بحيث يكون بين كل معين
من اجزائهما وبين المعين الآخر منع الخلو ويكون بين ذلك المعين وبين احد الاجزاء
الباقية منع الخلو ايضا لم يمكن تركبهما لانه لو تركبت على هذا الوجه كان كل
معين فرض اخص من احد الاجزاء الباقية ومتى كان كذلك لا يكون بين المعين
المفروض واحد الاجزاء الباقية منع الخلو بيان المقدمة الاولى ان كل معين يفرض
يستلزم احد الاجزاء الباقية ولا ينعكس اى لا يستلزم احد الاجزاء الباقية المعين
المفروض اما استلزام المعين احد الاجزاء الباقية فلانه اذا صدق المعين المفروض
فلا بد ان يصدق احد الاجزاء الباقية فانه لو لم يصدق لاجتماع نقايض الاجزاء ضرورة
ان انقضاء احد الامور بشمول العدم وحينئذ يلزم اجتماع النقيض مع الاخص من تقيضه
لان التقدير ان بين كل جزء وجزء آخر منع الخلو فيكون تقيض كل جزء اخص من عين
الاخر فلو اجتمع تقيضا هما كان الشيء مجتمعاً مع الاخص من تقيضه مالا اذا فرضنا
ان يكون بين (ا) و (ب) منع الخلو فيكون تقيض (ب) اخص من عين (ا) وعين
(ا) تقيض لتقيض (ا) فلو اجتمع التقيضان كان تقيض (ا) مجتمعاً مع الاخص من
تقيضه اى من عين (ا) لكن اجتماع النقيض مع الاخص من تقيضه محال لاستلزامه
الجمع بين التقيضين واما انه لا ينعكس فلان احد الاجزاء يصدق على كل معين فلو استلزم
اخذ الاجزاء كل معين فرض استلزم كل جزء سائر الاجزاء فلم يكن كل جزء اعم من تقيض
الجزء الاخر لاستحالة ان يكون تقيض اللازم اخص من الملزوم فلم يكن بينهما منع الخلو
وقد فرض كذلك ههنا ايضا لو كان بين اللازم والملزوم منع الخلو لا يستلزم تقيض اللازم
عين الملزوم فكان الملزوم متحققا بدون اللازم وايضا لا يستلزم نقض اللازم عين الملزوم
لان تقيض اللازم يستلزم عين الملزوم وعين الملزوم يستلزم عين اللازم وبيان المقدمة

الثانية انه لو كان بين العام والخاص منع الخلو لا يستلزم نقيض العام عين الخاص وانه محال
 وفيه نظر اما اولافلانه لو صح الدليل لامتنع تركيب مانعة الخلو من اكثر من جزئين بحيث
 يكون منع الخلو بين كل معين ومعين آخر فلا يكون بالشرط الثاني حاجة على ان النقيض
 قائم ببيان الملازمة انه لو تركبت مانعة الخلو بحيث يكون منع الخلو ثابتا بين كل جزء معين
 ومعين آخر كان منع الخلو ثابتا بين ذلك المعين وبين احد الاجزاء الباقية لامتناع
 ارتفاعهما وهو ظاهر ولان نقيض المعين يستلزم احدا الاجزاء الباقية من غير عكس
 فنقيضه اخص منه ولان احدا الاجزاء الباقية اعم من كل جزء منها ومنع الخلو بين الشيء
 والاخص يستلزم منع الخلو بين الشيء والاعم بالضرورة واما ثانيا فلان امتناع انتفاء احد
 الاجزاء الباقية في انفسها لا يدل على لزوم احدها للمعين المفروض لان وجوب تحققه ليس
 بنا شيء منه بل انما هو بطريق الاتفاق لا يقال نحن نقول من الابتداء لو تحققت منفصلة
 كذلك وكلما صدق المعين المفروض صدق احد الاجزاء الباقية ولو كان بطريق الاتفاق
 فانه لو لم يصدق احد الاجزاء لاجتماع نقيضها وهو محال فيكون صدق احد الاجزاء مع
 كل معين فرض دائما فلا يكون بينهما منع الخلو والاوجب صدق كل منهما اي
 المعين واحد الاجزاء بدون الاخر ضرورة ان عين كل منهما يكون اعم من نقيض
 الاخر لاننا نقول العموم بحسب اللزوم وهو لا يستدعي صدق اللازم مع صدق
 الملزوم لجواز تحقق الملزوم واللازم مع انتفاء الملزوم دائما واما ثالثا فلان اكثر
 المقدمات مستدرك وذلك لانه لو ثبت ان المعين يستلزم احدا الاجزاء الباقية كفي في
 اثبات المطلوب لامتناع منع الخلو بين المعين واحد الاجزاء لانه لا يكون المعين اعم
 من نقيض احد الاجزاء واما ما نعت الجمع فيمكن تركيبها من اكثر من جزئين بحيث
 يكون بين اي جزئين منع الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجرا او حيوانا
 ويمكن تركيبها وان شرطنا المجمع كذلك اي منع الجمع بين كل معين ومعين آخر ودين ذلك
 المعين واحد الاجزاء الباقية لان منع الجمع بين كل معين ومعين آخر يستدعي منع الجمع بين كل
 معين واحد الاجزاء الباقية ضرورة ان كل معين فرض يكون اخص من نقيض احدا
 الاجزاء الباقية لانه متى تحقق المعين ارتفع الاجزاء الباقية جميعا وهو نقيض احدها
 وليس اذا تحقق نقيض احدها تحقق المعين لجواز ارتفاع الكل هذا والحق ان شئنا
 من المنفصلات لا يمكن ان يتركب من اجزاء فوق اثنين لان المنفصلة هي التي حكم
 فيها بالمنافاة بين قضيتين على احد الانحاء الثلاثة فلا انفصال الا بين الجزئين والشيخ
 لما عرف الحقيقة بانها التي العناد بين طرفيها في الصدق والكذب اورد السؤال
 بالحقيقة ذات الاجزاء فان اي جزئين منها ليس بينهما عناد في الصدق والكذب
 فلا يكون التعريف جامعا اجاب بما حققناه وعلى هذا يظهر ورود السؤال والجواب
 واما ما ظنوا من جواز تركيب مانعتي الجمع والخلو من اجزاء كثيرة فهو ظن سوء لانا

اذا قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا او حيوانا فلا بد من تعيين طرفيها حتى يحكم بينهما بالانفصال واذا فرضنا احد طرفيها قولنا هذا الشيء شجر فالطرف الاخر اما قولنا هذا الشيء حجر واما قولنا هذا الشيء حيوان على التعيين او اعلى التعيين فان كان احدهما على التعيين تم الانفصلة به وكان الاخر زائدا حشوا وان كان احدهما لاعلى التعيين لم يمكن انفصال مانع من الجمع لجواز تصادقهما حتى اذا صدق قولنا هذا الشيء حجر صدق ايضا ان هذا الشيء اما شجر او حيوان مانعا من الجمع وان كان جزاها مرتفعين بل هذه الانفصلة في التحقيق ثلث منفصلات احداها من الجزء الاول والثاني وثالثتها من الجزء الاول والنسالت وثالثتها من الثاني والثالث فكما ان الجملة اذا تعددت معنى الموضوع او المحمول بالفعل تكررت كذلك الشرطية تتكرر بتعدد احد طرفيها على ان الانفصال الواحد نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تتصور الا بين اثنين فان النسبة بين امور متكررة لا تكون نسبة واحدة بل نسبيا متكررة وحينئذ نقول قولهم لا يمكن تركيب الحقيقية من اجزاء كثيرة ويمكن تركيب مانعة الجمع والخلو منها ان ارادوا بهما الانفصلة الواحدة حتى ان الحقيقية الواحدة لا يمكن تركيبها من الاجزاء الكثيرة ومانعة الجمع والخلو يمكن ان يتركب منها فلا تم ان الانفصلة الثالثة بان هذا الشيء اما شجر او حجر او حيوان او بانه اما لا شجر او لا حجر او لا حيوان منفصلة واحدة بل منفصلات متعددة وان ارادوا بهما الانفصلة الكثيرة فكما تتركب الحقيقية المتكررة من حقيقيات كذلك مانعة الجمع والخلو وعلى كلا التقديرين لم يكن بين الحقيقية واختلافها فرق في ذلك (قوله الرابع تعدد تالي المتصلة يقتضي تعددها) المراد بتعدد الشرطية ليس ما ذكر في الجمليات فان التعدد بالفعل معتبر ثمة والمعتبر ههنا التعدد بالقوة فالبحث في ان الشرطية اذا كانت واحدة يجب وحدة الحكم بالاتصال او الانفصال فكان في جانب المقدم كثرة حتى يكون الحكم فيها بالاتصال لا الكل من حيث انه كل او الانفصال منه او كان في جانب التالي كثرة حتى يكون الحكم فيها بالاتصال الكل او انفصاله هل يتعدد بحسب تعدد اجزاء المقدم او اجزاء التالي فتعدد تالي المتصلة سواء كانت كلية او جزئية تقتضي تعددها ويحفظ كلية الاصل وكيفيته لان ملزوم الكل كليا او جزئيا ملزوم للجزء كذلك بقياس من الاول صفراء الاصل وكبراه استلزام الكل لجزئه هكذا كليا كان او قد يكون اذا كان (اب) (فجد) و(هز) وكذا كان (جد) و(هز) (فجد) او (هز) فكما كان او قد يكون اذا كان (اب) (فجد) و(هز) و(هز) او قد يكون اذا كان (اب) (فهد) و(هز) وتعدد مقدمها لا يقتضي تعددها ان كانت كلية لجواز ان يكون الكل ملزوما لشيء كليا ولا يكون الجزء ملزوما له كذلك وان كانت جزئية فتعدد مقدمها يقتضي تعددها بياها من الشكل الثالث

الرابع تعدد تالي المتصلة
يقتضي تعددها لان
ملزوم الكل ملزوم
الجزء وتعدد المقدم
لا يقتضي لان الكل
قد يكون ملزوما دون
الجزء وهذا في الكلية
واما في الجزئية فتعدد
ايضا يقتضيه بياها من
الثالث والاولى الكل
وتعدد اجزاء مانعة
الخلو يقتضي تعددها
لا استلزام الكل للجزء
ولا هيضه في مانعة
الجمع لعدم استلزام
انتفاء الكل انتفاء
الجزء من

والوسط الكل فاذا صدق قديكون اذا كان (اب) و (جد) (فهز) صدق قديكون
اذا كان (بج) (فهز) وقد يكون اذا كان (اب) (فهز) لصدق قولنا كلما كان (اب)
و (جد) (فاب) او (جد) نجعله صغرى الاصل حتى ينتج المطلوب و يظهر منه
ان الاصل لو كان كلياً متعدد ايضاً لكن لا يحفظ الكم وتعددا جزاء مانعة الخلو يقتضى
تعدددها و يحفظ الكم والكيف لان الكل مستلزم للجزء و امتناع الخلو عن الشيء
و الملزوم يقتضى امتناع الخلو عن الشيء واللازم وهذه الدلائل تتوقف على حقيقة
استلزام الكل للجزء و ستمنع ما فيه وتعدد اجزاء مانعة الجمع لا يقتضى تعددها لان منع
الجمع بين الشيء والكل لا يستلزم منسج الجمع بين الشيء والجزء لعدم استلزام انتفاء
الكل انتفاء الجزء فيجوز ان لا يجمع الكل السى والجزء بجماعه وحكم الحقيقة
حكمهما لما فيها من المتعين فلا يلزمها الا مانعة الخلو هذا في الموجبات اللزومية
والعنادية ولم يتعرض في الكتاب للاتفاقيات والسوالب لانسياق الذهن اليها بادنى
نظر ونحن نشير اليها اشارة خفيفة اما الموجبات الاتفاقية فهي لاتفارق اللزوميات
والعناديات في الحكم لان الكل اذا كان مصاحباً لشيء دائماً او في الجملة كان الجزء
مصاحباً له كذلك ومصاحب الكل دائماً لا يجب ان يكون مصاحباً للجزء دائماً بخلاف
المصاحبة الجزئية نعم لو اخذناها خاصة افتضى تعدد مقدمها ايضاً تعددها لانه متى
صدق شئ مع مجموع صادق صدق مع كل واحد من اجزائه ومنع الخلو عن الشيء
والكل يسلم منع الخلو عن الشيء والجزء ومنع الجمع ليس كذلك واما السوالب
الاتفاقية وغيرها فتعدد تالى المنصلة لا يقتضى تعددها لان عدم لزوم الكل كلياً
كان اوجزباً او مصاحبة لا يستلزم عدم لزوم الجزء او مصاحبة وتعدد مقدمها
يقضى تعددها جزئية من الشكل الثالث والمقدمة القائلة باستلزام الكل الجزء
صغرى والمنصلة ان كانت مانعة الجمع تعدد بتعدد جزئيتها لاستلزام جواز اجتماع
الشيء مع مجموع جوار اجتماعه مع كل واحد من اجزاء ذلك المجموع وان كانت مانعة
الخلو فتعدد اجزائها لا يوجب تعددها لان جواز الخلو عن الشيء والمجموع لا يستلزم
جواز الخلو عن الشيء وجزئيه وان كانت حقيقة فحكمها حكم مانعة الجمع ان كان
صدقها لجواز صدق الطرفين وحكم مانعة الخلو ان كان صدقها لجواز كذب
الطرفين (قوله وقد يؤخر حرف الاتصال والانفصال) صيغة الشرطية ان يقدم
حرف الاتصال والانفصال على المقدم فضلاً عن موضوعه لكن ربما يؤخران عنه
اما في الاتصال فكقولنا الشمس ان كانت طالعة فالنهار موجود واما في الانفصال
فلا يتصور الاذا كان جزاء مستترين في ذلك الموضوع كقولنا كل عدد اما ان يكون
زوجاً او فرداً وحينئذ تكون القضية شرطية شبهة بالجملة اما انها شرطية فلا انها

وقد يؤخر حرف
الاتصال والانفصال
عن موضوع المقدم
فنصير الشرطية
شبهية بالجملة لكنهما
تتلازمان في المنصلة
دون المنصلة لان
الحقيقية المركبة من
كيتين مستترتين
في الموضوع اذا قدم
حرف الانفصال عليه
صارت مانعة الجمع
دون الخلو متى

هند التحليل تنحل الى قضيتين كما كانت عند تقديم الاداة وبقاء معنى الاتصال والانفصال ولست اقول معنى القضية باق كما كان لجواز تغيره واما انها شبيهة بالجملية فلاشتمالها على شأية الجملة وهي حل ما بعد الموضوع عليه لكهنا الى الشرطية التي هي على الوضع الطبيعي والشبيهة بالجملية متلازمتان في المتصلة فانه متى صدق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود صدق الشمس ان كانت طالعة فالنهار موجود وبالعكس دون المنفصلة لان المركبة من كليتين مشتركين في الموضوع قد يصدق حقيقة اذا اخر حرف الانفصال عنه لصدق قولنا كل واحد واحد من افراد العدد اما زوج او فرد ما نعا من الجمع وانخلو واذا قدم حرف الانفصال عليه كما اذا قلنا اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فرد اصارت ما نعة الجمع دون انخلو لجواز قسم ثالث وهو ان يكون بعض العدد زوجا وبعضه فردا هذا ما قالوه وفيه نظر لانه اذا اخر حرف الاتصال او الانفصال عن الموضوع امكن ان يوضع لما بعد الموضوع مفردا اذ ليس معنى القضية حينئذ الا ان الشمس شي صفة كذا لا كل عدد شي صفة كذا لانه لا يخلو عن احد الامرين فاذا وضع للشيء الموصوف الف مثلا صح ان يقال الشمس او كل عدد الف فهي جملة بالحقيقة وايضا المحكوم عليه فيهما مفرد ولاشيء من الشرطية كذلك على اننا نقول من الرأس المحكوم عليه عند تأخير الاداة ان كان هو المحكوم عليه كما كان حتى لا يتغير الا في اللفظ لم تكن القضية شبيهة بالجملية بل شرطية كما كانت الالهم الا في اللفظ ولم يتغير المعنى لافي الاتصال ولا في الانفصال وان كان هو موضوع المقدم وقد حكم عليه بشرط او مفهوم مردد على ما يلوح من كلامهم فلا يكون شرطية بل جملة بالحقيقة ولم تكن القضيتان متلازمتين في الاتصال لان الجملة الموجبة تستدعي وجود الموضوع والمنفصلة الموجبة لا تستدعي وجود موضوع المقدم (قوله وكلما ان شديدة الدلالة على الازوم) قال الشيخ في الشفاء حروف النسرط تختلف فيهما ما يدل على الازوم ومنها ما لا يدل عليه فالك لا تقول ان كانت القيامة قامت فيحاسب الناس اذ لست ترى التالي يلزم من وضع المقدم لانه ليس بضروري بل ارادى من الله سبحانه وتعالى وتقول اذا كانت القيامة قامت يحاسب الناس وكذلك لا تقول ان كان الانسان موجودا فالانسان زوج لكن تقول متى كان الانسان موجودا فالانسان زوج فيشبه ان يكون لفظه ان شديدة الدلالة على الازوم ومتى ضعيفة في ذلك واذا كانت وسطا واما اذا فلا دلالة له على الازوم البتة بل على مطلق الاتصال وكذلك كلما واما وعد المنصف مهما ولو ايضا من هذا القبيل وفي ذلك كله نظر لان الفرق بين ان قامت واذا قامت وبين ان كان الانسان موجودا ومتى كان لا يجب ان يكون بدلالة ان على

وكلمة ان شديدة
الدلالة على الازوم
ثم اذ دون باقي حروف
الاتصال كذا ومهما
ومتى وكلما واما
متى

اللزوم دون اذا ومتى لجواز ان يكون بدلالته على الشك في وقوع لمقدم وعدم دلالتها عليه بل هذه الكلمات بعضها موضوعة للشرط وبعضها متضمن لمعناه والشرط هو تعليق امر على آخر اعني من ان يكون بطريق اللزوم او الاتفاق فلا دلالة لها على اللزوم اصلا على ما لا يخفى لمن له قدم في علم العربية والعجب ان اذدال على اللزوم واذا لا يدل عليه مع ان اذليس بموضوع للشرط البتة وفي اذارايحة الشرط على ان مثل هذا البحث ليس من وظائف المنطق ولا يجدي فيه كثير نفع وانما هو فضول من الكلام (قوله الخامس في حصر الشرطية وخصوصها) الشرطية تكون محصورة ومهملة وشخصية كما ان الحلية يكون كذلك وقد ظن قوم ان حصرها واهمالها وشخصيتها بسبب الاجزاء فان كانت كلية كقولنا ان كان كل انسان حيوانا فكل كائن حيوان فالشرطية كلية وان كانت شخصية كقولنا كلما كان زيد يكتب فهو بحر كيديه فهي شخصية وان كانت مهملة فمهملة ولو نظرنا بين التحقيق لوجدوا الامر بخلاف ذلك فان الحلية لم يكن كلية لاجل كلية الموضوع والمحمول بل لاجل كلية الحكم الذي هو هناك جل ونظيره ههنا اتصال وعناد فكما يجب في الحليات ان ينظر الى الحكم لالي الاجزاء كذلك في الشرطيات يجب ارتباط تلك الاحوال بالحكم فكلمة المتصلة والمنفصلة اللزوميتين بعموم اللزوم والعناد جميع الفروض والازمنة والاحوال اعني التي لا تنافي استلزام المقدم للتالي او عناده اياه وهي الاحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم وان كانت محالة في انفسها سواء كانت لازمة من المقدم او عارضة له فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا فلسنا نقتصر في لزوم الحيوانية على انها ثابتة في كل وقت من اوقات ثبوت الانسانية بل اردنا مع ذلك ان كل حاد ووضع يمكن ان يجمع وضع انسانية زيدا من كونه كاتب او ضاحكا او قائما او قاعدا او كون الشمس طالعة او الفرس صاهلا الى غير ذلك فان الحيوانية لازمة للانسان في جميع تلك الاحوال والاضاع ولم يشترط فيها امكانها في نفسها بل يعتبر تحقق اللزوم والعناد عليها وان كانت محالة كقولنا كلما كان الانسان فرسا كان حيوانا فانه يمكن ان يجمع المقدم مع كون الانسان صاهلا وان استحال في نفسه والشيخ اقتصر في التفسير على الاوضاع ولو اقتصر على الازمنة لكان له وجه واما الفروض فان اراد بها التقدير حتى يكون معنى الكلية ان الاتصال والانفصال ثابت على جميع التقادير كانت شرطية على التقدير والكلام في الشرطية في نفس الامر وان اراد بها فروض المقدم مع الامور الممكنة الاجتماع فقد اغني عن ذكرها الاحوال وانما قيدها بان لا ينافي الاستلزام او العناد احترازا عن فرض المقدم بحال لا يلزمه التالي او لا يمانده المناق للزوم والعناد الكليين فاننا لو عمننا الاحوال في الكلية بمحيثية: اول المنفعة الاجتماع من المقدم لزم ان لا يصدق كلية اصلا فاننا لو فرضنا المقدم مع عدم التالي او مع عدم

انما قيل في حصر
الشرطية وخصوصها
واهمالها كلية
المتصلة والمنفصلة
اللزوميتين بعموم اللزوم
والعناد للفروض
والازمنة والاحوال
اعني التي لا تنافي
استلزام المقدم للتالي
او عناده اياه احترازا
عن فرض المقدم
بحال لا يلزمه التالي
اولا يعانده المنافي
للزوم والعناد الكليين
لا بعموم المقدم ولا
بتعميم المراتب فتدبر
يكون المقدم امرا
مستقرا وجزئيهما
مجزئيهما وخصوصهما
بتعين بعض منها كقوله
ان جئتني اليوم فاننا
اكرمك واهما لهما
باهمالها متي

لزوم التالي اياه لا يلزمه التالي اما على الوضع الاول فلانه يستلزم عدم التالي فلو كان
 ملزوما للتالي ايضا كان امرا واحدا ما ز وما للتقيضين وانه محال واما على الوضع الثاني
 فلانه يستلزم عدم لزوم التالي فلو كان ملزوما له كان ملزوما له ولم يكن ملزوما وهو
 ايضا محال فيصدق ليس كل تحقق المقدم يلزمه التالي وهو مناف للزوم الكلي وكذا
 لو اخذنا المقدم في مانعة الجمع مع صدق الطرفين امتنع ان يعانده التالي في الصدق
 لاستلزامه التالي حينئذ فلو عانده كان لازما منا فيا اوفى مانعة الخلو مع كذبهما امتنع
 ان يعانده التالي في الكذب فليس دائما اما المقدم او التالي وهو مناف للعناد الكلي
 هكذا يتل المتأخرون عن الشيخ وقالوا عليه هب ان مقدم اللزومية اذا فرض مع عدم
 التالي او مع عدم لزوم التالي يستلزم عدم التالي او عدم لزومه لكن لانهم عدم لزوم
 التالي له ولم لا يجوز ان يستلزم التالي وعدمه اولزومه وعدم لزومه فان المحال جاز
 ان يستلزم التقيضين وكذا لك لانهم ان مقدم العنادية اذا فرض مع صدق الطرفين
 او مع كذبهما امتنع ان يعانده التالي غاية ما في الباب ان يكون معاندا لتقيض التالي
 لاستلزامه اياه لكن لا يلزمه ان لا يعانده التالي لجواز ان يعانده الشيء الواحد التقيضين
 واجابوا عنه بتغير الدعوى بانه لو لم يعتبر في الاوضاع امكان الاجتماع لم يحصل الجزم
 بصدق الكلية لان عدم التالي او عدم لزومه اذا فرض مع المقدم احتمل ان لا يلزمه التالي
 فان المحال وان جاز ان يستلزم التقيضين لكن ليس بواجب وصدق الطرفين او
 كذبهما اذا اخذ مع المتقدم جاز ان لا يعانده التالي اذ معاندة المحال للتقيضين غير واجبة
 وان جوزناها والاعتراض غير وارد لانه لو استلزم الشيء الواحد التقيضين او عادهما
 لزم المنافاة بين اللازم والمزوم اما في الاستلزام فلان كل واحد من التقيضين مناف
 للآخر ومنافاة اللازم للشيء تستدعي منافاة المزوم اياه ولانه اذا صدق المقدم صدق
 اخذ التقيضين وكلما صدق احد التقيضين لم يصدق التقيض الآخر فاذا صدق
 المقدم لم يصدق التقيض الآخر فبينهما منافاة ولانه اذا صدق تلك الملازمة واستثناء
 تقيض التالي يلزم تقيض المقدم فيكون بين تقيض التالي وعين المقدم منافاة لان
 عدم المقدم لازم من تقيض التالي واما في العناد فلان معاندة الشيء لاحد التقيضين
 يوجب استلزامه لا تقيض الاخر ان كانت في الصدق او استلزام التقيض الآخر
 اياه ان كانت في الكذب وقد عرفت استحالة المنافاة بين اللازم والمزوم
 لا يقال لاختفاء في جواز استلزام المحال للتقيضين فانه يصدق قولنا كل ما كان الشيء
 انسانا ولا انسانا فهو انسان وكل ما كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو لا انسان فلانسان
 والانسان لازمان للجموع المحال فان قلتم لو استلزم المجموع الجزء لزم اجتماع
 الضدين في الواقع لانه اذا صدقت القضية الاولى ومعناها مقدمة صادقة في نفس
 الامر وهي ليس البنية اذا كان الشيء انسانا فهو لا انسان فبجعلها صغرى

لهذه القضية لنتج ليس البتة اذا كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو لا انسان
وهو يضاد القضية الثانية واذا اضمناها الى قولنا ليس البتة اذا كان الشيء
لا انسانا فهو انسان انتج ما يضاد الاولى منعنا صدق السالبة الكلية لتحقيق
الملازمة الجزئية بين اى امرين ولو بين النقيضين بقياس ملتزم من القضية على
منهج الشكل الثالث على ان قياس الخلف ادل دليل على جواز استلزام الشيء الواحد
للتقيضين فاما اذا قلنا لو صدق القياس وجب ان يصدق النتيجة والاصد نقيضها
مع القياس وحيدئذ يظم مع الكبرى ويتج نقيض الصغرى فقد استلزم المجموع
المركب من القياس ونقيض النتيجة نقيض الصغرى وهو مستلزم للصغرى بالضرورة
فيكون المجموع مستلزما للتقيضين لانا نقول المجموع انما يستلزم الجزء لو كان كل
واحد من اجزائه له مدخل في اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء
دخلا في تحقيق المجموع في الاولى ان يكون له مدخل في اقتضائه وتأثيره ومن البين
ان الجزء الآخر لا يدخل له في اقتضاء ذلك الجزء بل وقوعه في الاستلزام وقوع اجنبى
بحرى مجرى الحشو فالانسان والا انسان لا يستلزم لا الانسان ولا الا انسان
نعم المتلازمان صادقتان بحسب الالزام لكن الكلام في اللزومية بحسب نفس الامر
وليس لنا في قياس الخلف الا ان نقيض النتيجة مع الكبرى يتج نقيض الصغرى
واما ان القياس ملزوم للصغرى فليس بصادق ولا البيان موقوف عليه فان قلت
اليس الشيخ قال اذا فرض المقدم مع عدم التالى يستلزم عدم التالى فقد قال باستلزام
المجموع الجزء فنقول لتحقيق كلامه ان المقدم في تلك الحالة بنا في التالى بالضرورة
فلا يستلزمه وليس كلية المتصلة والمنفصلة به وم المقدم اى بكيته لما مر في صدر
هذا البحث ولا بمعوم المرار والمراد بالمرّة لزمان التجدد المتصرم ككتابة الانسان
فانها تجدد في زمان وتنفرض في آخر فيقال كل مرة يكون الانسان كاتباً يكون
متحرك الاصابع وذلك لجواز ان يكون المقدم امراً مستمراً منزهاً عن المدار كقولنا كلما
كان الله تعالى عالماً فهو حى وجزئية المتصلة والمنفصلة لا بجزئية المقدم والتالى بل بجزئية
الفروض والازمنة والاحوال كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا
فان الانسانية انما يلزم الحيوانية على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون اما ان يكون
الشيء ناميا او جامدا حقيقيا فان العناد بينهما انما هو على وضع كونه من العناصر
وعما يجب ان يعلم ههنا ان طبيعة المقدم في الكليات مقتضية للتالى مستقلة بالاقتضاء
اذ لا دخل للاوضاع فيه فانه لو كان لشيء منها مدخل في اقتضاء التالى لم يكن
الملزوم والمعاند هو وحده بل هو مع امر آخر واما في الجزئيات فلمقد مهسا دخل
في اقتضاء التالى فان كانت محرقة عن الكلية فظاهر والا فهو لا يتقل بالاقتضاء
فيكون هناك امر زائد على طبيعة المقدم واذا انضم اليها يكن المجموع في الاقتضاء

فيكون الملازمة بالقياس الى المجموع كلية وبالقياس الى طبيعة المقدم جزئية وقد نسخ
بعض الاذهان ان ذلك الامر الزائد لابد ان يكون ضروريا للمقدم حاة لزوم فانه
لولا لم يكن ضروريا لم يتحقق الملازمة لانه شرط للزوم التالي للمقدم وجواز زوال
الشرط يوجب جواز زوال المشروط وايضا يلزم الملازمة الجزئية بين الامور التي
لا تتعلق بينها فان زيدا بشرط كونه مجتمعا مع بكر يستلزمه وكذا شرب زيد لا كل
عمرو وكذا الحجر للحيوان فيصدق قد يكون اذا وجد زيد وجد عمرو وقد يكون
اذا شرب زيد كل عمرو وقد يكون اذا كان الحجر موجودا كان الحيوان موجودا وح
يلزم كذب السوالب الكلية للزومية وكذب الموجبات الاتفية الكلية مع ان جمهور
العلماء اجمعوا على صدقها ثم بنى عليه خيالات ظن بسببها اختلال اكثر قواعد القوم
وهو في غاية الفساد اما الشبهة الاولى فلان قوله الامر الزائد شرط في لزوم التالي للمقدم ان
اراد به انه شرط في اللزوم الكلي الذي هو بالقياس الى المجموع فلا يلاما امتناع في ان زواله
موجب لزوال اللزوم الكلي وان اراد به انه شرط في اللزوم الجزئي فهو ممنوع اذ لا معنى
له الا ان المقدم له دخل في اقتضاء التالي وهو متحقق سواء انضم اليه الامر الزائد
اولا وقد صرح الشيخ بعدم لزوم كونه ضروريا حتى يحكم بان قولنا قد يكون اذا كان
هذا انسانا فهو كاتب لزومية لانه لا زم له على وضع انه يدل على ما في النفس برقم
برقه ولا خفاء في ان هذا الوضع ليس بضروري للانسان واما الشبهة الثانية فلان
اللزوم الجزئي بين كل امرين اما يلزم لولا لم يعتبر اقتضاء المقدم واقتصرنا على
اقتضاء الامر الزائد وليس كذلك فانا لولا لم نعتبر ذلك لم يكن هو الملزوم بل غيره
على ان الامر الزائد لو وجب ان يكون ضروريا فان كان ضروريا لذات المقدم
انقلب الملازمة الجزئية كلية وان لم يكن ضروريا لذاته بل لامر آخر فذلك الامر
ان كان ضروريا لذات المقدم لزم المحذور ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما لا يكون
ضروريا للمقدم فامكن انفكاكه عن المقدم فلا تتحقق الملازمة كما ذكره من انه شرطها
هذا هو الكلام في حصر المتصلة والمنفصلة واما خصوصيهما فبمعين بعض الازمان
او الاوضاع كقولنا ان جئتني اليوم او راكبا اكرمتك واهما لهما باهمال الا زمان
والاحوال وبالجملة الاوضاع والازمنة في الشرطيات بمنزلة الافراد في الجمليات
فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي مخصوصة وان لم يكن فان بين كية
الحكم انه على كل الافراد او بعضها فهي المحصورة والافالمهمة كذلك ههنا
ان كان الحكم بالاتصال والانفصال على وضع معين فالشرطية مخصوصة والافان
بين كية الحكم انه على كل الاوضاع او على بعضها فهي المحصورة وان لم بين بل
اهمل بيان كية الحكم فهي المهمة واعلم ان في هذا الفصل مباحث طويلة الاذئاب
مسدولة الحجاب غفل المتأخرون عنها ولم ينبهوا الشيء منها واداهم الغفلة عن تحقيق

ويشترط في الكلية

الاتفاقية ايضا كون
الطرفين بحسب
الحقيقة اذ يجوز
كذبهما في الخارج
في بعض الازمنة
و السالبة للزومية
والعنادية ما يسايب
اللزوم والعناد لا ما
يثبت لزوم السلب
وعناده وجهتهما
و اطلاقهما بجهة
اللزوم والعناد
و اطلاقهما وسور
الموجبة المتصلة الكلية
كلما ومتى ومهما وسور
المنفصلة الكلية دائما
وسور السالبة الكلية
فيهما ليس البتة وسور
الاجباب الجزئي فيهما
قد يكون وسور السلب
الجزئي في المتصلة
ليس كلما وفي المنفصلة
ليس دائما وان واذا
ولو في المتصلة واما
وحده في المنفصلة
للإهمال متى
الفصل الحادي عشر
في تلازم الشرطيات
وتعاند هسا وفيه
ابحاث الاول في تلازم
المتصلات واستلزامها
لعكسها كافي الجمليات

متين

هذا المقام الى خبط العشواء في ايراد الاحكام ولو لا مخافة التطويل اللازم
من التفصيل لامطرنا سحب الافكار ورفعنا حجب الاستار ولعل الله سبحانه وتعالى
يوفق في كتاب آخر للعود الى ذلك بمنه العليم (قوله ويشترط في الكلية الاتفاقية)
الموجبة الاتفاقية انما تكون كلية اذا حكم فيها بالاتصال او الانفصال في جميع الازمان
وعلى جميع الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر ويشترط ايضا ان يكون طرفاها
حقيقتين اذ لو كان احدهما خارجيا جازا كذب ذلك الطرف لعدم موضوعه
في الخارج في بعض الازمنة فلم يتوافقا في الصدق في جميع الازمنة واما السوالب
فالسالبة للزومية والعنادية ما يحكم فيها بسلب لزوم التالي وعناده في جميع الازمنة
والاوضاع ان كانت كلية وفي بعضها ان كانت جزئية حتى يكون اللزوم المرفوع
والمعاند المرفوعة جزأ من التالي من حيث هو تال فاذا قلنا ليس اذا كان كذا كان كذا
واردنا رفع اللزوم كان معناه ليس البتة اذا كان كذا يلزمه كذا وكذلك اذا اردنا
رفع الموافقة كان معناه ليس البتة اذا كان كذا يوافق كذا في الصدق لا ما يحكم فيه
بلزوم سلب التالي او عناد سلبه فانها موجبة لزومية او عنادية سالبة التالي وليس
يديهما تلازم على ماسيجي في باب التلازم وكذا السالبة الاتفة ما يحكم فيها برفع
الاتفاق في الاتصال والانفصال دائما ان كانت كلية وفي الجملة ان كانت جزئية لاثبات
اتفاق السلب وان كان بينهما تلازم لانه لو وافق التالي وعدمه بشيء واحد لزم
اجتماع التقيض في الواقع وانه محال واما وجهتهما اي جهة المتصلة والمنفصلة
واطلاقهما في جهة اللزوم والعناد واطلاقهما فالوجهة ما يذكر فيها جهة اللزوم
او العناد والاتفاق كقولنا كلما كان (اب) (فجد) لزوما واتفاقا دائما اما ان يكون
(اب) او (جد) عناديا واتفاقيا المطلقة مالم يتعرض فيها بنى من ذلك وللشيخ
في اعتبار الجهة مسلك آخر يتوقف على ما عنده من تحقيق الكلية ولا يحتل بيباه
هذا الموضوع وسور المتصلة الموجبة الكلية كلما ومهما ومتى وسور المنفصلة الموجبة
الكلية دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الاجباب الجزئي فيهما
قد يكون وسور السلب الجزئي فيهما قد لا يكون وفي المتصلة خاصة ليس كلما
وفي المنفصلة خاصة ليس دائما وان واذا ولو في الاتصال واما وحده في الانفصال
للإهمال ولا حاجة الى تكرار الامثلة (قوله الفصل الحادي عشر في تلازم الشرطيات)
لما فرغ من تحقيق الشرطيات واقسامها شرع في اوزمها واحكامها فالشرطيات اذا قيس
بعضها الى بعض فالتقايسة بينهما اما بالتلازم او بالتعاند والتلازم ينحصر في عشرة
اوجه لانه اما ان يعتبر بين المتصلات او بين المتصلات او بين المتصلات والمنفصلات
وتلازم المنفصلات اما بين المتحدة الجنس او المخلفة الجنس * والتحدات الجنس
اما حقيقات او ممانعات الجمع او ممانعات الخلو * وتلازم المخلفات الجنس اما بين الحقيقية

ومناعة الجمع او بين الحقيقة ومناعة الخلو او بين مانعة الجمع ومناعة الخلو * وتلازم
المتصلات والمنفصلات اما تلازم المتصلة والحقيقة او المتصلة ومناعة الجمع او المتصلة
ومناعة الخلو والمراد بالمتصلات في هذا الباب اللزوميات وبالمنفصلات العناديات
والمصنف رتب لذلك هذه الاقسام خمسة مما حث اربعة منها لاقسام التلازم
الاول في تلازم المتصلات فقال استلزامها لعكسيها كما في الحملات وقيل الخوض
في تفصيله لابد من ايراد مقدمة لكيفية التناقض فيها فاعلم ان تناقضها كتناقض
الحملات في الشرائط والاختلاف كما وكيفنا كما ذكرنا الا انه يشترط فيها الاتصاف في
الجنس اى الاتصال والانفصال وفي النوع اى اللزوم والعناد والاتفاق لان ايجاب
لزوم الاتصال او تناقضه وسلبه مما يتناقضان جزئيا وكذلك ايجاب عناد الانفصال
واتناقضه وسلبه فتقيض قولنا كلما كان (اب فجد) لزوميا قد لا يكون اذا كان (اب فجد)
لزوميا وان كان تنافيا فانتهى وتقيض قولنا دائما اما ان يكون (اب) او (جد)
هناديا قد لا يكون اما (اب) او (جد) عناديا وان كان بالاتفاق فالاتفاق اذا عرفت
هذا فنقول اما العكس المستوي فالتصلة للزومية ان كانت سالبة كلية تنعكس كنفسها
لانه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب فجد) لصدق ليس البتة اذا كان (جد فاب) والا
فقد يكون اذا كان (جد فاب) فتجمله صغرى للاصل ليتيج قد لا يكون اذا كان
(جد فجد) وهو محال لصدق قولنا كلما كان (جد فجد) وان كانت سالبة جزئية
لم تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا فهو انسان ولا يصدق
قد لا يكون اذا كان الشئ انسانا فهو حيوان لصدق الموجبة الكلية التى هي تقيضها
وان كانت موجبة فسواء كانت كلية او جزئية تنعكس موجبة جزئية لزومية لانه اذا
صدق كلما كان او قد يكون اذا كان (اب فجد) فقد يكون اذا كان (جد فاب)
والافليس البتة اذا كان (جد فاب) ونضمه الى الاصل ليتيج ليس البتة او قد لا يكون
اذا كان (اب فاب) وهو محال لصدق قولنا كلما كان (اب فاب) او تنعكسه الى ما يضاد
الاصل كلية ويناقضه جزئيا قال المصنف في بعض تصانيفه وفي انعكاس الموجبة
اللزومية لزومية نظرا لجواز استلزام المقدم التالى بالطبع ولا يكون التالى كذلك نعم
مطلق الاتصال بينهما يقينى واما اللزوم فلا وهذا النظر اما يتوجه لومع انتاج
اللزوميتين في الاول لزومية واما على تقدير الاعتراف بذلك فلا توجيه له اصلا
واما مطلق الاتصال على منع اللزوم فليس يلزم فضلا عن اليقين لان اللزومية ان كانت
مركبة من كاذبين فعكسها لو لم تصدق لزومية لا يصدق تنافيا ايضا لكذب التالى
والتصلة الاتفاقية ان كانت خاصة لا يتصور فيها العكس لما مر من عدم امتياز مقدمها
عن تاليها بالطبع فلا يحصل بالتبديل قضية اخرى مغارة للاصل في المعنى وان كانت
عامة لم تنعكس لجواز ان يكون مقدمها كاذبا فاذا صار بالتبديل تاليا لم يوافق شيئا اصلا

واما المنفصلة فكذلك قد سميت ان لا عكس لها لعدم الامتياز بين طرفيها ولذلك اهملها المصنف واما عكس النقيض فالمتصلة الازومية ان كانت موجبة كلية تنعكس كنفسها فاذا صدق كلا كان (اب فيجد) فكلا لم يكن (جد) لم يكن (اب) لان انتفاء المزوم من لوازم انتفاء اللازم والاجاز ان ينفى اللازم وتبقى المزوم وهو بما يهدم الملازمة بينهما وما يورد بما يورد عليه منع التدبير والنقض بالمشتراك بين النقيضين كالامكان العام بالقياس الى الامكان الخاص ونقيضه فلو استلزم نقيض الامكان العام نقيض الامكان الخاص وهو مستلزم لعين الامكان العام لكن نقيض الامكان العام مستلزم لعينه وانه محال وانت خبير بالدفاع هل هذه الاسئلة من القواعد السالفة وقد آتينا على مباحث اخرى في هذا الباب في رسالة تحقيق المحصورات فليرجع اليها وان كانت موجبة جزئية لم تنعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو ليس بانسان ولا يصدق قد يكون اذا كان انسانا فهو ليس بحيوان * وان كانت سالبة تنعكس سالبة جزئية سواء كانت كلية او جزئية فاذا صدق ليس البتة او قد لا يكون اذا كان (اب فيجد) فقد لا يكون اذا لم يكن (جد) لم يكن (اب) ولا فكلا لم يكن (جد) لم يكن (اب) وتنعكس بعكس النقيض الى ما يناقض الاصل او يضاده والانتفاقيات لا عكس لها والامر فيها بين وكذا المنفصلات الا انه ربما يتوهم انعكاسها بناء على ان الحقيقية يستلزم حقيقة من نقيض طرفيها وممانعة الجمع وممانعة الخلو وبالعكس على ما سيحى لكنها لوازم اخرى غير مسماة بعكس النقيض لعدم الامتياز بين اطرافها في فرض نقيض التالي او نقيض المقدم ليس كذلك بحسب الطبع (قوله

لكن ذكر الشيخ ان كل متصلين توافقا في الكم) هذا الاستدراك مستدرك الا ان يقال لما كان تلازم المتصلات اما بطريق العكس او بطريق آخر اراد الفصل بينهما فاستدركه بلكن ذكر الشيخ في السقاء ان كل متصلين توافقا في الكم بان يكونا كليتين او جزئيتين والمقدم بان يكون مقدم احدهما عين مقدم الاخرى ونخلفنا في الكيف بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة وتناقضنا في النوال فيكون نال احدهما نقيض نال الاخرى تلازمتا وتعاكستا اما استلزام الموجبة للسالبة فلانه اذا استلزم المقدم التالي لم يستلزم نقيض التالي والا كان مستلزما للنقيضين مثلا اذا صدق كلا كان (اب فيجد) وجب ان يصدق ليس البتة اذا كان (اب) لم يكن (جد) والا فقد يكون اذا كان (اب) لم يكن (جد) فيلزم استلزام (اب) للنقيضين واما العكس فلانه اذا لم يكن المقدم مستلزما للتالي كان مستلزما لنقيضه والا لم يكن مستلزما للنقيضين فلو صدق ليس البتة اذا كان (اب فيجد) صدق كلا كان (اب) لم يكن (جد) والافقد لا يكون اذا كان (اب) لم يكن (جد) فلا يكون (اب) مستلزما للنقيضين وهو اى التلازم والانعكاس غير لازم لجواز استلزام مقدم واحد للنقيضين فلا يتم بيان لزوم

لكن ذكر الشيخ ان
ان كل متصلين توافقا
في الكم والمقدم
وتخالفنا في الكيف
وتناقضنا في النوال
تلازمتا وتعاكستا
وهو غير لازم لجواز
ملازمة النقيضين لمقدم
واحد فلم تلزم السالبة
الموجبة وجواز ان
لا يلزم ولا واحد من
النقيضين مقسدا ما
واحد فلم يلزم
الموجبة السالبة

السالبة الموجبة وجواز ان لا يلزم شئ من التقيضين مقدما واحدا كما اذا لم يكن بينه وبينهما علاقة كابين اكل زيد وشرب عمر ووعدمه فلا ينسق الاستدلال على لزوم الموجبة للسالبة هذا على ما نقلوا من الشيخ وهو مصرح بخلافه مطلع في عدة مواضع من فصل هذا التلازم على جملة المعنى لاختفاء فيه فيقال قد صرف عن ادراكه خفاء المقام ولا يحسمه فلم يجاب اطراف الكلام فقال المتصلتان الموصوفتان قد تؤخذان تارة بمطلق اتصال واخرى باتصال لزوم فجعل للزوم جزأ من التالى في احدهما ويؤتى بتقيضه من حيث هو لازم في الاخرى حتى يكون قولنا ليس البتة اذا كان (اب) يلزم ان يكون (جد) في قوة قولنا كلما كان (اب) فليس يلزم ان يكون (جد) والبرهان على تلازمهما اما في الكليتين المطلقتين فهو انه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب) فجدد فكلما كان (اب) فليس (جد) والاصل صدق تقيضه وهو قولنا ليس كلما كان (اب) فليس (جد) ومعنى هذا الكلام ان ليس (جد) لا يكون مع (اب) على بعض الاوضاع الاعلى سبيل اللزوم ولا على سبيل الاتفاق فيكون هناك وضع من الاوضاع يكون فيه (اب) و يكون معه (جد) وقد قلنا ليس البتة اذا كان (اب) فجدد هف وكذلك اذا صدق كلما كان (اب) فليس البتة اذا كان (اب) فليس (جد) والافقد يكون اذا كان (اب) فليس (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ولا يكون معه (جد) واما في الكليتين الازويتين فهو انه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب) يلزم ان يكون (جد) فكلما كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) والافقد لا يكون اذا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ويلزم منه (جد) وقد كان ليس البتة اذا كان (اب) يلزم ان يكون (جد) هف وكذلك على العكس اذا صدق كلما كان (اب) يلزم (جد) صدق ليس البتة اذا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) والافقد يكون اذا كان (اب) ليس يلزم ان يكون (جد) ففي بعض الاوضاع يكون (اب) ولا يلزم منه (جد) واما في الجزئيات فهو بتوسط تلازم الكلّيات مثلا اذا صدق ليس كلما كان (اب) فجدد فقد يكون اذا كان (اب) ليس (جد) والافليس البتة اذا كان (اب) ليس (جد) ويلزمه كلما كان (اب) فجدد وقد كان ليس كلما كان (اب) فجدد هف هذا كلام الشيخ بلافتراء عليه ولا زخرفة في ابيان وعندي ان لتلازم على ما ذكره اذا اعطى التعقل حقه لا يحتاج الى الدليل لغاية وضوحه فان التالى اذا لم يكن موافقا للمقدم ولا لازما له يكون تقيضه اما موافقا له او لازما بالضرورة واذا كان اتصاله بالمقدم مطلقا حتى يصدق باى وجه يكون اما اللزوم او الاتفاق لم يكن لتقيضه اتصال به لا باللزوم ولا بالاتفاق وكذلك سلب لزوم التالى للمقدم على جميع الاوضاع او بعضها يستلزم ايجاب سلب لزوم التالى على تلك الاوضاع وايجاب لزوم التالى للمقدم يستلزم سلب سلب لزوم التالى بل هو عينه عند التحقيق فقد بان ان نقل المتأخرين

ليس على ما ينبغي ورأيت واحدا من الاذكياء يقول ما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا لم يقلوا من الشيخ نقلا الا وهو ينادى عليهم بقله الفهم وكثرة لزال ولا اعتراضوا عليه اعتراضا الا وقد اتسم بوصمة اللاغية وانحطل مع انهم باختراع القواعد وبسط الفن مشهورون وفي السنة الاصحاح بقوة الذكاء وجودة القرينة مذكورون وكان ذلك كان لتقدمهم * لالتقدمهم * ولتوفر جدهم * لالتوفر جدهم * (قوله نعم اذا اتفقت المتصلتان) كل متصلتين اتفقتا في الكم والمقدم والكيف وتلازمنا في التالي اي كان تالي احدهما لازما لتالي الاخرى فلا يخلو اما ان تنعكس تلازم تاليهما ولا ينعكس وعلى التقديرين فالتصلتان اما ان تكونا موجبتين او سالبتين وعلى التقادير الاربعة فاما ان تكونا كليتين او جزئيتين فهذه ثمانية اقسام فان انعكس تلازم التاليتين فهما متلازمتان متعاكستان اما في الموجبتين فلان المقدم ملزوم لاحد التاليتين كليا او جزئيا وكل واحد منهما ملزوم للآخر كليا وملزوم الملزوم ملزوم فيكون المقدم ملزوما لتالي الآخر ونقول ايضا التاليان متساويان في الشيء اذا كان ملزوما لاحد المتساويين كليا او جزئيا يكون ملزوما للمتساوي الاخر بالضرورة او نقول اذا فرضنا ان يكون (جد) لازما (لهز) منعكسا عليه وصدق كلما كان (اب) (فجد) فكلما كان (اب) (فهز) بقياس من الاول صغراه المتصلة الاولى وكبراه استلزام تاليها لتالي الثانية هكذا كلما كان (اب) (فجد) وكلما كان (جدفهز) يتبع كلما كان (اب) (فهز) وبالحلف ايضا فان نقيض الثانية مع الاولى يتبع من الثالث ما يناقض تلازم التسالين وكذلك ببيان استلزام الثانية الاولى والتلازم بين الجزئيتين بلافق واما في السالبتين فلان كل واحد من التاليتين لازم للآخر والشيء اذا لم يكن مستلزما للازم للآخر والشيء اذا لم يكن مستلزما للازم اصلا او في الجملة لا يكون مستلزما للملزوم كذلك والالكان مستلزما للازم لان ملزوم الملزوم ملزوم ونقول ايضا هما متساويان والشيء اذا لم يكن ملزوما لم يكن ملزوما لاحد المتساويين الاخر ونقول على ذلك الفرض اذا صدق ليس البتة اذا كان لاحد المتساويين (اب) (فجد) فليس البتة اذا كان (ابفهز) بقياس من الشكل الثاني صغراه الاولى وكبراه استلزام تالي الثانية لتاليها هكذا ليس البتة اذا كان (ابفهز) كلما كان (هزفجد) فليس البتة اذا كان (ابفهز) وبالحلف ايضا وكذا البيان في استلزام الثانية الاولى تلازم الجزئيتين فظهر ان قوله لان ملزوم الملزوم دليل للتلازم والانعكاس في الموجبتين والسالبتين معا وان لم ينعكس تلازم التالين فيكون احدي المتصلتين لازمة للتالي والاخرى ملزومته فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين فان كانتا موجبتين لزمت لازمة التالي ملزومته لان الشيء اذا كان ملزوما للملزوم كليا او جزئيا يكون ملزوما للازم كذلك من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم واستلزام الشيء للاعم لا يستدعي استلزامه للاخص

نعم اذا اتفقت المتصلتان
في الكم والمقدم
والكيف وتلازمنا
في التالي تلازمنا
وتعاكستا ان انعكس
تلازم التالي لان
ملزوم الملزوم ملزوم
وان لم ينعكس لزمت
لازمة التالي الاخرى
من غير عكس
في الموجبتين
والاخرى اياها
من غير عكس
في السالبتين
مدين

وان كانتا سالبتين لزمت ملزومة التالي لازمته لان الشيء اذا لم يكن ملزوماً لل لازم اصلاً
او بالجملة لم يكن لازماً للزوم كذلك ولا ينعكس لجواز ان يكون الملزوم اخص وعدم
استلزام الشيء للاخص لا يقتضي عدم استلزامه للاعم واعلم ان هذا الفصل قد اشتهر
فيمابين الاصحاب بالاشكال والنفاء فالترنما ان نبين التلازمات فيه بعبارات مختلفة
بالابحاز والتطويل بدلائل متعددة بدلاً للمجهود في ايضاح المقام وتكثيراً للفقهاء وابتدوا
الخطاير وتسهيلاً للامر على الطلاب حتى يضبطوا من العبارات المطيبة ويحفظوا
بالتقريرات المختصرة عسى ادرك من الاجر الجزيل والثناء الجليل ما اومله (قوله)
وكذا ان اتفقتا في التالي وتلازمتا في المقدم المتصلتان المتفقتان في الكبر والكيف
ان اتفقتا في التالي وتلازمتا في المقدم فالاقسام الثمانية فيهما فان انعكس تلازم المقدمين
تلازمتا وتعاكستا كانتا موجبتين لان التالي اذا كان لازماً لاحد المتساويين كلياً او جزئياً
كان لازماً للساوي الآخر كذلك اوسالبتين لانه اذا لم يكن لازماً لاحد المتساويين دائماً
او في الجملة لم يكن لازماً للآخر كذلك ونقول ايضاً اما في الموجبتين الكليتين فلان
كل واحد من المقدمين لازم للآخر والشيء اذا كان لازماً لل لازم كلياً كان لازماً للزوم
كلياً لان لازم اللازم لازم مثلاً اذا كان بين (جد وهز) تلازم متعاكس وصدق
كلما كان (جد قاب) وكلما كان (هز قاب) بقياس من الاول كبراه الاولى وصغراه استلزام
مقدم الثانية لمقدمها هكذا كلما كان (هز فجد) وكلما كان (جد قاب) قلتما كان (هز قاب)
واما في السالبتين الكليتين فلان التالي اذا لم يكن لازماً لل لازم اصلاً لم يكن لازماً للزوم
اصلاً كما اذا قلنا في القرض المذكور ليس البتة اذا كان (جد قاب) فليس البتة اذا كان
(هز قاب) بالقياس من الاول هكذا كلما كان (هز فجد) وليس البتة اذا كان (جد قاب) فليس
البتة اذا كان (هز قاب) ونقول ايضاً كلما صدقت احدى المتصلتين صدقت الاخرى
لانه كلما صدق مقدم الاخرى صدق مقدم الاولى وكلما صدق مقدم الاولى
صدق التالي وليس البتة اذا صدق مقدم الاولى صدق التالي وكلما صدق اوليس
البتة اذا صدق مقدم الاخرى صدق التالي وهو المطلوب واما الجزئيتان فلم يأت
ذلك البيان فيهما لصبرورة كبرى الاولى جزئية بل بيان تلازمها اما بان الموجبتين
نقيض السالبتين وبالعكس ونقيض المتساويين متساويان واما بحكم عكس النقيض فانه متى
صدق كلما صدقت الموجبة الكلية الاولى صدقت الموجبة الكلية الثانية انعكس
الى قولنا كلما صدقت السالبة الجزئية الثانية صدقت السالبة الجزئية الاولى وكذلك
متى يصدق كلما صدقت الموجبة الكلية الثانية صدقت الموجبة الكلية الاولى انعكس
الى قولنا كلما صدقت السالبة الجزئية الاولى صدقت السالبة الجزئية الثانية فالسالبان
الجزئيتان متلازمان كالموجبتين الكليتين وعلى هذا قياس الموجبتين الجزئيتين
وان لم ينعكس تلازم المقدمين بل احدى المتصلتين ملزومة المقدم والاخرى لازمته

وكذا ان اتفقتا في التالي
وتلازمتا في المقدم
لكن ان لم ينعكس
التلازم لزمت ملزومة
المقدم الاخرى من
غير عكس في الكليتين
والاخرى اياها من
غير عكس في
الجزئيتين متى

فاما ان تكونا كليتين اوجزئيتين فان كانتا كليتين لزمّت ملزومة المقدم لازمته من غير
عكس اما التلازم فلما مر من الطرق كما يقال كلما صدقت لازمة المقدم صدقت ملزومة
المقدم لانه كلما صدق مقدم ملزومة المقدم صدق مقدم لازمة المقدم وكلما صدق مقدم
لازمة المقدم صدق التالي فكلما صدق مقدم ملزومة المقدم صدق التالي وهى
المتصلة الملزومة المقدم واما عدم العكس فلجواز ان يكون الملزوم اخص ولزوم التالي
لاخص اوسلب لزومه عنه كلياً لايجب لزومه للاعم اوسلبه عنه كلياً وان كانتا
جزئيتين لزمّت لازمة المقدم ملزومته بحكم عكس التقيض بدون العكس لانه لو انعكس
لزم العكس في الكليتين وليس كذلك وقد وقع في المتن مكان الكليتين لفظ الموجبتين
ومكان الجزئيتين لفظ السالبتين وهو سهو ما كان الامن طغيان القلم (قوله وكذا
اذا تلازمتا في المقدم والتالى) المتصلتان اذا تلازمتا في المقدم والتالى فاما ان يعكس
تلازما هما او يعكس تلازم احدهما دون الآخر او لا يعكس شيئاً من التلازمين والاتفاق
في الكم والكيف معتبر في القسمين الاولين دون الثالث فانه لم يعتبر فيه الاتفاق في الكيف
على ما ستعلمه فان انعكس التلازمان تلازمت المتصلتان وتعاكستا لان احدهما المتساويين
اذا كان ملزوما لاحد المتساويين الاخرين كلياً اوجزئياً يكون المساوى الآخر ملزوما
للمساوى الآخر كذلك واذا لم يكن ملزوما لم يكن ملزوما لك ان تبين تلازم الموجبتين
الكليتين بقياسين من الاول والى السالبتين الكليتين بقياسين من الاول والثاني والجزئيتين
بعكس التقيض مثلاً اذا كان بين (اب) (وهن) وبين (جدو حط) تلازم متعاكس صدق
كلما كان (اب فجد) فليصدق كلما كان (هن فحط) لانه كلما كان (هن فاب) وكلما كان
(اب فحط) فكلما كان (هن فجد) ثم نقول كلما كان (هن فجد) فكلما كان (جد فجد) فكلما كان
(هن فحط) وان انعكس تلازم احدهما الطرفين دون الآخر فحكم الطرف المنعكس تلازمه
حكم متعده حتى لو انعكس تلازم المقدم يكون حكم المتصلين حكم متصلتين متعدين في المقدم
متلازمتين في التالي تلازما غير متعاكس وان كانتا موجبتين لزم لازمة التالي ملزومته
من غير عكس وان كانتا سالبتين لزمّت ملزومة التالي لازمته بلا عكس وذلك لان مقدم
احدى المتصلتين وان لم يكن معين مقدم المتصلة الاولى الا انه مساو له وحكم الشيء
حكم مساويه ولو انعكس تلازم التالي يكون حكمهما حكم متصلتين متعدين في
التالى متلازمتين في المقدم من غير انعكاس فان كانتا كليتين لزمّت ملزومة
المقدم لازمته وان كانتا جزئيتين لزمّت لازمة المقدم ملزومته من غير عكس فیهما
وان لم يعكس شيئاً من التلازمين فاما ان يكون ملزومة المقدم هى ملزومة التالي
ملزومة حتى يكون احدى المتصلتين ملزومة الطرفين والاخرى لازمة الطرفين
او تكون مخالفة لهما فاحدهما ملزومة المقدم لازمة التالي والاخرى لازمة المقدم
ملزومة التالي فان اتحدت ملزومة المقدم والتالى فاما ان يكون المتصلتان موجبتين

وكذا ان تلازمتا
في المقدم والتالى لكن
انعكس احدهما التلازمين
دون الآخر فحكم
تلازم الطرفين حكم
متحدة وان لم يعكس
في واحد منهما
فان اتحدت ملزومة
المقدم والتالى لزمّت
لازمة الجزء الاخرى
من غير عكس في الموجبة
الجزئية والاخرى
ايها من غير عكس
في السالبة الكلية
وان اختلفت لزمّت
ملزومة المقدم الاخرى
من غير عكس في الموجبة
الكلية والاخرى
ايها من غير عكس
في السالبة الجزئية

او سالبين فان كانتا موجبتين فاما ان يكون لازمة الجزء اى لازمة الطرفين كلية او جزئية
 فان كانت لازمة الطرفين كلية فلا تلازم بين المتصلتين اصلا سواء كانت ملزومة
 الطرفين كلية او جزئية اما ان لازمة الطرفين لا تستلزم ملزومة الطرفين فلان اللزوم
 بين اللازمين كلية لا يستلزم اللزوم بين الملزومين لا كلية ولا جزئيا كما ان الانسان مستلزم
 الحيوان كلية والصاحك بالفعل الذى هو ملزوم للانسان لزوما غير متعكس لا يستلزم
 الفرس الذى هو ملزوم للحيوان اصلا واما ان ملزومة الطرفين لا تستلزم لازمة
 الطرفين كلية فلان اللزوم بين الملزومين لا يستلزم اللزوم الكلى بين اللازمين كما ان
 الانسان يستلزم الحيوان والجوهر الذى هو لازم للانسان لا يستلزم الجسم الذى هو
 لازم للحيوان كلية وان كانت لازمة الطرفين جزئية لزممت هى الاخرى اى ملزومة
 الطرفين من غير عكس اما اللزوم فلان مقدم ملزومة الطرفين ملزومة لتاليهما اما
 كلية او جزئيا وتاليهما ملزوم لتالى لازمة الطرفين كلية فيكون مقدم ملزومة الطرفين
 ملزوما لتالى لازمة الطرفين جزئيا وهو ملزوم لمقدم لازمة الطرفين كلية فيكون
 مقدمها ملزوم ما لتاليها وهى اللازمة الطرفين وليكن لتوضيحه (ا ب) ملزوما
 (لهن وجد) ملزوما (لبط) فاذا صدق كلا كان او قد يكون (ا ب فجد) فقد يكون
 اذا كان (هن فجد) لانه اذا اصدق قد يكون اذا كان (ا ب فجد) نجعله صغرى
 لقولنا كلا كان (جد فبط) ليتيج من الاول قد يكون اذا كان (ا ب فبط) ثم يعممه
 كبرى لقولنا كلا كان (ا ب فهن) ليتيج من الثالث قد يكون اذا كان (هن فبط) ونقول
 ايضا اذا كان بين الملزومين ملازمة جزئية وجب ان يكون بين اللازمين ملازمة جزئية
 والا لصدق عدم الملازمة كلية بين اللازمين وسلب الملازمة الكلى بين اللازمين
 يستلزم سلب الملازمة الكلى بين الملزومين لما سيجي في السالبتين وقد فرض بينهما
 ملازمة جزئية هف واما عدم العكس فلما مر من ان اللزوم بين اللازمين لا يستلزم
 اللزوم بين الملزومين اصلا وعليه نبه بقوله لزممت لازمة الجزء الاخرى من غير عكس
 في الموجبة الجزئية وهى لازمة الطرفين وان كانت المتصلتان سالبتين فاما ان تكون
 لازمة الطرفين جزئية او كلية فان كانت جزئية فلا تلازم بينهما سواء كانت ملزومة
 الطرفين كلية او جزئية لانه قد ثبت ان الموجبة الكلية اللازمة الطرفين والموجبة
 الملزومة الطرفين لا تلازم بينهما فلو كان بين السالبة الجزئية اللازمة الطرفين
 والسالبة الملزومة الطرفين تلازم لكان بين الموجبتين ايضا تلازم يحكم عكس النقيض
 وان كانت كلية لزممت ملزومة الطرفين سواء كانت كلية او جزئية لازمة الطرفين
 الكلية لان ملزومة الطرفين الموجبة الجزئية يستلزم لازمة الطرفين الموجبة الجزئية
 فبعكس النقيض لازمة الطرفين السالبة الكلية يستلزم ملزومة الطرفين السالبة الكلية
 من غير عكس والالزم العكس في الموجبتين واليه اشار بقوله والاخرى ايها من غير

عكس في السالبة الكلية وهي لازمة الطرفين ونقول ايضا لازمة الطرفين الجزئية
لاستلزام ملزومة الطرفين لان سلب الملازمة بين اللازمين جزئيا لا يستلزم سلب
الملازمة بين الملزومين اصلا فان الجسم ليس يستلزم الحيوان جزئيا والضاحك الذي
هو ملزوم للجسم يستلزم الانسان الذي هو ملزوم للحيوان استلزاما كلييا وكذلك
ملزومة الطرفين لا تستلزم لازمة الطرفين فان سلب الملازمة بين الملزومين لا يستلزم
سلب الملازمة بين اللازمين جزئيا كما ان الفرس لا يستلزم الانسان اصلا والحيوان
اللازم للفرس مستلزم للجسم اللازم للانسان كلييا واما ان لازمة الطرفين الكلية
مستلزمة للمزومة الطرفين فلان تالي ملزومة الطرفين ملزوم لتالي لازمة الطرفين
وهو لا يستلزم مقدمها اصلا فلا يكون تالي ملزومة الطرفين لازما لمقدم لازمة الطرفين
اصلا لان اللازم اذا لم يلزم الشيء اصلا لم يلزمه الملزوم كذلك ومقدمها لازم لمقدم
ملزومة الطرفين فلا يكون تاليها ملزوما لمقدمها اصلا لان الشيء اذا لم يلزم اللازم
اصلا لم يلزم الملزوم ايضا ونقول تالي لازمة الطرفين ليس بلازم لمقدمها اصلا
ومقدمها لازم لمقدم ملزومة الطرفين فلا يكون تالي لازمة الطرفين لازما لمقدم ملزومة
الطرفين اصلا وهو لازم لتاليها كلييا فلا يكون تاليها لازما لمقدمها اصلا وهي المتصلة
الملزومة الطرفين ونقول اذا لم يكن بين اللازمين ملازمة اصلا لم يكن بين الملزومين
ملازمة كذلك لانه لو كان بينهما ملازمة جزئية وقد ثبت ان ملزومة الطرفين الموجبة
الجزئية تستلزم لازمة الطرفين الجزئية فيكون بين اللازمين ملازمة في الجملة وقد
فرض بينهما سلب الملازمة الكلية هف واما هدم الانعكاس فلجواز سلب الملازمة
بين الملزومين كلييا مع الملازمة بين اللازمين كلييا كما في المثال المفروض وان اختلفت
ملزومة المقدم وملزومة التالي فاما ان تكونا موجبتين او سالبتين فان كانتا موجبتين
فاما ان تكون لازمة المقدم كلية او جزئية فان كانت لازمة المقدم جزئية فلا تلازم بين
المتصلتين سواء كانت ملزومة المقدم جزئية او كلية اما ان لازمة المقدم الجزئية لا تستلزم
ملزومه المقدم فلجواز ان يصدق في اللزوم الجزئي بين لازم الشيء وملزوم غيره
ولا يكون بين ذلك الشيء وذلك الغير لزوم اصلا فان الحيوان يستلزم الكاتب جزئيا
ولا لزوم بين الفرس الذي هو ملزوم الحيوان وبين الناطق اللازم للكاتب واما ان
ملزومة المقدم لا تستلزم لازمتها فلا حتمال اللزوم بين ملزوم الشيء ولازم غيره مع عدم
اللزوم بينهما فان الكاتب يستلزم الحيوان ولا لزوم بين الناطق اللازم للكاتب
وبين الفرس الذي هو ملزوم الحيوان وان كانت لازمة المقدم كلية لزمت
ملزومة المقدم اياها من غير عكس اما بيان اللزوم فلان مقدم ملزومة المقدم
يستلزم مقدم لازمة المقدم كلييا ومقدمها يستلزم تاليها كلييا فيكون مقدم
ملزومة المقدم مستلزما لتالي لازمة المقدم كلييا وهو مستلزم لتالي ملزومة المقدم كلييا

يقدم ملزومة المقدم مستلزم لتاليها كلياً وإذا لزمت الكلية لزمت الجزئية بالضرورة
واما عدم الانعكاس فلان اللزوم بين ملزوم الشيء ولازم غيره لا يستلزم اللزوم بينهما
كما في المثال المذكور وان كانت المتصلتان سالبتين فان كانت لازمة المقدم كلية فلا
تلازم بينهما وان كانت جزئية لزمت هي ملزومة المقدم من غير عكس كل ذلك
يحكم عكس النقيض على ما مر غير مرة فقد حصل لك في هذا النوع ثمانية وعشرون
قسماً في بعضها ثبت الملازمة وفي بعضها لا وعليك الاستفصال (قوله وكل
متصلتين) المتصلتان اذا توافقتا في الكيف وتخالفتا في الكم وتناقضتا في الطرفين
فهما اما موجبتان اوسا لبتان واما ما كان يلزم الجزئية الكلية من غير عكس اما اذا
كانتا موجبتين فلانه اذا تحقق الملازمة الكلية بين شيئين يكون نقيض التالى مستلزماً
لنقيض المقدم كلياً بعكس النقيض فيستلزم نقيض المقدم نقيض التالى جزئياً بعكس
الاستقامة مثلاً اذا صدق كذا ~~كان~~ (ا ب فجد) فقد يكون اذا لم يكن (ا ب)
لم يكن (جد) لان الاولى تنعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما لم يكن (جد) لم يكن
(ا ب) وينعكس بالاستقامة الى قولنا قد يكون اذا لم يكن (ا ب) لم يكن (جد)
وهو المطلوب واما عدم العكس فلان الانسان ملزوم للحيوان جزئياً واللا انسان
لا يستلزم اللا حيوان كلياً واما اذا كانتا سالبتين فلانه اذا صدق ايس البتة اذا كان
(ا ب) (فجد) فقد لا يكون اذا لم يكن (ا ب) لم يكن (جد) والا لصدق كلما لم يكن
(ا ب) لم يكن (جد) فقد يكون اذا كان (ا ب فجد) وقد كان ليس البتة اذا كان
(ا ب) (فجد) ههنا ولما كان تلازم السالبتين مستنداً الى تلازم الموجبتين المستند
الى استلزام القيصية لعكس عكس نقيضها وسند السند سند هلاهما به واما عدم
العكس فلان الحيوان لا يستلزم الانسان جزئياً واللا حيوان يستلزم اللا انسان
كلياً وكذلك اذا توافقتا في الكيف وتخالفتا في الكم وتلازم مقدم احد يهما نقيض
مقدم الاخرى وتاليها نقيض تالى الاخرى وانعكس التلازمان لزمت الجزئية الكلية
سواء كانتا موجبتين اوسا لبتين لان الكلية تساوى متصلة كلية موافقة لهما
في الكيف من نقيضى طر في الجزئية لما حرم من ان المتصلتين اذا توافقتا في الكم والكيف
وتلازمتا في الطرفين تلازمتا متعاكستا تلازمتا وتعاكستا وتلك المتصلة الكلية
مستلزمة للجزئية من غير عكس فالكلية المفروضة تكون ايضاً كذلك لان حكم احد
المتساويين مع الشيء حكم المتساوى الاخر معه ونقول ايضاً اذا تحقق الملازمة
الكلية بين شيئين يتحقق الملازمة الجزئية بين نقيضيهما فيصدق الملازمة الجزئية
بين ملازمي النقيضين لما ثبت انها متلازمان وكذلك اذا صدق السلب الكلى بين
شيئين صدق السلب الجزئى بين نقيضيهما فتحقق السلب الجزئى بين ملازميهما
ولا ينعكس والا انعكس الجزئى بين النقيضين على الكلية فالتلازمات في هذين النوعين

وكل متصلتين توافقتا
في الكيف وتخالفتا
في الكم وتناقضتا
في الطرفين لزمت
الجزئية الكلية من غير
عكس لاستلزام القيصية
عكس عكس نقيضها
وكذا لو تلازم مقدم
احداهما نقيض
مقدم الاخرى وتاليها
نقيض تاليها تلازما
متعاكسا متى

اربعة لا مز يد عليها (قوله وكل متصلتين توافقتا في الكيف والكيف) اذا توافقت
 المتصلتان في الكيف والكيف وناقض مقدم احديهما تالي الاخرى واستلزم تالي الاولى نقيض
 مقدم الثانية فلا يخلو اما ان يكون هذا الاستلزام متعاكسا او لا يكون واياما كان فالمتصلتان
 اما ان تكونا موجبتين او سالبتين كليتين او جزئيتين فهذه ثمانية اقسام اما على تقدير
 انعكاس التلازم بين تالي الاولى ونقيض مقدم الثانية فالموجبتان الكليتان متلازمتان
 متعاكستان فانه متى صدقت المتصلة الاولى استلزم نقيض تاليها نقيض مقدمها الذي هو عين
 تالي الثانية كليا بحكم عكس النقيض ولما فرضنا ان تالي الاولى يستلزم نقيض مقدم الثانية كان
 مقدم الثانية مستلزما لنقيض تالي الاولى فنقول مقدم الثانية مستلزم لنقيض تالي الاولى
 ونقيض تالي الاولى مستلزم لتالي الثانية ينتج ان مقدم الثانية مستلزم لتاليها وهي المتصلة الثانية
 وكذلك متى صدقت المتصلة الثانية استلزم نقيض تاليها اعني مقدم الاولى نقيض مقدم
 الثانية ونقيض مقدم الثانية مستلزم لتالي الاولى لانا فرضنا انعكاس اللزوم بين تالي
 الاولى ونقيض مقدم الثانية ينتج ان مقدم الاولى يستلزم تاليها وهي المتصلة الاولى
 واذا ثبت ان الموجبتين الكليتين متلازمتان متعاكستان فالسالبتان الجزئيتان كذلك
 لما عرفت غير مرة واما الموجبتان الجزئيتان فلا تلازم بينهما لان اللاناطق يستلزم
 الحيوان جزئيا ويمتنع استلزام الاحساس الناطق ولا انعكاس ايضا لاستلزام
 اللا انسان الحيوان جزئيا وامتناع استلزام اللا حيوان الناطق وعلى هذا لا يكون
 بين السالبتين الكليتين تلازم وانعكاس واما على تقدير عدم انعكاس التلازم بين
 تالي الاولى ونقيض مقدم الثانية فالموجبة الكلية الاولى تستلزم الموجبة الكلية الثانية
 بعين الدليل الذي سبق من غير عكس لان الاحساس مستلزم اللا حيوان كليا والحيوان
 ليس يستلزم الانسان كليا ويعلم منه ان السالبة الجزئية الثانية تستلزم السالبة الجزئية
 الاولى ولا ينعكس واما الموجبتان الجزئيتان فلا تالاولى لا يستلزم الثانية لاستلزام اللا
 ضاحك الانسان جزئيا وعدم استلزام اللا حيوان الضاحك وبالعكس لاستلزام
 اللا انسان الحيوان وامتناع استلزام اللا حيوان الضاحك فلا تلازم بين السالبتين
 الكليتين ولا انعكاس ايضا وكذلك حكم متصلتين اتفقتا في الكيف والكيف وناقض تالي
 الاولى مقدم الثانية ولزم مقدم الاولى نقيض تالي الثانية فان هذا اللزوم ان انعكس
 تلازمت الموجبتان الكليتان وتعاكستا اما التلازم فلاه اذا صدقت الاولى استلزم
 نقيض تاليها اعني مقدم الثانية نقيض مقدمها وحيث فرضنا ان مقدم الاولى لازم
 لنقيض تالي الثانية كان تالي الثانية لازما لنقيض مقدم الاولى فنقول مقدم الثانية ملزوم
 لنقيض مقدم الاولى ونقيض مقدم الاولى ملزوم لتالي الثانية فمقدم الثانية ملزوم
 لتاليها وهي المتصلة الثانية واما العكس فلانه اذا صدقت الثانية استلزم نقيض تاليها
 نقيض مقدمها الذي هو تالي الاولى ومقدم الاولى ملزوم لنقيض تالي الثانية بحكم

وكل متصلتين توافقتا
 في الكيف والكيف
 وناقض مقدم احداهما
 تالي الاخرى واستلزم
 تاليها نقيض مقدمها
 لزمت الاخرى الاولى
 في الموجبة الكلية
 والاولى الاخرى
 في السالبة الجزئية
 متعاكسان تعاكسافي
 اللزوم والافلاوكذا
 لو ناقض تالي الاولى
 مقدم الثانية ولزوم
 مقدمها نقيض تالي
 الثانية برهانه ان نقيض
 التالي الصادقة الذي
 هو مقدم الثانية
 اولاه يستلزم نقيض
 المقدم الصادقة
 الذي هو تالي الثانية
 او ملزومة وكذا لو
 ناقض لازم تالي الاولى
 مقدم الثانية والقيود
 بحالها لكن التعاكس
 يتوقف على تعاكس
 هذا اللزوم
 متن

انعكاس لزوم فيكون مقدم الاولى ملزوما لتاليها وعلى هذا حال السالبتين الجزئيتين
واما اذا كانتا موجبتين جزئيتين فلا يستلزم صدق شئ منهما صدق الاخرى
اذ لا ناطق يستلزم الحيوان جزئيا واللا حيوان لا يستلزم الانسان اصلا وكذا
الحيوان يستلزم اللا انسان جزئيا والناطق لا يستلزم اللا حيوان فالسالبتان الكليتان
ايضا كذلك وان لم ينعكس لزوم مقدم الاولى لنقيض تالي التالى الثانية فالموجبة الكلية
الاولى تستلزم الموجبة الكلية الثانية بما هو من البرهان ولا ينعكس لاستلزام اللا
انسان اللا ناطق كليا وامتناع استلزام الحيوان الانسان كليا ومن هذا يعرف استلزام
السالبة الجزئية الثانية الاولى من غير عكس وصدق شئ من الموجبتين الجزئيتين
لا يستلزم الاخرى لان الحيوان يستلزم اللا ضاحك جزئيا والضحك لا يستلزم اللا
انسان اصلا وكذا الحيوان يستلزم اللا ناطق جزئيا والحساس لا يستلزم اللا حيوان
فلا تلازم بين السالبتين الكليتين ايضا ولا انعكاس وقد اشار المصنف الى برهان
استلزام المتصلة الاولى الثانية في الفصلين بقوله وبرهانه وفيه لف ونشر بتقديم
وتأخير وتحليله بان يقال برهان التلازم في الفصل الثانى ان نقيض تالى الاولى الصادقة
الذى هو عين مقدم الثانية يستلزم نقيض مقدم الاولى الصادقة الذى هو ملزوم تالى
الثانية وفي الفصل الاول ان نقيض تالى الاولى الصادقة الذى هو لازم مقدم الثانية
يستلزم نقيض مقدم الاولى الصادقة الذى هو عين تالى الثانية وكذا كل متصلتين
ناقض لازم تالى الاولى مقدم الثانية اى كان تالى الاولى ملزوما لنقيض مقدم الثانية والقيود
بمحالها من توافقها في الكم والكيف ولزوم مقدم الاولى لنقيض تالى الثانية لكن تعاكسهما
يتوقف على تعاكس اللزوم بين تالى الاولى ولازمة اى نقيض مقدم الثانية وبالتفصيل
اللزوم بين مقدم الاولى ونقيض تالى الثانية اما ان يكون متعاكسا اولا يكون وعلى
التقدير بن اما ان يكون اللزوم بين تالى الاولى ولازمة متعاكسا اولا وعلى التقادير الاربعة
فالمتمصلتان اما ان تكونا موجبتين او سالبتين كليتين او جزئيتين فصارت الاقسام ستة عشر
فان تعاكس اللزومان فالوجبتان الكليتان متلازمتان متعاكستان اما تلازمهما فلانه اذا
صدقت الاولى استلزم نقيض تاليها نقيض مقدمها والمفروض ان تاليها ملزوم لنقيض
مقدم الثانية فيكون مقدم الثانية ملزوما لنقيض تالى الاولى وكذلك الفرض ان مقدم
الاولى لازم لنقيض تالى الثانية فيكون تالى الثانية لازما لنقيض مقدم الاولى فنقول مقدم الثانية
ملزوم لنقيض تالى الاولى ونقيض تالى الاولى ملزوم لنقيض مقدمها ونقيض مقدمها
ملزوم لتالى الثانية يتبع من قياسين ان مقدم الثانية ملزوم لتاليها وهى المتصلة الثانية واما
الانعكاس فلانه متى صدقت الثانية استلزم نقيض تاليها نقيض مقدمها واذا قد فرضنا
ان اللزوم بين نقيض مقدمها وتالى الاولى متعاكس فيكون نقيض مقدم الثانية ملزوما
لتالى الاولى وكذا فرضنا ان لزوم مقدم الاولى لنقيض تالى الثانية متعاكس فيكون

الثاني في تلازم
المنفصلات المحددة
الجنس كل حقيقتين
توافقتا في الكم
والكيف وتناقضتا
في الطرفين أو تساوى
طرفاً واحداً هما
يقضي طرفي الأخرى
أو تناقضتا في أحد
الطرفين وسأوى
الأخر نقض الأخر
تلازمتا وتعاكستا
لان الجمع بين جزئي
كل واحدة منهما
يستلزم الخلو عن جزئي
الأخرى وبالعكس
والالزام الخلف وان
توافقتا في الكم
وتخالفتا في الكيف
وتساقضتا في أحد
الجزئين وتوافقتا
في الآخر أو تلازمتا
فيه على التعاكس
لزم السالبة الموجبة
لامتناع معاندة الشيء
ونقيضه الثالث عنادا
حقيقيا ولا تنعكس
لجواز ان لا يساند
واحد من تقيضين
ثالثا متى

نقبض تالي الثانية لازما لمقدم الاولى فمقدم الاولى ملزوم لنقبض تالي الثانية ونقبض
تالي الثانية ملزوم لنقبض مقدمها ونقبض مقدمها ملزوم لتالي الاولى فمقدم الاولى
ملزوم لتاليها والموجبتان الجزئيتان لا يلزم من صدق شيء منهما صدق الأخرى
لان الحيوان يستلزم اللاناطق جزئياً والانسان لا يستلزم الاحساس والانسان يستلزم
الحيوان جزئياً والاحساس لا يستلزم الناطق اصلاً ويعلم من ذلك حال السالبتين
الجزئيتين في التلازم والسالبتين الكليتين في عدمه ونقول ايضاً المتصلة الاولى تلازم
متصلة من مقدمها ولازم تاليها المتعاكس ملازمة متعاكسة لما ثبت ان المتصلتين
اذا توافقتا في الكم والكيف والمقدم وتلازمتا في التالى تلازمتا متعاكستا تلازمتا
وتعاكستا وهذه المتصلة اذا اعتبرناها مع المتصلة الثانية تكونان متصائين لزم
مقدم الاولى نقبض تالي الثانية ونافض تالي الاولى مقدم الثانية فبرجع الى ماضي
فيكون حكم المتصلة الاولى مع الثانية في التلازم وعدمه حكمهما بلا فرق لان حكم
احد المتساويين مع الشيء حكم المساوي الآخر معه وان لم ينعكس الزومان فسواء
ينعكس احدهما او لا يستلزم الموجبة الكلية الاولى الموجبة الكلية الثانية بعين ذلك البيان
من غير عكس لان الاحساس يستلزم الاضاحك كلياً والانسان لا يستلزم الفرس اصلاً
فالسالبة الجزئية الثانية مستلزمة للسالبة الجزئية الاولى بدون العكس والموجبتان الجزئيتان
لا تلازم بينهما لان الحيوان يستلزم اللاناطق جزئياً والاضاحك لا يستلزم اللاناطق ولا
انعكاس اذ الصاحك يستلزم اللاكاتب جزئياً والناطق لا يستلزم الصاهل اصلاً فالسالبتان
الكليتان حالهما كذلك (قوله البحث الثاني في تلازم المنفصلات المحددة الجنس)
كل منفصلتين حقيقتين توافقتا في الكم والكيف وكان طرفا احدهما يقضي طرفي الأخرى
أو تساوى بين نقبضيهما أو كان احد طرفي احدهما نقبضاً لاحد طرفي الأخرى والآخر
مساو بالنقبض الطرف الآخر فهما امام موجبتان او سالبتان جزئيتان او كليتان تضرب
الاربعة في الثلاثة محصل اثنا عشر قسماً وكيف ما كان يتلازمان ويتعاكسان اما اذا
تناقضتا في الطرفين فلانه متى صدق الانفصال الحقيقي بين الشئين يصدق الانفصال
الحقيقي بين التقيضين والاجاز الجمع بينهما اوجاز الخلو عنهما لكن جواز الجمع بين
التقيضين يستلزم جواز الخلو عن العينين وجواز الخلو عن التقيضين يستلزم جواز
الجمع بين العينين فلا يكون بينهما انفصال حقيقي هف واما اذا تساوى طرفا احدهما
نقبض طرفي الأخرى فلانه لو لم يصدق المتصلة الأخرى لامكن الجمع بين جزئيهما
او امكن الخلو عنهما وامكن الجمع بينهما يستدعي امكان الخلو عن تقيضيهما المستلزم
لامكان الخلو عن مساوييهما وامكان الخلو عنهما يوجب امكان الجمع بين تقيضيهما
المستلزم لامكان الجمع بين المساويين وقد فرض بينهما انفصال حقيقي هف واما اذا
تناقضتا في أحد الطرفين ومساوى الآخر نقبض الآخر فلانه لو امكن الجمع بين جزئي

المنفصلة الاخرى لا يمكن الخلو عن تقيضيهما وهو يستلزم امكان الخلو عن احد
التقيضين ومساوى الآخر ولو امكن الخلو عنهما لجاز الجمع بين تقيضيهما فيجوز
الجمع بين احدهما ومساوى الآخر فلا يكون بينهما انفصال حقيقى هف وقد اشار
الى الكل بقوله والا لزم الخلف اى لما كان الجمع بين جزئى كل واحدة منهما يستلزم
الخلو عن جزئى الاخرى وبالعكس فلو لم يتلزم المنفصلتان اولم يتعاكسا يلزم الخلف
وهو ان لا تكون الحقيقية حقيقية ولو ذكر ذلك بالفاء المفيد للتدريج لكان اولى هذا
في الموجبتين الكليتين والجزئيتين، واما في السالبتين فيحكم عكس التقيض وان توافقت
حقيقتان في الكم وتخالفتا في الكيف وتناقضتا في احد الجزئين وتوافقتا في الجزء الاخر
او تلازمتا فيه تلازمتا معا كسا لزم السالبة الموجبة سواء كانتا كليتين او جزئيتين
من غير عكس اما اللزوم فلانه اذا عاند شئ اخر عنادا حقيقيا لم يعانده هو ولا ملزومه
المساوى تقيضه والازم معاندة التقيضين لشئ واحد وانه محال اذ ذلك الشئ ان لم يمتنع
ارتفع التقيضان وان اتنى اجمع التقيضان وفيه نظر لانه ان اريد بالمانعة اللازمة
الكلية فن البين انها ليست بلازمة وان اريد بها الجزئية لم يلزم من نعتق الشئ
اجتماع التقيضين ولا من انتفاء ارتفاعهما والاولى ان يقال متى صدق دائما اما ان يكون
(اب) او (جد) فليصدق ايس البتة اما ان لا يكون (اب) او يكون (جد) والاصل صدق
قد يكون اما ان لا يكون (اب) او يكون (جد) ويلزمه قد يكون اذا كان (اب) فجد
لما ستعرفه وقد كان بينهما انفصال كلى هف واما عدم العكس فلانه ليس يلزم من
عناد شئ لآخر عناد تقيضه اياه لجواز ان لا يعاند واحد من التقيضين اذ لا يخص فانه
لا يعاند الاعم صدقا ولا تقيضه كذبا (قوله وكل مانع الجمع) اذا انتفى مانعنا الجمع
في الكم والكيف ولزم كل من جزئى واحدة منهما جزأ من الاخرى اولزم جزء من
احدهما جزأ من الاخرى واتحدنا في الجزء الاخر فلا يخلو اما ان يتعاكس لزوم الاجزاء
اولا يتعاكس وعلى التقديرين اما ان يكونا كليتين او جزئيتين او سالبتين
بضرب الاربعة في الاربعة ليحصل ستة عشر ضربا فان لم يتعاكس اللزوم لزم
المانية وهى ملزومة الجزء الاولى وهى لازمة الجزء ان كانتا موجبتين والاولى المانية
ان كانتا سالبتين اما على تقدير لزوم الجزئين في الايجاب فلان منع الجمع بين اللزومين دائما
اوفى الجملة يستلزم منع الجمع بين الملزومين كذلك اذوا اجتماع الملزومين لا يجمع الا لزمان
قطعا وفي السلب فلان جواز الجمع بين الملزومين يقتضى جواز الجمع بين اللزومين
والا لمتنع الجمع بين الملزومين من غير عكس في كل منهما لان امتناع اجتماع الملزومين
لا يوجب امتناع اجتماع اللزومين وجواز اجتماع اللزومين لا يقتضى جواز اجتماع
الملزومين لجواز ان يكون اللزوم اعم واما على تقدير لزوم احد الجزئين والاتفاق
في الآخر فلان منع الجمع بين الشئ واللازم يقتضى منع الجمع بين ذلك الشئ والملزوم

وكل مانع الجمع
او مانع الخلو توافقتا
في الكم والكيف
ولزم كل جزء من
احدهما جزأ من
الاخرى اولزم جزء
جزأ ووافق الاخر
الاخر لزم الاخرى
الاولى ايجابا والاولى
الاخرى سلبا في مانع
الجمع وبالعكس في مانع
الخلو وتعاكسا ان
انعكس اللزوم والا
فلا لان امتناع الجمع
بين الشئ ولازم غيره
يقتضى الامتناع بينه
وبين الغير وامتناع
الخلو عن الشئ
وملزوم غير يقتضى
امتناعه عنه وعن الغير
وان اختلفتا في الكيف
وتناقضتا في الجزئين
لزم السالبة الموجبة
لا يمكن ارتفاع جزئى
الموجبة المانعة الجمع
وامكان اجتماع جزئى
مانعة الخلو ولا يعكس
لجواز اجتماع السالبتين
مع امكان اجتماع
تقيضيهما صدقا
وكذبا متى

فانه لو اجتمع معه لاجتماع مع لازمه هذا اذا كانتا موجبتين واما ان كانتا سالبتين فلان
جواز الجمع بين الشئ والملزوم يوجب جواز اجتماع ذلك الشئ واللازم ولا يجب
العكس في شئ منهما لجواز كون اللازم اعم وارتما كس اللزوم تلازمت المنفصلات
وتعاكستا اما اذا تلازمت في الطرفين وكانتا موجبتين فلان كل واحدة منهما مشتملة
على جزئين هما لازما جزئي الاخرى ومنع الجمع بين اللازمين يوجب منع الجمع بين
الملزومين واما اذا كانتا سالبتين فلا شتمل كل منهما على جزئين هما ملزوما جزئي
الاخرى وجواز اجتماع الملزومين يقتضي جواز اجتماع اللازمين واما عند الاتفاق
في احد الطرفين في اليجاب فلان كل واحدة منهما تستل على جزء هو لازم جزء من
الاخرى ومنع الجمع بين الشئ واللازم يستلزم منع الجمع بين الشئ والملزوم وفي
السلب فلا شتمل كل منهما على جزء هو ملزوم جزء من الاخرى وجواز الجمع بين الشئ
وملزوم غيره يقتضي جواز الجمع بينهما والمصنف ترك بيان تلازم السوالب اما لانساق
الذهن اليه اولاحاته على عكس النقيض وبين تلازم الموجبات بقوله لان امتناع الجمع
بين الشئ وملزوم غيره يقتضي امتناعه بينه وبين ذلك الغير وهو ظاهر فيما اذا اتفقتا
في احد الطرفين اما اذا تلازمتا فيهما فليكن لتوضيحه (ا ب ج د) موجبتين متلازمتين
في اطرفين فنقول مهما صدق (ا ب) صدق (ج د) لانهما كان بين (ا ب) منع الجمع و
(ب) لازم (لد) كان بين (ا) و (د) منع الجمع اذ منع الجمع بين الشئ ولازم غيره يقتضي منع الجمع
بينه وبين ذلك الغير ثم لما كان (ا) لازما (ل ب) وبينه وبين (د) منع الجمع كان بين
(ب ج) و (د) منع الجمع لتلك المقدمة بعينها فهي مستعملة ههنا مرتين بخلافها ثمة وان
كانت المنفصلتان الموصوفتان مانعتي الخلوف فيعقد ايضا فيهما الضروب الستة عشر
فان لم ينعكس لزوم الجزء لزمت لازمة الجزء ملزومة الجزء ايحسا لان منع الخلوف
عن الملزومين او عن الشئ وملزوم غيره يستلزم منع الخلوف عن اللازمين او عن الشئ
والغير وبالعكس سائبا لان جواز الخلوف عن اللازمين او عن الشئ ولازم غيره يقتضي
جواز الخلوف عن اللازمين او عنهما من غير عكس وان انعكس اللزوم تلازمتا
وتعاكستا لاستل كل واحدة منهما على الملزوم في اليجاب وعلى اللازم في السلب
والكل ظاهر وتطبيق قوله وامتناع الخلوف عن الشئ وملزوم غيره يقتضي امتناعه
عنه وعن الغير على برهان التلازم في القسمين على قياس مانعة الجمع وان اتفقت مانعتا
الجمع او مانعتا الخلوف في الكم دون الكيف وتناقضتا في الطرفين لزمت السالبة الموجبة
كانتا كليتين او جزئيتين من غير عكس اما بيان اللزوم في مانعة الجمع فلانه اذا كان بين
الشئين منع الجمع جاز ارتقاعهما اذ المراد بها المعنى الاخص فلا يكون بين تقيضيهما
منع الجمع فيصدق السالبة وفي مانعة الخلوف لانه اذا امتنع الخلوف عن امرين جاز
اجتماعهما فلا يمنع الخلوف عن تقيضيهما واما عدم العكس فلجواز صدق الشئين

مع جواز صدق نقيضيهما كالحيوان والايض حتى يصدق السالبة المانعة الجمع بدون موجبها وجواز كذب الشئيين مع كذب نقيضيهما كالانسان والناطق فيصدق السالبة المانعة انخلو بدون موجبها (قوله الثالث في تلازم المنفصلات المختلفات الجنس) اذا وافقت الحقيقة مانعة الجمع او مانعة الخلو في الكم والكيف واحد الجزئين ولزم الجزء الآخر من الحقيقة الجزء الآخر من مانعة الجمع واستلزم الجزء الآخر من الحقيقة الجزء الآخر من مانعة الخلو لزوما واستلزاما غير متما كسين فبهما تكونان موجبتين وسالبتين كليتين وجزئيتين فهذه ثمانية فان كانتا موجبتين لزم غير الحقيقة اياها وان كانتا سالبتين لزم الحقيقة غيرهما من غير عكس اما الاول فلان الاول فلان الموجبة الحقيقة تستلزم على منع الجمع والخلو بين جزئيهما ومنع الجمع بين الشئ واللازم مقتض لمنع الجمع بين الشئ والملزوم ومنع الخلو عن الشئ والملزوم كمنع الخلو عن الشئ واللازم والسالبة الحقيقة تصدق اما لجواز الجمع بين جزئيهما او لجواز الخلو عنهما وجواز الجمع بين الشئ والملزوم موجب لجواز الجمع بين الشئ واللازم وجواز الخلو عن الشئ واللازم موجب لجواز الخلو عن الشئ والملزوم واما الثاني فلا حتم لكون اللازم اعم وكذلك الحكم اذا كان جزأ الحقيقة لازمين لجزئي مانعة الجمع ومستلزمين لجزئي مانعة الخلو ولا يخفى عليك تفصيله بعد الاضافة بما ذكرناه وغير الحقيقةيتين اي مانعة الجمع وما نعمة الخلو اذا توافقتا وكا وكفا وتناقضا في الطرفين وهي اربعة اقسام تلازمتا ونعما كستا اما اذا كانتا موجبتين فلان امتناع الجمع بين الشئيين دائما او في الجملة ملزوم لامتناع الخلو عن نقيضيهما كذلك فيلزم مانعة الخلو مانعة الجمع وبالعكس اي امتناع الخلو عن شئيين مقتض لامتناع الجمع بين نقيضيهما فيلزم مانعة الجمع مانعة الخلو واما اذا كانتا سالبتين فلان لجواز اجتماع بين شئيين ملزوم لجواز ارتفاع نقيضيهما وجواز ارتفاع شئيين ملزوم لجواز اجتماع نقيضيهما وان توافقتا في الكم والجزئين وتخالفتا في الكيف لزم السالبة الموجبة سواء كانتا كليتين او جزئيتين لانه اذا كان بين الشئيين منع الجمع وجب ان لا يكون بينهما منع الخلو والا انقلبت مانعة الجمع حقيقة وكذلك اذا كان بينهما منع الخلو لم يكن بينهما منع الجمع فان قلت لانهم لو كان بينهما منع الخلو في الجملة كانت حقيقة وانما يكون لولزم منع الخلو كليا فنقول المراد انه لم يبق مانعة الجمع مانعة الجمع ومنع الخلو الجزئي كاف في ذلك والعكس غير لازم لجواز اجتماع الشئيين مع جواز ارتفاعهما فتصدق السالبة بدون الموجبة فبهما وهكذا الحكم اذا توافقتا في الكم واحد الجزئين ولزم الجزء الآخر من الموجبة الجزء الآخر من السالبة ان كانت الموجبة مانعة الجمع ولزم الجزء الآخر من السالبة الجزء الآخر من الموجبة ان كانت مانعة الخلو فان الموجبة مستلزمة للسالبة اما اذا كانت الموجبة مانعة الجمع فلان جزأ منهما لم كان لازما لجزء من مانعة الخلو وامتنع الاجتماع بينهما ثبت منع الجمع بين جزئي

والكيف واحد الجزئين ولزم الجزء الآخر منها الجزء الآخر من مانعة الجمع واستلزامه من مانعة الخلو لزم غير الحقيقة اياها لاجبا وهي غيرهما سالبا من غير عكس ولا يخفى عليك لئلا وكذا لو كان اللزوم في الجزئين وغير الحقيقةيتين اذا توافقتا في الكم والكيف وتناقضا في الجزئين تلازمتا ونعما كستا لان منع الجمع بين الشئيين يقتضي منع الخلو عن نقيضيهما وبالعكس وان توافقتا في الكم والجزئين وتخالفتا في الكيف لزم السالبة الموجبة والا انقلبت الموجبة حقيقة من غير عكس لا مكان ارتفاع الشئيين وارتفاع نقيضيهما وكذا اذا توافقتا في احد الجزئين ولزم الجزء من الموجبة الجزء الآخر من السالبة

الرابع في تلازم
المتصلات والمنفصلات
و المتصلة والمنفصلة
الحقيقية اذ تناقضنا
في احسب الجزئين
وتوافقنا وتلازمتا
في الاخر لزوما
متعاكسا لزمت
المتصلة المنفصلة
ايضا وبالعكس
سلبا لاستلزام كل
جزء من المنفصلة
نقيض الاخر
ولا يعكس لجواز
كون تالي المتصلة
اعم من مقدمها
وكذا لو ناقض
مقدم المتصلة احد
جزئي المنفصلة ولزم
تاليها الجزء الاخر
او ناقض تاليها
احدهما او استلزم
مقدمها الاخر
او وافق مقدمها
احدهما او استلزمه
ولزم تاليها نقيض
الاخر او وافق
تاليها احدهما
ولزمه واستلزم
مقدمها نقيض الاخر
مت

مانعة الخلو فيجوز الخلو عنهما والا انقابت مانعة الجمع حقيقية واما اذا كانت مانعة
الخلو فلان احد جزئيهما لما كان ملزوما لاحد جزئي مانعة الجمع ومنع الخلو عن الشيء
والملزوم يستلزم منع الخلو عن الشيء واللازم كان من جزئي مانعة الجمع منع الخلو فيجوز
اجتماعهما واللازم الانقلاب والعكس غير واجب في شيء منهما لانه يجوز الخلو عن
الشيء والملزوم مع جواز الجمع بينه وبين اللازم كالانسان والفرس لجواز ارتفاعهما
مع جواز اجتماع الانسان والحيوان اللازم للفرس افلا يلزم الموجبة المانعة الجمع
السالبة المانعة الخلو وايضا يجوز الجمع بين الشيء واللازم مع جواز الخلو عنه
وعن الملزوم كالحيوان والابيض لجواز اجتماعهما مع جواز الخلو عن الابيض
والانسان الملزوم للحيوان فلم يلزم الموجبة المانعة الخلو السالبة المانعة الجمع (قوله
لرابع في تلازم المتصلات والمنفصلات) المتصلة والمنفصلة الحقيقية اذ توافقنا في الحكم
والكيفية وتناقضنا في احد الجزئين وتوافقنا في الجزء الاخر او تلازمتا فيه تلازما
متعاكسا وهي ثمانية لزمت المتصلة المنفصلة ان كانتا موجبتين والمنفصلة المتصلة
ان كانتا سالبتين من غير عكس فيهما بيان الحكم فيما اذا توافقنا في احد الجزئين اما
التلازم في الموجبتين كاستين كانتا اوجزئيتين فلان الانفصال الحقيقي يميل اجتماع الجزئين
وارتفاعهما ومتى امتنع تحقق احد الجزئين مع الآخر دائما او في الجملة وجب ثبوت
نقيض احدهما على تقدير الاخر كذلك او امتنع تحقق نقيض احدهما مع نقيض
الاخر وجب ثبوت عين احدهما مع نقيض الآخر ولا معنى لللازمة بين عين احدهما
ونقيض الاخرى الا ذلك فكل حقيقة تلزمها اربع متصلات اثنتان توافقا نهما
في المقدم باعتبار منع الجمع بين جزئيهما واخرى ان في التالي باعتبار منع الخلو عنهما
وقوله لاستلزام كل جزء من المنفصلة نقيض الاخرى اعادة بعض الدعوى واما عدم
الانعكاس فلجواز كون اللازم اعم فالتصلتان الموافقتان في المقدم لانه عكسان عليها
لعدم الانفصال الحقيقي بين نقيض الاعم وعين الاخص والموافقتان في التالي لانه عكسان
ايضا لعدم الانفصال بين عين الاعم ونقيض الاخص وايضا لو استلزم المتصلة
المنفصلة لانه عكست كل متصلة على نفسها لانه حينئذ يكون بين نقيض المقدم والتالي
وبين نقيض التالي والمقدم انفصال حقيقي فيستلزم التالي المقدم واما حكم السالبين
الكليتين والجزئيتين تلازما وعكسا فببين بعكس النقيض او بالخلف فانه لو لم يصدق
السالبة المنفصلة على تقدير صدق السالبة المتصلة صدقت الموجبة المنفصلة وهي
ملزمة للموجبة المتصلة وكذلك لم نتجج الى اعادة هذا البيان في السواب وقبلا عسر
المقايسة واما اذا تلازمتا في الجزء فلا نهما تساوى المتصلة الموافقة في الجزء لما تقرر
من ان كل متصلتين الموافقتين في الحكم والكيف واحد الطرفين متلازمين في الطرف
الاخر تلازما متعاكسا متلازمان متعاكستان وحكم احد المتساويين مع الشيء

حكم المساوي الآخر معه وكذلك الحكم لو ناقض مقدم المتصلة أحد جزئي
المنفصلة ولزم تأليها الجزء الآخر من المنفصلة أما ان المتصلة لازمة للمنفصلة اذا
كانتا موجبتين كليتين او جزئيتين لانه متى صدقت المنفصلة استلزم نقيض احد جزئيهما
اعني مقدم المتصلة عين الجزء الآخر استلزاما كلياً او جزئياً وعين الجزء الآخر
يستلزم تالي المتصلة كلياً فيستلزم مقدم المتصلة تأليها استلزاماً موافقاً
للمنفصلة في الحكم واما عدم وجوب العكس فلا احتمال استلزام الشيء
لازم غيره مع عدم العناد الحقيقي بين نقيض ذلك الشيء وبين ذلك الغير كالانسان
يستلزم الحيوان اللازم للفرس ولاعناد بين الانسان والفرس وكذا لو ناقض تالي
المتصلة أحد جزئي المنفصلة واستلزم مقدمها الجزء الآخر من المنفصلة اما اللازم
عند الإيجاب فلان مقدم المتصلة يستلزم الجزء الآخر من المنفصلة والجزء الآخر
منها يستلزم نقيض أحد جزئيهما اعني تالي المتصلة فقدّمها يستلزم تأليها ولكنه
لا يتم اذا كانت المنفصلة جزئية لصيرورة كبرى الاولى جزئية حيث نعلم او تعاكس
استلزام المقدم امكن البيان لمن الثالث واما عدم العكس فلجواز استلزام الملزوم
لشيء مع عدم الانفصال بين ذلك الشيء ونقيض اللازم كالانسان الملزوم للحيوان
فانه يستلزم الجسم ولا انفصال بين الاحيوان والجسم وكذا لو وافق مقدم المتصلة
أحد جزئي المنفصلة ولزم تأليها نقيض الجزء الآخر لان أحد جزئي المنفصلة أي مقدم
المتصلة ملزوم لنقيض الجزء الآخر كلياً او جزئياً ونقيض الجزء الآخر ملزوم لتالي
المتصلة واما هدم لزوم العكس فلجواز استلزام الشيء لازم نقيض غيره مع عدم
العناد بينهما كالانسان فانه يستلزم الحيوان وهو لازم لنقيض الافرّس ولاعناد بين
الانسان والافرّس وكذا لو استلزم مقدم المتصلة أحد جزئي المنفصلة ولزم تأليها
نقيض الجزء الآخر لان مقدم المتصلة ملزوم لأحد جزئي المنفصلة وأحد جزئيهما
ملزوم لنقيض الجزء الآخر ونقيض الجزء الآخر ملزوم لتالي المتصلة ولكنه ايضا
انما يتم في الكليتين ولو تعاكس استلزام المقدم تبين تلازم الجزئيتين من الثالث والاول
وعدم الانعكاس لجواز استلزام ملزوم شيء لللازم نقيض غيره مع عدم العناد بينهما
كالانسان الملزوم للحساس يستلزم الحيوان اللازم لنقيض الافرّس ولا انفصال
بينهما وكذا لو وافق تالي المتصلة أحد جزئي المنفصلة واستلزم مقدمها نقيض
الآخر فان مقدمها ملزوم لنقيض الجزء الآخر من المنفصلة الملزوم لعين أحد جزئيهما
أي تالي المتصلة وهو ايضا لا يتم في الجزئية وانعكاس اللزوم بين تلازمها من الثالث
وعدم العكس لاحتمال لزوم الشيء الغير مع عدم الانفصال بين ذلك الشيء ونقيض
لازم الغير كالحيوان يلزم الانسان الملزوم لنقيض الفرس ولاعناد بين الفرس
والحيوان وكذا اذا لزم تالي المنفصلة أحد جزئي المنفصلة واستلزم مقدمها نقيض

الجزء الآخر فان مقدمها ملزوم لتقيض الجزء الآخر من المنفصلة وهو ملزوم لاحد جزئيهما الملزوم لتالي المتصلة وتلازم الجزئيتين انما يظهر ههنا ايضا عند انعكاس استلزام المقدم من الثالث والاول وعدم لزوم العكس لجواز استلزام الشيء لغيره وعدم الانفصال بين تقيض لازم ذلك الشيء وملزوم الغير كالانسان الملزوم لتقيض الفرس يستلزم الحيوان اللازم للصها ل مع عدم العناد بينهما (قوله واذا اختلفنا في الكيف) اذ اختلفت المتصلة والمنفصلة الحقيقية في الكيف واتحدتا في الكم والجزئين لزمت السالبة منهما الموجبة كليتين كانتا اوجزيتين من غير عكس اما الاول فلان اللزوم بين الشئيين يقتضي عدم العناد بينهما وكذا الانفصال بينهما يقتضي عدم اللزوم بينهما لامتناع اللزوم والعناد معا بين الشئيين واما الثاني فلانه لا يلزم من سلب العناد بين الشئيين تحقق اللزوم بينهما ولا من سلب اللزوم تحقق العناد لجواز ارتفاعهما كما في المجتمعين بطريق الاتفاق وكذا لو تنافقتا في الجزئين والقيود بهما اما ان المتصلة الموجبة تستلزم المنفصلة السالبة فلان الملازمة بين الشئيين تقتضي عدم الانفصال الحقيقي بين تقيضيهما لانه لو ثبت الانفصال الحقيقي بين تقيضيهما لامتناع اجتماع عينييهما فيلزم المناقاة بين اللازم والملزوم وهو محال وربما يستدل عليه بان المتصلة الموجبة تنعكس بعكس التقيض الى موجبة مركبة من تقيضي الطرفين وهي مستلزمة للسالبة المنفصلة وهذا لا يتم في الجزئية واما ان المنفصلة الموجبة مستلزمة للسالبة المتصلة فلان الانفصال الحقيقي بين الامرين يقتضي الانفصال الحقيقي بين تقيضيهما لما مر من ان الحقيقيتين اذا توافقتا في الكم والكيف وتنافقتا في الجزئين تلازمتا وتعاكستا والانفصال بين التقيضين يستلزم سلب الاتصال بينهما واما عدم العكس فيهما فلجواز عدم اللزوم بين امرين مع عدم العناد بين تقيضيهما وبالعكس كالفرس والانسان وتقيضيهما وكذا لو وافق مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم تاليها الجزء الآخر اما على تقدير ايجاب المتصلة فلان مقدمها اعني احد جزئي المتصلة ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الآخر من المنفصلة فيكون بين جزئيهما ملازمة فيصدق سلب الانفصال بينهما واما على تقدير ايجاب المنفصلة فلان مقدمها اي مقدم المتصلة منافي لتاليها اللازم لتالي المتصلة ومنافي اللازم منفي للزوم فيكون بين جزئي المنفصلة منافاة فيصدق سلب الاتصال وعدم الانعكاس فيهما لا يمكن ان لا يعاند الشيء لازم الغير مع عدم الملازمة بينهما كالانسان لا يعاند لازم الفرس وهو الحيوان مثلا وكذا لو لم مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم تاليها الجزء الآخر منها اما استلزام المتصلة الموجبة السالبة المنفصلة فلان احد جزئي المنفصلة ملزوم لمقدم المتصلة ومقدمها ملزوم لتاليها المستلزم للجزء الآخر من المنفصلة فيكون احد جزئيهما ملزوما للجزء الآخر

واذا اختلفنا في الكيف
واتفقتا في الكم وفي
الجزئين لزمت السالبة
الموجبة لامتناع
اللزوم والعناد معا
بين الشئيين ولا ينعكس
لجواز ارتفاعهما
وكذا لو تنافقتا
في الجزئين او وافق
مقدم المتصلة احد
جزئي المنفصلة او
لزمت واستلزم تاليها
الآخر او وافق تاليها
احدهما ولزم مقدمها
الآخر متن

فلا يكون بينهما انفصال وهو لا ينتهض في الجزئية وانما استلزامها من الثالث على تقدير انعكاس لزوم مقدم المتصلة واما استلزام الموجبة المنفصلة السالبة المتصلة جزئيتين فقدم استلزام احد جزئي المنفصلة تالي المتصلة جزئيا لما مر آنفا وهو يستدعي عدم استلزام لازمه اعني مقدم المتصلة تاليها وكنيتين على تقدير انعكاس لزوم المقدم فقدم استلزام احد جزئي المنفصلة تالي المتصلة كلياً فلا يستلزم التالي لازمه المساوي كذلك واما عدم وجوب الانعكاس فيهما فلجواز عدم المعادة بين ملزوم الشيء ولازم الغير مع عدم الملازمة بينهما كما اضاحك المازوم للانسان والحيوان اللازم للفرس وكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي المنفصلة ولزم مقدمها الجزء الاخر اما اذا كانت المنفصلة موجبة فلان الجزء الاخر من المنفصلة مستلزم لمقدم المتصلة المازوم لتاليها اعني احد جزئي المنفصلة فلا يكون بينهما انفصال والبيان في الجزئية لا يتم الا اذا انعكس لزوم المقدم واما اذا كانت المنفصلة موجبة جزئية فلان الجزء الاخر من المنفصلة لا يستلزم احد جزئيهما اعني تالي المتصلة جزئياً فلا يستلزمه لازمه جزئياً وكنية اذا انعكس لزوم المقدم فلانه لا يستلزم تالي المتصلة كلياً فلا يستلزمه لازمه المساوي وما بوضعه استعمال طريق عكس النقيض والخلف وقد سبق التنبيه على امكان استعمالهما في اثبات هذا المانم وعدم انعكاسهما لجواز ان لا يعاند شيء ملزوم غيره مع عدم الملازمة بينهما كما اضاحك لايمانند الفرس الذي هو ملزوم الصاهل (قوله والمتصلة وممانعة الجمع) اذا توافقت المتصلة وممانعة الجمع في الكيف والكم وكيف واحد الجزئين وناقض تالي المتصلة الجزء الاخر من المنفصلة تلازمها وتما كستا اما لزوم المتصلة المنفصلة كليتين وجزئيتين فلا يستلزام عين كل من جزئيهما نقيض الاخر لامتناع الجمع بينهما فيلزمها متصلةان باعتبار تعدد الجزئين واما انعكس فلا امتناع الجمع بين مقدم المتصلة ونقيض تاليها لامتناع وجود الملزوم بدون اللازم هذا في الموجبتين واما في السالبتين فبإحدى الطرفين المذكورين ولو وافق مقدم المتصلة احد جزئي ممانعة الجمع ولزم تاليها نقيض الاخر فلا يخاف واما ان يتعكس لزوم التالي اولا فان لم يتعكس لزوم المتصلة المنفصلة ان كانتا موجبتين وبالعكس ان كانتا سالبتين كليتين وجزئيتين اما اللازم فلانه متى صدقت المتصلة استلزم احد جزئيهما اعني مقدم المتصلة نقيض الاخر المستلزم لتاليها واما عدم العكس فلا مكان استلزام الشيء لازم نقيض الغير مع امكان الجمع بينهما كالانسان المستلزم للحيوان اللازم لنقيض الافرس وان تعاكس اللزوم وتما كستا لان مقدم المتصلة اعني احد جزئي المنفصلة مستلزم لتاليها وتاليها ملزوم لنقيض الجزء الاخر بحكم الانعكاس فيكون احد جزئيهما ملزوماً لنقيض الاخر فامتناع الجمع بينهما وهكذا لو استلزم مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة ولزم تاليها نقيض الاخر فان لم يتعكس

و المتصلة وممانعة الجمع
اذا توافقت في الكيف
و الكيف واحد
الجزئين ناقض تالي
المتصلة الجزء الاخر
من المنفصلة تلازمها
وتما كستا لاستلزام
كل من جزئي المنفصلة
نقيض الاخر وامتناع
الجمع بين مقدم المتصلة
ونقيض تاليها ولو
وافق مقدم المتصلة
اخذ جزئي المنفصلة
او استلزامه ولزم
تاليها نقيض الاخر
او ناقض تاليها
اخذهما واستلزم
مقدمها الاخر لزمت
المتصلة المنفصلة
ايجاباً وبالعكس سلباً
وان تعاكس اللزوم
تعاكسا

احد الزومين لزمت المتصلة المنفصلة في الايجاب وبالعكس في السلب لان مقدم المتصلة
ملزوم لاحد جزئي المنفصلة وهو ملزوم لنقيض الجزء الاخر الملزوم لتسالي المتصلة
والبيان انما ينهض في الجزئيين من الثالث اذا انعكس لزوم المقدم ولا يجب الانعكاس
لجواز استلزام ملزوم الشيء لازم نقيض الغير مع امكان الجمع بينهما كالكتاب يستلزم
الانسان والحيوان اللازم لنقيض الفرس وان تعاكس الزومان تعاكستا لان
احد جزئي المنفصلة ملزوم لمقدم المتصلة حيثئذ ومقدمها ملزوم لتاليها وتاليها ملزوم
لنقيض الجزء الاخر من المنفصلة فاحد جزئيهما ملزوم لنقيض الجزء الاخر فينبهنا مع الجمع
وانما يتبين في الجزئيين من الثالث **وكذا** الحكم لوناقض تالي المتصلة احد
جزئي المنفصلة واستلزم مقدمهما الاخر اما لزوم المتصلة المنفصلة اذا كانتا كليتين فلان
مقدم المتصلة مستلزم للجزء الاخر من المنفصلة وهو مستلزم لنقيض احد جزئيهما
اهي تالي المتصلة واما عدم العكس اذا لم تعاكس الزوم فلجواز استلزام ملزوم
الشيء نقيض الغير مع جواز الجمع بينهما كالانسان الملزوم للحيوان يستلزم نقيض
الفرس واما العكس اذا تعاكس الزوم فلان الجزء الاخر من المنفصلة ملزوم لمقدم
المتصلة الملزوم لنقيض احد جزئيهما وطريق البيان في الجزئيين من الثالث وقوله
اولزمه الضمير فيه ان عاد الى احدهما حتى يكون تقدير الكلام اولزم تاليها احد
جزئي المنفصلة واستلزم مقدمها الاخر لم يصح تلازمهما على ما ذكره وهو ظاهر
وان عاد الى نقيض احدهما حتى يكون التقدير اولزم تاليها نقيض احدهما واستلزم
مقدمها الاخر فهو تكرر لقوله او استلزمه ولزم تاليها نقيض الاخر (قوله وان اختلفنا
في الكيف واتفقا في الكم والجزئين) اذا اختلفت المتصلة ومادة الجمع في الكيف واتفقا
في الكم والجزئين لزمت السالبة الموجبة متصلة كانت او منفصلة كلية او جزئية لان الزوم
بين امرين يستلزم جواز الجمع بينهما ومنع الجمع يستلزم صحة الانفكاك بينهما ولا عكس
في شيء منهما لجواز ان لا يكون بين الشئيين لزوم ولا هناد كما في الانفقيتين وكذا اذا تناقضتا
في الطرفين اما استلزام الموجبة المتصلة السالبة المنفصلة فلان متى كان بين امرين تلازم
كان بين نقيضيهما ايضا تلازم بحكم عكس النقيض فلم يكن بينهما منع الجمع واليه
اشار بقوله لان الملازمة بين نقيضي الجزئين يقتضي الملازمة بينهما لكنه انما يتم
في الكليتين اذا الموجبة الجزئية لا تنعكس بعكس النقيض واما استلزام الموجبة المنفصلة
السالبة المتصلة فباحد الطريقين فلا ينهض الا في الجزئيين واما عدم العكس فيهما
فلجواز الاجتماع بين امرين مع عدم الملازمة بين نقيضيهما وكذا اذا انفقتا في الكم
دون الكيف ووافق مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم تاليها الاخر
لان مقدم المتصلة وهو احد جزئي المنفصلة ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الاخر
فلا يكون بينهما منع الجمع وعدم الانعكاس لجواز الجمع بين الشيء ولازم الغير مع عدم
الملازمة بينهما كالايمان والحيوان اللازم للانسان وكذا اذا لزم مقدم المتصلة احد

وان اختلفنا بالكيف
وتوافقنا في الكم وفي
الجزئين او تناقضتا
فيهما لزمت السالبة
الموجبة من غير عكس
لان الملازمة بين
نقيضي الجزئين
يقتضي الملازمة
بينهما المنافية للعناد
وكذا اذا توافق مقدم
المتصلة احد جزئي
المنفصلة اولزمه
واستلزم تاليها الاخر
اووافق تاليها
احدهما واستلزم
ولزم مقدمها الاخر
وكذا اذا ناقض
مقدمها احدهما
اولزم نقيضه
واستلزم تاليها نقيض
الاخر او ناقض
تاليها احدهما
او استلزم نقيضه
ولزم مقدمها نقيض
الاخر متى

والتصلة: ومأنعة الخلو اذ اتوا فقتا في الكم * ٢٠٢ * والكيف واحد الجزئين وناقض مقدم

جزئى المتصلة واستلزم تاليها الآخر لان احد جزئى المتصلة ملزم مقدم المتصلة
الملزوم لتاليها الملزوم للجزء الآخر من المتصلة ولاخفاء في ان البيان في الجزئين انما يتم
من الثالث عند انعكاس لزوم المقدم وعدم وجوب العكس لامكان الجمع بين ملزوم
الشيء ولازم الغير وعدم الملازمة بينهما كانهندى الملزوم للاسود والحيوان اللازم
للانسان وكذا لو وافق تالى المتصلة احد جزئى المتصلة ولزم مقدمها الجزء
الآخر لان الجزء الآخر من المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم لتاليها اعنى احد
جزئى المتصلة وتلازم الجزئيتين ببيان من الثالث عند انعكاس اللزوم وهدم
العكس لامكان الجمع بين الشيء ومارزوم الغير وهدم الملازمة بينهما كما تقدم وقوله
او استلزمه تكرار لما مر من قوله اولزمه واستلزم تاليها الآخر وكذا اذا ناقض
مقدمها احد جزئى المتصلة واستلزم تاليها نقيض الآخر لان نقيض احد جزئى المتصلة
وهو مقدم المتصلة ملزوم لتاليها الملزوم لنقيض الجزء الآخر فلا يكون بين عينيهما
منع الجمع لما مر وهدم الانعكاس لامكان اجتماع امرين وعدم ملازمة ملزوم نقيض
احدهما لنقيض الآخر كالابيض والحيوان فان الجماد وهو ملزوم للحيوان لا يستلزم
نقيض الابيض وكذا لو لم مقدم المتصلة نقيض احد جزئى المتصلة واستلزم
تاليها نقيض الآخر لان نقيض احد جزئى المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم لتاليها
الملزوم لنقيض الجزء الآخر وهو لا يطرء في الجزئيتين فحين بالثالث اذ انعكس اللزوم
وعدم العكس لجواز الجمع بين الشئيين وعدم ملازمه ملزوم نقيض احدهما للآخر
نقيض الآخر كالابيض والانسان فان الحجر وهو ملزوم للانسان لا يلزم نقيض
الملون اللازم للابيض وكذا لو ناقض تالى المتصلة احد جزئى المتصلة ولزم مقدمها
نقيض الآخر لان نقيض الجزء الآخر ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم لنقيض احد جزئى
المتصلة والبيان في الجزئيتين بتوقف على انعكاس اللزوم وعدم العكس لامكان
اجتماع امرين مع عدم ملازمه لازم نقيض احدهما لنقيض الآخر كالابيض والانسان
فان الحيوان اللازم لنقيض الانسان لا يلزم نقيض الابيض وقوله او استلزمه نقيضه
تكرار لما سبق من قوله اولزم نقيضه واستلزم تاليها نقيض الآخر (قوله والمتصلة
ومأنعة الخلو) متى نوافقت المتصلة ومأنعة الخلو في الكم والكيف واحد الجزئين
وناقض مقدم المتصلة الجزء الآخر من المتصلة تلازمنا وبما كستاما التلازم فلاه
اذا كان بين الشئيين منع الخلو تكون نقيض احدهما مستلزما لآخر والايجاز
ان يصدق نقيض احدهما بدون الآخر فلا يكون بينهما منع الخلو واما العكس فلانه
اذا كان بين الشئيين ملازمة يكون بين نقيض الملزوم وعين لازم مع الخلو والايجاز
ارتفاعهما فيمكن وجود الملزوم بدون اللازم وهو محال وهو عام في الكلين
والجزئين اذا كانا موجبتين فقوله لاستلزام نقيض كل من جزئى المتصلة عين

المتصلة الجزء الآخر
من المتصلة تلازمنا
وتما كستاما لاستلزام
نقيض كل من جزئى
المتصلة عين الآخر
وامتناع الخلو عن
نقيض مقدم المتصلة
وعين تاليها واذ اتوا فقتا
في الكم والكيف
وناقض مقدم المتصلة
اخذ جزئى المتصلة
او استلزم نقيضه
ولزم تاليها الآخر
او وافق تاليها
احدهما اولزمه
واستلزم مقدمها
نقيض الآخر لزمت
المتصلة المتصلة
ايجابا وبالعكس سلبي
وان اختلفا في الكيف
وتوافقتا في الكم
وفي الجزئين
او تناقضتا فيهما
لزمت السالبة الموجبة
من غير عكس لان
الملازمة بين نقيضى
الجزئين لا استلزام
نقيض كل من جزئى
المتصلة عين الآخر
وامتناع الخلو من
نقيض مقدم المتصلة
وعين اليها واذ اتوا فقتا

في الكم والكيف وناقض مقدم المتصلة احد جزئى المتصلة او استلزم نقيضه ٣ (الآخر)

٣ ولزم تأليها الآخر
او وافق تأليها
احدهما اولزمه
واستلزم مقدمها
نقيض الآخر لزم
المتصلة المنفصلة
ايجاباً وبالعكس سلباً
متن

الآخر لتعليل استلزام المنفصلة المتصلة وقوله وامتناع الخلو بين نقيض المقدم او عين
التالي لتعليل استلزام المتصلة المنفصلة لكنه اعاده الدعوى بعسارة اخرى واذا توافقنا
في الكيف والكيف وناقض مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة ولزم تأليها الآخر لزم
المتصلة المنفصلة ايجاباً وبالعكس سلباً فكلما صدقت المنفصلة الموجبة صدقت المتصلة
الموجبة كليتين كانتا اوجزيتين لانه اذا كان بين الامرين منع الخلو يكون نقيض احدهما
وهو مقدم المتصلة مستلزم ما لعين الآخر وهو ملزوم لتالي المتصلة ولا ينعكس لجواز
استلزام نقيض الشيء للالزام الغير مع امكان الخلو بينهما كالاحيوان يستلزم الانسان
ويمكن انخلو عن الحيوان والفرس المستلزم للانسان هذا ان لم ينعكس اللزوم اما اذا
انعكس ظهر التعاكس لان مقدم المتصلة يستلزم ح احد جزئي المنفصلة فيكون بينه وبين
نقيض المقدم اعني الجزء الآخر من المنفصلة منع الخلو وهكذا لو استلزم مقدم المتصلة
نقيض احد جزئي المنفصلة ولزم تأليها الآخر اما تلازم الموجبتين الكليتين فلان
مقدم المتصلة المستلزم لنقيض احد جزئي المنفصلة وهو ملزوم لعين
الجزء الآخر الملزوم لتالي المتصلة وتلازم الجزئيتين بتبين من الثالث عند انعكاس
استلزام المقدم واما عدم العكس ان لم ينعكس احد اللزومين فلجواز استلزام
ملزوم نقيض الشيء للالزام الغير وجواز الخلو بينهما كالانسان الملزوم
لنقيض الاحيوان يستلزم الجسم اللازم للفرس ويجوز انخلو عن الاحيوان
والفرس وان انعكس اللزومان فالتعاكس لازم اما في الكليتين فلان نقيض احد جزئي
المنفصلة يستلزم ح مقدم المتصلة الملزوم لتاليها الملزوم للجزء الآخر فيكون بين
الجزئيتين منع الخلو واما في الجزئيتين قبل الثالث وهكذا لو وافق تالي المتصلة احد جزئي
المنفصلة واستلزم مقدمها نقيض الجزء الاخر في صدقت المنفصلة الموجبة صدقت
المتصلة لان مقدم المتصلة ملزوم لنقيض الجزء الآخر من المنفصلة ونقيضه ملزوم
لاحد جزئيهما اعني تالي المتصلة وتلازم الجزئيتين انما يظهر من الثالث اذا تعاكس
استلزام المقدم ولا ينعكس ان لم يتعاكس الاستلزام لجواز استلزام ملزوم نقيض الشيء
للغير وجواز الخلو بينهما كالانسان الملزوم لنقيض الاحيوان يستلزم الناطق مع
امكان انخلو عنهما وارتمسا كس الاستلزام بتبين الانعكاس لان نقيض الجزء الاخر
من المنفصلة يستلزم ح مقدم المتصلة الملزوم لتاليها اعني احد جزئيهما في الكليتين
واما في الجزئيتين في الثالث وقوله اولزمه واستلزم مقدمها نقيض الجزء الآخر
فهو تكرر لما اذا استلزم مقدم المتصلة نقيض احد جزئي المنفصلة ولزم تأليها
الآخر من غير فرق (قوله واذا اختلفا في الكيف) المتصلة وممانعة الخلو اذا اختلفا
في الكيف واتفقتا في الكيف والجزئيتين لزم التساوية منهما الموجبة فان اللزوم بين
امرين كلياً او جزئياً يستلزم جواز الخلو عنهما كذلك والا استلزم نقيض اللزوم

واذا اختلفتا في الكيف
واتفقتا في الكيف
وفي الجزئيتين واتفقتا
فيهما لزم التساوية
الموجبة من غير
عكس وكذا لو كانتا
على الانتهاء المذكورة
في مانعة الجمع ولا يخفى
عليك لمتى والتعاكس
عند تعاكس اللزوم

عين الملزوم وهو محال ومنع الخلو بين الامرين يستلزم سلب الملازمة بينهما لان
نقيض كل واحد مستلزم لعين الآخر فلا يلزمه بل بيان التلازم الاول كاف لان التلازم
الثاني يثبت بطريق عكس النقيض على ما نبهناك عليه مرارا ولا ينعكس شيء منهما
لجواز ارتفاع امرين لاملزمة بينهما كشر يك الباري والخلاء وكذا لو تناقضتا
في الجزئين والقيود بحالها لان منع الخلو بين الشئيين يستلزم منع الجمع بين النقيضين
فلا يكون بينهما ملازمة وعدم العكس لجواز الخلو عن امرين مع عدم الملازمة بين
نقيضيهما وكذا لو كانتا على الانتهاء المذكورة في مائة الجمع في فصل الاختلاف وهي
سنة فلو اتفقتا في الكم دون الكيف ووافق مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة
واستلزم تاليها الآخر لزم السالبة الموجبة لان مقدم المتصلة اى احد جزئي المتصلة
ملزوم لتاليها الملزوم للجزء الآخر فلا يكون بينهما منع الخلو ولا ينعكس لامكان
الخلو عن الشئ ولازم الغير وعدم الملازمة بينهما كالانسان والفرس الملزوم
للاصا هل اولزم مقدمها احد جزئيهما واستلزم تاليها الاخرى لان احد جزئي المتصلة
ملزوم لمقدم المتصلة وهو ملزوم كلياً لتاليها الملزوم للجزء الآخر وعدم الانعكاس
لاحتمال ارتفاع ملزوم الشئ ولازم الغير وعدم استلزامه اياه كالا صا هل المزموم
للفرس والحيوان اللازم للانسان او وافق تاليها احد جزئيهما ولزم مقدمها الآخر
لان الجزء الآخر ملزوم لمقدم المتصلة المزموم كلياً لتاليها وهو احد جزئيهما وعدم
العكس لجواز الخلو عن الشئ و ملزوم الغير مع عدم لزومه اياه وكذا اذا نقض
مقدمها احد جزئيهما واستلزم تاليها نقيض الآخر لان مقدمها هو نقيض احد جزئي
مانعة الخلو ملزوم لتاليها الملزوم لنقيض الجزء الآخر فيجوز الخلو عن الجزئين وعدم
الانعكاس لجواز انتفاء استلزام نقيض الشئ للمزموم نقيض الآخر مع امكان الخلو
عنهما فان الانسان لا يستلزم الفرس الملزوم لنقيض اللاحيان وجواز الخلو
تحقق عن الانسان واللاحيان اولزم مقدمها نقيض احد جزئيهما واستلزم تاليها
نقيض الآخر لان نقيض احد جزئيهما ملزوم لمقدمها المزموم كلياً لتاليها الملزوم
لنقيض الآخر وعدم العكس لاحتمال انتفاء استلزام لازم نقيض الشئ للمزموم نقيض
الاخر مع ارتفاعهما فان الناطق اللازم لنقيض الانسان لا يستلزم الفرس المزموم
لنقيض اللاحيان ويمكن ارتفاع الانسان واللاحيان او تناقض تاليها احدهما ولزم
مقدمها نقيض الآخر لان نقيض الآخر ملزوم لمقدمها المزموم لتاليها اعني نقيض
احدهما وانتفاء الانعكاس لجواز عدم استلزام لازم نقيض الشئ لنقيض الآخر
وامكان الخلو عنهما فان الانسان اللازم لنقيض الحيوان لا يستلزم نقيض الفرس مع
جواز ارتفاعهما فقد ظهر ان تلازمات مانعة الجمع وتلازمات مانعة الخلو مع المتصلة
لم تختلفا في البرهان كثير اختلاف ولهذا قال ولا يخفى عليك لمية اى لمية كل واحد

انغماس في تعاند المتصلات والمنفصلات بسيطة ومختلطة وكل قضيتين تلازمتا وتعاكستا عائد نقيض كل منهما عاين
الآخرى صدقا وكذبا وان لم تعاكسا عائد نقيض المزومة عين اللازمة كذبا ونقيض اللازمة عين المزومة صدقا
خاتمة * قد تغير الشرطيات عن اوضاعها اللفظية فتسمى منفرقة كقولنا لا يكون (اب وجد) وهو في قوة
عناد الجمع بين (اب وجد) وقوة ملازمة * ٢٥ * لنقيض (جد) (لاب) واوبدل الواو باو دل على

عناد الخلو و ملازمة
(جد) عين (اب)
وكذلك اذا بدل
بحتى والاعم الدلالة
على السور الكلي
وقولنا يكون (جد)
ولا يكون (اب) بدل
على الاتصال الجرفي
بين المذكورين وقد
تلحق الجلية هيئات
تفيدها زيادة احكام
كالالف واللام تدخل
على الموضوع فيفيد
العموم او العهد او
على المحمول فيفيد
الحصر لكن يجب
ذكر الاربعة
لئلا يشعر بالتقيد
وتقديم الخبر على
المبتدأ ودخول انما
في القضية وتكرير
الرابط في الفارسية
كقولنا (زيد ست كه
ديراست) يفيد
الحصر واقتزان حرف
السبب بالموضوع
وحرف الاستثناء

من تلازمات مانعة الخلو في فصل الاتفاق والاختلاف وكذا لا يخفى التعاكس في فصل
الاتفاق عند تعاكس الزوم على ما بيننا هذا بيان تلازمات المتصلات والمنفصلات
على وجه كلي منطقي يسهل حفظه * ويتبادر الى الاذهان ضبطه * وقد اعتقد
المتأخرون من المنطقيين ان اكثرها غير تام لاعتمادهم على منع التقدير ونحو يزهم
استلزام الشيء للنقيضين حتى لم يمتنعوا عن الاتصال والانفصال معا بين شيئين
وزعموا ان الغرض الاقصى من ابرادها تمرير الاذهان وان يحصل لهما ملكة
استحضار القضايا واستخراج لوازمها البعيدة والقريبة وانت واقف بما اسلفناه لك على
ما ينزل تلك الاوهام * ويحسر عن وجه الحق اللثام * فلان قلت الى ما قالوا وقال بل
حقى المقال * ثم اقم واستقم (قوله البحث الخامس في تعاند المتصلات والمنفصلات)
واذ قد فرغ من تلازم الشرطيات شرع في تعاندها بسيطة اى متصلة او منفصلة
ومختلطة اى متصلة ومنفصلة والضابط فيه ان كل قضيتين تلازمتا وتعاكستا
عائد نقيض كل منهما عين الآخر صدقا وكذبا والاجاز صدق المزوم بدون اللازم
وهو محال فيكون بينهما انفصال حقيقي وان لم تعاكسا عائد نقيض القضية المزومة
عين القضية اللازمة في الكذب دون الصدق لجواز صدق اللازم بدون المزوم
فبينهما منع الخلو وعائد نقيض القضية اللازمة عين القضية المزومة في الصدق
دون الكذب لجواز ارتفاع نقيض اللازم وعين المزوم فبينهما منع الخلو (قوله
خاتمة قد تغير الشرطيات) هذه مباحث لطيفة ختم الباب بها اقتداء بها صاحب
الكشف وهي زوائد ليس للفن اليها افتقار الاول في تحريف القضية ربما يستعمل
الشرطيات مغيرة عن اوضاعها الطبيعية اللفظية وتسمى محرقة كما يذكر قضية
منفية وتردف بقضية موجبة مثلا قولنا لا يكون (اب وجد) وهي في قوة مانعة
الجمع اذ معناه لا يكون (اب) متحققا ويحقق (جد) فيكون بين تحقق (اب)
ويحقق (جد) منافاة وهي منع الجمع ويدل ايضا على استلزام (اب) لنقيض
(جد) لان منع الجمع بين الشيئين يقتضي استلزام كل واحد لنقيض الآخر الا ان هذا
الاستلزام يفهم منه اظهر ولو بدل الواو باو فقل لا يكون (اب) او (جد) دل
على منع الخلو لان معناه اماليس (اب او جد) فيكون بين نقيض (اب) وعين

بالمحمول يفيد مساواتهما في العموم او المفهوم ولما مع افادته الاتصال يفيد حقيقة المقدم لكن سابه يفيد سلب
الزوم فقط فلم يتقابل سابه واجبايه وقد يضاف في القضية اذا كان محمولها نسبة الى محصلة كقولنا كل ملك على
السريرو وكل ولد على الحائط وكل شيخ كان شابا فيظن ان عكسه بعض السريرو على الملك وبعض الحائط
في الزندو بعض الشاب كان شيخا فاذا علم ان المحمول هو النسبة زالت الشبهة قال الكشي يقال لشيء من الجسم ٣

بمقتضى الجهات الى غير النهاية مع كذب عكسه وحله بان المساوئ عن الجسم هو الانهائية لصديق الامتداد عالية
وعكسه صادق وهو لاشئ مما لانهاية له يحسم وهو صديق ٢٤٦ لان المجموع مساوٍ ايضا لامتناع

(جد) منع الخلو وهو قليل التحريف عن صيغة الانفصال فيكون عين (اب)
مستلزما (جد) لان منع الخلو بين امرين يقتضى ملازمة احدهما لنقيض الآخر
وفي بعض النسخ دل على العناد للخلو وملازمة (جد) لنقيض (اب) وهو لا يستقيم
الا اذا عطف (جد) على (اب) حتى يكون معناه اما ليس (اب) او ليس (جد)
اي لا يكون الانتفاء احدهما فقط فلا يمكن ارتفاعهما فيكون منع الخلو بين العينين
وحينئذ يكون نقيض (اب) مستلزما (جد) لكن ذلك اتباع قضية سالبة لقضية سالبة
والكلام في اتباع قضية موجبة وكذا اذا بدل بجنى او الاقيل لا يكون (اب) حتى يكون
(جد) او الا اذا كان (جد) فانه يتقدم منه ان يتحقق (اب) متوقف على (جد)
فهو في قوة استلزام (اب جد) مع الدلالة على كلية الاستلزام فيكون بين نقيض
(اب) وعين (جد) منع الخلو ولو قدم اليجاب على السلب كما يقال يكون (جد)
ولا يكون (اب) دل على اتصال جزئي بين الجزئين المذكورين وهما (جد)
وليس (اب) ومصدق هذه الدعاوى فهم تلك المعاني في لغة العرب عند اطلاق
الصيغ المذكورة الثاني في الهيئات اللفظية التي تفيد امورا زائدة على مفهوم
القضية فتدخل التضيائيات ولو احق تفيدها زيادة احكام كالالف واللام
يدخل على الموضوع فتارة يفيد العموم كقولنا الانسان في خسر و اخرى يفيد
العهد اذا كان بين المتكلم والمخاطب معهود كقولنا الرجل عالم او على المحمول فيدل
على الحصر كقولنا زيد العالم فانه يدل على حصر العالم في زيد لكن يجب ذكر
الرابطه فيقال زيد هو العالم لئلا يوهى بالتركيب التقيدى وتقديم الخبر على المبتدأ
كقولنا نيمى انا ودخول انما في القضية كقولنا انما العالم زيد وتكرار الرابطه
في الفارسية كقولنا (زيد است كه دبير است) يفيد حصر الخبر في المبتدأ واقتران
حرف السلب بالوضع حرف الاستثناء بالمحمول يفيد مساوئهما اي الموضوع
والمحمول اما في العموم كقولنا ما الانسان الاناطق واما في المفهوم كقولنا ما الانسان
الا الحيوان الناطق ولما يفيد الاتصال وحقية المقدم فيلزم حقية التالى فاذا قلنا لما
كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا دل على اتصال وجود النهار بطولوع
الشمس وحقية طلوع الشمس لكن سلب لما لا يفيد الاسلب للزوم فاذا قلنا ليس لما
كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا دل على سلب الملازمة بينهما فقط فلا تكون
ايجاب لما وسلبه متقابلين لعدم ورود السلب على مفهوم الايجاب ولما زاد صدق
الملازمة مع كذب المزوم وحينئذ يكذب ايجاب لما لكذب المزوم وسلبه ايضا صدق
الملازمة فلا يكون بينهما تقابل الثالث في الاعايط اللفظية قد يقع الغلط في القضية

لجمله عليه افعله ان
القضية ان اخذت
بحقية منعها صدقها
وان اخذت خارجية
بصدق عكسها
من

الباب الثاني في القياس
وفيه فصول الفصل
الاول في رسمه وهو
قول مؤلف من قضايا
متى سلمت لزم منه
لذاته قول آخر فقولنا
لزم منه اي عن القول
المؤلف وقولنا لذاته
اي لا يكون للزوم
بواسطة مقدمة
اجنبية او في قوة
المذكورة والاول
كقولنا (ا) مساو
(ب) و (ب) مساو
(ج) فانه يلزم منه
(ا) مساو (ج) بواسطة
قولنا كل مساو (ب)
مساو لكل ما يساويه
(ب) فانه اذا انضم الى
الاول اتبع (ا) مساو
لكل ما يساويه (ب)
و يلزم كل ما يساويه
(ب) (فا) مساو له
فاذا قلنا (ب) مساو
(ج) لزم (ج) يساويه

(ب) و يصير صغرى كقولنا وكل ما يساويه (ب فا) مساو له ويتبع (ج ا) مساو له ويلزمه (ا) (اذا)
يساو (ج) ومن الناس من جعل تلك المقدمة قولنا مساو المساوى مساو وانت تعلم انه مع هذه المقدمة لا يتبع

بأبذات ولا يتكرر
الوسط والثاني كقولنا
جزء الجوهر يوجب
ارتفاعه ارتفاع
الجوهر وما ليس
بجوهر لا يوجب
ارتفاعه ارتفاع
الجوهر فإنه يلزمه
جزء الجوهر جوهر
بواسطة عكس النقيض
وهو قولنا ما يوجب
ارتفاعه ارتفاع
الجوهر جوهر
ويشترط في ذلك تغيير
حدود القياس به لثلاث
يخرج البيان بالعكس
المستوى وقولنا قول
آخر أي يغاير كلا
من المقدمتين والمقدمة
في قولنا ان كان (أ)
فج (د) لكن (أ) فج
(د) ليست (ج) بل
لزومه (أ) وفي
قولنا كل (ج) وكل
(ب) فكل (ج) بل هو
ليست (ج) بل هو
بوصف تألفه مع الآخر
والقياس منه معقول
وهو القول المعقول
المؤلف في العقل تأليفا
يؤدي فيه إلى التصديق
لشيء آخر ومنه مجموع
وهو ما ذكرناه من

إذا كان محمولها نسبة أمر إلى محصل والمراد بالمحمول ههنا المحمول بالاشتقاق والمحصل
ما لا يكون نسبة بل يكون له معنى مستقل كقولنا كل ملك على السرير فالنسبة وهي حصول
الملك على السرير محمولة بالاشتقاق والمحمول بالمواطأة الحاصل والمحصل على السرير
وكذلك في قولنا كل وتد في الحائط وكل شيخ كان شابا فيظن أن المحمول الأمر المحصل
فيقال في عكسها بعض السرير على الملك وبعض الحائط في التمدد وبعض الشباب
كان شيئا فيقع الغلط وإذا حقق الحاصل وعلم أن المحمول هو النسبة ذات الشبهة
لأن عكسها حينئذ بعض ما هو على السرير ملك وبعض ما هو في الحائط وتد
وبعض من كان شابا شيخ قال الكشي مما يغلط في عكسه قولنا لاشئ من الجسم يمتد
في الجهات إلى غير النهاية فيقال في عكسه لاشئ من الممتد في الجهات إلى غير النهاية
بجسم وهو كاذب لأن كل ممتد في الجهات إلى غير النهاية جسم وحله بان المحمول
في القضية وهو الممتد في الجهات إلى غير النهاية مشتمل على أمرين أحدهما الممتد
في الجهات وثانيهما اللانهاية فإن أخذ المحمول الممتد في الجهات منعنا صدق
الأصل ضرورية بثبوته لكل جسم وإنما المسلوب عنه هو اللانهاية فقط وإن أخذ
اللانهاية منعنا كذب العكس فإنه يصدق قولنا لاشئ من غير المتناهي بجسم وهو وضعيف
لأن المجموع له مفهوم وكل مفهوم إذا نسبت إلى آخر فاما أن يصدق هاهنا بالإيجاب
أو السلب لكن الإيجاب ثم تمتع فيصدق السلب ولأنه إذا كان اللانهاية مسلوبة يكون
المتمدد في الجهات إلى غير النهاية مسلوبا أيضا لأن الجزء إذا كان مسلوبا عن شيء كان المجموع
مسلوبا عنه أيضا بالضرورة وحله أن الأصل أن اعتبر بحسب الحقيقة منعنا صدقه فإن
بعض ما لو دخل في الوجود كان جسما فهو بحيث لو وجد كان ممتدا في الجهات إلى غير
النهاية فإن البرهان ما دلل الأعلى تناهي الأجسام الموجودة في الخارج وأما على
تناهي الأجسام المقدرة فلا وإن اعتبر بحسب الخارج منعنا كذب العكس فإن السالبة
الخارجية تصدق بانتفاء الموضوع في الخارج والمتمدد في الخارج إلى غير النهاية ليس
بموجود في الخارج (قوله الباب الثاني في القياس وفيه فصول) قد علمت أن نظر
المنطقي في الموصل إلى التصديق أما فيما يتوقف عليه وقد فرغ منه وأما في نفسه
وهو باب الحجة المقصود بالذات وقد حان أن نشرع فيه والاحتجاج أما بالكلية على
الجزئي أو الكل على القياس أو بالجزئي على الجزئي وهو التمثيل أو على الكل
وهو الاستقراء ولما كان العبدة في الاحتجاج هو القياس قدم على غيره وعرفه بأنه
قول مؤلف من قضاي متى سلت لزوم عنه لذاته قول آخر فالتقول جنس بعيد يقال
بالاشتراك على المفروض وعلى المفهوم العقلي والمراد ههنا اللفظ المركب لما يقدم
ويتأخر من أن القياس المسموع ما ذكره فإن قلت لو أريد بالقول اللفظ لم يصح
قوله لزوم عنه لذاته قول آخر إذا تلفظ بالمقدّمات لا يستلزم التلفظ بالنتيجة فنقول

القول واللفظ المركب ما قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو لا يكون قولاً
الا اذا دل على معناه فيكون القول المعقول لازماً للمسموع والنتيجة لازمة للقول
المعقول فتكون لازماً للقول المسموع وعلى هذا يكون المراد بالقول اللازم للمعقول
لا المسموع فان التلفظ بالمقدّمات يستلزم تعقل معانيها وتعقل معانيها يستلزم
تعقل النتيجة لا التلفظ بها وذكر المؤلف مستدركه والا لكان حاصله ان القياس
لفظ مركب مؤلف وظاهر انه تكرار لاطائل نحته وقوله من قضايا يتناول الجمليات
والشرطيات واحترز به عن القضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقضها
فانها قول مؤلف لكن لا من القضايا بل من المفردات لا يقال لو عني بالقضايا ما هي
بالقوة دخلت القضية الشرطية ولو عني ما هي بالفعل خرج القياس الشعري وايضا
ههنا مقاديس هي قضايا مفردة كقولنا فلان متنفس فهو حي وما كانت الشمس طالعة
فالنهاري موجود لا نقول المعنى ما هي بالقوة والقضية الشرطية تخرج بقوله متى
سالت فان اجزاءها لا تختمل النسب لو وجود المنافع اعني ادوات الشرط والعناد
او المعنى بالقضية ما يتضمن تصديقا او تنجيلا فتخرج الشرطية بها والقياس الاول
لا يتم الا بقدمة مخدوفة وهي قولنا كل متنفس فهو حي والثاني مشتمل على مقدمتين
الاتصال ووضع المقدم لدلالة لما عليهما لكن يرد عليه القضية المركبة المستلزمة
بعكسها والمراد بالقضايا ما فوق قضية واحدة ليتناول المواضع من تنبئ وهو القياس
البيعي والمؤلف من اكثر وهو القياس المركب ولم يقل من مقدمات والالزم الدور
وقوله متى سالت ليس يعني به كونها مسلمة في نفسها بل انها وان كانت كاذبة منكورة هي
بحيث لو سلمت لزم منها غير ما دخلت فيه فان القياس من حيث انه قياس انما يجب ان يؤخذ
بحيث يعمل البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري والجدلي والخطابي
والسوفسطائي لا يجب ان تكون مقدماتها حقة في نفسها بل يكون بحيث لو سلمت لزم عنها
ما يلزم واما القياس الشعري فانه وان لم يحاول التصديق بل التحيل لكن يظهر رادة
التصديق ويستعمل مقدماته على انها مسلمة فاذا قل فلان فلان حسن فهو نقيس هكذا فلان
حسن وكل حسن فهو قر فلان قر او قال العسل مرة وكل مرة نجس فالعسل نجس فهو
قول اذا سلم ما فيه لزم عنه قول آخر لكن الساعر لا يعتقد هذا الاروم وان كان يظهر انه
يريد حتى يحيل به فيرغب او يفر وقوله لزم عنه يخرج التمثيل والاستقراء فان مقدماتها
اذا سلمت لا يلزم عنها شيء لا يمكن تخلف مدلوليها عنهما ويخرج ايضا ما يصدق
القول الاخر معه بحسب خصوص المادة كقولنا لاسي من الانسان بفرس وكل
فرس صهيال فانه يصدق لاسي من الانسان بصهيال لكن لان المادة مادة المساواة
لانه تأليف من صفري سالبة وكبرى موجبة وية اول القياس الكمال وغير الكمال
لان الاروم اعم من البين وغيره وانما ذكر الضمير ليرجع الى القول المؤلف ولم يوثقه

ليعود الى القضايا لان القول الاخر لا يلزم عن المقدمات كيف ما كانت بل يلزم عنها
وعن التأليف فنبه بذلك على ان للصورة دخلا في الانتاج كلما دونه وقوله لذا ته يعنى
به ان يكون اللزوم لذات القول المؤلف اى لا يكون بواسطة مقدمة غريبة اما غير
لازمة لاحدى المقدمتين وهى الاجنبية او لازمة لاحديهما وهى في قوة المذكورة
والاول كما في قياس المساواة اذ قلنا (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (ج) (لج)
يلزم منه (ا) مساو (ج) لكن لا لذات هذا التأليف والالكان منتجا دائما وليس
كذلك كما في المبينة او النصفية بل بواسطة قولنا كل مساو (ب) فهو مساو لكل ما يساويه
(ب) فانه اذا انضم الى المقدمة الاولى انتج (ا) مساو لكل ما يساويه (ب)
ويلزمه كل ما يساويه (ب) (فا) مساو والمقدمة الثانية يلزمها (ج) يساويه (ب) واذا
جعلت صغرى لقولنا كل ما يساويه (ب) (فا) مساو انتج (ج) مساو له ويلزمه
(ا) مساو (لج) وهو المطلوب فقد بان ان هذا اللزوم بواسطة تلك المقدمة وهى غير
لازمة لاحدى المقدمتين فتكون اجنبية فحيث لم تصدق لم تستلزم شيئا كما في النصفية
وحيث تصدق استلزم شيئا كما في قياس المساواة والملزومية وهذا فيه نظر لانه وضع في
تلك المقدمة ان شيئا مامساو (ب) وان (ب) مساو لآخر ثم حكم حكما كليا بالمساواة
بين ما يساوى (ب) وبين ما يساويه (ب) بمجرد الوضعين فان كانا كافرين في الحكم
الكلى فبان يكفيا في صورة واحدة بطريق الاولى وايضا للزومات المعتمدة في هذا
البان كلها هذبات اذ لافرق بين الملزوم واللازم الا في اللفظ وقد جعل صاحب
الكشف تلك المقدمة قولنا كل مساو (ب) فهو مساو لكل ما يساويه (ب) حتى اذا
انضم الى المقدمة الاولى انتج (ا) مساو لكل ما يساويه (ب) ويلزمه كل ما يساويه
(ب) فهو مساو (لا) لان المساواة انما تحقق من الجانبين والمقدمة الثانية يلزمها
(ج) مساو (ب) فينتظم منهما قياس منتج لقولنا (ج) مساو (لا) ويلزمه
(ا) مساو (لج) وعلى ذلك وهذا لا يكفي تلك المقدمة في الاستلزام بل لابد فيه
منها ومن مقدمة اخرى هى نتيجة القياس الاول ومقدمات اخرى تنفدح اى تحصل
من انعكاس قضية المساواة ومن الناس من جعل تلك المقدمة قولنا كل مساو
المساوى مساو فان المقدمتين المذكورتين تتيجان (ا) مساو لمساوى (ج) فاذا
ضممناها الى تلك المقدمة انتجنا (ا) مساو (لج) قال المصنف وانت تعلم ان قياس
المساواة مع تلك المقدمة لا ينتج بالذات لعدم تكرر الوسط لافى القياس الاول وهو
ظاهر ولا فى القياس الثانى لان محمول الصغرى مساو لمساوى (ج) وموضوع
الكبرى مساوى المساوى وهما متغايران وقوم جعلوها كل مساو لمساوى (ج)
فهو مساو (لج) فينكرر الوسط فى القياس الثانى واما عدم تكرار الوسط
فى القياس الاول فباق فان قلت هب ان الوسط غير متكرر ولكن لان ان القياس

انما يتبع بالذات اذا تكرر الوسط فنقول تقرير الاعتراض حيث ما ذكر صاحب
الكشف ان احد الامرين لازم اما اختلال التعريف او بطلان القاعدة القسائية
كل قياس اقتراني فهو مركب من مقدمتين تشتركان في حد لان قياس المساواة بالنسبة
الى قولنا (ا) مساو لمساوى (ج) ان لم يكن قياسا يلزم الاختلال وان كان
قياسا بطل القاعدة لعدم اشتراك مقدمتيه في حد او وسط وههنا بحث فاننا لسنا
نعقل من الارزوم بلا واسطة الا ان مجزئ المقدمتين كاف في تعقل النتيجة ومن
الارزوم بواسطة ان تعقل المقدمتين لا يكفي في تعقل النتيجة وانما يكفي مع تعقل
الواسطة ومن البين ان من تعقل ان (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (ج) (لج)
وتعقل ان كل مساو للمساوى مساو تعقل جز ما ان (ا) مساو (لج) ولا احتياج الى
تكرار وسط قطعا ولذلك يحصل الجزم بذلك القول حيث تصدق تلك المقدمة كما
في المزمومة بخلاف ما اذا لم تصدق كما في النصفية او الثلثية واما الوسايط التي
ابتدعوها فمن توسيطها غني لانا نعقل المطلوب من قياس المساواة وان لم يخطر
ببالنا شيء منها بل المهندسون يقتصرون على ايراد المقدمتين ويستفدون
منهما المطلوب كان استلزامهما اياه بديهي لانساق الواسطة القائلة مساوي المساوي
مساو الى الذهن من وضع المقدمتين وبالجملة لا افتقار لهم في استفاضة المطلوب الى
شيء من تلك التكاليف وانما لزمهم التزامها ما سبق الى اوهاهم من ان الاستلزام
بالذات انما يكون اذا تكرر الوسط ولا يبرهان لهم دال على ذلك ولا في تعريف القياس
ما يشعر به على انهم اذا اوجبوا تكرار الوسط في الاستلزام بالذات فما مقلاتهم
في مقدمتي قياس المساواة بالنسبة الى قولنا (ا) مساو لمساوى (ج) ان زعموا استلزامهما
اياه بواسطة فقد انكروا بديهية العقل ومع ذلك يطالبون بواسطة مكررة للوسط
وان اعترفوا بان ذلك الاستلزام بالذات فقد ناقضوا انفسهم والثاني كقولنا جزء
الجوهر بوجب ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا بوجب ارتفاعه
ارتفاع الجوهر فانه يلزم منهما ان جزء الجوهر جوهر بواسطة عكس نقيض المقدمة
الثانية وهو قولنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر لا يقال هذا
قياس في الشكل الثاني فكيف احتزمت عنه لانا نقول لانم انه قياس في الشكل الثاني
وانما يكون كذلك لو لم يكن المقدمة الثانية موجبة لكننا انما اوردناها موجبة
فلا وسط هناك سلمناه لكن المدعى انه ليس بقياس بالنسبة الى جزء الجوهر لا بالنسبة
الى شيء من جزء الجوهر ليس بجوهر والقياسية امر اضافي يختلف بحسب اختلاف
ما ينسب اليه كسائر الاضافات وفيه ما فيه فان قيل احد الامرين لازم وهو
اما قياسية ما يستلزم بواسطة من قياس المساواة ونصوه واما عدم قياسية
ما بين من الاشكال بالعكس المستوي لان الارزوم بالذات ان لم يعتبر في القياس

يلزم الاخر الاول والا فاثباتي لان لزوم نتائجها بوا سطة مقدمة اخرى ح اجاب
بان اللزوم بالذات معناه ان لا يكون بوا سطة مقدمة غريبة والمراد بالمقدمة الغريبة
ما يكون طرفاه مغايرين لحدود مقدمة من مقدمات القياس ومن البين ان الحدود تتغير
في واسطة قياس المساواة وعكس النقيض دون العكس المستوي والى السؤال والجواب
اشار بقوله ويشترط في ذلك تغير حدود القياس للتاخير في البيان بالعكس المستوي فان
اللزوم الذي لا يكون بوا سطة مقدمة غريبة اما ان لا يكون بوا سطة اصلا كما في القياس
الكامل او يكون بوا سطة لا تكون غريبة بان لا يكون شئ من طرفيها مغايرا لحدود
القياس كما في غير الكامل او يكون واحد من طرفيها مغايرا والاخر غير مغاير كما
في بعض الاقيسة الشريطة فالتعريف يتناو لها جميعا واعلم انه لو جمل الاستلزام
بطريق عكس النقيض داخلا في القياس واقتصر في الاحتراز على الاستلزام بوا سطة
المقدمة الاجنبية لكان له وجه لان الغرض من وضع القياس استعمال المجهولات على
وجه اللزوم والمقدمات كما تستلزم المطالب بطريق عكس المستوي كذلك
تستلزمها بوا سطة عكس النقيض من غير فرق في الاستلزام فالك كما تقول في العكس
المستوي متى صدقت المقدمتان صدقت احدهما مع عكس الاخرى ومتى صدقت
صدقت النتيجة كذلك امكنت اجراء ذلك بعينه في عكس النقيض بخلاف المقدمة
الاجنبية فان اللزوم بالحقيقة ليس هو المقدمتان بل معها وحينئذ يدخل في القياس
مالاتحتاج الى البيان وما يحتاج الى بيان يحفظ حدود القياس ولا يغير الاتريدها والى
ما يغير حدوده باحد طرفيه والى ما يغير بطرفيه معا وقوله قول اخر يريد به انه
يفابر كل واحدة من المقدمتين فانه لو لم تعتبر مغايرته لكل واحدة منهما يلزم ان يكون
كل مقدمتين فرضنا قياسا سا كيف تفتنا لاستلزام مجموعهما كلا منهما وفيه نظر
والاولى ان يقال المقدمات موضوعة في القياس على انها مسلمة فلو كانت النتيجة احدهما
لم يحتج الى القياس فكل قول لا يكون كذلك لا يكون قياسا هكذا ذكر الشيخ
في لشفاء فان قيل التول لازم قد توضع في القياس اما في القياس الاستثنائي فكذلك ولنا
كما كان (اب فيجد) لكن (اب) ينتج (جد) وهو مذكور في القياس واما في الاقترازي
فكذلك ولنا كل (ج ب) وكل (ب ب) فكل (ج ب) وهو بعينه الصغرى اجاب
عن الاول بان المقدمة في القياس الاستثنائي ليست (جد) بل ملازمته (لاب وجد)
مغايراتها على انه قضية والموجود في القياس الاستثنائي ليس بقضية وعن الثاني
بان كل (ج ب) اللازم ليس مقدمة القياس بعينها فان المقدمات صفات ليست للنتيجة
لانها موصوفة بتألفها مع المقدمة الاخرى وكونها موصوفة او معطوفا عليها
فان قيل فعلى هذا يكون كل قضيتين كيف ما وقعتا قياسا لتحقيق تلك المغايرة فيه

تشوئك الامام بان الموجب للعلم بالنتيجة ليس هو مجموع تلك ٢٥٢ العلوم المرتبة لامتناع حصوله ولأنه

هو الفكر وهو يناق العلم والموجب بهما معه ولا نه ان لم يحصل عند الاجتماع ما لم يكن عند الانفراد لم يحصل الموجبة وان حصل على الكلام في مقتضى له وليس هو كل واحد ولا واحد دون الاخر لامتناع توارد الموجبتين المستقلتين على موجب واحد و امتناع استقلال الواحد بالنتيجة وبان العلم بالمقدمة والارزوم ان كان ضروريا اشتراك فيه الكل ولا يفتقر الى قياس آخر وتسلسل والجواب عن الاول ان الموجب هو المجموع له وجود في العقل قوله وانه هو الفكر قلنا لا بل الفكر هو القصد الى الانتقال من تلك العلوم المرتبة او ما يلزمه ان ترتيبها لا ينسب الى المطلوب قوله ان حصل عند الاجتماع ما لم يكن عند الانفراد على الكلام قلنا ان سلم انه يتسلسل

اجيب بان كل قضية منهما وان كانت موصوفة بالتأليف والعطفية لكن ليس لها وضع معين بالقياس الى اللازم فانه لو بدلت القضية الاولى بالثانية يكون اللازم بحله بخلاف النتيجة فيما ذكرنا اذ كما يلاحظ في الانتاج وضع المقدمات بعضها عند بعض كذلك يلاحظ اوضاعها بالقياس الى النتيجة والحق في الجواب منع قياسية امثال ذلك فان القول اللازم لا بد ان يكون مستفادا من المقدمتين والعلم باللازم فيما ذكره مسابق على العلم بالمقدمتين فلا يكون مستفادا منهما ثم ان القياس كقول يقال بالاشتراك على القياس المعقول والقياس المقول والقياس المعقول قول معقول مؤلف من قضائين في العقل تأليفا يؤدي الى التصديقي بشئ آخر والقياس المسموع ما ذكر ولا فرق بين تعريفهما في القيود الا ان القول واقضائيه من المسموعات وهنسا من المعقولات فالقول المعقول جنس للقياس المعقول والمسموع للمسموع قال الشيخ في الشفاء القياس المسموع ليس بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث هو لفظ لا يستلزم لفظا آخر بل من حيث انه دال على معنى معقول لكن القياس المعقول كاف في تحصيل المطالب البرهانية واما في الجدل والخطاوية والفسطحة والشعر فان القياس المسموع لا يستغنى عنه في افادة الاغراض المتعلقة بها ولعل المصنف انما اعتبر القياس المسموع اولا لاجل هذا المعنى حتى يعم لصناعات (قوله وتشكك الامام) اورد الامام سكين على افادة القياس العلم بالنتيجة احدهما انه لو كان القياس منبدا للعلم بالنتيجة لكان الموجب له اما مجموع العلوم المرتبة او كل واحد منهما او واحدا منها دون الاخر والتالي باقسامه باطل فكذا المقدم اما الاول فبثبته لوجد الاول ان مجموع تلك العلوم المرتبة تمتنع الحصول لامتناع توجه الذهن دفعة الى امور متعددة فلا يكون موجبا ضرورة ان علة وجود الشيء لا بد ان يكون موجودة الثانية ان المجموع يناق العلم بالنتيجة لانه فكر والفكر في الشيء منافي لحصوله اذ هو طلب وطلب الحاصل محال والموجب للشيء لا بد ان يجامعه الثالث لو كان المجموع موجبا دون كل واحد فعند الاجتماع ان لم يحصل امر زائد لم يكن عند الانفراد لم يحصل الموجبة لان حال تلك العلوم عند اجتماعهما كحالها عند الانفراد وان حصل على الكلام في مقتضى لذلك الامر الزائد هل هو المجموع او كل واحد او واحد فيلزم التسلسل لاستحالة ان يكون المقتضى كل واحد لما سيحكي او واحدا فانه لو استقل الواحد في اقتضاء الامر الزائد ففي حصله ذلك لو اريد حصل الامر الزائد وفي حصل الامر الزائد حصل العلم بالنتيجة ففي حصل ذلك الواحد يحصل العلم بالنتيجة لكن العلم بالنتيجة لا يحصل عند حصول ذلك الواحد بالضرورة بل لا بد معه من الاخر فتبين ان يكون مقتضى المجموع دون كل واحد فعند الاجتماع ان لم يحصل امر زائد لم يحصل الموجبة والا على الكلام بهذا فبره وايضا الامر الزائد ان استقل باقتضاء النتيجة

بل ينهي الى امباب مفارقة وهي علل فاعلمية وعن الثاني لان سلم اشتراك الكل فيه لو كانا ضروريين ان ٢ (والقادر)

٢ معنى كون المقدمة
ضرورية انا اذا
تصورنا طرفيها
ونسبنا احدهما الى
الاخر علمنا تلك النسبة
ومعنى كون اللزوم
ضروريا انا اذا علمنا
المقدمتين ونسبنا
المطلوب اليهما علمنا
لزومه منهما وقد
لا يتصور احد طرفي
القضية او احدي
مقدمتي القياس
ولو قال اللزوم عن
الضروري لزوما
ضروريا ضروري
قلنا لانسلم بل نظري
متن

والتقدير ان كل واحد او واحدا مستقل باقتضائه فتي حصل كل واحد او واحد يحصل
العلم بالنتيجة وليس كذلك وان لم يستقل فلا بد من شيء آخر ويعود الكلام في مقتضى له
او لان الامر لزاما والشئ الاخر لما لم يكن كل منهما موجبا مستقلا فعند الاجتماع
ان لم يحصل امر زائد عليهما لم يحصل الاستقلال وان حصل انتقل الكلام في مقتضى له
واما بطلان الثاني فلا متنازع توارد العلة المستقلة على معلول واحد بالشخص واما
الثالث فالا علم الضروري با متنازع استقلال المقدمة الواحدة بالنتيجة ولانه لا يكون
للمقدمة الاخرى مدخل في الانتاج فيكون مستدركة وثانيهما ان العلم بالنتيجة لو كان
لازما عن المقدمتين فالعلم بهما ولزوم النتيجة عنهما اما ان يكون ضروريا او نظريا
ولا سبيل الى شيء منهما اما الاول فلان العلم بتلك الامور لو كان ضروريا اشترك
جميع الناس في العلم بالنتيجة لان الضروريات لا يختلف الناس فيها فيكون جميع الناس
عائنين بسائر العلوم النظرية وهو محال واما الثاني فلان واحدا من تلك العلوم لو كان
نظريا افتقر الى قياس آخر والكلام في العلم بمقدمته ولزوم النتيجة عنهما كالكلام
في القياس الاول في تسلسل والجواب عن الشك الاول باختصار ان الموجب مجموع
العلوم قوله او لا المجموع غير حاصل قلنا لانم فانا نجد من انفسنا كوننا امين باشياء
دفعه ولولا ذلك لم نصدق بالنسبة بين قضيتين بل لم تتعلق النسبة بين امرين لتوقفه
على تعقل الطرفين معا وقوله ثانيا المجموع هو الفكر ممنوع الفكر هو القصد الى الانتقال
من تلك العلوم المرتبة او ما يلزم ذلك القصد وهو نفس الانتقال او ترتيب العلوم
ليتوصل بها الى المطلوب وعلى التقدير يكون الفكر امرا مغايرا للمجموع وقوله
ثالثا ان حصل عند الاجتماع امر زائد تسلسل ممنوع ايضا بل ينتهي الى اسباب مقارنة
هي العلة الفاعلية فان الامر الزائد هو الهيئة الاجتماعية وموجبها لا يحصر في اجزاء
فانها علة مادية والعلة المادية لا تكفي في ايجاب الشيء فلا بد من علة فاعلية خارجة عنه
هذا ما في الكتاب والحق في الجواب الاستفسار بان المراد بالموجب ان كان العلة الفاعلية
فلانم الحصر فان العلة الفاعلية لحصول النتيجة موجودة وراء العلوم المرتبة وان كان
العلة المعدة نتج ان كل واحد منها علة فانها معدات لا فاضة النتيجة من المبادئ
القياسية وعن الشك الثاني يمنع اشتراك الكل في الضروريات فان معنى كون المقدمة
ضرورية انا اذا تصورنا طرفيها وتصورنا النسبة بينهما جزئنا بها ومعنى كون
اللزوم ضروريا انا اذا علمنا المقدمتين ونسبنا المطلوب اليهما علمنا لزومه منهما فقد
لا يتصور احد طرفي المقدمة او لا يتصور النسبة بينهما او لا يعلم احدي المقدمتين
او نسبة المطلوب اليهما فلا يلزم اشتراك الكل فيها وفي عبارة المصنف حيث اورد
التصور في المقدمة تسامح هذا ان اريد بالضروري المعنى الاخص وحيث يمكن منع
الحصر ايضا وان اريد به المعنى الاعم فالنوع اظهر لجزاز توقف حصول الضروري

الفصل الثاني في اقسام القياس وهو اما استثنائي يكون النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كل (ج) (فاب) لكن (جد) (فاب) لكن ليس (اب) فليس (جد) واما اقتراني لا يكون كذلك كقولنا كل (ج) (ج ب) وكل (ب ا) وكل (ج ا) وينقسم القياس بحسب ما يتركب عنه الى حلي وهو المركب من الجمليات الساذجة والشرطي وهو المركب من الشرطيات الساذجة او منها ومن الجمليات $\frac{54}{2}$ واقسامه خمسة لانه اما ان

على شئ آخر كالترتبة او الحدس فثمن عاد المشكك وقال لو كان العلم بالمتقدمتين وباللزوم ضروريا لكان العلم بالنتيجة ضروريا وانتالي باطل اما الملازمة فلان اللازم عن الضروري لزوما ضروري واما بطلان اتسالي فظاهر قلنا لان العلم باللازم عن الضروري ضروري بل نظري لتوقف حصوله على المقدمات وان كانت ضرورية (قوله الفصل الثاني في اقسام القياس) القياس قسمان لانه ان كانت النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو الاستثنائي كقولنا ان كل (جد) (فاب) لكن (جد) ينتج (اب) وعينه مذكور في القياس بالفعل لكن ليس (اب) ينتج ليس (جد) ونقيضه وهو (جد) مذكور فيه بالفعل وان لم يكن كذلك فهو الاقتراني كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) فليس هو ولا نقيضه مذكورا في القياس بالفعل واما قيد التعريف بالفاعل لان النتيجة في الاقتراني مذكورة بالقوة فان اجزائها مذكورة فيه وهي علة مادية للنتيجة والعلة المادية ما المعلول معها بالقوة فلو لم يقيد بالفاعل لانتقص التعريفان اما تعريف الاستثنائي فطردا واما تعريف الاقتراني فعكسا فان قلت النتيجة ونقيضها ليسا مذكورين في الاستثنائي بالفعل لان كلاميهما قضية والمذكور بالفعل فيه ليس بقضية فنقول المراد اجزاء النتيجة او نقيضها على الترتيب وهي مذكورة بالفعل وينقسم الاقتراني بحسب ما يتركب عنه من القضايا الى حلي وهو المركب من الجمليات الساذجة وشرطي وهو المركب من الشرطيات الساذجة او منها ومن الجمليات واقسامه خمسة لانه ان تركب من شرطيتين فهو اما متصليان او منفصلين او متصلة ومنفصلة وان تركب من جملة وشرطية فهو اما من جملة ومتصلة او جملة ومنفصلة ولما كانت الجملة متقدمة على الشرطية طبعاً قدمت القياسات الجملة ليوافق الوضع الطبع (قوله ولا بد في القياس الجملي) لا بد في كل قياس حلي بسيط من مقدمتين تشتركان في حد لان نسبة محمول المطلوب الى موضوعه لما كانت مجهولة فلا بد من امرئ موجب للعلم بتلك النسبة والا كفي تصور الطرفين في العلم بالنسبة فلا يكون نظراً و يسمى ذلك الحد اوسطاً و اوسطاً و سطه بين طرفي المطلوب وتنفرد احدي المقدمتين بمحد هو موضوع المطلوب و يسمى اصغر لان الموضوع في الاغلب اخص فيكون اقل افراداً فيكون اصغر و تلك المقدمة التي

يتركب من متصلتين او منفصلتين او جملة و متصلة او جملة و منفصلة او متصلة و منفصلة ولا ان الجملة متقدمة بالطبع قدمنا القياسات الجملة من ولا بد في القياس الجملي من المقدمتين تشتركان في حد يسمى الاوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب وتنفرد احدهما بمحد يسمى الاصغر وهو موضوع المطلوب و يسمى لذلك بالصغرى والثانية بمحد يسمى الاكبر وهو محمول المطلوب و لذلك يسمى بالكبرى والقضية التي هي جزءاً القياس تسمى متقدمة وما يدخل اليه المقدمة كال موضوع والمحمول دون الرابطة حداً للقياس وهيئة نسبة الاوسط الى

الطرفين تسمى شكلاً و اقتران الصغرى بالكبرى قرينة وضرباً والقول اللازم مطلوباً ان سبق منه (تتم) الى القياس ونتيجة ان سبق من القياس اليه والنتج لهذا القول قياساً اذا عرفت هذا فنقول الاوسط ان كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول و ان كان بالعكس فهو الرابع و ان كان محمولاً فيهما فهو الثاني و ان كان موضوعاً فيهما فهو الثالث والاوّل يخالف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع ٢

٢ فيهما والله في يخالف الثالث ٢٥٥ فيهما والرابع في الصغرى والثالث يخالف الرابع في

تشتمل عليه تسمى بالصغرى لانها ذات الاصغر وتنفرد المقدمة الثانية بمحدو
محمول المطلوب ويسمى اكبر لانه في الاغلب اعم فيكون اكثر افرادا والتي
اشتملت عليه كبرى لانها ذات الاكبر والنضية التي جعلت جزء قياس تسمى
مقدمة لتقدمها على المطلوب وما تخل اليه المقدمة كالوضع والحمول يسمى احدا
لانه طرف للنسبة تشبيها بالحد الذي هو في نسب الرياضين فكل قياس يشتمل على
ثلاثة حدود الاصغر والاكبر والوسط وهى نسبة الاوسط الى طرفي المطلوب
بالوضع او الجمل يسمى شكلا واقتران الصغرى والكبرى بحسب اليجاب والساب
والجزئية والكيفية يسمى قرينة وضربا والقول اللازم يسمى مطلوبا ان سبق منه الى
القياس ونتيجة ان سبق من القياس اليه فان قلت اللازم من تعريف القياس ليس الا
استلزامه للنتيجة بالذات واما تكرر الوسط فلا دليل يدل عليه بل ربما يشتمل على وسط
كما في قياس المساواة فانه ينتج بالذات (ا) مساو لمساوي (ج) وملتزم لملتزم (ج)
وجزء (ج) وكقولنا كل (ج) وكل (ا) (لاب) ينتج لاشي من (ج) بالخلف
فتقول الشروط المعتبرة في انتاج القياس نوعان ماهو شرط لتحقيق الانتاج كاشتراط
المعتبرة في الاشكال الاربعة وماهو شرط للعالم بالانتاج كاشتراط المعتبرة في الاقيسة
الاقتنائية الشرطية على ما سيجي وتكرر الوسط ليس شرطا للانتاج بل للعالم بالانتاج
اذ القياس انما ضبط قواعده وعرف احكامه اذا تكرر فيه الوسط اذا عرفت هذا
فقول الاشكال اربعة لان الوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو
الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان محمولا فيهما فهو الثاني وان كان
موضوعا فيهما فهو الثالث وهذه الاصطلاحات مخصصة بالقياس الجملي ومن الواجب
ان يعتبر بحيث يعمه وغيره فيعبر عن الحدود بالمحكوم عليه وبه والمتوسط بينهما
فيقال الوسط ان كان محكوما به في الصغرى محكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الاول
وهكذا الى اخر التقسيم والشكل الاول يشارك الثاني في الصغرى لان الاوسط محمول
فيهما ويختلف في الكبرى اذ الاوسط موضوعا في الاول محمولها في الثاني وعلى
هذا يشارك الثالث في الكبرى ويختلف في الصغرى ويخالف الرابع في المقدمتين وكذا
الثاني يخالف الثالث فيهما ويشارك الرابع في الكبرى ويخالفه في الصغرى والثالث
يسارك الرابع في الصغرى ويختلف في الكبرى وكل شكل يرتد الى الآخر بعكس ما تخالفا
فيه فالاول والثاني يرتد كل منهما الى الآخر بعكس الكبرى والثاني والثالث بعكس
المقدمتين وعلى هذا وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل الاول هو النظم
الطبيعي لانتقال الذهن فيه من الاصغر الى الاوسط ومنه الى الاكبر حتى يلزم انتقاله
من الاصغر الى الاكبر وهو انتقال الطبيعى يتلقاه الطبع السليم بالقبول وكامل لانه
بين الانتاج اذ الكبرى دالة على ثبوت الحكم لكل ما ثبت له الاوسط ومن جعلتها

الكبرى وكل شكل
يرتد الى آخر بعكس
ما تخالفا فيه والاول
هو النظم الطبيعى
والنتج المطالب
الاربعة ولا شرف
المطالب وهو الايجاب
الكلى ويتلوه الثاني
لان ما يتبعه وهو
الكلى اشرف
وان كان سلبا من
الجزئى وهو الذى
يتبعه الثالث وان كان
ايضا لكونه انفع في
العلوم ولانه يوافق
الاولى في اشرف
المقدمتين وهى
الصغرى ثم الثالث
لموافقتها الاول في
الاخري ثم الرابع
بمخالفتها الاول فيهما
ولذلك بعد عن الطبع
جدا وتشترك الاشكال
الاربعة في انه لا قياس
عن جزئيتين ولا سالبين
ولا صغرى سالبة
كبراهما جزئية وان
النتيجة تتبع اخس
المقدمتين في الحكم
والكيف وهذه جل
عرفت باستقراء
الجزئيات فلا يمكن
اثبات الشئ منها بهما

الفصل الثالث في شرائط انتاج الاشكال الاربعة بحسب كمية المقدمات ٢٥٦ وكيفيتها اما الشكل الاول

الاصغر فثبت الحكم له ولا حاجة الى فكر وروية ومنتج للمطالب الاربعة ولا شرف
المطالب الذي هو الايجاب الكلي لاشتماله على الشرفين الايجاب الذي هو اشرف
من السلب فان الوجود خير من العدم وعلى الكلية التي هي اشرف من الجزئية لانها
انفع في العلوم ولدخولها تحت الضبط ولانها اخص والاخص اكمل من الاعم
لاشتماله على امر زائد وبتلوه الثاني في الشرف لانه ينتج الكلي وهو اشرف من الجزئي
فان قلت الثالث ينتج الايجاب وهو اشرف من السلب فلم يوضع في المرتبة الثانية
اجاب بانه لم ينتج الا الجزئي والكلي وان كان سلبا اشرف من الجزئي وان كان ايجابا
لانه انفع في العلوم ولان شرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات
متعددة ولان الثاني يوافق الاول في الصغرى وهي اشرف المقدمتين لاشتماله على
موضوع المطلوب الذي هو اشرف لان المحمول في الاغلب يكون خارجا تابعا
والمتمم والمعلوم اشرف ولان المحمول انما هو مذكور مطلوب في القضية
لاجله حتى يرتبط عليه بالايجاب او السلب ثم الثالث لموافقته الاول في الكبرى ثم الرابع
لمخالفته اياه في المقدمتين فهو في غاية البعد عن الطبع ولذلك اسقطه الفارابي والشيخ
عن الاعتبار وبعضهم عن القسمة ايضا وهذه الاحكام امور وضعية اختيارية
لا وجوب فيها وانما دعا ليها الاستحسان والاخذ بالالقي والاولى ويشترك الاشكال
الاربعة في ان لقياس من جزئيتين ولا سالبين ولا صغرى سالبة كبراهما جزئية الا في
لرابع كاسباني وان النتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم والكيف وهذه القواعد
عرفت باستقراء الجزئيات عند معرفة شرائط الانتاج في كل شكل ومعرفة ما يلزمه
من النتيجة وح يمتنع اثبات شئ من الجزئيات بتلك القواعد والالزام الدور ولا اختصاص
لهذا الضابط بهذا الموضوع بل هو جار في كل حكم كلي اثبت باستقراء الجزئيات
(قوله الفصل الثالث في شرائط انتاج الاشكال الاربعة) لانتاج الاشكال شرائط
بحسب كمية المقدمات وكيفيتها وشرائط بحسب جهتها وسيجي بيان الشرائط
بحسب الجهة في فصل المختلطات والفصل معتمود لذكر الشرائط باعتبار الكمية
والكيفية اما الشكل الاول فيشترط لانتاجه بحسب كيفية مقدمتيه ايجاب الصغرى
وبحسب الكمية كلية الكبرى اما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة لم يتعد الحكم
من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما ثبت له الاوسط والاصغر ليس ثابت
له الاوسط فلا يلزم من الحكم عليه الحكم على الاصغر لان الحكم على احد المتباينين
لا يستلزم الحكم على الآخر والاختلاف في المواد يمحطه وهو صدق القياس تارة مع
الايجاب واخرى مع السلب فاذا كانت الصغرى سالبة فالكبرى اما موجبة او سالبة
واياها كان يتحقق الاختلاف اما اذا كانت موجبة فكقولنا لاشئ من الانسان بفرس
وكل فرس حيوان او صهال والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب واما

فيشترط لانتاجه
ايجاب الصغرى وكلية
الكبرى والام يندرج
الاصغر تحت الاوسط
فلم يتعد الحكم منه اليه
والاختلاف يتحققه
كقولنا لاشئ من
الانسان بفرس وكل
فرس حيوان
او صهال والصادق
في الاول الايجاب وفي
الثاني السلب كقولنا
كل انسان حيوان
وبعض الحيوان ناطق
او فرس والصادق
في الاول الايجاب وفي
الثاني السلب فاذن
المنتج من الضروب
الستة عشر الحاصلة
من ضرب المحصورات
الاربع في نفسها الاربعة
الصغرى الموجبة
الكلية مع الكبرى
الكليتين والجزئية
معها الاول من
موجبتي كليتين
ينتج موجبة كلية
كقولنا كل (ج ب)
وكل (ب ا) وكل
(ج ا) الثاني من كليتين
والكبرى سالبة ينتج
سالبة كلية كقولنا
كل (ج ب) ولا شئ

من (ب ا) فلا شئ من (ج ا) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية لرابع ٣ (انا كانت)

٣ من موجبة جزئية
 صغرى وسالبة كلية
 كبرى ينتج سالبة
 جزئية وهذه القياسات
 كالة يئنة بانفسها
 واورد الشيخ شكلا
 وهو ان قولنا لاشئ
 من (ج ب) و بعض
 (ب ا) غدم فيه
 الشرطان مع التاجدة
 بعض (ا) ليس (ج)
 وحله بان هذا القول
 ان قيس الى نسبة (ج)
 الى (ا) كان شكلا
 رابعا وان قيس الى
 نسبة (ا) الى (ج)
 كان شكلا اوليا غير
 منتج والصغرى
 والكبرى انما بتعيينان
 بتعين الاصغر والاكبر
 وعند تمير الصغرى
 عن الكبرى يتعين
 الشكل متن

اذا كانت سالبة فكما اذا بدلنا الكبرى بقولنا ولا شئ من الفرس بجمار او بناطق
 والحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب والاختلاف موجب للعقم لانه لما صدق
 القياس مع الايجاب والسلب لم يكن شئ منهما نتيجة لانها هي القول اللازم فلو كان
 احدهما لازما لم يختلف في بعض المواد لامتناع تحقق الملزوم بدون اللازم لا يقال
 السالبة اذا كانت مركبة ينتج في الصغرى لانها تستلزم الموجبة وهي مستلزمة للنتيجة
 وتوسط الموجبة لا يخرجها عن الاستلزام لانها ليست مقدمة غريبة لانا نقول القضية
 المركبة لما اشتملت على حكيم فهي بالتحقيق قضيتان وان اردتم بقولكم السالبة المركبة
 مستلزمة للموجبة ان مجموع الحكمين مستلزم للايجاب فهو ممنوع وان اردتم ان السلب
 مستلزم فهو بين البطلان وان اردتم ان الايجاب مستلزم للايجاب فهو هذيان والنتج
 هناك بالتحقيق ليس الا الايجاب واما الثاني فلان الكبرى لو كانت جزئية لم يندرج
 الاصغر تحت الاوسط لان الحكم في الكبرى على بعض الاوسط ويجوز ان يكون
 الاصغر غير ذلك البعض فلم يعتمد الحكم منه الى الاصغر وبحققة الاختلاف الموجب
 للعقم اما اذا كانت الكبرى موجبة فكقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق
 او فرس واما اذا كانت سالبة فكما لو قلنا بدل الكبرى وبعض الحيوان ليس بناطق
 او ليس بفرس والصادق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب وانما ترك المصنف
 في الشرطين ايراد مائة السلب وان كان لابد منه اما لظهورها بالمقايسة واما لانه ابعد
 من الانتاج لانه لما كان الايجاب الذي هو اشرف عقيما فالسلب بالعقم اول ثم الضروب
 الممكنة الانقصاد في كل شكل ستة عشر لان القضايا منحصرة في المحصورات
 والمحصوصات والمهملات والمحصوصات بمنزلة الكليات او غير معتبرة في الانتاج اذ لم يبرهن
 عليها ولا بها ولم نعتبر في المعلوم لكونها في معرض التغير والزوال والمهملات في قوة
 الجزئيات فصار النظر مقصورا على المحصورات فاذا اعتبرت في الصغرى والكبرى يحصل
 ستة عشر ضربا وهي الحاصل من ضرب الاربع في انفسها والمنتج منها في الشكل الاول
 باعتبار الشرطين المذكورين اربعة ولهم في بيان ذلك طريقان احدهما طريق الحذف فان
 ايجاب الصغرى يسقط ثمانية اضرب وهي الحاصلة من ضرب السالبتين في المحصورات
 الاربع وكلية الكبرى تسقط اربعة اخرى وهي الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية
 مع الموجبتين وثانيهما طريق التحصيل فان الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية
 والكبرى الكلية اما موجبة او سالبة وضرب الاثنين في الاثنين يحصل اربعة وكان
 قوله الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الكليتين والجزئية معهما اشارة الى هذا
 الطريق والمراد بالكليتين احدهما بحذف المضاف والالام يستقيم التركيب الضرب
 الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا)
 الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل (ج ب) ولا شئ من (ب ا)

وأما الشكل الثاني فيشترط لانتاجه اختلاف مقدمتيه في الكيف لجواز اشتراك المختلفات والمنفقات في السلب والإيجاب فلم يستلزم شيئا منهما والمعنى بالانتاج استلزام $\frac{208}{208}$ القياس لاحدهما وكليته كبراه للاختلاف

فلا شيء من (ج ا) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بعض (ج ب) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) رابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض (ج ب) ولا شيء من (ب ا) فليس بعض (ج ا) وانما ثبتت هذه لضروب هذا الترتيب اما بالنظر الى ذواتها او باعتبار نتيجة بعضها تقدما للاشراف او لما ينتج الاشراف على غيره وهذه القياسات كاملة بينة بذواتها لان الحكم على كل مثبت له الاوسط حكم على الاصغر الذي هو مما ثبت له الاوسط لا يقال الاستدلال بهذا الشكل دورى فاسد فضلا عن ان يكون بينا لان العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى الكلية والعلم بها انما يحصل لو علم ثبوت الحكم بالاكبر لكل واحد من افراد الاوسط التي من جملاتها الاصغر فيكون العلم بالكبرى الكلية موقوفا على العلم بثبوت الاكبر اوسلبه للاصغر او عنه الذي هو عين النتيجة فلو استفدنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى لزم الدور لا نقول الحكم بخمس بحسب اختلاف اوصاف الموضوع حتى يكون معلوما بحسب وصف تجهولا بحسب وصف آخر فيستفاد العلم بالحكم باعتبار وصف من العلم به باعتبار وصف آخر والاستحالة في ذلك واورد الشيخ شكا على شرطية الامرين المذكورين وتقريره ان يقال ايجاب الصغرى وكلية الكبرى ليس شيئا منهما شرطا في انتاج الشكل الاول لتحقق الانتاج بدونهما فاما اذا قلنا لا شيء من (ج ب) وبعض (ب ا) يلزم بعض (ا) ليس (ج) والاصلدق كل (ا ج) وينضم الى الصغرى لينتج لا شيء من (ا ب) وينعكس الى ما يناقض الكبرى وحله بان الاشكال انما يتمايز بحسب تعيين الصغرى والكبرى وهما انما يتعيان باعتبار تعيين الاصغر الذي هو موضوع المطالب والاكبر الذي هو محموله فالاشكال انما يتعين اذا تعين المطالب وموضوعه ومحموله فساد كرموه من القياس ان قيس الى نسبة (ج) الى (ا) كان شكلا رابعا لان المقدمة القائلة لا شيء من (ج ب) يكون كبرى ح لاسمائها على الاكبر وهو (ج) وعلى هذا يتحقق الانتاج وان قيس الى نسبة (ا) الى (ج) كان شكلا اول غير منتج والخلف لا يدل عليه وهو ظاهر (قوله واما الشكل الثاني فيشترط) واما الشكل الثاني ومحصله حمل محمول واحد على شئين متغايرين ليحمل احدهما على الآخر فيشترط لانتاجه بحسب كمية المقدمات وكيفية امر ان احدهما اختلاف مقدمتيه في الكيف اي كون احدهما موجبة والاخرى سالبة لانهما لو اتفقتا في الكيف فهما ايجابيتان او سالبتان واما ما كان يلزم الاختلاف الموجب للعقم اما اذا كانتا موجبتين فلجواز اشتراك المختلفات والمنفقات في الايجاب كقولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان او كل

كقولنا لا شيء من الانسان فرس وبعض الحيوان فرس او بعض الصهايل فرس والصادق الايجاب في الاول والسلب في الثاني وكقولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الفرس ليس بناطق والصادق في الاول الايجاب والى الثاني السلب فاذا انتج اربعة اضرب الموجبتان مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل (ج ب) ولا شيء من (ا ب) فلا شيء من (ج ا) مما انه يعكس الكبرى والخلف وهو ان يجعل النتيجة لا يعبأ بها صغرى وكبرى القياس لكيانها كبرى حتى ينتج من الاول بعض الصغرى وفي الثالث يجعل النتيجة كبرى لكيانها وصغرى

القياس صغرى لا يعبأ بها حتى ينتج نقيض الكبرى وفي الرابع سلك في المنتج السالك الثاني (ناطق) وفي المنتج الايجاب سلك الثالث مع عكس النتيجة لبعده عن النظم الكمال الثاني من كليتين الصغرى سالبة في

ثم ينتج سالبه كلية بيانه بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة والخلف الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج * ٢٥٩ * سالبة جزئية بعكس الكبرى والخلف والافتراض الرابع

من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية ولا يمكن بيانه بالعكس لعدم قبول الصغرى اياه وصيرورة القياس عن جزئيتين في الاول بعكس الكبرى بل بالخلف والافتراض وهو ان نفرض البعض الذى ليس (ب د) فلاشئ من (د ب) وكل (اب) فلاشئ من (د ا) ثم نقول بعض (ج د) ولاشئ من (د ا) فبعض (ج) ليس (ا) والافتراض ابدا من قياسين احدهما من ذلك الشكل بعينه لكنه ضرب اجلى والسانى من الاول وزيف الشيخ قول من بين في هذا الشكل بان الاوسط ثبت لاحد الطرفين ولم يثبت للآخر فبينهما منافاة بانه ان جعله حجة لم تزد الحجة على الدعوى وان جعله

ناطق حيوان والحق في الاول السلب وفي الثانى الايجاب واما اذا كانا سالبتين فلجواز اشتراك المختلفات والمتفقات في السلب فكقولنا لا شئ من الانسان بحجر ولاشئ من الفرس بحجر ولا شئ من الناطق بحجر والحق في الاول السلب وفي الثانى الايجاب فلم يستلزم القياس شيئا منهما والمعنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما وثانيهما كلية الكبرى فانها لو كانت جزئية يلزم الاختلاف اما على تقدير ايجابها فكقولنا لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس او بعض الصاهل فرس واما على تقدير سلبها فكقولنا كل انسان ناطق وليس بعض الحيوان او الفرس بناطق والحق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب والضروب المنتجة باعتبار الشرطين اربعة اما بطريق الحذف فلان الشرط الاول اسقط ثمانية اضرب الموجبتان مع الموجبتين والسالبتان مع السالبتين والثاني اسقط اربعة اخرى الكبرى الموجبة الجزئية مع السالبتين والسالبة الجزئية مع الموجبتين واما بطريق التحصيل فلان الكبرى الكلية اما ان تكون موجبة او سالبة والصغرى لا بد ان تكون مخالفة لها فالكبرى الموجبة لا تنتج الامع الصغرى السالبة كلية او جزئية والكبرى السالبة لا تنتج الامع الصغرى الموجبة كلية او جزئية فهى اربعة واليه اشار بقوله الموجبتان مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل (ج ب) ولاشئ من (اب) فلاشئ من (ج ا) بيانه اما بعكس الكبرى ليرتد الى ثانى الاول وينتج المطلوب بعينه واما بالخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة لا يجابه صغرى اذهبا الشكل لم ينتج الا السلب ونقيضه ايجاب ويجعل كبرى القياس لكليتها كبرى حتى يأنظم قياس في الاول منتج النقيض الصغرى مثلا ولم يصدق لاشئ من (ج ا) لصدق نقيضه وهو قولنا بعض (ج ا) فيجعله صغرى وكبرى القياس كبرى وهكذا بعض (ج ا) ولاشئ من (اب) ينتج بعض (ج) ليس (ب) وقد كان كل (ج ب) هدف الى آخر ما هم في العكس من وجوه التقرير كما يقال صدق نقيض النتيجة مع الكبرى ملزوم لصدق نقيض الصغرى واللازم منصف فيلزم انتفاء مجموع الكبرى مع نقيض النتيجة والكبرى حق فيلزم كذب نقيض النتيجة فالنتيجة حقه او يقال المجموع المركب من القياس ونقيض النتيجة ملزوم لاجتماع النقيضين اى صدق الصغرى وكذبها اما صدقها فلا نها جزء القياس الصادق واما كذبها فلاستلزام نقيض النتيجة مع الكبرى اياه والتالى كاذب فيلزم كذب المجموع لكن القياس صادق فيكون نقيض النتيجة كاذبا او يقال منع الجمع متحقق بين صدق المقدمتين ونقيض النتيجة فانها

نا بنفسه لم يفرق بين البين بنفسه والقريب منه الذى يرتد اليه بفكر لطيف والامام يستعمل هذا بيان في سائر الاشكال واسمعية

لو اجتمع يلزم نقيض الصغرى وهو باطل والانفصال المانع من الجمع يستلزم ملازمة
 النتيجة لصدق المقدمتين وهو المطلوب لا يقال هذا كله انما يتم لو كانت مقدمة
 القياس صادقتين في نفس الامر اما اذا كانتا واحدا فمفروضة الصدق فلا لا تمنع
 ح صدق نقيض النتيجة لولا صدق النتيجة وانما يجب صدقه لو وجب صدق احد
 النقيضين على ذلك التقدير وهو ممنوع ولئن سلمنا ذلك لكن انتظام القياس من نقيض
 النتيجة ومن الكبرى انما هو على ذلك التقدير فيلزم اجتماع صدق الصغرى مع
 نقيضها على ذلك التقدير فلم قلتم بان صدقهما على ذلك التقدير محال فان ذلك
 التقدير محال والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر لانا نقول نعم نعلم بالضرورة ان ليس
 بين القياس المفروض الصدق وارتفاع النقيض او اجتماعهما علاقة تقتضى استلزامه
 اياه وقد سبق في الشرطية ما يعينك على ذلك هذا طريق الخلف في هذا الشكل واما
 في الشكل الثالث فطريقه ان يجعل نقيض النتيجة لكيته كبرى اذ نتا يجبه جزئية
 فتكون نقايطها كلية وصغرى القياس لا يجابها صغرى فينتج من الشكل الاول
 نقيض الكبرى واما الشكل الرابع فان كان منتجا للسلب وهو الضرب الثالث
 والرابع والحاصل يسلك فيه مسلك الشكل الثاني وان كان منتجا للايجاب وهو
 الضرب الاول والثاني يسلك فيه مسلك الشكل الثالث مع عكس النتيجة ولا بد
 من هذه الزيادة لبعده عن النظم الكامل الثاني من كليتين والصغرى سالبة ينتج
 سالبة كلية لاني من (ج ب) وكل (اب) فلا شئ من (ج ا) لا يمكن بيانه
 بعكس الكبرى والا لكان كبرى الاول جزئية بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى
 ثم عكس النتيجة وبالحلف لثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج
 سالبة جزئية بعض (ج ب) ولا شئ من (اب) فليس بعض (ج ا) بيانه لا يمكن
 بعكس الصغرى وجعلها كبرى والاصارت كبرى الاول جزئية بل بعكس
 الكبرى ليرتد الى الاول وبالحلف والافتراض كما سيحيى الرابع من سالبة
 جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض (ج) ليس (ب) وكل
 (اب) فبعض (ج) ليس (ا) لا يمكن بيانه بالعكس لبعكس الصغرى لان السالبة
 الجزئية لا تنعكس وعلى تقدير انعكاسها تنعكس جزئية وهي لا تصلح لكبروية الشكل
 الاول ولا بعكس الكبرى لانعكاسها جزئية فبيانه انما هو بالخلاف او الافتراض وهو
 ان نفرض بعض (ج) الذي هو ليس (ب د) فيحصل قضيتان احدهما
 لا شئ من (د ب) والاخرى كل (د ج) فنضم الاولى الى الكبرى هكذا لا شئ
 من (د ب) وكل (اب) ينتج من ثاني هذا الشكل لا شئ من (د ا) ثم نعكس
 المقدمة الثانية الى بعض (ج د) ونجعلها صغرى للنتيجة المذكورة لنتج المطلوب
 والافتراض ابدا انما يكون من قياسين احدهما من ذلك الشكل بعينه لكن من ضرب

ولما الشكل الثالث فيشترط لانتاجه ايجاب صغراه للاختلاف كقولنا لا شيء من الانسان بقرس وكل انسان حيوان او ناطق او لا شيء * ٢٦١ * من الانسان بحمار او صهال والصادق في الاول الايجاب وفي

الثاني السلب وكلية
احدى مقدمتيه
للاختلاف كقولنا
بعض الحيوان انسان
وبعضه ناطق او
ليس بناطق او بعضه
فرس او ليس بفرس
والصادق في الاول
الايجاب والثاني
السلب فاذن النتيج
سنة اضرب الاول
من موجبتين كليتين
ينتج موجبة جزئية
كل (ب ج) وكل
(ب ا) في بعض (ج ا)
الثاني من كليتين
والكبرى سالبة ينتج
سالبة جزئية بيانهما
بعكس الصغرى
والخلف ولا ينتجان
الكلى لجواز كون
الصغرا عم من الاكبر
كقولنا كل انسان
حيوان وكل انسان
ناطق او لا شيء من
الانسان بفرس واذا
لم ينتجا الكلى لم ينتج
الباق لكونهما اخص
منه الثالث من موجبتين
والصغرى جزئية
ينتج موجبة جزئية

اجلى والثاني من الشكل الاول وافترض هذا الضرب انما يتم لو كانت السالبة الجزئية
مركبة حتى يحقق وجود الموضوع لا يقل الموضوع اما ان يكون موجودا او لا يكون
وابا ما كان يتم الكلام اما اذا كان موجودا فظاهر واما اذا لم يكن فلان الاكبر حينئذ
يكون مسلوا باعتداله لان المعدوم يسلب عنه كل شيء لاننا نقول مجرد صدق القضية مع القياس
لا يستلزم ان يكون نتيجة له وانما يكون كذلك لو بين انها لازمة للقياس ولم يبين ونقل الشيخ
عن قوم انهم قالوا الحاجة في انتاج هذا الشكل الى ما ذكر من البيانات لان الاوسط
لما ثبت لاحد الطرفين وسلب عن الطرف الاخر يلزم البينة بين الطرفين فان (ب)
اذا كان مابينا (لا) غير مابين (لج) لم يكن (ج ا) والعلم به ضرورى وزيفه
الشيخ بانهم ان جعلوه حجة على الانتاج لم تكن الحجة زائدة على نفس الدعوى
بل هى اعانة الدعوى بعبارة اخرى لان معنى المتباينين والمسلوب احدهما عن
الاخر واحد وان جعلوه بيانا بنفسه لم يفرقوا بين البين بنفسه وبين اقرب من
البين فان البين بنفسه ما يحتاج الى فكر وهذا يحتاج لان الذهن عند الانتاج يلتفت
ضرورة الى ان يقول (ج) لما كان (ب) البين (لا) او الذى لا يوصف (با)
لم يكن (ا) فقد رده الى البين لانه حكم على الباء بسلب (ا) الذى هو عكس الكبرى
وحكم بثبوت الباء على (ج) وهو الشكل الاول بعينه لكن لما ارتد الى البين بفكر
لطيف وروية قليلة اعتقدوا انه بين بنفسه والامام يستعمل هذا البيان في سائر
الاشكال على انه برهان لمى فيقول مثلهنا الاوسط لما ثبت للاصغر وسلب عن الاكبر
او سلب عن الاصغر وثبت للاكبر يلزم بالضرورة البينة الذاتية بين الطرفين وذلك
هو الشكل الثاني بعينه اذ لا معنى له الاثبات الاوسط لاحد الطرفين وسلبه عن الطرف
الاخر وهكذا بين كل شكل وفساده ظاهر قيل والحق ان انتاج هذا الشكل لا يحتاج
الى التكاليف المذكورة لان حاصله راجع الى الاستدلال بتنافي اللوازم على تنافى
اللزومات فيكفى ان يقال من لوازم احدهما طرفين ثبوت الوسط له ومن لوازم الاخر
سلبه عنه وهما متنافيان فيتنافى اللزومان والا اجتماع المتنافيان ويمكن تنزيل كلام
القدماء والامام عليه وهذا انما يتم لو كانت المقدمتان ضرورتين فتمس الحاجة الى تلك
البيانات في غير ذلك وستسمع كلاما آخر فيه وانما وضعت الضروب في تلك المراتب لان
الضرب بين الاولين اشرف من الاخيرين ذانا ونتيجة والاضرب الاول والثالث اشرف
من الثانى والرابع لاشتماله على صغرى الاول بعينها (قوله واما الشكل الثالث)
الشكل الثالث حاصله وضع موضوع واحد لشئين متغايرين لوضع احدهما للاخر
وشترط انتاجه بحسب الكمية والكيفية ايجاب الصغرى وكلية احدى المقدمتين

بما مر وبالا فتراض الرابع من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بما مر وبالعكس الكبرى
وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية ٣

اما ايجاب الصغرى فلان الحكم فيها على تقدير سلبها بالمباينة بين الاصغر والاوسط
المحكوم عليه في الكبرى بالاكبر والحكم على احد المتباينين لا يستلزم الحكم على الآخر
وايضا لو كانت سالبة فاما ان تكون الكبرى موجبة او سالبة وعلى التقديرين يتحقق
الاختلاف اما اذا كانت موجبة فكقولنا لاشئ من الانسان بغرس وكل انسان
حيوان او ناطق واما اذا كانت سالبة فكما او بدلنا الكبرى بقولنا لاشئ من الانسان
بصهيل او حمار والصادق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب واما كلياته احدى
المقدمتين فلا نهما لو كانتا جزئيتين جاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه
بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم ملافاة الاكبر للاصغر لعدم معنى
جامع بينهما والاختلاف يحققه لما اذا كانت الكبرى موجبة فكقولنا بعض
الحيوان انسان وبعضه ناطق او فرس واما اذا كانت سالبة فكما اذا بدلنا الكبرى
بقولنا وليس بعضه ناطقا او فرسا والحق في الاولين الايجاب وفي الاخيرين السلب
والنتيجة بمقتضى الشرطين ستة لان اولهما اسقط ثمانية حاصلة من السالبتين مع
المحصورات الاربع وثانيهما اسقط ضمن آخرين وهما الموجبة الجزئية مع الجزئيتين
وبالتحصيل الصغرى الموجبة مأكلية او جزئية والكليات تنتج مع المحصورات الاربع
والجزئية لا تنتج الامع الكليتين الاول من جبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كل (ب ج)
وكل (ب ا) فبعض (ج ا) الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية
كل (ب ج) ولاشئ من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا) بيا نهما بعكس الصغرى
يرجع الى الشكل الاول وينتج المطلوب بعينه وبالخلف فانه لو لم يصدق بعض
(ج) ليس (ا) صدق نقيضه وهو كل (ج ا) ونجعله كبرى لصغرى القياس
لنتجها ما يضاد الكبرى وهذان الضربان لا ينتجان الكلي لجواز ان يكون الاصغر
اعم من الاكبر وامتناع حمل الاخص على كل افراد الاعم ايجابا وسلبا كقولنا كل انسان
حيوان وكل انسان ناطق ولاشئ من الانسان بغرس واذا لم ينتج الكلي لم ينتج البواقي
لانهما اخص منها لان الاول اخص الضروب المنتجة الايجاب والثاني اخص الضروب
المنتجة للسلب واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم الثالث من موجبتين والكبرى كليات ينتج
موجبة جزئية بعض (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) بما مر من عكس الصغرى والخلاف
وبالافتراض وهو ان يفرض بعض (ب) الذي هو (ج د) فكل (د ب) وكل (د ج)
نعم يحصل المقدمة الاولى صغرى لكبرى القياس لنتج من الشكل الاول كل (د ا) نجعله
كبرى للمقدمة الثانية ينتج من اول هذا الشكل المطلوب الرابع من موجبتين والكبرى
جزئية ينتج موجبة جزئية كل (ب ج) وبعض (ب ا) فبعض (ج ا) بما مر من
الخلف والافتراض وهو ان يفرض بعض (ب) الذي هو (اد) فكل (د ب)
وكل (ب ج) فكل (د ج) وكل (د ا) فبعض (ج ا) لابعكس الصغرى لانه

٢٦٢ بآخر السادس من
موجبة كلية صغرى
وسالبة جزئية كبرى
ينتج سالبة جزئية بيانه
بما مر الابعكس فان
الكبرى لا تقبله وبكس
الصغرى يصير القياس
من جزئيتين في الاول
تنبه ذكر الشيخ
في هذين الشكلين فائدة
مع رجوعهما الى
الاول فان المقدمة
قد يقتضى طبع احد
طرفيهما ان يكون
موضوعا وطبع الاخر
ان يكون محمولا كقولنا
الانسان حيوان وكاتب
وقولنا لاشئ من النار
بارد وثقيل فاذا تركب
على طبعها كان انتظامها
على احسب هذين
النتيجتين عن الشكل
الثاني والثالث فان
انظمت على نهج
الاول تغيرت عن
طبعها وهذا بعينه
يعرفنا فائدة الشكل
الرابع من

يصير القياس من جزئيتين و بعكس الكبرى وجعلها صغرى لصغرى القياس ثم عكس
النتيجة الخامسة من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض
(ب ج) ولاشئ من (ب ا) فليس بعض (ج ا) بما مر من عكس الصغرى
والخلف والافتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى
ينتج سالبة جزئية كل (ب ج) وبعض (ب ا) ليس (ا) فبعض (ج) ليس (ا)
بالخلف والافتراض لا بعكس الكبرى فانها لا تقبله وعلى تقدير قبوله لا يصلح لصغروية
الشكل الاول ولا بعكس الصغرى والالصار القياس عن جزئيتين في الشكل الاول ووجه
ترتيب الضروب ان الاول اخص الضروب المنتجة للايجاب والثاني اخص الضروب
المنتجة للسلب فقدا لان الاخص اشرف ثم اتبعوا بابع الاول اذ تابع الاشرف اشرف
من تابع الاخص وقدم الثالث على الرابع والخامس على السادس لاشتغالهما على
كبرى الشكل الاول وذكر الشيخ في الشفاء ان هذين الشكلين اى الثانى والثالث
وان كانا يرجعان الى الشكل الاول فلهما خاصية وهى ان الطبيعى والسابق الى
الذهن في بعض المقدمات ان يكون احد طرفيها موضوعا على التعيين والطرف الاخر
محمولا حتى لو عكس كان غير طبيعى وغير سابق الى الذهن لما فى الموجبات فكقولنا
الانسان حيوان وكاتب فان طبع الانسان يقتضى موضوعية الحيوان والكاتب
واما في السوالب فكقولنا لاشئ من النار بارد وثقيل فان النار اولى
بان تكون موضوعة يسلب عنها البارد والثقيل من البارد والثقيل
يسلب عنهما النار فاذا الفت المقدمات على وجه يراعى فيها الحمل
الطبيعى والسابق الى الذهن امكن ان لا ينتظم على نهج الشكل الاول بل
على احد هذين الشكلين اى الثانى والثالث فلا يكون عنهما غنية وهذا بعينه
يعرفنا فائدة الشكل الرابع لجواز ان لا ينتظم المقدمات على وجه يراعى فيها الامر
الطبيعى او السابق الى الذهن الا عليه وههنا فائدة اخرى وهى ان بعض ضروب
الاشكال الثلاثة لا برند الى الشكل الاول فتمس الحاجة اليها عند استحصال المجهولات
المتعلقة بها وقال في الاشارات كما ان الشكل الاول وجد كاملا فاضلا جدا بحيث تكون
قياسيته ضرورية النتيجة ينة بنفسها لا يحتاج الى حجة كذلك وجد الذى هو عكسه
بعيدا عن الطبع يحتاج الى ابانة قياسيته الى كلفة شاقة متضاعفة ولا يكاد يسبق
الى الذهن والطبع قياسيته ووجد الشكلان الاخران وان لم يكونا يبنى القياسية
قريبين من الطبع يكاد الطبع الصحيح يظن لقياسيتهما قبل ان يبين ذلك او يكاد يبان
ذلك يسبق الى الذهن من نفسه فيلحظ لمية قياسيته عن قريب فلهذا صار لهما قبول
و لعكس الاول اطراح وصارت الاشكال الاقترانية الجميلة الملتفت اليها ثلاثة وهو كلام

وما الشكل الرابع فيشرط لانتاجه ان لا يجتمع فيه خستتان الا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية وان تكون الكبرى سالبة كلية اذ ذلك اما الاول فلاختلاف كقولنا لاشي من الانسان بفرس ولاشي من الجماد بانسان ولاشي من الصاهل بانسان ولو قلت وبعض الحيوان انسان او بعض الناطق انسان كانت الكبرى موجبة جزئية وكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان وكقولنا كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الجماد ليس بناطق وهذه * ٢٦٤ * القرائن اخص ما اجتمع فيه خستتان فلم

جيد (قوله واما الشكل الرابع) شرط انتاج الشكل الرابع ان لم تكن صغراه موجبة جزئية ان لا يجتمع فيه خستتان وان كانت صغراه موجبة جزئية ان تكون الكبرى سالبة كلية اما الاول فلانه لو اجتمع فيه خستتان فاما في مقدمتين او في مقدمة واحدة فان كان في مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالبتين او كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية لان المقدمتين اما ان تكونا موجبتين او سالبتين او الصغرى موجبة والكبرى سالبة او بالعكس لكن اجتماع الخستتين في الموجبتين لا يتصور الا اذا كانتا جزئيتين فتكون الصغرى موجبة جزئية فهو من القسم الثاني وكذلك ان كانت الصغرى موجبة والكبرى سالبة لم يجتمع الخستتان فيه الا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية فهو من القسم الثاني ايضا فقد بان ان اجتماع الخستتين في المقدمتين في القسم الاول لا يكون الا اذا كانتا سالبتين او الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية واياها كان لم ينتج اما اذا كانتا سالبتين فلان اخص القرائن منهما هو المركب من سالبتين كليتين والاختلاف لازم فيه كما قال لاشي من الانسان بفرس ولاشي من الجماد بانسان والحق السلب ولو بدل الكبرى بلاشي من الصاهل بانسان كان الحق الايجاب واما اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية فلان اخص القرائن منهما هو المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق فيه ايضا كما لو قلت بدل الكبرى وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب او بعض الناطق انسان والحق السلب وان كان اجتماع الخستتين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية لانها لو كانت مع الموجبة الجزئية او السالبة لاجتمع الخستتان في المقدمتين والكلام ليس فيه والسالبة الجزئية اما صغرى او كبرى واياها كان يلزم الاختلاف اما اذا كانت صغرى فكما قال بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان واما اذا كانت كبرى فكقوله كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الجماد ليس بناطق فقد تبين ان هذه القرائن الاربعة اخص مما اجتمع فيه الخستتان في القسم الاول واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم واما الثاني فلانه لو لم تكن الكبرى

ينتج شي منه واما الثاني فلا خلاف ايضا كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان يا ذن المتبحر خمسة اضرب الموجبة الكلية مع السلب والموجبة الجزئية مع السالبة الكلية والسالبة الكلية مع الموجبة الكلية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كل (بج) وكل (اب) في بعض (ج ا) ولا ينتج كلياً لجواز كون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان لحيوان وكل ناطق انسان الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية الثالث من كليتين

والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية الرابع من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية لا كلية كون الاصغرا اعم (سالبة) من الاكبر لجواز قولنا كل انسان حيوان ولاشي من الفرس بانسان الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بيان الكل اما بتبدل المقدمتين او عكسهما او عكس احدهما او بالخلف او الافتراض واعلم ان السالبة الجزئية انما لا تنتج مع الموجبة الكلية حيث لم تنعكس فان انعكست فكفي الخاصتين انتجت اذ بعكسهما برتد الى الثاني ان كانت صغرى والى الثالث ان كانت كبرى وان الصغرى اذا كانت سالبة وهي احدي الخاصتين انتجت مع الكبرى الموجبة الجزئية بتبدل المقدمتين ثم عكس النتيجة

سالية كلية لمكانت اما سالية جزئية او موجبة وكلاهما لا ينتج اما السالية الجزئية فلما علم من علم الموجبة الكلية مع السالية الجزئية واما الموجبة فلان اخص القرائن منها ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية الصغرى ومن الموجبة الكلية الكبرى والاختلاف قائم فيه كقوله بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان والمنتج باعتبار هذا الشرط خمسة اضرب لان اشتراط عدم اجتماع الخسيتين في القسم الاول حذف ثمانية السالبتان مع السالبتين والموجبة الجزئية والسالية الجزئية مع الموجبة الكلية وبالعكس واشتراط كون الكبرى سالية كلية حذف ثلاثة الموجبة الجزئية مع الثالث غير السالية الكلية وبطريق التحصيل ان الصغرى اما موجبة كلية وهي لا تنتج الا مع الثالث غير السالية الجزئية او موجبة جزئية وهي لا تنتج الا مع السالية الكلية او سالية كلية وهي تنتج مع الموجبة الكلية لا غير الاول من موجبتين كليتين تنتج موجبة جزئية كل (ب ج) وكل (اب) فبعض (ج ا) ولا ينتج كلياً لجواز ان يكون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ومتى لم ينتج كلياً لم ينتج الثاني ايضا لانه اخص منه الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كل (ب ج) وبعض (اب) فبعض (ج ا) الثالث من كليتين والصغرى سالية ينتج سالية كلية لاشئ من (ب ج) وكل (اب) فلاشئ من (ج ا) الرابع من كليتين والكبر سالية ينتج سالية جزئية كل (ب ج) ولاشئ من (اب) فبعض (ج) ليس (ا) ولا ينتج كلياً لجواز كون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان ومتى لم ينتج كلياً لم ينتج الخامس ايضا لانه اعم منه الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالية كلية كبرى ينتج سالية جزئية بعض (ب ج) ولاشئ من (اب) فليس بعض (ج ا) وترتيب هذه الضروب ايس باعتبار انتاجها لانها لبعدها عن الطبع لم يعتد بانتاجها بل باعتبار انفسها فلا بد من تقديم الاول لانه من موجبتين كليتين والايجاب الكلى اشرف الاربع وقدم الثاني ايضا وان كان الثالث والرابع من كليتين والكلى اشرف وان كان سلباً من الجزئى وان كان ايجاباً لما شاكته الاول في ايجاب المقدمتين وفي احكام الاختلاط كما ستعرفه ثم الثالث لا رتداده الى الشكل الاول بالتبديل ثم الرابع لكونه اخص من الخامس وبين الكل اما بتبديل المقدمتين ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة في المثبثة الاول دون الرابع والا لصار صغرى الشكل الاول سلباً والخامس لذلك ولصيرورة الكبرى فيه جزئية واما بعكس المقدمتين في الاخيرين بخلاف الاولين والا لكان القياس في الشكل الاول عن جزئيتين والثالث لسالب الصغرى واما بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني في الثلاثة الاخيرة دون الاولين لايجاب المقدمتين واما بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل لث فيما عدا الثالث لسالب الصغرى واما بالخالف اما اذا كانت النتيجة موجبة فبان يضم نقض النتيجة الى الصغرى

وأما الشكل الرابع فيشترط لاتأجبه أن لايجتمع فيه خستان إلا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية وأن تكون الكبرى سالبة كلية إذ ذلك أما الاول فلاختلاف كقولنا لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الجماد بانسان ولاشئ من الصاهل بانسان ولو قلت وبعض الحيوان انسان او بعض الناطق انسان كانت الكبرى موجبة جزئية وكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان وكقولنا كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الجماد ليس بناطق وهذه * ٢٦٤ * القرائن اخص ما اجتمع فيه خستان فلم

جيد (قوله وأما الشكل الرابع) شرط انتاج الشكل الرابع ان لم تكن صفراء موجبة جزئية ان لايجتمع فيه خستان وان كانت صفراء موجبة جزئية ان تكون الكبرى سالبة كلية اما الاول فلانه لو اجتمع فيه خستان فاما في مقدمتين او في مقدمة واحدة فان كان في مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالبتين او كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية لان المقدمتين اما ان تكونا موجبتين او سالبتين او الصغرى موجبة والكبرى سالبة او بالعكس لكن اجتماع الخستين في الموجبتين لايتصور الا اذا كانتا جزئيتين فتكون الصغرى موجبة جزئية فهو من القسم الثاني وكذلك ان كانت الصغرى موجبة والكبرى سالبة لم يجتمع الخستان فيه الا اذا كانت الصغرى موجبة جزئية فهو من القسم الثاني ايضا فقد بان ان اجتماع الخستين في المقدمتين في القسم الاول لا يكون الا اذا كانتا سالبتين او الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية واما ما كان لم ينتج اما اذا كانتا سالبتين فلان اخص القرائن منهما هو المركب من سالبتين كليتين والاختلاف لازم فيه كما قال لاني من الانسان بفرس ولاشئ من الجماد بانسان والحق السلب ولو بدل الكبرى بلاشئ من الصاهل بانسان كان الحق الايجاب واما اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية فلان اخص القرائن منهما هو المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف فمحقق فيه ايضا كما لو قلت بدل الكبرى وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب او بعض الناطق انسان والحق السلب وان كان اجتماع الخستين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية لانها لو كانت مع الموجبة الجزئية او السالبة لاجتمع الخستان في المقدمتين والكلام ليس فيه والسالبة الجزئية اما صغرى او كبرى واما ما كان يلزم الاختلاف اما اذا كانت صغرى فكما قال بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان واما اذا كانت كبرى فكك قوله كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الجماد ليس بناطق فقد تبين ان هذه القرائن الاربعة اخص ما اجتمع فيه الخستان في القسم الاول واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم واما الثاني فلانه لو لم تكن الكبرى

ينتج شئ منه واما الثاني فلما خلا ف ايضا كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان او كل فرس حيوان يا ذن المتبع خمسة اضرب الموجبة الكلية مع السلب والموجبة الجزئية مع السالبة الكلية والسالبة الكلية مع الموجبة الكلية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كل (بج) وكل (اب) في بعض (ج ا) ولا ينتج كليما لجواز كون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان الثاني من موجبتين والكبرى لجزئية ينتج موجبة جزئية الثالث من كليتين

والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية الرابع من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية لا كلية كون الاصغر اعم (سالبة) من الاكبر لجواز قولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بيان الكل اما تبديل المقدمتين او عكسهما او عكس احدهما او بالخلف او الافتراض واعلم ان السالبة الجزئية انما لا ينتج مع الموجبة الكلية حيث لم تنعكس فان انعكست كل في الخاصتين انتجت اذ بعكسهما يرتد الى الثاني ان كانت صغرى والى الثالث ان كانت كبرى وان الصغرى اذا كانت سالبة وهي احدي الخاصتين انتجت مع الكبرى الموجبة الجزئية بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة

سأبارة كلية كانت اما سألابة جزئية او موجبة وكلاهما لا ينتج اما السألابة الجزئية فلما
 علم من عقم الموجبة الكلية مع السألابة الجزئية واما الموجبة فلان اخص القرائن منها
 ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية الصغرى ومن الموجبة الكلية
 الكبرى والاختلاف قائم فيه كقوله بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان او كل فرس
 حيوان والمنتج باعتبار هذا الشرط خمسة اضرب لان اشتراط عدم اجتماع الحسنيين في
 القسم الاول حذف ثمانية السالبتان مع السالبتين والموجبة الجزئية والسألابة الجزئية مع
 الموجبة الكلية وبالعكس واشتراط كون الكبرى سألابة كلية حذف ثلاثة الموجبة الجزئية
 مع الثالث غير السألابة الكلية وبطريق التحصيل ان الصغرى اما موجبة كلية وهي
 لا تنتج الامع الثالث غير السألابة الجزئية او موجبة جزئية وهي لا تنتج الامع السألابة
 الكلية او سألابة كلية وهي تنتج مع الموجبة الكلية لا غير الاول من موجبتين كليتين
 تنتج موجبة جزئية كل (ب ج) وكل (اب) فبعض (ج ا) ولا ينتج كلها لجواز
 ان يكون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ومتى
 لم ينتج كلها لم ينتج الثاني ايضا لانه اخص منه الثاني من موجبتين والكبرى جزئية
 ينتج موجبة جزئية كل (ب ج) وبعض (اب) فبعض (ج ا) الثالث من كليتين
 والصغرى سألابة ينتج سألابة كلية لاشئ من (ب ج) وكل (اب) فلاشئ من (ج ا)
 الرابع من كليتين والكبرى سألابة ينتج سألابة جزئية كل (ب ج) ولاشئ من (اب)
 فبعض (ج) ليس (ا) ولا ينتج كلها لجواز كون الاصغر اعم من الاكبر كقولنا كل انسان
 حيوان ولاشئ من الفرس باسنان ومتى لم ينتج كلها لم ينتج الخامس ايضا لانه اعم منه
 الحس من موجبة جزئية صغرى وسألابة كلية كبرى ينتج سألابة جزئية بعض (ب ج)
 ولاشئ من (اب) فليس بعض (ج ا) وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار انتاجها
 لانها بعدد ما عن الطبع لم يمتد بانتاجها بل باعتبار انفسها فلا بد من تقديم الاول لانه
 من موجبتين كليتين والايجاب الكلي اشرف الاربع وقدم الثاني ايضا وان كان الثالث
 والرابع من كليتين والكلي اشرف وان كان سألابة من الجزئى وان كان ايحبابا لمساكنته
 الاول في ايحاب المقدمتين وفي احكام الاختلاط كما ستعرفه ثم الثالث لا رتداده الى الشكل
 الاول بالتبديل ثم الرابع لكونه اخص من الخامس ويسان الكل اما بتبديل المقدمتين
 ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة في الثلثة الاول دون الرابع والالصار صغرى
 الشكل الاول سألابة والخامس اذلك ولصيرورة الكبرى فيه جزئية واما بعكس المقدمتين
 في الاخيرين بخلاف الاولين والا لكان القياس في الشكل الاول عن جزئيتين والثالث
 لسالب الصغرى واما بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني في الثلثة الاخيرة دون
 الاولين لايحاب المقدمتين واما بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل لث فيماعد الثالث لسالب
 الصغرى واما بالحلف اما اذا كانت النتيجة موجبة فيان يضم نقض النتيجة الى الصغرى

ليتبع من الشكل الاول ما ينعكس الى ما يضاد كبرى الاول ويناقض كبرى الثاني فتقول
لولا يصدق بعض (ج) لصدق لاشئ من (ج) فكل (ب ج) ولا شئ من (ج) فلا شئ من (ب ا) فلا شئ من (ب) وقد كان شكل (ا) او بعضه (ب) هف
واما اذا كانت النتيجة سالبة فبن يضم بعض النتيجة الى الكبرى ليتبع ما ينعكس الى نقيض
الصغرى وفي الثالث والخامس اوضحدها في الرابع واما بالافتراض وقد استعملوه
في الثاني والخامس لانهم لم يستعملوه الا في المقدمات الجزئية فقالوا في الثاني يفرض
بعض (ا) الذي هو (ب د) فكل (د ا) وكل (د ب) فبجعل المقدمة الثانية كبرى لصغرى
القياس هكذا كل (ب ج) وكل (د ب) ليتبع من اول هذا الشكل بعض (ج د) فبجعلها
صغرى للمقدمة الاولى ليتبع من الشكل الاول المطلوب وكانهم انما لم يستعملوه من الشكل
الاول والثالث وان كان اظهر دلالة محافظة على قاعدتهم الثالثة بالكل افتراض يتم
بقيا سين احدهما من ذلك الشكل والآخر من الشكل الاول وليت شعري كيف
يستعملونه في الخامس فانهم ان استعملوه في الكبرى تذهم المقدمة الافتراضية مع الصغرى
على منوال هذا الضرب بعينه وان استعملوه في الصغرى يذهم تلك المقدمة مع الكبرى
على هيئة الشكل الثاني ثم النتيجة مع المقدمة الاخرى على هيئة الشكل الثالث والحق
ان لا يخص الافتراض بالشكل الاول ولا بالجزئيات فليس في التخصيص بها فائدة
نعم لا يتم في الاغلب الا في الجزئيات والاضطراب لا يتخفف في الشكل اثنائي لان
الحمد الاوسط محمول في مقدمته وهو محمول في المقدمة الافتراضية فهن لاتتألف
مع المقدمة الاخرى من القياس الاعلى فهج الشكل اثنائي ويحصل منهما
قضية موضوعها موضوع الافتراض ينضم مع المقدمة الثانية
على منهج الشكل الثالث لكن لما اريد الاحتراز عن البيان بما لم يتبين عكس صغرى
القياس الثاني ليرتد الى الشكل الاول ولا في الشكل الثالث لان الحمد الاوسط موضوع
في مقدمته وهو محمول في المقدمة الافتراضية واذا نظمت مع المقدمة الاخرى من
القياس كان على هيئة الشكل الاول وان جاز نظمها على الشكل الرابع لكن يجب
الاحتراز عنه ويحصل قضية موضوعها موضوع الافتراض يتألف مع المقدمة
الاخرى الافتراضية على الشكل الثالث ويتبع المطارب واما في الشكل الرابع فهو
مختلف لانه ان استعملناه في الصغرى والحمد الاوسط محمول الكبرى ومحمول في المقدمة
الافتراضية وانتظامها مع الكبرى لا يكون الاعلى هيئة الشكل الثاني ويحصل نتيجة
تألف مع المقدمة الثانية الافتراضية على هيئة الشكل الثالث وان استعملناه في الكبرى
والحمد الاوسط موضوع الصغرى ومحمول في المقدمة الافتراضية فهن انما انضم
معها واما على هيئة الشكل الاول السج ما يتألف مع المقدمة الاخرى على هيئة الثالث
واما على هيئة الشكل الرابع فان كانت الكبرى كلية فهو ذلك الضرب بعينه لان

الفصل الرابع في شرائط ٢٦٧ الانتاج بحسب جهة المقدمات وبيان جهة النتيجة في المختلطات

اما الشكل الاول

فيش - ط لا نتاجه

فعلية الصغرى والا

لجاز ان يكون الاصغر

خارجا عما هو اوسط

بالفعل فلم تعد الحكم

منه اليه ولان

الصغرى الممكنة

الخاصة لا تتيج مع

الضرورة لجواز

امكان صفة النوعين

ثبت لاحدهما بالفعل

فقط كركوب زيد

مثلا للفرس والجار

الثابت للفرس فقط

فيصدق كل جار

مر كوب زيد بالامكان

الخاص بكل مر كوب

زيد فرس بالضرورة

ولاشئ من مر كوب

زيد بناه في بالضرورة

مع امتناع الايجاب في

الاول والسلب في

الثاني ولا مع المشروطة

الخاصة لانه يصدق

في الكبرى وكل

مر كوب زيد فرس

هو مر كوب زيد

بالضرورة مادام

مر كوب زيد لادائما

ولاشئ من مر كوب

زيد بلا فرس هو

مر كوب زيد

الصغرى بحالها والكبرى مقدمة افتراضية كلية وان كانت الكبرى جزئية فهو من ضرب اجلي لان الكبرى صارت كلية بعدما كانت جزئية هذا هو الضبط عليك الاتحان والاعتبار بعد المحافظة على شرائط الانتاج واعلم ان لسالبة الجزئية انما لا تتيج مع الموجبة الكلية في هذا الشكل حيث لم تنعكس اما اذا انعكست كما في الخاصتين انتجت معها سواء كانت صغرى او كبرى اما اذا كانت صغرى ارتد القياس بعكسها الى الرابع الشكل الثاني وان كانت كبرى يرتد بعكسها الى سادس الشكل الثالث ويتجهان المطلوب بعينه وان الصغرى السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية انما لم تتيج اذا لم تكن احدي الخاصتين اما اذا كانت انتجت لانا اذا بدلهما ارتد الى الشكل الاول وانتج سالبة جزئية خاصة وهي تنعكس الى المطلوب فحصل ضرور ثلثة اخر وقد ظهر ان السالبة المستعملة فيها لا بد ان يكون احدي الخاصتين واما الموجبة فوجب ان تكون في الاولين على الشرائط المعتبرة بحسب الجهة في الشكل الثاني والثالث وفي الضرب الثالث بحيث يتيج سالبة خاصة فلا بد ان تكون الموجبة في اول الصروب احدي السالبا الست المنعكسة السوالب لان الشكل الثاني اذا لم يصدق الدوام على صغره لم يتيج الا اذا كانت كبراه من احدي الست وفي ثانيها فعلية لان صغرى الشكل الثالث لا بد ان يكون فعلية وفي ثالثها احدي الوصفيات لان الشكل الاول اذا كان كبراه احدي الخاصتين لم يتيج خاصة الا اذا كان صغره احداها على ما يتبين جميع ذلك فيما بعد ان شاء الله تعالى (قوله الفصل الرابع في شرائط الانتاج بحسب جهة تلك

المقدمات) المختلطات هي الاقيسة الحاصلة من خلط الموجهات بعضها مع بعض وعند اعتبار الجهة في المقدمات لا بد من اعتبارها في النتائج فالهنا وضع الفصل لبيان الامرين اما الشكل الاول فيستلزم فيه بحسب جهة المقدمات فعلية الصغرى لوجهين احدهما ان الصغرى لو كانت ممكنة لم يحصل الجزم بتعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو الاوسط بالفعل محكوم عليه بالا كبره والاصغر ليس اوسط بالفعل بل بالامكان فبحاز ان تبقى بالقوة دائما ولا يخرج الى الفعل فيكون خارجا عما هو الاوسط بالفعل فلم تعد الحكم منه الى الاصغر وثانيهما ان الصغرى الممكنة الخاصة لا تتيج مع الكبرى الضرورية والمشروطة الخاصة في الضربين الاولين ومتى كان كذلك لم يتيج جميع الاختلاطات المنعقدة من الممكنة الصغرى في سائر الصروب بيان الاول الاختلاف الموجب للعقم اما اذا كانت الكبرى ضرورية فلجواز امكان صفة لنوعين ثبت لاحدهما فقط بالفعل فيصدق امكان تلك الصفة لاحد النوعين وضرورة ثبوت النوع الاخر لما له تلك الصفة بالفعل اوسلب فصل النوع الاول عنه مع استحالة ثبوت النوع الاخر لان النوع الاول اوسلب فصله عنه كامكان ركوب زيد مثلا للفرس والجار الثابت للفرس فقط فيصدق كل جار مر كوب زيد

بالضرورة مادام مر كوب زيد بالضرورة مادام مر كوب زيد لادائما مع امتناع الايجاب في الاول والثالث ٣

بالامكان الخاص وكل مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة اولاشي مما هو
مركوب زيد بناهق مع امتناع الايجاب في الاول والسلب في الثاني وصدق القياس
مع الايجاب في الاول والسلب في الثاني كثير كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وكل كاتب
ناطق بالضرورة والحق الايجاب اولاشي من الكاتب بفرس بالضرورة والحق
السلب واما اذا كانت الكبرى مشروطة خاصة فلانا لو بدلنا الكبرى بقولنا وكل
مركوب زيد فهو فرس مركوب زيد مادام مركوب زيد بالضرورة لادائما
امتنع الايجاب وهو بعض الجمار فرس مركوب زيد بالامكان العام وانما قيد المحمول
بمركوب زيد لان الفرسية ليست ضرورية الثبوت لمركوب زيد بشرط كونه
مركوب زيد بل بحسب الذات بخلاف الفرس المركوب فانه ضروري الثبوت
لمركوب زيد بشرط الوصف وليصدق اللادوام الذي هو عبارة عن لاشي من
مركوب زيد فرس مركوب زيد بالفعل فان الفرس يمتنع سلبه عن مركوب زيد
واما الفرس المركوب فلان المركوب مملوك عن مركوب زيد بالفعل فالفرس
المركوب بطريق الاولى ولو بدلنا الكبرى بقولنا ولاشي من مركوب زيد بلافرس
مركوب زيد مادام مركوب زيد بالضرورة لادائما امتنع السلب وهو ليس ببعض
الجمار بلافرس مركوب زيد بالامكان وتقييد المحمول بالمركوب اما في الجزء الاول فلان
اللافرس ليس ضروري السلب عن مركوب زيد بحسب الوصف بل بحسب الذات
وانما الضروري السلب بحسب شرط الوصف وهو اللافرس المركوب واما في
اللاادوام المعبر عن كل مركوب زيد لافرس مركوب زيد فلان اللافرس يمتنع
اثباته لمركوب زيد بخلاف اللافرس المركوب وبالجملة هذه سائلة معدولة وهي من
لوازم الموجبة المحصلة وقد تبين حقيقةها وصدق اقربنا الاول مع الايجاب
واقربنا الثانية مع السلب كثير كقولنا كل انسان كاتب وكل كاتب مضرئ الاصابع
بالضرورة مادام كاتب لادائما والصادق الايجاب اولاشي من الكاتب بساكن الاصابع
بالضرورة مادام كاتب لادائما والصادق السلب وبيان الثاني بان اخص الصغريات
الممكنة الخاصة واخص الكبريات الضرورية والمشرطة الخاصة لان الضرورية
اخص البسائط والمشرطة الخاصة اخص المركبات واخص ضروب الشكل الاول
الضرب الاول والثاني واختلاط الاخص مع الاخص في الاخص يكون اخص
الاختلاط المتعقدة من الممكنة الصغرى في هذا الشكل فعقمه يوجب عقم
الكل وتام النقص انما يتم بإيراده في المشروطة العامة والوقتية ايضا اذ
الضرورية ليست اخص من المشروطة العامة ولا الوقتية من المشروطة الخاصة
مطلقا هذا اذا اخذنا عنوان الموضوع بالفعل على رأى الشيخ واما على رأى
الفارابي فلا شبهة في انتاج الممكنة لاندراج الاصغر في الاوسط حيث ان موضوع

٣ في الثاني وصدق
الموجبة الكبرى مع
امتناع السلب
والسالبة الكبرى
مع امتناع الايجاب
ظاهر فقد حصل
الاختلاف الموجب
للعقم وهذا ان
الاختلاطان في هذين
الضربين اخص
الاختلاطات المتعقدة
من الممكنة الصغرى
فعقمهما فيهما
يوجب عقم الكل
متن

توزع الشيخ والامام ومن تابعهما ﴿ ٢٦٩ ﴾ ان الصغرى الممكنة تنتج مع الضرورية وقمع الاضراريات

وبين ممكنة خاصة
ومع غيرهما ممكنة
عامة واحتجوا على
الاول بوجوه الاول
ان يضم نقيض النتيجة
مطلقا او بعد فرضه
بالفعل الى الكبرى حتى
ينتج من الثاني نقيض
الصغرى وجوابه
لا نسلم ان الكبرى
الضرورية في الثاني
تنتج ضرورية الثاني
ان نضمه الى الصغرى
حتى ينتج من الثالث
نقيض الكبرى وجوابه
لا نسلم ان الصغرى
الممكنة في الثالث تنتج
الثالث ان الصغرى
لوقعت بالفعل لزمت
نتيجة ضرورية فلتكن
ضرورية بتقدير
عدم وقوعها ايضا
لان الضرورى على
تقدير ممكن ضرورى
على تقدير ممكن وجوا
به لا نسلم صدق الكبرى
بتقدير وقوع
الصغرى بالفعل
لجواز ازدياد افراد
موضوع الكبرى حيث
احتجوا على الثاني
بتلك الوجوه بعينها
وان ملحة ما
في قياس الخلف وعلى

الكبرى كل ما هو الاوسط بالامكان والاصغر الاوسط بالامكان فيتعدي الحكم منه
اليه بالضرورة وعندى انه لافرق بين المذهبين في ذلك فان الفعل كما قدمناه ليس مأخوذا
بحسب نفس الامر بل بحسب الفرض العقلى وح يندرج الاصغر تحت الاوسط لان
الاصغر مما يمكن ان يكون اوسطا ويفرضه العقل اوسطا بالفعل والنقض المذكور
مندفع لانه ليس يصدق كل مركوب زيد فدرس بالضرورة اذا الجار مما يمكن ان يكون
مركوب زيد ويفرضه العقل ان يكون مركوب زيد بالفعل فليس بعض مركوب
زيد فدرس بالضرورة وايضا الممكنة مساوية للطلقة على ما لزمهم من اعتبار الضرورة
بالعنى الاعم فاغفلهم ههنا عن ذلك حتى جعلوا احدهما منتجة والاخرى عقيمة (قوله
وزعم الشيخ والامام) الشيخ والامام ومتايعوهما زعموا ان الصغرى الممكنة في هذا
الشكل منتجة لانه اذا كانت الصغرى ممكنة فالكبرى اما ضرورية او لا ضرورية بان تكون
من المركبات او محتملة لهما بان تكون من البسائط غير الضرورية والكل منتج
امام الضرورية فضرورية وامام الضرورية فممكنة خاصة وامام المحتملة فممكنة
عامة واحتجوا على الاول بوجوه الاول الخلف من الشكل الثاني وهو ان يضم نقيض
النتيجة مطلقا او بعد فرضه بالفعل الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى مثلا اذا صدق كل
(ج ب) بالامكان وكل (ب ا) بالضرورة وجب ان يصدق كل (ج ا) بالضرورة والا
لصدق نقيضه وهو قولنا بعض (ج) ليس (ا) بالامكان فيجعله صغرى او يفرضه
بالفعل لان الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال ثم نجعله صغرى وكبرى القياس كبرى
هكذا بعض (ج) ليس (ا) بالامكان او بالفعل وكل (ب ا) بالضرورة لينتج من
اشكل الثاني بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وقد كان كل (ج ب) بالامكان هف
وهو لم يلزم من فرض وقوع الممكن ولان الكبرى فيكون من نقيض النتيجة فهى حقة
وجوابه منع انتاج الصغرى الممكنة او الفعلية مع الضرورية في الشكل الثاني الضرورية
فانه سيحى فيما بعد ان الشكل الثاني لا ينتج الضرورية ولو كان مقدما ضرورى
الوجه الثاني الخلف من الشكل الثالث وهو ان يضم نقيض النتيجة الى الصغرى حتى
ينتج نقيض الكبرى فالو لم يصدق كل (ج ب) بالضرورة صدق بعض (ج) ليس (ا)
بالامكان فيجعله كبرى لصغرى القياس لينتج من الشكل الثالث بعض (ب) ليس (ا)
بالامكان وقد كان كل (ب ا) بالضرورة هذا خلف وجوابه منع انتاج الصغرى الممكنة
في شكل الثالث كما سنذكره الوجه الثالث ان الصغرى اذا فرضت فعلية لزمت النتيجة
ضرورية اندراج الاصغر تحت الاوسط حيث اذا كانت النتيجة ضرورية على
تقدير وقوع الصغرى بالفعل كانت ضرورية في نفس الامر وعلى تقدير عدم
وقوعها لان الضرورى على تقدير ممكن ضرورى في نفس الامر وعلى جميع التقادير
الممكنة والا لكان ما ليس بضرورى في نفس الامر ضرورىا على تقدير ممكن فيكون

الذي بان الكبرى ان صدقت ضرورية كانت النتيجة ضرورية والامكان خاصة والمشتراك الامكان العام متب

الممكن على بعض التقادير مستلزم للحال وانه محال وجوابه منع التقدير وهو اننا لم
صدق الكبرى على تقدير وقوع الصغرى بالفعل لازديان افراد موضوع الكبرى
فان الاصغر اذا صار اوسط بالفعل دخل في كل ما هو الاوسط بالفعل فيجاز ان لا يصدق
الحكم عليه بالاكبر وهو ظاهر في المثال المذكور فانه اذا فرض ان الحمار مركوب زيد
بالفعل لم يصدق ان كل مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة سلمنا ذلك لكن لانهم ان
المحال لازم من التقدير الممكن بل منعه ومن الكبرى الصادقة في نفس الامر غاية ما في
الباب ان يكون هذا المجموع محالا لكن لا يلزم من استحالة المجموع ووقوع احد
جزئيه استحالة الجزء الاخر لجواز ان يكون المجموع محالا واحدا جزئيه واقما يمكننا
اوضرور يا والاخر ممكنا اما الاول فلان كل واحد من طرفي الممكن ككتابة زيد
وعدمها ممكن في نفسه غير مستلزم للحال مع ان وقوع مجموعيهما مستلزم للحال
واما الثاني فكما اذا فرضنا مركوبية زيد بالفعل للحمار منضميا الى صدق قولنا كل
مركوب زيد فرس بالضرورة يلزم المحال وهو كل حمار فرس بالضرورة ولا يلزم
من الضرورية ولا من الاخرى لامكانها بل من المجموع لا يقال هذا يبطل الاستدلال
بالخالف لجواز ان يكون المحال لازما من مجموع المقدمتين اعني تقيض النتيجة والمقدمة
الصادقة لامن شيء منهما فلا يلزم صدق النتيجة لا نقول المطالب من الخلف ليس
امتناع تقيض النتيجة بل كذبه وكذب المجموع لابد ان يكون لكذب احد جزئيه
بخلاف امتناع المجموع فانه لا يستلزم امتناع احد جزئيه هذا وقد اتفق بجمع من
الاذكياء ههنا مناظرة بينهم من اورد ان ثبوت الامكان لا يستلزم امكان الثبوت
المستلزم للحال لان امكان الحادث ثابت في الازل وليس للحادث امكان ثبوت في الازل
والامكان ان يكون الحادث ازليا فرد آخر هذا النقض بان المراد ان ثبوت الامكان
في الجملة يستلزم امكان الثبوت في الجملة وهو لا ينفى عدم استلزام ثبوت الامكان
في وقت لامكان الثبوت في ذلك الوقت اذ المطلقة لا تنافي الوقتية واجاب ثالث بان
النزاع ليس في ان ثبوت امكان الشيء يستلزم امكان ثبوته فان الامكان كيفية ثبوت
المحمول للموضوع بل النزاع في ان ثبوت امكان الشيء مع شيء آخر هل يستلزم امكان
ثبوته معه ام لا فان المعامل لما قال الصغرى اذا كانت ممكنة مع الكبرى امكن وقوعهما مع
الكبرى وحينئذ يلزم النتيجة ضرورية منع ذلك لفاضل قائلا لان سلم انه يلزم من
ثبوت امكان الصغرى مع الكبرى امكان ثبوتها معها لجواز ان يكون وقوع الصغرى
رافعا لصدق الكبرى وهما لا يمتنعان فلا يمكن ثبوتها مع الكبرى ومثل بذلك المثال
فان امكان الحادث ثابت مع الازل دون امكان ثبوته ونحن نقول هذه العناية ادت
المنع الواقع آخر الى ما ذكرنا ولا وهو منع التقدير بعينه واما ما يصلح للاعتقاد فان
الصادق في نفس الامر لابد ان يكون متحققا على سائر التقادير ضرورة ان التقادير

والفروض لا ترفع الامور المتحققة في الواقع على ما هو تأمل اذا تحققت ان زيدا قائم
وفرضت قعوده هل يرفع فرضك بهذا قيامه في الواقع ما اظن ذا بصيرة برضى به
وايضا لم يبق الكبرى صادقة على ذلك التقدير وهي ضرورية في نفس الامر فايكون
ضروري في نفس الامر لا يكون ضروري على تقدير ممكن فيلزم ان يكون الممكن
مستلزما لاحمال والحق في الجواب اننا لانم انه اذا فرضت الصغرى فعلية يلزم نتيجة
فضلا عن كونها ضرورية وقوله لاندراج الاصغر تحت الاوسط حيث نذكر قلنا لانم فان
الحكيم في الكبرى على كل ما هو اوسط بالفعل في نفس الامر والاصغر ليس اوسط بالفعل
في نفس الامر بل على ذلك التقدير فلا يلزم تعدد الحكم من الاوسط اليه لا يقال
لو وقعت الصغرى الممكنة لم صدق النتيجة ضرورية لان منع الخلو يتحقق بين
تقيض الصغرى الفعلية وعين النتيجة ومتى صدقت هذه المنفصلة صدقت الملازمة
المذكورة اما المقدمة الاولى فلان الكبرى صادقة في نفس الامر فالتضمين معها اما
الصغرى الفعلية او نقيضها فان كان المتضمن معها الصغرى الفعلية يلزم صدق النتيجة
وهو واحد جزئي المنفصلة وان كان تقيضها فهو الجزء الاخر فالامر لا يخلو من تقيض
الصغرى او عين النتيجة واما الثانية فلما عرفت في فصل التلازم من ان كل منفصلة
مانعة الخلو تستلزم متصلة من تقيض احد الجزئين وعين الاخر لا نأقول المتصلة
انما كانت لازمة للمنفصلة اذا كانت عنادية وانما كانت عنادية لو تركبت من الشيء ولازم
نقيضه لكن صدق النتيجة لا يلزم عن الصغرى بل لازم منه ومن الكبرى وهما مجتمعان
اتفقا الوجه الرابع ماعول عليه السج في الاشارات في الشفاء وهو ان الحكم في الكبرى
بضرورة الاكبر الاوسط مادام ذاته موجودة وهذه الضرورية لا تتوقف على تصاف
ذاته باوصاف العوائى والا لم تكن ذاتية بل وصفية فهي متحققة وان تغير عليه اى
وصف كان فالاصغر يكون داخلا فيه وان لم يثبت له وصف الاوسط والالكان
ثبوت الضرورة موقوفا على الاتصاف به هف وجوابه ان يقال هب ان عقد الوضع
لا دخل له في الضرورة لكن الحكم باضرورة على ذات الاوسط وليس كل شيء هو
ذات الاوسط بل ما صدق عليه وصف الاوسط بالفعل والاصغر ليس من جملة قوله
واحجبوا على الثاني وهو انتاج الصغرى الممكنة مع اللا ضروريات ممكنة خاصة
بتلك الوجوه بعينها وان لحقتها تغير ما في قياس الخلف لان تقيض الممكنة الخاصة احدى
الضروريتين فيزداد العمل بابطال كل منهما فنقول في الخلف من الشكل
الثاني اذا صدق كل (ج ب) بالامكان وكل (ب ا) لا بالضرورة يتبع كل (ج ا)
بالامكان الخاص والالصدق اما بعض (ج ا) بالضرورة او بعض (ج) ليس
(ا) بالضرورة وايا ما كان يلزم الخلف اما اذا كان الصافي بعض (ج ا)
بالضرورة فلانا نضمه الى لا ضرورة الكبرى هكذا بعض (ج ا) بالضرورة

ولاشئ من (ب ا) بالامكان العام ينتج بعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وقد كان كل (ج) بالامكان هفوا اما اذا كان الصادق بعض (ج) ليس (ا) بالضرورة فلان انضمه الى الكبرى هكذا بعض (ج) ليس (ا) بالضرورة وكل (ب ا) فبعض (ج) ليس (ب) بالضرورة وهو منافض للصغرى وفي الخلف من الشكل الثالث لو لم يصدق كل (ج ا) بالامكان الخاص اصدق احدى الضرورتين الجزئيتين فتجعلهما كبرى لصغرى القياس لينتج الضرورة الاليجية بعض (ب ا) بالضرورة وهو منافض للضرورة الكبرى والضرورة السلبية بعض (ب) ليس (ا) بالضرورة المنافض لاصل الكبرى وههنا وجه ثالث وهو ان يبطل احد جزئي المفهوم المردد بقياس من الثاني والجزء الاخر بقياس من الثالث ووجه رابع وهو ان يعكس ذلك العمل وانت خبير بكيفية ايراد الوجه الثالث من الوجوه المذكورة وبوجه زينة فلان طول الكتاب باعاده واحتجوا على الثالث وهو انتاج الصغرى الممكنة مع المحتملة للضرورة واللا ضرورة بانها ان صدقت في مادة الضرورة كانت النتيجة ضرورة وان صدقت في مادة اللا ضرورة كانت ممكنة خاصة والمشارك بينهما الامكان العام وهو مبنى على صحة القسمين الاولين. بعد ذلك انما يتم لو صدقت الكبرى كلية في مادة الضرورة او اللا ضرورة وهو غير لازم لجواز ان يكون صدقها بالنسبة الى بعض الافراد في مادة الضرورة وبالنسبة الى البعض الاخر في مادة اللا ضرورة فلا يلزم ما ذكره من النتيجة لان الكبرى الجزئية في الشكل الاول عقيمة والامام ذهب الى ان الكبرى الدائمة تنتج دائمة لانه لو انصف الاصغر بالوسط في وقت ما كان الاكبر دائما فيكون دائما في نفس الامر فان من المستحيل ان لا يكون دائما في نفس الامر و يصير دائما على تقدير ممكن وفيه ضعف لانا لان ان لقياس ينتج على تقدير وقوع الصغرى بالفعل كما مر ولئن سلمناه لكن صيرورة ما ليس بدائم في نفس الامر دائما اعني وقوع دوامه بدلا عن دوامه ليس مستحيلا بل غاية ما في الباب انه كان ولا امتناع في لزوم الكاذب غير المحال من وقوع الممكن بخلاف الضرورة والامكان فانهما ضروريان للضروري والممكن وزعم الشيخ ان المركب من المكسدين قياس كال بين بنفسه لانه اذا كان (ج ب) بالقوة فلها بالقوة ما (ب) بالقوة هال ومن الناس من نازع فيه واحوجه الى البيان لان الشكل الثاني والثالث انما لم يكن كاملا لان دخول (ج) تحت حكم (ب) بالقوة فكذلك دخول (ج) ههنا وانما يكون دائما لو كان (ج) بالفعل (ب) حتى يكون دائما خلا في كل ما يقال عليه (ب) ويلوا القياس بان الممكن الممكن ممكن حتى جعلوا هذه المقدمة من حقهما ان يصرح بهما لكهها استمرت ورد عليهم بالفرق بين السكبان وذلك القياس بوجه واحد هما ان دخول

الاصغر في الشككين تحت حكم الاوسط انما هو باعتبار حكم لم يوجد من الحاكم اما
 في الشكل الثاني فلان الحكم على الاوسط غير موجود واما في الثالث فلان دخول
 الاصغر باعتبار الحكم عليه وهو غير موجود بخلافه ههنا فان الحكم موجود
 من الحاكم والقوة ليست بحسب الحكم بل باعتبار الامر نفسه وثانيهما دخول
 الاصغر بالقوة ههنا معلوم وفيهما غير معلوم تحتاج الى نظر فليس يلزم من ان
 يجعل هذا النوع من الدخول بالقوة القياس غير كامل جعل هذا النوع كذلك
 وبان يساناهم اثبات للشيء بنفسه لانه لا معنى له الا ان (ا) ممكن (ب) الممكن
 (لج) وزعم ايضا ان المركب من الممكنة الصغرى والمطلقة غير بين لان الاصغر لما
 كان داخلا بالقوة تحت حكم موجود لم يدرك في اول الوهلة من حاله انه مطلق
 او ممكن بخلاف الذي من الممكنتين فان الذهن يحكم بمجمله الممكن للممكن ممكن كما يحكم
 بان الضروري للضروري والموجود للموجود موجود واما اذا اختلطت
 الوجوه تشوش الذهن فيها فاحتاج الى نظر مثل ممكن الضروري وضروري
 الممكن ثم بين انتاجه ممكنة عامة بعض الوجوه المذكورة واعترض صاحب
 الكشف على اول الوجهين بانه لا يلزم من كون الاختلاط من الممكنتين غير
 بين ومشاركاً للشككين مشاركته في جميع الاشياء فهذا الفرق لا يدفع كونه غير بين
 وعلى الثاني بان قوة اندراج الاصغر تحت الاوسط في الشككين تبين الانتاج وقوة
 الاندراج المعلومة ههنا لا تبين الانتاج بل عده لعدم اتحاد الوسط وعلى البيان
 الذي حكاه الشيخ بانه مغالطة لان الاكبر ممكن لذات الاوسط لالوصفه وذات الاوسط
 ليس ممكنة للاصغر بل وصفه لان المحمولات صفات على ما تبين فلا يكون الاكبر
 ممكنة للممكن للاصغر نعم لو علم ان الممكن لذات لها صفة ممكنة لذات اخرى يكون
 ممكنة لذات اخرى كان البيان صحيحا لكنه ليس بيبين ثم اخذ يعجب من الشيخ حيث
 جعل الاختلاط من الممكنتين يساناه من الصغرى الممكنة والكبرى المطلقة غير بين
 لان انتاج الاعم للشيء اذا كان بينا فكيف يكون انتاج الاخص لتلك النتيجة بعينها غير
 بين ولان الذي ذكره في حاجة الثاني الى البيان من عدم اندراج الاصغر تحت الاوسط
 مشترك بينه وبين الاول والذي ذكر في بيئته قائم في الثاني ايضا بل هو اولى لانه
 اذا كان قولنا ان (ج) اذا كان بالقوة (ب) فلها بالقوة ما (ب) بالقوة يتناقض الاولي
 ان يكون قولنا (ج) اذا كان (ب) بالقوة فلها بالقوة ما (ب) بالفعل بينا وهذا
 ظاهر ونحن نقول اما ما اورده على وجهي الفرق فهو منع على منع لان القوم لما
 قالوا الشكلان انما يكونان غير كاملين لدخول الاصغر في حكم الاوسط بالقوة قال لانهم
 ان عدم كمالهما بناء على ذلك بل لان الدخول فيهما ليس باعتبار حكم موجود
 او لان الدخول غير معلوم بخلاف ما نحن بصدده ومن البين انه لا يتوجه عليه

اعتراض واما قوله الاندراج بالقوة المعلوم ههنا لا بين الانتاج فليس كذلك لانا لما علمنا ان (ج) بالقوة (ب) والحكم في الكبرى على ما فرضه العقل (ب) بالفعل فجميعه فرضه العقل (ب) بالفعل يدخل تحت حكمه بالفعل ويحصل الاندراج بالضرورة فان قلت فلي هذا يجب ان ينتج الكبرى المطلقة مطلقا لان الحكم فيها لما كان على كل ما فرضه العقل (ب) بالفعل ومما فرضه العقل (ب) بالفعل (ج) فيتعدي الحكم اليه فنقول هذا في الضرورة والامكان محقق لانهما لا يتوقفان على اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني واما الاطلاق فلما جاز ان يتوقف على الاتصاف لم يتعد الى الاصغر وانما المتعدي اليه الامكان فقط وقد صرح الشيخ به في الشفاء حيث قال واما ان هذه النتيجة هل تصدق مطلقا فيقول لا يجب ذلك لانه يجوز ان يكون الواحد من (ج) لا يوجد البتة (ب) من وقت حدوثه الى وقت فسادده ويكون انما يوجد له (ا) عند ما يكون هو (ب) فقط فيكون الواحد من (ج) لا يتفق له (ب) البتة ولا (ا) مثل قولنا كل انسان يمكن ان يكتب و كل كاتب مما س بقوله الطرس فليس يلزمه ان كل انسان مما س بقوله الطرس بالاطلاق واما تعجيبه حيث فرق بين الاختلاطين فما يقضى منه العجب لان الشيء اذ ثبت للاعم والخاص فهو للاعم اولو بالذات والخاص بواسطة وبالعرض على ما تقرر في العلوم الحقيقية فن ان يعد ان يكون انتاج الاعم ينشأ انتاج الخاص ليس كذلك والشيخ لم يجعل وجه الحاجة الى البيان عدم اندراج الاصغر تحت الاوسط بل اختلاط الوجوه وترد الذهن في ان النتيجة هل هي مطلقة او ممكنة وهب ان (ج) اذا كان (ب) بالقوة كان له بالقوة ما (ب) بالفعل الا انه من امر يعلم انه نتيجة فانها كما وجب ان تكون لازمة كذلك وجب ان تكون اخص فلا بد من بيان عدم لزوم لزامه وهذا بخلاف الاختلاط من الممكنين فان بديهية العقل قاضية بان لا يزيد في انتاجه على الامكان والكلام في هذا المقام وان ادى الى الاطراب والاطالة الا انه لا بد منه ليعلم ان تشنيع المتأخرين على الشيخ الرئيس وهو المخصوص باختراع القواعد وافاضة الفوائد ينشأ دي عليهم بسوء الفهم وزلل في مطارح الوهم وكم من غائب قول لا صحيحا وآفته من الفهم السفيم (قوله والنتيجة في هذا الشكل) الموجهات الثلث عشرة اذا اختلط بعضها ببعض حصل مائة وتسعة وستون اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب ثلثة عشر في نفسها لكن لما اشترط فعالية الصغرى سقط من تلك الجملة ستة وعشرون اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب الممكنتين في ثلثة عشر فبقيت النتيجة منها مائة وثلثة واربعون اختلاطا وانضابط في جهة النتيجة ان الكبرى اما ان تكون غير الوصفيات الاربع وهي المشروطيات والعرفيتان بل تكون احدي التسع الباقية وذلك تسعة وتسعون

(اختلاطا)

والنتيجة في هذا الشكل تتبع الكبرى في غير قيد الضرورة والدوام الوصفين وان كان احدهما فيها تبع الصغرى ايضا في غير قيد الوجود وغير قيد الضرورة ان لم يكن في الكبرى ضرورة اما الاول فلاندراج البين وزعم الكشي ان الصغرى الضرورية مع الكبرى السالبة الدائمة تنتج ضرورة بالعكس وبالعكس وجواب العكس منع انتاج القياس المذكور في الثاني للضرورة وجواب الخلف منع انتاج الممكنة مع الدائمة في الثاني واما الثاني فلان وصف الاوسط اذا كان مستديما لا كبير كان ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ثبوته له وان كان مستديما بالضرورة كان ضرورة الاكبر للاصغر بحسب ضروريته له متى

اختلاطاً حاصله من ضرب احد عشر في تسعة واما ان يكون احديهما اربعة واربعون اختلاطاً حاصله من ضرب احد عشر في اربعة فان كان الاول كانت النتيجة تابعة للكبرى وهو معنى قوله في غير قيد الضرورة والدوام الوصفيتين اى ماعدا المشروطتين والعرفيتين وان كان الثاني تأخذ جهة الصغرى فان وجدنا فيها قيد الوجود اعنى اللادوام واللاضرورة حذفناها وكذلك ان وجدنا فيها ضرورة مختصة بها لم يكن في الكبرى اية ضرورة كانت سواء كانت ذاتية او وصفية او وقتية ثم ننظر في الكبرى فان كان فيها قيد الوجود كما اذا كانت احدى الخاصتين ضمناها الى المحفوظ فهو جهة النتيجة والا كما اذا كانت احدى العامتين فالمحفوظ بعينه جهة النتيجة فان قلت المصنف اخل بذكر ضم قيد وجود الكبرى ولا بد منه فتقول ما ذلك الاخلال بواجب لانه ذكر ان النتيجة في هذا الشكل تابعة للكبرى في غير قيد الضرورة والدوام الوصفيتين وقيد الوجود غير القيدين ولهذا قال بعده وان كان احد هما فيها تبع الصغرى ايضا وهو صريح في ان النتيجة تابعة للكبرى والصغرى اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع اللهم الا في القيدين فانها لا تتبع الكبرى فيهما فلهنا دواعى خمسة احديهما ان النتيجة تابع للكبرى اذا كانت احدى التسع وثانيتهما انها تابعة للصغرى اذا كانت احدى الاربع وثالثتهما ان قيد الوجود من الصغرى لا يتعدى الى النتيجة بل لا بد ان يحذف ورابعتهما ان الضرورة المختصة بالصغرى لا يتعدى ايضا وخامستهما ان قيد وجود الكبرى يتعدى الى النتيجة ويضم اليها والمصنف يذهب واحدا فواحدا اما الدعوى الاولى فلاندراج الاصغر تحت الاوسط اندراجا بينا فان الكبرى دلت على ان كل ماثبت له الاوسط بانفسه لكان له الاكبر بالجهة المعتبرة فيها لكن ثبت له وصف الاوسط بالفعل هو الاصغر فيكون الحكم بالاكبر ثابتاً بالجهة المعتبرة في الكبرى فان قلت هذا البيان آت في القسم الثاني ايضا فانا اذا قلنا كل (ج ب) بالفعل وكل (ب ا) مادام (ب) فقد حكمنا في الكبرى بان ماثبت له (ب) بالفعل ثبت له (ا) بالجهة المعتبرة فيها ومما ثبت له (ب) بالفعل (ج) فيكون (ا) ثابتاً بتلك الجهة فنقول لاشك ان جميع اختلاطات هذا الشكل ينتج نتيجة تابعة للكبرى وقد اشار اليه المصنف بقوله تبع الصغرى ايضا الا ان النتيجة اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع هي ان الاصغر اكبر مادام او وسط والاوسط واجب الحذف في النتيجة ولما حذف الاوسط فيها ونظر في جهتها وجدت تابعة للصغرى بالنسرايط المذكورة والكشى خاف ضابط هذا القسم وزعم ان الصغرى الضرورية مع الكبرى السالبة الدائمة تنتج ضرورة ومقتضى الضابط انتساجها دأمة واحتج عليه بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثاني قيا صغرها ضرورية وكبرها دأمة منجباً للمطلوب بعينه وبالحلف وهو

ان يجعل تقيض نتيجة صغرى لكبرى الاصل لينتج من الشكل الثاني ما يناقض
الصغرى وجواب العكس منع انتاج الضرورية في الشكل الثاني للضرورية وجواب
الخلف منع انتاج الممكنة مع الدائمة في الشكل الثاني ويظهر منه ان الصغرى
الممكنة مع السالبة الدائمة لو انتجت في احد هذين الشكلين انتجت في الآخر ولولم
ينتج لم ينتج لا رتداد كل منها الى الآخر بعكس الكبرى واما الدعوى الثانية وهى
ان النتيجة تابعة للصغرى اذا كانت الكبرى احدى الاربع فلان الكبرى دالة على
دوام الاكبر بدوام الاوسط فلما كان الاوسط مستديما للاكبر كان ثبوت الاكبر للصغير
بحسب ثبوت الاوسط فان كان ثابتا للصغير دائما كان ثبوت الاكبر له ايضا دائما
وان كان في وقت كان في وقت وان كان في الجملة كان في الجملة وان كان الاوسط
مستديما للاكبر بالضرورة كما في المشروطتين كان ضرورة ثبوت الاكبر للصغير بحسب
ضرورة ثبوت الاكبر للضرورى اذ الضرورى للضرورى ضرورى (قوله وانما لا يمتدى)
هذه اشارة الى بيان الدعاوى الباقية وانما لا يمتدى قيد الوجود من الصغرى لان
الكبرى وان حكمت بدوام الاكبر لكل ما ثبت له وصف الاوسط مادام وصف
الاوسط ثابتا له لكن يجوز ان لا يكون ثبوت الاكبر مقتصرا على وقت ثبوت الاوسط
حتى ثبت الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط وان لم يثبت له الاوسط فيكون الاكبر ثابتا
للاصغر دائما فلم يمتد اللا دوام واللا ضرورة من الصغرى كقولنا كل انسان ضاحك
لاداما وكل ضاحك حيوان مادام ضاحكا مع كذب قولنا كل انسان حيوان لاداما
وما عمل به بعضهم من ان صغرى هذا الشكل موجبة فيكون قيد وجودها سالبة وهى
لادخل لها في الانتاج فيه ما فيه واما قيد الوجود في الكبرى فيمتدى للاندراج البين
فان كل الاوسط لما كان هو الاكبر لاداما كان الاصغر ايضا كذلك اولا لان الصغرى
مع لا دوام الكبرى ينتج لا دوام النتيجة ولما كانت هذه الدعوى داخلية في الدعوى
الاولى مثبتة ببرهانها لم نذكرها ههنا وانما لم يمتد الضرورة المختصة امان الكبرى
كما اذا كانت احدى المشروطتين فلان ضرورة الاكبر مشروطة بوقت ثبوت الاوسط
فلم تثبت عند امكان انتفاء وصف الاوسط كقولنا كل انسان ضاحك وكل متعجب ضاحك
بالضرورة بشرط كونه متعجبا مع كذب قولنا كل انسان ضاحك بالضرورة وقوله
لجواز ان يكون ضرورة الاكبر مقيدة بالاوسط يجوز ان لا تكون مقيدة ايضا وليس
كذلك لان الكلام في الضرورة المشروطة ولعله اراد الضرورة مادام الوصف
ولكن فيه مخالفة اصطلاحية واما من الصغرى فلانه اذا لم يكن الكبرى ضرورة
كاحدى العرفيتين امكن انتفاء الاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط فامكن انتفاء
عن الاصغر فلا يكون ضروريا له ولنفضل اختلاطات القسم الثاني ليحصل به الاطاحة
التامة فنقول الكبرى اذا كانت احدى العامين فهى مع الوجود يمتد والمطابقة

(الباقية)

وانما لا يمتدى قيد
الوجود اعنى اللا
قوام واللا ضرورة
من الصغرى لان
الاكبر وان كان دائما
مادام الاوسط جاز
ان لا يكون مقتصرا
على وقت ثبوت
الاوسط فيكون ثابتا
وان لم يثبت الاوسط
وانما لا يمتدى الضرورة
من الكبرى وحدها
لجواز ان يكون ضرورة
الاكبر مقيدة بالاوسط
فلم يثبت عند امكان
انتفاء الاوسط ولا
من الصغرى وخذها
لان استدامة الاوسط
للاكبر اذا لم تكن
ضرورية جاز انتفاء
الاكبر وان ثبت الاوسط
بالضرورة وزعم
الكاشي ان الضرورية
تقع الكبرى السالب
العرفية العامة ينتج
ضرورية بالعكس
والخلف وقد عرفت
جوابهما فان قيل
الكبرى المشروطة
مع الصغرى الدائمة
ينتج ضرورة فان
ضرورة الاكبر كانت ؟

دائمة بدوام الاوسط
الدائم بدوام ذات
الاوسط كانت دائمة
بدوامها فلما تلك
ضرورة بشرط
وصف الاوسط وهي
غير المطلوب بالنتيجة
واعلم ان من تمام بيان
النتيجة بيان عدم لزوم
الزائد على المدعى
بالنقض في المواد من

العامة تنتج مطلقة عامة لان الوسط مستديم لو وصف الاكبر او مستلزم له ثابت لذات
الاوسط في الجملة فيكون الاكبر ثابتا له في الجملة ويمكن ان يقال انها تنتج مطلقة
وقتية وهي اخص من المطلقة العامة لان الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط
فالاكبر ثابت له مادام الاوسط والصغرى دلت على ثبوت الاوسط لذات الاوسط
فيلزم ثبوت الاكبر لذات الاوسط في وقت معين وهو وقت ثبوت الاوسط فان قيل
فلنكن النتيجة مع المشروطة العامة وقتية مطلقة لان معنى الكبرى ان الاكبر ضروري
للاوسط مادام وصف الاوسط وهو ثابت للاوسط في الجملة فيكون الاكبر ضروريا
للاوسط في وقت ثبوت الاوسط فلما اللازم ضرورة الاكبر للاوسط بشرط اتصافه
بالاوسط لافي وقت اتصافه و فرق ما بينهما قديمين فيما مر لكن لما حذف الاوسط
عن النتيجة اقتصر على الاطلاق ومع الدائمتين والعامتين كما صغرى ان كانت الكبرى
مشروطة لان الاكبر ضروري لوصف الاوسط وهو ضروري اودائم لذات
الاوسط او لوصفه والضروري للضروري وللدائم للدائم دائم ودائمة
او عرفية عامة ان كانت الكبرى عرفية لان الدائم للضروري او الدائم دائم ومع
الخاصتين مشروطة عامة او عرفية عامة وهو ظاهر ومع الوقتية وقتية مطلقة
او مطلقة وقتية ومع المنتشرة منتشرة مطلقة او مطلقة منتشرة لان الاوسط مستلزم
للاكبر او مستديم له ضروري للاوسط في وقت معين او في وقت معين ما فيكون الاكبر
ضروريا او ثابتا للاوسط في ذلك الوقت وان كانت الكبرى احدي الخاصتين
فالنتيجة ما ذكرناه على التفصيل مقيدة بالادوام حتى ان احدي الدائمتين ينتج معها
ضرورة لادائمة او دائمة لادائمة فلم ينعقد منها قياس صادق المقدمات فان قلت
فقد وجدنا ما يستلزم النقيض فنقول التحقيق ان ذلك القياس قياسان فان الصغرى
مع اصل القضية قياس ومع الادوام قياس اخر واحدهما كاذب قطعا فليس ههنا
امر واحد مستلزم للنقضين فظهر منه ان المقدمتين ان كانتا بسيطتين كان قياسا واحدا
وان كانت احدهما مركبة كان قياسين وان كانتا مركبتين كان اربعة اقيسة ولنسائج
الخاصة تركيب وتجعل نتيجة القياس وان شئت الاستحضار والضبط فعليك باستقراء
هذا الجدول تنقاب بفتح بارد

جدول الشكل الاول

ثم انك قد عرفت من القاعدة ان الصغرى الضرورية مع السالبة العرفية ينتج دائماً
وزاد الكشي قائلاً باننتاجها ضرورية لان معنى الكبرى ان كل ما ثبت له الاوسط ثبت له
ضرورية ما دام الاوسط وما دام له الاوسط ذات الاصغر فتثبت له ضرورة الاكبر
مادام الاوسط لتحقيق شرط الضرورية له وهو دوام الاوسط قلت الضرورية المتبيرة
في الكبرى الضرورية بشرط الوصف فلا يلزم منها الاتمحق الضرورية للاصغر
بشرط الوصف وهي ليست ضرورة ذاتية فاهو المطلوب غير لازم من الدليل وما هو
اللازم غير مطلوب نعم لو اخذنا الكبرى ضرورية بحسب اوقات الوصف انتج
الاختلاط منها ومن الدائنة ضرورية ومن المطلقة العامة والوجوديتين وقتية
مطلقة ومن العرفيتين مشروطة والكل بين لا يقال فعلى هذا متى ثبت المحمول
للموضوع كان ضروري ياله ضرورة دائمة ان دام ثبوته وغير دائمة ان لم يدم فبرفع
الامكان الاخص من بين القضايا بيان الاول انه اذا صدق كل (ج ب) دائماً اولادائماً
نضمه الى قولنا كل (ب ب) بالضرورة مادام (ب ب) لينتج كل (ج ب) بالضرورة
الذاتية او الوقتية لا نقول الكبرى ان اخذت باعتبار وقت الوصف منعناها وان
اعتبرت بشرط الوصف منعنا الانتاج واعلم ان من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم
لزوم الزايد لان الدعوى في جهة النتيجة اخص الجهات اللازمة للقياس على ما سمعت
وذلك بالنقض في المواد كما نقول والاختلاط من الضروري والمطلق يصدق كل
انسان ناطق بالضرورة وكل ناطق ضاحك بالاطلاق وجهة النتيجة هي الاطلاق
دون امر زايد عليه كالدوام او الضرورة وعلى هذا القياس ومن اتقن المقدمات
وحقق النظر اليها فحقق معانيها عرف ان لا مزيد على تلك النتائج وان لم يخطر بباله
صورة نقض (قوله واما الشكل الثاني) شرط انتاج الشكل الثاني بحسب الجهة
امر ان احدهما دوام الصغرى اى كونها احدى الدائنتين الضرورية والدائنة
او كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوالب وهي الضروريات الثلاث
والدوائم الثلاث فانه لو انشأنا لكان الصغرى غير الضرورية والدائنة وهي احدى
عشرة والكبرى احدى السبع الغير المنعكسة السوالب واخص الصغريات المشروطة
الخاصة والوقتية اما المشروطة الخاصة فن المشروطة العامة والعرفيتين واما الوقتية
فن البواقى واخص الكبريات السبع الوقتية واختلاط الصغرى المشروطة الخاصة
والوقتية مع الكبرى الوقتية غير منتج في الضروريات الاوولين للذين هما اخص الضروريات
للاختلاف الموجب للعقم اما في الضرب الثاني فقولنا لاشئ من المنخفض بالחסوف القمري
بعضى مادام منخفض بالחסوف القمري او في وقت معين لادائماً وكل فرمضى بالضرورة

قوله الشكل الثاني
فيشترط لا نتاجه
امر ان احدهما دوام
الصغرى او كون
الكبرى مما انعكس سالبة
لان الصغرى الوقتية
والمشروطة الخاصة
مع الكبرى الوقتية
لا تنتج لجل المضى
على المنخفض بالחסوف
القمري بالجهتين سالبا
وحله على القمري وعلى
الشمس بالثوقيت
ايحيا باع امتناع
السلب في الاول
والايجاب في الثاني
ولو جعلت المحمول
معدولا صارت
الصغرى موجبة
والكبرى سالبة وعدم
انتاج الاخص يوجب
عدم انتاج الاعم نعم
لو اتحدت الوقت في
الوقتيتين انتج دائماً
بالخلاف لكنه شرط
زائد الثاني كون الممكنة
مع الضرورية الذاتية
او الوصفية لان الممكنة
لا تنتج مع الدائنة
لجواز كون المسلوب
غنى الشئ دائماً يمكننا
لله وبالعكس مع امتناع ٣

٣ سلب الشيء عن نفسه
ولامع العرفية العامة
كبرى لأنها اعم من
الدائمة نعم لو كانت
السكبرى احدى
الخاصتين لزم من
صدقها واحدها
صدق مطلقة عامة
والا تضل من الدائمة
واحدى الخاصتين
قياس في الاول من

في وقت معين لادامامع امتناع السلب ولو بدل الكبرى بقولنا وكل شمس مضيئة في وقت معين لادامامع الامتناع الايجاب واما في الضرب الاول فكما اذا جعلنا المحمول في المثالين معدولا وقتنا وكل منصف بالحدسوف القمري لامضى بالضرورة مادام منقسفا او في وقت معين لادامامع لاشي من القمر او من الشمس بلامضى في وقت معين لادامامع امتناع السلب في الاول والايجاب في الثاني ومتى لم ينتج هذان الاختلاطان في الضربين الاولين لم ينتج سائر الاختلاطات في سائر الضروب لان عدم انتاج الاخص يوجب عدم انتاج الاعم فان قيل الوقتين اذا اتحد وقتاهما اتجنتا دائما لامتناع الايجاب والسلب بالضرورة لشئيين متوافقين في وقت واحد ولانه اذا صدق كل (ج ب) بالضرورة في وقت معين لادامامع لاشي من (ا ب) بالضرورة في ذلك الوقت لادامامع وجب ان يصدق لاشي من (ج ا) دائما والافيمض (ج ا) بالفعل فنضجه الى الكبرى لينتج بعض (ج) ليس (ب) في ذلك الوقت وقد كان كل (ج ب) بالضرورة في ذلك الوقت هف اجاب بان ذلك لالكونيهما وقتيتين بل بشرط امر زائد وهو اتحاد وقتيهما والنظر فيهما من حيث مفهومهما وثانيهما كون الممكنة مع الضرورة الذاتية او الضرورة الوصفية العامة او الخاصة لكن علم من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع الضرورة الوصفية عقيمة فحصل هذا الشرط احد الامرين وهو اما استعمال الممكنة الصغرى مع احدى الضروريات الثلاث او استعمال الممكنة الكبرى مع الضرورية الذاتية وذلك لانه لو اتنى الامر ان لزم اما استعمال الممكنة الصغرى مع غير الضروريات الثلاث من القضايا العشرة الباقية واما استعمال الممكنة الكبرى مع غير الضرورية من القضايا الاثني عشرة الباقية وقد تبين من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لا تنتج مع القضايا البع غير المنعكسة سواء بهسا فلم يبق الا اختلاط الصغرى الممكنة مع الدائمة والعرفيتين واخص هذه الاختلاطات اختلاط الممكنة الصغرى مع الدائمة والعرفية الخاصة وان الممكنة الكبرى لا تنتج مع القضايا الاحدى عشرة التي هي غير الضرورية والدائمة فلم يبق الا اختلاط الممكنة الكبرى مع الدائمة فالاختلاطات التي يجب بيان عقمها ثلثة اختلاط الممكنة الكبرى مع الدائمة واختلاط الممكنة الصغرى مع الدائمة ومع العرفية الخاصة اما عقم الاختلاط الاول فلجواز ان يكون المسلوب عن الشيء دائما ممكن الشبوت له مع امتناع سلب الشيء عن نفسه كقولنا لاشي من الرومي باسود دائما وكل رومي فهو اسود بالامكان والحق الايجاب واما صدق الاختلاط والحق السلب فواضح لجواز دوام السلب عن احد المتباينين وامكان الشبوت للآخر واما عقم الاختلاط الثاني فلعكس ما ذكر اي لجواز ان يكون المسلوب عن الشيء بالامكان ثابت له دائما كقولنا لاشي من الرومي بابيض بالامكان وكل رومي فهو ابيض دائما مع امتناع سلب الرومي عن نفسه وصدق الاختلاط مع امتناع الايجاب ظاهر

هذا في الضرب الثاني واما في الضرب الاول فلجواز ان يكون الثابت للشيء دائما يمكن السلب عنه وبالعكس كما في المتاين اذا بدل مقدما هما او جعل محو لهما معدولا ولو ضو حدهما ذكر في الشرط الاول او ههنا صار متروكا في المتن واما عقيم الاختلاط الثالث فلان العرفية الخاصة اذا استعملت في هذا الشكل لم يكن للدوامها مدخل في الانتاج فبرجع الاختلاط الممكنة الصغرى مع العرفية العامة وهو عقيم لانها اعم من الدائمة واليه اشار بقوله ولا مع العرفية العامة الكبرى وفيه نظر لان عدم الانتاج مع الجزء لا يوجب عدم الانتاج مع الكل فان قلت نحن نجد الاقيسة التي مقدماتها مركبة عند الاعتبار في جميع الاشكال انما ينتج بواسطة انتاج اجزائها فنقول ذلك لا يوجب الجزم بان جميع الاقيسة التي مقدماتها مركبة يكون انتاجها انتاجا بوجهها على الوجه الذي ذكرتموه فرب قياس مقدمه مركبة وينتج نتيجة لا على الوجه المذكور فالاولى البناء على عدم العلم بالانتاج ويمكن ان يقال المراد بانتاج القضية المركبة انتاج شئ من اجزائها مع التضييق الاخرى و بعدم انتاجها عدم انتاج اجزائها معها ويندفع المنع بهذه العناية فان قيل الصغرى الممكنة مع احدى الخاصتين تنتج مطلقة والانتظام من نفيضها وهو الدائمة مع احدى الخاصتين قياس في الشكل الاول وهو محال اجاب بان صدق المطلقة بالطريق المذكور لا يدل على كونها منتجة وانما يكون كذلك لو كان للصغرى دخل فيه بل صدق الكبرى وحدها كاف فانا لو فرضنا كذب الصغرى فالصغرى بل كل شئ فرض يجب ان يكون الاكبر مساويا عنه بالفصل والالزام الخلف المذكور لا يقال هذا بعينه وارد عليكم في الصغرى الممكنة مع المشروطية الخاصة لانا نقول لابين الانتاج فيه بالطريق المذكور بل بان نرفض النتيجة مع الكبرى وان قطعنا النظر عن لادوامها ينتج ما يناقض الصغرى فالحكم منها دخل في الانتاج فظهر من اعتبار الشرطين ان الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل اربعة وثلاثون لان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين اختلاطا حاصلة من ضرب احدى عشرة صفرات في سبع كبريات والشرط الثاني اسقط ثمانية الممكنات الصغرى مع الدائمة والعرفيتان والكبرى مع الدائمة والسرى في اعتبارهما ان حاصل هذا الشكل هو الاستدلال على تنافي الطرفين بما في حكميهما فلم يتنافى الايجاب والسلب على الطرفين لم يستلزم تنافيهما لكن ان انتفى الشرط الاول كان غاية ما في الصغريات ضرورة الحكم في جميع اوقات الوصف وغاية ما في الكبريات ضرورة الحكم في وقت معين واختلافهما بالايجاب والسلب لا يوجب تنافيهما لجواز صدق ضرورة الايجاب في جميع اوقات الوصف وصدق ضرورة السلب في وقت معين بالقياس الى شئ واحد وبالعكس وكذلك ان انتفى الشرط الثاني اذا خالف الايجاب

وزعم الامام ان الصغرى الممكنة تنتج (٢٨١) مع الكبريات الست ممكنة وزعم الكشي انها لا تنتج الا مع سواها

وبينه بالعكس واختلاف
وقد عرفت جوابهما
ونحن نقول لو كانت
الضرورة في الثاني
تنتج ضرورة لا تنتج
الصغرى الممكنة مع
الموجبات الست سالبة
ممكنة بضم النتيجة الى
عكس نقيض الكبرى
وهو قولنا لا شيء مما
ليس (ب) ا حتى ينتج
ليس (ب) (ج) ليس
(ب) بالضرورة
و يلزم بعض (ج) ب
بالضرورة وقد كان
كله (لاب) بالامكان
هذا خلف فان قلت
كنت منعت قبل لزوم
هذه الموجبة لتلك
السالبة فكيف جعلتها
لازمة لها ههنا
وايضا هذا البيان
لا يحفظ حدود القياس
قلت جعلت ههنا
لازمة لحصول شرط
لزمها وهو تحقق
الموضوع وصدق
نقيض النتيجة بمحقق
هذا الشرط وايضا
من قال باننتاج القياس
المفروض بضرورة
اعترف بلزومها ايها
فورد الاشكال عليه

والسلب بالدوام والامكان لا يقتضى تنافيهما (قوله وزعم الامام) الامام والكشي
خالفنا الشرط المذكور اما الامام فقد زعم ان الصغرى الممكنة تنتج مع الكبريات
الست المنعكسة السوالب لان الكبرى ان كانت سالبة دلت على ان الاوسط منافي للكبرى
والصغرى على امكان ثبوته للاصغر فيلزم امكان سلب الاكبر عن الاصغر لان
امكان ثبوت احد المتنافيين لشيء يوجب امكان سلب المتنافي الاخر عنه وان كانت
موجبة دلت على لزوم الاوسط للاكبر والصغرى على امكان سلبه عن الاصغر فيمكن
سلب الاكبر عن الاصغر لان امكان سلب اللازم عن الشيء يوجب امكان سلب
الملزوم عنه واما الكشي فذهب الى ان الصغرى الممكنة لا تنتج الا مع السوالب
الست دون الموجبات بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وبخلاف وهو ضم
نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج من الاول نقيض الصغرى وانما خصص الانتاج
بالسوالب لان الدليلين لا يقومان على انتاج الموجبات وقد عرفت جوابهما اما جواب
الامام فصار من النقض في اختلاط الصغرى الممكنة مع الدائمة والعرفيتين فانه
ينقدح منه ان امكان ثبوت احد المتنافيين انما يوجب امكان سلب الاخر اذا كانت
المنافاة ضرورة اما اذا كانت غير ضرورة كافي الدائمة والعرفيتين فلا فان الاسود
ممكن الثبوت للرومي منافي له مع امتناع سلبه عن نفسه والكبرى انما تدل على اللزوم
لو اشتملت على الضرورة وهو ظاهر واما جواب الكشي فغا مر من ان الصغرى
الممكنة لا تنتج والصغرى الضرورية مع الكبرى العرفية لا تنتج ضرورة في الشكل
الاول قال المصنف رادا على الكشي حيث فرق بين الكبريات السوالب والموجبات
في الانتاج لو كانت الضرورية في الشكل الثاني تنتج ضرورة لا تنتج الصغرى
الممكنة مع الموجبات الست لكن المقدم عند الكشي حق فلا بد من التزام التالى بيان
الشرطية بضم نقيض النتيجة الى عكس نقيض الكبرى لينتج ما يناقض لازمة الصغرى
مثلا اذا صدق لاشي من (ج) بالامكان وكل (اب) مادام (ا) وجب ان يصدق
لاشي من (ج) بالامكان والاصدق بعض (ج) (ا) بالضرورة فتجعله صغرى
لعكس نقيض الكبرى وهو قولنا لاشي مما ليس (ب) (ا) لينتج من الشكل الثاني ليس
بعض (ج) (ب) بالضرورة و يلزمه بعض (ج) ب بالضرورة وقد كان الصغرى
لاشي من (ج) ب بالامكان الخاص هف فان قلت على هذا الدليل شيان احدهما ان
الموجبة المحصلة لا تلزم السالبة المدولة فكيف جعلها ههنا لازمة وثانيهما انه بيان
بما لا يحفظ حدود القياس وقد احتز في حد القياس عن امثاله اجيب عن الاول بان
الموجبة انما لا تلزم السالبة لو لم يكن موضوعها موجودا وموضوع السالبة ههنا
موجود اذ صدق نقيض النتيجة لانه يجب محقق له وايضا القائل باننتاج القياس
الذي احدى مقدميه ضرورة في الشكل الثاني ضرورة معترف بلزوم

وايضا هم قد ينو اعتمل هذا في الشرطيات (٣٦) فازمهم الاشكال والحق ان من بين من يل هذا البير لزمه ان يفسر

٢ الانتاج الذاتي بما لا يكون لازم بواسطة مقدمة نتيجة اجنبية فقط متى (٢٨٢) والنتيجة في هذا الشكل تتبع الدائمة

الموجبة للسالبة فالاشكال وارد عليه بطريق الالتزام وعن الثاني بان المنطقيين كثيرا ما يبينون بمثل هذا البيان اي بعكس التقيض في الاقيسة الشرطية فلزمهم الاشكال وهذا انما يرد على الكشي لو استعمل مثل هذا البيان والالم يرد عليه ولا عليهم لانهم لم يفرقوا بين الموجبات والسوالب ثم قال والحق ان من بين انتاج الاقيسة بمثل هذا البيان يلزمه ان يفسر الزوم الذاتي في حد القياس بما لا يكون اللزوم بواسطة مقدمة اجنبية فقط وقد مررت الاشارة اليه (قوله والنتيجة في هذا الشكل) الضبط في نتائج الاختلاطات في هذا الشكل ان الدوام اما ان يصدق على احدي المقدمتين او لا يصدق فان صدق بان يكون ضرورية اودائمة فالنتيجة دائمة وان لم يصدق كانت تابعة للصغرى لكن بشرط ان يحدف منها قيد الوجود وقيد الضرورة ان لم يكن في الكبرى ضرورة وصفية فانه اذا كانت في الكبرى ضرورة وصفية بتعدي الى النتيجة وهذا الكلام مشتمل على اربع دعاوا احدها ان النتيجة تابعة للدائمة او للصغرى على التقديرين ويسانه بالبراهين الثلاثة المذكورة في المطلقات وعليك بالاعتبار فلا تطول الكلام باعائها وانما لم ينتج هذا الشكل ضرورية وان كانت مقدمته ضرورية بتين اما في الضرب الثاني فلجواز امكان صفة لنوعين ثبتت لاحدهما فقط بالفعل فيصدق سلب النوع الذي له تلك الصفة بالفعل عن النوع الاخر بالضرورة وحله على تلك الصفة بالضرورة مع امكان تلك الصفة للنوع الاخر كما في المثال المشهور فانه يصدق لاني من الجار بفس بالضرورة وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا ليس بعض الجار بمركوب زيد بالضرورة لصدق كل جار مركوب زيد بالامكان واما في الضرب الاول فلانه لو جعل المحمول في المثال معدولا صدقت الصغرى موجبة والكبرى سالبة ولم ينتج الضرورية قال الامام اذا كانت احدي المقدمتين ضرورية فلاخرى اما ان تكون ضرورية او لا ضرورية واما ما كان فالنتيجة ضرورية اما اذا كانت المقدمة الاخرى ضرورية فلان الاوسط حينئذ يكون ضروري الثبوت لاحد الطرفين ضروري السلب عن الطرف الاخر فيكون بينهما مبانة ضرورية وهي السالبة الضرورية واما اذا كانت لا ضرورية فلان الضرورة للضروري ضرورة وسلب الضرورة عن اللا ضروري ضروري فلما كان الاوسط ضروريا لاحد الطرفين لا ضروريا للطرف الاخر كان ضرورة الاوسط ضرورية الثبوت لاحد الطرفين ضرورية السلب عن الطرف الاخر فيرجع الى القسم الاول ان ضرورة الاوسط صارت حدا اوسط وجوابه ان الاوسط ليس ضروري الثبوت او صف احد الطرفين ولا ضروري السلب او صف الاخر بل لذهبيتهما واللازم منه ليس الالمامة بين ذات الاصغر وذات الاكبر والمطلوب في النتيجة المناقاة الضرورية بين ذات الاصغر ووصف الاكبر وهو غير لازم فان قلت اذا تحققت المناقاة الضرورية بين

والصغرى في غير قيد الوجود وغير قيد الضرورة ان لم يكن في الكبرى ضرورة وصفية بيانه لما عرفت في المطلقات وانما لم ينتج هذا الشكل الضرورية وان كانتا ضرورتين لجواز امكان صفة النوعين ثبتت لاحدهما فقط فيصدق سلب ماله تلك الصفة عن الاخر بالضرورة وحله على تلك الصفة بالضرورة مع امكان تلك الصفة للنوع الاخر ولو جعلت المحمول معدولا صدقت الصغرى موجبة والكبرى سالبة احتجوا بان احدي المقدمتين اذا كانت ضرورية فلاخرى ان كانت ضرورية كان الاوسط ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب هن الاخر فيبينهما مبانة ضرورية وان كانت لا ضرورية

كانت ضرورة الاوسط ضرورية الثبوت لاحدهما ضرورية السلب عن الاخر فيرجع الى (الذنين)

الاول الضرورة وقد تبين خلافه وعلى هذا القياس ان كانت الصغرى احدى الوقتين ورابعهما ان الكبرى اذا كانت مشروطة انتجت مع المشروطة مشروطة لاننا حكمنا في احدى المقدمتين بان الاوسط مناف لاحد الوصفين منافاة ضرورية وفي المقدمة الاخرى بانه لازم للوصف الاخر فيكون بينهما منافاة ضرورية هي السالبة المشروطة مع الوقتية وقتية مطلقة والمنتشرة منتشرة مطلقة لان الاوسط مناف او صف الاكبر ضروري الثبوت لذات الاصغر في بعض الاوقات ولازم لو صف الاكبر مناف بالضرورة لذات الاصغر في بعض الاوقات فيكون وصف الاكبر منافيا لذات الاصغر بالضرورة في ذلك الوقت والكلام ههنا وان قرب الى التفصيل الا انه لا يتم ولا يبلغ الغاية من التفصيل ما لم يوقف على واحد واحد من النتائج فالتفت الى هذا الجدول وحمل حواله يطلعك على ما ينبغي ان تطلع عليه من جدول الشكل الثاني

الاختلاطات التابعة للدائمة اربعة واربعون لانه اذا صدق الدوام على احدى المقدمتين فهي اما ضرورية او دائمة فان كانت ضرورية فاما ان تكون صغرى او كبرى واياها كان فهي مع الثلث عشرة صار المجموع خمسة وعشرين لسقوط واحد بال تكرار وان كانت دائمة فهي مع غير الضرورية لاعتبارها في اختلاط الضرورية وغير الممكنتين اعدم انتاجهما فلا يكون الا مع العشر وهي اما صغرى او كبرى يكون تسعة عشر لسقوط واحد بال تكرار والاختلاطات التابعة للصغرى اربعة واربعون والله اعلم (قوله تنبيه) قد علمت من قاعدة الانتاج ان اختلاط الدائميتين مع القضايا السبع التي لا تنعكس سوابها ينتج دائمة لكنه غير مستقيم على الاطلاق بل فيه تفصيل لا بد من التنبيه عليه وهو انها ان كانت الموجبة ينتج الدائمة بالبراهين التي سفلت وان كانت سالبة لم ينتج لانعقاد البرهان على عدم الانتاج وعدم انعقاد البرهان على الانتاج اما البرهان على عدم فهو ان اخص هذه الاختلاطات وهو اختلاط الصغرى الضرورية مع الوقتية لا ينتج فلم ينتج شيء منها وذلك لجواز ان يكون كل من الاوسط والاكبر ضروريا لذات الاصغر ولا يكون شيء من ذوات الاكبر دائم الوجود بل بعدم في بعض الاوقات فلم يثبت الاوسط لها في ذلك الوقت ضرورة توقف الایجاب على وجود الموضوع فكل اصغر او وسط بالضرورة ولا شيء من الاكبر باوسط بالتوقيت مع كذب قولنا بعض الاصغرى ايسر باكبر بالامكان العام لصدق قولنا كل اصغر اكبر بالضرورة او يكون الاوسط ضروريا لذات الاكبر

تنبيه الدائميتين مع الوقتية الموجبة تنتجان دائما لما عرفت ولا تنتجان مع السالبة لانه يصدق كل لون كسواد بالضرورة ولا شيء من الوان اجرام السماوية بالسواد بالتوقيت مع صدق قولنا كل لون كسوف لون جرم سماوي بالضرورة بل لو اعتبر في الوقتية كون ذلك الوقت من اوقات الذات او لا يعتبر في الدائميتين اوقات الذات على خلاف المشهور انتج الدائميتين بالحلف والمثال انما برد نقضا اذا اخذت مقدما على ما هو المشهور

والأكبر ضروري بالذات الأصغر ولا يكون شيء من الأصغر بدائياً الوجود فيكون
 الأوسط مسلواً بآمنه في بعض الاوقات فيصدق السالبة الوقتية صغرى مع الضرورية
 مع ان ثبوت الأكبر للأصغر ضروري مثاله كل لون كسوف سواد بالضرورة ولا شيء
 من ألوان الاجرام السماوية بسواد بالتوقيت مع انه لا يصدق ليس بعض لون
 الكسوف بلون جرم سماوي بالامكان لصدق كل لون كسوف لون جرم سماوي
 بالضرورة فان قبل الكبرى في المثال كاذبة لصدق بعض ألوان الاجرام السماوية
 بسواد بالضرورة وهو لون الكسوف مثلاً ولكذب اللادوام الذي هو عبارة
 عن كل لون جرم سماوي سواد بانفعل لصدق قولنا ليس بعض لون الاجرام السماوية
 بسواد دائماً كلون الشمس على انا نقول القول بصدق نقيض النتيجة والصغرى مع
 القول بصدق الكبرى لا يجتمعان لان الأكبر لما ثبت بالضرورة للأصغر فبعض الأكبر
 اصغر وكل اصغر فهو اوسط بالضرورة فبعض الأكبر اوسط بالضرورة فلا تصدق
 السالبة الوقتية وفي المثال لما كان لون الكسوف لون جرم سماوي على ما دل عليه نقيض النتيجة
 وثبت له السواد بالضرورة فبعض لون جرم سماوي سواد بالضرورة وهو مناف لقولنا
 لا شيء من ألوان الاجرام السماوية بسواد بالتوقيت فالجواب ان السواد انما هو ضروري
 الثبوت لبعض ألوان السماوية في وقت وجوده وذلك لا يتناقض ضرورة سلبه عنها
 في وقت عدمه وبه يظهر الجواب عن سؤال الافتراق واما كذب اللادوام فغير
 محل للغرض اذ المراد من عدم انتاج السالبة الوقتية عدم انتاج جزئيتها على ما سبق
 اليه الاشارة وهما غير متجهين اما الاصل فلما حرر من المثال واما اللادوام فلان نفاق
 في الكيف على انه لو بدل الكبرى بقولنا ولا شيء من لون الكسوف بسواد بالضرورة
 وقت التزيع لادائماً لانعدام لون الكسوف في هذا الوقت يتم النقص سالماً عن المنع
 ضرورة امتناع سلب الكسوف من نفسه واما عدم البرهان على الانتاج فله عدم
 انتهائهم البراهين المذكورة واما عكس الكبرى فلان القضايا السبع لو كانت كبرى
 لم تقبله واو كانت صغرى فالكبرى تكون موجبة فعكسها لا يفيد واما عكس الصغرى
 فظاهر واما الخلف فلان اللازم منه سلب الاوسط عن الاصغر في وقت معين وهو
 لا يتناقض ضرورة اثباته له في جميع اوقات وجوده لجواز ان يكون وقت السلب خارجاً
 عن اوقات الوجود بخلاف ما اذا كانت موجبة اذا النتيجة الحاصلة من الخلف حينئذ
 موجبة فيكون وقتها من اوقات وجود الموضوع لامتناع صدق الموجبة عند عدم
 الموضوع فتكون منافية للصغرى هذا اذا اخذت المقدمتان اي الضرورية والوقتية
 على ماهو المشهور وهوان الضروري ما يكون المحمول ضرورياً للموضوع مادام
 ذاته موجودة والوقت ما يكون ضرورياً في وقت معين سواء كان ذلك الوقت من بعض
 اوقات وجود الذات او لم يكن وذلك لعدم التناقض بين الحكم على الاصغر والحكم على الأكبر

حيث لا يجوز ان يثبت الشيء الواحد لامر معين مادام ذاته موجودة وسلبه عنه في وقت
من اوقات غير وجوده ومالم يتنافى الحكمان لم ينتج الاختلاط اما لو اعتبر في الوقتية
كون ذلك الوقت من اوقات وجود الذات ولا يعتبر في الدائمتين اوقات وجود الذات بل
سائر الاوقات اذ لا وابداعا على خلاف المشهور انتجت الدائمتان مع الوقتية دائمتين المنفقتين
بين ثبوت الحكم في جميع الاوقات وسلبه في بعضها وبين ثبوت الحكم في جميع اوقات
الذات وسلبه في بعضها والخلف تام مثلا اذا اخذ الدوام بحسب الازل والوقتية
على ماهو المشهور كقولنا كل (ج ب) بالضرورة الازلية ولا شيء من (ا ب)
بالتوقيت لادائما فلا شيء من (ج ا) دائما والاصدق بعض (ج ا) بالاطلاق
فتجمله صغرى لكبرى القياس لينتج من الشكل الاول بعض (ج) ليس (ب)
بالتوقيت وقد كان كل (ج ب) ازلا هف وكذا اذا اخذت الوقتية بحسب
وقت وجود الذات والدوام على ماهو المشهور فانه لولا صدق لاشيء من (ج ا)
دائما لصدق بعض (ج ا) بالاطلاق ونضمه الى الكبرى لينتج بعض (ج) ليس
(ب) بالتوقيت بحسب الذات وقد كان الصغرى كل (ج ب) مادام موجود الذات
هف والمثال المذكور لا يرد نقضا لانه لو اعتبر الازل في الدائمتين لم تصدق الصغرى
ولو اعتبر في لوقتية وقت وجود الذات لم تصدق الكبرى فظهر ان احد التغييرين
وهو اما تغيير تفسير الدائمتين او تغيير تفسير الوقتية كاف في تحقق الانتاج فلهذا
اورد في الكتاب كلمة او الفاصلة لا الواو الواصلة هذا ما ذهب اليه صاحب الكنف
ومن تابعه من المتأخرين بعد الساعدة عليه وهو بعيد عن التحصيل لان المشهور
في الوقتي ليس اعتبار وقت ما بل اما اعتبار وقت الوصف على ما عرفت في فصل
الجهات ولو كان الاعتبار فيه مطلق الوقت بطات نسبه مع التضايح لجاز صدق
الموجبة الضرورية او الدائمة مع السالبة الوقتية فلا يكون السالبة الممكنة
والمطلقة اعم منها وكذا لا تكون الوجودية الدائمة اعم منها الى غير ذلك
من النسب التي صرحوا بواحد واحد ومناطق غلطهم عدم اعتبار وجود الموضوع
في السلب وليت شعري اذا لم يعتبر ووقت وجود الذات في السالبة الوقتية هل
يعتبرون اوقات وجود الموضوع في السالبة الضرورية والدائمة او لا يعتبرون
فان اعتبروا طابا لبناهم بالفرق والا فان اخذوا الاوقات فيها بحيث تناول اوقات
الوجود واوقات العدم فلا فرق بين الازلية وغيرها في السلب وان اخذوها بحيث
يكون اما اوقات الوجود او اوقات العدم حتى تصدق السالبة الضرورية
اذا تحقق ضرورة سلب المحمول عن الموضوع في جميع اوقات عدمه لم يتم خلفهم
في الموجبة الوقتية كما زعموا ذلك في سالباتها لان اللازم من قياس الخلف
في الموجبة ثبوت الاوسط لبعض افراد الاصغر في وقت وجوده وهو لا ينافي في سلب

الوسط عن جميع افراد الاصغر في اوقات عدمها بل لولم يعتبر في السلب وجود الموضوع لم يتم الخلف اصلا لعدم المناقضة بين الموجبة والسالبة حينئذ واختل اكثر الاحكام على ما لا يخفى والمحجب انهم صرحوا بان السلب رفع الایجاب والایجاب انما هو على الافراد الموجودة ثم نجدهم لا يعتبرون الوجود في السلب وليس ذلك الا غفلة في الكلام عن الاوازم والاحكام (قوله واما الشكل الثالث) يستترط في انتاج الشكل الثالث بحسب اعتبار الجهة فعلية الصغرى كما في الشكل الاول لان اخص الاختلاطات الممكنة وهو ما يعتقد من الصغرى الممكنة الخاصة مع الضرورة والمشروطة الخاصة في اخص الضروب وهما الضربان الاولان عقيم فيكون سائر اختلاطات الامكان في جميع الضروب عقيما بيان ذلك باختلاف الموجب للعقم لجواز ان يكون نوعان لكل واحد منهما صفة يمكن حصولها للنوع الاخر فيصح حل احدى الصفتين على ماله الصفة الاخرى بالامكان وجعل موصوف تلك الصفة عليها بالضرورة مع امتناع حل احد النوعين على الاخر بالامكان فاذا فرضنا ان زيد اركب الفرس ولم يركب الجار وعمر اركب الجار دون الفرس صدق كل ما هو مركوب زيد مركوب عمر وبالامكان وكل ما هو مركوب زيد فهو فرس بالضرورة ولا يصدق بعض ما هو مركوب عمر وفرس بالامكان لصدق نقيضه وهو لاشي من مركوب عمر وفرس بالضرورة ولو قلنا بدل الكبرى ولاشي مما هو مركوب زيد بمركوب بالضرورة كان القياس على هيئة الضرب الثاني والحق الایجاب او كل ما هو مركوب زيد فهو فرس هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لادائما او لاشي مما هو مركوب زيد بفرس هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لادائما حصل اختلاط المشروطة الخاصة على هيئة الضربين والصادق في الاول السلب وفي الثاني الایجاب واما صدق هذين الاختلاطين في الاول مع الایجاب وفي الثاني مع السلب فكثير واذا قد ثبت فعالية الصغرى سقطت من الاختلاطات الممكنة الانعقاد ستة وعشرون وبقيت الاختلاطات المتبقية ثمانية وثلاثة واربعين والضابط في جهة النتيجة ان الكبرى اما ان تكون احدى التسع التي هي غير المشروطتين والعرفيتين او احدى هذه الاربعة فان كان الاول كانت النتيجة جهة الكبرى بعينها وان كان الثاني كانت جهة النتيجة هي جهة عكس الصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام ان كان العكس مقيدا به اما جهات النتائج فبعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وينتج المطلوب بعينه وبالخلف والافتراض على ما سبق بيانها واما حذف قيد اللادوام فلانه سالبة ولا دخل لها في صغرى هذا الشكل واما ضم لادوام الكبرى فلانه مع الصغرى ينتج لادوام النتيجة واعلم ان الصغرى الضرورية والدائمة مع العمليات الخمس اعني الوقتيتين والوجوديتين

واما الشكل الثالث
فشرط انتاجه وجهة
نتيجته كما في الاول الا
فيما يتعلق بالصغرى وانه
يقع فيه عكسها دون
قيد الوجود وانت
تعلم ان صغرى الدائمتين
مع العمليات الخمس
تنتج مع ما تنتج حينية
ضرورية اجتماع
وصف الاصغر والا
كبر في الوسط حينئذ
من

والمطلقة العامة ينتج مع ما ذكرنا من النتيجة وهو ما يقع الكبرى بحسب الجهة حينية
لاداعة في الثلاثة الاولى ولا ضرورة في الرابعة وحينية مطلقة في الاخيرة فانه اذا
صدق مثلا كل (ب ج) دائما وكل (ب ا) بالاطلاق ينتج بعض (ج ا) حين
هو (ج) اذ لابد من اجتماع وصفي الاصغر والاكبر في الاوسط حينما لا تنصاف
الاوسط بالا صغر دائما وتنصافه بالا كبر بالفعل وكذا لو كان بدل الكبرى لاشئ
من (ب ا) بالفعل انتج بعض (ج) ليس (ا) حين هو (ج) لانه لابد من عدم
اجتماع الوصفين في الاوسط وقتما ومن اراد التفصيل فعليه
باستقراء هذا الجدول

٧

(قوله واما لشكل الرابع) لانتاج الشكل لاربع شروط ثلاثة بحسب جهة المقدمات
الاول ان يكون الموجبة المستعملة فيه فعلية سواء كانت صغرى او كبرى وبيان قريب
مما عرفت في الشكل الاول اما اذا كانت كبرى فلان الضروب التي كانت كبراهما
موجبة هي الثلاثة الاول والممكنة لا تنتج في الضرب الاول الذي هو اخص من
الضرب الثاني وفي الضرب الثالث اما في الضرب الاول فلانه يصدق في المثال
المشهور كل مركوب زيد فرس بالضرورة او كل مركوب زيد فرس هو
مركوب زيد مادام مركوب زيد لاداما وكل حمار مركوب زيد بالامكان الحاص
مع ان الصادق السلب بالضرورة وصدق الاختلاطين مع الايجاب
ظاهر واما في الضرب الثالث فلانه اذا بدل الصغرى بقولنا لاشئ من مركوب
زيد بناهق اوناهق هو مركوب زيد مادام مركوب زيد لاداما كان الحق
الايجاب وصدقهما مع السلب ككبر واما اذا كانت صغرى فلان اخص الضروب
التي صغراها موجبة هو الضرب الاول والضرب الرابع والممكنة عقيمة فيهما اما في
الضرب الاول فلصدق قولنا كل ناهق مركوب زيد بالامكان وكل حمار ناهق
بالضرورة او كل مركوب زيد مركوب حمرو بالامكان وكل فرس هو مركوب
زيد بالضرورة مادام فرسا مركوب زيد لاداما مع ان الحق السلب بالضرورة
وصدقهما مع حقية الايجاب ظاهر واما في الضرب الرابع فلانه اذا قلنا بدل الكبرى
ولاشئ من الفرس بناهق بالضرورة كان الصادق الايجاب الضروري وصدقهما مع
السلب غير خاف واما المشروطة الخاصة فهي تستلزم وحدها مطلقة عامة كما يحسب
بعيد هذا الشرط الثاني انعكاس السالبة المستعملة فيه ويلزم من السريان ان

(لاستعمال)

واما الشكل الرابع
فیشترط لانتاجه ثلاثة
امور احدها فعلية
الموجبة بما يقرب مما
عرفته في الاول الثاني
انعكاس السالبة فان
السالبة الوقتية لا تنتج مع
الضرورة لصدق
لحل المنخسف بالخسوف
القمرى على القمر
بالتوقيت سابقا وحل
القمر على فصله
بالضرورة ايجابا
امتناع سلب فصل
القمر عن المنخسف
بالخسوف القمرى ولو
حلنا فصل القمر على
المنخسف بالخسوف
القمرى بالضرورة
ايجابا وكانت السالبة
كبرى مع امتناع سلب
القمر عن فصله ولا مع
المشروط الخاصة
لصدق حل المنخسف
بالخسوف القمرى على
اللامضى بالاضاعة
القمرية بالضرورة
الوصفية لاداما ايجابا
وحل اللامضى
بالاضاعة القمرية
بالتوقيت سلبا مع امتناع
سلب القمر عن المنخسف
بالخسوف القمرى
ويعرف من هذا عدم
انتاجها مع المرجح ٣

٣ الوقتية صغرى
كانت او كبرى واما
اذا كانت الوقتية
السالبة صغرى لم
تنتج مع العامين لانه
يصدق لاشئ من القمر
بمخسف بالمخسوف
القمرى بالتوقيت وكل
ماله فصل القمر
بالضرورة الوصفية
مع امتناع سلب فصل
القمر عن المخسف
بالخسوف القمرى فلزم
عقهما مع الجميع نعم
يلزمه من مجرد صدق
الخاصتين سلبية كلية
مطلقة عامة لاستلزام
نقيضهما معهما صدق
قياس من الصغرى
الدائمة والكبرى
الخاصتين في الاول
الثالث ان تكون
الصغرى السالبة
دائمة او كبراهما
ينعكس سالبه بانه
يعرف بماتين متى

لا يستعمل الممكنة في هذا الشكل اصلا موجبة كانت او سالبة وذلك لان الضروب
التي استعملت فيها السالبة هي الثلاثة الاخيرة وخص السوالب الغير المنعكسة الوقتية
وهي لا تنتج مع الضرورية التي هي اخص البسائط والمشروطة الخاصة والوقتية
اللتين هما اخص المركبات في الضرب الثالث والضرب الرابع الذي هو اخص من
الخامس اما عقم اختلاط السالبة الوقتية مع الضرورية في الضرب الثالث فلانه يصدق
قولنا لاشئ من القمر بمخسف بالخسوف القمرى بالتوقيت لادائما وكل فصل القمر
قر بالضرورة مع ان الحق الايجاب الضروري لا امتناع سلب فصل القمر عن المخسف
بالخسوف القمرى واما اختلاطها مع الضرورية في الضرب الرابع فلصدق قولنا
كل مخسف فهو فصل القمر بالضرورة ولاشئ من القمر بمخسف بالتوقيت لادائما
والصادق الايجاب لا امتناع سلب القمر عن فصله واما اختلاطها مع المشروطة
الخاصة في الضرب الرابع فلصدق قولنا كل لامضى بالاضاءة القمرية مخسف
بالخسوف القمرى بالضرورة مادام لامضي لادائما ولاشئ من القمر بلامضى بالتوقيت
والحق الايجاب لا امتناع سلب القمر عن المخسف بالخسوف القمرى واما اختلاطها
مع الوقتية في الضربين فتعرف من الامثلة المذكورة واما في الضرب الرابع
فبين هذا المثال واما في الضرب الثالث فلصدق قولنا لاشئ من القمر المضى
بمخسف بالتوقيت لادائما وكل فصل القمر قمر مضى بالتوقيت لادائما مع امتناع
سلب فصل القمر عن المخسف واما اختلاطها مع المشروطة الخاصة في الضرب
الثالث فلانها لا تنتج مع العامين وليس لقيد اللادوام مدخل في الانتاج اذ لا قياس
عن سالبين وانما قلنا انها لا تنتج مع العامين لانه يصدق لاشئ من القمر بمخسف
بالخسوف القمرى بالتوقيت وكل فصل القمر قمر بالضرورة مادام فصل القمر
مع امتناع سلب فصل القمر عن المخسف والعرفية العامة في البان مستدرصة
اذ يكفي ان يقال السالبة الوقتية الصغرى لا تنتج مع المشروطة العامة ولا دخل لقيد
اللاودام في الانتاج فهي لا تنتج مع المشروطة الخاصة فان قيل السالبة الوقتية
الصغرى مع احدى الخاصتين تنتج سالبة مطلقة والا انعقد منهما ومن نقيضها قياس
في الاول من صغرى دائمة وكبرى احدى الخاصتين اجاب بان المستلزم للسالبة المطلقة
مجردا احدى الخاصتين لاجمع المقدمات كما ذكر في الشكل الثاني فان كبرى هذا الشكل
بعينه كبراه وكان المصنف انما اخر بيان عقم اختلاط السالبة الوقتية الصغرى
مع المشروطة الخاصة وان اقتضى حسن الترتيب تقديمه على بيان عقم اختلاطها مع
الوقتية بل على بيان عقمها مع المشروطة الخاصة في الضرب الرابع لالحق به السوال
والجواب ولو قدمهما ايضا لتباعدت مقدمات البعض بعضهما عن بعض بمسافة طويلة
ومنهم من زعم ان الصغرى السالبة الوقتية مع المشروطة الخاصة تنتج موجبة جزئية

مطلقة عامة لا تنظام الكبرى مع الموجبة المطلقة العامة التي في ضمن السالبة الوقتية قياسا في الشكل الاول منتجا بوجبة مطلقة عامة كلية منعكسة الى الموجبة الجزئية المطلوبة ولا امتناع في ذلك فان الشيخ استنتج من الموجبات سالبة وعن السوالب موجبة واجيب بان تلك النتيجة ليست لازمة من القياس المذكور بل من الكبرى وبعض الصغرى والنتيجة يجب ان تكون لازمة من جميع ما وضع في القياس بحيث يكون لكل مقدمة دخل في اللزوم واعتراض بان ذلك قاذح في القياسات التي صغرياتها لادائمة ان النتيجة حاصله من مجرد الاثبات جزئيا فيها والحق ان التضاد المركبة اذا اختلط بعضها ببعض او باليسائط يحصل اقيسة متعددة والنتيجة ان توقعت على مجموع الاقيسة فهي تتجنبها والالام تكن نتيجة لها بل بعضها وقد سبقت الاشارة اليه السطر الثالث ان تكون الصغرى سالبة ضرورية او دائمة او كبريها من التضاد الست المنعكسة السوالب فانه لو اتى الامر ان لكان الصغرى احدى الاربع التي هي المشروطة ان والعرفيتان اوجوب انعكاس السالبة في هذا الشكل والكبرى احدى السبع الغير المنعكسة السوالب واخص هذه الاختلاط وهو اختلاط الصغرى المشروطة الخاصة مع الوقتية عقيم لانه يصدق قول لاسي من المنحسف بالحسوف القمري بمعنى بالاضافة القمرية بالضرورة مادام منحصرا دائما وكل من منحسف بالحسوف القمري بالنوقية لادائمة مع امتناع سلب القمر من الماضي بالاضافة التمرية واعلم ان البيان في السطر الثاني والثالث ليس تاما اذ لابد منه من سائر امتناع الايجاب حتى يحصل الاختلاف الموجب للعقم لكن امتناع الايجاب انما يجب لو كان الاكبر مسلوبا عن الاصغر بالضرورة مثلا يصدق الموجبة الممكنة العامة وسالب الاكبر عن الاصغر محال وما قبل من ان الاول السائد على عدم الدلالة على الامتناع ضعيفا لان الدليل دل على امتناع سلب الاكبر عن الاصغر فالوجه الممكنة نتيجة لازمة لتلك الاختلاطات (قوله والنتيجة) الاختلاط بالنتيجة باعتبار السروط المذكورة في كل واحد من الضرب بين النواصير مائة واحد وعشرون وهي احدى احدى من صرب الموجبات الفعلية الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب اثنتي عشرة واربعون وهي الحاصلة من الصغرى بين الدائمات مع افعليات الاحدى عشرة ومن الصغريات المشروطين والعرفيتين مع التضاد الست المنعكسة السوالب وفي كل واحد من الضرب بين الاخيرين ستة وستون وهي التي تحصل من الصغريات الفعلية الاحدى عشرة مع الست المنعكسة السوالب واعلم ان من الصادق انعدام ممكن في كل واحد من الاختلاطات المنتجة في سائر الضروب الا في اختلاف مصدر بين الحاصلين مع الدائمات في الضروب الثمة الاول والا بعدد قياس في الشكل فقول من الصغرى احدى الدائمات والكبرى احدى الحاصلين بتبديل المتضمن وما في الضرب بين

والنتيجة الموجبة في هذا الشكل تتبع عكس الصغرى ان لم يكن فيها الضرورة والدوام الوصفيتان والا تبعت عكس الكبرى بدون الوجود والسالبة كالدائمة وعكس الصغرى بدون الوجود من الموجبة وبدون الضرورة ان لم يكن في الكبرى ضرورة والبيان بما عرفته في المطلقات وبيان عدم لزومه الزائد بالنقض من

الاخيرين فصدق هذا الاختلاط ممكن كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كانا
 لادائما ولا شيء من الحرف بكاتب دائما لان هذين الضربين لا يرتدان الى الشكل الاول
 بالتبديل بل بعكس المقدمتين اذا عرفت هذا فنقول ضرور هذا الشكل اما ان تكون
 نتيجة للموجبة وهي الضربان الاولان او للسالبة وهي الثلاثة الاخيرة فان كانت نتيجة
 للموجبة فالصغرى فيها اما ان تكون احدى الوصفيات الاربع اولا تكون فان لم تكن
 احدها تكون النتيجة تابعة لعكس الصغرى لان هذين الضربين يرتدان الى الشكل
 الاول بتبديل المقدمتين ثم عكس النتيجة وقد تقرر في الشكل الاول ان الكبرى ان لم تكن
 احدى الوصفيات الاربع تكون النتيجة تابعة للكبرى فنتيجة هذا الشكل في هذا
 العكس عكس نتيجة الشكل الاول ونتيجة الشكل الاول تابعة لكبرى فتكون نتيجة
 هذا الشكل تابعة لعكس كبرى الشكل الاول وعكس كبرى الشكل الاول
 عكس صغرى. هذا الشكل فتكون نتيجة هذا الشكل جهة عكس صفراء
 وهو المطلوب وان كانت الصغرى احدى الوصفيات الاربع تكون النتيجة تابعة
 لعكس الكبرى بدون قيد الوجود منها وضم لادوام الصغرى ان كانت الكبرى
 وصفية اما ان النتيجة تابعة لعكس الكبرى فلانه اذا بدل المقدمتان الصغرى
 بالكبرى انتظم القياس على هيئة الشكل الاول وكبراه احدى الوصفيات الاربع
 ونتيجة هذا الشكل عكس نتيجته ونتيجته تابعة لصفراء فيكون نتيجة هذا الشكل
 تابعة لعكس صغرى الشكل الاول اعني عكس كبرى هذا الشكل واما حذف وجود
 الكبرى فلانها صغرى الشكل الاول وجودها لا يتعدى الى النتيجة واما ضم لادوام
 الصغرى فلانها كبرى الشكل الاول ولادوامها يتعدى مع بقائه في العكس
 وان كانت الضروب نتيجة للسلب فان الدوام ان صدق على احدى مقدمتي الضرب
 الثالث او على كبرى الضربين الاخيرين كانت النتيجة دائمة والا يكون كهكس
 الصغرى ثم الصغرى لا يخلو اما ان تكون موجبة او سالبة فان كانت موجبة وكان
 في عكسها قيد الوجود حذفناها وان كانت سالبة وكان في عكسها ضرورة حذفناها
 ان لم يكن في الكبرى ضرورة اى ضرورة وصفية وانما لم يصرح بها لان الضرورة
 في الكبرى لا يتصور الاوصفية اذ الكلام على تقدير عدم صدق الدوام على احدى
 المقدمتين فان كانت في الكبرى ضرورة لم يكن ذاتية ولا وقتية بل وصفية فههنا نحس
 دعوا الاول ان الدوام ان صدق على احدى مقدمتي الثالث او كبرى الاخيرين تكون
 النتيجة دائمة لان هذه الضروب يبين انتساجها بالرد الى الشكل الثاني وقد سبق
 ان الدوام ان صدق على احدى مقدمتي الشكل الثاني كانت نتيجته دائمة الثاني
 انما يصدق الدوام على احدى المقدمتين او الكبرى تكون النتيجة كهكس الصغرى
 لانها ترتد الى الشكل الثاني والنتيجة تابعة لصفراء وعكس صفراء عكس صغرى هذا

الشكل فتكون النتيجة تابعة لعكس صغرى هذا الشكل الثالث ان يحذف قيد الوجود من الصغرى الموجبة دون السالبة لان قيد الوجود من الموجبة اما سالبة مطابقة او ممكنة عامة ولا انتاج فيهما في هذا الشكل وقيد لادوام السالبة موجبة مطلقة فهي تنتج مع المقدمة الاخرى لادوام النتيجة اولان لادوام الصغرى الموجبة سالبة ولما كان الكلام في الضروب النتيجة للسلب تكون المقدمة الاخرى سالبة ولا انتاج من سالتين بخلاف لادوام السالبة فانها موجبة وهي تنتج مع الموجبة الاخرى لادوام النتيجة في البعض الرابع ان يحذف الضرورة من عكس الصغرى اذا لم يكن في الكبرى ضرورة وصفية وذلك لان الضرورة لا تكون في الصغرى الا اذا كانت الصغرى سالبة مشروطة معتبرة بحسب مفهوم الوصف فلو تعدت الضرورة منها الى النتيجة في هذا الشكل لكانت متعددة في الشكل الثاني وقد ثبت خلافه فالحكم فيها بان وصف الاصغر مباين او وصف الاوسط ووصف الاوسط ليس بضروري للاكبر ممكن السلب عنه واذا كان احدا المتباينين ممكن السلب عن شيء يكون المباين الاخر ممكن الايجاب له فيمكن ان يثبت وصف الاكبر للاصغر فلا تكون النتيجة سالبة مشتملة على ضرورة الخامس انه اذا كان في عكس الصغرى وفي الكبرى ضرورة وصفية تنمدي الى النتيجة لان المقدمتين حينئذ تكونان من شرطتين لاجل الوصف فتجبان سالبة مشروطة لانا حكمنا في الصغرى بان وصف الاصغر مباين لوصف الاوسط مباينة ضرورية وفي الكبرى بان وصف الاوسط لازم لوصف الاكبر ومباين اللازم مباينة ضرورية مباين للزوم كذلك فيكون بين وصفي الاصغر والاكبر مباينة ضرورية وهو المطلوب وقد احال المصنف بيان نتيجة الاختلاطات على ما عرفت في المطلقات من التبديل والعكس والحلف والافتراض وبيان عدم لزوم الزائد على النقص وكانى بك قد اغتسلت عن ايراد صورة تأملك فيد واما تفاصيل النتائج ففي * هذا الجداول * (قوله تبيينه) لو اعتبر في الضرورة اوصفية ان تكون الضرورة لاجل الوصف استمر جميع الاحكام المذكورة في العكس والاختلاطات فالاول ان المشروطة العامة تنعكس كنفسها الثاني ان المشروطة الخاصة تنعكس كعامتها مقيدة بالادوام في البعض الثالث ان الممكنة في الثالث والرابع لا تنتج مع المشروطة لاربع ان الضرورة مع المشروطة تنتج ضرورية في الشكل الثاني الخامس ان المشروطتين في الشكل الثاني والرابع ينتج مشروطة الا في اختلاط الممكنة مع المشروطة في الشكل الاول فانه حينئذ يظهر انتاج ممكنة عامة لان وصف الاكبر لازم لوصف الاوسط ووصف الاوسط ممكن للاصغر وامكان اللزوم للشيء بوجوب امكان اللازم له وفيه نظر لانه في اختلاط الممكنة مع الضرورية فان وصف الاوسط في الضرورية لازم لان وصف الاوسط مستلزم لذات

الضرورة الوصفية تعتبر لزوم الضرورة لوصف من حيث هو وحينئذ تستمر لجميع احكامه المذكورة في العكس والاختلاطات على ما سبق الا في اختلاط الممكنة مع المشروطة في الاول فانه يظهر حينئذ انتاجه ممكنة عامة لان امكان للزوم الشيء لزوما ضروريا بوجوب امكانه ولو اعتبرنا فيها لزوم الضرورة لذات بشرط الاتصاف بالوصف لم ينتج هذا الاختلاط لما عرفت ولكن لا تنعكس المشروطة السالبة الكلية مشروطة لجواز امكان وصفين لنوعين يتساويان في احدهما فقط كالحرارة والجسود الممكن للسكر والدهن المتنافيين في الدهن فقط وثبت احدهما لا احدهما والاخر للاخر كما اذ اثبت ٣

٣ الجود للسكر
والحرارة للدهن مثلا
فيصدق لاشئ من
الحار بحامد بالضرورة
مادام حارا مع كذب
عكسه مشروط
لامكان اجتماعهما فيما
هو جامد وهو السكر
ولا ينتج الضرورية
مع المشروطة في الثاني
والرابع ضرورية
لانه يصدق لاشئ
من الفرس بحمار هو
مركوب زيد
بالضرورة في فرضنا
المذكور وكل مركوب
زيد حار هو مركوب
زيد بالضرورة مادام
مركوب زيد لادائما
مع كذب قولنا ولا
شئ من الفرس
بمركوب زيد
بالضرورة بل ينتج
دائمة متن

الايوسط لاستحالة تحقق الوصف بدون تحقق الذات وذات الاوسط مستلزم للاكبر
فيكون وصف الاوسط ملزوما للاكبر وهو ممكن الثبوت للاصغر وامكان الملزوم
موجب لامكان اللازم فيلزم امكان الاكبر للاصغر لا يقال غاية ما في هذا ان وصف
الايوسط بالفعل ملزوم للاكبر لكن الممكن للاصغر ليس هو وصف الاوسط بالفعل
بل وصف الاوسط مطلقا ولا يلزم من امكانه للاصغر امكان وصف الاوسط بالفعل له
لانا نقول لا معنى للممكنة الصغرى الا ان الاصغر يمكن ان يكون اوسط بالفعل
وايضا السؤال مشترك الورود والغلط انما هو في المقدمة القسالة بايجاب امكان
الملزوم امكان اللازم فان مركوبية زيد في المثال المشهور ملزومة للفرسية وممكنة
للمحمار مع امتناع ثبوت الفرسية للمحمار هذا اذا اعتبرت الضرورة لاجل الوصف
اما لو اعتبرت بدوام الوصف او بشرطه لم ينتج اختلاط الممكنة مع الضرورة
الوصفية لما عرفت من النقص ولان القضية الكبرى حينئذ ان الاوسط مع ذاته ملزوم
للاكبر وقد حكم في الصغرى بان وصف الاوسط ممكن للاصغر ولا يلزم من ملزومية
وصف الاوسط مع ذاته ملزومية وصف الاوسط فلا يلزم من امكان اوسط وصف الاوسط
امكان الاكبر ولم تنعكس المشروطة السالبة الكلية كنفسها اما بالوجه الاول فلاته
يصدق لاشئ من مركوب زيد بحمار بالضرورة مادام مركوب زيد مع كذب
قولنا لاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة مادام حارا لامكان المركوبية للمحمار
واما بالوجه الثاني فلجواز امكان وصفين لنوعين متنافيين في احدهما فقط وثبت
احد الوصفين لاحد النوعين والآخر للآخر كالحارة والجود للسكر دون الحرارة
والدهن المتنافيين في الدهن فقط فانما اذا فرضنا ثبوت الجود للسكر دون الحرارة
والحرارة للدهن صدق لاشئ من الحار بحامد بالضرورة بشرط كونه حارا
ولم يصدق لاشئ من الجامد بحار بالضرورة بشرط كونه جامدا لامكان اجتماع
الجود والحرارة في السكر وكذلك قد اطاعت في فصل العكس على تفاصيل هذا البحث
والتكرار انما هو لمحاذاة ما في الكتاب وكذا لم ينتج الضرورية مع المشروطة في الشكل
الناسي والرابع اما في الثاني فلاته يصدق في فرضنا ان زيد اركب الحمار فقط مع
امكان ركوبه للفرس لاشئ من الفرس بحمار هو مركوب زيد بالضرورة وكل
مركوب زيد حار هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لادائما ولا يصدق
لاشئ من الفرس بمركوب زيد بالضرورة بل ينتج سالبة دائمة واما في الرابع فلصدق
قولنا لاشئ من الحمار بفرس بالضرورة وكل مركوب زيد حار بالضرورة مادام
مركوب زيد مع كذب لاشئ من الفرس بمركوب زيد بالضرورة وهذا الكلام
مستعربا لو اعتبر الضرورة لاجل الوصف انتج الضرورية مع المشروطة في الشكل
الرابع ضرورية وفيه ما فيه

التسابق الثالث في الاقيسة الشرطية الاقترازية وفيه فصول الفصل الاول فيما يتركب من المتصلتين وهو ثلاثة اقسام القسم الاول ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من كل واحدة * ٢٩٤ * منهما وينعقد في الاشكال الاربعة

- * جدول نتائج الضر بين الاولين من الشكل الرابع *
- * جدول نتائج الضر الثالث من الشكل الرابع *
- * جدول نتائج الضر بين الاخيرين من الشكل الرابع *

صورة الاشكال

١

٣

٤

(قوله الباب الثالث في الاقيسة الشرطية الاقترازية) كما ان الجمليات فطريات ونظريات كذلك الشرطيات قد تكون فطرية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً وقد تكون نظرية كقولنا متى وجد الممكن وجد واجب الوجود فثبت الحاجة الى معرفة الاقيسة الشرطية الاقترازية وقد عرفت ان المراد من القياس الشرطي ما لا يكون مركباً من جليتين سواء كان مركباً من شرطيتين او من شرطية وحلية اما تسمية المركب من الشرطيتين فظاهراً واما تسمية المركب من الشرطية والحلية فتسمية الكل باسم الجزء الاعظم ولما كان الاحق بهذا الاسم من بين اقسامه الخمسة ما يتركب من متصلتين لم تقدم من ان اطلاق الشرطية على المتصلة حقيقة دون المتصلة وقع البداية في البحث به وهو على ثلاثة اقسام لان المتصلة بينهما اما ان يكون جزءاً تاماً منهما اي احدهما اما مقدماً او تالياً واما جزءاً غير تام منهما اي جزءاً من المقدم والتالي واما جزءاً تاماً من احديهما غير تام من الاخرى القسم الاول ما يكون الحد الاوسط جزءاً تاماً من كل واحدة من المتصلتين وينعقد فيه الاشكال الاربعة لان الاوسط ان كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تالياً فيهما فهو الثاني واربعاً مقدماً فيهما فهو الثالث وعلى قياس الجمليات شرائط انتاجها حتى يسقط في الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفي ا في اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك وعدد ضروبها الاضروب الثلاثة الاخيرة في الشكل الرابع فانها غير آتية ههنا وجهة النتيجة من الزوم والانف في فانه ان كانت المقدمتان لزوميتين كانت النتيجة لزومية وان كانتا اتفاقيتين كانت اتفاقية كما ان الجليتين لو كانتا ضروريين كانت النتيجة ضرورية وان كانتا دائمتين كانت دائمة وضروب الشكل الاول كماله بدت بذاتها وضروب الاشكال الباقية تبين بالطرق المذكورة في الجليات من العكس والتبدل والخلف هذا اذا كان القياس من لزوميتين او اتفاقيتين بتقدير قياسته فان بعضهم

لان الاوسط ان كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تالياً فيهما فهو الثاني وان كان مقدماً فيهما فهو الثالث وشرائط الانتاج وعدد الضروب وجهة النتيجة وبيان انتاج ما لا يتبين بنفسه في كل شكل كما في الجليات هذا ان كان القياس من لزوميتين او اتفاقيتين بتقدير قياسته واما في المختلط من اللزمية والاتفاقية فنفصل فنقول يشترط في المنهج لاسلب كون الاوسط تالياً في الموجبة اللزمية وفي المنهج للايجاب كونه مقدماً فيها اما مع كونه تالياً للصغرى في الاتفاقية او مقدماً للكبرى فيها واما مع كون الاتفاقية خاصة اما الاول فلا انه لا يلزم من عدم موافقة المزوم مع شيء عدم موافقة اللازم معه

ليكن يلزم من عدم موافقة اللازم مع شيء عدم موافقة المزوم معه واما الثاني فلا انه لا يلزم (نازع) من موافقة اللازم موافقة المزوم ويلزم من موافقة المزوم موافقة اللازم وكون الاتفاقية خاصة بوجوب

تحقق موافقة الملزوم ﴿ ٢٩٥ ﴾ وكونها عامة بوجهه اذا كان الاوسط تابيا للاصغر كما في الشكل

الاول واما اذا كان
مقدما كما في الشكل
الثالث فانه وان لم
يوجهه لكنه يوجب
صدق الاكبر وعدم
منافاته للاصغر والا
لكان منافيا للزومه
وهو الاوسط هذا
خلف و النتيجة تتبع
الاتفاقية في الكيف
والعموم والخصوص
الا اذا كانت عامة وهي
كبرى في الثاني واصغرى
في الرابع فان النتيجة
خاصة وانت تعلم وجوب
كلية الزومية وينبغي
ان يعلم انه لا يكفي
في الاتفاقية العامة
صدق التالي بل هو
مع عدم منافاته للقدم
وان القياس المركب
من الاتفاقيتين لا يفيد
لان العلم به يتوقف على
العلم بالاكبر الذي اذا
علم علم مع كل امر واقع
فانه لا يعتبر في اوضاع
الاتفاقية الا الاوضاع
الساكنة بحسب الامر
نفسه ولما لم يجد البحث
في الاتفاقيات كثير
نفع لم يتكلم بعد الا
في الملزمات متى

نازع في قياسه وزعم انه لا فائدة فيه كما سيجي فان قلت ههنا سواء لان احدهما
ان اجزاء الاتفاقيات لا امتياز بينها فلا يميز الاشكال فيها بعضها عن بعض فلم يتعقد
فيها الاشكال والثاني ان بعضهم ذهب على ما سيجي الى ان القياس المركب
من الاتفاقيات ليس بمفيد ولا يلزم من عدم الافادة عدم القياسية لان المعتمد في القياس
على ما عرفت من تعريفه استلزامه قولاً اخر لا افادته ذلك فيجب عن الاول باننا نكتفي
في انعقاد الاشكال بالامتياز الوضعي وعن الثاني بان العلة الغائية للقياس على ما عرفت
في حد القياس الايصال الى المجهول التصديقي واذا كانت النتيجة معلومة قبل تركيب
القياس كما ستعرفه فلم تبقى للقياس غاية فلم يكن قياسا واما القياس المختلط من الزومية
والاتفاقية ففيه تفصيل وهو ان المطالب فيه اما السالبة كما في الضرب الثاني والرابع
من الاول وصروب الثاني كلها والثاني والاخيرين من الثالث والثلاثة الاخيرة
من الرابع واما الموجبة كما في باقي الضروب من الاشكال الثلاثة فان كان المطالب
السلب اي عدم موافقة الاكبر للاصغر فيشترط لانتاجه اياه امر ان احدهما ان يكون
الموجبة لزومية فانه لو كانت الموجبة اتفاقية والزومية سالبة لم ينتج المطالب لان
الاتفاقية حاكمة بان الاوسط موافق لاحد الطرفين والزومية بعدم الملازمة بين
الطرف الاخر والاوسط فجاز ان يكون بينهما موافقة وان لم يكن ملازمة فيكون
الطرف الاخر موافقا لاحد الطرفين لان موافق موافق فلا يحصل سلب
الموافقة والثاني ان يكون الاوسط تابيا في الزومية لانه لو كان مقدما فيها لم ينتج
ذلك المطلوب فان الاتفاقية حينئذ يثبت عدم موافقة الملزوم وهو الاوسط مع شيء وعدم
موافقة الملزوم مع شيء لا يستلزم عدم موافقة اللازم معه بل وازكون اللازم اعم اوجواز
استحالة الملزوم وتحقيق اللازم في الواقع بخلاف ما اذا كان تابيا فانه يلزم من عدم موافقة
اللازم مع شيء عدم موافقة الملزوم معه والى لشراطين اشار بقوله كون الاوسط تابيا
في الموجبة للزومية ولكنه لم يتعرض لبيان الشرط الاول وبين الشرط الثاني
بقوله اما الاول فلانه لا يلزم الى آخره وان كان المطلوب الايجاب اي موافقة الاكبر
للاصغر فشترط انتساجه ايضا شيان الاول ان يكون الاوسط مقدما في الزومية
فانه لو كان تابيا فيها لم يحصل المطلوب لان الاوسط وهو اللازم موافق لاحد الطرفين
ولا يلزم من موافقة اللازم مع شيء موافقة الملزوم معه فلا يلزم منه موافقة الاكبر
للاصغر واما اذا كان مقدما فيها فالمطلوب لازم لانه يلزم من موافقة الملزوم مع شيء
موافقة اللازم معه وثانيهما احد الامرين وهو اما كون الاتفاقية خاصة واما كون
الاوسط في الاتفاقية تابيا للاصغر او مقدما للاكبر وذلك لان المطلوب انما يحصل
اذا تحقق موافقة الملزوم مع شيء وكون الاتفاقية خاصة بما تحقق موافقة الملزوم
لانها دلت على تحقق الوسط في الواقع وهو ملزوم فلا يلزم تحقق اللازم فيكون موافقا
لطرف الاخر اتفاقية خاصة واما اذا كانت الاتفاقية عامة فلا يخلو اما ان يكون

صغرى او كبرى فان كانت صغرى وجب ان يكون الاوسط تاليا فيها حتى يكون
القياس على هيئة الشكل الاول لانه محقق لموافقة الملزوم فان الاوسط ح يكون
محققا في نفس الامر وهو ملزوم فيتحقق اللازم في نفس الامر فيكون موافقا للصغر
اتفاقية عامة ولو كان الاوسط مقدما في الاتفاقية لم ينتج لجواز كذب الاوسط وكذب
لازمة ايضا وهو الاكبر وصدق الصغر والقضية المنعقدة من الاكبر الغير الواقع
ومن الصغر الصادق ليست اتفاقية ولا لزومية وان كانت الاتفاقية العامة كبرى يجب
ان يكون الاوسط مقدما فيها حتى يكون القياس على نهج الشكل الثالث لانه وان لم
يحقق موافقة الملزوم لجواز كذب مقدم الاتفاقية لكنه يوجب صدق التالى فيها
وهو الاكبر وعدم منافاته للصغر فانه لو كان منافيا للصغر وهو لازم ومنافى لللازم
منافى للملزم كان منافيا للاوسط فلم تنعقد الاتفاقية من الاوسط والاكبر كما سيحى
هف ولو كان تاليا فيها لم ينتج المطلوب لانه حينئذ يكون صادقا في نفس الامر فيكون
الصغر صادقا ايضا ويجوز ان يكون الاكبر وهو مقدم الاتفاقية محالا فلا يصدق
منهما اتفاقية ولا لزومية والنتيجة في هذه الاقيسة تدفع الاتفاقية في الكيف اما في المنهج
للسلب فلا شرط ايجاب اللزومية فسلب النتيجة تابع للاتفاقية واما في المنهج الايجاب
فلا يوجب النتيجة كالاتفاقية وكذا في العموم والخصوص فان الاتفاقية لو كانت
خاصة كانت النتيجة خاصة والافعام كما اشرنا اليه الا في صورتين احديهما ان تكون
الاتفاقية عامة وهي كبرى في الشكل الثانى فان النتيجة حينئذ اتفاقية خاصة لان
القياس يكون منتجا للسلب اذا لسكل التالى لا ينتج الايا فيكون اللزومية موجبة
والاتفاقية سالبة ويجوز ان يكون صدقهما بكذب التالى منتجا وهو لازم للصغر
و صدق المقدم وهو الاكبر فيكذب الصغر والاكبر صادق فلا يصدق منهما
سالبة اتفاقية عامة بل سالبة اتفاقية خاصة والسالية ان يكون الاتفاقية عامة وهي
صغرى في الشكل الرابع فان القياس حينئذ يكون منتجا للسلب لانه لو كان منتجا
للايجاب لم يحقق شرط الانتاج وهو اما خصوص الاتفاقية او كون الاوسط
تاليا في الاتفاقية العامة والنتيجة سالبة اتفاقية خاصة لجواز ان يكون صدق السالبة
الاتفاقية الصغرى لكذب التالى والمقدم وهو الاوسط صادق فيجوز صدق
الأكبر لان صدق اللازم لا يوجب كذب الملزوم وانا صدق الاكبر وكذب
الصغر صدقت منهما اتفاقية عامة فلا تصدق النتيجة سالبة اتفاقية عامة بل خاصة لان
كذب احد الطرفين كاف في صدقها وانت تعلم وجوب كلية الملزومية المستعملة في هذه
الاقيسة لان محصل هذه الاقيسة راجع الى الاستدلال بصدق الملزوم مع الشئ على صدق
اللازم معه او بكذب اللازم مع الشئ على كذب الملزوم معه الذي هو القياس الاستثنائى
وستقف على ان الشرطية المستعملة فيه يجب ان تكون كلية ويبنى ان تعلم انه لا يبنى
في الاتفاقية العامة صدق التالى بل يجب مع ذلك ان لا يكون منافيا للمقدم لانه لو وافق

الصادق في نفس الامر كل شيء سواء كان منافيا له او غير مناف لم تصدق الملازمة عن
 كاذبين لان نقيض تاليها يكون موافقا للمقدم فلا يلزمه التالي والالزام ملازمة
 النقيضين لشيء واحد وهو محال وفيه نظر لانه لا يلزم من موافقة نقيض التالي للمقدم
 ان لا يلزم منه التالي وانما يلزم لو كان نقيض التالي من الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم
 والموافقة بين الشئتين لا تستلزم امكان اجتماعهما لجواز المناقاة بينهما على ما صرح
 الشيخ به وينبغي ان تعلم ان القياس المركب من الاتفاقيتين لا يفيد لتوقف العلم بالقياس
 على العلم بوجود الاكبر في نفسه ومتي علم وجود الاكبر في نفسه علم مع كل امر واقع
 في العالم فانه لا يعتبر في اوضاع الاتفاقية الا الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر
 ففهم الكبري ان الاكبر موجود في نفسه على تقدير مع سائر الامور الواقعة ومن
 الامور الواقعة الاصغر فيكون وجوده مع الاصغر معلوما وان لم تلتفت الى الاوسط
 فلم تعد ادخال الاوسط بينهما شيئا فلا يكون القياس مفيدا وانما اعتبر في الاتفاقية
 الاوضاع بحسب نفس الامر لا المتغيرة في اللزومية لانه لولا ذلك لم يحصل الجزم
 بصدق الاتفاقية الكلية اذ ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق التالي على تقدير
 صدق المقدم فيمكن اجتماع صدق المقدم مع نقيض التالي او نقيض شيء من لوازمه
 والالكان بينهما ملازمة والتالي لا يثبت على تقدير المقدم على هذه الاوضاع فلا يكون
 معتقدا على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع وفيه ايضا نظر لانه ان اراد بالقياس
 المركب من الاتفاقيتين القياس من الاتفاقيات الخاصة فلا احتياج الى قوله اذا علم
 وجود الاكبر علم وجوده مع كل امر واقع لان العلم بالقياس يتوقف على العلم بالكبرى
 التي معناها وجود الاكبر في الواقع ومع كل امر واقع فيكون وجوده مع الاصغر
 معلوما قبل تركيب القياس وان اراد به المركب من الاتفاقيات العامة فليس يعتبر
 في اوضاع الاتفاقية العامة الاوضاع الكائنة بحسب الامر نفسه سلمناه لكن لانم اعتبار
 صحة الاوضاع بحسب نفس الامر في الاتفاقية الخاصة وهب ان صدق المقدم مع
 نقيض التالي او نقيض شيء من لوازمه ممكن لكن غاية ما فيه ان التالي لا يلزم المقدم
 على هذه الاوضاع وكذب اللزوم لا يستلزم كذب الاتفاق وفيه نظر ايضا بان قوله
 ذلك ينافي ما قوله والمالم يجد البحث في الاتفاقيات كثير نفع لم يتكلم بعد الا في اللزومات
 فانه يدل على ان فيها نفعاً وفائدة ما والجواب ان هناك تفصيلا وهو ان القياس المركب
 من الاتفاقيات اما ان يتركب من الاتفاقيات الخاصة او من الاتفاقيات العامة فان تركب
 من الاتفاقيات الخاصة فاما ان يكون منتجا للايجاب او منتجا للسلب فان كان منتجا
 للايجاب فلا فائدة فيه في شكل من الاشكال لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود
 الاصغر والاكبر في الواقع فيكونا معلوما لا حتميا لا بدون الالتفات الى الاوسط
 وكانه هو المراد بقوله القياس المركب من الاتفاقيتين لا يفيد وان كان منتجا للسلب فهو

مفيد في سائر الاشكال لان الاوسط صادق في نفسه لا يجاب احدي المقدمتين فلا بد من كذب طرف السالبة فلا موافقة بين الطرفين لا يقال اذا علم كذب احد الطرفين علم انه لا يوافق شيئا اصلا سواء كان الطرف الآخر او غيره لا نقول كذب احد الطرفين انما هو مستفاد من صدق الاوسط فيكون ادخاله مفيدا ولما كان كلام المصنف في الاتفاقيات الخاصة وبان ان منتج الايجاب فيها ليس بمفيد اصلا وان المنتج للسالب فيه فائدة ما صح قوله ان القياس المركب من الاتفاقيات لا يجدي كثير نفع ولا منقاة بين قوليه نعم صدق الاوسط لا يقتضي كذب طرفي السالبة لجواز صدقها مع صدق الطرفين حيث يكون بينهما دلالة تقتضي الزوم ولو سلم ان للعلم بصدق الاوسط فائدة لكن العلم بمساعدته لاحد الطرفين لا يفيد فانا لو لم نعلم ذلك لعلمنا كذب احد الطرفين وعدم موافقته مع الطرف الآخر واما المركب من الاتفاقيات العامة فهو في الشكل الاول غير مفيد لان الكبرى ان كانت موجبة كان العلم بوجود الاكبر مقديما على القياس فيكون معلوم الوجود مع كل موجود ومفروض سواء التفتنا الى الوسط او لم نلتفت وان كانت سالبة كان الاكبر كاذبا فلا يوافق شيئا اصلا فان قلت هب ان الصادق في نفس الامر صادق مع كل موجود او مفروض وان الكاذب غير موافق لشيء لكن حصول المطالب اذا رفعنا النظر عن الاوسط يتوقف على هاتين المقدمتين فر بما لا يلاحظهما العقل فيحتاج في ذلك المطلوب الى ادخال الوسط حتى اذا علم ان الاكبر موافق او غير موافق للاوسط وهو موافق للاصغر علم بالضرورة انه موافق له او غير موافق وتعين طريق لا يوجب ان لا يوافق شيئا آخر فتقول معنى الكبرى موافقة الاكبر على جميع الاوضاع التي من جملتها الاصغر فيجرب العلم بها كاف في حصول المطلوب على ان الموافقة للموافق لا يلزم ان يكون موافقا لجواز ان يكون لازما فان الحيوانية للانسان موافقة لصهيالية الفرس الموافقة لناطية الانسان مع الملازمة بين حيوانية الانسان وناطية واما الشكل الثاني فلم ينعقد فيه القياس المركب من الاتفاقيات العامة والالزام صدق الاوسط وكذبه بها واما الشكل الثالث فلا فائدة فيه لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الاصغر والاكبر مما في الواقع ان كانت الكبرى موجبة وعلى العلم بكذب الاكبر ان كانت سالبة وهما كافيان في حصول النتيجة واما الشكل الرابع فهو عقيم اما في ضربين الايجاب فلجواز كذب الاكبر في الواقع فلم يوافق الاصغر واما في الضرب الباقي فلا يمكن صدق الاكبر فيوافق الاصغر (قوله وشكك الشيخ) اورد الشيخ في الشاء شكنا على الشكل الاول من اللزوميتين وهوانه يصدق قولنا كلما كان الانسان فردا كان عددا او كلما كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الانسان فردا كان زوجا وجوابه ان الكبرى ان اخذت اتفاقية فاقياس لا ينتج لما مر من ان شرط منتج الايجاب ان يكون الحد الاوسط مقديما في اللزومية وان اخذت لزومية فهي

وشكك الشيخ على الشكل الاول في اللزوميتين انه يصدق قولنا كلما كان الانسان فردا كان عددا وكلما كان الانسان عدد كان زوجا مع كذب قولنا كلما كان الانسان فردا كان زوجا وجوابه ان الكبرى على انها اتفاقية بمجموعة الانتاج وعلى انها لزومية بمجموعة الصدق اذ لا يلزم كونه زوجا بجمع اوضاع كونه عددا على التفسير المتقدم ومن جملتها كونه عددا فردا وعلى الثالث شك وهو انه يقتضي اللزوم الجزئي بين امرين كانا يجهل الاوسط مجموعهما وذلك يمنع صدق السالبة الكلية اللزومية مع اتفاقيةهم على صدقها

مجموعة الصدق واتما يصدق لو لم زوجية الاثنين عدديته على جميع الاوضاع
 الممكنة الاجتماع مع العددية وليس كذلك فان من الاوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية
 كونه فردا و لزوجية ليست بلزمة على هذا الوضع وفيه ضعف لانا نتخار ان
 الكبرى لزومية فانه كلما كان الاثنين عددا كان الاثنين موجودا لزومية ضرورة ان
 عددية الاثنين متوقف على وجوده وكلما كان الاثنين موجودا كان زوجا لزومية
 ايضا لان تحقق الانبائية يقتضى الزوجية فلو انتج اللزوميتان انتج القياس تلك
 الكبرى لزومية وايضا المقدم ليس هو العددية مطلقا بل عددية الاثنين والفردية
 ليست مما امكن اجتماعه مع عددية الاثنين لانه منافي للثنين فزوجية الاثنين لازمة
 لعدديته على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع معها فيصدق لزومية والحق ما يجاب به
 في الشفاء ان الصغرى صكا ذبة بحسب الاخر نفسه على مقتضى القاعدة السالفة
 في الشرطيات واما بحسب الالتزام فيصدق النتيجة ايضا فان يرى ان الاثنين فرد
 فلا بد ان يلزم انه زوج ايضا ونحن نقول ان جوازنا المنفاة بين طرفي الملازمة فعدم
 انتاج اللزوميتين ظاهر لان الحكم في الكبرى بلزوم الاكبر للاوسط على الاوضاع
 الممكنة الاجتماع معه والاصغر المماثل ان يكون منافيا للاوسط ولم يندرج تحت الاوسط
 فلا ينتج القياس لتوقف الانتاج على اندراج اوضاع الاصغر تحت اوضاع الاوسط
 واما ان لم يجوز المنفاة في الانتاج نظر لانا اذا اعتبرنا في الكلية لزوم التالي للمقدم على
 جميع الاوضاع الممكنة فلا يخلو اما ان نعتبر لزومه لكل وضع من تلك الاوضاع او لا
 نعتبر فان لم نعتبر لم ينتج الشكل الاول اصلا فضلا عن سائر الاشكال اما في ضرر في اليجاب
 فلان المعلوم في الكبرى لزوم الاكبر للاوسط على جميع الاوضاع دون لزوم الاكبرها
 لكن الاصغر من اوضاع الاوسط فجاز ان لا يلزمه الاكبر وكيف لا وهم صرحوا بان
 المقدم في الكلية مستقل باقتضاء التالي بحيث لا يكون لشي من اوضاعه دخل في اقتضائه
 فلا يكون للاصغر دخل في اقتضاء التالي فلا يكون ملازوما له واما في ضرر في السلب
 فلان قضية الكبرى سلب اللزوم على جميع الاوضاع لاسبب اللزوم للاوضاع فجاز ان
 يكون لازما لبعض الاوضاع ويكون ذلك البعض هو الاصغر فان قلت الاكبر اذا
 كان لازما للاوسط اللازم للاصغر فلا بد ان يكون لازما له او للاصغر اذا كان ملازوما
 للاوسط الملازم للاكبر وجب ان يكون ملازوما له فنقول ان عنيت بلزوم الاكبر
 للاوسط امتناع انفكاكه عنه في الجملة فلا يصلح لكبروية الشكل الاول وان عنيت به
 امتناع انفكاكه عنه كليا فمعنى اللزوم الكلي فيعود الاشكال غير مندفع بتغير العبارات
 وان اعتبر لزوم التالي لسائر الاوضاع فتعقل الموجبة الكلية يتوقف على اعتبار
 لزومات غير متعددة لاوضاع غير معدودة وانه متعسر او متعقظا ظنك باثباتها واما لزوم
 التالي بالقياس الى كل من الاوضاع فان كان جزئيا عاد الاشكال على الانتاج اذ غاية ما فيه

لزوم الأكبر للأصغر جزئياً وإن كان كلياً عاد الكلام فيه فيتوقف اعتبار لزوم كلي على اعتبار لزومات كلية غير متناهية وأنه محال وإيضاً المعتبر في الجزئية حيث إن كان اللزوم أوسله للمقدم وبعض الأوضاع جاز اجتماع الموجبة الجزئية والسالبة الكلية على الكذب حيث لم يلزم التالى للمقدم ويلزم شيئاً من الأوضاع وإن كان اللزوم أوسله للمقدم فقط اجتمع السالبة الجزئية والموجبة الكلية على الكذب حيث يكون التالى لازماً للمقدم ولا يلزم بعض أوضاعه ونقول أيضاً لو انتج اللزوميتان في الشكل الأول لزومية لا تنجنا لزومية جزئية في الشكل الثالث بالعكس والخلف وعلى التلث شك وهو أنه لو انتج اللزوميتان فيه لزومية لم تحقق الملازمة الجزئية بين كل امرين لاتعلق لاحدهما بالآخر حتى الضدين والنقيضين يجعل الوسط مجموعهما فيقال كلما ثبت مجموعهما ثبت أحدهما وكل ثبت مجموعهما ثبت الآخر فقد يكون إذا ثبت أحدهما ثبت الآخر فإن كانت الملازمة الجزئية بين امرين كأنها واجبة الصدق لأنه لو فرض أحدهما مع الثاني أو مع ما لزومه الثاني فيكون لازماً الأول على بعض الأوضاع فيصدق الملازمة الجزئية بينهما أجاب بأنه لو كان كذلك لم تصدق السالبة الكلية للزومية أصلاً للملازمة الجزئية بين مقدمها وتاليها مع تصرصهم بصدقها بل ولم يصدق الموجبة الكلية أيضاً للملازمة بين مقدمها ونقيض تاليها المنافية للزوم الكلي والالزام ملازمة النقيضين لشيء واحد وأنه محال أما على المذهب المعتبر أو لفرض الكلام في مقدم صادق (قوله وذكر الشيخ) قسبتين بمقدم أن القياس المركب في الشكل الأول من الصغرى الاتفاقية والكبرى اللزومية الموجبتين يفقد وينتج موجبة اتفاقية لأن وجود اللزوم مع شيء يوجب وجود اللازم معه قال الشيخ الأولى أنه لا يكون قياساً لأنه غير منيد إذا لا وسط الذي هو تالى الصغرى الاتفاقية معلوم الوجود فيكون الأكبر الذي هو لازم معلوم الوجود أيضاً لأن العلم بوجود اللزوم يوجب العلم بوجود اللازم فلا يخفى وجوده مع الأصغر لأن الأمر الثابت في الواقع ثابت مع كل موجود ومشروط وجوابه أن المطلوب ليس بوجود الأكبر في نفسه بل موافقته للأصغر فربما يكون خفية لأنه إنما بعد العلم بملازمته للوسط وموافقته للأصغر وفي عبارة الكتاب مساهلة لأن الضمير في قوله إلا عند العلم بموافقته للوسط أن عاد إلى الأصغر فقد بان بطلانه لأن الأصغر لا يوافق الوسط بل الأمر بالعكس وإن عاد إلى الأكبر فكذلك لأن الكبرى لزومية لا يمكن المراد عند العلم بموافقة الوسط إياه بطريق انقلاب وفي الجواب نظر لأن القياس يشمل على ثلاثة أمور أحدها العلم بوجود الوسط وتاليها ملازمة الأكبر للوسط والثاني مساعدته للأصغر والعلم بالنتيجة حاصل بدون الالتفات إلى الأمر الأخير الذي مدعين الصغرى فإن من علم وجود الوسط وأنه لازم للأكبر علم وجود الأكبر في الواقع فبطل وجوده

وذكر الشيخ بان الأولى عدم قياسية اتفاقية الصغرى ولزومية الكبرى الموجبة في الأول لأنه حيث لا يوجد الأكبر لوجود الوسط فلم يخف وجوده مع إلا صغر وجوابه أنه قد لا يتنبه لموافقته للأصغر إلا عند العلم بموافقته للوسط وذكر في لزومية الكبرى السالبة أن النتيجة سالبة اللزوم لأنه لو لم يكن الأكبر للأصغر لزم الوسط إذا فرض منه الأصغر هذا خلاف وجوابه أن ذلك يقتضى أن كل شيء لازم شيئاً لزم كل شيء ولزام صدق التالى ينفي صدق السالبة الكلية مع تصرصهم بصدقها

مع كل شئ فلو كان المركب من الانفاقية واللزومية قياسا كان لكل واحدة من
المقدمتين دخل في افادة العلم بالنتيجة لكن الصغرى لادخل لهما في العلم بالنتيجة
وكذلك قد ظهر من اشتراط ايجاب اللزومية في المنتج للسلب ان الصغرى الموجبة
الاتفاقية والكبرى السالبة اللزومية لانتيجان وزعم الشيخ انهما تتيجان سائبة
لزومية اى ان الاكبر ليس بلازم للاصغر فانه لو لم يلزم للاصغر لزم الاكبر الاوسطا اذا فرض
معه الاصغر فالاصغر يستلزم الاكبر على بعض الاوضاع وقد كانت الكبرى سائبة
كلية لزومية هف وجوابه انه لو صح ما ذكره لو يجب ان يكون كل شئ لازم لآخر
لازما لكل شئ لان كل شئ اذا فرض مع الملزوم استلزم اللازم وكل شئ اذا فرض
فهو على بعض الاوضاع ملزوم لذلك اللازم او وجب ان يكون مالم يلزم شئ معين
لا يلزم اى شئ كان فانه لو لم يلزم شئ ما كان لازما للشئ المعين اذا فرض مع الملزوم
ولو اترتم صدق التالى بناء على الشكل الثالث المقتضى لللازمة بين اى امرين كانا او على
انعكاس الموجبة الكلية اللزومية فانه متى وجد احدهما مع الآخر وجد احدهما
فقد يكون اذا وجد احدهما وجد احدهما مع الآخر ويلزمه قديكون اذا وجد احدهما
وجد الآخر ففيه ما مر من عدم صدق السالبة الكلية اللزومية مع انهم صرحوا بصدقها
ومناط النبهة هناك امر ان احدهما تفسير الموجبة الكلية بلزوم التالى على جميع
الايضاحات الممكنة الاجتماع فانا اذا قلنا متى صدق المجموع صدق هذا الجزء ومتى صدق
المجموع صدق الجزء الآخر فعلى بعض الاوضاع وهو صدق المجموع قد يكون اذا
صدق هذا الجزء صدق الجزء الآخر لكن من الجائز ان يكون المجموع منافيا للجزء كما اذا
كان مجموع الضدين او النقيضين فالجزئية اللازمة ليست مما يقع عليها التعارف
فلا يتيج القياس وكذلك اذا قلنا متى تحقق المجموع تحقق الجزء فعلى بعض الاوضاع
وهو تحقق المجموع قد يكون اذا تحقق الجزء تحقق المجموع وهى ليست جزئية
متعارف عليها لجواز منافاة المجموع فاذا لم يستطيعوا منع استلزام المجموع
الجزء منعوا تارة انتاج الشكل الثالث والانعكاس واخرى صدق السالبة الكلية
وليس هناك ما يحسم مادة الشبهة الا ذلك المنع المنبع على ما قد سمعته وثانيهما
تفسير الموجبة الجزئية فان معناها ملازوم التالى للتقدم على بعض الاوضاع الممكنة
الاجتماع اولزوم التالى للتقدم مع بعض الاوضاع فان كان الاول انقلبت الجزئية
كافية لانه لما لم يكن للموضوع دخل في اللزوم كان المقدم مستلزم ما يقتضاه
النزى فاستلزمه كليا وان كان الثانى كان بين كل امرين ملازمة جزئية لان كلامهما
اذا فرض مع الآخر ملزوم له وحيث لم يقدر على حلها اختاروا الثانى وقطعوا
باللزوم الجزئى بين كل امرين ثم ان اورد عليهم انه اذا كان احدهما حقا دائما
والآخر باطلا دائما واستثنى وجود الحق دائما يلزم وجود الباطل في الجملة او استثنى

القسمة الثاني ان يكون الأوسط جزءاً غير تام من كل واحد منهما و اقسامه أربعة لأن الأوسط اما ان يكون جزءاً المقدمين او التاليين او جزءاً مقدم الصغرى وتالى الكبرى او بالعكس وينعقد الاشكال الاربعة في كل قسم من الطرفين المتشاركين والنتيجة في الكل متصلة مقدمهما متصلة مركبة من الطرفين الغير المتشاركين من الصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين وتاليهما متصلة ﴿ ٣٠٢ ﴾ مركبة من الطرفين الغير المتشاركين

نقيض الباطل يلزم ارتفاع الحق منعوا انتاج الجزئية الزومية في القياس الاستثنائي واعلم ان كل هذا الخبط انما وقع من عدم تحقيق المحسورات الشرطية فعليك باذناء مطايا الافكار في معانيها ورمى نبال الانظار الى مرأى مبها لك تنبع صدى او تجد على النار هدى (قوله القسم الثاني ان يكون) القسم الثاني من الاقسام الثلاثة من القياس المركب من متصلين ما يكون الأوسط فيد جزءاً غير تام من كل واحدة من المقدمتين و اقسامه اربعة اذا لاشتراك فيهما اما بين المقدمتين او بين التاليين او بين مقدم الصغرى وتالى الكبرى او بالعكس والاشكال الاربعة تنعقد في كل قسم منها ومع ذلك اما ان يشتمل المتشارك على شرط ايط الانتاج اولا وكيف كان فلجميع الاقسام نتيجة عامة وهى متصلة جزئية مركبة من متصلين احديهما متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المتشاركين من الصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين وهى الاصغر لانها مقدم النتيجة وتاليتهما متصلة مؤلفة من الطرفين الغير المتشاركين من الكبرى ومن نتيجة التأليف وهى الاكبر لانها تالى النتيجة فان القياس في جميع الاقسام مشتمل على ثلثة امور الضرف الغير المتشارك من الصغرى والطرف الغير المتشارك من الكبرى والضرفان المتشاركين وهما اما مقدمان او تاليان او مقدم وتالى فهوخذ من الطرفين المتشاركين نتيجة وهى نتيجة التأليف سواء استملا على شرط ايط الانتاج اولا وبضم مع الطرفين الغير المتشاركين من الصغرى ليحصل الاصغر وتالى الطرفين الغير المتشاركين من الكبرى ليحصل الاكبر واتصاله بالاصغر هو النتيجة في كل اقسام لكن اعتبر ان يكون وضع الطرفين الغير المتشاركين في الاصغر والاكبر كوضعهما في القياس حتى لو كان الطرفين الغير المتشاركين من الصغرى مقدمات فيوضع في الاصغر مقدمات وتاليا فتاليا وكذلك الطرفين الغير المتشاركين من الكبرى ولما اختلف بيان الانتاج في النوعين اعني ما استعمل المتشاركين فيه على تأليف منتج وما لا يستعملان عليه استدعى المطر بفضيلا ففهما استعمل المتشاركين في كل شكل في كل قسم على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية والجهة انتج القياس النتيجة المذكورة بشرط ان يكون المقدمة المتشاركين التالى موجبة فان كانت المتشاركة بين المقدمتين انتج القياس مغلطا سواء كان المقدمتان

من الكبرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين ووضع الطرفين الغير المتشاركين في النتيجة كوضعهما في القياس ان مقدم في الصغرى مقدم في الاصغر وان تاليا فتاليا وكذلك الاخر ومهما اشتمل المتشارك كان في كل شكل من كل قسم على تأليف منتج فيه انتج القياس بشرط ايجاب المقدمة المتشاركة التالى والبيان من الثالث والاوسط ملازمة كل واحد من المتشاركين للآخر مثله في القسم الاول قد يكون اذا كان كل (ج ب ف د) وقد يكون اذا كان كل (ب ا ف و ز) ينتج قد يكون اذا كان كل (ج ا ف د) فقد يكون اذا كان كل

(ج ا ف و ز) بانه ان بتقدير صدق الملازمة يصدق كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ا) وانه (موجبان) ينتج مع الصغرى الاصغر من الثالث ويصدق ويصدق كلما كان كل (ب ا) فكل (ج ا) وانه ينتج مع الكبرى الاكبر من الثالث ومجموعهما ينتج المطلوب من الثالث مثاله من القسم الثاني قد يكون اذا كان (د ه) فكل (ج ب) وقد يكون اذا كان كل (و ز) وكل (ب ا) ينتج قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان (د ه) فكل (ج ب) ؟

موجبين او سالبين كليتين او جزئيتين او مختلطتين وان كانت المشاركة بين التالين لم يكن بد من ان يكون المقدمتان موجبتين وحينئذ انج القياس كانتا موجبتين كليتين او جزئيتين او مختلطتين وان كانت المشاركة بين مقدم احدهما وتالى الاخرى فالمشاركة التلى يكون موجبة اما كلية او جزئية وهى ينتج مع الاقسام الاربعة للمقدمة الاخرى والارزوم النتيجة فى جميع هذه الاقسام بيان عام من الشكل الثالث والاروسط ملازمة كل واحد من المتشاركين للآخر فيقال ان الملازمة المساوية بين المتشاركين يستلزم الاصغر والملازمة المساوية تستلزم الاكبر ينتج من الشكل الثالث ان الاصغر يستلزم الاكبر استلزاما جزئيا وهى النتيجة المذكورة لكن بيان صفراء وكبراء اعنى استلزام الملازمة المساوية للاصغر والاكبر يختلف بحسب الاقسام الاربعة فلا بد من التفصيل وبيانها فى كل قسم قسم اما البيان فى القسم الاول وهو ما يكون المشاركة فيه بين المقدمتين فبان نقول على تقدير الملازمة المساوية بين المتشاركين كلما صدق الجزء المشارك من الصغرى صدق الجزء المشارك من الصغرى والجزء المشارك من الكبرى وكلما صدق الجزء ان المتشاركان صدق نتيجة التأليف لانا فرضنا اشتيهما على شرائط الانتاج فكلما صدق الجزء المشارك من الصغرى صدق نتيجة التأليف فجملة صغرى لصغرى القياس القائلة كلما كان اوليس البتة اذا كان او قد يكون او قد لا يكون اذا كان الجزء المشارك من الصغرى يصدق الجزء الغير المشارك منها لينتج من الشكل الثالث الاصغر على تقدير الملازمة المساوية والبيان لا يختلف باختلاف صغرى القياس لان الموجبة الكلية الصغرى فى الشكل الثالث تنتج مع المخصوصات الاربع وكذلك على تقدير الملازمة المساوية كلما صدق الجزء المشارك من الكبرى صدق الجزء المشارك المتشاركان وكلما صدقا يصدق نتيجة التأليف فكلما صدق الجزء المشارك من الكبرى صدق نتيجة التأليف بجملة صغرى لكبرى القياس القائلة اذا كان الجزء المشارك من الكبرى صدق الجزء الغير المشارك باحد الاسوار ينتج الاكبر على تقدير الملازمة المساوية وهما يتجان من الثالث النتيجة المطاوعة الجزئية مثاله قديكون اذا كان كل (ج ب فده) وقد يكون اذا كان كل (ب افوز) ينتج قديكون اذا كان قديكون اذا كان كل (ج افده) فقديكون اذا كان كل (ج افوز) اذ على تقدير الملازمة المساوية بين كل (ج ب) وكل (ب ا) يصدق كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وكل (ب ا) وكلما كان كذلك فكل (ج ا) فكلما كان كل (ج ب) فكل (ج ا) وصغرى القياس قديكون اذا كان كل (ج ب فده) يتجان من الثالث على تقدير الملازمة المساوية قديكون اذا كان كل (ج افده) وهو الاصغر وكذا يصدق كلما كان كل (ب ا) فكل (ج ا) بذلك البيان بعينه ينتج مع كبرى القياس على تقدير الملازمة المساوية قديكون اذا كان كل (ج افوز) وهو

٢ فقد يكون اذا كان
(وز) فكل (ج ا)
لانه بتقدير صدقهما
يصدق كلما كان كل
(ج ب) وكل (ج ا)
وانه ينتج مع الصغرى
الاصغر من الاول
ويصدق ايضا كلما كان
كل (ب ا) وكل (ج ا)
وانه ينتج مع الكبرى
الاكبر من الاول
ومجموعهما ينتج
المطلوب من الثالث
مثاله فى القسم الثالث
قد يكون اذا كان كل
(ج ب فده) كان
(وز) وكل (ب ا)
ينتج قديكون اذا كان
قديكون اذا كان كل
(ج افوز) فقد يكون
اذا كان (وز) فكل
(ج ا) مثاله فى القسم
الرابع قديكون اذا
كان (ده) وكل (ج ب)
وقد يكون اذا كان
كل (ب افوز) فقد
ينتج قديكون اذا كان
قديكون (ده) وكل
(ج ا) فقد يكون
اذا كان كل (ج افوز)
بيانها يقرب مما مر

الأكبر فعلى تقدير الملازمة المساوية بصدق الاصغر وعلى تقديرها بصدق الأكبر
فقد يكون اذا صدق الاصغر صدق الأكبر وهو المطلوب وانما جعل المقدمة المركبة
من نتيجة التأليف والجزء المشارك ههنا صغرى لصغرى القياس وكبراه لانه
اعتبر في النتيجة ان يكون وضع الجزء الغير المشارك فيها كوضعه في القياس وهو نال
في مقدمته فلا بد ان يكون ناليا في الاصغر والأكبر ونتيجة التأليف مقدما فيهما
وانما يكون كذلك لو كانت تلك المقدمة صغرى ومن ههنا يظهر ان تلك المقدمة يجب
ان تجعل كبرى مقدمتي القياس في القسم الثاني وصغرى المقدمة المشاركة المتدم وكبرى
للمشاركة التالى في القسمين الآخرين ولان انظام تلك المقدمة كبرى مع اساركة
السلى على هيئة الشكل الاول اشترط ايحائها ليحصل الانتاج ومخلة السان في الاقسام
الثلة للبيان في الاول انما يكون بهذا القدر ولا فرق في شئ اخر مثال القسم الثاني
قد يكون اذا كان كل (ده) فكل (حب) وقد يكون اذا كان (وز) فكل (اب)
نتج قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان (ده) فكل (ح ا) فقد يكون اذا كان
(وز) فكل (ح ا) لانه بقدر صدقهما اى صدق المشاركين والملازمة المساوية
بينهما يصدق كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ا) بجملة كبرى لصغرى القياس
استخرج من الشكل الاول قد يكون اذا كان كل (ده) فكل (ح ا) وهو النصفر
ويصدق ايضا كلما كان كل (ب ا) فكل (ح ا) ونصفر كبرى مع كبرى القياس
لنتج من الاول قد يكون اذا كان (وز) فكل (ح ا) وهو اذا كبر ومقدريهما
فيصح المطلوب من الشكل الثالث ومال القسم الثالث ان تأخذ المقدمتين من القسم
الاول والكبرى من الثانى والقسم الرابع عكس ذلك ويأديهما طاهر مما مر ثم لما كان
تالى المقدمة اللازمة من اللازمة المساوية هو نتيجة التأليف ومقدمتها العطف المشارك
في جميع الاقسام فان لم يعتبر الوضع المذكور كانت مع المقدمة المشاركة المقدم على
هيئة الشكل الثالث كما اذا اقبل كنه لا يتصح الا بشرط ايحائها ومع المشاركة السلى
على هيئة الشكل الرابع ونتج مع غير السالبة الخريئة الا ان الاستدح منه بعيد عن
المطع فلاجل هذا اعتبر الوضع المذكور فالسرايط في هذه الفصول تابعة لقيام
البراهين واعلم ان البيان في هذه الاقسام منظور فيد اما اولافلا بيان الادراج لمقدمة
اجبية فان استلزام الملازمة المساوية للاصغر والأكبر لا يساركة القياس في احد
طرفيه اصلا فلا الملازمة المساوية المذكورة في القياس ولا الاصغر واد كبر ولا هو
لازم لمقدمات القياس بل هو لازم لاسلزام الملازمة للمقدمة المركبة من الجزاء المشارك
ونتيجة التأليف مع مقدمة القياس لازم للمجموع لا يجب ان يكون لازما لكل من اجزائه
وانما انما فلا الملازمة المساوية ليست مساوية للاصغر والأكبر بل هى مع احدى
مقدمتي القياس والمطلوب لا تعدد بعدد المقدمتين وانما انما فلا انما يستلزام

وان كانت احدى
المقدمتين كلية كفاك
في الاوسط ملازمة
مقدمة الكلية للطرف
المشارك من الاخرى

والمصنف شك في اتجاها فكيف استعمله ههنا مرة بعد اخرى (قوله وان كانت
احدى المقدمتين كلية) قد عرفت ان بيان الاتجا في جميع الاقسام انما هو بعمل
الملازمة المساوية بين المتشاركين حدا او وسط سواء كانت احدى المقدمتين كلية او لم تكن
ثم ان ههنا طريقا اخر لبيان الاتجا اذا كانت احدى المقدمتين كلية وهو اننا نجعل
ملازمة مقدم الكلية للطرف المشارك من الاخرى حدا او وسط وحيث تستعمل الملازمة
في الكلبيات كان المضافة هي اليه لازما والداخل عليه لازم الجزء ما زوما فيكون
الايوسط ان يجعل الطرف المشارك من الاخرى مقدما ومقدم الكلية تاليا فاعلى
ذلك التقدير يصدق قولنا كلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق مقدم
الكلية لانه عين التقدير فكلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق الطرف
المشارك من الكلية لان الطرف المشارك من الكلية ان كان مقدم الكلية فذاك وان كان
تاليا واعتبر في المشاركة التالى الايجاب فكلما تحقق مقدم الكلية تحقق الطرف
المشارك منها فنضمها مع التقدير ليتج كلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق
الطرف المشارك من الكلية وكلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق المشارك
وكلما تحقق تحقق نتيجة التأليف فكلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق
نتيجة التأليف فنضم مع المقدمة الاخرى كيف ما كانت ليتج احد طرفي النتيجة
وكذلك يصدق كلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق الطرف الغير
المشارك من الكلية لان الطرف الغير المشارك من الكلية ان كان مقدما فذاك
وان كان تاليا فكلما تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق مقدم الكلية وكلما
تحقق مقدما تحقق الطرف الغير المشارك منها فكلما تحقق الطرف المشارك من
الاخرى تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية فنضمها الى قولنا كلما تحقق الطرف
المشارك من الاخرى تحقق نتيجة التأليف ليتج فديكون اذا تحقق نتيجة التأليف
تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وهو الطرف الاخر من النتيجة هذا اذا كانت
الكلية موجبة اما ان كانت سالبة لم يمكن ان يكون الطرف الغير المشارك منها مقدما
لاعتبار ايجاب المشاركة التالى فلا بد ان يكون تاليا فكلما تحقق الطرف المشارك
من الاخرى تحقق مقدم الكلية وليس البتة اذا تحقق مقدم الكلية تحقق الطرف الغير
المشارك منها فيتج ليس البتة اذا تحقق الطرف المشارك من الاخرى تحقق الطرف
الغير المشارك من الكلية فجعلها كبرى للملازمة المعطاة يتج قد لا يكون اذا تحقق نتيجة
التأليف تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وهو الطرف الاخر فنقول كلما تحقق
ملازمة مقدم الكلية للطرف المشارك من الاخرى تحقق احد طرفي النتيجة وكلما تحقق
الملازمة المذكورة تحقق الطرف الاخر من النتيجة فقد يكون اذا تحقق احد طرفيها

تحقق الطرف الآخر وهو المطلوب مثله في القسم الاول قد يكون اذا كان كل
 (ج ب فده) وكل كان (اب فوز) فعلى تقدير ملازمة كل (اب) لكل (ج ب)
 يصدق كلما كان كل (ج ب) فكل (اب) وكل كان كل (ج ب) فكل (ج ب)
 وكل (اب) وكل كان كل (ج ب) وكل (اب) فكل (ج ب) فكل كان كل
 (ج ب) فكل (ج ب) نضمه الى الصغرى لينتج قد يكون اذا كان كل (ج ب فده)
 وهو الاصغر وايضا نضم قولنا كلما كان كل (ج ب) فكل (اب) الى الكبرى
 لينتج كلما كان كل (ج ب فوز) نجعله كبرى للملازمة المعطاة ينتج قد يكون
 اذا كان كل (ج ب فوز) وهو الاكبر ومنهما تمحصل النتيجة وفي القسم الثاني قد يكون
 اذا كان (ده) فكل (ج ب) وكل كان (وز) فكل (اب) فعلى تقدير ملازمة
 (وز) لكل (ج ب) يصدق كلما كان لكل (ج ب فوز) نضمه مع الكبرى لينتج كلما كان
 كل (ج ب) فكل (اب) وكل كان كل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب) فكل (ج ب)
 لصغرى القياس فيلزم قد يكون اذا كان (ده) فكل (ج ب) وهو الاصغر ونجعلها
 ايضا كبرى للملازمة المقدرة ليصدق قد يكون اذا كان (وز) فكل (ج ب) وهو
 الاكبر وعلى هذا القياس وفي الكفاية بهذا الطريق نظر لان طرف النتيجة
 الحاصل باعتبار المقدمة الكلية جزئى في جميع الصور وان كانت مشاركة النالى
 لاستنتاجه من الشكل الاول بخلاف الطريق الاول فانها ان كانت مشاركة النالى
 كان الطرف الحاصل منها كليا لاستنتاجه من الشكل الاول (قوله ويجب ان يعلم)
 اشارة الى قواعده نافذة في المباحث الآتية منها ان جزئية مقسمة المنصلة الكلية في قوة
 كليته اى متى صدقت المنصلة الكلية ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى اما اذا
 كانت موجبة فلان المتدم الكلى ملزوم للجزئى والجزئى ملزوم للنالى فالتقدم الكلى
 ملزوم له واما اذا كانت سالبة فلان الجزئى اعم من الكلى وانما لم يستلزم الاعم شيئا
 اصلا لم يستلزمه الاخص اصلا فانه لو استلزمه جزئيا لاستلزمه الاعم جزئيا وقد
 فرضناها سالبة كلية هدف ومنها ان جزئية نالى السالبة الكلية في قوة كليته اى متى
 صدقت السالبة الكلية وتاليها جزئى صدقت وتاليها كلى لان العام اذا لم يلزم النسى
 اصلا لم يلزمه الاخص اصلا فانه لو لم يلزمه الاخص في الجملة لزمه العام في الجملة ومنها
 ان كلية نالى الموجبة الكلية في قوة جزئيتها لان الجزئى لازم للكلى ولما لم يلزم الاخص
 ولا فائدة لعبد الكلية في هاتين القوتين اتمتقهما في الجزئية ايضا ومنها ان كلية مقدم
 الجزئية في قوة جزئيتها اما في الموجبة فلان الخاص اذا استلزم شيئا جزئيا استلزمه
 العام كذلك فانه لو لم يستلزمه العام اصلا لم يستلزمه الخاص كذلك واما في السالبة
 فلان الخاص اذا لم يستلزم شيئا جزئيا لم يستلزمه العام كذلك فانه لو استلزمه العام
 كليا استلزمه الاخص كذلك او يمكن البيان فمهما بسلك النالى المتوسط المنقسم

ويجب أن يعلم ان
 جزئيتهم مقدم الكلية
 في قوة كليته وجزئية
 نالى السالبة الكلية
 في قوة كليته وكلية
 نالى الموجبة الكلية
 في قوة جزئيتها وكلية
 مقدم الجزئية في قوة
 جزئيتها وكلية نالى
 الموجبة الجزئية في قوة
 جزئيتها وجزئية نالى
 السالبة الجزئية في قوة
 كليته

وأن لم يشتمل المشاركون على تأليف منتج في شكل ماع رعاية القوى المذكورة وجب في القسم الأول كون أحدهما بعينه أو بكليته مع نتيجة ٣٠٧ * التأليف بينهما أو مع كلية عكسها منتجا لمقدم متصلة كلية وفي القسم الثاني

يجب كون نتيجة التأليف مع تالي إحدى المتصلتين المتوافقتين في الكيف نتيجة لتالي الأخرى أو كونها مع إحدى طرفي موجبة نتيجة لتالي سالبة وفي القسم الثالث والرابع يجب اما استنتاج المقدم كما في القسم الأول واما استنتاج الثاني كما في القسم الثاني من القسم الثاني والبرهان في الشكل من الثالث اما

نستنبه بعد والوسط في القسم الأول ملازمة نتيجة التأليف للمنتج من المشاركين مثاله كما كان لاشئ من (ج ب ف د) وقد يكون اذا كان كل (ب ا فوز) ينتج قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان لاشئ من (ج ا ف د) فقد يكون اذا كان لاشئ من (ج ا فوز) بيانه ان بتقدير ملازمة لاشئ من (ج ا) لكل (ب ا) يكون كل (ب ا) مستلزما

الكلى ومنها ان كلية تالي الموجبة الجزئية في قوة جزئيتها وقد ظهر بيانه ومنها ان جزئية تالي السالبة الجزئية في قوة كليته لان الاعم اذا لم يكن لازما في الجملة لم يلزم الاخص كذلك (قوله وان لم يشتمل) لما فرغ من شرائط النوع الاول وشايجه شرع في النوع الثاني وهو ما لا يشتمل المشاركون فيه على تأليف منتج لانتفاء شرط من شرائط الاستنتاج فبعد رعاية القوى المذكورة اي القواعد الست حسب ما قال في قوة كذا وقوة كذا يشترط في القسم الاول امر ان احدهما ان يكون إحدى المتصلتين كلية وثانيهما انه اذا اخذ احد المشاركين بنفسه او بكليته اي بفرض كليته ان لم يكن كلياً واخذ نتيجة التأليف بين المشاركين اي يقدر انها منتجان وان لم يكونا على تأليف منتج فتؤخذ نتيجتهما او اخذ عكس تلك النتيجة كلياً اي فرض عكسها كلياً وان لم يعكس بنفسها كلياً كان اخذ المشاركين بنفسه او بكليته المفروضة مع نتيجة التأليف او كلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدم متصلة الكلية وهذا الشرط مصرح به في الكتاب وفي قوله منتجا لمقدم متصلة كلية اشعار بالشرط الاول واما القسم الثاني فلا يحلوا اما ان يكون المتصلتان فيه متفقتين في الكيف او مختلفتين فان كانتا متفقتين فشرطه كون نتيجة التأليف مع تالي إحدى المتصلتين اي مع احد المتشاركين اذا المنا ركة هنا في التالى نتيجة للمشارك الاخر وان كانتا مختلفتين فشرطه ان تكون نتيجة التأليف مع احد طرفي الموجبة منتجا لتالي السالبة ففي القسم الاول شرط على التعيين وفي ثاني القسم الثاني شرط اخر على التعيين وفي القسمين الاخيرين يجب احاد الشرطين لاعلى التعيين اما استنتاج مقدم المتصلة متصلة كلية من احد المتشاركين بعينه او بكليته مع نتيجة التأليف او كلية عكسها كما في القسم الاول واما استنتاج تالي السالبة من نتيجة التأليف مع اخذ طرفي الموجبة كما في تالي التالى والبيان في الكل من الشكل الثالث الا فيما يستثنى بعد ولما كان اخذ الاوسط مختلفا في الاقسام اشير اليه على سبيل التفصيل فالأوسط في القسم الاول ملازمة نتيجة التأليف للمنتج من المشاركين اي المشار لك الذي كان بعينه او بكليته مع نتيجة التأليف او كلية عكسها منتجا لمقدم المتصلة الكلية فعلى تقدير الملازمة المعطاة كلما تحقق المشارك المنتج تحقق نتيجة التأليف وكلما تحقق اوليس البتة اذا تحقق المشارك تحقق الطرف الغير المشار لك من الكلية فقد يكون او قد لا يكون اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وهو احد طرفي النتيجة اما المقدمة الاولى فلا نهى عين التقدير واما النتيجة فلا نهى كما تحقق المشارك تحقق المشارك ونتيجة التأليف وكلما كان كذلك تحقق مقدم الكلية لانا فرضنا ان المشارك

لاشئ من (ج ا) و (لده) ايضا بواسطة لاشئ من (ج ب) المستلزم اياه وذلك ينتج الاصح من الثالث ويكون ايضا مستلزما لاشئ من (ج ا) كلياً (ولوز) جزئياً وذلك ينتج الاكبر من الثالث ومجموعهما ينتج المطلوب من الثالث من

مع نتيجة التأليف منتج لمقدم الكلية وكلما تحقق المشارك تحقق مقدم الكلية وكلما تحقق أوليس البتة اذا تحقق مقدم الكلية تحقق تأليها وهو الطرف الغير المشارك منها لان المشاركة بين المقدمين وكلما تحقق أوليس البتة اذا تحقق المشارك تحقق الطرف الغير المشارك من الكلية وكذلك كلما تحقق المشارك تحقق نتيجة التأليف واذا تحقق المشارك تحقق الطرف الغير المشارك من المقدمة الاخرى باحد الاسوار ففديكون او قد لا يكون اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق الطرف الغير المشارك من الاخرى وهو الطرف الاخر من النتيجة مثاله كل كان لاشي من (ج ب فده) وقد يكون اذا كان كل (ب افوز) انتج قديكون اذا كان قديكون اذا كان لاشي من (ج افده) فقد يكون اذا كان لاشي من (ج افوز) فالمتشاركان وهما لاشي من (ج ب) وكل (ب ا) ليسا متبطلين على شرائط الانتاج لسلبية صفري الاول واحد المتصلتين منهما وكلية احدى المتشاركين بعينه وهو كل (ب ا) مع نتيجة التأليف اعني لاشي من (ج ا) منتج لاشي من (ج ب) وهو مقدم المتصلة الكلية وعند هذا يظهر الانتاج لان تقدير ملازمة لاشي من (ج ا) لكل (ب ا) يستلزم الاصغر والاكبر اما استلزامه للاصغر فلان كل (ب ا) مستلزم لاشي من (ج ا) لانه عين ذلك التقدير ومستلزم ايضا (لده) اذ على ذلك التقدير كلما صدق كل (ب ا) صدق لاشي من (ج ا) وكل (ب ا) وكلما صدق كل لاشي من (ج ب) وكلما صدق كل (ب ا) فلاشي من (ج ب) فنضمد الى الصفري لينتج كلما كان كل (ب افده) واذا صدق كلما كان كل (ب ا) فلاشي من (ج ا) وكلما كان كل (ب افده) انتج من الشكل الثالث قديكون اذا كان لاشي من (ج افده) وهو الاصغر وايضا كل (ب ا) مستلزم لاشي من (ج ا) كلياً ولو (ز) جزئياً لانه عين الكبرى ينتج من الثالث قديكون اذا كان لاشي من (ج ا) (فوز) وهو الاكبر ومجموعهما منتج المطلوب من الثالث هذا اذا كان احد المتشاركين بعينه مع نتيجة التأليف منتجاً لمقدم الكلية واما اذا كان المشارك بكلية مع نتيجة التأليف منتجاً فالأوسط بعينه ذلك والبيان لا يختلف الا انه لا بد من رعاية قوة من القوى المذكورة فان استلزام المشارك الجزئي لنتيجة التأليف في قوة استلزام المشارك الكلي لها واما اذا كان احد المتشاركين مع عكس نتيجة التأليف الكلي منتجاً فالأوسط ملازمة عكس نتيجة التأليف الكلي للمشارك المنتج فعلى تقديرها يصدق طرفاً النتيجة اما احد طرفيها فلانه على ذلك التقدير المشارك مستلزم للعكس الكلي فهو مستلزم للمشارك والعكس الكلي وهما يستلزمان مقدم الكلية فالمتشارك مستلزم لمقدم الكلية وهو مستلزم أوليس مستلزم للطرف الغير المشارك منها فالمتشارك مستلزم للطرف الغير المشارك من الكلية او ليس نجعله كبرى لقوننا المتشارك ملازوم لنتيجة التأليف لان

وَالْأَوْسَطُ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي أَمَا فِي الْمَوْجِبِينَ فَسَلَبَ مِلَازِمَةُ الْمُنْتَجِ مِنَ الْمُتَشَارِكِينَ لِيَتَجَّ التَّأْلِيفُ مِثَالَهُ قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ (د ه) فَلَا شَيْءٌ مِنْ (ج ب) * ٣٠٩ * وَقَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ (و ز) فَكُلُّ (ب ا) يَتَجَّ قَدْ يَكُونُ

إذا كان ليس كلما كان
(د ه) فلا شيء من
(ج ا) فليس كلما كان
(و ز) فلا شيء من
(ج ا) بيانه ان بتقدير
ان يكون ليس البتة
إذا كان لا شيء من
(ج ا) فلا شيء من
(ج ب) يلزم الاصغر
لا نتاج ذلك التقدير
مع الصغرى اياه
من الثاني وذلك التقدير
كبرى ويلزم الاكبر
ايضا لان نتاج ذلك
التقدير وهو قولنا
ليس البتة اذا كان لا شيء
من (ج ا) فكل (ب ا)
مع الكبرى اياه من الثاني
وذلك اللازم كبرى
واما في السالبيين
فلا زمة المنتج
من المشاركين لنتيجة
التأليف مثاله ما سبق
الا ان المقدمتين سالبتان
والنتيجة تلك بعينها
بيانه ان بتقدير ملازمة
كل (ب ا) فلا شيء من
(ج ا) يلزم الاصغر
لاستلزام مقدمها حينئذ
تالي الصغرى بواسطة
القياس المنتج له ونتاج

التقدير انه ملازم لعكسها الكلي والنتيجة عكس عكسها فقد يكون او قد لا يكون اذا
وجد نتيجة التأليف وجد الطرف الغير المشترك من الكلية واما الطرف الآخر فلان
قولنا المشترك ملازم لنتيجة التأليف مع المقدمة الاخرى منتج له من الثالث وان جعلنا
الاولى في هذا القسم ملازمة نتيجة التأليف للمشارك المنتج كما اخذه المصنف لم يتم
البيان فكلما لمه ليس بمستقيم على الاطلاق (قوله والاولى) المقدمتان في القسم
الثاني اما ان تكونا متوافقتين في الكيف او مختلفتين فان كانتا متوافقتين فاما موجبتان
او سالبتان فان كانتا موجبتين فالاولى سلب ملازمة غير المنتج من المتشاركين
لنتيجة التأليف لاستلزامه طرفي النتيجة اما احدهما فلان ذلك التقدير وهو ليس البتة
اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق غير المنتج اذا جعلناه كبرى لاحدى المقدمتين الثالثة كلما
كان او قد يكون اذا كان الطرف الغير المشترك تحقق غير المنتج انتج من الشكل الثاني
ليس البتة او قد لا يكون اذا تحقق الطرف الغير المشترك تحقق نتيجة التأليف واما
الطرف الآخر فلان نتيجة التأليف اذا لم تستلزم غير المنتج اصلا وجب ان لا تستلزم
المنتج اصلا فانها لو استلزمت المنتج جزئيا فقد يكون اذا تحقق نتيجة التأليف تحقق
نتيجة التأليف والمنتج وكلما تحققت تحقق غير المنتج لانا فرضنا ان أحد المتشاركين مع
نتيجة التأليف منتج للمشارك الآخر فتكون نتيجة التأليف مستلزومة لغير المنتج جزئيا
والتقدير انها لا تستلزمه اصلا هف واذا صدق ليس البتة اذا تحقق نتيجة التأليف
تحقق المنتج ضمنا مع المقدمة الاخرى القائلة كلما كان او قد يكون اذا كان الطرف
الغير المشترك تحقق المنتج ينتج ليس البتة او قد لا يكون اذا كان الطرف الغير المشترك
تحقق نتيجة التأليف مثاله قد يكون اذا كان (د ه) فلا شيء من (ج ب) وقد يكون
اذا كان (و ز) فكل (ب ا) فقد يكون اذا كان ليس كلما كان (د ه) فلا شيء من
(ج ا) فليس كلما كان (و ز) فلا شيء من (ج ا) لانه على تقدير ليس البتة اذا كان لا شيء من
(ج ا) فلا شيء من (ج ب) يلزم الاصغر والاكبر اما لزوم الاصغر فلا نتاج ذلك
التقدير مع الصغرى اياه من الشكل الثاني هكذا قد يكون اذا كان (د ه) فلا شيء
من (ج ب) وليس البتة اذا كان لا شيء من (ج ا) فلا شيء من (ج ب) فقد
لا يكون اذا كان (د ه) فلا شيء من (ج ا) فهو الاصغر واما لزوم الاكبر فلان
لذلك التقدير لازما وهو قولنا ليس البتة اذا كان لا شيء من (ج ا) فكل (ب ا)
فانه لو لم يصدق على ذلك التقدير لصدق نقيضه وهو قد يكون اذا كان لا شيء من
(ج ا) فكل (ب ا) فقد يكون اذا كان لا شيء من (ج ا) فلا شيء من (ج ا) وكل
(ب ا) وكلما كان كذلك فلا شيء من (ج ب) فقد يكون اذا كان لا شيء من (ج ا) فلا
شيء من (ج ب) والمقدر خلافه هف واذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان لا شيء

استلزامه اياه مع الصغرى الاصغر من الثاني والصغرى صغرى وتلزم الاكبر ايضا لان نتاج ذلك التقدير مع الكبرى
اياه ومن الثاني والكبرى صغرى واما في المختلطتين فلازمة مقدم الموجبة لنتيجة التأليف مثاله ما سبق الا ان الصغرى ؟

سالبة جزئية والمجته
تلك بعينها الا
ان الاصغر سالب
والاكبر موجب بيانه
ان بتقدير ملازمة
(وز) للاثي من
(ج ا) يلزم الاصغر
لان مقدمها بواسطة
استلزام القياس المنتج
لتالي الصغرى يستلزم
قالى الصغرى وانهم مع
الصغرى ينتج الاصغر
من الثانى والصغرى
صغرى ويلزم الاكبر
ايضا لانه عكس ذلك
التقدير من

من (ج ا) فكل (ب ا) فجمعه كبرى لكبرى القياس لينتج ليس كلما كان (وز) فلا
شيء من (ج ا) وهو الاكبر وقد وقع في المتن بدل غير ايس المنتج المنتج من المتشاركين
وهو سهو وان كانت المقدمتان سالبتين فالأوسط ملازمة المنتج من المتشاركين
لنتيجة التأليف لصدق طرفي النتيجة ح اما احدهما فلا يستلزم نتيجة التأليف نتيجة
التأليف والمنتج واستلزامهما غير المنتج فيكون نتيجة التأليف مستلزمة لغير المنتج
واحدى المقدمتين ان الطرف الغير المشارك ليس يستلزم الغير المنتج فجمعهما صغرى
وتلك القضية اللازمة كبرى لنتج من الشكل الثانى ان الطرف الغير المشارك ليس
يستلزم نتيجة التأليف واما الاخر فلان ذلك التقدير اذا جعلناه كبرى للمقدمة القائلة
الطرف الغير المشارك لا يستلزم المنتج المنتج من الثانى ان الطرف الغير المشارك
لا يستلزم نتيجة التأليف مثاله ماسبق الا ان المقدمتين سالبتان والنتيجة هي بعينها
موجبة بيانه انه بتقدير ملازمة كل (ب ا) للاثي من (ج ا) يلزم الاصغر لاستلزام
مقدم تلك الملازمة وهو لاثي من (ج ا) تالى الصغرى وهو لاثي من (ج ب)
بواسطة القياس المنتج له فانه يصدق على ذلك التقدير كلما كان لاثي من (ج ا)
فكل (ب ا) فلا شيء من (ج ا) وكلما كان كذلك فلا شيء من (ج ب) فكلما كان
لا شيء من (ج ا) فلا شيء من (ج ب) فاذا جعلنا هذا الاستلزام كبرى لصغرى
القياس هكذا ليس كلما كان (د ه) فلا شيء من (ج ب) وكلما كان لاثي من (ج ا)
فلا شيء من (ج ب) المنتج من الثانى ليس كلما كان (د ه) فلا شيء من (ج ا) وهو
الاصغر ويلزم الاكبر ايضا لانا اذا جعلناه كبرى لكبرى القياس هكذا ليس كلما كان
(وز) فكل (ب ا) وكلما كان لاثي من (ج ا) فكل (ب ا) المنتج ليس كلما كان
(وز) فلا شيء من (ج ا) وهو الاكبر وان كانت المقدمتان مخاطبتين من الاجاباب
والسلب فالأوسط ملازمة مقدم الموجبة لنتيجة التأليف لانه يصدق ح طرفا النتيجة
اما احدهما فلان نتيجة التأليف ملزومة لتالى السالبة لانها ملزومة لمقدم الموجبة
وقد اشترط ان يكون احد طرفي الموجبة مع نتيجة التأليف منتج التالى السالبة فان كان
الطرف المنتج له من الموجبة هو المقدم فنقول كلما تحقق نتيجة التأليف تحقق
نتيجة التأليف ومقدم الموجبة وكلما تحققت تالى السالبة فنكلما تحقق نتيجة التأليف
تحقق تالى السالبة وان كان الطرف المنتج هو التالى فنقول كلما تحقق نتيجة التأليف
تحقق مقدم الموجبة فنكلما تحقق مقدم الموجبة تحقق تاليها فنكلما تحقق نتيجة التأليف
تحقق تالى الموجبة فنكلما تحقق نتيجة التأليف تحقق تالى السالبة بواسطة القياس
المذكور وح يجب اشتراط امر آخر وهو كون الموجبة كلية بخلاف ما اذا كان الطرف
المنتج مقدم الموجبة واذا ثبت استلزام نتيجة التأليف لتالى السالبة فجمعه كبرى لصغرى
السالبة لينتج من الثانى ان الطرف الغير المشارك لا يستلزم نتيجة التأليف واما الاخر

اذا كان لاشي * من
 (ج افده) فقد يكون
 اذا كان (وز) فلا
 شي * من (ج ا) بيانه
 ان بتقدير ملازمة
 لاشي * من (ج ا) لكل
 (ب ا) يلزمه الاصغر
 لانه حينئذ بتقدير كل
 (ب ا) يلزمه مقدمه
 وهو لاشي * من (ج ا)
 ويلزمه تاليه وهو (ده)
 لصدق القياس المنج
 لمقدم الصغرى
 المستلزم لتاليها وهو
 (ده) ويلزمه الاكبر
 ايضا لاننا نتاج ذلك
 التقدير مع الكبرى اياه
 من الاول والكبرى
 صغرى وان كانت
 الكبرى سالبة فالأوسط
 ملازمة المنج للنتيجة
 التأليف والمثال ماسبق
 الا ان الكبرى سالبة
 والنتيجة قد يكون اذا
 كان كلما كان لاشي *
 من (ج افده) فليس
 كلما كان (وز) فلا شي *
 من (ج ا) بيانه ان
 بتقدير ملازمة كل
 (ب ا) للاشي * من
 (ج ا) يستلزم لاشي *

من (ج ١) مقدم الصفري وهو تاليه من الاول وذلك التقدير ينتج مع الكبرى الاكبر من الثاني والكبرى صفري وان كانت النتيجة تالي الكبرى السالبة فالأوسط ملازمة النجم من المتساكين نتيجة التأليف مثاله كلما كان كل ٢

او قد يكون اذا كان الطرف الغير المشترك من الكبرى تحقق نتيجة التأليف مثاله كلما
كان لاشئ من (ج ب فده) وقديكون اذا كان (وز) فكل (ب ا) ينتج قديكون
اذا كان قد يكون اذا كان لاشئ من (ج افده) فقديكون اذا كان (وز) فلاشئ من
(ج ا) لانه بتقدير ملازمة لاشئ من (ج ا) لكل (ب ا) يلزم الاصغر لان كل (ب ا)
ح يستلزم مقدم الاصغر وهو لاشئ من (ج ا) فانه عين التقدير ويستلزم تاليه وهو (ده)
لصدق القياس المنتج لمقدم الصغرى فانه يصدق كلما كان (ب ا) او كل (ب ا) (ولاشئ من
(ج ا) وكل (ب ا) وهما يتيجان لاشئ من (ج ب) وهو مقدم الصغرى المستلزم
لتاليها وهو (ده) واذا استلزم كل (ب ا) لاشئ من (ج ا) فده) فقديكون اذا
كان لاشئ من (ج افده) وهو الاصغر ويلزم الاكبر ايضا لانا اذا جعلنا الكبرى القياس
صغرى وذلك التقدير كبرى اتيج قديكون اذا كان (وز) فلاشئ من (ج ا) وهو
الاكبر وان كانت الكبرى سالبة فالوسط ملازمة المنتج من المتشاركين نتيجة التأليف
لان نتيجة التأليف ح تستلزم مقدم الصغرى لماعرفت غير مرة ومقدم الصغرى
يستلزم تاليها وهو الطرف الغير المشترك منها اولا فنتيجة التأليف تستلزم الطرف
الغير المشترك من الصغرى اولا وهو الاصغر واذا جعلنا الكبرى وهي لبس البتة
او قد لا يكون اذا كان الطرف الغير المشترك منها تحقق المنتج صغرى وذلك التقدير
كبرى اتيج الاكبر مثاله ماسبق الا ان الكبرى سالبة والنتيجة قديكون اذا كان كلما
كان لاشئ من (ج افده) فليس كلما كان (وز) فلاشئ من (ج ا) اذ بتقدير
ملازمة كل (ب ا) لاشئ من (ج ا) يكون لاشئ من (ج ا) مستلزما لمقدم الصغرى
وهو مستلزم لتاليها اي (ده) فيكون لاشئ من (ج ا) مستلزما (لده) وهو
الاصغر وذلك التقدير يتيج مع الكبرى الاكبر من الشكل الثاني اذا جعلنا الكبرى
صغرى القسم الثاني ان يستتبع تالي الكبرى السالبة والا وسطه لازمة المنتج
من المتشاركين نتيجة التأليف ذعلى هذا التقدير تكون نتيجة التأليف ملازمة للنتيج
والمنتج ملازوما للطرف الغير المشترك من الموجبة فتكون نتيجة التأليف ملازمة
لطرف الغير المشترك منها وهو الاصغر وكذلك نتيجة التأليف ملازمة للمشارك
الاخر وهو تالي الكبرى والطرف الغير المشترك منها ليس بملزوم لتاليها يتيجان
من الثاني الاكبر مثاله كلما كان كل (ج ب فده) وليس كلما كان (وز) فبعض (ب ا)
يتيج قديكون اذا كان كلما كان كل (ج افده) فليس كلما كان (وز) فكل (ج ا)
بيانه انه بتقدير ملازمة كل (ج ب) لكل (ج ا) يلزم الاصغر لاستلزام مقدمه اي مقدم
الاصغر وهو كل (ج ا) على ذلك التقدير مقدم الصغرى وهو كل (ج ب) المستلزم
لتاليها وهو (ده) فيكون كل (ج ا) ملازوما (لده) ويلزم الاكبر ايضا لان تاليه اي
تالي الاكبر وهو كل (ج ا) يستلزم تالي الكبرى اذ كلما تحقق كل (ج ا) تحقق كل (ج ا)

٢ (ج ب فده) وليس
كلما كان (وز) فبعض
(ب ا) يتيج قديكون
اذا كان كلما كان كل
(ج افده) فليس كلما
كان (وز) فكل (ج ا)
بيانه ان بتقدير ملازمة
كل (ج ب) لكل
(ج ا) يلزم الاصغر
لاستلزام مقدمه
حيث ان مقدم الصغرى
المستلزم تاليه ويلزم
الاكبر ايضا لان تاليه
حيث ان يستلزم تالي
الكبرى وذلك يتيج
مع الكبرى اياه من
التاواني الكبرى صغرى
من

وكل (ج) وكلما تحقق بعض (اب) وكلما تحقق كل (ج ا) فتحقق بعض (ب ا) فجعله كبرى لكبرى القياس هكذا ليس كلما كان (وز) فبعض (اب) وكلما كان كل (ج ا) فبعض (اب) ينتج من الثاني ليس كلما كان (وز) فكل (ج ا) (قوله وحكم القسم الرابع) حكم القسم الرابع حكم القسم الثالث في الشرائط وانتاج المتصلة الجزئية وبيان الانتاج الا اذا كانت المقدمتان موجبتين كليتين وكان نالي الصغرى بعينه او بكليته مع نتيجة التأليف او عكسها كلياً منتجاً لمقدم الكبرى فانه ينتج الموجبة الكلية من الشكل الاول والاوسط ملازمة نتيجة التأليف لمقدم الصغرى فعلى هذا التقدير كما تحقق مقدم الصغرى فتحقق ناليها ونتيجة التأليف وكلما كان كذلك فتحقق مقدم الكبرى لان المفروض كذلك فكلما تحقق مقدم الصغرى فتحقق مقدم الكبرى وكلما تحقق مقدم الكبرى فتحقق ناليها وهو الطرف الغير المشترك منها فكلما تحقق مقدم الصغرى فتحقق الطرف الغير المشترك من الكبرى فجعلها كبرى للبالزمة المقدرة لنتيج من النيات قد يكون اذ تحقق نتيجة التأليف فتحقق الطرف الغير المشترك من الكبرى وهو الاكبر وكلما صدق التقدير المذكور صدق الاصغر لانه عين التقدير وكلما صدق الاصغر صدق الاكبر وكلما صدق التقدير المذكور صدق الاكبر والتقدير المذكور هو الاصغر فكلما صدق الاصغر صدق الاكبر وهو المطلوب مثاله كلما كان (ده) فكل (ج ب) وكلما كان بعض (ب ا) (فوز) ينتج كلما كان (ده) فكل (ج ا) ففديكون اذا كان كل (ج ا) (فوز) اذ بتقدير ملازمة كل (ج ا) (لده) يصدق كلما كان (ده) فكل (ج ا) وهو الاصغر وقد قلنا في الصغرى بان (ده) يستلزم كل (ج ب) وكلما كان (ده) فكل (ج ب) وكل (ج ا) وكلما كان كذلك فبعض (ب ا) وكلما كان (ده) فبعض (ب ا) فنضد الى الكبرى لينتج من الاول كلما كان (ده) (فوز) فجعله كبرى والملازمة المعطاة صغرى لينتج من الثالث قد يكون اذا كان كل (ج ا) (فوز) وهو الاكبر وهذا ما وجد ذكره حيث قال افهما نستنتيه بعد فان قلت نتيجة التأليف في هذا المثال بعض (ج ا) لان احد المتشاركين جزئى فكيف جعله كلياً فنقول احد المتشاركين وان كان جزئياً لكنه في قوة الكلى لانه مقدم متصلة كلية على ما عرفت من القوى المذكورة واعلم انه كفى ان يقال في بيان ذلك الانتاج انه على تقدير صدق المقدمتين كلما صدق الاصغر صدق الاكبر ولا احتياج الى تقدير نتيجة التأليف لمقدم الصغرى ولا الى تركيب القياس من الشكل الاول وذلك ظاهر هذا كله ما في بعض ضروب الشكل الاول ولا يخفى عليك بيان الضروب الباقية وضروب سائر الاشكال في الاقسام الاربعة بعد استحضار الشرط والضوابط الكلية في البراهين ويجب ان تذكر اننا اعتبر في الانتاج كون النتيجة بحيث يلزم المقدمتين وكونهما متساويتين في حد اوسط يناسب ان اي المقدمتان به المطلوب فلا بد من المحافظة على ذلك في استنتاج القيسة

وحكم القسم الرابع
حكم الثالث الا انه ينتج
الموجبة الكلية بعينه
ا وكليته مع نتيجة
التأليف اذ عكسها
كلياً كان نالي الصغرى
الموجبة الكلية منتجاً
لمقدم الكبرى الموجبة
الكليسة من الاول
والاوسط ملازمة
نتيجة التأليف لمقدم
الصغرى ولا يخفى
عليك بيانه وبيان
سائر الاشكال
والضروب في كل
قسم ويجب ان يعلم
انا نعتبر في الانتاج
كون النتيجة بحيث
يلزم من المقدمتين
بوصف يشار كهما
فيما يناسبان به المطلوب
فاذا عرفت انتاج
شيء مما لم يحكم بانتاجه
وقد راعيت الشرط
المذكور فالجواب
بالكتاب فان ذلك
ليس بياناً على دليل
الاعتقيل لعدم الاطلاع
على دليل الانتاج
من

القسم الثالث ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدهما غير تام * ٣١٤ * من الآخري وأما يكون ذلك اذا كان

المذكورة ثم ان عرفت انتاج بعض الاقيسة الذي لم يحكم باننتاجه وراعيت الشرط المذكور وهو يشارك المتقدمين في حد اوسط كان جزءاً من المتقدمين او من لتاليين او من مقدم احدهما وتالي الاخرى فالحق بالكتاب فان عدم الحكم بالانتاج ليس بناء على دلائل العقم بل لعدم الاطلاع على الانتاج (قوله القسم الثالث) القسم الاخير من الاقسام المنعقدة من الاقترانات المركبة من متصلتين ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدي المتصلتين غير تام من الاخرى وانما يكون تاماً من احدي المتصلتين اذا كان قضية وانما يكون غير تام من الاخرى اذا كان جزء جزء منها وانما يكون جزء جزء المتصلة قضية لو كان جزءاً لها شرطية فلا بد ان يكون احد طرفي احدي المتصلتين شرطية هي والمقدمة الاخرى تشارك في احد طرفيها وتلك الشرطية اما متصلة او منفصلة وعلى التقديرين اما ان يكون مقدم الصغرى او تاليها او مقدم الكبرى او تاليها فهذه ثمانية اقسام وينعقد في كل قسم منها الاشكال الاربعة والضروب مثاله كلما كان (جـ د) فكله كان (اب فوز) وكلما كان (وز) (فكه) انتج كلما كان (جـ د) فكلما كان (اب) (فكه) بيانه انه كلما صدق (جـ د) صدق التالى مع الكبرى وكلما صدق اصدق نتيجة التأليف وكذا صدق (جـ د) صدق نتيجة التأليف وحكم هذا القياس حكم القياس المؤلف من الجملي والمتصلة كقولنا كلما كان (اب فيجد) وكل (ده) ينتج كلما كان (اب فيجد) والبيان كالبيان الان المساركة ثمة حلية وهننا شرطية ونتيجة التأليف حصلت هنا من قياس شرطي مركب من متصلتين او متصلة ومنفصلة وثمة من قياس حلي فشرط انتاج وعدد الضروب في كل شكل في كل قسم انما يعرف من ثمة (قوله الفصل الثاني) القسم الثاني من اقسام الاقيسة الاقترانية الشرطية ما يتركب من المنفصلتين واقسامه ثمة لان الحد الاوسط اما جزء تام كل من واحدة من المتقدمتين او جزء غير تام من كل واحدة منهما او جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى القسم الاول ان يكون الحد الاوسط جزءاً تاماً من كل واحدة من المتقدمتين وهو على ستة اقسام لانهما اما حقيقتان او حقيقتية ومانعة الجمع او حقيقتية ومانعة الخلو او مانعة الجمع او مانعة الخلو وكيف ما كان لا يتغير بعض الاشكال عن بعض ولا الصغرى عن الكبرى ولا الاصغر عن الاكبر لان تمايز هذه الامور بحسب تمايز الحدود في المتقدمتين وهو منتف ههنا لم لا بد من النظر في الاقسام الستة على التفصيل النظر الاول فيما يتركب من الحقيقتين الحقيقيتين اما ان تكونا موجبتين اولاً فان كانتا موجبتين فاما ان تكونا كليتين اولاً فان كانتا موجبتين كليتين انتجتا متصلتين موجبتين كليتين من الطرفين وسالبتين مانعتي الخلو لان كل متصلة من المتصلتين يستلزم سالبة مانعة الجمع وسالبة مانعة الخلو من الطرفين لجواز الجمع بين الازم والملازم وحوال الخلو بينهما وسالبتين حقيقتيتين من الطرفين لان سلب

احدى طرفي احدي المتقدمتين شرطية هي والمقدمة الاخرى تشارك في احد طرفيها مثاله كلما كان (جـ د) وكلما كان (اب فوز) وكلما كان (وز فده) انتج كلما كان (جـ د) وكلما كان (اب فده) وحكم هذا القياس حكم المؤلف من الجملية والمتصلة الان المساركة ثمة حلية وهننا شرطية ونتيجة التأليف هنا من قياس شرطي وثمة من قياس حلي فشرط انتاج والضروب في كل شكل من كل قسم يعرف من ثمة من الفصل الثاني فيما يتركب من المتصلتين وهو ايضا على ثلاثة اقسام لان الاوسط اما جزء تام من كل واحدة منهما او جزء غير تام من الاخرى القسم الاول ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من كل واحدة منهما فان كانت المنفصلتان حقيقتيتين انتجتا متصلتين

من الطرفين لاستلزام كل واحد منهما نقيض الاوسط المستلزم الاخر وسالبتين مانعتي الجمع وما دى ٣ (م)

الشيخ لا يتجان لان
الطرفين ان تغايرا
كذبوا وان اتحدا
يتبع عناد الشيء
لنفسه وجوابه لان
ايهما ان تغايرا كذبوا
لجواز كون الطرفين
متساويين والوسط
نقيض احدهما
ويتقدير اقتصادهما
لا يتبع عناد الشيء
لنفسه بل لزومه لنفسه
ثم هذا البيان ان
بواسطة قياس يخالف
احدى مقصد متبه
قياس الاصل بمقد
واحد وكذا قياس
الخلف والنامع الشيخ
عما يكون الخالفة
بحدين كافي قياس
جزء الجوهر وان
كانت احدهما جزئية
مفصلة جزئية وان
كانت احدهما سالبة
فسالبة جزئية من
الطرفين مقدمها
هذا وتاليها ذلك او
عكسها والاتساوي
الطرفان ولزم العناد
الحقيقي وقال السالبة
السالبة الجزئية ولا يتبع
للاختلاف في التبعي

بعضه انما هو حجة
الجزء من

منع الجمع او سلب منع الخلو بينهما يستلزم صدق سلب الانفصال الحقيقي ثم لا خفاء
في انتاج هذا القياس متصلتين لان ملزومية احد الطرفين للآخر مغسيرة للزومية
الطرف الاخر فهما متصلتان مختلفتان بحسب المفهوم وما انتاج السالبتين منفصلتين
في ظهور فيه لان كل متصلة من تينك المتصلتين وان استلزمت منفصلة منهما لكن
لا مخالفة بينهما لعدم امتياز مقدمها عن تاليها بحسب الطبع اللهم الا ان اريد التعدد
بمجرد الوضع لكنه بعيد عن اختيار الرجل العلي على ان الملازمة بين الشئيين لا يقتضي
جواز الخلو عنهما لجواز ان يكون اللازم او الملزوم شاملا لجميع الموجودات المحققة
والمقدرة فان قلت لو كان بين اللازم والملزوم منع الخلو ولا يستلزم نقيض اللازم
عين الملزوم وانه باطل قلنا لانم انه باطل فان نقيض اللازم اذا كان من الامور الشاملة
يكون محلا فلا بد في استلزامه محالا آخر ورد عليه ان نقيض اللازم لو استلزم الملزوم
لاستلزم نقيض اللازم عين اللازم فيكون بين اللازم والملزوم منافاة وانه محال قال
الشيخ القياس المؤلف من الحقيقة لا يتبع لان الطرفين اعني الاصغر والكبير في الوضع
اما ان تغايرا او اتحدا فان تغاير لم يخل من ان يكون الاوسط نقيضا لكل منهما
اولا يكون والاول باطل لاستحالة مناقضة الشيء الواحد لشئيين والثاني اما ان لا يكون
نقيضا لشيء منهما او يكون نقيضا لواحد منهما دون الآخر والاول يقتضي كذب
المتصلتين لا مكان اجتماع طرفيهما او ارتفع عهما والثاني يقتضي كذب احدهما
والتقدير خلافة هف وان اتحدا يلزم عناد الشيء لنفسه لان الاكبر معاند للاوسط
والاوسط معاند للاصغر فيكون الاكبر معاندا للاصغر اي نفسه والجواب انا لانم
ان الطرفين ان تغايرا كذبت احدي المتصلتين قوله لان الاوسط ان لم يكن نقيضا
لاحد الطرفين كذبت المتصلة المركبة منهما قلنا لانم وانما يكون كذلك لو وجب
تركيب المتصلة من الشيء ونقيضه وليس كذلك لجواز تركيبها من الشيء ومساوي
نقيضه فلم لا يجوز ان يكون تركيب كل متصلتين من الشيء ومساوي نقيضه او يكون
تركيب احدهما من النقيضين والاخرى من الشيء ومساوي النقيض سلمناه لكن لانم
انهما او اتحدا لزم عناد الشيء لنفسه بل لزوم الشيء لنفسه وهو ظاهر هكذا نقلوا
عن الشيخ واعتضوا عليه والمذكور في كتاب النقاء لبس ذلك بل ان الحقيقتين
لاننتجان حقيقة لان الطرفين ان اتحدا عاند الشيء نفسه وان تغايرا كذبت المتصلتان
لوجود قسم ثالث خارج عن طرفيهما واورد على بيان انتاج هذا القياس المتصلتين
انه بيان بواسطة قياس يخالف مقدماته مقدمات اصل القياس في الحدود فان الاوسط
فيه نقيض الاوسط في اصل القياس والمعتبر في القياس استلزامه النتيجة بالذات
لا بواسطة مقدمة غريبة تخلف حدود القياس على ما صرح الشيخ به في عدم قياسية
جزء الجوهر بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر ومالبس بجوهر لا بوجوب ارتفاعه

ارتفاع الجوهر حيث كان الاستلزام بواسطة قولنا وكلما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
فهو جوهر فانه يخالف بمحدوده حدود القياس اجاب بان المراد بالمقدمة الغربية
ما يخالف بمحدوداتها حدود احدى مقدمتي القياس لا ما يخالف بمحدوداتها حدود احدى
مقدمتي القياس فاننا لو فسرناها به لزم ان لا يكون الخالف ولا العكس من الطرق
المصححة للنتائج لانه اذا قيل ان لم يصدق لاشئ من (ج) فبعض (ج) وهو مع كل
(اب) يتبع نقبض لاشئ من (ج ب) فهذا البيان بواسطة نقبض النتيجة وهو
مخالف لا احدى مقدمتي القياس في احد الحدين والاخرى في الحد الاخر وكذلك العكس
مخالف لكل من مقدمتي القياس في احد الحدين اما لو فسرنا ما يخالف بكل من حديها
احدى احدى مقدمتي القياس خرج طريق استلزام جزء الجوهر لان عكس النتيجة مخالف
بحدوده حدود احدى المقدمتين وهى المقدمة الثانية ودخل العكس والخالف لعدم
مخالفتيهما بالحدين لاحدى المقدمتين وكذا الطريق الذى سلكناه ههنا ضرورة ان كل
واحدة من مقدمتي القياس المتوسطة لا تخالف احدى مقدمتي اصل القياس الا بحد
واحد والى هذا الجواب اشار بقوله ثم ان هذه البيانات بواسطة قياس الى آخره
ومن الناس من قال المراد بالمقدمة الغربية ما لا يكون شئ من حديه مذكورا في القياس
وهو كما يدخل تلك البيانات في اعتبار القياسية لذلك يدخل البيان بعكس النقض
والمقدمة الاجنبية ايضا واعلم ان المناقشة في مثل هذه المقامات بعزل عن التحصيل
فانها لفظية لاثباتها على تعريف القياس فانه ان عرف بما لا يخرج امثال هذه البيانات
عن دائرة الاعتبار كان المركب من الحقيقتين قياسا والمتصلات والمفصلات المذكورة
نتائج والافهو ملزوم وهى لوازم وحينئذ يكون الفرض من وضع الفصل بيان
الاستلزام لا القياسية هذا اذا كانت الحقيقتان موجبتين كليتين اما اذا لم تكونا
كليتين فاما ان تكونا جزئيتين او احدهما جزئية والاخرى كلية فان كانت
احدهما جزئية فقط انتج القياس متصليين جزئيين مقدم احدهما طرف
الجزئية والى طرف الكلية والاخرى عكس الاولى اما الاولى فتعين البرهان
المذكور وهو ان طرف الجزئية يستلزم نقبض الاوسط ونقبض الاوسط
مستلزم طرف الكلية واما الثانية فلا نفكس الاولى اليها اولتاجهما عن الشكل
الثالث والاوسط نقبض الاوسط الا لذلك البرهان لصيرورة كبرى الشكل الاول
جزئية ويلزم منه استلزام القياس للمفصلات الست جزئية وان كانت الحقيقتان
جزئيتين فلا انتاج لجواز ان يكون زمان معاندة الاوسط لاحد الطرفين غير
زمان معاندة لاطرف الاخر فلا يحصل بين المقدمتين ارتباط نتائج وان لم تكن
الحقيقتان موجبتين فاما ان تكونا سالبتين او تكون احدهما سالبة فقط فان كانتا
سالبين فلا انتاج ايضا بل لو ان لا يعاند الشئ الواحد كالجسم اللازمين كالبشر

ان كانت مع الحقيقية مانعة الجمع او مانعة ٣١٧ * اخلو لزم متصلة كلية من الطرفين مقدمها من غير

الحقيقية في الاول

ومن الحقيقية في الثاني

لما عرفت ولا تنعكس

والا صار غير الحقيقية

حقيقية ولان نقبض

الاوسط اعم من طرف

مانعة الجمع اخص من

طرف مانعة اخلو

وجو بان فسرت

غير الحقيقية بما يقابل

الحقيقية او جوازا

ان فسرت بما يعهما

وان كانت احدا هما

جزئية فجزئية من

الطرفين كيف كان

مقدمها لكن مانعة

الجمع ان كانت هي

الكلي لم يلزم بالذات

الامن نقبض الطرفين

من الاول او الثالث

والاوسط الاوسط ثم

يرتد الى المتصلة

من الطرفين وان كانت

الحقيقية سالبة لم تنتج

لجواز عدم الانفصال

الحقيقي بين احدهما

المتعاندين ثبوت نقبض

الاخر ولازمه المساوي

وان كانت السالبة

غيرها انتجت متصلة

سالبة جزئية مقدمها

من مانعة الجمع في الاول

والحقيقية في الثاني

والناطق ولا للتعاندين كالا نسان و الا انسان فيصدق السالبتان مع ان الحق
التلازم في الاول والتعاند في الثاني وان كانت احدا هما سالبة فقط انتج احدي
متصلتين سالبتين جزئيتين لا على التعيين متدم احداهما طرف الموجبة وتايها طرف
السالبة والاخرى عكسها فانه ان كذب المتصلتان صدق نقبضا هما فيكون كل من
الطرفين لازوما للاخر فيكونان متساويين وحينئذ كذبت السالبة المنفصلة لان الاوسط
معاندا لاحد الطرفين عنادا حقيقيا فيكون معاندا للطرف الاخر ضرورة ان ما يعاندا احد
المتساويين يكون معاندا للمساوي الاخر فيلزم العناد الحقيقي بين جزئي السالبة وانما لم تنتج
احدا هما على التعيين لجواز تحقق الملازمة الكلية بين ما يعاندا الشيء وبين ما لا يعانده
كالا نسان فانه يستلزم الا لفرس كليا مع انه يعاندا الا ناطق والا لفرس لا يعانده
قال الشيخ المنفصلة السالبة الجزء لا تنتج للاختلاف الموجب لاعم فان القياس
يصدق تارة مع التعاند بين الطرفين كتقولنا ما ان يكون الاثنان فردا او زوجا وليس
البتة اما ان يكون زوجا اولافردا والحق التعاند بين فردية الاثنين ولا فرديتهما
واخرى مع الاتماند بينهما كما اذا بدلنا الكبرى بقولنا وليس البتة اما ان يكون زوجا
اولا خلا والحق التعاند بين كون الاثنين فردا وبين عدم كونه خلا قال المصنف
هذا ينفي انتاج السالبة الموجبة الجزء ايضا لانا اذا بدلنا لكبرى في القياس الاول
بقولنا وليس البتة اما ان يكون زوجا او منقسما بمتساويين وفي القياس الثاني بقولنا
وليس البتة اما ان يكون زوجا او عددا لزم الاختلاف وظاهر هذا الكلام الاعتراض
على الشيخ حيث خصص العم بالسالبة الجزء فانه عام لكن الشيخ ذكر في السقاء عقيب
بيان عقم السالبة الجزء بلا فصل ان السالبة ذات الموجبتين ايضا بهذه الصفة ولورد
الاختلاف بالامثلة التي ذكرنا فلان وجبه للاعتراض عليه بما ذكره اللهم الا ان يقال
لما بين الاختلاف في السالبة الجزء لم تكن حاجة الى بيانه في الموجبة الجزء لان الانتاج
وعدم الانتاج لا يختلفان بايجاب الاجزاء وسلبها وحينئذ يكون له وجه ما للنظر الثاني
فيما يتركب من الحقيقية وغيرها (قوله وان كانت مع الحقيقية) ان كانت الحقيقية
ومانعة الجمع او مانعة اخلو موجبتين كليتين لزم متصلة كلية مقدمها من غير الحقيقية
وتايها من الحقيقية في الاول اي في خلط الحقيقية مع مانعة الجمع ومقدمها من الحقيقية
وتايها من مانعة اخلو في الثاني اي في خلط الحقيقية مع مانعة اخلو اما في الاول فلاستلزام
طرف مانعة الجمع نقبض الاوسط واستلزام نقبض الاوسط طرف الحقيقية واما في الثاني
فلاستلزام طرف الحقيقية نقبض الاوسط واستلزام طرف مانعة اخلو ولا تنعكس اي لا يلزم
في الاول متصلة مقدمها من الحقيقية وفي الثاني متصلة مقدمها من مانعة اخلو فانه لو انعكس
يلزم تساوي الطرفين واحداهما معاندا للاوسط عنادا حقيقيا فالمساوي الاخر يعانده
كذلك فيعكس غير الحقيقية حقيقية ولان نقبض الاوسط اعم من طرف مانعة الجمع

والا كذبت السالبة من غير عكس لجواز كون نقبض الاوسط اخص من طرف مانعة الجمع واعم من طرف مانعة اخلو تن

واخص من طرف مانعة الخلو اما وجوبها ان فسرنا بما يقابل الحقيقة اي بالتفسير
الاخص او جوازها ان فسرنا بالتفسير الاعم الشامل للحقيقة وغيرها فان نقيض الاوسط
حينئذ كما يجوز ان يساوى طرف غير الحقيقة كذلك يجوز ان يكون اعم او اخص
لكن نقيض الاوسط مساو لطرف الحقيقة فيكون طرف الحقيقة اعم من طرف
مانعة الجمع واخص من طرف مانعة الخلو فلا يستلزم طرف مانعة الجمع ولا يستلزمه
طرف مانعة الخلو كليا وان كانت احدى المقدمتين الموجبتين جزئية فهي اما الحقيقة
او غيرها وهو اما مانعة الجمع او مانعة الخلو فالاقسام اربعة وفي ثلثة الاقسام وهو
الحقيقة الكلية مع مانعة الجمع الجزئية والحقيقة مع مانعة الخلو الكلية والجزئية يلزم
متصلة جزئية من الطرفين كيف كان مقدمها اي سواء كان متدهها من الحقيقة
او غيرها اما في الاول فلان طرف مانعة الجمع يستلزم طرف الحقيقة جزئيا بعين الدليل
المذكور في الكليتين وبالعكس لان نقيض الاوسط يستلزم طرف الحقيقة كليا وطرف
مانعة الجمع يستلزم نقيض الاوسط جزئيا ينتج من الشكل الرابع استلزام طرف
الحقيقة لطرف مانعة الجمع جزئيا واما في الثاني فلان طرف الحقيقة يستلزم طرف
مانعة الخلو بعين الدليل المذكور وبالعكس ذلك لان نقيض الاوسط يستلزم طرف
مانعة الخلو كليا وطرف الحقيقة جزئيا ينتج من الشكل الثالث استلزام طرف مانعة
الخلو لطرف الحقيقة واما في الثالث فلا استلزام نقيض الاوسط طرف الحقيقة كليا
وطرف مانعة الخلو جزئيا ينتج من الثالث استلزام طرف الحقيقة لطرف مانعة الخلو
وعكسه ايضا اذا بد لنا الصغرى بالكبرى ويمكن الاستدلال على العكس بالعكس
المتصلة اللازمة ولا ارى سببا في ان هذه النتائج كما يلزم على تقدير جزئية احدى
المقدمتين يلزم ايضا على تقدير كليتها لان لازم الاعم لازم الاخص فالتعريض لهما
ههنا بخلافه ثمة لا وجه له اللهم الا ان يقال قد اعتبر في نتائج المنفصلات موافقتها
ايها في الكم لكن هذه المحافظة يجب ان لا يحافظ عليها واما في الرابع وهو الحقيقة
مع مانعة الجمع الكلية فلم يلزم منه بالذات المتصلة جزئية من نقيض الطرفين
من الاول والثالث والاوسط الاوسط اما من الاول فلا استلزام نقيض طرف الحقيقة
الاوسط جزئيا واستلزام الاوسط نقيض طرف مانعة الجمع كليا واما من الثالث
فلا استلزام الاوسط نقيض طرف الحقيقة جزئيا واستلزامه نقيض طرف مانعة الجمع
كليا وبالعكس ذلك يتبين من الثالث والرابع فان قات الاتصال بين نقيض الطرفين
ليس نتيجة القياس لوجوب ان لا تكون حدود النتيجة مخالفة لحدود القياس فاجواب
ان حد القياس لا يسع بموافقة حدود النتيجة بل المعتبر ليس الا استلزام القياس
للا نتيجة بالذات وهو متحقق ههنا واجاب بان تلك المتصلة ترد الى مفصلة جزئية
من الطرفين اذ المتصلة من النقيضين تستلزم المفصلة المانعة الجمع من نقيض الاوسط

وعين الملزوم المستلزم للمتصلة من الطرفين وايضا يستلزم المانعة الخلو من نقبض
الملزوم وعين اللازم المستلزم للاتصال بين الطرفين وفيه نظر لان ذلك يوجب
انعكاس المتصلة الجزئية كنعفسها بعكس النقبض مع دلالة النقبض على عدم انعكاسها
وايضا استلزام القياس لهذه المتصلة بواحدة المتصلة من النقبضين وهي مقدمة
غريبة لم يحتفظ فيها شيء من حدود القياس فلا يكون نتيجة له وان كانت احدى
المقدمتين سالبة فالسالبة اما هي الحقيقية او غيرها فان كانت سالبة الحقيقية لم ينتج
القياس اما اذا كانت مع مانعة الجمع فلصدق القياس مع تعاند الطرفين تارة ولاتعاند هما
اخرى اما مع التعاند فلجواز سلب الانفصال الحقيقي بين احد المتعاندتين ثبوت اى بين
احد طرفي مانعة الجمع ونقبض الاخر اذا حدد طرفي مانعة الجمع اخص من نقبض
الاخر فيكون بينهما ملازمة فلا يكون بينهما انفصال حقيقي وحينئذ يصدق السالبة
الحقيقية من احد الطرفين ونقبض الآخر والموجبة المساوية للجمع من الطرفين
والاوسط احد الطرفين مع التعاند الحقيقي بين الطرفين الآخر ونقبضه واما مع
عدم تعاند هما فلجواز سلب الانفصال الحقيقي بين احد طرفي مانعة الجمع ولازم الطرف
الاخر المساوى له ومانعة الجمع من الطرفين صادقة والحق الملازمة بين
الطرف الاخر ولازمه المساوى وانما قل لجواز عدم الانفصال دون الوجوب لان
مانعة الجمع اذا اعتبرت بالتفسير الاعم جاز صدق الانفصال الحقيقي بين احد طرفيها
ولازم الطرف الآخر المساوى له ضرورة ان مساوى المعاند معاند واما اذا كانت
السالبة الحقيقية مع مانعة الجواز سلب الانفصال الحقيقي بين احد المتعاندتين
عندما اى احد طرفي مانعة الخلو ونقبض الطرف الآخر اذ كل من طرفيها اعم
من نقبض الآخر فلا يكون بينهما انفصال حقيقي فيصدق السالبة الحقيقية
من احد طرفي مانعة الخلو ونقبض الطرف الاخر مع مانعة الخلو من الطرفين
والحق التعاند بين الطرفين الآخر ونقبضه وجواز سلب الانفصال الحقيقي
بين احد طرفي مانعة الخلو ولازم الطرف الآخر المساوى له فيصدق المنفصلتان
والحق التلازم بين الطرفين الآخر ولازمه وان كانت السالبة غير الحقيقية اتحت
متصلة سالبة جزئية مقدمها من مانعة الجمع في الاول اى في خلط الحقيقية مع مانعة الجمع
ومن الحقيقية في الثانى اى في خلطها مع مانعة الخلو ولازم كذب السالبة الغير الحقيقية
اما اذا كانت مانعة الجمع فلانه اذا صدق ايس البتة اما ان يكون (اب اوجد) مانعة
الجمع ودائما اما ان يكون (جد او هن) حقيقة فيصدق قد لا يكون اذا كان
(اب فهز) والا اصدق نقبضه وهو قولنا كلما كان (اب فهز) ويصدق بحكم
الحقيقية كلما كان (هن) لم يكن (جد) فكلما كان (اب) لم يكن (جد) فيكون بين
(اب وجد) منع الجمع فكذب السالبة المانعة الجمع واما اذا كانت مانعة الجواز فلانه

لأنه يصدق النتيجة في المثال المذكور والسالبة مانعة الخلو صدق كما كان (هز فاب)
 ويلزم الحقيقة كما لم يكن (جد فهز) وكما لم يكن (جد فاب) فيكون بين (جد فاب)
 منع الخلو فكذب السالبة المانعة الخلو ولا يعكس أي لا يلزم متصلة جزئية مقدمها
 من الحقيقة في الأول ومن مانعة الخلو في الثاني لجواز كون نقيض الأوسط الذي هو
 طرف الحقيقة اخص من طرف مانعة الجمع واعم من طرف مانعة الخلو فيصدق السالبة
 المانعة الجمع لأن مانعة الجمع موجبة إنما يصدق إذا كان نقيض كل واحد من طرفيها
 اعم من الطرف الآخر فإذا كان نقيض أحد طرفيها وهو نقيض الأوسط اخص
 لم يصدق مانعة الجمع موجبة فيصدق سالبها والحقيقة الموجبة مع كذب عدم استلزام
 طرف الحقيقة الذي هو نقيض الأوسط لطرف مانعة الجمع جزئياً للزوم الأعم للاخص
 كلياً وكذا يصدق السالبة المانعة الخلو لأن مانعة الخلو الموجبة لا تصدق إلا إذا كان
 نقيض كل واحد من طرفيها اخص من الطرف الآخر فإذا كان نقيض أحد طرفيها
 اخص نقيض الأوسط اعم لم يصدق سالبها فيصدق السالبة المانعة الخلو والموجبة
 الحقيقة مع كذب عدم استلزام طرف مانعة الخلو لطرف الحقيقة الذي هو نقيض
 الأوسط جزئياً لاستلزام الأخص الأعم كلياً ولتقابل أن يقول إذا صدق دائماً أما أن يكون
 (اب اوجد) حقيقة وليس البتة أما أن يكون (جد اوهز) مانعة الجمع فليصدق
 قد لا يكون إذا كان (اب فهز) والا فكلما كان (اب فهز) ويلزم الحقيقة كما كان
 (اب) لم يكن (جد) ويتجهان من الثالث فديكون إذا كان (هز) لم يكن (جد)
 فيكون بين (هز وجد) منع الجمع جزئياً وقد كان ليس البتة أما أن يكون (جد اوهز)
 مانعة الجمع هف وكذلك إذا فرضنا السالبة في المثال مانعة الخلو وجب أن يصدق
 قد لا يكون إذا كان (هز فاب) والا فكلما كان (هز فاب) نقيض كبرى لقولنا
 كما لم يكن (جد فاب) ينتج ما يعكس إلى قولنا قد يكون إذا لم يكن (جد فهز) فيكون
 بين (جد وهز) منع الخلو فيلزم كذب السالبة المانعة الخلو النظر الثالث فيما
 يتركب من مانعتي الجمع أو مانعتي الخلو (قوله وإن كانت المنصتان) مانعتا الخلو
 أو مانعتا الجمع أن كانتا موجبتين كليتين أو كان أحدهما كلية لزممت متصلة موجبة
 جزئية من الطرفين في الأول أي في مانعتي الخلو مقدمها أي طرف كل من الثالث والأوسط
 نقيض الأوسط فإن نقيض الأوسط يستلزم أحد الطرفين كلياً والطرف الآخر كلياً
 أو جزئياً ومن نقيض الطرفين في الثاني أي في مانعتي الجمع من الثالث والأوسط عين
 الأوسط لاستلزام الأوسط نقيض أحد الطرفين كلياً ونقيض الطرف الآخر كلياً أو جزئياً
 ولا يلزم هذه المتصلة كلية لجواز كون كل من الطرفين أو نقيض الطرفين اعم من
 الآخر من وجه فلا يصدق الملازمة الكلية بينهما إلا في مانعة الخلو فتقولنا دائماً
 أن يكون هذا الشيء لحيواً أو لا شجر أو دائماً أن يكون لا شجر أو لا حيوان أو دائماً

وإن كانت منفصلتان
 مانعتي الخلو ومانعة
 الجمع لزممت متصلة
 جزئية من الطرفين
 في الأول والأوسط
 نقيض الأوسط ومن
 نقيضيهما في الثاني
 والأوسط عين
 الأوسط لا كلية لجواز
 كون كل واحد من
 الطرفين اعم من
 الآخر من وجه
 وإن كانت أحدهما
 سالبة سالبة جزئية
 من الطرفين فيهما
 مقدمها من الموجبة
 في الأول ومن السالبة
 في الثاني والا كذب
 السالبة ولا يعكس
 لجواز كون طرف
 الموجبة اعم من طرف

وان كانت المنفعة صلتان احدهما مانعة للجمع ٣٢١ والاخرى مانعة للخلو لزمت متصلة كلية من الطرفين

مقدمها من مانعة الجمع
من الاول من غير
عكس والا لصارتا
حقيقتين ولان نقبض
الايوسط اعم من طرف
مانعة الجمع واخص
من طرف مانعة الخلو
وجوبا وجوازا
وان كانت احدهما
جزئية فان كانت مانعة
الجمع فجزئية من
الطرفين من الثالث
والايوسط نقبض
الايوسط والا ف
نقبضهما والايوسط
عين الاوسط وان
كانت احدهما سالبة
لم تنتج لان الاخص
من نقبض الشئ
قد يكذب مع نقبضه
ولازمه المساوي
والاعم من نقبضه
قد يصدق معهما فلم
ينتج الاتصال
والانفصال ومقابلهما
وانت تعلم مذكرنا انه
يشترط في انتاج هذه
الاقسام ايجاب المقدمتين
وكلية احدهما وكون
السالبة منافية للموجبة
عند اتحاد الطرفين

مانعة الجمع فكقولنا هذا الشئ اما حيوان او شجر واما شجر او حجر مع كذب قولنا كلما كان
لاحيا نانا كان لاحجرا وان كانت احدى المنفصلتين سالبة لزمت سالبة جزئية من
الطرفين مقدمها من الموجبة في الاول ومن السالبة في الثاني والا كذبت السالبة اما
في الاول فلانه اذا صدق دائما اما (اب) او (جد) وليس البتة اما (جد) او
(هن) مانعة الخلو صدق قد لا يكون اذا (اب فهن) والا فكلمنا كان (اب فهن)
نتجمله كبرى للزم الموجبة وهو كلما لم يكن (جد فاب) ليتج كلما لم يكن (جد فهن)
فيكون بين (جدو هن) منع الخلو فتكذب السالبة واما في الثاني فلانه لو لم يصدق
في المثال والمقدمتان مانعتا الجمع قد لا يكون اذا كان (هن فاب) فكلمنا كان (هن فاب)
ولازم الموجبة كلما كان (اب) لم يكن (جد) يتج كلما كان (هن) لم يكن (جد)
فبين (جدو هن) منع الجمع فالسالبة كاذبة ولا يعكس اي لا يلزم متصلة مقدمها من
السالبة في الاول لجواز ان يكون طرف الموجبة اعم من طرف السالبة في مانعة الخلو
كقولنا دائما اما ان يكون هذا الشئ لا انسانا ولا فرسا وليس البتة اما ان يكون لا فرسا
او لاحيا وانا مع صد استلزام الاخص وهو طرف السالبة للاعم وهو طرف الموجبة كليا
ومقدمها من الموجبة في الثاني لجواز كون طرف الموجبة اخص من طرف السالبة في مانعة
الجمع وامتناع سلب ملازمة الاعم للاخص كقولنا دائما اما هذا الشئ انسان او فرس
وليس البتة اما فرس او حيوان مع كذب قد لا يكون اذا كان انسانا كان حيوانا النظر
لرابع في المركب من مانعة الجمع والخلو وهو اخر الاقسام (قوله وان كانت المنفصلتان)
مانعة الجمع ومانعة الخلو وان كانتا موجبتين كائيتا انتج القياس المركب منها متصلة
كلية من الطرفين مقدمها من مانعة الجمع وتاليها من مانعة الخلو من غير عكس اما الاول
فلا يستلزم طرف مانعة الجمع نقبض الاوسط واستلزام نقبض الاوسط طرف مانعة
الخلو وانتاج هذين الاستلزامين من الشكل الاول استلزام طرف مانعة الجمع لمانعة
الخلو واما الثاني فلانه لو تمثقي العكس لكان الطرفين متساويين واحدهما لازم لنقبض
الاوسط والاخر ملزوم له فيكون كل منهما مساويا لنقبض الاوسط فتقلب المقدمتان
حقيقتين اتركب كل منهما حيثئذ من الاوسط ومساوي نقبضه ولان نقبض الاوسط
اعم من طرف مانعة الجمع واخص من طرف مانعة الخلو وجوبا وجوازا فيكون طرف
مانعة الخلو اعم من طرف مانعة الجمع فلا يستلزم وان كانت احدهما جزئية فان كانت
الجزئية مانعة الجمع فالنتيجة متصلة جزئية من الطرفين من الاول والايوسط نقبض
الاوسط فان طرف مانعة الجمع يستلزم نقبض الاوسط جزئيا ونقبض الاوسط يستلزم
طرف مانعة الخلو كليا او من الثالث كما في بعض النسخ فان نقبض الاوسط مستلزم
لطرف مانعة الجمع جزئيا لانه اعم منه واطرف مانعة الخلو كليا وعكس هذه النتيجة
ايضا لازم من الرابع او من الثالث وان كانت الجزئية مانعة الخلو فالنتيجة متصلة من

القسم الثاني ان يكون الاوسط جزءاً غير تام من كل واحدة منهما وشرط انتاجه ايجاب المقدمتين وتنتج
الخلو منهما وكلتي احدهما واشتغال المتشاكركين ٣٢٢ على تأليف منتج والنتيجة مانعة الخلو من

نقيض الطرفين من الاول والاسط عين الاوسط لاستلزام نقيض طرف مانعة الخلو
الاوسط جزئياً واستلزامه نقيض طرف مانعة الجمع كلياً او من الثالث لاستلزام الوسط
نقيض طرف مانعة الخلو جزئياً لانه اعم منه ونقيض طرف مانعة الجمع كلياً والعكس
يبتين من الرابع او من الثالث وان كانت احدى المنفصلتين سالبة لم ينتج القياس الاتصال
ولا الانفصال ولا مقابليهما اما اذا كانت السالبة مانعة الخلو فلصدق القياس بارة
مع تعاند الطرفين واخرى مع تلازمهما اما مع التعاند فلان الاخص من نقيض الشيء
قد يكذب مع نقيضه فيصدق من الاخص والشيء مانعة الجمع الموجبة ومن الاخص
ونقيض الشيء سالبة مانعة الخلو مع التعاند الحقيقي بين الشيء ونقيضه واما مع التلازم
فلان الاخص من نقيض الشيء قد يكذب مع لازم الشيء المساوي اذ بين الاخص والشيء
منع الجمع ويجوز ان يكذب جزءه فيكذب احد جزئيه ولازم الاخر المساوي فيصدق
موجبة مانعة الجمع من الاخص والشيء وسالبة مانعة الخلو من الاخص ولازم الشيء
المساوي مع التلازم بين الشيء ولازمه واما اذا كانت السالبة مانعة الجمع مانع فلان الاخص
من نقيض الشيء قد يصدق مع نقيضه فيكون بين الاخص والشيء منع الخلو وبين الاخص
ونقيض الشيء سلب منع الجمع والواقع التعاند بين الشيء ونقيضه وكذلك الاخص من نقيض
الشيء قد يصدق مع لازم الشيء المساوي فنصدق المنفصلتان والحق للتلازم بين الشيء
ولازمه وهذا النقيض انما يتم اذا كانت السالبة جزئية وهو ظاهر وانت تعلم ما ذكرنا
في انتاج الاقسام الستة من هذا القسم وهو المركب من المنفصلتين المشتركتين
في جزء تام منهما انه يشترط في انتاج كلهما ايجاب احدى المقدمتين وكلية احديهما
على ما وقع التبيين عليه وانه يشترط كون السالبة منافية للوجبة بتقدير انحداد
طرفيهما اى السالبة مع الموجبة انما تنتج في هذه الاقسام اذا كانت متمازيتين
او فرضنا اتفاقهما في الطرفين المقدم والتالى اولاً ترى ان السالبة الحقيقية مع موجبتها
تنتج وينتهي منافاة لاستحالة الانفصال الحقيقي وسلبه بين امرين بعينهما ومع الموجبة
لمانعة الجمع او المانعة الخلو لا تنتج وايس بينهما منافاة لجواز ان يكون بين امرين منع
الجمع او منع الخلو ويصدق ايضا بينهما سلب الانفصال الحقيقي بخلاف السالبة
المانعة الجمع او الخلو مع الموجبة الحقيقية فانها تنتج وينتهي منافاة لاستحالة الانفصال
الحقيقي بين امرين مع سلب منع الجمع او الخلو بينهما وكذلك السالبة المانعة الجمع
تنتج مع موجبتها ولا تنتج مع الموجبة المانعة الخلو والسالبة المانعة الخلو تنتج مع
موجبتها ولا تنتج مع الموجبة المانعة الجمع فقد بان بحسب استقرار الاقسام ان السالبة
مضى لم ينف الموجه لم تنتج وانما تنتج اذا ما فتها (قوله القسم اثنى) القسم

عين ما لا تشارك
فيهما ومن نتيجة
التأليف بين كل جزء
وكل ما يشاركه
متحداً وافساده
لجسدة الاول ان
يشارك جزء واحد
من احديهما جزءاً
واحداً من الاخرى
مثاله كل (ا) اما
(ب) واما (ج)
واما كل (ج د)
واما كل (د ه) انتج
كل (ا) اما (ب)
واما (د) واما كل
(د ه) والنتيجة
ثلاثة اجزاء وبرهان
ان الواقع لا يخلو
عن القياس المنتج
لنتيجة التأليف وعن
احد الآخرين
ويجب منع الجمع
في الاقسام الخمسة
لاحتمال كون اللازم
اعم الثاني ان يشارك
جزء واحد لجزئين
مثاله كل (ا) اما
(ب) واما (ج)
وكل (ج) اما (د)
واما (ه) انتج كل
(ا) اما (ب) واما

(د) واما (ه) لعدم الخلو عن الجزء الغير المتشارك واحد القياسين المتجهين الى الثالث (الثاني)
ان يشارك جزء جزءاً والآخر الآخر مثاله اما كل (اب) واما كل (ح د) واما كل (ب ه) واما كل (د ز) ؟

٣ انج الشيخين أحدهما اما كل (اب) واما كل (بـ) واما كل (جـ) (د) واما كل (دز) الرابع ٣٢٣ ان يشارك كل جزء جزء أمثاله ما كل (اب) واما كل

الثاني من الافتراضات الكائنة من المنفصلات ان يكون الاوسط جزءاً غير تام في كل واحدة من المنفصلتين وشرط اتناجه اربعة امور ايجاب المقدمتين وصدق منع الخلو بالتفسير الاعم عليهما حتى يكونا اما حقيقتين او مانعتي الخلو او احديهما حقيقة والاخرى مانعة الخلو وكلية احدي المقدمتين واستتمال المتشاركين على تأليف نتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو من الجزء الغير المتشارك ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين هذا ان كان شيء من طرفي المقدمتين غير مشترك والا فالنتيجة من نتائج التأليفات واقسامه خمسة لانه اما ان يكون احد جزئي احدي المقدمتين مشاركا لاحد جزء الاخرى فقط او للجزئين من الاخرى معا او يكون احد جزئي احديهما مشاركا لاحد جزئي الاخرى والجزء الاخر الاخر او يكون احدهما مشاركا لاحد جزئي الاخرى والجزء الاخر للجزئين من الاخرى او يكون كل من جزئي احدهما مشاركا لكل من جزئي الاخرى فهذه اقسام خمسة لا مزيد عليها الاول ان يشارك جزء واحد من احديهما جزءا واحدا من الاخرى مثاله كل (ا) اما (ب) واما (ج) واما كل (ج د) واما كل (د هـ) نتيجة كل (ا) اما (ب) واما (د) واما (د هـ) فالنتيجة من ثلثة اجزاء الطرفين الغير المتشاركين ونتيجة التأليف لانه لما كانت المقدمتان مانعتي الخلو وجب ان يكون احد طرفي كل واحدة منهما واقعا فالواقع بينهما ان كان احد الطرفين المتشاركين صدق نتيجة التأليف والا فالواقع اما الطرف الغير المتشارك من احدي المنفصلتين او الطرف الغير المتشارك من الاخرى فالواقع لا يخلو عن نتيجة التأليف وعن احد الطرفين الغير المتشاركين ولا يجب منع الجمع بين اجزاء النتيجة في هذه الاقسام الخمسة كما وجب منع الخلو فيكون حقيقة لجواز ان يكون اللازم اى نتيجة التأليف نعم من الملزوم وهو المتشاركان فكما اجتمع مع المتشاركين مجتمع مع غير المتشاركين فلا يكون بين اجزاء النتيجة منع الجمع الثاني ان يشارك جزء واحد من احديهما جزئين من الاخرى مثاله كل (ا) اما (ب) واما (ج) وكل (ج) اما (د) واما (هـ) نتيجة كل (ا) اما (ب) واما (د) واما (هـ) من ثلثة اجزاء الجزء الغير المتشارك ونتيجتا التأليفين لان الواقع لما الجزء الغير المتشارك او الجزء المتشارك فان كان الجزء الغير المتشارك فهو احد اجزاء النتيجة وان كان الجزء المتشارك فالواقع من المنفصلة الاخرى اما هذا الطرف او ذلك واياما كان يصدق نتيجة التأليف فالواقع اما الجزء الغير المتشارك او احدي نتيجتي التأليفين الثالث ان يشارك جزء من احديهما جزءاً من الاخرى والجزء الاخر الاخر مثاله اما كل (اب) واما كل (ج د) واما كل (ب هـ) واما

كل (دز) نتيجتين باعتبار المتشاركين احدهما اما كل (اب) واما كل (ب هـ)
واما كل (ج ز) والثانية اما كل (اهـ) واما كل (ج د) واما كل (د ز) اما
الاولى فلان الواقع اما المتشارك كان الاخير ان فيلزم نتيجة التأليف اولا فيصدق
احد الطرفين الباقيين واما الثانية فلان الواقع اما المتشارك كان الاول ان فيصدق نتيجة
التأليف اولا فيلزم احد الطرفين الباقيين الرابع ان يشارك كل جزء من احديهما
جزأ من الاخرى مثاله اما كل (اب) واما كل (بج) واما كل (جا) واما كل
(ب د) ينتج اما بعض (ج ب) واما كل (اد) واما كل (با) واما بعض
(ج د) من اربعة اجزاء هي نتائج التأليفات لان الواقع من المنفصلة الاولى اما الجزء
الاول والثاني وعلى كلا التقديرين فالواقع معه من المنفصلة الثانية اما الجزء الاول
او الثاني فيصدق احدي نتائج التأليفات الخامس ان يشارك جزء من احديهما كل
واحد من جزئي الاخرى والجزء الاخرى احد جزئي الاخر فقط كقولنا اما كل
(اب) واما كل (ج د) واما كل (دهـ) واما كل (دا) نتيجتين احدهما
اما كل (اب) واما كل (ج هـ) واما كل (جا) والثانية اما بعض (ب د)
واما كل (جا) واما كل (دهـ) ولما كان كل منفصلة في هذا القسم مشتملة على جزء
مشارك لاحدهما من المنفصلة الاخرى وجزء مشترك للجزئين منها فكل من
النتيجتين مركبة من الجزء المشترك لاحدهما وهو كل (اب) في النتيجة الاولى
وكل (دهـ) في النتيجة الثانية ومن يتيجن التأليفين لان الجزء المشترك لاحدهما
من احدي المنفصلتين ان كان واقعا فهو احد اجزاء النتيجة والا فلا بد من وقوع
الجزء المشترك للجزئين وحينئذ يكون الواقع معه من المنفصلة الاخرى احدهما
فيصدق احدي نتيجتي التأليفين وانت تعلم ان الاشكال الاربع متعقد من المنفصلتين
في كل قسم من هذه الاقسام الخمسة ويتميز الصغرى عن الكبرى بحسب الجزئين
المتشاركين ولا يخفى عليك بعد ذلك عدد الضروب في كل شكل واشتراك الاجزاء اهو
من شكل واحد ام من اشكال متعددة وما يصحكون من نتيجتهما نهي واحدا او اكثر
والنتيجة الواحدة هي مركبة من جزئين او ثلثة اجزاء او اكثر والنتيجة استنتاج من
الشكل الثاني حلية كقولنا كل (ا) اما (ب) واما (ج) ولاشيء من (د) اما (ب)
واما (ج) نتيج لاشي من (اد) وانت تعلم ان ذلك اما نتيج اذا اخذنا المنفصلتين
شبهتين بالجليتين بان نحصل الانفصال على احد الطرفين ونسلبه من الطرف الاخر وحينئذ
يصير القياس شبهها باقيس الجملي بل هو هو بعينه واما اذا اخذنا المنفصلتين صريحتين
فاننا جهما الكلية لايده من برهان (قوله القسم الثالث) قسم الاخير من الاقسام
الثلاثة في المنفصلات ان يكون الاوسط حرأنا ما من احدي المنفصلتين غير انه من الاخرى
وانما يتصور ذلك اذا كان احد طرفي احدي المنفصلتين سرطية مركبة والمنفصلة
لاخرى في جزء تام فتلك السرطية ان كانت متصلة يكون حكمها مع المنفصلة الاخرى

ثم ولاشيء من (د) اما
(ب) واما (ج) نتيج
لاشيء من (اد) وانت
تعلم كون المنفصلتين
شبهتين بالجليتين
بل هما من

القسم الثالث ان يكون
الاوسط جزءا تاما من
احدهما غير تام من
الاخرى والنتيجة فيه
مانعة اخلو من الجزء
الغير المشترك ومن
نتيجة التأليف بين
الشرطين لعدم خلو
الواقع عن ذلك الجزء
وعن القياس المنتج
لهسامة قد يكون
الاشتراك في القياس
من المنفصلتين
والمنفصلتين في جزء تام
منهما وغير تام منهما
فنتيج باعتبار كل
اشتراك نتيجة كما علمت
وباعتبار التركيب
نتيجة اخرى يبين لك
فيما بعد

الفصل الثالث فيما يتركب من الجمالية والمتصلة والمشارك للجمالية اما تالي المتصلة او مقدمتها كانت الجمالية صغرى او كبرى فاقسامه اربعة الاول ان يكون المشارك تالي المتصلة والجمالية كبرى الثاني ان يكون الجمالية صغرى وبشرط في انتاجها ايجاب المتصلة واشتمال المشاركين على تأليف منتج راعى فيه كون الجمالية كبرى في الاول صغرى في الثاني او انتاج نتيجة التأليف $\frac{3}{4}$ مع الجمالية تالي السالبة والنتيجة متصلة مقدمتها مقدم المتصلة وتاليها

نتيجة التأليف راعى فيه حال الجمالية كما سبق مثال الشكل الاول في القسم الاول ان كان كل (ج د) فكل (ا ب) وكل (ب هـ) ا نتج ان كان كل (ج د) فكل (ا هـ) وقس عليه باقى الضروب في باقى الاشكال ومن قال بانقلاب السالبة الى الموجبة يزداد عدده عدد الضروب في كل قسم لانتاج السالبة نتيجة الموجبة بانقلابها الى الموجبة ثم انقلاب النتيجة الموجبة الى السالبة والبرهان فى القياس الموجب المنصل من الاول وفى السالب المتصل من الثانى قال الشيخ لا يلزم من صدق الجمالية صدقها بتقدير صدق المقدم والاتج

حكم القياس المركب من المتصلة والمنفصلة وسيجى البحث عنه وان كانت منفصلة كان حكمها حكم القياس المركب من منفصلتين والنتيجة فيه منفصلة مانعة الخلو من الجزء الغير المشارك ونتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة لانه اشترط فى هذا القسم كون المتفصلة الشرطية الجزء مانعة الخلو فالواقع لا يخلو عن الطرف الغير المشارك منها وعن القياس المنتج نتيجة التأليف لان الواقع ان كان هو الطرف الغير المشارك فذلك والاصحق الطرف المشارك وهو الشرطية مع المتفصلة البسيطة فيصدق نتيجة التأليف فلا يخلو الواقع عنهما واعلم ان الاشتراك فى القياس من المتصلتين او المنفصلتين على سبعة اوجه لان المشاركة اما بسيطة او مركبة ثنائية او ثلاثية اما البسيطة فتختصر فى ثلاثة اوجه لانها اما فى جزء تام من كل واحدة منهما او فى جزء غير تام من كل منهما او فى جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى اما المركبات الثنائية فتلث ايضا لانها اما فى جزء تام منها وجزء غير تام منها او فى جزء تام من احديهما غير تام من الاخرى او فى جزء غير تام منهما وجزء تام من احدهما غير تام من الاخرى واما الثلاثية فواحدة فاذا وقع فى القياس تركيب المشاركة كما اذا كانت فى جزء تام منها وغير تام منها ا نتج باعتبار كل مشاركة نتيجة كما علمت وباعتبار التركيب نتيجة اخرى وسنين لك فيما بعد ان شاء الله تعالى (قوله الفصل الثالث فيما يتركب من الجمالية والمتصلة) القسم الثالث من القياسات الافتراضية الشرطية ما يترتب من الجمالية والمتصلة والمشارك للجمالية اما تالي المتصلة او مقدمتها وعلى التقديرين فالجمالية اما صغرى او كبرى فهذه اربعة اقسام والمشاركة الشرطية لاتصور فيها الا فى جزء غير تام من المتصلة لاسمحالة ان يكون شئ من طرفي الجمالية قضية فلاشتراك ابدا ما عوضوعها او بمحمولها وهما مفردان والاشكال الاربعة تنعقد فيها باعتبار وضع الحد الاوسط فى المتشاركين الاول ان يكون المشارك تالي المتصلة والجمالية كبرى الثاني ان يكون المشارك تالي المتصلة والجمالية صغرى والمتصلة فى القسمين اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة فشرط انتاجها استمالة المشاركين على تأليف منتج راعى فيه اى فى ذلك التأليف كونها كبرى فى القسم الاول وصغرى فى القسم الثانى وان كانت سالبة فالشرط انتاج نتيجة التأليف مع الجمالية تالي السالبة والنتيجة فى القسمين متصلة مقدمتها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين الجمالية

قولنا كل كان الخلاء موجود كان بعض البعد قائما بذاته ولا شئ من القائم بذاته بعد قولنا كل كان الخلاء موجودا فبعض البعد ليس ببعد واجاب عنه باننا نفرض الكلام فيما لا يكون المقدم منافيا للجمالية او يمنع استحالة اللازم والاول ضعيف لان عدم منافاته اياهما لا يقتضى صدقهما على تقدير صدقه والثانى ضعيف ايضا لانه لا يدفع المنع المذكور على اصل القياس وجوابه ان ادعى لزوم منفصلة مانعة الخلو من تقيض المقدم ونتيجة ٣

٣ التآليف ضرورية
عدم خلو الواقع
عنه وعن القياس
المتجه لها ثم ان شئنا
اقتصرنا على هذا
القدر او زده الى
المتصلة المذكورة
هـ

كبرى ونالى المتصلة صغرى في القسم الاول و بين الجملة صغرى وتاليها كبرى في القسم
الثاني وهذا معنى مراعاة حال الجملة في التأليف كما سبق آنفا والبرهان اما في الموجب
المتصل فن الشكل الاول فانه كلما كان اوقديكون اذا صدق المقدم صدق التالي مع الجملة
اما التالي فظوا اما الجملة فلا نهها صادقة في نفس الامر فيكون صادقة على ذلك التقدير
وكما صدق التالي مع الجملة صدق نتيجة التأليف فكلما كان اوقديكون اذا صدق المقدم
صدق نتيجة التأليف واما في السالب المتصل فن الشكل الثاني بانه كلما صدق نتيجة التأليف
صدق مع الجملة لانها صادقة في الواقع وكما صدقنا صدق نالى السالبة بحكم الشرط
المذكور وكما صدق نتيجة التأليف صدق نالى السالبة فكلها كبرى للمتصلة القائمة ليس البتة
اوقدا لا يكون اذا صدق المقدم صدق التالي ليتبع ليس البتة اوقدا لا يكون اذا صدق المقدم
صدق نتيجة التأليف وانما روي في التأليف حال الجملة لان التمايز بين القسمين انما يحصل بسببه
والا فالبرهان عام مثل الشكل الاول في القسم الاول كلما كان كل (ج د) فكل (ا ب) وكل
(ب هـ) ينتج كلما كان كل (ج د) فكل (ا هـ) وفي القسم الثاني كل (هـ ب) وكلما
كان (ج د) فكل (ب ا) فكلما كان (ج د) فكل (ا هـ) ففقد عليه باقي الضروب
في سائر الاشكال ومن قال بانقلاب السالبة الى الموجبة كما نقل من الشيخ من ان المتصلتين
اذا توافقتا في الكم والمقدم وتختلفتا في الكيف وتناقضتا في التوالي تلازمتا وتعاكستا
يزداد عنده عدد الضروب في كل قسم من القسمين لان السالبة المتصلة اذا كانت
بحيث يكون نقيض تاليها مع الجملة مستملا على تأليف منتج انتجت سالبة متصلة لانها
تقلب الى متصلة موجبة من حين مقدمها ونقيض تاليها مع الجملة وينتج متصلة موجبة
من مقدمها ونتيجة التأليف وهي تنقلب الى متصلة سالبة من مقدمها ونقيض نتيجة
التأليف فالسالبة المتصلة انتجت بهذين الانقلابين متصلة موافقة لها في الكيف
فلو قال بانقلاب السالبة الى الموجبة وبالعكس كان اولي واعترض الشيخ على انتاج
القياس بان الجملة صادقة في نفس الامر فربما لا يصدق على تقدير مقدم المتصلة
والانتج قولنا كلما كان الخلاء موجودا كان بعض البعد قائما بذاته ولا نبي من القائم
بذاته بعد قولنا كلما كان الخلاء موجودا فبعض البعد ليس بعد وانه محال واجاب عنه
بوجهين احدهما انا نخص الكلام بما لا يكون صدق الجملة منافيا لمقدم المتصلة فيندفع
النقض المذكور للتناق في بين الجملة ومقدم المتصلة وتاليها منع كذب النتيجة فان وجود
الخلاء لما كان محالا جاز استلزامه للحال والاول ضعيف لان عدم منافاة الجملة مقدم
المتصلة لا تقتضي صدقها على تقدير صدقها لجواز ان لا تكون الجملة منافية للمقدم
ولا يبق صادقة على تقديره وكذا الثاني لانه دفع نقض معين فلا يندفع اصل الدفع فان
للسائل ان يقول لانم انه اذا صدق مقدم المتصلة صدق التالي والجملة فن الجملة صادقة
في نفس الامر ولا يلزم من تحققها في نفس الامر بقاؤها على التقدير وجوابه ان المدعى

القسم الثالث ان يكون المشارك ﴿ ٣٢٧ ﴾ مقدم المتصلة والجملة صغرى والرابع ان يكون الجملة الكبرى والنتيجة

فيهما متصلة مقدمها
نتيجة التأليف من الجملة
صغرى ومقدم المتصلة
كبرى في الاول
وبالعكس في الثاني
وتاليها تالى المتصلة ثم
المشارك كان ان اشتملا
على تأليف منتج انتج
مطلقا على ان جزئية
مقدم الكلية في قوة
كلية والبرهان من
الثالث والاولى مقدم
المتصلة والواجب
كون الجملة مع نتيجة
التأليف اودع عكسها
الكلية منتجا لمقدم
متصلة كلية والبرهان
حيث المنتج نتيجة
التأليف من الاول
والاوسط مقدم
المتصلة وحيث المنتج
عكسها الكلية من
الثالث والاولى ذلك
العكس وينتقد الاشكال
الاربعة بين المتشاركين
في كل قسم مثال الشكل
الاولى في القسم الثالث
لاشئ من (ج ب)
وكلا كان بعض (ب)
ليس (افوز) انتج كلا
كان كل (ج افوز) بيانه
كلا كان كل (ج ا) فبعض
(ب) ليس (ا)

لزوم منفصلة مانعة اخلوا من نقبض المقدم و نتيجة التأليف ضرورة ان الواقع لا يخلو
عن نقبض المقدم وعن القياس المنتج لنتيجة التأليف لان الجملة صادقة في نفس الامر
فالصادق معها اما نقبض المقدم او عينه فان كان نقبض المقدم فهو احد جزئي
المنفصلة وان كان عين المقدم يصدق نتيجة التأليف لانه يصدق التالى والجملة على تقدير
المقدم حيث نثبت ان شئنا اقتصرنا على هذا القدر وقلنا ان تلك المنفصلة نتيجة القياس
وان شئنا رددنا الى ما يلزمها من المتصلة المذكورة لاستلزام كل منفصلة مانعة اخلوا
متصلة من نقبض احد الجزئين وعين الاخر ونحن نقول اما لمنع فهو بين الاندفاع على
ما سمعته فبرمرة ولذلك لم يشتغل الشيخ بدفعه بل بدفع النقص ولا خفاء ان ما اورده
من الوجهين يدفعه واما الجواب الذى ذكره فليس بتمام لان المنفصلة ليست عنادية بل
اتفاقية وهى لاستلزام المتصلة المذكورة وعلى اصل البرهان سؤال آخر وهو ان الملزوم
لنتيجة التأليف اول تالى السالبة هو المقدم او نتيجة التأليف مع الجملة والمتصلة اللازمة
لا يتعدد بتعدد المقدم وايضا النتيجة في المتصل السالب لازمة من استلزام نتيجة التأليف
لتالى السالبة والمتصلة فمن اين يلزم انها لازمة للقياس (قوله القسم الثالث) القسم
الثالث من الاقسام الاربعة ان يكون المشارك مقدم المتصلة والجملة صغرى والرابع
ان يكون المشارك مقدم المتصلة والجملة كبرى وينتقد الاشكال الاربعة بين المتشاركين
في القسمين والنتيجة فيهما متصلة مقدمها نتيجة التأليف من الجملة به اخرى ومقدم
المتصلة كبرى في الاول وهو القسم الثالث او بالعكس اى من الجملة كبرى ومقدم المتصلة
صغرى في الثانى وهو القسم الرابع باعتبار تمايز القسمين وتاليها تالى المتصلة وضابط
الانتاج في القسمين ان المتشاركين اى الجملة ومقدم المتصلة اما ان يشتملا على تأليف منتج
اولا فان اشتملا على تأليف منتج فاستعملهما عليه اما بفعل او بالقوة وهو ما اذا كان المتصلة
كلية ومقدمها جزئى ولم يكن تأليفهما منتجا الاعلى تقدير كلتيهما اذا وقع المقدم الجزئى
في كبرى الشكل الاول او الثانى او كانت الجملة ايضا جزئية وتأليفهما على الثالث
او الرابع واليه اشار بقوله على ان جزئية مقدم الكلية في قوة كلية وكيف ما كان انتج
القياس مطلقا اى سواء كانت المتصلة موجبة او سالبة كلية او جزئية والبرهان من
الثالث والاولى مقدم الكلية هكذا كلما صدق مقدم المتصلة والجملة صادقة في نفس
الامر صدق المقدم مع الجملة وكلما صدق نتيجة التأليف فكلما صدق مقدم المتصلة
صدق نتيجة التأليف فجعلها صغرى للمتصلة القائمة اذا كان مقدم المتصلة صدق تاليها
باحد الاسوار فن الثالث اذا صدق نتيجة تأليف صدق تالى المتصلة باحد الاسوار
وان لم يستل المتشاركين على تأليف منتج يستلزم امران احدهما كلية المتصلة وتاليها
احد الامرين وهو اما ان يكون الجملة مع نتيجة التأليف نتيجة لمقدم المتصلة الكلية واما
ان يكون الجملة مع عكس نتيجة التأليف نتيجة لمقدمها فان كان المنتج المقدم نتيجة التأليف

باخرقت في قسم السانى وهو انه ينتج مع المطلوب من الاول مال السكى الثانى في القسم الرابع كما كان كل ٧

الفصل الرابع فيما يتركب من الجلمية والمنفصلة وهو قسمان احدهما ما ينتج الجلمية وهو المسمى بالقياس المقسم ويجب كون الجلميات بعدد ٢٢٩ اجزاء الانفصال يتألف من كل واحدة منها مع جزء من اجزاء

الانفصال قياس منتج
للعملية المطاوع بما
من شكل واحد او
اشكال والحد الاوسط
في كل قياس غيره
في الاخر والاشكال
قضيتان بطر فيهما
من الجلميات و اجزاء
الانفصال فلك الحدود
ان كانت المنفصلة
صغرى كانت شمولات
اجزائها وموضوعات
الجلميات في الشكل
الاول وبالعكس
في الرابع وبالعكس
ان كانت المنفصلة كبرى
ومحمولاتها في الثاني
موضوعاتها في الثالث
على التقديرين وشروط
الانتاج اشتمال كل شكل
في كل قسم على شرائط
ذلك الشكل وبرهانه
انه لا بد من صدق احد
اجزاء الانفصال فقد
صدق مع مشاركة
من الجلمية منتج المطاوع
وانت تعلم ان المنفصلة
موجبة كلية حقيقية
او مائة الخلو ولا تنتج
مائة الجمع الا اذا كانت

والجلمية سالبة كلية فكيف تحصل منهما نتيجة التأليف موجبة كلية وايضا الموجبة الكلية هي كل (ج ا) والسالبة الكلية لاشي من (ج ب) وهما لا ينتجان من الرابع الا بعض (ا) ليس (ب) وهو ليس مقدم المتصلة فنقول الكلام فيما اذا لم يستعمل المنسار كان على تأليف منتج فلا نتيجة ثمة محقة بل يفرض كيف ما كانت فان البرهان لا يستدعي النتيجة تأليف مفروضة فانه نتيجة تأليف تفرض سواء كانت موجبة كلية او جزئية او سالبة كلية او جزئية فالبرهان يساعد عليها واما حديث الاستنتاج من الرابعة فيمكن دفعه بان اطلق اسم النتيجة على عكسها والسالبة الجزئية تقبل العكس اذا كانت من الخاصتين وهو كاف للنقض الصورة الثانية ان الجلمية السالبة الكلية تنتج مع عكس نتيجة التأليف بكليته مقدم المتصلة ان كان مقدم المتصلة سالبا كليا من الشكل الثاني والقياس منتج اذ ذلك كقولنا لاشي من (ج ب) وكلما كان لاشي من (ب ا) (فوز) ينتج قديكون اذا كان بعض (ج ا) فوز وقال الشيخ ايضا يشترط السلب في مقدم المتصلة في الشكل الاول من القسم الرابع وهو فاسد لان الدليل الذي ذكره على انتاج الايجاب في مقدم المتصلة في الشكل الاول من القسم الثالث قائم بعينه في القسم الرابع فانه اذا صدق كلما كان كل (ج ب) (فوز) وكل (ب ا) انتج قديكون اذا كان كل (ج ا) (فوز) لانه كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وكل (ب ا) وهما ينتجان من الاول كل (ج ا) فكلما كان كل (ج ب) وكل (ج ا) نجهله صغرى للمتصلة لنتج المطاوع وقال الشيخ ايضا في الشكل الثاني من القسم الرابع يجب موافقة الجلمية لمقدم المتصلة في الكيف وقد عرفت فساد حيث كانت الجلمية ومقدم المتصلة متساوين على تأليف منتج فان القياس ينتج مع اختلافهما في الكيف واعلم ان هذه النقوض ليست واردة على الشيخ لان الشروط في ابواب الاقتراضات ليست بشروط الوجود بل بشروط العلم بالانتاج فاطلاع الغير على انتاج ما لم يحكم بانه لا يكون قادحا في ذلك على ما صرح به المصنف نفسه (قوله الفصل الرابع فيما يتركب من الجلمية والمنفصلة) القسم الرابع من الاقتراضات الشرطية ما يتركب من الجلمية والمنفصلة فانه على قسمين لانه لما منتج جلمية واحدة وهو القياس المقسم او لا وهو غيره وللقياس المقسم شرائط في كونه قياسا مقسما وشرايط في الانتاج اما شرائط التقسيم فامور الاول اشتراك اجزاء الانفصال في احد طرفي النتيجة فانه لو لم يكن احدهما مذكورا في بعضها فان ذكر ذلك الجزء في النتيجة كانت منفصلة والا كان اجنبيا عن القياس الثاني اشتراك الجلميات في الطرف الاخر من النتيجة بين ذلك الدليل وهما غير مذكورين بالفعل في الكتاب الباث ان يكون عدد الجلميات بعدد اجزاء الانفصال والا فاما ان يزيد على عدد

(٤٢) اجزائها تقيض ما يجب في مائة الخلو لا تردادها اليها حيثئذ من

اجزاء الانفصال او بالعكس وايما كان فلا قياس مقسم اما على الاول فلان تلك العملية الزائدة ان لم تشا رك شيئا من اجزاء الانفصال تكون اجنبية من القياس او تكون النتيجة منفصلة وان شاركت فاما ان تكون مشاركتها اياه فيما شاركه فيه عملية اخرى او لا يكون فان لم يكن تحصل من المتشاركين نتيجة ان فلا تكون النتيجة عملية واحدة وان كانت المشتركة في ذلك الجزء المشترك بعينه كانت العملية لزائدة مشاركة لتلك العملية في الطرفين لاشتراكهما في طرف النتيجة والطرف الاخر الذي هو الحد الاوسط وحينئذ ان شاركتها في الوضع والكم والكيف والجهة فهي تلك العملية بعينها فلا تكون زائدة هف وان خالفتهما في شيء منها حصلت باعتبار المتشاركين نتيجة ان واما على الثاني فلان الجزء الزايد من اجزاء الانفصال اما ان يشا رك شيئا من العمليات او لا الى آخر الدليل الرابع اتحاد التاليفات في النتيجة فيألف من كل واحدة من العمليات مع جزء من اجزاء الانفصال قياس منتج للعملية المطلوبة اما من شكل واحد كقولنا اما ان يكون كل (اب) او كل (اد) او كل (اه) وكل (بج) وكل (دج) وكل (هـج) ينتج كل (اج) او من اشكال متعددة كقولنا اما ان يكون كل (اب) او كل (اد) او لا شيء من (دا) ولا شيء (بج) ولا شيء من (جـه) وكل (جـه) ينتج لا شيء من (اج) الخامس ان يكون الحد الاوسط في كل قياس مغايرا للحد الاوسط في قياس اخر فانه لو اتحد قياسان في حد اوسط وهما يتحدان في طرفي النتيجة اتحدت العمليات و اجزاء الانفصال المستعملة فيهما في الطرفين فان اتحدت في الوضع والكم والكيف كانت هي هي والالزم تعدد النتائج ثم المنفصلة اما ان تكون صغرى او كبرى فان كانت صغرى فتلك الحدود اي الاوساط المشتركة في الاقيسة تكون محمولات اجزائها وموضوعات العمليات في الشكل الاول وبالعكس في الشكل الرابع وان كانت كبرى فبا عكس من ذلك واما في الشكل الثاني والثالث فتلك الحدود محمولات اجزاء الانفصال والعمليات في الثاني وموضوعاتهما في الثالث على التقديرين اي سواء كانت المنفصلة صغرى او كبرى واما سرابط الانشاج فالاول استعمال المتشاركين من العملية وجزء الانفصال في كل شكل في كل قسم من قسميه وهما يكون المنفصلة فيه صغرى وما يكون فيه كبرى على السرايط المعبرة في ذلك الشكل حتى يستقر ايجاب اجزاء الانفصال وكلية العمليات في الاول ان كانت المنفصلة صغرى وبالعكس ذلك ان كانت كبرى وعلى هذا سائر الاشكال التي ان تكون المنفصلة المستعملة فيها حقيقية او ممانعة الخلو فانه لو كانت ممانعة الجمع جار كذب اجزاء الانفصال فلا يلزم اجتماع صدق احد اجزائه مع احدى العمليات حتى تصدق النتيجة فلا يلزم من صدق المقدمين صدق النتيجة نعم او كان تقايض اجزاء الانفصال المانع من الجمع مستقمة على ما يجب ان يستعمل عليه اجزاء ممانعة الخلو من السرايط المذكورة انج "قياس النتيجة المطلوبة لا يرداد ممانعة الجمع

القياس الثاني غير القياس المقسم فالمفصلة ان كانت مانعة الخلو والجليات بعدد اجزاء المفصلة يتألف كل واحدة مع جزء قياسا منها لكن النتيجة ان كانت لا تتحد انتجت مفصلة مانعة الخلو من تلك النتائج فان انتجنت نتيجة مع الاخرى جعلت جزءا واحدا من النتيجة * ٣٣١ * وان زادت الجليات شارك لامحالة جزء خليتين وان نتج

باعتبار مشاركتها
لكل واحدة منهما
وباعتبار مشاركتها
لها وان نقصت
كحلية مع مفصلة ذات
جزئين فان شاركت
الجزئين انتجت مفصلة
مانعة الخلو من التيجتين
والاخرى نتيجة التأليف
ومن الجزء الغير المشارك
وبرهان الكل ظاهرا
بما مر وقال الشيخ
الجليسة الواحدة
ان كانت صغرى
لا تتج وقد عرفت
فساده وان كانت
المفصلة مانعة الجمع
فان كانت نتيجة التأليف
نتيجة للطرف المشارك
من المفصلة انتجت
مفصلة مانعة الجمع
من نتيجة التأليف
والطرف الاخر
او نتيجة لان الطرف
المشارك لازم نتيجة
التأليف بالقياس المؤلف
من الجلي وال متصل
ومنا في اللازم مناف

اليها واليه اشار بقوله الا اذا كانت اجزاؤها تقبض ما يجب في مانعة الخلو الثالث
ان يكون المفصلة موجبة فانها لو كانت سالبة جاز كذب اجزائها فلم يلزم اجتماع
صدق شيء من اجزائها مع احدى الجليات فلا تحصل النتيجة الرابع ان تكون كلية
فانها لو كانت جزئية جاز ان يكون زمان صدقها غير زمان صدق الجليات فلا
يجتمعان على الصدق فلا انتاج وعند تحقق هذه الشرايط فالنتاج يقين وبرهانه
ان الواقع لا يخلو من احد اجزاء الانفصال فيصدق مع ما يشاركه من الجليات وينتج
المطلوب (قوله للقسم الثاني غير القياس) ان كان القياس غير مقسم فالمفصلة فيه
اما مانعة الخلو او مانعة الجمع او حقيقة فان كانت مانعة الخلو فاما ان يكون عدد
الجليات مساويا لعدد اجزاء الانفصال او زائدا عليه او ناقصا عنه فان كان مساويا
بحيث يشارك كل حلية جزءا من اجزاء الانفصال ويتألف معه قياس منتج فالتأليفات
ان انتجت نتيجة واحدة لم يكن القياس غير مقسم والكلام فيه وان انتجت نتائج متعددة
فذلك النتائج اما ان يكون كل واحد منها مغاير للآخر انتج القياس مفصلة مانعة الخلو من تلك
النتائج اذ لا بد من صدق احد اجزاء الانفصال فينتج مع الحلية المشاركة ياه احدى النتائج
كقولنا اما كل (ا ب) او كل (د ه) وكل (ب ج) وكل (ه ط) فذا ما كل (ا ب)
او كل (ه ط) واما ان لا يكون كذلك بل يتحد نتيجة مع اخرى نجعل تلك النتيجة المتحدة
جزءا واحدا من نتيجة القياس وذلك انما يكون بانحد قياسين او ازيد في الطرفين ومخالفة
قياس اخر فيهما كقولنا اما كل (ا ب) او كل (ا ب) او كل (ا ب) او كل (ب ط)
وكل (ج ط) وكل (د ه) فاما كل (ا ط) او كل (ز د) لان الواقع اما كل (ا ب)
او كل (ا ب) او كل (ز ه) وعلى التقديرين الاو اكل (ا ط) وعلى التقدير الثالث
كل (ز د) فلا يخلو الواقع عنهما وان كانت الجليات زائدة ولنفرض انها واحدة
تسهيلا للتصوير فتنتج الحلية الزائدة اما ان لا يشارك جزءا من اجزاء الانفصال فيكون
اجنبية ملغاة لا تدخل لها في الانتاج واما ان يشاركه وذلك الجزء مشاركا لجليه اخرى
فيكون ذلك الجزء لامحالة مشاركا لجليتين فنتج باعتبار مشاركتها مع احدى الجليتين
نتيجة وباعتبار مشاركتها مع الحلية الاخرى نتيجة اخرى وباعتبار مشاركتها لهما
نتيجة ثالثة ويكون القياس باحد هذه الاعتبارات مغاير له بالاعتبار الاخر اما نتيجته
بالاعتبارين البسيطين فظاهرة واما باعتبار التركيب من مجموع النتيجتين الحاصلتين
بحسب مشاركتها ذلك الجزء مع الجليتين ومن نتائج التأليفات الاخرى كقولنا اما كل (ا ب)

للزوم وان كان الطرف المشارك منتجا لها انتج متصلة جزئية سالبة مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الطرف الآخر
والا لازلزم الطرف المشارك الاخر ولا ينعكس لجواز كون اللازم اعم وحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع
الدرجة وبالعكس لكن النتيجة سالبة والا كذبت السالبة لان نتيجة التأليف لازمة للطرف المشارك في مانعة الجمع ولزومة له

اوكل (اد) وكل (بج) ولاشي من (ب ه) ولاشي من (دط) يتبع باعتبار مشاركة كل
 (اب) لكل (بج) اماكل (اج) وباعتبار مشاركته للاشي من (ب ه) اما لاشي من
 (اه) وباعتبار مشاركته لهما اما كل (اج) ولاشي من (اه) واما لاشي من (اط)
 وان نقصت الجليات من عدد اجزاء الانفصال وليكن الجملة واحدة والمنفصلة ذات جزئين
 فالجملة ان شاركت جزئيهما مشاركة منتجة اتبع القياس مانعة الخلو من تيجتي التأليفين
 وان لم يشارك الا احدهما اتبع مانعة الخلو من الجزء الغير المشارك ونتيجة التأليف
 بين الجملة والجزء المشارك وبرهان الكل فظاهر مما مر وزعم الشيخ ان الجملة الواحدة
 ان كانت صغرى لا تتبع في هذا القسم وقد صرفت فسادها بانها تتبع سواء كانت صغرى
 او كبرى وان كانت المنفصلة مانعة الجمع ولن فرض انها ذات جزئين والجملة واحدة
 لسهولة مقايضة ما زاد عليها فالجملة اما مشاركة لكل واحد من جزئي الانفصال
 او لاحدهما وايما كان فشاركتهما مشتملة على شرائط الانتاج اولا فان لم يشتمل على
 شرائط الانتاج يعتبر فيه ان يكون نتيجة التأليف المفروضة مع الجملة منتجة للطرف
 المشارك من المنفصلة حتى ان كانت الجملة مشاركة لاحد الجزئين كانت نتيجة التأليف
 بينهما ومع الجملة منتجة لذلك الجزء وان كانت مشاركة لكل من الجزئين كانت منتجة
 للجزء المشارك الذي فرض نتيجة التأليف منه ومن الجملة ثم ان كانت المشاركة مع
 احد جزئي الانفصال اتبع القياس منفصلة مانعة الجمع من نتيجة التأليف المفروضة
 ومن الطرف الاخر الغير المشارك لان الطرف المشارك لازم لنتيجة التأليف بالقياس
 المؤاف من الجملي والمتصل هكذا كلما صدق نتيجة التأليف صدق نتيجة التأليف
 بالضرورة والجملة صادقة في نفس الامر فكلما صدق نتيجة التأليف صدق الطرف
 المشارك لانه كلما صدق نتيجة التأليف صدقت هي والجملة معار كل صدق صدق
 الطرف المشارك او المفروض انها مع الجملة منتجة اياه والطرف الغير المشارك منافاه
 ومنافي اللازم مناف للمزوم فيكون الطرف الغير المشارك منافيا لنتيجة التأليف
 وهو المطلوب وان كانت المشاركة مع الجزئين اتبع منفصلة مانعة الجمع من نتيجته
 اي تيجتي التأليفين المفروضين لان كل واحد من الطرفين المتشاركين لازم لنتيجة تأليفه
 مع الجملة فيكون منافيا لنتيجة تأليف الطرف الاخر فتكون نتيجة تأليفه منافية لنتيجة
 تأليف الطرف الاخر لان منافيا اللازم مناف للمزوم اولا لان الطرفين لازمان للنتيجتين
 ومنافي للاوازم مستلزما لتنافي المزومات وهناك نظر وهو ان القياس على تقدير
 المشاركة مع الجزئين ينتج منفصلتين اوجزئين من احد الطرفين ونتيجة تأليف
 الطرف الآخر وهو ظاهر وكل واحدة منهما اخص من المنفصلتين التي من تيجتي
 التأليفين فانه اذا تحقق مع الجمع بين احد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الاخر

في مانعة الخلو ومنافي
 اللازم مناف للمزوم
 والمزوم المزوم ملزوم
 والحقيقة الموجبة
 تتبع حيث تتبع مانعة
 الجمع ومانعة الخلو
 بخلاف السالبة وكل
 واحدة منهما يتبع
 حيث تتبع صاحبتهما
 اذا بدلت اجزاؤها
 بقا بعضهما الا زيد
 اذكل واحدة منهما
 الى صاحبتهما اذذاك
 من

يتحقق منع الجمع بين النتيجةين لان مناسقي الملازم منافي للزوم بخلاف العكس فكان
 هاتان المنفصلتان بالاعتبار اولى وان استعملت مشاركة الجملة مع جزء الانفصال على
 شرائط الانتاج حتى يحصل منهما نتيجة تأليف فان شاركت احد جزئي الانفصال
 اذبح متصلة جزئية سالبة مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الطرف الاخر اى غير المشارك
 فانه متى صدق القياس صدق قد لا يكون اذا صدق نتيجة التأليف صدق الطرف
 الغير المشارك والاصدق نقيضه وهو كلما صدق نتيجة التأليف صدق الطرف الغير
 المشارك ومعنا مقدمة صادقة وهى قولنا كلما صدق الطرف المشارك صدق نتيجة
 التأليف بالقياس المركب من الجملى والمتصل بجعلها صغرى لنقيض المطلوب لينتج من
 الاول استلزام الطرف المشارك للطرف الغير المشارك وكان بينهما منع الجمع هف
 ولا ينكس اى لا ينتج متصلة مقدمها الطرف الغير المشارك وتاليها نتيجة التأليف
 لان نتيجة التأليف لازمة للطرف المشارك واللازم يجوز ان يكون اعم فجاز ان يجمع الطرف
 الغير المشارك بل ويلزمه وان شاركت كل واحد من جزئي الانفصال اذبح بحسب
 كل مشاركة متصلة سالبة جزئية وذلك ظاهر بهذا كله اذا كانت المنفصلة موجبة
 اما اذا كانت سالبة فتحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة وبالعكس اى
 كما اعتبر فى مانعة الجمع الموجبة ان تكون نتيجة التأليف مع الجملة متبعة للطرف المشارك
 كذلك اعتبر فى مانعة الخلو السالبة وكما اعتبر فى مانعة الخلو الموجبة ان تكون الجملة
 مع الطرف المشارك متبعة لنتيجة التأليف كذلك اعتبر فى مانعة الجمع الموجبة لكن
 النتيجة سالبة مجانسة للمنفصلة من نتيجة التأليف والطرف الاخر والاكدبت السالبة
 المنفصلة اما اذا كانت مانعة الجمع فلانه لو لاصدق النتيجة لصدق منع الجمع بين نتيجة
 التأليف والطرف الاخر ونتيجة التأليف لازمة للطرف المشارك الامر ومنافى لللازم
 منافي للزوم فيكون الطرف الاخر منافي للطرف المشارك فلا تصدق السالبة المانعة
 الجمع هف واما اذا كانت مانعة الخلو فلانه لو لاصدق منع الخلو بين نتيجة التأليف
 والطرف الاخر كان نقيض الطرف الاخر ملزوما لنتيجة التأليف ونتيجة التأليف
 ملزومة للطرف المشارك وملزوم الملزوم ملزوم فيكون نقيض الطرف الاخر
 ملزوما للطرف المشارك فيكون بين الطرفين منع الخلو فتكذب السالبة المانعة الخلو
 وان كانت المنفصلة حقيقية موجبة تنتج حيث تنتج الموجبة المانعة الجمع تلك النتيجة
 بعينها وتنتج حيث تنتج الموجبة المانعة الخلو تلك النتيجة بعينها لان الموجبة الحقيقية
 اخصى من الموجبة المانعة الجمع والممانعة الخلو ولازم الاعم لازم للاخص بخلاف
 ما اذا كانت سالبة لان السالبة الحقيقية اعم من السالبة المانعة الجمع والممانعة الخلو ولازم
 الاخص لا يجب ان يكون لازما للاعم وكل واحدة منهما اى من مانعة الجمع وممانعة
 الخلو موجبة كانت او سالبة تنتج حيث تنتج صاحبتهما اذا بدلت اجزاؤها بنقاياها

ولا فرق في هذه الأقسام بين كون الجملة صغرى أو كبرى إلا في منفصلة موضوع اجزائها هو الحد الأوسط ومورد انفصالها كل واحد قائمها ان كانت كبرى اتبعت كالكبرى في الكيف والجنس لكنه اشبه

بالقياس الجملي والمنفصلة اشبه بالجملة قال الشيخ بالمنفصلة المشتركة الاجزاء في احد الجزئين ان كانت صغرى جليات لا تشترك في جزء يشترط ايصالها وان كانت كبرى يشترط ايجاب اجزاء سالباتها وقد احطت بفساده متن الفصل الخامس فيما يتركب من المتصلة والمنفصلة واقسامه ثلثة الاول ان يكون الاوسط جزءا تاما منهما والنظر الى مشاركة مقدم المتصلة وتاليها لعدم تغير تقدم المتصلة عن تاليها فاذن ان كانت المتصلة صغرى لم تغير الشكل الاول عن الثاني والثالث عن الرابع وان كانت كبرى لم تغير الاول عن الثالث والثاني عن الرابع فاذن الاقسام اربعة في كل شكل ونسبها في

لا تزداد كل واحدة منهما الى صاحبتها عند تبديل الاجزاء بالتقايض (قوله ولا فرق في هذه الاقسام بين كون الجملة صغرى او كبرى) الانتاج في هذه الاقسام لا يختلف بكون الجملة صغرى او كبرى لاشتراك البرهان الا اذا كانت اجزاء المنفصلة مشتركة في موضوع ومورد انفصالها كل واحد من ذلك الموضوع وهى كبرى فيجب ان يتبع القياس منفصلة كالكبرى في الكيف والجنس اى في كونهما حقيقة وممانعة الجمع وممانعة الخلو كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) واما (ه) فكل (ج ا) واما (ا) واما (ه) كالكبرى في الجنس لان الطرف الغير المشترك من الجملة مندرج تحت موضوع المنفصلة فيستعدي الحكم اليه بالضرورة لكن هذا القياس اشبه بالقياس الجملي والمنفصلة اشبه بالجملة قال الشيخ بالمنفصلة المشتركة الاجزاء في احد الجزئين اذا كانت صغرى والجماليات كبرى وهى لا تشترك في جزء يشترط في انتاجها كونها موجبة وان كانت كبرى فان كانت موجبة اتبعت مطلقا وان كانت سالبة يشترط في انتاجها ايجاب اجزائها وقد احطت بفساده من ان المنفصلة موجبة كانت اوسالبة صغرى او كبرى موجبة الاجزاء اوسالباتها يتبع بانسبها المذكورة (قوله الفصل الخامس) القسم الخامس من الاقترانات الشرطية وهو آخر الاقسام ما يتركب من المتصلة والمنفصلة واقسامه ثلثة الاول ان يكون الاوسط جزءا تاما في كل واحدة من المقدمتين ولا يلاحظ في المشاركة ههنا الاحاطة مقدم المتصلة وتاليها لعدم امتياز مقدم المتصلة عن تاليها فالمتصلة اما ان تكون صغرى او كبرى فان كانت صغرى فلا اوسط اما تاليها او مقدمها فان كانت تاليها لم تغير الشكل الاول عن الثاني لان الاوسط ح ان كان مقدم المتصلة كان على صورة الشكل الاول وان كان تاليها كان على هيئة الشكل الثاني لكن مقدم المتصلة لا تغير عن تاليها فلا تغير الاول عن الثاني وان كان الاوسط مقدم المتصلة لم تغير الثالث عن الرابع ان الاوسط ان كان مقدم المتصلة فهو على نظم الشكل الثالث وان كان تاليها فهو على نهج الرابع ولا تمايز بينهما وان كانت المتصلة كبرى فلا اوسط ان كان مقدمها لم تغير الاول عن الثالث لانه ان كان مقدم المتصلة فهو على الثالث وان كان تاليها فعلى الاول وان كان تالى المتصلة لم تغير الثاني عن الرابع فابس العبرة ههنا الا بوضع الحد الاوسط في المتصلة فاذن الاقسام اربعة لان المتصلة اما صغرى او كبرى وعلى تقدير ان يكون الاوسط اما مقدمها او تاليها وما وقع في المتن في كل قسم اوفى كل شكل على الخلاف السخيفين ليس له معنى محصل من حقه ان يحذف ويشترط في الاقسام اربعة ان يكون احدى المقدمتين كلية واحدهما موجبة واعد ذلك فالمتصلة اما موجبة اوسالبة فان كانت

الاقسام اربعة ايجاب احدى المقدمتين وكلية احدها وان كانت المتصلة شرطية موجبة ان يشارك (موجبة) يتاليها مانعة الجمع وبقدمها مانعة الخلو ايجابا وبالكس سالبا ولا يتبع كالمنفصلة جديسا وكيفية لان ما يتبع

اجتماعه مع اللازم متمتع اجتماعيه مع ٣٣٥ المزوم وما لا يخلو الواقع عنه وعن المزوم لا يخلو عنه وعن اللازم

وان كانت سالبة بان تكون كلية او يشارك بمقدورها مانعة الجمع وبالتاليها مانعة الخلو والنتيجة مع مانعة الخلو الكلية مانعة الجمع كالتفصيلة كما وكيفا وما نعمة الخلو ايضا كالتفصيلة الكلية فيهما وفيما عدا ذلك سالبة جزئية ومانعة الخلو والا كذب التفصيلة الا في التفصيلة السالبة الكلية المشاركة بتاليها لمانعة الجمع فان الخلف فيها استلزام تالي التفصيلة نقيضه دائما ان كانت مانعة الجمع كلية والا في الجلي وفي هذا الخلف نظر فاننا ينبغي ان الشئ قد يلزم نقيضه دائما او في الجملة واعلم ان الاختلاف في الشرطيات انما يبين بيان صدق القياس مع اللازم والتعاند فاذا كان الشئ قد يستلزم نقيضه كان الاختلاف تنوعا فامتنع الاستدلال به على العقم متى

موجبة فالتفصيلة اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة وجب ان يشاركها المتصلة بتاليها اي يكون الحد الاوسط تاليها ان كانت مانعة الجمع وان يشاركها بمقدورها ان كانت مانعة الخلو وان كانت المتفصيلة سالبة فبالعكس اي يشترط ان يكون الحد الاوسط مقدم المتصلة ان كانت مانعة الجمع وتاليها ان كانت مانعة الخلو والنتيجة كالتفصيلة في الكيف والجنس اي في كونها مانعة الجمع او مانعة الخلو اما اذا كانت المتفصيلة موجبة ففي مانعة الجمع لان امتناع اجتماع الشئ مع اللازم يوجب امتناع اجتماعه مع المزوم وفي مانعة الخلو لان امتناع الخلو عن الشئ والمزوم موجب لامتناع الخلو عنه وعن اللازم واما اذا كانت سالبة فلان جواز الجمع بين الشئ والمزوم يستلزم جواز الجمع بينه وبين اللازم وجواز الخلو عن الشئ واللازم يستدعي جواز الخلو عن الشئ والمزوم والبرهان على انتاج السالبة متروك في المتن لظهوره هذا اذا كانت المتصلة موجبة اما اذا كانت سالبة فيشترط في انتاجها احد الامرين اما ان يكون المتصلة كلية او يشارك بمقدورها المتفصيلة ان كانت مانعة الجمع وتاليها ان كانت مانعة الخلو ثم المتفصيلة اما ان يكون مانعة الخلو الكلية او غيرها فان كانت مانعة الخلو الكلية فالتفصيلة ان كانت كلية انتج القياس نتيجتين مانعة الجمع ومانعة الخلو موافقتين للتفصيلة في الكم والكيف ان كانت المتصلة جزئية انتج مانعة الجمع موافقة للتفصيلة كما وكيفا ويعلم من قوله كالتفصيلة الكلية ان انتاجها مانعة الخلو انما يكون اذا كانت كلية وان كانت المتفصيلة غير مانعة الخلو الكلية فالنتيجة سالبة جزئية مانعة الخلو سواء كانت مانعة الجمع او مانعة الخلو الجزئية وبيان هذه الدعوى على الاجل بالخلف وهو ضم لازم نقيض النتيجة الى لازم المتفصيلة ليلزم ككذب السالبة المتصلة وبالتفصيل اما انتاج المتصلة الكلية مع مانعة الخلو الكلية ينتجين فلانه اذا صدق ايس البتة اذا كان (اب فجد) ودائما اما ان يكون (جد) او (هز) ينتج ايس البتة اما ان يكون (ب) او (هز) مانعة الجمع والاف قد يكون اما (اب او هز) مانعة الجمع ويلزمه قد يكون اذا كان (اب) لم يكن (هز) فكلا لم يكن (هز فجد) فانه لازم لمانعة الخلو ينتج قد يكون اذا كان (اب فجد) وهو مناقض للسالبة الكلية ومانعة الخلو والاف قد يكون اما (اب او هز) مانعة الخلو ويلزمه قد يكون اذا لم يكن (هز) كان (اب) وكلا لم يكن (هز) كان (جد) فقد يكون اذا كان (اب فجد) وقد كان ليس البتة هف واما انتاج المتصلة الجزئية مع مانعة الخلو الكلية مانعة الجمع الجزئية فلانه اذا صدق قد لا يكون اذا كان (اب فجد) ودائما اما ان يكون (جد او هز) فقد لا يكون اما (اب او هز) والاف دائما اما (اب او هز) ويلزمه كلا كان (اب) لم يكن (هز) وكلا لم يكن (هز) كان (جد) فكلا كان (اب) كان (جد)

وقد كان قد لا يكون هف واما انتاج المتصلة مع مانعة الجمع وهى مشاركة لهما
بمقدمها فلانه اذا صدق قد لا يكون اذا كان (جد فاب) ودائما اما (جد او هن)
مانعة الجمع فقد لا يكون اما (اب او هن) مانعة الخلو والافدائما اما (اب او هن)
مانعة الخلو ويلزمه كالم يكن (هن) كان (اب) نجعله صغرى لقولنا كلا كان (جد)
لم يكن (هن) بل نتج كلا كان (جد) كان (اب) وهو ينقض السالبة المتصلة وما
انتاجها معها وهى مشاركة لهما بتاليها فلانه اذا صدق ليس البتة اذا كان (اب فجد)
وقد يكون اما (جد او هن) فقد لا يكون اما (اب او هن) مانعة الخلو والافدائما ما
(اب او هن) مانعة الخلو فكلا لم يكن (هن) كان (اب) وقد يكون اذا كان (جد)
لم يكن (هن) بل نتج من الرابع قد يكون اذا كان (اب) كالـ (جد) وهو مناقض للسالبة
الكلية واما انتاجها مع المانعة الخلو الجزئية فعلى ذلك القياس غير خاف وقد تبين
من هذا ان استثناء المصنف بقوله الا فى المتصلة السالبة الكلية المشاركة بتاليها بمانعة
الجمع فاسد وان قوله فان الخلف فيها استلزام تالى المتصلة نقيضه الى آخر المسئلة
لا توجيه له اصلا وحيث نظر فى دليله بل وروى النبىء ليقضه رأى عدم الاستدلال
على عقم الاقيسة الشرطية فان غاية ما فى الاختلاف ان الامر ينالين بينهما تلازم
يكون بينهما تعاند لكنه ليس بحال لوازا استلزام النبىء ليقضه وان تحت هذا
المنع طائل لا ندناعه بابراد صور الاختلاف من القضايا غير المتصلة المقدم على انه
لم يبينوا الاختلاف فى سى من المواضع ان يفضيا صادقة المقدم فلم يبق لذلك المنع
محال (قوله نبيه حيث لم ينتج لموجبة ن) قد علمت ان المسئلة والمنفصل اذا كانتا
موجبتين يشترط فيهما ان يكون الحد الاوسط تالى المتصلة ان كانت المتصلة مانعة
الجمع ومقدمها ان كانت مانعة الخلو فهذا الشرط انه يبر اذا اعترفنا ان يكون
حدودها موافقة لحدود القياس اما اذا لم يبر انتج القياس وان لم يثبت ذلك
الشرط حتى لو كانت المتصلة مانعة الخلو والحد الاوسط تالى المتصلة ينتج متصلة
جزئية من نقبض الاصغر اى مقدم المتصلة وعن الاكبر اى طرف مانعة الخلو
لاستلزام نقبض الاوسط نقبض المقدم وعن طرف مانعة الخلو زهم ينتج من الثالث
استلزام نقبض المقدم طرف مانعة الخلو واو كانت مانعة الجمع والحد الاوسط مقدم
المتصلة انتجت متصلة جزئية من عين الاصغر اى تالى المتصلة ونقبض الاكبر اى
نقبض طرف مانعة الجمع لاستلزام الاوسط الى ونقبض طرف مانعة الجمع وانتاجها
من الثالث استلزام التالى لنقبض الطرف هذا كله ان كانت المتصلة غير سقيمة
اما اذا كانت حقيقية فال كانت موجبة نتجت نتجت السالبيين اى مانع الجمع والخلو
لان الانفص يستلزم ما لم يدم وان كانت سالبة فلا يلزم انتاجها اى ما قبل

نبيه حيث لم ينتج
الموجبتان نتيجة
موافقة لحدود القياس
انتجت مانعة الخلو
متصلة جزئية من
نقبض الاصغر وعين
الاكبر واستلزام
نقبض الاوسط لهما
ومانعة الجمع متصلة
جزئية من عين
الاصغر ونقبض
الاكبر لاستلزام
الاوسط لهما
والحقيقة الموجبة
ينتج نتجت البقيتين
دون السالبة من

قال الشيخ انها اذا كانت موجبة جزئية كبرى لم ينتج مع المتصلة الموجبة الكلية المشاركة التالى كقولنا كلاً كان (اب فجد) وقد يكون ٣٣٧ اما (ج د) واما (د ز) حقيقة فهو فاسد لانتاجه قد يكون اما (اب)

واما (د ز) مانعة الجمع لان منافي لللازم في الجملة منافي للزوم كذلك ولانتاجه قد يكون اذا لم يكن (اب فدز) من الثالث والاوسط نقض الاوسط وهو امر ارفع موافقة النتيجة للقياس في الحدود وقال هذه المتصلة لا ينتج مع مانعة الخلو السالبة الكلية كقولنا كلاً كان (اب فجد) وليس البتة اما (جد) واما (د ز) مانعة الخلو وهو باطل لانه ينتج ليس البتة اما (اب) واما (وز) مانعة الخلو وهو باطل لانه ينتج ليس البتة اما (اب) واما (وز) مانعة الخلو

اذ ليس كل ما يلزم الاخص يلزم الاعم (قوله قال الشيخ) زعم الشيخ ان المتصلة الحقيقية اذا كانت موجبة جزئية وكبرى لم ينتج مع المتصلة الموجبة الكلية المشاركة التالى كقولنا كلاً كان (اب فجد) وقد يكون اما (جد) واما (وز) حقيقة وهو فاسد لانتاج هذا القياس ينتج احدهما مانعة الجمع الجزئية وهى قد يكون اما (اب) واما (وز) لان (وز) منافي (جد) اللازم في الجملة ومنافي اللازم في الجملة منافي للزوم كذلك وفيه نظر لان الناطق مثلاً منافي للحيوان في الجملة وهو لا ينافي ملزومه كالانسان اصلاً الثانية متصلة موجبة جزئية مقدمة نقض الاصغر وتاليها عين الاكبر وهى قد يكون اذا لم يكن (اب فوز) من الثالث والاوسط نقض الاوسط فان منعت كون هذه المتصلة نتيجة بناء على وجوب موافقة حدود النتيجة لحدود القياس اجاب بان الشيخ لم يراع ذلك كما في كبرى من الاقضية الشرطية وقال ايضا هذه المتصلة اى الموجبة الكلية المشاركة التالى مع مانعة الخلو السالبة الكلية لا تنتج كقولنا كلاً كان (اب فجد) وائس البتة اما (جد) واما (وز) مانعة الخلو وهو باطل لانه ينتج سالبة كلية مانعة الخلو من الطرفين وهى ليس البتة اما (اب اووز) مانعة الخلو والاصدق قد يكون اما (اب اووز) مانعة الخلو و (اب) ملزوم (جد) ومنع الخلو عن الشئ والملزوم في الجملة يوجب منع الخلو عنه وعن اللازم في الجملة فقد يكون اما (جد) واما (وز) مانعة الخلو وهو يناقض الكبرى السالبة الكلية المانعة الخلو واحتج الشيخ على عدم انتاج القياس المذكور باختلاف اصدقه مع تلازم الطرفين ومع التعاند اما مع التلازم فلا يصدق كلاً كان هذا عرضاً فله محل وليس البتة اما ان يكون له محل او لا يكون جوهره والحق التلازم بين العرض واللاجوهر واما مع التعاند فكما اذا بدلتا الكبرى بقولنا ليس البتة اما ان يكون له محل او لا يكون كل مقدار متناهما والحق التعاند بين العرض ولانها هى المقسدار وجوابه ان النتيجة صادقة مع القياس الاول ضرورة صدق سلب منع الخلو حيث يصدق التلازم واما القياس الثانى فالكبرى فيه ان اخذت عنادية كذبت لصدق نقضها وهو قولنا قد يكون اما ان يكون له محل او لا يكون كل مقدار متناهما مانعة الخلو لا تمنع الخلو عنهما على تقدير كون ذلك الشئ عرضاً لوجوب تحقق الشئ الاول حينئذ وهو ان يكون له محل وان اخذت على انها اتفاقية فان كان ذلك الشئ عرضاً كذبت ايضا لتحقيق احد الجزئين دائماً والاى وان لم يكن ذلك الشئ عرضاً صدقت هى والنتيجة السالبة المانعة الخلو ايضا لكذب جزئيهما ولا احتياج على تقدير كونها اتفاقية الى هذا التطويل لان الكلام في المنفصلات العنادية

الثانى وجوابه ان النتيجة صادقة (٤٣) مع صدق القياس الاول والكبرى في القياس الثانى ان اخذت على انها عنادية كذبت وان اخذت على انها اتفاقية كذبت ايضا لان كان ذلك الشئ عرضاً لاصدق النتيجة اى الكذب جزئيهما متي

والحق في الجواب منع صدق السالبة المانعة الخلو العنادية في القياس الثاني اذ
 من البين ان لا علاقة بين العرض ولاتناهي المقدار يوجب وجودا حدهما (قوله
 القسم الثاني) ثاني اقسام القياس المركب من المتصلة والمنفصلة ان يكون الاوسط
 جزءا غير تام منهما و اقسامه ستة عشر لان المنفصلة اما ان تكون ما نعمة الخلو
 او ما نعمة الجمع وعلى التقديرين فاما ان تكون موجبة او سالبة وعلى التقدير الاربعه
 فالمتصلة اما صغرى او كبرى وعلى التقدير الثمانية فاطرف المشارك منها اما تاليفها
 او مقدمها ونعمه الاشكال الاربعه في كل واحد من هذه الاقسام وتنتج تيجتين
 احدهما متصله مركبة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن المنفصلة من نتيجة
 التأليف بين المتشاركين ومن الطرف الغير المشارك من المنفصلة والاخرى منفصلة
 مركبة من الطرف الغير المشارك من المنفصلة ومن متصله من نتيجة التأليف بين
 المتشاركين ومن الطرف الغير المشارك من المتصلة ولا يخفى عليك شرائط انتاج
 التيجتين بعد اختبارك ما سلف فان القياس لما استعمل على الطرفين الغير المتشاركين
 والطرفين المتشاركين احدهما من المتصلة والاخر من المنفصلة فتسارعة يؤخذ الطرف
 المشارك من المتصلة ويضم الى المنفصلة ويستخرج منهما نتيجة وهو القياس المركب
 من الجملى والمنفصل ثم تؤخذ نتيجة التأليف ويضم الى الطرف الغير المشارك
 من المتصلة وهو في حكم القياس المركب من الجملى والمنفصل لان المنفصلة حينئذ
 بمنزلة الجملى حتى قال مثلا في بيان الانتاج كل صدق مقدم المنفصلة صدق النسالى
 مع المنفصلة وكذا صدق نتيجة التأليف بينهما فكلما صدق مقدم المتصلة
 صدق نتيجة التأليف وتارة يؤخذ الطرف المشارك من المنفصلة ويضم الى المتصلة
 ليحصل منهما نتيجة وهو القياس المألف من الجملى والمنفصل ثم يؤخذ نتيجة التأليف
 بينهما ويضم الى الطرف الغير المشارك من المنفصلة وهو في حكم القياس من الجملى
 والمنفصل فان لمتصلة ههنا تقوم مقام الجملى كما قبل الواقع اما الطرف الغير المشارك
 او الطرف المشارك فان كان الطرف الغير المشارك فهو احد جزئي النتيجة وان كان
 الطرف المشارك والمنفصلة صادقة في نفس الامر تصدق نتيجة التأليف منهما
 وهو الجزء الاخر فالواقع لا يخفى عنهما مسائل الضرب الاول من الشكل الاول كل
 كان (اب فجد) ودائما اما كل (د) او كل (وز) مابعد الخلو يجمع تالفا كان (اب)
 فدائما اما (ج) او (وز) ودائما اما (وز) واما كلا كان (اب) فكل (ج) واما
 اما لزوم الاولى فلانه اذا صدق (اب) فكل (ح د) وسببنا اما ان يصدق
 من المنفصلة (وز) فذلك او (د) فيلزم نتيجة التأليف وهى كل (ح) واما لزوم
 الثانية فلانه اما ان يصدق (وز) فذلك او كل (د) وتالفا كان (اب فجد)
 فكلما كان (اب فجد) وهو المطلوب وات خبر بعدد اقسام هذا القسم وعدد

سنة الثاني ان يكون
 اوسط جزأ غير تام
 هما ولا يخفى عليك
 شرائط انتاجه بعد
 اختبارك ما سلف
 النتيجة متصلة من
 طرفين الغير المشارك
 من المتصلة ومن
 متصلة من نتيجة
 التأليف بين المتشاركين
 من الطرف الغير
 شارك من المنفصلة
 متصلة من نتيجة
 التأليف بين المتشاركين
 من الطرف الغير
 شارك من المتصلة
 نت خبر بعدد
 سامه وعدد ضروريه
 متن

القسام الثالث ان يكون الاوسط جزءاً تاماً من احدى غير تام من الاخرى وقد عرفت بيانه في حكم المؤلف من الحمل والمنفصل وان كان الجزء التام من المتصلة ويكون المتصلة مكان الحمل او المؤلف من الحمل والمتصل ان كان الجزء التام من المنفصلة ويكون المنفصلة مكان الحملية متن الفصل السادس في كيفية استنتاج الحملية من القياسات الشرطية الافتراضية وهي من وجوه الاول من القياس المؤلف من المتصلين والشركة في جزء تام منهما وغير تام منهما وشرط انتاجه اشتغال ٣٢٩ المقدمة على تأليف منتج بالنسبة الى الجزء التام وانتاج نقيض النتيجة

التأليف بين الطرفين
المشاركين مع طرف
الموجبة لطرف السالبة
وبرهانه الخلف بضم
نقيض النتيجة الى
احدهما حتى يتبع
نقيض الاخرى مثاله
كل اكل كل (ج ب ف هـ)
وليس البسة اذا كان
(هـ ز) فليس كل (ب ا)
يتبع كل (ب ا)
والا فليس كل (ج ا)
وانتج مع الصغرى
قد يكون اذا كان ليس
كل (ب ا ف هـ) بالقياس
المؤلف من الحمل
والموصل والعكس الى
نقيض الكبرى الثاني
منهما والشركة في
جزء غير تام منهما
وشرط انتاجه بسلب
المقدمتين وانتاج غير
نقيض النتيجة التأليف
بين طرفي كل متصلة

ضرووبه اما اقسامه فقد حددناها واما ضرووبه فهي عدد الضروب في كل شكل من كل قسم من تلك الاقسام (قوله القسم الثالث) ثلاث الاقسام ان يكون الحد الاوسط جزءاً تاماً من احدى المقدمتين غير تام من الاخرى وانما يكون كذلك لو كان احدى طرفي احدى المقدمتين شرطية هي والمقدمة الاخرى بشاركان في جزء تام والحد الاوسط اما ان يكون جزءاً تاماً من المتصلة او من المنفصلة فان كان جزءاً تاماً من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحمل والمنفصل وتكون المتصلة مكان الحملية فتكون النتيجة فيه منفصلة من الطرف الغير المشارك من المنفصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المشاركتين كقولنا كلما كان (اب فجد) ودائماً اما كلما كان (جد فوز) واما (ج ط) يتبع دائماً اما كلما كان (اب فوز) واما (ج ط) وان كان جزءاً تاماً من المنفصلة كان حكمه حكم القياس المركب من الحمل والمنفصل والمنفصلة مكان الحملية فالنتيجة فيه متصلة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين كقولنا كلما كان (اب فاما (جد) واما (هـ ز) مانعة الجمع ودائماً اما (هـ ز) او (ج ط) مانعة الخلو يتبع كلما كان (اب) فكلما كان (جد فبج ط) ولا يخفى عليك تفاصيل هذا القسم وبيان انتاجها بعد الرجوع الى القياسين المذكورين والتأمل فيهما (قوله الفصل السادس) لما فرغ من بيان كيفية استنتاج الشرطيات من الافتراضات الشرطية شرع في كيفية استنتاج الحملات منها وذلك من وجوه الاول المؤلف من المتصلين والشركة في جزء تام منهما وغير تام منهما وينسقط في انتاجه امور ثلاثة احدها اختلاف المقدمتين في الكيف ونايهما اشتغال المقدمتين على تأليف منتج وثالثها انتاج نقيض نتيجة لتأليف بين الطرفين المتشاركين مع طرف الموجبة لطرف السالبة والحملية المطلوبة منه هي نتيجة التأليف والبرهان الخلف بضم نقيض النتيجة الى الموجبة ليتبع نقيض السالبة او ما يعكس الى نقيضها وذلك انه لو لا صدق النتيجة على تقدير صدق القياس لصدق نقيضها وينضم مع الموجبة قياساً موافقاً من الحملية والمتصلة فان كان الحد

مع مقدمها لتاليها ثم اشتغال النتيجة التأنيدي على تأليف منتج للحملية المطلوبة مثاله ليس كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) وليس كلما كان كل (اد) فليس كل (ده) يتبع كل (ج هـ) برهانه ان الصغرى تستلزم كل (ج ا) والا انتظم نقيضه مع مقدمها مستلزماً لنقيضها وهو قولنا كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) بالقياس المؤلف من الحمل والمتصل والكبرى تستلزم كل (هـ ا) لما يناوهما يتحان كل (ج هـ) الثالث من المنفصلين والشركة في جزء تام منهما وغير تام منهما وشرط انتاجه كاية احدى المقدمتين واختلافهما بالكيف واتحادهما بالجنس وانتاج نقيض النتيجة التأليف بين

٤٠ انتشارين مع طرف الموجبة لطرف السالبة في مانع الخلو وبالعكس في مانع الجمع وهاتاه الخلق من القياس المؤلف من الحملى والمتصل ثم من المتصل والمتفصل مثاله دائماً اما كل (ج ب) واما (هـ ز) وليس دائماً اما (هـ ز) او بعض (ب ا) ينتج لاشئ من (ا) والاذبعض (ج ا) ويلزمه كلما كان كل (ج ب) فبعض (ب ا) وينتج مع الموجبة نقبض السالبة والمتفصلتان مانعنا الخلو ٣٤٠ مثاله وهما مانعنا الجمع دائماً

الايضا الذي هو الجزء السام من المقدمتين تاليها انتج قد يكون اذا صدق طرف السالبة صدق الحد الاوسط لان طرف السالبة هو نتيجة التأليف بين الجملة التي هي نقيض النتيجة ومقدم المتصلة الذي هو الطرف الغير المتساو وكحيث ان كان الحد الاوسط نالي السالبة ناقضها وان كان مقدمها انعكس الى ماتنا قضها وان كان الحد الاوسط مقدم الموجبة انتج كلما صدق الحد الاوسط صدق طرف السالبة وهو تناقضها او انعكس الى ماتنا قاضها مثاله كلما كان كل (ج ب فهن) وليس البتة اذا كان (ه ز) فليس كل (ب ا) ينتج كل (ج ا) والا صدق نقيضه وهو ليس كل (ج ا) نضمه الى الصغرى لينتج بالقياس المؤلف من الجملي والمتصل فديكون اذا كان ليس كل (ب ا فهن) وانعكس الى ماتنا قض الكبرى هدف الثاني من المتصلتين والشركة في جزء غير تام منهما وشرط اتجاها ايضا ثلاثة امور احدها ان يكون المقدمتان سالبتين وتاليها ان يكون طرفا كل متصلة متساويين على وجه يكون نقيض نتيجة التأليف بينهما مع مقدم تلك المتصلة منتجها تاليها وتاليها استعمال نتيجة التأليف بين طرفي المتصلتين على تأليف منتج الجملة المطالبة وعند ذلك يحصل المطالب لان كل متصلة مستلزمة لنتيجة التأليف بين طرفيها اذ على تقدير صدقها لولم يصدق نتيجة التأليف لصدق نقيضها وينتظم معها قياس مؤلف من الجملي والمتصل منتجها لاستلزام مقدم المتصلة تاليها وقد كانت سالبة هدف مثله ليس كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) وليس كلما كان كل (ا د) فليس كل (د ه) ينتج كل (ج ه) برهانه ان الصغرى تستلزم كل (ج ا) والا صدق نقيضه وهو ليس كل (ج ا) فينتظم مع مقدم الصغرى هكذا كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وليس كل (ج ا) وهما نتيجان كلما كان كل (ج ب) فليس كل (ب ا) وهو يصدق الصغرى والكبرى تستلزم كل (ا ه) بعين ما ذكرنا وكلما صدق الصغرى والكبرى صدق كل (ا ج) وكل (ا ه) وكلما صدقا صدق كل (ج ه) فكلما صدق الصغرى والكبرى صدق كل (ج ه) وهو المطالب الثالث من المتصلتين والشركة في جزء تام منهما وشرط اتجاها كلية احدي المقدمتين واختلافهما بالتأليف واتحادهما بالجنس بان يكونا مانعي الخلو او مانعي الجمع والنتيجة نقيض نتيجة التأليف

اما لاشئ من (ج ب)
 واما (هـ ز) وليس دائما
 اما (هـ ز) واما كل
 (ب ا) ينتج بعض
 (ج ا) والا فلا شئ
 من (ج ا) ويلزمه
 كلما كان كل (ب ا) فلا
 شئ من (ج ب) وانتج
 مع الموجبة نقبض
 السالبة الرابع منهما
 والشركة في جزء غير
 تام منهما وشرط
 انتاجه سلب المنفصلتين
 وانتاج نقبض السالبة
 نتيجة التأليف بين طرفي
 مانعة الخلو مع نقبض
 احدهما عين الاخر
 و بين طرفي الجمع مع
 عين احدهما نقبض
 الاخر ثم استعمال نتيجة
 التأليف على تأليف
 منتج للمحملة المطلوب
 فقال ليس دائما ما ليس
 كل (ج ب) واما ليس
 كل (ب ا) مانعة الخلو
 وليس دائما اما كل

(اد) واما كل (ده) مانعة الجمع ينتج كل (ده) رهانه ان الاولى تستلزم كل (ج ا) والا النظام (بين) نقيضه مع غير مقدمها منتج التصلية المستلزمة لنقيضها وهي قولنا كل (ح ب) فليس كل (ب ا) والثانية يستلزم كل (اه) والا انتظم نقيضه مع غير مقدمها منتج التصلية المستلزمة لنقيضها وهي قولنا كلما كان كل (اد) فليس كل (ده) وهما يتجهان كل (ج هـ) الخ من التصلية والمنفصلة والسرقة في جزاءه.

بين المتشاركين مع طرف الموجبة لطرف السالبة في مانع الخلو والعكس اى انتاج
نقيض التأليف مع طرف السالبة لطرف الموجبة في مانع الجمع برهانه بالخلف
من القياس المؤلف من الجملي والمتصل ثم من المتصل والمنفصل وذلك انه متى صدقت
ما نعتا الخلو فلو لم يصدق نتيجة التأليف لصدق نقيضها ويلزمه كلا صدق طرف
الموجبة صدق طرف السالبة بالقياس المؤلف من الجملي والمتصل هكذا كلما صدق
طرف الموجبة صدق طرف الموجبة ونقيض نتيجة التأليف مفروض الصدق فكلما
صدق طرف الموجبة صدق طرف السالبة وينتظم مع الموجبة قياس من المتصلة
والمنفصلة منتهجا قولنا دائما اما طرف السالبة او الحد الاوسط وقد كانت سالبة هدف
وقس عليه اذا كانت المنفصلتان مانعتي الجمع فلا فرق الا في استلزام طرف
السالبة مثال مانع الخلو دائما اما كل (ج ب) واما (ه ز) وليس دائما اما
(ه ز) او بعض (ب ا) ينتج لا شئ من (ج ا) والا فبعض (ج ا) ويلزمه كلما
كان كل (ج ب) فبعض (ب ا) لانه كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وبعض
(ج ا) وينتظم مع الموجبة هكذا كلما كان كل (ج ب) فبعض (ب ا) واما اما
كل (ج ب) او (ه ز) ينتج دائما اما بعض (ب ا) او (ه ز) وهو يناقض السالبة
ومثال مانع الجمع دائما اما لا شئ من (ج ب) واما (ه ز) وليس دائما اما (ه ز)
واما كل (ب ا) ينتج بعض (ج ا) والا فلا شئ من (ج ا) ويلزمه كلما كان كل
(ب ا) فلا شئ من (ج ب) لانه كلما كان كل (ب ا) فكل (ب ا) ولا شئ من
(ج ا) وينضم مع الموجبة هكذا كلما كان كل (ب ا) فلا شئ من (ج ب) واما
اما لا شئ من (ج ب) واما (ه ز) فاما كل (ب ا) او (ه ز) وهو يناقض
للسالبة لاربع من المنفصلتين والشركة في جزء غير تام منهما ويشرط لانتاجه
سالب المنفصلتين وانتاج نقيض نتيجة التأليف بين طرفي مانعة الخلو مع نقيض احدهما
لعين الاخر و بين طرفي مانعة الجمع مع عين احدهما لنقيض الاخر ثم اشتمال نتيجة
التأليفين على تأليف منتج العملية المطلوبة و بيانه ان مانعة الخلو يستلزم نتيجة التأليف
والا لصدق نقيضها وانتظم مع ملازمة نقيض احد طرفيها لنقيضه منتجا لاستلزام
نقيض احد طرفيها لعين الاخر وهو يستلزم منع الخلو بين طرفيها وقد كان سلب
منع الخلو هدف وكذلك مانعة الجمع تستلزم نتيجة التأليف والا انتظم نقيضها مع
ملازمة احد طرفيها لنفسه منتجا لاستلزام احد طرفيها لنقيض الاخر المستلزم لمنع
الجمع بين طرفيها مثاله ليس دائما اما ليس كل (ج ب) واما ليس كل (ب ا) مانعة
الخلو وليس دائما اما كل (ا د) واما كل (د ه) مانعة الجمع ينتج كل (ج ه) لان
مانعة الخلو يستلزم كل (ج ا) والا لصدق ليس كل (ج ا) وينضم مع نقيض
مقدمها هكذا كلما كان كل (ج ب) فكل (ج ب) وليس كل (ج ا) فكلما كان كل

منهما وغير تام منهما
والضبط فيه ان يشتمل
ما يلزمها من مانعة
من مانعة الجمع مع مانعة
الجمع و ما يلزمها
من مانعة الخلو مع
مانعة الخلو على
شرائط انتاج العملية
المطلوبة السادسة
منهما والشركة
في جزء غير تام منهما
والضبط فيه ان
يستلزم كل مقدمة
عملية ينتظم منها
ومن التي تستلزمها
المقدمة الاخرى قياس
منتج العملية المطلوبة
السابع من العملية
والمتصلة الثامن
منهما ومن المنفصلة
والضبط فيهما
استلزام الشرطية
عملية ينتج مع العملية
الاخرى العملية
المطلوبة وانت خبير
بجميع ذلك وبكيفية
الاشكال وكيفية
الضرور فان اردت
التدرب فليكن بالهدى
دع

(ج ب) فليس كل (ب ا) و يلزمه دائماً اما ليس كل (ج ب) او ليس كل (ب ا) مانعة الخلو وهو يناقض السالبة المانعة الخلو ومانعة الجمع تستلزم كل (ا هـ) والا انتظم نقيضه مع مقدمها هكذا كل (ا د) فكل (ا د) وليس كل (ا هـ) فكما كان كل (ا د) فليس كل (د هـ) و يلزمه دائماً اما كل (ا د) او كل (د هـ) مانعة الجمع وهو يناقض سالبها و اذا صدق كل (ج ا) وكل (ا هـ) انتج من الشكل الاول كل (ج هـ) وهو المطلوب الخامس من المصلة والمنفصلة والسرقة في جزء تام منهما وجزء غير تام منهما والضبط في اشاح الجملة ان المتصلة يلزمها مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي وما نمة الخلو من نقيض المقدم وعين التالي فلو كانت المنفصلة اما نمة الجمع كان ما يلزم المصلة من مانعة الجمع على سرائط اشاح ما يعنى الجمع الجملة وان كانت مانعة الخلو كان ما يلزمها من مانعة الخلو على سرائط اشاح ما يعنى الخلو الجملة وحينئذ نتج القياس الجملة لانه متى صدقت المصلة والمنفصلة صدقت المنفصلتان المستجمعان للسرائط ومتى صدقتا صدقت الجملة ففى صدقت المتصلة والمنفصلة صدقت الجملة السادس من المتصلة والمنفصلة والسرقة في جزء غير تام منهما وقد عرفت ان المتصلة على اى سرخ تستلزم الجملة وكذا المنفصلة فالضبط فيه ان تكون المتصلة والمنفصلة على تلك السرائط بحيث تانط الجملة بالرمز لاحداهما مع الجملة اللازمة للآخرى قياسا منجما للجملة المطلوبة السابعة من الحماية والمتصلة الثامن منهما ومن المتصلة والضبط فيهما ان تكون السرقة على تلك السرائط التى معها تستلزم الجملة على وجه يتج مع الحماية الاخرى الجملة المتعارضة وانت خبير بجميع ذلك وكيفية الاشكال وكيفية الضروب وان اردت التدرب والتمرن فعليك بعدها واعلم اننا ايناهذه الفصول بالذلل الكلية و ارد فيها ما طر الجزئية تنبيهها لك على كيفية اخزاءها وتسهيلها لترك اوضاعها واولها ضعف الطرق المساوكة فيها والمناطق المقاطعها وماديتها لانها ريات طينة والحماها مما بحث سريرة ولكن لاند من تحقيق الاصول او لزوت ترتيب الشروع بها وهذا الكتاب ليس موضع ذلك (قوله تنبيهات) الاول كما انكى استنتاج الجملة من القياس الشرطى كذلك يمكن استنتاج الشرطية من القياس الخلقى كقوله كل (ج ب) وكل (ب ا) فكما كان كل (د ج) فكل (د ا) لان الجملة الاولى تستلزم كل (ب ا) وكل (ب ا) فكل (د ب) والجملة الثانية تستلزم كل (ب ا) فكل (د ب) تستلزمان الشرطية المطلوبة اما استلزام الجملة الاولى ولانه كل (ب ا) فكل (د ج) وكل (د ج) وكل (ج ب) وكما كان كذلك فكل (د ب) - كذا كان كل (د ج) فكل (د ب) واما استلزام الجملة الثانية فلانه كل (ب ا) فكل (د ب) وكل (د ب) فكل (ب ا) وكل (ب ا) فكل (د ب) فكل (د ا) فكل (د ب) فكل (د ا)

تنبيهات الاول
البيانات السالفة
بمثلا يمكن استنتاج
الشرطيات من الاقضية
الجملية كقولنا كل
(ج ب) وكل (ب ا)
فانه ينتج كذا كان كل
(د ج) فكل (د ا)
لان الجملة الاولى
يستلزم كذا كان كل
(د ج) فكل (د ب)
والثانية يستلزم كذا كان
(د ب) فكل (د ا)
وهما ينتجان المطلوب
فان التزموا هذا فذلك
والاشكال عليهم تلك
البيانات لثاني قياسية
هذه الوجوه انما هى
بوسط فان تساوها
حد القياس فذلك وال
فهى لا قياسات بل
مستلزمات قد تتركب
من مقدمتين قياسان
او اكثر باعتبار و بسيط
او اكثر وينتجان باعتبار
كل بسيط نتيجة باعتبار
التركيب اخرى وهى
لازمة كل نتيجة لاخرى
فوافقة الوضع لوضع
الحدود فى القياس
ولا يخفى عليك اعتبار
ذلك بعد اعتبارك بما

الفصل السابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من شرطية وقضية آخرى هي أحد جزئيهما حالية أو شرطية أو شرط اتساجه كلية ٣٤٣ الشرطية والالزام أن يكون أحال اللزوم غير حال الاستثناء

فان قيل انما يتم هذا البيان لو كانت المتصلات التي اوردت فيه لزومية وهو ممنوع اجاب بان هذا المنع وارد عليهم في الاقيسة الشرطية فانهم انما يذنبوا اتساجها بمثل هذا البيان فان التزموا هذا فذاك والا اشكل عليهم تلك البيانات الثانية قياسية هذه الوجوه الثمانية انما هي بوسط فان تناولها احد القياس فهي اقيسة والافهوى ملزومات وكانه جواب لسائل يقول هذه الوجوه ليست اقيسة لان استلزامها للوازمها المذكورة ليس بالذات بل بمقدمات اجنبية فلا يتناولها احد القياس فاجاب بان المدعى احد الامرين اما كونه قيات او ملزومات وقد سمعت مثله في الاقترانات الشرطية السالفة وهو الذي وهد بيسانه فيما سلف انه قد يتركب من مقدمتين قياسان او اكثر ويتيجان باعتبار وسطين او اكثر ويتيجان باعتبار كل قياس بسيط نتيجة وباعتبار التركيب اخرى وهي ملازمة كل نتيجة لاخرى موافقة الوضع لو وضع حدود القياس على معنى ان نجعل النتيجة التي حدودها مذكورة في القياس او لامقدمتها والنتيجة التي حدودها مذكورة فيه ثانيا تاليها كقولنا كلما كان كل (ج ب) فكل (د ه) وكلما كان كل (ب ا) فكل (ه ز) ينتج باعتبار تشارك المقدمين قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان كل (ج ا) فكل (د ه) فقد يكون اذا كان كل (ج ا) فكل (ه ز) ويقدر كانه لا اشتراك بين التالين وباعتبار تشارك التالين قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان كل (ج ب) فكل (د ز) فقد يكون اذا كان كل (ب ا) فكل (د ز) وبفرض كانه لا اشتراك بين المقدمتين وباعتبار التركيب متصلة سر صكة من التيجين مقدمتها النتيجة اللازمة بحسب اشتراك المقدمين وتاليها النتيجة اللازمة بحسب اشتراك التالين من الشكل الثالث والا وسط صدق المقدمتين ولا يخفى عليك اعتبار ذلك باقسامه بعد اعتبارك ما سلف (قوله الفصل السابع في القياس الاستثنائي) قد سلف ان القياس قسمان اقتراني واستثنائي واذا قد فرغ عن الاقتراني واقسامه واحكامه شرع في الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احدهما شرطية متصلة او منفصلة وثانيتها دالة على الوضع او رفع وهي احدى جزئي تلك الشرطية او نقيضه حالية او شرطية باعتبار تركيب الشرطية من حاليتين او شرطيتين او حالية وشرطية ويشترط في اتساجه امور ثلاثة الاولى كلية الشرطية المستعملة فيه سواء كانت متصلة او منفصلة فانها لو كانت جزئية جاز ان يكون وضع اللزوم او العناد غير وضع الاستثناء فلا يلزم من وضع احد جزئيهما اوردنه وضع الاخر اوردنه اللهم الا ان يكون الاستثناء حقيقة في جميع الازمان وعلى جميع الاضاع او يكون وضع اللزوم او العناد بعينه وضع الاستثناء فانه ينتج

وكونها لزومية لان الاتفاقيّة لا تنتج اما وضع مقدمتها فلان العلم بتاليها لا يتوقف على العلم بالوضع والاتصال واما رفع تاليها فلانه لا اتصال بين طرفي الاتفاقيّة اما اللزومية والاتفاقيّة الخاصة فظاهر واما العامة فلجواز صدق الطرفين فلم يلزم من صدق المتصلة مع كذب تاليها وان كان اجتماعهما محالا كذب مقدمتها وكونها موجبة للاختلاف عند كونها سالبة اذا عرفت هذا فنقول الشرطية ان كانت متصلة انتج استثناء عين مقدمتها عين تاليها واستثناء نقيض تاليها نقيض مقدمتها ولا ينعكس لجواز كون الالزام اعم قال الامام ان كان التالى مطاقا عاما لم ينتج استثناء نقيضه كقولك كلما كان هذا انسانا فهو ضاحك بالاطلاق

العام فانا اذا قلنا لكنه ليس بضاحك لم يلزم انه ليس بانسان لان بعض من ليس بضاحك انسان بالضرورة واما اذا اعتبر الدوام في نفي التالى انتج وهذا ضعيف لان استثناء نقيض التالى الذي هو المطلقة ٢

العمامة لا يتحقق دون
اعتبار الدوام فلم
يكن اعتبار الدوام
زائدا على استثناء
النقيض وان كانت
الشرطية منفصلة
حقيقية انتج استثناء
حين ابهما كان نقيض
الاخر وبالعكس
وان كانت ما نعمة
الجمع انتج استثناء عين
ابهما كان نقيض
الاخر من غير عكس
وان كانت ما نعمة
الخلو انتج استثناء
نقيض ابهما كان
حين الاخر من غير
عكس وانت خبير
ببلية ذلك كله متى

القياس ضرورة الثاني ان تكون الشرطية لزومية او صناديق لان المتصلة الاتفقية
لم تنتج لا وضع مقدمها لعين تاليها ولا رفع تاليها لرفع المقدم اما وضع مقدمها فلان
العلم بوجود تاليها لا يتوقف على العلم بالوضع بل هو حاصل قبل العلم بالوضع ولان
العلم بصدق الاتفقية مستفاد من العلم بصدق التالى فلو استفيد العلم به من العلم بها
لزم الدور واما رفع تاليها فلانه لا اتصال بين نقيضى طرفى الاتفقية لا بطريق
اللزوم ولا الاتفاق اما فى الاتفقية الخاصة فظاهر لصدق طرفيها فلا يكون بين
نقيضيهما اتفاق لكذب بهما ولا لزوم لعدم العلاقة واما فى الاتفقية العامة فلجواز
صدق طرفيها فلا يلزم من صدق المتصلة الاتفقية مع كذب تاليها وان استحتم اجتماعهما
كذب مقدمها وكذلك المتصلة الاتفقية لم تنتج وضع احد طرفيها ولا رفعه لان صدق
احد طرفيها او كذبه معلوم قبل الاستثناء فلا يكون مستفادا منه ولم يتعرض المحقق
للمتصلة الاتفقية لظهور شأنها بالقياس على المتصلة الذات ان تكون الشرطية موجبة
لعدم السالبة فانه اذا لم يكن بين امرين اتصال او انفصال لم يلزم من وجود
احدهما او نقيضه وجود الاخر او نقيضه ور بما يذبه عليه بالاختلاف اما فى المتصلة
فلصدق المقدم مع كذب التالى تارة ومع صدقه اخرى كقولنا ليس البتة ان كان
الانسان حيوانا فهو حجر او الفرس حيوان فلا ينتج وضع المقدم ولكذب التالى
مع صدق المقدم او مع كذبه كقولنا ليس البتة اذا كان الانسان حيوانا او حجرا
فالفرس حجر فلا ينتج رفع التالى واما فى المتصلة فلصدق احد طرفيها مع صدق
الاخر وكذبه كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان حيوانا او الفرس حيوانا او حجرا
وكذب احد طرفيها مع كذب الاخر وصدق كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان
حجرا او الفرس حيوانا او حجرا اذا عرفت ذلك فتقول الشرطية التى هى جزء
القياس اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة انتج استثناء حين مقدمها عين تاليها لا يلزم
وجود المزوم ووجود اللزام واستثناء نقيض تاليها نقيض المقدم لا يلزم عدم المزوم
عدم المزوم ولا بعكس اى لا ينتج استثناء عين التالى عين المقدم والاستثناء نقيض المقدم
نقيض التالى بل هو ان يكون اللازم انهم فلا يلزم من وجود اللازم وجود المزوم ولا
من عدم المزوم عدم اللازم قال الامام التالى ان كانت متصلة عالم ينتج استثناء نقيضه
كقولنا كل كان هذا انسانا فهو ضاحك بالاطلاق انهم فهو استثناء نقيض التالى لم يلزم
انه ليس بالانسان لان بعض من ليس بضاحك انسان نعم واعتبر الدوام فى التالى
انتج وهذا ضعيف لان استثناء نقيض التالى انما يصور اذا اعتبر معه الدوام
ضرورة ان نقيض المطلقة العامة الدائمة فلا يكون اعتبار الدوام امر زائدا على
استثناء النقيض والاتصال وجوب رعاية جهة المقدم والتالى فى اخذ النقيض للاطلاع
الغاط وان كانت الشرطية منفصلة فان كانت حقيقية انتج استثناء وضع اى حجر كان

(تنبیه) استثناء نقيض التالي في المتصلة ﴿٣٤٥﴾ ينتج اما بواسطة عكس نقيضها أو الاستثناء في المنفصلات

نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما وبالعكس أي رفع أي جزء كان عين الآخر لامتناع
الخلو عنهما وان كانت مانعة الجمع اتج استثناء عينيهما كان نقيض الآخر
لامتناع الجمع ولا تنعكس لجواز الارتفاع وان كانت مانعة الخلوا اتج استثناء نقيضيهما
كان عين الآخر لامتناع الخلودون العكس لجواز الجمع وكل ذلك ظاهر (قوله تنبيه)
لا خفاء في ان انتاج استثناء عين مقدم المتصلة عين التالي بين ذاته واما استثناء نقيض تاليها
فانما ينتج نقيض المقدم بواسطة عكس نقيضها وهو استلزام نقيض التالي لنقيض
المقدم اذ لو لم يصدق عكس النقيض لم يلزم من رفع التالي رفع المقدم والاستثناءات
في المنفصلات انما ينتج بواسطة المتصلات اللازمة اما في الحقيقة فلا استلزامها
المتصلات الأربع وفي الآخر بين فلا استلزامهما المتصلتين وذلك لانه لو لا ذلك لم يلزم
من وضع احدهما نقيض الآخر ولا من نقيض احدهما عين الآخر وفيه
نظر لان بين استثناء نقيض تالي المتصلة واحد طرفي المتصلة او نقيضه وبين عكس
لنقيض والمتصلات اللازمة فرقا وذلك لان الاستثناء هو اخبار عن وقوع احد
الطرفين او نقيضه اما بحسب نفس الامر او باعتراف الخصم وعكس النقيض
انما يدل على فرضه ولا يلزم من عدم لزوم شيء فرض آخر عدم لزومه وقوة
وايضا نعم بالضرورة ان لمتصلة والمنفصلة مع المقدمة الاستثنائية تنتج النتائج المذكورة
وان لم يفتربا لنا شيء من تلك المتصلات اللازمة (قوله الفصل الثامن في توابع
القياس) هذا الفصل مشتمل على توابع القياس ولو اوضحه الاول كل قياس سواء كان
افتراضيا او استثنائيا فيه مقدمتان لازيد ولا تنقص اما انه لا تنقص فلما عرفت من حد
القياس انه مؤلف من قضاي واما لانه لازيد فلان المطلوب انما يكتب سبب من معلوم
فلا يخلو اما ان يكون المطلوب نسبة الى المعلوم او لافان لم يكن لم يكن له دخل في معرفته وان
كان فاما ان يكون لنفس المطلوب نسبة الى المعلوم او لاجزائه فان كان لنفس المطاوب
نسبة وهو ههنا قضية ويكون المعلوم ايضا قضية لامتناع اكتساب القضايا
من المفردات ونسبة القضية الى القضية اما بالاتصال او بالانفصال فتكون ههنا
مقدمتان احدهما محقة تلك النسبة الاتصالية او الانفصالية والثانية محقة لذلك
المعلوم والحاجة الى زيادة مقدمة فلم يحتج الى ازيد من مقدمتين وهو القياس
الاستثنائي كما اذا كان المطلوب انه ناطق والمعلوم انه انسان ولكلية المطلوب
نسبة اليه بالضرورة فلما حقق المعلوم حصل المطلوب وانت خبير بان لا ينطبق على
القياس الاستثنائي الذي المطلوب منه نقيض المقدم لان المقدمة الاولى فيه لا يستعمل
على النسبة التي بين المعلوم والمطلوب وكذلك لا ينطبق على القياس الذي جزؤه
المنفصلة اذ لم يوجد فيه نسبة المطلوب الى المعلوم لان المطلوب ان كان نقيض احد
الجزئين فالمعلوم هو الجزء الآخر وبالعكس والشرطية المنفصلة ليست مشتملة على

انما ينتج بواسطة
المتصلات اللازمة
لهما فاعلم ذلك
دين

الفصل الثامن في
توابع القياس الاول
كل قياس فيه مقدمتان
لازيد ولا تنقص لان
المطلوب انما يكتب سبب
من المعلوم فان كانت
لكلية نسبة حصلت
مقدمتان احدهما
محقة لتلك النسبة

والثانية لذلك المعلوم
ان كانت النسبة اليه
جزئية حصلت بسبب
كل نسبة مقدمة وان
كانت لاحدهما لم ينتج
المطلوب بل ربما
كانت مقدمة لا ينتج
فاذا كثرت المقدمات
واحتج الى الكل
فهناك قياسات مترتبة
منتجة للقياس المنتج
للمطلوب ويسمى
قياسات مركبة فان
صرحت نتائجها
سميت موصولة كقولنا
كل (ج ب) وكل
(ب ا) فكل (ج ا)
وكل (ا د) فكل
(ج د) وكل (د ه)
وكل (ج ه) والا

بعض موصولة كقولنا كل (ج ب) (٤٤) وكل (ب ا) وكل (ا د) وكل (د ه) فكل (ح ه) دين

الثاني في قياس الخلف وهو مركب من قياسين احدهما اقتراني **٣٤٦** والثاني استثنائي كما تقول في النتائج

قولنا كل (ج ب)
ولا شيء من (اب)
قولنا لا شيء من (ج ا)
انه اولم يصدق لاشي
من (ج ا) يصدق
بعض (ج ا) ولو صدق
بعض (ج ا) لما صدق
كل (ج ب) انتج
اولم يصدق لاشي من
(ج ا) لما صدق كل
(ج ب) وهذا القياس
اقتراني ثم اذا قلنا لكانه
صدق كل (ج ب)
انتج صدق لاشي
من (ج ا) ونحوه
انه اولم يصدق النتيجة
لصدق نقيضها
ولو صدق نقيضها
لما صدقت الكبرى
او الصغرى لان
الكبرى انما تصدق
فذلك وان صدقت
لم تصدق الصغرى
لان نظام الكبرى مع
نقيض النتيجة قياسا
منتجا لنقيضها وانتج
اولم تصدق النتيجة
لما صدقت احدهما
لكنهما صادقتان
انتج ان النتيجة
صادقة متى

النسبة بينهما وان كانت النسبة الى المعلوم لاجزاء المطلوب فاما ان يكون لكل جزئية
اولا احدهما دون الاخر فان كان لجزئيه معا حصل بسبب نسبتيهما الى المعلوم مقدمتان
وهو القياس الاقتراني كما اذا كان المطلوب ان الجسم يحدث والمعلوم المتغير والجسم
والمحدث اليه نسبتان فحصل مقدمتان كل جسم متغير وكل متغير يحدث و يلزم
منهما المطلوب فلا حاجة الى زيادة مقدمة وان كان لاحد جزئي المطلوب نسبة دون
الاخر لم ينتج المطلوب بل ربما كانت القضية الحاصلة من تلك النسبة مقدمة في القياس
الذي ينتج المطلوب فان قيل فمن نجد العلماء يركبون مقدمات كثيرة ويستنتجون منها
نتيجة واحدة فيكون في القياس از يد من مقدمات اجاب بانه اذا كثرت المقدمات واحتج
في حصول المطلوب الى الكل فليس هناك قياس واحد فقط بل قياسات انما ترتبت
لان القياس المنتج للمطلوب احتاج مقدماتها او احدهما الى كسب بقياس اخر كذلك
الى ان ينتهي الكسب الى المبادئ البدئية فتكون هناك قياسات مترتبة بحصوله بالقياس
المنتج للمطلوب ويسمى قياسات مركبة فان صرحت بنتيجة تلك الاقيسة سميت مفصلة
النتائج كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) وكل (اد) فكل (ج د)
وكل (د ه) فكل (ج ه) وان لم يصرح بنتيجة تلك الاقيسة سميت مفصلة النتائج
ومطلوبتها كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (اد) وكل (د ه) فكل (ج ه)
(قوله الثاني في قياس الخلف) قياس الخلف هو اثبات المطلوب بابطال نقيضه
وانما سمي قياس الخلف لانه يؤدي الكلام الى المحال ويكون ابدا مركبا من قياسين
احدهما اقتراني مركب من متصلتين احدهما الملازمة بين المطلوب والموضوع على انه
ايس بحق ونقيض المطلوب وهذه الملازمة بينة بانها والافخرى الملازمة بين نقيض
المطلوب على انه حق وبين امر محال وهذه الملازمة ربما تحتاج الى البيان فنتج
متصلة من المطلوب على انه ايس بحق ومن الامر المحال وانما ينتجها استثنائي مشغل
على متصلة لزومية هي نتيجة ذلك الاقتراني واستثناء نقيض النسالي لنتج نقيض
المقدم فيلزم تحقق المطلوب هذا هو الضابط لعلم مثله ما قبل في النتائج كل (ج ب)
ولا شيء من (اب) كقولنا لا شيء من (ج ا) اذ اولم يصدق لاشي من (ج ا) يصدق
بعض (ج ا) ولو صدق بعض (ج ا) لما صدق كل (ج ب) انتج اولم يصدق لاشي
من (ج ا) لما صدق كل (ج ب) وهو القياس الاقتراني اما الصغرى فلفظ واما الكبرى
فلانه اذا صدق بعض (ج ا) والكبرى صادقة في نفس الامر فيس كل (ج ب)
بالقياس المؤلف من المتصلة والحملية ثم اذا اخذنا نتيجة القياس ودلنا لكن كل (ج ب)
صادق انتج صدق لاشي من (ج ا) وهو الاستثنائي ونحوه قد راجع الى ان اولم يصدق
النتيجة لصدق نقيضها او صدق نقيضها لما صدقت الكبرى او الصغرى لان الكبرى
ان لم يصدق فذلك وان صدقت لم يصدق الصغرى لان نظام الكبرى مع نقيض النتيجة
قياسا منتجا لنقيض الصغرى انتج اولم يصدق النتيجة لم تصدق الكبرى او الصغرى

(لكنهما)

الثالث في اكتساب المقدمات ضع طرفي المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولاته كانت لذلك بوسط او بغير ٣٤٧ وسط وكذلك جميع ما سلب عنه احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين

اليها فان وجدت من محمولات الموضوع ما هو موضوع المحمول حصل المطلوب من الشكل الاول وكذا القول في سائر الاشكال

الاربع في التحليل حصل المطلوب وانظر الى ما جعل متجها فان كان فيه مقدمة كلية المطلوب اليها نسبة فالقياس استثنائي وان كانت النسبة لاحد جزئيهما فهو اقتراني ثم انظر الى طرفي المطلوب لتبين ان الصغرى عن الكبرى ثم ضم الجزء الاخر من المقدمة الى الجزء الاخر من المطلوب فان تألفا على احد التاليفات فهو الوسط وتبين ان ذلك المقدمات والشكل والنتيجة والافالقياس مركب لا بسيط ثم اعمل بكل واحدة منها العمل المذكور الى ان تبين كل المقدمات والشكل والنتيجة متن

لكنهما صادقتان فتصدق النتيجة (قوله الثالث في اكتساب المقدمات) اذا حارلت تحصيل مطلوب من المطالب ضع طرفي المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سواء كان حل الطرفين عليهما او حلها على الطرفين بواسطة او غير واسطة وكذلك اطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين المطلوب او يسلب عن احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات والمحمولات فان وجدت من محمولات موضوع المطلوب ما هو موضوع المحمول فقد حصلت المطلوب من الشكل الاول او ما هو محمول على محموله فن الشكل الثاني او من موضوعات موضوعه ما هو موضوع لمحموله فن الثالث او محمول على محموله فن الرابع كل ذلك بعد اعتبار شرط الاشكال بحسب الكمية والكيفية والجهة ويسمى هذا تركيب القياس (قوله الرابع في التحليل) كثير اما يورد في العلوم قياسات متجهة للمطالب لاعلى الهيئات المنطقية لتسهيل المركب في ذلك اعتمادا على الفطن العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف انه على اى شكل من الاشكال فعليك بالتحليل وهو عكس التركيب حصل المطلوب وانظر الى القياس المنتج له فان كان فيه مقدمة كلية المطلوب اليها نسبة اى يشاركها المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائي وان كانت النسبة اليها لاحد جزئيه اى كان المطلوب يشاركها باحد جزئيه فالقياس اقتراني ثم انظر الى طرفي المطلوب لتبين عندك الصغرى عن الكبرى لان ذلك الجزء ان كان محكوما عليه في المطلوب فهي الصغرى او محكوما به فهي الكبرى ثم ضم الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخر من المقدمة فان تألفا على احد التاليفات فما انضم الى جزئي المطلوب هو الحد الاوسط وتبين ان المقدمات والاشكال اذ تميزها باعتبار وضعه عند الحدين الآخرين وان لم يتألفا كان القياس مركبا ثم اعمل بكل واحد منهما العمل المذكور اى ضع الجزء الاخر من المطلوب والجزء الاخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب او لا فلا بد ان يكون لكل منهما نسبة الى شئ مما في القياس والالم يكن القياس متجها للمطالب فان وجدت حدا مشتركا بينهما فقد تم القياس والا فكذا تفعل مرة بعد اخرى الى ان ينتهي الى القياس المنتج بالذات للمطالب وبين لك المقدمات والشكل والنتيجة مثلا ان كان المطلوب كل (ا ط) ووجدنا كل (ا ب) وكل (ب د) فان حصل لنا وسط يجمع بين (ب) و (هـ) فقد تم لنا القياس والافلا بد ان يكون له نسبة الى شئ فرضنا ان (هـ د) حتى يحصل كل (د هـ) فنضيق (هـ) و (ب) ونطلب بينهما حدا وسطا وهكذا الى ان يتم العمل (قوله الخامس النتيجة الصادقة قد تلزم عن مقدمات كاذبة لان قولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان ينتج مع

الحدس النتيجة الصادقة قد تلزم عن مقدمات كاذبة لان قولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان ينتج مع كذا! كل انسان حيوان مع صدقه متن

السادس في الاستقراء انما منه هو القياس المقسم وغيره لا يفيد العلم ٣٤٨ لجواز ان يكون حال غير المذكور

كقولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان يتبع كل انسان حيوان مع صدقه وكذب
المقدمين وكان هذه اشارة الى وهم من توهم ان القياس الصادق المقدمات اذا استلزم
نتيجة صادقة وجب ان يكون القياس الكاذب المقدمات مستلزما لنتيجة كاذبة وهو
باطل لان الموجبة الكلية لا تنعكس كنفسها ولان استثناء نقبض المقدم لا يتبع نقبض
التالي (قوله السادس في الاستقراء) الاستقراء عبارة عن اثبات الحكم الكلي لثبوت
في اكثر الجزئيات وهو اما تام ان كان حاصرا لجميع الجزئيات وهو القياس المقسم
كقولنا كل جسم اما جاد او حيوان او نبات وكل واحد منها متغير فكل جسم متغير
وهو يفيد اليقين واما غير تام ان لم يكن حاصرا كما اذا استقر ثلث افراد الانسان
والفرس والحمار والطير ووجدناها متحركة فكذلك الاستقراء عند المنع حكما بان كل
حيوان متحرك فكذلك الاستقراء عند المنع وهو لا يفيد اليقين لجواز ان يكون حال
ما لم يستقر بخلاف حال ما استقرى كافي اتمساح (قوله السابع في التمثيل) وهو اثبات
حكم في جزئي لثبوت في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا والصورة
الى هي محل الوفاق اصلا والصورة التي هي محل الخلاف فرما والمعنى المشترك
بينهما علة وجامعا ولا يتم الاستدلال به على ثبوت الحكم في افرع الا اذا ثبت ان الحكم
في الاصل معلل لمعنى مشترك بينهما وانما يستركان في شرائط الحكم وارتفاع الموانع
لكن تحصيل العلم بهذه المقدمات صعب جدا (قوله الثامن في البرهان) البرهان قياس
مركب من مقدمات يقينية تركيبها صحيحا سواء كانت ضرورية وهي اليقينية ابتداء
او نظرية وهي اليقينية بواسطة اليقينية التي هي مبادئ اولي البرهان اي اليقينية
الضرورية الست الاوليات وهي قضايا يكون مجرد تصور طرفيها وان كانا واحدا
بالكسب كافيا في جرم العقل بالنسبة بينهما بان ينجح او الساب كقولنا الكل اعظم
من الجزء ويسمى بداهيات والمحسوسات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة احدي
الحواس وتسمى مشاهدات ان كانت الحواس ظاهرة كتبوت النار حارة ووجدانية
ان كانت باطنة كعلم كل احد بجوهره وعطشه والمتواترات وهي قضايا يحكم العقل
بها بواسطة كثرة المشاهدات الموافقة المتوحدة للمعنى كعلم بوجود مكة وحصول
اليقين بتوقف على امرين الامن من الواطي على الكذب واسند الخبر الى المحسوس
ولا ينحصر مبلغ المشاهدات في عدد بل القاصي تكمل العدد هو حصول اليقين
والمجربات وهي قضايا يحكم العقل بها بسبب مشاهدات مكررة مع انضمام قياس
خفي وهو انه لو كان اتفاقا لما كان دائما واكثرنا كالحكم بان السهمون دائما علة الانسهال
والحدسيات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة حدس من النفس مشاهدة
القرائن كالحكم بان نورا قمر مستند من الشمس لاحتمال الهيئات الكلية
اسبابه وبعده عن الشمس والفرق بين الحدس والحدس ان الحدس يتوقف على

بخلاف حال المذكور
السابع في التمثيل
لو ثبت ان محل الخلاف
يشترك محل الوفاق
في علة الحكم وقابلية
واجتماع الشرائط
وارتفاع الموانع يلزم
مشاركته بالثبوت
الحكم لكن تحصيل
العلم بهذه المقدمات
صعب جدا الثامن
في البرهان مهمما كانت
المقدمات يقينية ابتداء
او بواسطة وكان
تركيبها معلوم الصحة
كان القياس برهانا
والا فلا والمقدمات
التفسيرية التي هي
مبادئ اولي البرهان
صككا لا وليات
او المحسوسات
او المتواترات
او المجربات
او الحدسيات وعلى
كل واحدة من هذه
الحس اشكالات لا يليق
ذكرها بالمختصرات
ثم الاوسط في البرهان
لا بد وان يفيد الحكم
بثبوت الاكبر للاصغر
فالكان هو علة
لوجود الاكبر في
الاصغر يسمى البرهان

برهان لانه يعطى السبب في التصديق وفي الحكم في الوجود الخارجي وان لم يكن كذلك يسمى برهانا زائفا (فيل)

٣٤٩ ﴿ ٢٤٩ ﴾ دون لية وان افادلية التصديق والوسطى برهان ان كان معلولا هو

اخرى يسمى دليلا ايضا
من

التاسع المطلوب

بالبرهان قد يكون

قضية ضرورية

وممكنة ووجوبية

ومقدمات كل بحثيه

ومن قال من المتقدمين

ان المبرهن لا يستعمل

الا لقضايا لضرورية

اي اراد انه لا يستج

الضروري الامن

الضروري بخلاف

غيره واران صدق

تلك المقدمات ضروري

واجب فالقياس البرهاني

ما كانت مقدماته واجبة

القبول والجدلي

ما مقدماته مشهورة

والخطابي ما مقدماته

مفكونه والشعري

ما مقدماته مخيلة

والسوسطاني

ما مقدماته مشبهة

بالواجب قبولها

والمناعني ما مقدماته

مشبهة بالمشهورات

فصاحب القياس

السوفيظاني في مقابلة

الحكيم وصاحب

القياس المشاغي

في مقابلة الجدلي من

فعل يفعله الانسان حتى يحصل المطلوب بسببه فان الانسان مالم يجرب الدواء يتناوله او اعطائه غيره مرة بعد اخرى لايحكم عليه بالاسهال او عدمه بخلاف الخدس فانه لا يتوقف على ذلك وفطرية القياسات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة وسط لا يعزب عن الذهن عند تصور حدودها كقولنا الاربعة زوج لكونه منقسما بمتساويين فان الانقسام بهما لا يغيب عن الذهن عند تصور طرفيه وعلى كل واحدة من هذه الستة اشكالات ذكر اكثرها الامام في اوائل المحصل واواخر المخلص لا وجه لارادها ههنا الا ليليق ذكرها بالمتنصيرات وهو اي البرهان قسمان برهان لم وبرهان ان لان الاوسط فيه لابد ان يفيد الحكم بثبوت الاكبر للاصغر فان كان مع ذلك هلة لوجود الاكبر في الاصغر في الخارج سمي برهان لم لانه يعطى الية في الذهن وهو معنى اعطاء السبب في التصديق والية في الخارج وهو معنى اعطاء السبب في الحكم في الوجود الخارجي والمراد بالحكم ههنا ثبوت الاكبر للاصغر كقولنا هذه الخشبة مستها النار وكل مامسته النار محترقة فهذه الخشبة محترقة وان لم يكن كذلك سمي برهان ان لانه يفيد اية الحكم في الخارج دون لية وان افادلية التصديق كقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترقة مستها النار فهذه الخشبة مستها النار والاوسط في برهان ان اذ كان معلولا لوجود الاكبر في الاصغر سمي دليلا وهو اعرف واشهر من بقية اقسامه لان اكثره يقع على هذا الوجه ورجما يقع الاوسط فيه مضافا للحكم بوجود الاكبر للاصغر كقولنا هذا الشخص (اب) وكل (اب) فله ابن وقد يكون الاوسط والحكم معلولي هلة واحدة كقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترقة مشرقة (قوله التاسع) قد صرفت ان المقصود من البرهان الوصول الى الحق اليقين فتدريكون اليقيني المطلوب به قضية ضرورية كتساري الزوايا لثابتين للثلاث وقد يكون ممكنة كالبرهان المساويين وقد يكون وجودية كالخسوف للقمر ولكل من هذه المطالب مقدمات تناسبها فان مقدمات الضرورية يجب ان تكون ضرورية ومقدمات غير الضرورية غير ضرورية او مختلطة ومن قال من المتقدمين ان المبرهن لا يستعمل الا المقدمات الضرورية اراد به انه لا يستج الضروري الامن المقدمات الضرورية بخلاف غير المبرهن فانه رجما يستج الضروري من غيرها واران انه لا يستعمل الا المقدمات التي صدقها ضروري واجب ثم مواد غير البرهان من الصناعات سبعة انواع احدها المشهورات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة عموم اعتراف الناس بها اما المصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح او بسبب رقة كقولنا مواساة الفقراء محمودة او حجة كقولنا كسف العورة مذموم او بسبب عادات وشرايع واداب كقولنا شكر المنعم واجب ورجما يشبه بالاوليات والفرق بينهما ان الانسان لو قدر انه سلق دفعة من غير مشاهدة احد وممارسة عمل ثم عرض عليه هذه القضايا يتوقف فيها

بخلاف الاوليات فانه لا يتوقف فيها والمشهورات قد تكون حقة وقد تكون باطلة
والاوليات لا تكون الا حقة وثانيها المسلمات وهي قضايا تؤخذ من الخصم مسلمة
او تكون مسلمة فيما بين الخصوم فينبى عليها كل واحد منهما الكلام في دفع الاخر
حقة كانت او باطلة كحجة القياس والدوران وثالثها المقبولات وهي قضايا تؤخذ
عن معتقد فيه الجمهور لاهر سماوى او زهد او علم او رياضة الى غير ذلك من الصفات
المحمودة كالاقوال المأخوذة من العلماء ورابعها المظنونات وهي قضايا يحكم العقل
بها بسبب الظن الحاصل فيها والظن رحبان الاعتقاد مع تجوز التقيض وخامسها
المخيالات وهي قضايا اذا اوردت على النفس اثر في نفسها تأثيرا عجيبا من قبض او بسط
كقول القائل في الترغيب الخمر يافوتة سيالة وفي التنفير العسل مرة مهوعة وسادسها
الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الانساني في امور غير محسوسة
كقولنا كل موجود مشار اليه ولو لا دفعها العقل والشرع اعدت من الاوليات
ويعرف كذبها بمساعدته العقل في المقدمات حتى اذا وصل الى النتيجة انتزع
عن قبولها وسابعها المنتبهات بغيرها وهي قضايا يحكم العقل بها على اعتماد
انها اولية او مشهورة او متبولة او مسلمة لاشتباها بنسب منها ما بسبب اللفظ
او بسبب المعنى كما ستعرفه اذا تمهد هذا فنقول القياس البرهاني قياس مركب
من مقدمات يقينية واجبة القبول وصاحبه يسمى حكما والقياس الجدلي هو المركب
من المشهورات او منها ومن المسلمات ويسمى صاحبه مجادلا والعرض منه اقناع
القاصرين عن درجة البرهان والزام الخصم وافحامه واعتبار النسب بتركيب
المقدمات على اى وجه شاء واراد والقياس الخطابي ما يؤلف من المظنونات او منها
ومن المقبولات وصاحبه يسمى خطيبا واعظا والغرض منه ترغيب الجمهور في فعل
الحبر وتنفيرهم عن الشر والقياس الشعرى هو المؤلف من المخيلات وصاحبه شاعر
والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير ومما ير وجه الوزن والصوت الطيب
والقياس السوفسطائى ما مقدماته منتهات بالقضايا الواجبة القبول والقياس المساغبي
ما مقدماته منتهات بالمشهورات فصاحب السوفسطائى في مقابلة الحكيم وصاحب
المساغبي في مقابلة الجدلي والغرض من استعمال هذين انقباض تخطيط الخصم ودفعه
واعظم فائدتهم معرفتهما للاجتناب عنهما هذه اشارة اجمالية الى الصناعات
الحسنى واما تفصيلها فلا يسعها هذا المختصر على ان المتأخرين حذفوها
عن المنطق واقتصروا منه على ابواب اربعة مع استئثارها على فوائد كبيرة الجسوى
واحتوائها على لطائف بعيدة المرمى ولو لا انقباض الضبيعة عن التحرير لطمنا
اكثرها في سلك التقرير ولا حرمنا اقلها من هذه المباحث ولم نرد عليها شيئا يعتد به

العاشر في التباسات المغالطة القاطعة قد تعرض في صورة القياس بان لا يكون منتجا للمطلوب و يظن كونه منتجا له وقد تعرض في مادته بان تكون ﴿ ٣٥١ ﴾ المقدمة الكاذبة مستعملة على انها صادقة لمشايتها اياها اما

من حيث المعنى او من حيث اللفظ اما عند تركيبه واما عند بساطته اما في جوهره كاللفظ المشترك واما في ماهيته كاللفظ القابل المشبه بلفظ الفاعل الذي له فعل واما عند تركيبه كقولنا الخمسة زوج وفرد و يصبح اجتمع هما ولا يصح فرادى وكقولنا فلان جيد و فلان شاعر اذا كان شاعرا غير جيد يصح فرادى ولا يصح اجتماعا واما من حيث المعنى فيكايها من العكس او اخذ ما بالذات مكان ما بالعرض او اخذ اللاحق مكان الموقوف او اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل او اغفال تواع الجمل من الجهة و الربط و السور و غيرها و من اتقن ما ذكرنا من القوانين و راعى مقدمات القياس بشرا نطها و حقق معانيها و كرر على نفسه ذلك ثم

(قوله العاشر) المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من جهة المسادة او من جهتيهما معا اما الفساد من جهة الصورة فبان لا يكون القياس منتجا للمطلوب و يظن كونه منتجا اما بان لا يكون على شكل من الاشكال لعدم تكرر الوسط كما يقال الانسان له شعر و كل شعر ينبت عن محل فالانسان ينبت عن محل او لا يكون على ضرب منتج وان كان على شكل من الاشكال كما يقال الانسان حيوان والحيوان جنس فالانسان جنس فان الكبرى ليست كلية ومنه وضع ما ليس بعلة فان القياس علة للنتيجة فاذا لم يكن منتجا بالنسبة اليها لم يكن علة كقولنا الانسان وحده ضحك و كل ضحك حيوان فالانسان وحده حيوان ومنه المصادرة على المطلوب وهو جعل المطلوب مقدمة في القياس كقولنا الانسان بشر و كل بشر ناطق فالانسان ناطق واما الفساد من جهة المادة فبان يستعمل المقدمات الكاذبة على انها صادقة لمشايتها اياها اما من حيث اللفظ او من حيث المعنى والاشتباه من حيث اللفظ اما ان يتعلق ببساطة اللفظ او بتركيبه والاول اما ان ينسأ من جوهر اللفظ كاللفظ المشترك او من شكله وهيئته كائنا بل فانه على وزن الفاعل فيتوهم انه فاعل حتى يقال الهوى فاعله لانها قابلة والثاني اما ان يلحق من نفس التركيب فقط كضرب زيد لاحتمال فاعلية زيد ومفعوليته او من التركيب مع التفصيل والغلط ح اما من تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج وفرد فانه يصدق عند اجتماعهما ولا يصدق عند الانفراد او تركيب المفصل كقولنا فلان جيد و فلان شاعر اذا كان شاعرا غير جيد ولا يصح اجتماعهما والاشتباه من حيث المعنى فهو على اقسام ايهام العكس كما يقال كل موجود متخير بنا على ان كل متخير موجود و اخذ ما بالذات مكان ما بالعرض كما يقال جالس السفينة متحرك و كل متحرك يتقل من مكان الى اخر و اخذ اللاحق مكان الموقوف كما يقال في عكس السالبة الضرورية كنفسها انها تدل على المتألفة بين الموضوع والمحمول والمتألفة انما تختص من الجنيين ويكون المحمول متافيا للموضوع فيؤخذ بدل الموضوع لاحقه وهو الوصف و بدل المحمول لمخوفه وهو الذات و اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل كما يقال لو قبل الجسم القسمة الى غير النهاية لكان بين سطحى الجسم اجزاء غير متناهية فالاية اهي يكون محصورا بين حاصرين و اغفال تواع الجمل من الجهة كاخذ سوا لب الجهات مكان السوا لب الموجهة بها و الربط كاخذ السالبة المحصلة بدل الموجهة المعدولة و السور كاخذ السور بحسب الاجزاء ممكن السور بحسب الجزئيات و اخذ الكل المجموعى مكان الكل العسدي وغير ذلك مما يوقع الغفلة عنه في الاغلاط الفاحشة ومن اتقن ما ذكرنا من القوانين و راعى مقدمات القياس بشرا نطها

عرض له الغلط فهو جدير بان يهجر الحكمة و كل ميسر لما خلق له وهذا آخر ما تصدينا لذكره من المنطق على سبيل الاختصار ولننقل الى العلوم الحكيمة بعده ان شاء الله والحمد لله رب العالمين متن

وحقق معانيها وكرر على نفسه ذلك حتى يصير له ملكة ثم عرض له الغلط في الذكر
فهو جدير بان يهجر الحكمة لانه لا يكون مستعدا لدرك حقايق الاشياء وكل
ميسر لما خلق له ولتقتنع بهذا القدر من الكلام حامدين لله تعالى على الانعام
موجهين الى حضرة النبوة افضل السلام والحمد لله
رب العالمين

م

قد ايسر المولى الكريم باطفه الوفي العليم انجاز طبع هذا الكتاب المسمى بمطالع النوار
مع شرحه لوامع الاسرار المنهول لدى اهل العلم في جميع الامصار كالمس في سنجي
النهار * وذلك في ايام سلطتنا المعظم * السلطان ابن السلطان السلطان
* الغازي عبيد الحميد خان * نخلد الله دولته الى آخر الدوران *
وكان طبع ذلك الكتاب المرغوب في مطبعة (الحاج محمد افندي)
البنوي امده المولى في توقياته الديوبى والاحروى *
في اواخر شهر الخير من سنة ثلث وثلثمائة و الف *
من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل السلام وارضى
الحية والحمد لله
رب العالمين

م

٢

فهرست شرح مطالع الانوار

٥	قوله اللهم انا محمدك والحمدك والحمد من الآت	٣٤	قوله الثاني قيل دلالة الالتزام
٧	قوله و بسد فهذا مختصر في العلوم	٠٠	مهمجورة في العلوم
٠٠	الحقيقة وفيه بيان البسبب الاول	٣٦	قوله اللفظ اما مركب بقصد بجزء
٠٠	في المقدمة وفيه فصول	٠٠	منه دلالة التضمن
٧	قوله الفصل الاول في الحاجة الى	٣٧	قوله والمفرد يمكن تقسيمه من وجوه
٠٠	المنطق	٣٨	قوله واما الشيخ فقد حد الاسم
١٠	قوله وليس الكل من كل منهما	٤٠	قوله وقال الشيخ ليس كل فعل عند
٠٠	ضروريا	٠٠	العرب بكلمة عند المنطقيين
١٤	قوله بل البعض من كل منهما	٤٢	قوله واورد الامام علي قولهم
٠٠	ضروري	٠٠	الاسم يخبر عنه والفعل لا يخبر عنه
١٥	قوله فاشيخ الى قانون يفيد الى	٤٣	قوله التقسيم الثاني المفرد ان اتحد
٠٠	معرفة طريق الانتقال	٠٠	معناه بالشخص وهو مظهر
١٦	قوله فان قيل المنطق لكونه نظريا	٤٤	واما المركب فهو اما كلام ان افاد
٠٠	يعرض فيه الفاظ	٠٠	المستمع بمعنى صحة السكوت عليه
١٩	قوله الفصل الثاني في موضوع	٤٥	قوله الباب الثاني في مباحث الكل
٠٠	المنطق	٠٠	والجزئي
٢٠	قوله والتصورات والتصديقات	٤٧	قوله ويعتبر في حمل الكل على
٠٠	هي التي يبحث في المنطق عن	٠٠	جزئياته
٠٠	عوارضها اللاحقة	٤٨	قوله الثاني الجزئي ايضا يقال على
٢٢	قوله والموصول الى التصور يسمى	٠٠	المتدرج تحت كل
٠٠	قولا مازحا	٤٩	قوله وكل مفهوم يبين آخر مباينة
١٤	قوله فان قيل الحكم على الشيء لو	٠٠	كلية
٠٠	استند على تصوره بوجه ما صدق	٤٩	قوله وتقيضا المتساويين متساويين
٠٠	المجهول المطلق	٥٣	قوله الثالث مفهوم الحيوان مثلا
٢٦	قوله الفصل الثاني في مباحث	٠٠	غير كونه كليا
٠٠	الانفاظ	٥٧	قوله والكل اما قبل الكثرة
٣٠	قوله ودلالة اللفظ المركب داخله	٥٧	قوله الرابع الكل اما تمام ماهية
٠٠	فيه	٠٠	الشيء وهو ما به هو
٣٣	قوله والتضمن والالتزام يستلزمان	٥٩	قوله والثاني يسمى ذاتيا في هذا
٠٠	المطابقة	٠٠	الموضع

صفحة	صفحة
٨٩ قوله الفصل الخامس في مباحث	٦٠ وقوله والذاتي اما جنس او فصل
١٠٠ الخاصة والعرض العام الاول	٦٢ قوله والذاتي يمنع رفعه عن الماهية
١٠٠ في الخاصة	٦٤ قوله الذاتي في غير كتاب ايساء وحي
٩١ قوله (خاتمة)	٠٠ يقال للمعمول
٩٢ قوله وكل منهما بالقياس الى حصصه	٦٥ قوله والثالث اما خاصة ان يختص
٩٣ قوله الفصل السادس في التعريف	٠٠ بطبيعة واحدة
٩٧ قوله والحلل في التعريف لا اختلاف	٦٧ قوله وكل لازم قريب بين النجوت
٠٠ شرط	٠٠ لبروم
٩٨ قوله والتعريف بالنسبة لغيره	٦٨ قوله وشكك في اني للزوم
٠٠ بالمسابقة	٧٠ قوله واعلم ان لزوم الشيء لغيره
٩٨ قوله وعلى التعريف شكك الاول	٧١ قوله الفصل الثاني في مباحث
٠٠ المعاوذ يمنع منه لحصوله	٠٠ الجنس الاول في تعريفه
١٠٢ قوله (خاتمة) المركب محدود دون	٧٥ قوله البحث الثاني في تقويمه لانواع
٠٠٠ البسيط	٧٦ قوله الثالث الجنس اما فوقه
١٠٣ قوله قال القسم الثاني في الكتاب	٠٠ وتحت جنس
٠٠٠ التخصيصات	٧٨ قوله الفصل الثالث في مباحث النوع
١٠٤ قوله والمسرطة اياه متصلة	٠٠ الاول في تعريفه
١٠٤ قوله والمقدمة في التخصيص	٨٠ قوله الثاني في مراتبه النوع اما
١٠٥ قوله ولما كانت احدى التخصيصات	٠٠ اضافي فمراتبه الاربع المذكورة
٠٠٠ بالتحليل الى الخفية	٨١ قوله الثالث الذي هو احد الخمسة
١٠٦ قوله الفصل الثاني في اجزاء التسمية	٠٠ هو الحقيقي
١١٠ قوله قال الامام التستري في شرحها	٨٢ قوله الفصل الرابع في مباحث الفصل
٠٠٠ كلمة	٠٠ الاول في تعريفه
١١٠ قوله في مباحث احد عشر في التسمية	٨٥ قوله الثاني الفصل في مباحث النوع
١١٢ قوله قال الامام في التخصيص	٨٦ قوله وبتفرع على العلية ان الفصل
١١٣ قوله الفصل - م - في - موش	٠٠ الواحد بالنسبة الى النوع الواحد
٠٠٠ وانما هو	٠٠ لا يكون جنسا
١١٧ قوله وعي اما هو في مباحث	٨٨ قوله الثالث فصل النوع المتصل
١١٨ قوله ومن جهة اخرى في الموضوع	٠٠ يجب ان يكون وجوديا
١٢١ قوله في مباحث في موشورات	٨٩ قوله (تسمية)

صحيحة

١٢٥ قوله وقولنا كل (جب) بعد رعاية

٠٠٠ الامور المذكورة

١٢٢ قوله واذا عرفت معنى الموجبة

٠٠٠ الكلية

١٣٣ قوله الثالث في تحقيق المهمله

١٣٤ قوله الفصل الرابع في العدول

والنحصيل

١٣٥ قوله ولا التباس في هذه الاربعة

١٣٦ قوله وقيل الموجبة المعدولة ندم

الشيء عما من شأنه ان يكون له في ذلك

الوقت

١٤٠ قوله قال الامام في المختص لا يشترط

وجود الموضوع في المعدولة

١٤١ قوله وقد يعتبر العدول في الموضوع

١٤١ قوله الفصل الخامس في الجهة

٠٠٠ وفيه مباحث الاول في القضية

الموجبة

١٤٢ قوله ونحن ونعني بالضرورة استحالة

انفكاك المحمول عن الموضوع وهي

٠٠٠ خمس الاولى الضرورة الازلية

١٤٧ قوله والدوام ثلثة الاول الازلي

١٤٧ قوله والا ضرورية هو الامكان

وهو اربعة الاول الامكان العامى

١٤٩ قوله وقد نفى بعضهم الامكان

١٥٠ قوله وفرق بين الامكان والقوة

١٥٠ قوله والدوام اما لدوام الفعل

١٥٠ قوله الثانى في المطلقة

١٥٣ قوله الثالث فيما نعتبه من القضايا

في العكس

١٥٦ قوله الرابع الجهة كما تكون للحمل

اى كيفية للنسبة كما عرفت

صحيحة

١٥٩ قوله ثم موضع جهة السور الطبيعى

١٥٩ قوله الخامس في نسبة طبقات مواد

القضايا

١٦١ قوله السادس الضرورة والامكان

١٦١ قوله الفصل السادس في وحدة

١٦٣ قوله فان قيل لا يلزم من كون الشيء

محمولا

١٦٤ قوله الفصل السابع في التناقض

١٦٥ قوله وقد اعتبر فيه ثمان وحدات

١٦٧ قوله والقضية البسيطة تقيضها

بسيطة

١٦٩ قوله واما في الجزئية فلا تردد بين

شمل

١٧٣ قوله الفصل الثامن في العكس

المستوى

١٧٤ قوله اما الموجبات والوجوديتان

والوقتيتان

١٧٦ قوله والدائمتان والعامتان تنعكس

١٧٧ قوله واما الممكنتان فلا تنعكسان

١٨٠ قوله واما لسوالب الكلية فالعامتان

١٨٢ قوله واحتج الامام على ان الدائمة

لا تنعكس

١٨٤ قوله واحتجوا على انعكاس السالبة

الضرورية

١٨٦ قوله واما السبع الباقية فلا تنعكس

١٨٨ قوله واما السوالب الجزئية فلا

تنعكس شئ منها

١٨٩ قوله الفصل التاسع في عكس

القيض

١٩٠ قوله اما الموجبات الكلية الخارجية

١٩٢ قوله ولا يلزمها هذه السالبة الكلية

صحيفة

- ١٩٢ قوله ولا معدولة الموضوع
١٩٣ قوله واما الدائمة والعامة
١٩٤ قوله واحتج من قال بانعكاس
الموجبة موجبة
١٩٦ قوله واما الحقيقة فحكمها كذلك
١٩٧ قوله واما الموجبات الجزئية الخارجية
فأبدا الخاصة
١٩٨ قوله واما لواب الخارجية فاعدا
الوجوديات لا تنعكس
١٩٩ قوله واما الوجوديات فاعدا
الخاصة
٢٠١ قوله واما السواب الحقيقية
فتنعكس
٢٠٢ قوله الفصل العاشر في القضية
الشرطية
٢٠٣ قوله والمحكوم عليه فهما يسمى
مقدما
٢٠٤ قوله وكل منهما اما ان يتركب
من حليتين
٢٠٤ قوله الثاني شرطية ان كانت بين
طرفيها
٢٠٥ قوله والمتصلة الاربعة الصادقة
٢٠٩ قوله والمنفصلة الحقيقية الصادقة
٢١٠ قوله الثالث الحقيقية يجب ان يؤخذ
فيها مع القضية نقيضها
٢١٤ قوله الرابع بعدد تالي المتصلة يقتضى
٢١٣ قوله وقد يؤخر حرف الاتصال
والانفصال
٢١٦ قوله وكلمة ان سديدة الدلالة على
على الاروم
٢١٧ الخامس في حصر الشرطية
وخصوها

صحيفة

- ٢٢١ قوله وينشطر في الكلية الاتقافية
ايضا
٢٢١ قوله الفصل الحادي عشر في تلازم
الشرطيات
٢٢٣ قوله لكن ذكر الشيخ ان كل متصلتين
توافقنا في الكيم
٢٢٥ قوله نعم اذا اتهمت المتصلتان
في الكيم
٢٢٦ قوله وكذا ان اتفقتا في الة الى
٢٢٧ قوله وكذا اذا تلازمتا في المقدم
والالى
٢٣٠ قوله وكل متصلتين توافقنا في الكيف
٢٣١ قوله وكل متصلتين توافقنا في الكيم
والكيف
٢٣٣ قوله البحث الثاني في تلازم المنفصلات
٢٣٤ قوله وكل مانع الجمع او مانع الحار
توافقة في الكيم والكيف
٢٣٦ قوله الثالث في ملازم المنفصلات
الجنس
٢٣٧ قوله الرابع في تلازم المنفصلات
والمنفصلات
٢٣٩ قوله واذا اختلفا في الكيف
واتفقت في الكيم
٢٤٠ قوله والمتصلة وما بعد الجمع ان توافقنا
٢٤١ قوله وان اتفقتا في الكيف
واتفقت في الكيم
٢٤٢ قوله والمتصلة وما بعد الشر اذا
توافقنا
٢٤٢ قوله واذا اختلفا في الكيف
٢٤٥ قوله البحث الخامس في معاند
المتصلات والمنفصلات

صحيحة

٢٤٥ قوله (خاتمة) قد تغير الشرطيات
 ٢٤٧ قوله الباب الثاني في القياس وفيه
 فصول الفصل الاول في رسمه
 ٤٥٢ قوله وشكك الامام بان الموجب
 للعلم بالنتيجة
 ٢٥٤ قوله الفصل الثاني في اقسام القياس
 ٢٥٤ قوله ولا بد في القياس الجملي من المقدمتين
 ٢٥٦ قوله الفصل الثالث في شروط انتاج
 الاشكال الاربعة
 ٢٥٨ قوله اما الشكل الثاني فيشترط لانتاجه
 ٢٦١ قوله واما الشكل الثالث فيشترط
 لانتاجه ايجاب الصغرى
 ٢٦٤ قوله واما الشكل الرابع فيشترط
 ... لانتاجه ان لا يجمع فيه خستان
 ٢٦٧ قوله الفصل الرابع في شرائط
 ... الانتاج بحسب جهة تلك المقدمات
 ٢٦٩ قوله وزعم الشيخ والامام ومن
 تابعهما
 ٢٧٤ قوله والنتيجة في هذا الشكل تتبع
 ... الكبرى
 ٢٧٦ قوله وانما لا يتعدى قيد الوجود
 ٢٧٨ قوله واما الشكل الثاني فيشترط
 لانتاجه امر ان احدهما دوام
 الصغرى
 ٢٨١ قوله وزعم الامام ان الصغرى
 الممكنة
 ٢٨٢ قوله والنتيجة في هذا الشكل تتبع
 الدائمة
 ٢٨٤ قوله (تبيين) الدائمات مع الوقتية
 ٢٨٧ قوله واما الشكل الثالث فيشترط
 انتاجه

صحيحة

٢٨٨ قوله واما الشكل الرابع فيشترط
 لانتاجه ثلاثة امور احدها
 ٢٩٠ قوله والنتيجة الموجبة في هذا الشكل
 ٢٩٢ (قوله تبيينه) اعلم ان في الضرورة
 الوصفية
 ٢٩٤ قوله الباب الثالث في الاقيسة
 الشرطية الاقرائية
 ٣٠٢ قوله القسم الثاني ان يكون
 الاوسط جزاً غير تام
 ٣٠٥ قوله وان كانت احدي المقدمتين
 كلية
 ٣٠٦ قوله ويجب ان يعلم ان جزئية مقدم
 الكلية
 ٣٠٧ قوله وان لم يشتمل المشاركان على
 تأليف منتج في شكل ما
 ٣٠٩ قوله والاوسط في القسم الثاني
 اما في الموجبتين
 ٣١١ قوله والاوسط في القسم الثالث
 ٣١٣ قوله وحكم القسم الرابع حكم
 الثالث
 ٣١٤ قوله القسم الثالث ان يكون
 الاوسط جزاً تاماً من احدهما
 ٣١٤ قوله الفصل الثاني فيما يتركب
 من المتصلتين
 ٣١٧ قوله وان كانت مع الحقيقة مانعة
 الجمع
 ٣٢٠ قوله وان كانت المنفصلتان مانعتي
 الخلو ومانعة الجمع
 ٣٢١ قوله وان كانت المنفصلتان احدهما
 مانعة الجمع والاخرى مانعة الخلو

صحيحة

٣٣٢ قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط
جزأ غير تام

٣٣٤ قوله القسم الثالث ان يكون الاوسط
جزأ تاما من احديهما

٣٣٥ قوله الفصل الثالث فيما يتركب
من الحلية والمتصلة والمشارك

٣٣٧ قوله القسم الثالث ان يكون المشارك
مقدم المتصلة والحلية صغرى

٣٣٨ قوله قال الشيخ يشترط ايجاب
الحلية في الشكل الثالث

٣٣٩ قوله الفصل الرابع فيما يتركب
من الحلية والمنفصلة

٣٣١ القسم الثاني غير القياس المقسم
٣٣٤ قوله ولا فرق في هذه الاقسام بين

كون الحلية صغرى او كبرى
٣٣٤ قوله الفصل الخامس فيما يتركب

من المعصلة والمنفصلة واقسامه
ثلاثة الاول ان يكون الاوسط جزأ

٠٠٠ تاما منهما

٣٣٦ قوله (تنبيه)

٣٣٧ قوله قال الشيخ انه اذا كانت
موجبة جزأ كبرى لم ينتج مع

الاصالة

صحيحة

٣٣٨ قوله القسم الثاني ان يكون الاوسط
جزأ غير تام منهما

٣٣٩ قوله القسم الثالث وهو ان يكون
الاوسط فيه جزأ تاما من احدهما

٣٣٩ الفصل السادس في كيفية استنتاج
الحلية من القياسات الشرطية

٣٤٢ قوله (تنبيهات)

٣٤٣ قوله الفصل السابع في القياس
الاستثنائي

٣٤٥ قوله (تنبيه) استثناء نقيض التالي
٣٤٥ قوله الفصل الثامن في انواع القياس

واو احقه الاول
٣٤٦ قوله الثاني في قياس الخلق

٣٤٧ قوله الثالث في اكتساب المقدمات
٣٤٧ قوله الرابع في تحليل المسام

الشيخ الصادقة
٣٤٨ قوله السادس الاستقراء السابع

التمثيل الثامن في البرهان
٣٤٩ قوله التاسع المطلوب بالبرهان

٣٥١ قوله العاشر في القياسات المغالطة



19

**MUSLIM UNIVERSITY LIBRARY
ALIGARH**

This book is due on the date last stamped. An
over due charge of one anna will be charged for
each day the book is kept over time.

5

سرور شفیق

48.

44.
 Date
 No.
 Date

Date _____

No.

Date _____

No.

[illegible]